

شرح الأسماء

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد مجي الدين أبو عبد الله محمد

أبجد الأول

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥

جميع حقوق الطبع محفوظة لمحققه

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ص.ب ٥٧٦٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعدَ مُحَمَّدِ اللَّهِ على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيين ،
والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة
البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معدة ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان
اللسان ولسان السنان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد
واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحلُّ منها محل الشجاعة من الأسد ،
تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعيق ، ويذر التدقيق من أبراج إشاراته بشرق ،
خلا من الإفراط الميل ، وعلا عن التفريط الخلل ، وكان بين ذلك قواماً ، وقد لقبته
بـ « منهج المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه
وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب
سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنِيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال
الدين ، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نَسَباً ، الشافعى مذهباً ، الجياني منشأ ، الأندلسى
إقليماً ، الدمشقى داراً ووفاء لانتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين
وسمائه ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربي الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء
الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد
والحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نحمد
بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستفراق . و « الرب » للمالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يُسم به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم له سميّاً » أى : هل تعلم أحدًا تسمى الله غير الله ، وهو عربي عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسمُ الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه « الحى القيوم » قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاءً بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقر به ، نحو : « أتى من الله فلا تستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرًا على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميّاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلواته ، أى : رحمته (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه يُخبر عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فاعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » منوية ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناوياً الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاءً لمجاورة الصاد ، ولامه ألفاً لافتتاح ما قبلها ؛

ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت المهاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَّاقَ » الأصل « أَرَّاقَ » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيويوه . وقال الكسائى : أصله « أول » كجَمَلٍ ، من آل يؤول ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّرُوهُ عَلَى « أَهَيْلٍ » وهو يشهد للأول ، وعلى « أَوَيْلٍ » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضر ؛ فمنعه الكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ - وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَاكَ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ آيَاتِهَا أَلْفُ أَوْ أَلْفَانِ ، بناء على أنها من كامل الرجز أو مَشْطُورِهِ ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتمدى بنى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلَّ مهماته (بها) أى : فيها (نحوية) أى : محوذة .

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : الْمَنْحُورُ ، كالمخلوق بمعنى المخلوق . وَخَصَّتْهُ غَلْبَةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنْحُورًا ، أى : مقصودًا ، كاختصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَقْفُوهًا ، أى : مفهومًا . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحووت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو سررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيثًا من الإعراب قال : « انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ مُوجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَاة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعًا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهري : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ - وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِيفٌ إِبْعَادِي وَمُنْجِرٌ مَوْعِدِي

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضاً (بغير سُخْط) (يشوبه) (فاثقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزَّوَاوِي الحنفي ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلاً ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من الغد على شَفِيرِ الحَنْدَقِ ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز في « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجذر نعتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الياء للسببية ، أى : بسبب سببه إياى (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلاً) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهيات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافرهُ) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هيات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفضح وافرات ؛ لأن هيات جمع قلة ، والأفضح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة ، نحو : « الأجداع انكسرن ، ومنكسرات ، والمهندات والمهندات انطلقن ، ومنطلقات » والأفضح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو : « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة » .

خاتمة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعاً بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رب اغفر لى ولوالدى » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللّٰهُ يَقْضِي بِالرَّحْمَةِ وَالرَّحْمَةُ لِيْ وَلِهٖ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصلُ «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي: صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع؛ فخرج باللفظ غيره من الدوالِّ مما ينطلق عليه في اللغة كلام: كالخط، والرمز، والإشارة، وبالمفيد المفرد، نحو: زيد، والمركب الإضافي، نحو: غلام زيد، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة: كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط، نحو: إن قام زيد، وغير المقصود، كالصادر من الساهي والناثم.

﴿تنبهات﴾ الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول، أي: الملفوظ به، كالمخلوق بمعنى المخلوق.

الثاني: يجوز في قوله «كاستقم» أن يكون تمثيلاً، وهو الظاهر؛ فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: «الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته» فزاد «لذاته» قال: لإخراج نحو «قام أبوه» من قولك «جاءني الذي قام أبوه» وهذا الصنيع أولى؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام، ومن ثمَّ جعل الشارح قوله «كاستقم» تكميلاً للحد.

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات؛ إذ به يقع التفاهم.

الرابع: إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف - كما قيل - أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزئين.

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم: مبتدأ خبره ما قبله، أي: الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الكلّيِّ إلى جزئياته ، لأنّ المقسّم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لأنّ الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ محصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألّف الكلام من الكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة » لا مطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذازيد » ، و « هيئات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء ؛ فإنه من الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرَفًا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق عشرة ، وقيل : إفرادي ، أي : يقال على الكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثاني فقيل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه يصعد الكلم الطيب » « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقد

أنه ابن معطى في ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال : (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، ومن المحلوقات : نَبِقٌ وَنَبْقَةٌ ، فاسم الجنس الجمعي هو : الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز : « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كَرْمٌ وَكَمَامَةٌ ، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى .

وحدّ الكلمة : قول مفرد ، وتطلق في الإصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المركب ، نحو « امرى القيس » فجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمَةٌ على وزن نَبِقَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبِقٍ ، وكَلِمَةٌ على وزن سِدْرَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَسِدْرٍ ، وكَلِمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَتَمْرٍ ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فَعَلٍ كَكَبِدٍ وَكَتِفٍ ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لَفَةٌ رَابِعَةٌ ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فَيَحِذُ ، أو فعلا نحو شَهِدَ .

(والقول) وهو - على الصحيح - لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلام والكلمة والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكلُّ كلامٍ أو كلمٍ أو كلمة قولٌ ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلمة مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلمة ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلمة بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلمة بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو « زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد » .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقاً ؛ فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يُقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المسكودي : « وجاز الابتداء بكلمة للتنوع ؛ لأنه نوعاً إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ - وهو لفظ كلمة - يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا حَلَّ اللَّهُ بِاطِلُ

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبِيئَةَ القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتغالها عليها ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة .

﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي ، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لاقليل في نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح الكافية ؛ وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثوين) وهو في الأصل : مصدر نَوَّنتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر

لفظا لاخطا لغير توكيد ؛ فقَيِّدُ « لاخطا » فَصْلٌ مخرج للنون فى نحو « ضَيْفَيْنِ » اسم للطفيلى ، وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا ، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة - أى :

التي آخرها حرف مدّ - عوضا عن مدة الإطلاق ، فى لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ - أَقَلِّي اللّوَمَ عَادِلَ وَالْعَتَابَنُ وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - لَقَدْ أَصَابَنُ

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ - أْفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنُ

الأصل : قدى ، ويسمى «تنوين التّرم» على حذف مضاف ، أى : قطع التّرم ؛

لأن التّرم مدّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة

- وهى التي رويها ساكن غير مد - كقوله :

٦ - أَحَارِبُ بَنَ عَمْرٍو وَكَأَنِّي خَمِرُنُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنُ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِنِ

الأصل المخترق . وقوله :

٨ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَمَى وَإِنْ كَانَ قَفِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفين » فى الوصل والوقف ،

وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط

والوقف ، وحذفهما فى الوصل ، ويسمى «التنوين العالى» ، زاده الأخفض وسماه بذلك ؛

لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليا لقلته ،

وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد «لغير

توكيد » فَصْلٌ آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو «لنَسْفَعًا» .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكنين : كرجل

وقاضٍ ، سمي بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيويهِ - بغير تنوين - إذا أردت معينا ، وإيه - بغير تنوين - إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ؛ فإذا أردت غير معين قلت : سيويهِ . وإيه ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر في المعنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَعَوَاشٍ عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيويهِ والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب مالا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كَانَ كَذَا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صَهْ » و « مَهْ » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، وردَّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لا شيء . يقتضى الجر في قوله :

٩ - نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحٌ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كَلِّ » و « بَعْضُ » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للرَّبَعِيّ ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذْ رِعَابٍ

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : « يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ » ، و

١٠ - يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

« أَلَا يَا اسْجُدُوا » في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن « يا » ؛ فإنها مجرد التنبيه ، وقيل : إنها للدعاء والمنادى محذوف تقديره : يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالأية ، وفي الدعاء ، كقوله :

١١ - أَلَا يَا أَسْمِي يَا دَارْحَى عَلَى الْبَيْلَى

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالخارث ، و « طِبَّتِ النَّفْسَ » . ويقال فيها « أم » في لغة طيء ، ومنه « ليس من أمير أمصيام في أمسقر » وسيأتي الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أَنْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ، حكاة قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أي : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : « أَنْتَ قَائِمٌ » ، و « قَتَّ » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أي إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أي : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » فنسب : منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أَنْ تَسْمَعُ » أي : سماعتك ، فحذفت أن ، وحسن حذفها وجودها في « أَنْ تَرَاهُ » ، وقد روى « أَنْ تَسْمَعُ » على الأصل . وأما قولهم : « زَعَمُوا مَطِيئَةَ الْكُذِبِ » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « مِنْ حَرْفٍ جَرَّ » ، و « ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للإسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز: مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المنوع اختياراً للضرورة ، وسهلها كونه جاراً ومجروراً ، وإنما ميزت هذه الخمسة الإسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الإسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأني في غير الإسم ؛ وأما النداء فلأن النادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ وأما «أل» فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للإسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلماً كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطباً نحو : « تَبَارَكْتَ يا الله » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتُ يا هند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو : (أَنْتِ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمَّة » بنقل ضمة المهززة إلى التاء ، و « قَالَتْ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتْهَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالإسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الإسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « رُبَّتْ » و « نُمَّتْ » .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدُّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدُّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعَمَ وبئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تَبَارَكْ » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال في شرح

الكافية : وقد انفردت - يعني تاء التانيث - بلحاقها « نعم » و « بس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها « تبارك » وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركت يا الله » ، و « تباركت أسماء الله » .

(ويا فاعلي) يعني ياء المخاطبة ، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومي يا هند » ، و « أنت يا هند تقومين » (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعنا حكاية في قوله : « ليسجنن وليكونا » ، وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

١٢ - أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقوله :

١٣ - أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ، وبتا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ قولهم في علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تعهد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عُدَّتْ « هل » من المشترك نظراً إلى ما عرَضَ لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : « فهل أتم شاكرون » و « هل يستطيع ربك »

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوي) وهو : أن يكون الاسمُ قد تضمَّنَ معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حلّ محلا هو للحرف ؛ كتضمن الطرف معنى في ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خَلَفَ حرفا في معناه ، أي : أدَّى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم؟ وللشروط نحو : متى تَقُمُ أُمَّمُ ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أي : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يَصْهَوْه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حَقُّه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(و كناية عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما ثابتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(و كافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلا - أي : لازما - كالحرف ، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل - أي : غير لازم - كافتقار المضاف في نحو « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو : هذا يومٌ مباركٌ ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه في « أي » من لزوم الإضافة ، وفي البواقي من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدرُ صلته ضميراً محذوفاً نحو « ثم لنزَعَنَّ من كل شيعة أيهم أشد » قرئ بضم « أي » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلته نزل ما هي مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما في « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ لذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، ورد برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تُصَفْ كانت معربة ، وإثما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْرِ على سَنَنِ الجوع ؛ لأنه أخص من الذي ، وشأن الجمع ر يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة بنى جيء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات ، بنى صاحب وصاحبة .

الثاني : عدّ في شرح الكافية من أنواع الشبه الإهالي ، ومثّل له بفوائح الشور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أي : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسمٌ ، وُسْمٌ ، وِسْمًا ، ومثلثة ، والعاشرة سَمَا ، وقد جمعتها في قولي :

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْخَضْرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشُّعْرُ
اسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية ، وعلّة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء لبيان أفراد معلولها .

(وفعل أسرو) فعل (مضى بنيا) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديراً كرمى ، وبنى على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصله وخبراً وحالاً وشرطاً ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَا » فالسكون فيه عارض أوجبهُ كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضي مُجْمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قَمِ لِنَقْمُ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المعنى : وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، وقد ذلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعر بوا مضارعاً) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه : في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم في التسهيل : بجواز شبه ماوجب له ، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعرابُ لالتبست . وأشار

بقوله «بجواز» إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغييه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغييه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لا تَعْنُ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِيّاً من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيْسُ جَنَّاتٍ وليكوناً » (ومن نون إناث كَبِيرُ عَنَ) من قولك : « النسوة يرعن » أي : يخفن (مَنْ قَتَنَ) فإن لم يعرّ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المتصل بها ؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ «المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضر بان يا زيدان ، وهل تضر بن يا زيدون ، وهل تضر بن يا هند » ، الأصل تضر بان ، وتضر بون ، وتضر بين ، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف ، ولم تحذف الألف لثلاثيها ، وسيأتي الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيحىء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها نَسَكْتُ عنه ذاهلاً ، وإن رأته في حيزها حَنَنْتُ إليه لسابق الألفة فلم ترضَ حينئذ إلا بمناقته .

الثاني : حَقُّ الحرفِ المشتركِ الإِهمالُ ، وَحَقُّ المَخْتَصِّ بِقَبِيلٍ أَنْ يَعْمَلَ الْعَمَلَ الْخَاصَّ بِذَلِكَ الْقَبِيلِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ مَا وَلَا وَإِنِ الْنَافِيَاتُ - مع عدم الاختصاص - لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتي ، وإنما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة - مع اختصاصهما بالأسماء - ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة - مع اختصاصهن بالأفعال - لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجرِّ لما يذكُر في موضعه ، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملاً على « لا » النافية للجنس لأنها بمعنىها ؛ على أن بعضهم جَزَمَ بها كما سيأتي .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم - أي : بمشابهته - كما سيأتي بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلي) أي : يتبع (لم) النافية ، أي : يُنْفَى بها (كَيْشَمُ) بفتح الشين مضارع شَمِمْتُ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُوِيَه العامَّة في النطق بها (وماضِي الأفعالِ بالتاء) المذكورة ، أي : تاء فعلت وأنت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازَه يميزه ، يقال : مِزْتُهُ فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أي : عَلمَ (بالنون) المذكورة ، أي : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أي : طَلَبْتُ (فُهِم) من اللفظ ، أي علامة فعل الأمر (٢ - الأشعرون ١)

مجموع شيتين : إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور مُتَّفَعٍ ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهمِ الأمر فهي مضارع نحو : « هل تَفْعَلْنَ » أو فعل تعجب نحو : « أحسننَّ يزيد » فإن أحسن لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ - فَذِدْلاً زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

أى : انْدَلْ ، وإما اسم فعل أمر (نحوصَه) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهَلْ) معناه أقبل ، أو قَدَم ، أو مجل ، أو مجل ، ولا محل للنون فيهما .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم : كأوّه بمعنى أتوجع ، وأفّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيّات بمعنى بعدّ ، وشتّان بمعنى افترق ؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوَصَه وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لسكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفعل فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العدم ؛ لكونها مساوية لللازم ؛ فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال : كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبني

المعرب والمبني : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعْرَبَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجالَ ، أو حَسَّنَ ، أو غَيَّرَ ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العَرَبُونَ ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْشِ ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عَرَابَ ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العَرُوبَةُ المتحبيبة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضَعَ شَيْءَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صِفَةِ يَرَادُ بِهَا الثَبُوتُ ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جاء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوي ،
والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أي : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ،
(و) منه ، أي : وبعضه الآخرُ (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير
متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذي ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من
قوله : «ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف» . و بناؤه (لشبهه من الحروف مُدْنِي)
أي : مقرب لقوته ، يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شيها قويا
يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم
(كالشبه الوضعي) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع
الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين هجاء كما (في اسمي)
قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ،
فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن .
والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين هجاء ، وما وضع
على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع
على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يدٍ » و « دمٍ »
لأنهما ثلاثيان وضمّاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبي : « نا » في قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما
حرف لين وضمّاً أولياً كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص
عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل
لبناء « كم » ، و « من » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل ، ثم قال : فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ وهذا الإعراب متعين في الأول منها - وهو ذو - ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها - وهو الفم - في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما - وهي أب ، وأخ ، وحم - لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك آخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهي النون ، وفي الحديث « مَنْ تَمَرَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْبِهِ وَلَا تَكُنُوا » ولقلة الإتمام في « هَنْ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ - بِأَيْبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكِبَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَآظَمَ

(وَمَقْصُرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصَيْنِ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصين : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم من على أفعال التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة - أى : بالألف مطلقاً - أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة - أى : محذوفة اللامات - معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن المقصر قوله :

١٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفي المثل « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلُ » . وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفي أخ التشديد وأخوًا - بإسكان الخاء - فيكون فيه خمس لغات ، وفي

حم حَمَوْا كَقَرَوْ، وَحَمَمًا كَقَرَاءَ، وَحَمَاءً كَحَطَّاءَ؛ فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وَزَنَهَا فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مائها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلَّ — بالإسكان — ولا مائها واو ؛ فهي من باب قوَّة ، وأصله ذَوُّوْ ، وقال ابن كيسان : تحتل الوزنين جَمِيعًا . و« فوك » وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلَّ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قَوَّةٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعِلَّ ، بضم الفاء . وأبُّ وَأَخٌ وَحَمٌّ وَهَنٌّْ : وزنها عند البصريين فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مائها واوات ؛ بدليل تشبيتها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أمماء المرأة يَحْمُونَهَا ، وهو مردود بقولهم في التثنية : حَمَوَانٌ ، وفي إحدى لغاته : حَمَوْ ، وذهب الفراء إلى أن وزن أبُّ وَأَخٌ وَحَمٌّ فَعَلَّ بالإسكان ، ورد بسماع قصرها ، وبجمعها على أفعال . وأما « هَنْ » فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَةٌ وَهَنَوَاتٌ ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجُرُولِيَّةِ ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هَنَةٌ يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفي هَنَوَاتٌ لكونه مثل جَفَنَاتٌ ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة في الواحد ، وقد حكى بعضهم في جمعه أهْنَاءَ ، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلَّ بالتحريك .

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضْفَنَ لَأَ لِيًّا) ، مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَاءَ أَخُو أَبِيكَ ذَا ائْتِيْلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مضاف ، وإضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ؛ فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمَر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُصَفْ ؛ فإنها تكون مَنقُوصَةً معرفة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبُّ ، ورأيت أخًا ، وسهرت بحمِّ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للإضافة . وإذا أفرد فوك عَوْضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ -- يُضْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ قَمَةٌ

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » والاحتراز بقوله « لا لليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . ولكنها تضاف للياء إلاذو، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّة أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرَتْ فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم - من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف - هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقَطْرُبُ ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفراسي وجمهور البصريين أنها معرفة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت « قام أبو زيد » فأصله أبُو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيتُ أبا زيد » فأصله أبُو زيد ، فقليل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهب حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجرف في الإتيان ، وإذا قلت « مررت بأبي زيد » فأصله بأبو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على

حدّه بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفرد منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنًى فلاستلزام كل واحد منها آخرَ ؛ فالأب يستلزم ابناً ، والأخ يستلزم أخاً ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ . وَالمُثَنَّى : اسْمٌ نَابَ عَنِ اثْنَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْوِزْنِ وَالْحُرُوفِ بِزِيَادَةِ أَغْنَتْ عَنِ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ ؛ «اسم ناب عن اثنين» يشمل المثني الحقيقي كالزيدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وَكِلَا وَكِلْتَا ، والألغاف الموضوعة للاثنين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ؛ فخرج بالقيود الأول نحو العَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍ وَعُمَرَ ، وبالثاني نحو العُمَرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، وبالثالث كِلا وَكِلْتَا وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ؛ إذ لم يسمع كِلْ ، وَلَا كِلْتَا ، وَلَا اثْنٌ ، وَلَا اثْنَةٌ ، وَلَا اثْنَتٌ ، وأما قوله :

١٨ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ

فإنما أراد « كِلْتَا » فحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخْرَجَاتُ مُدْحَقَاتٌ بِالمُثَنَّى فِي إِعْرَابِهِ ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ (وَكِلَا * إِذَا بَمَضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للإطلاق : أَيْ وَارْفَعِ بِالْأَلِفِ « كِلَا » إِذَا وَصَلَ بِمَضْمَرٍ حَالِ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، حَمَلًا عَلَى الْمُثَنَّى الْحَقِيقِيِّ ، وَ(كِلْتَا كَذَلِكَ) أَيْ : كِكِلَا فِي ذَلِكَ . تقول : « جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا وَالمَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » فَإِنَّ أَضْيَفًا إِلَى ظَاهِرِ أَعْرَابِ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُثَنَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُفْرَدِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمّة إذا أكد بالنون بنى لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبنَ لعدم تركبه معها؛ لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأَخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبني بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن دُرُسْتُوَيْه ، وابن طلحة ، والسهيلي — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عَرَضَ فيه من الشبه بالماضي .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل في المبني) أسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكننا) أى : السكون ؛ لخفته وثقل الحركة ، والمبني ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى : من المبني ما حرك لعارض إقتضى تحريكه ، والحركُ (ذو فتح وذو كسرو) ذو (ضم) فذو الفتح (كأبْنِ) وضربَ ورُبِّ ، وذو الكسر نحو : (أمْسِ) وجَبْرِ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) ومُنْدُ (والساكن) نحو : (كَمْ) واضربَ وهل ؛ فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأَصْلُ ، وكذلك الفتح لكونه أخفَّ الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل وبنى «أين» لشبهه بالحرف في المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و «إن» إن كان شرطاً . وبنى «أمس» عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى «حيث» للانتقار اللازم إلى جملة ، وبنى «كم» للشبه الوضعي ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبِّ التي للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بني منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كآين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عُرُضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآين ، ومجاورة الألف كآيان ، وكونها حركة الأصل نحو « يا مُضَارَ » ترخيم مُضَارَ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يا لَزِيدِ لِعَمْرٍو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حَصِينِ .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمْلُ على المقابل كلام الأمر : كَسِرْتَ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يا مُضَارِ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموتى عبد ، والإتباع نحو : ذِهْ وَتِهْ - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يا زَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ وبعْدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِّرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ وبعدُ الإضافة ، وكونها حركة الأصل نحو : « يَا تَحَاجُّجٌ » ترخيم تحاجج ، مصدر تحاجج ، إذا سعى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كنعنُ ، ونظيرتها ههُو ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشوا القومَ » ونظيرتها « قُلْ اذْعُوا » والإنباع : كُمنذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرفع والنصب أجمعان إعراباً ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إنَّ زَيْدًا قائمٌ ، والفعل (نحو) : أقومُ ، و (لَنْ أَهَابًا) ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أى : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَأَنْصِبْ بِفَتْحٍ ، وَجُرْ بِكَسْرٍ) : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ بِسُرٍّ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعبدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُتَافَاةَ بَيْنَ جَعَلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِعْرَابًا وَجَعَلَهَا عِلَامَاتَ إِعْرَابٍ ؛

إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جليده العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَعَبِيرٌ مَأْدُكِر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرعٌ عما ذكر (يُنُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فلرفع أربع علامات ، ولتنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها توب عنها .

فالإعراب بالرفع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي تَمْرٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدو .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والثني ، والمجموع على حده ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثني والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالرفع من كل وجه ، فقال : (وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ * وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَاءٍ) أى : الذى (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ) لك بعدد (مِنَ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لادو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طي (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم انفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقَصُهُ ، وَقَصْرُهُ ، وَتَضْعِيفُهُ - مثلث الفاء فيهن - والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وَفُضِّحَاهُنَّ فَتَحَ فَاءَهُ مَقْرُوصًا ، وَ(أَبٌ) وَ(أَخٌ) وَ(حَمٌّ كَذَلِكَ) مما أصفه (وَهَنَّ) وهى كلمة يُكْتَبَى بها عن أسماء

١٩ - نِعْمَ الْفَتَىٰ عَمَدَتٌ إِلَيْهِ مَطِيَّةِي فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

٢٠ - كِلَاهُمَا حِينِ جَدِّ الْجُرْمَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أُنْفَيْهِمَا رَايَا

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا كَلِمَاتٌ مِنْ رَبِّكَ لِيُحْكِمَ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْسِنَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ » ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أُجْرِيَا في إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة ومُجْرَى المثني تارة ، وخص إجراؤهما مُجْرَى المثني بحالة الإضافة إلى المضر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(أُنْتَانِ وَائْتِنَانِ) - بالثلاثة - اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابِتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ) - بالموحدة - اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرمان بالألف ، ومثل اثنتين نِنْتَانِ في لغة تميم .

(وَتَخَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جَمِيْعًا) أي : المثني وما ألحق به (الْأَلْفُ * جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلِفٌ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونضبا : نصب على الحال من الجرور بفي ، أي : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خَلَفَتْ عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ، ويمجر وينضَبُ بالياء المفتوح

ما قبلها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهي لزوم الألف رفعا

ونصباً وجرأ؛ وهى لفة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة.

قال الشاعر:

٢١ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمًّا

وجعل منه: «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ» و«لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

الثانى: لو سمي بالمتنى فى إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية، والثانى يجعل كعمران؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف، فإن جاوزها كاشهياً بين لم يجز إعرابه بالحركات.

(وَأَزْفَعُ بَوَاوٍ) نيابة عن الضمة، (وَبِيًّا أَجْرُزٌ وَأَنْصِبُ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء واحده، ويقال له: جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المتنى؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة.

وأشار بقوله (وَشَبِهَ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة:

فالإسم ما كان كعاسر: علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم، كرجل، أو علما لمؤنث، كزئيب، أو لغير عاقل، كالأحقي، علم فرس، أو فيه تاء التأنيث، كطلحة، أو التركيب المزجى، كعديكرب، وأجازه بعضهم، أو الإسنادى، كبرق نحره، بالاتفاق، أو الإعراب بحرفين، كالزيدين أو الزيدين علماً.

والصفة ما كان كذئب: صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فملاء، ولا من باب فملائن قفلى، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث، كحائض، أو لمذكر غير

عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كَعَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ ، أو كان من باب أفعلِ فعلاء ، كأحر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَالًا أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فعْلَانِ فعْلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه مَسْكْرَى ، أو يستوى في الوصف به للمذكر والمؤنث ، كصُبُورٍ وَجَرِيحٍ ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صُبُورٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأةٌ صُبُورٌ وَجَرِيحٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَةَ » هذا الجمع .

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَّةٌ » أو من لامه نحو « ثَبَّةٌ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْلٌ » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوده .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكور (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (الْحَقِّ) في الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) الحق به أيضاً (الأهلوناً) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة ، والحق به (أولو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) الحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لعالمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل ما سوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علم ولا صفة ،

والحق به (عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح الراء - جمع أرضٍ - بسكونها - (شَدًّا) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل «أَرْضِيَّة» ، وغير عاقل ، وكذلك (السُّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنِيَّة - بفتحها - (وَوَابُهُ) كذلك شذ قياساً ، والمراد بيباه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعُوِّضَتْ منها هاء التانيث ولم تُكسَّر ؛ فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو «عِضَّةٌ وَعِضِينَ» ، و «عِزَّةٌ وَعِزِينَ» ، و «إِرَّةٌ وَإِرِينَ» ، و «نُبِيَّةٌ وَنُبِينَ» ، و «قَلَّةٌ وَقَلِينَ» قال الله تعالى : «كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ» وأصل سَنِيَّةٌ سَنَوٌ أو سَنَهُ ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَأْنَيْتُ وَسَأْنَيْتُ ، وأصل سَأْنَيْتُ سَأَنَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَّةٌ عِضَوٌ من العِضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاءً ، أى : مُفْرَقًا ، يقال : عَضَيْتُهُ وَعِضْوَتُهُ تَفْصِيَّةٌ ، أى : فَرَّقْتُهُ تَفْرِيقَةً ، قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمَعْقَى

أى : بالمفروق ، لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَّهُ ، من القمضه ، وهو البهتان ، والقمضه أيضا : السَّخْرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقَدِ الْعَاضِيهِ الْمُعْضِيهِ

وأصل عِزَّةٌ - وهي الفرقة من الناس - عِزْوٌ ، وأصل إِرَّةٌ - وهي موضع النار - إِرَى ، وأصل نُبِيَّةٌ - وهي الجماعة - نُبُوٌ ، وقيل : نُبِيٌّ ، من نُبِيتُ ، أى : جمعت ، والأول أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذفت من اللامات أكثره واو ، وأصل قَلَّةٌ - وهي عودان يلعب بهما الصبيان - قَلَوٌ .

ولا يجوز ذلك في نحو «تمرة» لعدم الحذف ، وشذ «إمضون» جمع أضاعة كقناة ،

وهى الندير ، و «حَرْوَنَ» جمع حَرَّة ، و «إحرون» جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و «إَوْزُون» جمع إَوْزَة ، وهى البطة ، ولا فى نحو «عِدَّةٍ ، وزِنَة» لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُون» فى جمع رِقَّة ، وهى الفضة ، و «لِدُون» فى جمع لِدَّة ، وهى التَّزْبُ ، و «حِسُون» فى جمع حِشَّة ، وهى الأرض الموحِشَة ، ولا فى نحو «يَدٍ ، وِدَمٍ» لعدم التعويض ، وشذ «أُبُون» ، وأخُون» ولا فى نحو «انهم» ، وأختٍ» لأن الموضع غير المهاء ؛ إذ هو فى الأول المهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ «بَنُون» فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو «شاةٍ ، وشفةٍ» ؛ لأنها كسرا على شِيَاءٍ وشفاءٍ ، وشذ «طُبُون» فى جمع طُطْبَةٍ ، وهى حد السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على طُطْبٍ ، بالضم ، وأظب ، ومع ذلك جمعه على طُطْبِينَ .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَّةٍ - مفتوح الفاء - كسرت فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِينَ وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو «مِثِينَ» وحكى مُثُونٌ وَسُنُونٌ وَعُزُونٌ - بالضم - وما كان مضموم الفاء فقيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو «كُيْبِينَ وَقَلْبِينَ» .

(وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ * ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ - دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ؛ فَإِنْ سَفِينَهُ لَعِينِ بِنَا شِيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا

وفى الحديث « اللهم اجعلها عليهم سَفِينًا كَسِينِ يُوْسُفَ » فى إحدى الروايتين (وَهُوَ) أى : مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم القراء (يَطْرُدُ) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

٢٧ - رَبِّ حَىَّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ صَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله :

٢٨ — وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حَدِّه مخالف للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث إن رفع المثني ليس بالواو ، ونصبه ليس بالالف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهي الأسماء الستة — بالحروف ، فلزم يجعل إعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهي علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابها بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، وإعراب ستة : ثلاثة للمثني ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابها بها على حد إعراب الأسماء الستة لانتبس المثني بالمجموع في نحو « رأيت زيدا » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثني الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسما في نحو « اضربا » ، وحرفا في نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل : اسما في نحو « اضربوا » ، وحرفا في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجرا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيها ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الخلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

الثاني : ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حدّه بالحروف - هو مذهب قَطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيوييه ومَنْ وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ) في إعرابه (فَأَنْتَحَّحَ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ بَكَسَّرَهُ نَطَقَ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، وما ورد منه قوله :

٢٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

(وَنُونٌ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنان وثنتان (بِعَكْسِ ذَلِكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَاذْتَنِيهِ) لذلك . وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء ، كقوله :

٣٠ - عَلَى أَخْوَذِيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيْبٌ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلَانُ » .

وقوله :

٣٢ - يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالْتَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التوحيص بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظراً إلى التوحيص بها عن الحركة أيضاً .

وقيل : لحقت لدفع توم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و« مرت بينين كرام » ، ودفع توم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و « مرت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في التثاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خواف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيان : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بَيِّنًا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعًا) الباء : متعلقة بجمع ، أي : ما كان جمعا بسبب ملاسته للألف والتاء ، أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسرت إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لأمه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لفتاتهم » ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كسَمَوَاتٍ ، وَعِضْوَاتٍ .

﴿ تنبيهه ﴾ : وإنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وما لم يَسَلِّمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بنات وأخوات » ولا يرد عليه نحو « أبيات وقصاة » لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كذَّا أولاتُ) وهو اسم جمع لا واحده من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقه بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ » (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) من الجمع (كأذرعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذال معجمة ، أصله جمع أذْرِعَة التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أيضاً قَبِيلٌ) على اللفظة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة عَلَمًا ؛ فلا ينوِّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أذْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرَبِ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرًا عَالِي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جازع عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كغسلين ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعامة وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهبا بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل .

(وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالًا يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وصخراء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل فتقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأَخْفِ عليهم والامْتِكْنِ عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقودٍ خَلَا وراقودٍ خَلَّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة

نحو: « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَلِ » رَدِفٌ)
 أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَلِ » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من
 الجر بالكسرة ، نحو: « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ »
 ولا فرق في « أَلِ » بين المعرفة كما مثل ، والموصولة ، نحو: « كَالْأَعْمَى
 وَالْأَصْمَى » وقوله :

٣٤- وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

بناء على أن « أَلِ » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسياتى ، والزائدة
 كقوله :

٣٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْزَيْدِ مُبَارَكًا

ومثل أَلِ « أم » فى لغة طيء ، كقوله :

٣٦- أَنْ شِئْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَبَيْتُ بِلَيْلٍ أَمَا رَمَدٍ أَعْتَادُ أَوْ لَقَا

﴿ تبيينان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية
 أى : مُدَّةٌ كونه غير مُضَافٍ ولا تابع لأل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أَلِ » يكون باقيا على
 منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة - منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن
 السراج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكته على
 مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان
 فلا ، نحو بأحسنكم .

ولما فرغ من مواضع النيباة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو
 حرفاً (النوناً * رفعا) الأصل علامة رفع ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على
 ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسما أو حرفا؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين، وهي: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ؛ وَتَفْعَلِينَ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة، (وَحَذَفُهَا) أى: النون (لِلجَزْمِ وَالتَّنْصِيبِ سِمَةٌ) أى: علامة، نيابة عن السكون فى الأول، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمٌ تَكُونِي اتْرُومِي مَظَالِمَةً) الأصل تكوين وترومين، حذفت النون للجزم فى الأول وهو «لم»، وللناصب فى الثانى وهو «أن» المضمرة بعد لام الجحود.

﴿تنبيهان﴾ الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل، والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

الثانى: إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنى، مثل: «يَتَرَبَّصْنَ» ووزنه يَفْعُلْنَ، بخلاف «الرجال يَفْعُونَ»؛ فإنه من هذه الأمثلة؛ إذ واوه ضمير الفاعل، ونونه علامة الرفع تحذف للجزم والناصب، نحو: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَفْعُوا، وأصله تَعْفُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما، وبدأ بالاسم فقال:

(وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى: الاسم المعرب الذى حرف إعرابه أنف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والمضى، أو ياء لازمة قبلها كسرة، كالداعى (والمترقى مكارما)

﴿تنبيه﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة، أو لأن الأول يعمل آخره بالقلب؛ إما عن ياء، نحو الفتى، أو عن واو، نحو المصطفى، والثانى يعمل آخره بالحذف.

فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص ، نحو
الْمُرْتَقِي ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للقصور ، نحو
الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » في الأول ،
و « مررت بأخيك وغلاميك وَبَيْنِكَ » في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو
ظَنِي وَكَرْسِي

(فَالأوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قُدْرًا * جَمِئُهُ) على الألف ؛
لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرَا) أي : سمي مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه
« حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ » أي : محبوسات على بُعوثهن ، وسمي بذلك
لأنه محبوس عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِي) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ)
سمي بذلك لحذف لامه للتونين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ
ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو : «رَأَيْتُ الْمُرْتَقِيَّ» ، و « وَمُرْتَقِيًّا » و « أُجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ » « وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفَعُهُ يُنَوِي) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ
يَدْعُو الدَّاعِيَ » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلامه الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة
أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجْرَى) بكسر منوي ، نحو « أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ،
« وَأَنْتُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استئقلا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ،
قال جرير :

فَيَوْمًا يُوَافِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

— ٣٧

وقال الآخر :

٣٨ - لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ وَلَكِنَّ أَفْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

(تنبيه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ - وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب

على حالتى الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَحْشَى (أَوْ وَآؤٌ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نحو يَرْمِي (فَمُعْتَلًا عَرَفٌ) أى : شَرْطٌ ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٍ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شَأْنِيَّةٌ ، و « آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِرٌ » اسمها ، و « أَلِفٌ » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عَرَفٌ » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجمة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « مُعْتَلًا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالْأَلِفَ أَنْوٍ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْتَمِي » و « وَلَنْ يَحْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدٍ) أى : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) خلفه النصب ، وأما قوله :

٤٠ - أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّتِهِ وَلَا أَبِ

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارُهُ الْحَزْنُ يَمِّنُ دَارُهُ صَوْلُ
فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أى : الواوئ والياءئ (أَنْوٍ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثِهِنَّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لِأَزْمَا) نحو « لَمْ يَحْشَى » و « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَرْمِ » فالرفع : نصب بالفعولية لأنو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدى ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة) قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

٤٢ - وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَشِمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبِيلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْبِي بَمَا لَاقَتْ لَبُوبُ بَنِي زِبَادٍ

وقوله :

٤٤ - هَجَوْتُ زَبَانَ نُمٍّ جِثْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدْعِ

فقيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى « تَر » فنشأت ألف ، والكسرة فى « يَأْتِيكَ » فنشأت ياء ، والضمة فى « تَهْجُوا » فنشأت واو ، وأما « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أى : فَلَسْتُ تَنْسَى .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل آل مؤثرا) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقر (أو واقع موقعهما قد ذكرا) أى : ما يقبل آل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و « مَنْ » و « مَا » فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كيسان فى الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛ فهذه لا تقبل « آل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَنْ » و « مَا » يقمان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوها من تضمن معنى الشرط والاستفهام ؛ فإن ذلك طارىء على « مَنْ » و « مَا » ؛ إذ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضا « مَنْ » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما فى « مررت بمن معجب لك » و « بما معجب لك » فإنهما لا يقبلان آل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما

يقبل آل ، وكذلك « صَه » و « مه » بالتثوين ، لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفاناً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل آل : خبر ، ومؤثراً : حال من المضاف إليه ، وهو « آل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحتراز بمؤثراً عما يدخله « آل » من الأعلام لضرورة أو لَمَحِ وَصَفِ ، على ما سيأتي بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿ تنبيه ﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والسكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحدثٌ ، ثم جوهر ، ثم جسمٌ ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالمٌ ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالمٌ رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أي : غير ما يقبل « آل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، قال في شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمرة (كُهُمْ ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي ، وَ) العلم نحو (هِنْدَ ، رَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي ، وَ) المحلّي بأل نحو (الْفُلَّامِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِي) ، وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كَمَا رَجُلٌ ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، وتقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدره ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق
النظم رتبها في التَّبْوِيبِ على ما استراه ، فأعرفها المضمَر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم
الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف
من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقاً عند الناظم ، وعند
الأكثر أن المضاف إلى المضمَر في رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير التكلم ، ثم المخاطب ،
ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فمّا) وضع (لِذِي عَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسياتي
في آخر باب الفاعل ، (أُو) لذي (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا
(وَهُوَ) وفروعها (سَمٌّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمَر ، وسماء الكوفيون
كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدًا)

وقد يليها اضطراراً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتِنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

وذلك (كَأَيَّامٍ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ) مِنْ

قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو

الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير مخاطبة مرفوع ،

والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تتأني البُدْءُ

بها ، ولا تقع بعد إلا .

(وَكَلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ) باتفاق النحاة ، واختلف

في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمَر مُضْمَنٌ معنى التكلم

أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرفين أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضمير لا تتم دلالاته على مسأله إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجمود ؛ فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : وامل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضميرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَقَدْ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مرت بك » (لِرِافِعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا) الدال على التكلم المشترك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ) فنأ في « بنا » في موضع جر بالياء ، وفي « فإننا » في موضع نصب يان ، وفي « نلنا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هم » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربني ، وفي حالة الجر والنصب للتكلم نحو لي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَمَامَا) وقاموا ، وقمن ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمُوا) وَاَعْلَمُنَّ .

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلم بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز - وهو ما له وجودٌ في اللفظ - ومستتر - وهو ما ليس كذلك - وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعَلَنْ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوَافِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَقْتَبِطْ) ، أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلاً زيداً » ، و « ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكرأ » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمُ أَحْسَنُ أَتَانًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : ك « نَزَالَ » ، و « مَهْ » ، و « أَفَّ » ، و « أَوْهَ » والناسى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كاقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

(تنبيه) إنما خص ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبَهُ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا * إِيَّائِي) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منعصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين - واختاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فَضْحَاهُنَّ إِبْثَاتُ أَلْفِهِ وَقَفَاً وَحَذْفَاً وَضَلَاً ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَّا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « أَنْ » بجملة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « أَنْ » فإنه قَلَبَ « أَنْ » كما قال بعض العرب : « رَأَى » فى « رَأَى » والخامسة « أَنْ » كَعَنْ ، حكاهما قطرب .

وأما « هو » فذهب البصريين أنه بجملة ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هِىَا » و « هُم » و « هُنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أَنْتَ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّائِىَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّأِ » هو الضمير . ولواحقه - وهى الإياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه - حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِي اخْتِيَارِ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) ؛ لأنَّ الغرض من وضع المضمرة إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :
٤٦ - وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

٤٧ - بِالْبَإِثِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِرِ

الأصل « إلاً يزيدونهم » و « قد ضمنتمهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إياك نعبد » أو كونه محصوراً بإلاً أو إنما ، نحو « أمر ألا تعبدوا إلا إياه » ونحو قوله :

٤٨ - أَنَا الذَّائِدُ الْخَامِي الذَّمَّارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى « لا يدافع إلا أنا » ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو « إياك والشَّير » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى .

(وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءُ سَلْبِيَّةٍ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سلبية ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخصٌ وغير مرفوعٍ ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو « سلبية » ، و « سلبى إياه » ، و « الدرهم أعطيتك » ، و « أعطيتك إياه » والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » ، « أَنْزَلْنَا مَكْمُوها » ، « إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا » ، « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيراً » ومن الفصل « إِنْ اللَّهُ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسماً ، نحو « الدرهم أنا مُعْطِيكَ » ، و « مُعْطِيكَ إِيَاهُ » والاتصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - أَيْنَ كَانَ حُبِّكَ لِى كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا بَقِيْنَا

وقوله :

٥٠ - وَمَنْعُكُمْهَا بِشَىءٍ يُسْتَطَاعُ

و (فِي) هاء (كُنْتَهُ) وبأيه (انْخَلَفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى : انتسب ، و (كَذَلِكَ) فى هاء (خِلْتَنِى) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَأَتَّصَلَ * أَخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم

في ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»
وقول الشاعر:

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا
وأما الاتصال في باب « خَالَ » فلمشابهة خِلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَهَ بِسَأَلْتَنِيهِ وَأَعْطَيْتُكَهَ ،
وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالَكَهُ إِذْ لَمْ تَنْزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سيبويه والأكثرُ فإنه (اخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ) فيهما ؛ لأن
الضمير في البابين خَبَرَ فِي الْأَصْلِ ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فن
الأول قوله :

٥٣ - لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن الثاني قوله :

٥٤ - أُخِي حَسِبْتِكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثْتَ أَرْجَاهُ صَدْرِكَ بِالْأَضْفَانِ وَالْإِحْنِ
(تنبيه) وافق الناظم في التبهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب « خلتنيه »
قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حَجَزَهُ عن الفعل منصوبٌ آخر ، بخلاف هاء
« كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه
إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرَّمَانِيِّ
وابن الطَّرَاوَةِ .

(وَقَدِّمِ الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ،
وجوبا (في) حال (اتَّصَلَ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على
ضمير الغائب كما في « سَلَّنِيهِ » ، و « وَأَعْطَيْتُكَهَ » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ،
و « ظننتك » ، و « وَحَسِبْتُنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء
ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص
(في انفِصَالِ) نحو « سَلَّنِي إِيَّاهُ » و « سَلَّهُ إِيَّايَ » ، و « الدرهم أعطيتك إياه »

« أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياي » وهكذا إلى آخره ،
ومنه « إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

(تنبيه) حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً
لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانی ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل
الكاف من نحو « أكرمك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَمُّكُمْ بِشَىءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانی ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه
مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم
أو خطاب أو غيبة (الرِّمَ فَضْلًا) نحو « سلني إياي » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته
إياه » ولا يجوز « سلنني » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » (وَقَدْ يُبِيحُ
الغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الأتحاد (وَضَلًا) : من ذلك ما رواه
الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضرُ هموماً ، وقوله :

٥٥ - لَوَجَّهَكَ فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمُ آهٌ قَفْوُ أَكْرَمٍ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ - وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْفَمَةٍ لِضْفَمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاًهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا
فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول
مرفوعاً — وجب ككون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فأعطاه إياه » ولو قال
« فأعطاهوه » بالاتصال لم يجوز ؛ لما فى ذلك من استتقال توالى المثلين مع إيهام كون
الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أعطاه إياها » أو فى

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن » فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » ازداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُوهَا » وبالألف في نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْصَرُّهُوهَا » و « أَنَا لَهُمَاهُ » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصَلَا » — بلفظ التكبير — على معنى نوع من الوصل ؛ بل بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في النية مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف في اللفظ .

(وَقَبَّلَ يَا نَفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (التَّزِيمَ * نُونُ وَقَايَةِ) مكسورة نحو : « دعائي » ، و « يكرمني » ، و « أَعْطَيْتَنِي » ، و « قام القوم ما خلاني » ، و « ما عداني » ، و « حاشاني » إن قدرتهن أفعالاً ؛ و « ما أَحْسَنَتَنِي » إن اتقيتُ الله ، و « عليه رَجُلًا لَيْسَتَنِي » وندر « لَيْسَتَنِي » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسَتَنِي قَدْ نُظِمَ) أي في قوله :

— ٥٧ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَتَنِي *

وَجَوَزَ الكوفيون « ما أَحْسَنَتَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسمٌ لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع :

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، قال الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أكرمني » في الأمر ، فلو لا النون لالتبس ياء المتكلم بياء مخاطبة ، وأمر المذكور بأمر المؤنثة ؛ ففعل الأمر أحقُّ بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل؛ لمشابتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

٥٨ - * كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة، وقال الفراء: يجوز « ليتي » و « ليتني » وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعَلٍّ أَعْكِسَ) هذا الحكم؛ فالأكثر « لَعَلِّي » بلا نون، والأقل « لَعَلْنِي » ومنه قوله:

٥٩ - قَعَلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلْنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

ومع قلته هو أكثر من « ليتي » نَبَهَ على ذلك في الكافية، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة، نحو:

٦٠ - * لَعَلَّ أَبِي الْمِفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ *

وفي بعض لغاتها لَعَنَّ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات .

(وَكُنْ مُحْتَبِرًا فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء، فتقول: « إني وإنني، وكأني وكأنتي، ولكني ولكنني » بثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكرهه تعالى الأمثال.

(وَاضْطَرَّارًا خَفَفًا * مَنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) من العرب، فقال:

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

وهو في غاية النادرة، والكثير « مَنِّي » و « عَنِّي » بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

(وفي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلٌّ) أي: لَدُنِّي - بغير نون الوقاية -

قَلٌّ فِي لَدُنِّي - بثبوتها - ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » بتخفيف

النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد:

(وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أيضاً قَدْنِي) قليلاً ،

ومنه قوله جامعاً بين اللفتين في قدني :

٦٢ - * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي *

وفي الحديث « قَطُّ قَطُّ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطِّ قَطِّ » بالتونين ، والنون أشبهر ومنه قوله :

٦٣ - امْتَلَأَ الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدَمَلَاتَ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطْنِي » بغير نون كما تقول : حسبي ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفني قال : « قدني » ، و « قطنِي » بالنون ، كغيرها من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه

وسلم لليهود « فهل أتم صادقوني » وقول الشاعر :

٦٤ - وَلَيْسَ بِمُعِينِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيٌّ صَدِيقٌ

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمَوَافِينِي لِزُفَرٍ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَلًا

للتشبيه على أصلٍ متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقبحا خفاء الإعراب ، فلما منعها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعال التفضيل في قوله صلى

الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَحْوَفُنِي عَلَيْكُمْ » تشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب ،

نحو : « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم .

العلم

« اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى » به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلِمَ الْمُسَمَّى اسْمٌ يَعِينُ الْمُسَمَّى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم ؛ إما لفظية كحال والصلة ، أو معنوية كالخضور والغيبية .

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرِّيقًا) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أويس القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَوَلَّاحٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةَ) لشاة (وَوَأَشِقٍ) لكلب .

(وَأَسْمَاءُ) العلم ، والمراد به هنا : ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أى (كُنْيَةٌ) وهى : ما صدر بأب أو أم : كالأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أى (لَقَبًا) وهو : ما شعر برفعة مُسَمَّاه أو وضعته : كزين العابدين ، وبطة (وَأَخْرَنَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحْبًا) تقول : جاء زيدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زيدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا

بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْنِي حَوْلَهُ الذِّئْبِ

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتب بين الكنية وغيرها؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا اهْتَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ

سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَانَ أَبِي عَمْرٍو

وكذلك يفعل بهما مع اللقب . ٥١

وقد رفع توم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » يتأولون الأولَ بالمُسَمَّى ، والثانىَ بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رأيت سعيداً كرزاً » ، و « مرتت بسعيدٍ كرز » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مرتت بسعيدٍ كرزاً ، وكرزٌ » أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز .

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ » - امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (أتبع الذى رَدِفَ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب : بياناً ، أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الحَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَمْتَقُولٌ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفْضِلِ و) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ،
واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض ككشمر - علم فرس -
قال الشاعر :

٧٠ - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهِ
وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا
وفعل مضارع كيشكر ، قال الشاعر :
٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وستأني ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو اِرْتِجَالِ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ،
وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيديويه أن
الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتل هو : ما استعمل من أول الأمر
علمًا (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدٌ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه
(جُمَلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرِقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز :
كَأَطْرَقًا - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٢ - عَلَى أَطْرَقًا بَالِيَاتِ الْخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، في قوله :

٧٣ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ومنه إصميت - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٤ - أَشَلَى سَلْوَقِيَّةَ بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بُوخْسٍ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ،

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه

(وَ) من العلم (مَا يَمْزِجُ رُكْبَانًا) وهو : كل اسمين جملا اسمًا واحدًا ، منزلا

ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكَّ ، وَحَضْرَمَوْتْ ، وَمَهْدِي كَرِبْ ،

وسَيَبُويَه ، و (ذَا) المركبُ تركيبَ مَزَجٍ (إِنْ بِغَيْرِ « وَبِهِ » تَمَّ) أَى : ختم (أعْرَابًا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتم بغير « وَبِهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه ، والأول هو الأشهر ؛ أما المركب للمزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرؤويه ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَبِهِ » .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو : كل اسمين جملا اسماً واحداً ، مُنْزَلًا ثانيهما من الأول منزلة التتوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أبى قُحَافَةَ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين .

(وَوَضَعُوا لِبِمَضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تُؤَلَّفُ غالباً كالتَّسْبِيعِ والوحوش والأحناش (عَلَمٌ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدحل عليه حرف التعريف ، ولا ينعى بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أَسَامَةَ » ، و « مُعَالَةَ » ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و « ابن آوى » والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسييح ، و « كَيْسَانَ » علم على القدر .

وعَلَمٌ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، ولَفْظًا : تمييز ، أَى : العلم الجنسى كالعالم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَمٌ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أَسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشيعاء كَأَسَدٍ . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

في الأحكام اللفظية تؤخذ بالفرق بينهما في المعنى أيضا ، وفي كلام سيوييه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسدا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن ؛ فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقت على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فبجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسي شارح الجزولية : وهي مسألة مشككة .

(مِنْ ذَلِكَ) الموضوع علما للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبْوَةٌ (لِلْمَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثَمَاءٌ) (وَأَبُو الْحُصَيْنِ (لِلثَّمَلِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلأَسَدِ ، وَذُو أَلَّةٍ وَأَبُو جَمْدَةَ لِلذَّبِّ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) علم (لِلْمَبْرَةِ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارٍ) بالكسر كحذائم (عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعها الشاعر في قوله :

٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

ومثله « كَيْسَانٌ » علم القدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كَهْوَهُمْ

إلى القدر أدنى من شبابهم المراد

وكذا « أُمُّ قَشَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

(خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيْبَانٌ »

ابن بَيَّانٍ » وللفرس : « أَبُو الْمَضَاءِ » ، وللأحمق : « أَبُو التَّغْفَاءِ » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لِمُشارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاءً بِحَصْرِ أفراده بالمد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِدَأْ) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُدَّ كَرٍّ أَشْرٍ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذاته » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - و (بِدِي وَذَه) وتِهْ - بسكون الهاء ، وبكسرها أيضا : بإشباع ، وباختلاس فيهما - و (تِي) و (تَأْ) وذات (طَلَى الْأُنْثَى) المفردة (أَقْتَصِرُ) فلا يُشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ) : الأول لمذكوره ، والثانى لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو الجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْ كُرُّ تَطِيعِ) ، وأما « إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَبِأُولَى أَشْرٍ لِيَجْمَعَ مُطْلَقًا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القَصْرِ ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧- ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرَفًا) ألف (أَنْطَقًا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرَفًا : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لثلاثتهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال الخطاب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه - وهى ستة كما تقدم - فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

المخاطب	المشار إليه	أسماء الإشارة	السؤال	المخاطب	المشار إليه	أسماء الإشارة	السؤال
يا رجلُ	المرأةُ	تِيكَ	كيف	يا رجلُ	الرجلُ	ذَاكَ	كيف
يا رجلُ	المرأتانِ	تَانِكَ	كيف	يا رجلُ	الرجلانِ	ذَانِكَ	كيف
يا رجلُ	النساء	أَوْلِيكَ	كيف	يا رجلُ	الرجالُ	أَوْلِيكَ	كيف
يا رجلانِ	المرأةُ	تِيكُمَا	كيف	يا رجلانِ	الرجلُ	ذَاكُمَا	كيف
يا رجلانِ	المرأتانِ	تَانِكُمَا	كيف	يا رجلانِ	الرجلانِ	ذَانِكُمَا	كيف
يا رجلانِ	النساء	أَوْلِيكُمَا	كيف	يا رجلانِ	الرجالُ	أَوْلِيكُمَا	كيف
يا رجالُ	المرأةُ	تِيكُمْ	كيف	يا رجالُ	الرجلُ	ذَاكُمْ	كيف
يا رجالُ	المرأتانِ	تَانِكُمْ	كيف	يا رجالُ	الرجلانِ	ذَانِكُمْ	كيف
يا رجالُ	النساء	أَوْلِيكُمْ	كيف	يا رجالُ	الرجالُ	أَوْلِيكُمْ	كيف
يا امرأةُ	المرأةُ	تِيكِ	كيف	يا امرأةُ	الرجلُ	ذَاكَ	كيف
يا امرأةُ	المرأتانِ	تَانِكَ	كيف	يا امرأةُ	الرجلانِ	ذَانِكَ	كيف
يا امرأةُ	النساء	أَوْلِيكَ	كيف	يا امرأةُ	الرجالُ	أَوْلِيكَ	كيف
يا امرأتانِ	المرأةُ	تِيكُمَا	كيف	يا امرأتانِ	الرجلُ	ذَاكُمَا	كيف
يا امرأتانِ	المرأتانِ	تَانِكُمَا	كيف	يا امرأتانِ	الرجلانِ	ذَانِكُمَا	كيف
يا امرأتانِ	النساء	أَوْلِيكُمَا	كيف	يا امرأتانِ	الرجالُ	أَوْلِيكُمَا	كيف
يا نساء	المرأةُ	تِيكُنَّ	كيف	يا نساء	الرجلُ	ذَاكُنَّ	كيف
يا نساء	المرأتانِ	تَانِكُنَّ	كيف	يا نساء	الرجلانِ	ذَانِكُنَّ	كيف
يا نساء	النساء	أَوْلِيكُنَّ	كيف	يا نساء	الرجالُ	أَوْلِيكُنَّ	كيف

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدى بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع ، ثم بالمخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع .

وإنما قضي على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَآئِمٍ) كما رأيت ، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَآكَ » ، و « أُولَآئِكَ » . وأما الثنى مطلقا ، و « أُولَآءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهي (مُتَمَنِّعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز انفاقا « هَذَاكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَ لَآئِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

(تنبيه) أفهم كلامه أن «ها» التنبيه تدخل على الجرد من الكاف نحو «هَذَا» و «هذه» ، و «هَذَانِ» ، و «هَاتَانِ» ، و «هَؤُلَاءِ» وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو «هَذَاكَ» ، و «هَاتِيكَ» ، و «هَذَانِكَ» ، و «هَاتَانِكَ» ، و «هَؤُلَآئِكَ» . لكن هذا الثاني قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدُودِ

(وَبِهِنَّ) المجردة من «ها» التنبيه (أَوْ هَهُنَا) المسبوق بها (أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أي : قريبه ، نحو «إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ» (وَبِهِ الْكَافُ صِلَا فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَاهُنَاكَ ، (أَوْ بِشَمِّ قَهُ) أي : أَنْطِقُ فِي الْبَعْدِ بِشَمِّ ، نحو «وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ» (أَوْ هَهُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهِنَالِكَ) أي : بزيادة اللام مع (ه - الأسمون ١)

الكاف (أَنْطِقَنَّ) على لغة الحجاز، كما تقول «ذلك» نحو «هَذَاكَ ابْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز «هاهناك» كما لا يجوز «هذا لك» على اللغتين (أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد، قال الشاعر:

٧٩ — هِنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هِنَّا لَمَنْ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، والثالثة بالضم، بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأُولَى وليان للبعيد، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزمان، ومنه قوله:

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هِنَّا حَنَّتِ * وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتِ

﴿خاتمة﴾ يفصل بين «ها» التنييه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: «ها أنا ذا، وها نحنُ ذانِ، وها نحنُ أولاءِ، وها أنا ذِي، وها نحنُ تانِ، وها نحنُ أولاءِ، وها أنتِ ذَا، وها أنتما ذانِ، وها أنتمُ أولاءِ، وها أنتِ ذِه، وها أنتما تانِ، وها أنتنِ أولاءِ، وها هو ذَا، وها هما ذانِ، وها همُ أولاءِ، وها هي تَا، وها هما تانِ، وها هنُ أولاءِ» وبغيره قليلا، نحو:

٨١ — هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٌ [إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعَتْ

فإِنْ صَاحِبَهَا مُحَافِئُ النَكَدِ]

وقد تُعاد بعد الفصل توكيدا، نحو: «ها أنتمُ هوُلاءِ» والله أعلم.

الموصول

(مَوْضُوعُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة، كذا حدّه في التسهيل، فخرج بقيد «الأسماء» الموصول الحرفي، وسيأتي ذكره آخر الباب، وبقوله «أبدا» النكرة الموصوفة بجملة؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله «إلى عائد» حيثُ وإذُ وإذا؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد، وبقوله «أو خلفه» لإدخال نحو قوله:

٨٢ - سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا * [وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ - [فِيَارَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة ،

على ما سيأتي بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصّ ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمانية : (الَّذِي) للمفرد المذكور ، عاقلا كان أو غيره ، و (الْأُنْثَى) المفردة لها (الَّتِي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَأَلْيَا) منهما (إِذَا مَا مُنِيًّا لَا تُنْبِتِ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذي ، والتاء من التي (أَوْلِهِ الْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي الجزوالنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و«الَّتَانِ» ، و«الَّذِينَ» ، و«الَّتِينَ» وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و«الَّتِيَانِ» ، و«الَّذِيَيْنِ» ، و«الَّتِيَيْنِ» بإثبات الياء ، كما يقال «الشَّجِيَانِ» ، و«الشَّجِيَيْنِ» في ثنية «الشَّجِي» وما أشبهه ، إلا أن الذي والتي لم يكن لياهما حَظٌّ في التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثني الذي والتي (إِنْ نُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو في الرفع مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ» وأما في النصب فمنه البصري ، وأجازه الكوفي ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ في السبع : «رَبَّنَا أَرْزَنَا الَّذِينَ أَضْلَانَا» (وَالنُّونُ مِنْ ذِيْنٍ وَتَيْنٍ) ثنية ذاتا (شُدِّدَا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» «إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ» بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذاتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة نيم وقيس ، وألف «شُدَا» ، «قُصِدَا» للاطلاق ، انتهى حكم ثنية الذي والتي .

وأما (جَمْعُ الذِي) فشيآن : الأول (الآلى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ - وتُبْلِى الآلى بَسْتَلِيْمُونَ عَلَى الآلى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ

وقال الآخر :

٨٥ - أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادِ القَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

والسكثير استعماله فى جمع مَنْ يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا لتي ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الآلى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الآلى كُنَّ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ]

والثانى (الذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رفعا ونصبا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُدَيْلُ أو

عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) قال :

٨٧ - نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَا حَا يَوْمَ التُّحَيْلِ غَارَةَ مِلْحَا حَا

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن «الآلى» اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه

مجاز ، وأما «الذِينَ» فإنه خاص بالعقلاء ، و «الذى» عام فى العاقل وغيره ، فهما

كالعالم والمالين . ١٠ هـ

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (التي قد جمعا) التي : مبتدأ ، و «قد جمع»

خبره ، و «بالات» متعلق بجمع ، أى : التي قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو «واللاتى

يأتين الفاحشة من نسايتكم» «واللاتى يئسن من المحيض» وقد تقدم أنها تجمع

على «الآلى» وتجمع أيضا على «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها ، وعلى «اللواء» بمدوداً

ومقصوراً ، وعلى «اللاء» بالقصر ، و «اللاءات» مبنيا على الكسر ، أو معربا بإعراب

أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع .

(وَاللَّاءُ كَالذِينَ تَزْرَأُ وَقَعًا) اللاء : مبتدأ ، و «وقع» خبره ، و «كالذِينَ»

متعلق به ، و « نزرأ » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والمعنى أن اللأئى وقع جمعاً للذى قليلا ، كما وقع الأئى جمعاً لئى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ - فما آباؤنا بأمنٍ منهُ عدينا اللاءَ قد مهدوا الجُورا

والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيْ ، على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوِي) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالمِ ، وتستعمل فى غيره لعارضٍ تشبيهه به ، كقوله :

٨٩ - أَمِ رَبِّ الْقَطَاةْلِ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي

وَهَلْ يَعِينُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي ؟

أو تغليبه عليه فى اختلاطٍ ، نحو « وَاللَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عمومٍ فَصَّلَ بَيْنَ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لاقترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ - تَعْمَشُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذَنْبُ - يَصْطَحِبَانِ

وأما « ما » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضا في صفات العالم ، نحو : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هي فيها لدوات مَنْ يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : أنظر إلى ما أرى ، وتكون بلفظ واحد كمن .

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي » ، و « مَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ » وتكررتين موصوفتين ، كقوله :

٩٢ - أَلَا رَبُّ مَنْ تَفَنَّنَتْهُ لَكَ نَاصِحٌ

[وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ]

وقوله :

٩٣ - رَبُّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وقوله :

٩٤ - لِمَا نَافِعٍ يَسْمَى اللَّيْبُ ؛ فَلَا تَكُنْ

لِشَيْءٍ يَبْعِيدُ نَفْعَهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ - رَبُّ مَا تَكَرَّرَ التَّفُؤُسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبي علي ، زعم أنها في قوله :

٩٦ - [وَنِعْمَ مَزَكَاً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

تمييزاً ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو الخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش في نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شيء حَسَنَ زَيْدًا ، على ما سياتى بيانه في بابه ، وفي باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غَسَلْتُهُ غُسْلًا نَعِيمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : نَصَبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللما قبل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .
والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها في نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازني : عائد على موصوف محذوف ، وردَّ بأن لحذف الموصوف مَطَّانٌ لا يحذف في غيرها إلا للضرورة وليس هذا منها .

الثاني : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المِضِيِّ ؛ فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أَحَقَّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل في نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكِيمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ [وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]
والمعرفة مختصة بالاسم .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُها ، نحو : « مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ » فالجور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائم » فلو كانت اسمًا لكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عملُ عاملِ الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نَسَبَتَهَا منه نسبة عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجلُّ لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم في ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضارِبِينَ » ، و « الضارِبَاتِ » .

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأَى بِأُمْسِهِمْ وَأَمْسَلِمَهُ

وقال الآخر :

٩٩ - فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمُّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ - فَإِنَّمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها

إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَالْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيبي (ذَاتُ) أى : بعض طيبي الحق بدو

تاء التانيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ ،
وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَنَّى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ،
قال الراجز :

١٠٢ - جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتُنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو »
على الأصـل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما ، قال
الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ،
فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن
عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ،
وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) (ذَا) (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالغاؤها أن يجعل مع ما أو مَنْ اسما
واحدا مستهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول
عند جعلك « ذَا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على
البديلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذَا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا كَرَّمْتَ ؟ أَزِيدُ
أَمْ عَمْرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أُحْتَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَالَلٌ وَبَاطِلٌ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ
ذَا كَرَّمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البديلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛
لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذَا » موصولا ، والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ - عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْنِكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ

وخرَّجَ على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِيلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محولا .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ما سبق - أن لا تكون مُشَاراً بها ، نحو « ما ذا التواني ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةٌ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمه » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْآلِى فَاَجْمَعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الآلى عرفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنَزَّلَةٌ منزلة المعهودة ، وإلا لم تصالح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : « جاء الذى قام أبوه » ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فِعْشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِي) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعها (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، أو بما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سَعَادُ الْبَيْتِ أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا [وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

[فِيَارَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ» وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وُصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفَلٌ) فعندي : ظرف تام صلة مَنْ ، و «ابنه كفل» : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شديهيين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو «جاء الذي اليوم» و «الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها - مع ما سبق - أن تكون خبرية لفظار معنى فلا يجوز «جاءني الذي اضربه» ، أو «ليتة قائم» ، أو «رَحِمَهُ اللهُ» خلافاً للكسائي في الكل ، ولما زنى في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ - وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ آتِي لَعَلِّي وَإِن شَطَّتْ نَوَاهَا أُرُورَهَا

وقوله :

١٠٧ - وَمَا ذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَّحِدُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

فمخرج على إضمار قول في الأول ، أي : قبل التي أقول فيها لعلي أُرُورَهَا ، وأن «ماذا» في الثاني أَسْمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى

وأن تكون غير تعجبية ؛ فلا يجوز « جاء الذي ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذي لسنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أي خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَل) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة للمبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّهَا لَا تَتَوَلَّى بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا لِلثَّبُوتِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ « أَل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصرحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أَل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « قَالَهُمْغِيْرَاتٍ صُحْبًا فَأُتْرِنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا الفعل على ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقْمِينَ (وَكَوْنَهَا) أي : صلة أَل (بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ شذ وَصَلُ « أَل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى اللَّعْمَةِ فَهَوَّ حَرَّ بَعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةِ

(وأي) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كَأَنَّ) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأَعْرَبَتْ) دون أخواتها (مَالَمْ تُصَفْ * وَصَدْرُ وَصَلِمَا ضَمِيرٌ) (أَحَدَفُ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أَيًّا (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزغن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بِنِي مَالِكٍ * فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تعلق ، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب^(١) فى الأمالى ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ وسئل الكسائى : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت .

الثانى : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطاً ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاماً ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووصله لنداء

(١) النقيب : هو الشريف تضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور

ما فيه «أل»، ونمنا لنكرة دالا على الكمال، نحو: مررتُ برجلٍ أي رجُلٍ؛ وتقع جالا بعد المعرفة، نحو: هذا زيدٌ أي رجلٍ، ومنه قوله:

١١١ - وَأَوْمَيْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتِ اللَّهِ عَيْنًا حَبْتِ أَيْمًا فَتَى

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) المذكور في صلة «أى» - وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ - (أَيْبًا غَيْرُ أَيْ) من الموصولات (يَقْتَفَى) غَيْرُ أَيْ: مبتدأ، ويقتفى: خبره، وأيا: مفعول مقدم، وأصل التركيب: غيرُ أَيْ من الموصولات يقتفى أيا، أى: يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَعْلَ وَصَلٌ) نحو: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، أى: بالذى هو قائل لك، ومنه «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» أى: هو فى السماء إِلَهٌ (وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْلَ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تماماً على الذى أحسن» وقراءة مالك بن دينار وابن السماك «مَا بَعُوضَةٌ» بالرفع، وقوله:

١١٢ - لَأَتَنُوهُ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَّتْ إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله:

١١٣ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُهُ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(وَأَبْوًا أَنْ يُخْتَزَلَ) العائد المذكور، أى: يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لِوَصْلِ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها؛ لأنه - والحالة هذه - لا يُدْرَى أهناك محذوف أم لا؛ لعدم ما يدل عليه، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها؛ فلا يجوز «جاءنى الذى يضرب»، أو «أبوه قائم»، أو «عندك» أو «فى الدار»، على أن المراد «هو يضرب» أو «هو أبوه قائم» أو «هو عندك» أو «هو فى الدار»، ولا «يعجبنى أيهم يضرب» أو «أبوه قائم» أو «عندك» أو «فى الدار» كذلك؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل: بأن كان مفردا، أو خاليا عن العائد - - نحو: «أيهم أشد» «وهو الذى فى السماء إله» - - جاز كما عرفت؛ للعلم بالمحذوف.

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد للبتدأ شروطاً أخرى :
 (أحدها) أن لا يكون معطوفاً ، نحو « جاء الذي زيد وهو فاضلان »
 (ثانيها) أن لا يكون معطوفاً عليه ، نحو « جاء الذي هو وزيد قائمان »
 نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز القراء وابن السراج في هذا
 المثال حذفه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذي لولا هو لأكرمتك » .
 الثاني : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز
 « جاء اللذان قام » ولا « اللذان جن » .

(والحذف عندهم) أى : عند النحاة ، أو العرب (كثيرٌ مُنْجَلِيٌّ * فِي عَائِدٍ
 مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ * بِفِعْلِ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ نَزَجُو
 يَهَبُ) أى : نرجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ
 أَيْدِينَا » أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّمٌ فَضْلُ فَاحْتَدَتْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
 أى : الذى الله مؤليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ،
 و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، و الضار بها زيد هند « فلا
 يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ - مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهُوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ
 وقوله :

١١٦ - فِي الْمُغِيبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمًا
 وقوله :

١١٧ - أَخٌ مُخْلِصٌ وَآفٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ
 أى : كأنه مالك

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمَنْصُوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثاني) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة « أل » والذي هو وصلتها ، وبمذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبرة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يحذفه ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته

الثاني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف : أجازده الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، وانفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التي عانتُ مجردة ، أي : عانتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة - نحو هذه التي مجردة عانت - فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَلِكَ) أي : مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (حُفِضًا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فِعلٍ (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أي : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ - وَبَصَغْرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَمَتَ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

أي : طَالِبُهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف - نحو « جاء الذي وَجَّهَهُ حَسَنٌ » - أو بإضافة وَصْفٍ غير عاملٍ - نحو « جاء الذي أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » - فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ) أى : سررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ - لَا تَرَ كَنَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْمُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركنت إليه ، وقوله :

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ مَمْرَاءَ حَقَبَةَ فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ

أى : بأمح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به - تعنى ياحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق - وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه - تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف - فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمُ

أى : عليه - فشاذان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لَا تَرَ كَنَنْ إِلَى الْأَمْرِ رَكَنْتَ [أَبْنَاءَ يَعْمُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظم ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحُجِلَ الجرورُ عليه ؛ لأن كلا منهما فَضْلَةٌ ، واختلف في المحذوف من الجار والجرور أولاً ؛ فقال الكسائي : حُذِفَ الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفَ معاً ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين ٥١ .

الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ - أَمِنَ يَهْجُورُ سَؤْلَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

والثاني كقوله

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهْتُهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿ خاتمة ﴾ للموصول الحرفي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنْ ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوْلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أن) بجملتها (حَرَفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوْ اللَّامُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ فِيهِ : النَّمَطُ) فالمهززة على الأول - عند الأول - همزة قطع أصلية ، وَصِلَتْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لَامَدْخَلْ لَهَا فِي التَّعْرِيفِ ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ فَتَحَتْ فَلِعَارِضٍ كَهَمْزَةِ « اِيْمَنُ اللهُ » فَإِنَّمَا فَتِحَتْ لِثَلَا يُنْتَقَلُ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمِّ دُونَ حَاجِزٍ حَصِينٍ ، وَلِلْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي التَّذْكَرِ ، وَإِعَادَتِهَا بِكُلِّهَا حَيْثُ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ؛ كَقَوْلِهِ :

١٢٤ — يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَعْجِرًا أَلْ مَنزِلِ الدَّارِسِ عَنِّي حَتَّى حِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَفْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعَا ، وَجَلَّ ذَا ، وَأَلْحَقْنَا بِذَا أَلْ بِالشَّخْصِ إِنَّمَا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلَّ

ودليلُ الثاني شيثان :

الأول : هو أن العرْفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطأه ، ولو أنه على حرفين لما تخطأه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في قافيتين لا يعد إبطاءً ، ولو أنه تُنأى لقام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعلمَ التنكير حرفُ أحادي ، وهو التثوين فليكن مقابله كذلك .

وفيها نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطأ « ها » التثنية في قولك : « سررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين ، فهلاً حمل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخِل عليه أداة التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها في معنى علم الجنس .

وقد يشار به إلى حِصَّة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى » فالذَّكر تقدم ذكره في

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما في قولها « نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فإن ذلك كان خاصًا بالذكور، والأُنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ، أو لحضور معناها في عِلْمِ المخاطب، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْمَارِ ، أو حِسِّه ، نحو « الْقِرْطَاسِ » لمن فَوْقَ سَهْمًا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها في معنى عِلْمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيّنة في الخارج ، بل في الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ الشُّوقَ » حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة في قوله :

١٢٦ - وَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي * [فَمَضَيْتُ نَمْتُ قُلْتُ لِأَيَعْنِينِي]

وقد يُشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تَرَادُّ) أَل كإزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفًا بغيرها ، وبقايا على تنكيره ، وتيجاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنتُ « أَل » وضعها (كالألآتِ) والعزْمى ، علمى صَمَمَيْن ، والسَمَوْنِ ، واليسع ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الآن) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِيَ ، لكنه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ مِمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه « أَل » ، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذي » ، وإلا فبنيتها نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أَيَّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَلَا اضْطِرَّارِ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَعَلْتُمْ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ تَهَيَّيْتُمْ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم اللبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

أراد « طَبِيتَ نَفْسًا » ؛ لأن التمييز واجبُ التنكير ، خلافاً للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا * لِالْمَحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلًا) مما يقبلُ أُل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النَّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأنهم قوله « وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبلُ أُل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غيرُ المنقول : كَسَمَادَ ، وَأَدَدَ ، والمنقول عما لا يقبلُ أُل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

فضرورة سَهْلَهَا تقدمُ ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أُل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل «أل» - (فَدِ كُرُّ) أَل (ذَا) حينئذ (وَحَدَفَهُ سَيَّانٍ)؛ إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسببٌ ؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سَيَّانٍ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت «أل» في الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ في تمثيله بالتعمان نظر ؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالغَلْبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزُّبَيْرِ ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوتهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَل) العهدية : (كَالْعَقْبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِقُ ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طَيِّبَةَ ، وكتاب سيويو ، وخويلد ابن تُفَيْلٍ ، والثَّرِيَّا (وَحَدَفَ أَلِ ذِي) الأخيرة (إِنْ تُنَادٍ) مدخولها (أَوْ تُضِيفُ * أَوْجِبُ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو اليَسَعِ ، كما تقدم ، فتقول « يَا صَعِقُ » و« يَا أَخْطَلُ » ، و« هذه عَقْبَةُ أَيْلَةَ » ، و« مدينة طَيْسَةَ » ومنه :

١٢٩ - [أَلَا أَبْلُغُ بِنِي خَلْفِ رَسُولًا] * أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل : مَنْ يهجو ويُفجس ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أَشْشَى تَغَابَ » ، و« نَابَغَةُ ذُبْيَانَ » (وَفِي غَيْرِهِمَا) أَى : في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَدِفُ) مع « هَذَا عَيْوُقُ طَالِعًا » ، و« هَذَا يَوْمٌ أَمْنَيْنِ مَبَارَكًا فِيهِ »

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا يُنزع عن الإضافة

بنداء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثاني : كما يعرض في العلم بالعلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي ، ومنه قوله :

١٣٠ - عَلَا زَيْدٌ نَابِوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله :

١٣١ - بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرّفت الآخر ، وهو المضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فنقول :

« ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّيْنَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ - مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ قَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَافِ وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ

وأجاز الكوفيون « الثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ قال

الزنجشري : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركبا لحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدَ عَشَرَ

دِرْهَمًا » ، و « الْأَثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تُلحِقْهُ بِالثَّانِي ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛

وأجاز ذلك الأَخْفَشُ والكوفيون ؛ فقالوا « الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْأَثْنَتَا

الْعَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ؛ ولذلك بنينا ، ويدل

عليه إجازتهم « ثَلَاثَةَ عَشَرَ » و « أَرْبَعَةَ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا ؛ فلولا

ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الْأَحَدَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمِ » ؛ لأن التمييز واجب

التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفا عرّفت الاسمين معا ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛

لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المرفوع إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ الدِّينَارِ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التشكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةُ أَلْفِ الدِّينَارِ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن ميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

المبتدأ : هو الأسم العارِي عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبِرًا عنه ، أو وَصْفًا رافعًا مستغنى به .

فالأسم يشمل الصريح ، والمؤوَّل ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمَعْيُودِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعارِي عن العامل اللفظية مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان .

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »

وَمُخْبِرًا عنه أو وَصْفًا إلى آخره مُخْرِجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعًا مستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبُ

العَبْدَانِ » وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه

غير مستغنى به

و « أو » في التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أي : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبرٌ ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ
خَيْرٌ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَدَرٍ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى :
من الجزئين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِي) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارِ ذَانِ)
الرجُلَانِ ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمٌّ نَوَوَا طَعْمَنَا * [إِنْ يَطْعَمُونَا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا]
وقوله :

١٣٤ — أُمْنَجِرٌ أَنْتُمْ وَعَدَاؤُكُمْ بِهِ أُمَّ اِقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ :
(وقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .
ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ،
ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى
المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتَفْهَامٍ) فى ذلك (النَّفْيُ) الصالح للمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ،
ولا ، وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس »
يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يعنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير »
يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفي
بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلٌ مَا وَافٍ بَعْدِي أَنَّمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي طَلَى مَنِ أَقَاطِعِ
ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَعْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلْمٍ
وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ طَلَى زَمَنِ يَنْقِضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ،
 (نَحْوُ فَأَنْزَلَ أُولُو الرِّشْدِ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،
 ولا حجة في قوله :

١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيَا مَعَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

لجواز كون الوصف خيراً مقدماً ، على حدِّ : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
 ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ - * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(وَالنَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الوَصْفُ) المذكور (خَيْرٌ) عنه مقدم (إِنْ
 فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) - وهو التثنية والجمع - (طَبِيقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرَّ الوصفُ
 مطابقاً للرفع بعده ، نحو : « أَقَامَانَ الزِيدَانَ » ، و « أَقَامُونَ الزِيدُونَ » ولا يجوز
 أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة :
 « أَكُونِي الْبَرَاعِيثُ » ، فإن تطابقت في الإفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ،
 و « مَا ذَاهِبَةٌ هِنْدٌ » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو : الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً
 ليستند إليه ؛ فهو أمر معنوي (كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَحَدَهُ ، قال سيبويه : فأما
 الذى بُنِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ فَإِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل :
 رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه أقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في « كَأَنَّ » لما
 اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانت عاملة فيهما . وَصُعْفَ بَأَنَّ أَقْوَى الْعَوَامِلِ لَا يَعْمَلُ رَافِعِينَ
 بَدُونَ إِتْبَاعٍ ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب للبرد إلى أن الابتداء رافع
 للمبتدأ ، وهما واقعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما
 مترافعان ، وهذا الخلاف لفظي .

(وَاتَّخَذَ الْجُزْءُ اللَّتْمَ الْفَائِدَةَ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل

بقوله : (كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ؛ فلا يَرِدُ الفاعل ونحوه .
 (وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبرُ ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كبرٍّ ،
 وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،
 أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَامٌ » .

ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةٌ مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتُ) خبراً (لَهُ)
 ليحصل الرِّبْطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره : لفظاً كما مثل ، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بَدِرْزَهْمٍ »
 أى : مَنَوَانٍ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ
 رَيْحُ زَرْزَنِ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرَيْحُهُ
 رَيْحُ زَرْزَنِ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ
 خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ،
 والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز
 نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَامٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو :
 « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » كنية له .
 أو كان فيها عُمُومٌ يشمله ، نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَالسَّكِينُ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَارَجُلٍ
 فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخَرَّجَ المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ،
 وعلى أن « أَل » في فاعل « نَعِمَ » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد

مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ - وَإِنْسَانٌ عُنِي بِمِحْرُ الْمَاءِ نَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى * بِهَا) عن الرابطة (كُنْطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسبي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(وَ) الخبر (الْمُرَادُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقُّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغُ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ بِهِ ، كما صرح به في شرح التسهيل (فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أي : شُجَاعٌ ، و « عَمْرُو تَمِيمٍ » أي : مُنْتَسِبٌ إِلَى تَمِيمٍ ، و « بَكْرٌ ذُو مَالٍ » أي : صَاحِبُ مَالٍ ؛ ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً ، فألف « قَائِمَانِ » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قَائِمَانِ » ، و « الزيدون قَائِمُونَ » ليستا بضميرين كما هما في « يقومان » و « يقومون » ، بل حرفاً ثنية وجمع وعلامة إعراب .

(وَأَبْرَزْنَهُ) أي : الضمير المذكور (مُطْلَقاً) أي : وإن أَمِنَ اللبس (حَيْثُ

تَلَا) الخَبْرُ (مَا) أَي: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أَي: معنى الخبر (له) أَي: لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضرارية زيد ومضروبية عمرو: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فضاربهُ: خبر عن عمرو، ومعناه - وهو الضاربية - لزيد، ويبرز الضمير علم ذلك، ولو استقر آذن التركيب بعكس المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» و«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» فيجب الإبراز أيضاً؛ لجرى الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله:

١٤٣ - قَوِيٌّ ذُرّاً الْمَجْدِ بَأَنُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهٍ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

﴿تنبيهان﴾ الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» فالهاء في «أبوه» هو الضمير الذي كان مستكنّاً في «قائم»، ولا ضمير فيه حينئذ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

الثاني: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في «زيد هند ضاربه» ولا «هند زيد ضاربها» ولا «زيد عمرو ضاربه» تريد الإخبار بضرارية عمرو؛ لجرى الخبر على مَنْ هو له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد.

(وأخبروا بظرف) نحو «زيد عندك» (أو بحرف جرّ) مع مجروره، نحو: «زيد في الدار» (ناوين) متعلقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقوله:

١٤٤ - فَإِنْ يَكُ جُنْمَانِي بَأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكِ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

والمتعلقُ المنويّ إما من قبيل المفرد، وهو ما في (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة، وهو ما في معنى (اسْتَقَرَّتْ) وَثَبَّتْ، والختار عند الناظم الأول.

قال في شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُجوزُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعلِ يجوزُ إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد «أما» و «إذا» الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو «أما عندك فزيدٌ» ، و «خرجتُ فإذا في الباب زيد» ؛ لأنَّ أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقديرُ اسمِ الفاعلِ في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سبيل واحد .

ثم قال : وهذا الذي دلت على أوليته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو «جاء الذي في الدار» ، و «كلُّ رجلٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ» كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز «إذا زيداً ضربته» ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إِبْلاءُ «إذا» الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله في أما ؛ فالخذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يفتنون في المقدرات ما لا يفتنون في الملفوظات ، سلمنا أنه لا يليهما الفعلُ ظاهراً ولا مقدرًا ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل للممول .

لأنا نقول : هذا الممول ليس في مركزه ؛ لكونه خيراً مقدماً .

وكون التعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ في الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَيْرًا * عَنْ جُمَّةٍ) فلا يقال : « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِيدُ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبَرَا) كما في قولهم : « الهلالُ الليلة » ، و « الرطبُ شهرى ربيع » ، و « اليومُ خمرٌ ، وغداً أمرٌ » وقوله :

١٤٥ - أكلٌ عامٍ نعيمٌ تحوونه * [يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ]

أى : طلوعُ الهلالِ ، ووجودُ الرطبِ ، وشربُ خمرٍ ، وإخرازُ نعيمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جُمَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم - منهم الناظم في تسهيله - إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه .

(وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ * مَا لَمْ تُفَدَّ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها : فمن مُقِلِّ مَحِلِّ ،
ومن مُكثِرِ مُورِدِ مالا يصح ، أو مُعَدِّدِ لأُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ .

والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر ، وذلك خمسة
عشر أصراً :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها
(كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصَدَكَ عَلَامَةُ إِنْسَانٍ » قيل : ولادخل
للتقديم في التسويغ ، وإنما هو لما في التأخير من توم الوصف .

فإن فات الاختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛
لعدم الفائدة .

الثاني : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ
أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلٌ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ »
أو بغيرها ، وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى
فِيكُمْ ، فَمَا خِلْ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو : « وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ
مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ
أَنْفُسُهُمْ » أي : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ »
أي : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ » أي : شر عظيم ، أو معنى ، نحو
« رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه
شيء عظيم حسن زيداً .

فإن كان الوصف غير مُخَصَّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛
لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَّزناه ،

أو نصباً، نحو « أَمْرٌ مَعْرُوفٌ صَدَقَةٌ وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرأ ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » ، (وَعَمَلٌ * بِرِّ يَزِينُ) و « مِثْلَكَ لَا يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ » .

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرهما ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَبِئْسَ الْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِيَزِيدُ » ، وقوله :

١٤٦ - عَجَبٌ لِيَلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو « قَامَ الزَيْدَانِ » عند من جوزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغَانِ ، كما في نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ » فقد بَانَ أَنَّهُ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة ، نحو « بَقْرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .

التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

١٤٧ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَا بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله :

١٤٨ - أَلَذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

العاشر : أن تقع بعد « إذا » المفاجأة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩- حَسِبْتُكَ فِي الْوَعْيِ مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ قُلْتُ سُحْقًا^(١)
بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما
يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج .
الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

١٥٠- لَوْلَا اضْطِبَارُ الْأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ * [لَمَّا اسْتَمَقَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ]
الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .
الثالث عشر : أن تقع جواباً ، نحو « رَجُلٌ » في جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ،
التقدير : رجل عندى .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :
١٥١- كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فِدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ كُلِّي عِشَارِي
الخامس عشر : أن تكون مبهمه ، كقوله :

١٥٢- مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَابًا
(وَلْيُقَسِّنْ) عَلَى مَا قِيلَ (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ وَالضَّابِطُ حُصُولُ الْفَائِدَةِ .

(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عَنِ الْمُبْتَدَأَاتِ ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ يَشْبَهُ الصِّفَةَ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ مُوَافِقٌ فِي الْإِعْرَابِ لِمَا هُوَ لَهُ ، دَالٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِيَّتِهِ ؛
وَمَا لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَتَهَا فِي وَجُوبِ التَّأْخِيرِ تَوَسَّعُوا فِيهِ (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ)
فِي ذَلِكَ ، نَحْوُ « تَمِيمِيٌّ أَنَا » وَ « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » ، فَإِنْ حَصَلَ فِي التَّقْدِيمِ ضَرَرٌ
فَلْعَارِضٌ كَمَا سَتَعْرِفُهُ .

إذا تقرر ذلك (فَأَمْنَعُهُ) أَيْ : تَقْدِيمَ الْخَبْرِ (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يَعْنِي الْمُبْتَدَأَ
وَالْخَبْرَ (عَرُفًا وَنُكْرًا) أَيْ : فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ (عَادِمِي بَيَانِ) أَيْ : قَرِينَةٍ تَبِينُ
المراد ، نحو « صديقي زيدٌ » ، و « أفضلُ منك أفضلُ مني » ؛ لِأَجْلِ خَوْفِ اللَّبْسِ ،
فَإِنْ لَمْ يَسْتَوِيا نَحْوُ « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أَوْ اسْتَوِيا وَاجِدَى بَيَانِ - أَيْ : قَرِينَةٍ

(١) وَقَعَ فِي جَمِيعِ نَسْخِ الْكِتَابِ « بَرْدَى حُرُوبٍ » وَهُوَ تَصْخِيفٌ ، وَالمَرْدَى فِي الْأَصْلِ
حَجَرٌ يَقْذَفُ بِهِ ، وَقَالُوا « فُلَانٌ مَرْدَى حُرُوبٍ » إِذَا كَانَ شَجَاعًا يَقْذِفُ بِنَفْسِهِ فِيهَا .

تبيين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الْخَبْرُ) لايهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قامَ زيدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » — جاز التقديم فتقول : « قاما الزيدان » ، و « قاموا الزيدون » ، و « قام أبوه زيدٌ » ؛ للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جملة حديثنا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، ويعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْجَصِرًا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لا نَمَكَسَ المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

فشاذٌ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْتَدَأً لِذِي لَامٍ أُبْتَدَأَ) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصِّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : له وأنت ، وقيل : أصله لخالي أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لِأَزِيمِ الصِّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَمْ » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَمُ أَيْحَسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « كَمْ عَيْبِي زَيْدِي » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غَلَامٌ مِّنْ عِنْدِكَ ؟ » و « غَلَامٌ مِّنْ يَمُ مَعَهُ » فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرٌ ») و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لى ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمال أن يكون التابع خيرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليقيد الإخبار عنها فائدة يمتد بمنهلا آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مخصصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْرِبٌ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِينًا يُخْبِرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦- أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِثْلُ عَيْنِ حَبِيبِهَا

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ولا « حبيبها مله عين » ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلَابِسِهِ .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مِنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةَ أَيَّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (المَحْضُورِ) فيه بالآءِ أو بِإِنَّمَا (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عندي أنك فاضلٌ » ؛ إذ لو قدم المبتدأ لالتبس أن المفتوحة بالكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَا » كقوله :

١٥٧- عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا نَبِيٌّ جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَهْرَبُنِي

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اهـ

(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزئين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صرحتُ به . ولو كان الجواب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندي رجل » إلا على ضعف .

(وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنْفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) للمبتدأ (اسْتَفْتَى عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزاءان معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى : فعدتهن ثلاثة أشهر ، لحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التي قبلها — وهي « فعدتهن ثلاثة أشهر » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع في بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : في غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفُ الْخَبَرِ * حَتْمًا) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مسدده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبْنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوَهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعري :

١٥٨ - يُذَيِّبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْفِئْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون

إلا كونا مطلقا، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ؛ فتقول: لولا مُسألة زيد إيانا ما سلم، أي: موجودة، وأما الحديث فروى بالمعنى، ولحنوا المعرى.

(وَفِي نَصِّ يَمِينِ ذَا) الْحَكْمُ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقْرَءَ) نحو «لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَّ»، و«أَيْمَنُ اللَّهُ لَا قَوْمَنَّ» أي: لعمرك قَسَمِي، وأيمن الله يميني، فحذف الخبر وجوبا؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ.

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه، نحو «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ»، و«عَهْدُ اللَّهِ عَلَى لِأَفْعَلَنَّ».

(تنبيه) اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولدُهُ المثال الثاني، وتبعه عليه في التوضيح، وفيه نظر؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف، والتقدير: قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهُ، بخلاف المثال الأول؛ لمكان لام الابتداء.

(وَ) كَذَا يَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ الْوَاقِعِ (بَعْدَ) مَدْخُولِ (وَإِوَاءِ عَيْنَتِ مَفْهُومِ مَعَ) وهى الواو للمساءة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قَوْلِكَ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و«كُلُّ رَجُلٍ وَصَيَعْتُهُ» تقديره مقرونان، إلا أنه لا يذكر؛ للعلم به وسد العطف مَسَدَهُ.

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو «زيد وعمرو مجتمعان» لم يجب الحذف، قال الشاعر:

١٥٩ - تَمَنُّوا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرِي وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَصَيَعْتُهُ» مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه مع ضيعته، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتج إليه مع الواو ومصحوبها.

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَضَرَبَنِ الْعَبْدَ مُسِينًا ، وَ) الثانى مثل (أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحُكْمِ) إذا جعل « مَنْوِطًا » جارياً على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا » ، والتقدير : إذا كان ، أو إذا كان مسيئاً ومَنْوِطاً وقَائِمًا ؛ فمسيئاً ومَنْوِطاً وقَائِمًا : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدَّ الحال مَسَدًّا ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمبايئتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالاً مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟
فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرِ العربَ استعملت فى هذا الموضع إلا أسماءً منكورة مشتقة من المصادر ، فحكنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكانت المضمره لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوارى موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام :
« أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ أَقْرَبِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل .

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيويوه ، ومنه قوله :

١٦١ - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَا كَا

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ؛ فلا يجوز « ضربي زيداً شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمتك لك مُثْبِتًا ، كما شذ « زيدٌ قائماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائماً وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة

الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثانى : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نِعَمَ » و « بئسَ » المؤخر ، نحو « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بئسَ الرَّجُلُ عُمَرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد

أو ميثاق .

الرابع : ما أُخْبِرَ عنه بمصدر مرفوع ، جرى به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ وَطَاعَةً » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢- وَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أذْوَ نَسَبِ أُمِّ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَةً ، وقول الراجز:

١٦٣ - شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبِرُوا بِأَنْسِنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ،

ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد في اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَاةٌ شُعْرًا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ»

ذو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي مُقَمِّطٌ مُصَيِّفٌ مُسْتَتِي

وقوله :

١٦٥ - يَنَامُ بِإِحْدَى مُقَلَّتَيْهِ وَيَبْتَقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن

المبتدأ ، نحو « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى : مُرٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ بَسْرٌ » أى : أَضْبَطٌ ،

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبي علي .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه

نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو

« بنوك كاتب وصانع وقيه » ، وقوله :

١٦٦ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : « اعْمُوا أَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَبٌ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ

بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلوحامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتداً ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ » الثاني تابع لا خبر .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جملة متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه محسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لا خبرا » فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبتته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ [وَأَلَكِنَّ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْعَوَاكِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرْفَ شرطٍ معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني - أوفى الدار - فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي - أوفى المسجد - فَلَهُ بَرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السُّنِيُّ الَّذِي تَسَعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إن » أو « أن » أو « لكن » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إن » ، و « أن » و « لكن » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إن » و « أن » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَاهُ فَمَا لَأَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ » . « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثل ذلك مع « لكن » قول الشاعر :

١٦٧ - بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أُنْتَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ

كلا ، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُغْرُوا فَيُغْرِيهِمْ بِي الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُفْضِي فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إن » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المتبدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زيد قائم » فإذا دخلت « إن » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانُ الْمُتَبَدِّأِ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى (أَسْمًا) لَهَا ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ الْأَوَّلِ (وَالْخَبْرُ * تَنْصِبُهُ) بِاتِّفَاقٍ ، وَيُسَمَّى خَبْرَهَا (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فَعُمَرُ : اسْمُ كَانٍ ، وَسَيِّدًا : خَبْرُهَا .

و (كَكَانَ) فِي ذَلِكَ (ظَلَّ) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُ الْخَبْرِ عَنْهُ بِالْخَبْرِ نَهَارًا ، وَ (بَاتَ) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ لَيْلًا ، وَ (أَضْحَى) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الضُّحَى ، وَ (أَصْبَحَا) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الصَّبَاحِ ، وَ (أَمْسَى) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الْمَسَاءِ (وَصَارَ) وَمَعْنَاهَا التَّحَوُّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ ، وَ (لَيْسَ) وَمَعْنَاهَا النِّفْيُ ، وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنْفِي الْحَالِ ، وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بَزْمَنِ بِحَسَبِهِ ، وَ (زَالَ) مَاضِي يَزَالُ ، وَ (بَرِحَا) وَ (فِتِي ، وَانْفَكَ) وَمَعْنَى الْأَرْبَعَةِ مَلَازِمَةُ الْخَبْرِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَ « مَا بَرِحَ عَمْرٌ وَأَزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال - ماعدا الأربعة الأخيرة - تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الْآخِرَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشَرَطِ كَوْنِهَا (لِشِبْهِ نَفْيٍ) وَالْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ وَالِدَعَاءُ (أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعِهِ) سِوَاهُ كَانِ النَّفْيِ لِفِظًا ، نَحْوُ « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » وَ « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وَقَوْلُهُ :

١٦٩ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنِيٍّ وَأَعْتِرَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٌ

أو تقديراً ، نحو : « تَاللّهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياساً ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَهَقًا مُجِيدًا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

(ومثل كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ

مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيباً .

﴿ تنبيه ﴾ مثلُ صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ،

وهى : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحرار ، وارتدَّ ، ونحول ، وغدا ،

وراح ، كقوله :

١٧٣ - وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَنْظًا

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَعْلِ غَارِبُهُ

وفى الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » وقوله :

١٧٤ - وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَاللّهِ مُنَوِّ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَمْرَتَهُ حَتَّى

قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوئِهِ بِحُورٍ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦- وَبُدِّلَتْ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحْوِلُنْ أَبُوسًا

وفي الحديث « لَرَزَقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَفْدُو خَاصًّا وَتَرُوحُ بِطَانًا » وحكى سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التانيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك : خبر ، والتقدير أية حاجةٍ صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧- بَدِيَهَاءَ قَفْرِ وَاللَّطِيءُ كَانَهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضَهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨- ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوَتْ بِهِ الْعَصَابُ وَاللَّابُورُ
وقوله :

١٧٩- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ
وقوله :

١٨٠- أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْنَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِي

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعمالاً) يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو «ليس» باتفاق ، و «دام» على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو «زال» وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو باقيا ؛ فالمضارع نحو «وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا» والأمر نحو «قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً» والمصدر كقوله :

١٨١ - بِبَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِتَاءَهُ عَلَيْكَ بَسِيرٌ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِمًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

١٨٣ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُفْمِضَ الْجَفْنَ مُفْمِضٌ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى «ليس» و «ما دام» (توسطُ

الخبز) بينها وبين الاسم (أجز) إجماعاً ، نحو «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين» وقراءة حمزة وحفص «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا» بنصب البر، وقوله :

١٨٤ - سَلِي، إِنْ جَهَلْتِ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ

وقوله :

١٨٥ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةً لَدَاتُهُ بِأَدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

﴿تنبيهان﴾ الأول : منع ابن مفضلٍ توسط خبر «ما دام» وهو وهم ؛

إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز توسط خبر «ليس» ، والصواب ما ذكرته .

الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن المرجح أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَقْلُهُمَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبْفِضُهُمَا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرًا) أى مَنَعَ ، سَبَقَ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » في موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحت صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منمها مسلمة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منمها نظر ؛ لأن المنع معطل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصّل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّاقِيَةِ) أى : كما منموا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منموا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةً لَاتَالِيَةً) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَا زَالَ عَمْرُو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَرَكَ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ الْفَتَى لَخَيْرِ مَا لَنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ؛ فقدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكي في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَاذِلِي فَهَاتِمًا لَنْ أَبْرَحَا مِمْلٌ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثاني : أفهم أيضاً جَوَازَ تَوْسُطِ الْخَبْرِ بَيْنَ « مَا » وَالنَّفْيِ بِهَا ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كَذَاكَ » يوم أن هذا المنع جمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وَضْفِهِ ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطِنَافِي) منع : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله - وهو سبق - والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واصطنافى : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير : مَنْعٌ مِّنْ مَنْعٍ أَنْ يَسْبِقَ الْخَبْرُ لَيْسَ اصْطِنَافِي ، أى : اختيار

وهو رأى الكوفيين ، والبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبى على فى الحليات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة مَنْ أَجَازَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم معمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فَإِنَّ « عَمَى » لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف في فعليتها ؛ فليس أولى بذلك ؛ لساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه ممنون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى

خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَدُو تَمَام) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي) أى :

يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح

(وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ

فِي قِيَّةٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُنِي) ،

فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بجمال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ،

نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى

كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كَانَ فُلَانٌ الصَّبِيَّ ، إذا كَفَلَهُ ، وَكَانَ

الصُّوفَ ، إذا غَزَلَهُ ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين

تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ »

أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَارِ الْأَزْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالنَّوْمِ ، أى : نزل بهم ليلاً ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام

ظله ، « وَأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا في الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتِي حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل في الضحى ، ويقال « صَارَ فُلَانٌ

الشَّيْءَ » بمعنى ضمَّه إليه ، و « صرَّتْ إِلَى زَيْدٍ » تحوَّلتُ إِلَيْهِ . وقالوا « بَرَحَ الْخَفَاءُ »

و « انْفَكَّ الشَّيْءُ » بمعنى انفصل ، وبمعنى خُصَّصَ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قيِّدَتْ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ للاحتراز عن ماضى يَزِيلُ ؛ فإنه

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلَ ضَانَكَ عن معرك ، أى : مَزِبَعْضَهَا من بعض ، ومصدره الزَيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزُّوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَانِمًا » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقاما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراح والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا ، وأجازوه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ - قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وخرُج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ - بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَلَالِ سَالِبَةً

فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِّنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ - لَيْتَن كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِبًا

لَقَدْ هَوَّنَ الشُّلُوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، فقدم للمعمول - وهو العامل - وآخر الفاعل - وهو معمول الخبر - لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفْنَا أَيْ) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرٍّ) مع مجرووه ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ - أَوْ فِي

الدَّارِ - زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ ؛ للتوسع في الظرف والمجرور
(وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَنْوِ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شيء من كلامهم (مُوهِمٌ)
جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * فنافذ هَذَا جُونٌ ...
البيت * وقوله:

١٩٣ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُفْلٌ النَّوَى تُتَلَقَى الْمَسَاكِينُ

في رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ،
وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث
أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في «كان» قوله :

١٩٤ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوِ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين
«ما» وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ) و«ما كان أحسن زيدا» ،
وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

١٩٥ - فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْمُعْلِيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمِ
وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما
لم يمنع من إلغاء ظنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل .

وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ - فِي بُجَّةِ عَمْرَتِ أَبَاكَ بِجُورِهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وبين «نعم» وفاعلها ، كقوله :

١٩٨- وَلَبِستُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أزورها وَلَنِعَمَ كانَ شَيْبَةَ الْمُحْتَالَ
ومن زيادتها بين جزءي الجملة قولُ بعض العرب : « وَلدتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ
أخْرِشَبِ الكَمَلَةِ مِن بِنِي عَبَسَ لَمْ يُوْجَدْ كانَ مِثْلَهُمْ » .
نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩- مَرَأَةٌ بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى حَلَى كانَ الْمُسَوِّمَةَ العِرَابِ
(تنبيهات) الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر
من قول أم عقيل :

٢٠٠- أَنْتَ تَكُونُ ما جِدُّ نَبِيلُ إِذا تَهَبْتُ شَمالُ بَلِيلُ
الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء في
إجازته زيادتها آخرأ .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك
إلا ما شذ من قولهم : « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها ، وما أَمْسَى أَذْفاها » ، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسى » في قوله :

٢٠١- عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَأْنِيما أَصْبَحَ مَشغُولٌ بِمَشغُولِ
وقوله :

٢٠٢- أَعادِلِ قَوْلِي ما هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثيراً أَرى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحذِفُونها) أي كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُون
أخْبِرُ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثيراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرَ) من
ذلك « المرءُ حَجْزِيٌّ بَعْمَلِهِ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ » .
وقوله :

٢٠٣- قَدْقِيلٌ ما قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا [فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذا قِيلًا]

وقوله :

٢٠٤ - حَدِبْتُ عَلَى بُطُونِ ضَنْةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوْبَعِيَّ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(تنبيهان) الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « المرء مجزى بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شرٌ فجزاؤه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو مجزى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « ألا طعامٌ ولو تمرٌ » ، جوّز فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فإِلَى إِيْلَانِهَا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أَرُتَكِبُ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ) فأن : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا مَعَ « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عوض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ - أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(تنبيه) حذفت « كان » مع معموليها بعد « إن » فى قولهم : « أفعل هذا »

إِمَالًا « أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كان » ، ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا
* أَوْ قَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا *

التقدير : إن كنت لا تجدين غيرها .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْدَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً (وَهُوَ حَذْفٌ) جائز (مَا التَّرِيمُ) نحو « وَإِنَّ تَكُ حَسَنَةٌ » فى القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لِكَمَا الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إن يكنهُ فَلَنْ نَسُطَّ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ - فَإِنَّ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَنِبَهُ ضَيْغَمٌ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : وبقوله أقول : إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فَإِنَّ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً ، وقد قرئ شاذاً « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

(خاتمة) إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافية فالنفي هو الخبر ، نحو « ما كان زيد عالماً » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو « يَبِيعُ » لم يجوز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كَانَ زَيْدٌ يَبِيعُ بِالدَّوَاءِ » : « ما كان زيد إلا يبيع » ، ومعنى يبيع : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « ما كان » فى كل ما ذكر .

وأما « ما زال » وأخواتها فنفىها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها

خبر « كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أروهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ - حَرَّاجِبٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
 أى : ما تنفصل عن الإلتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها ببلداً قفراً ، فتنفك هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخُسْفِ » ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها ، والله أعلم .

فصل في ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أَهْلًا لَهُمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبُ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، فما : حرف نفي مهمل ، وإِنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقَامَ : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَّانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخُرَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إِنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي بإلّا ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

فشاذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، نحو «مَا قَامَ زَيْدٌ»
ومنه قوله :

٢١٣- وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمُ
وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
فشاذ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من
شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل : مؤول .
{ تنبيهان } الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً بالآ
وفاً لسبويه في الأول ، وليونس في الثاني » .

الثاني : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ، قال
في شرح الكافية : « من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو
مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور » .

(وَسَبِقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفِ) مدخولن « ما » مع بقاء العمل
(كَأَبِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَاءُ) سبق : مصدر نصب
بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها
إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤- بِأَهْبَةِ حَزِيمٍ لُدُوْا إِنْ كُنْتُمْ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينٍ مِّنْ تُوَالِي مَوَالِيَا
فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو « مَا طَعَمَاكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥- وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا النَّازِلَ مِنْ مَنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ
وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنٍ أَوْ بِيَلٍ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَمْضُوبٍ بِمَا) الحجازية
(الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بلسكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهي لا تعمل في الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرٌو شُجَاعًا لَسَكِنٌ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، وبل ولكن حرفاً ابتداءً .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) أَلْزَامَةٌ (اخْتَبَرْتُ) كَثِيرًا ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفِي كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْرَى) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ - فَكُنْ لِي شَفِيحًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَسْكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَانْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وندر في غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، في قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا
فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ

وقوله :

٢٢١ - وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ قَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بِدَائِمٍ *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر « أن » في قوله تعالى : « أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه في معنى وليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ - لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهِ

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنَّ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أي : لا خير خيراً .

(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - تَمَزَّ فَلَاشِيٌّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(تنبيهات) الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيِّ أنها أعلت في معرفة ، وأنشد للناضبة الجفديّ :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لِأَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُجْبِهَا مُتْرَاخِيًا

وتردد رأى الناظم في هذا البيت ؛ فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائرُه كثيرة ، منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أي حكمتك لك مسمطاً ، أي : مُثَبَّتًا ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى « هذا لفظه .

الثاني : اقتضى كلامه مُساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أي لا بَرَّاحٌ لي ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَبَيَّنَتْ لَاتٌ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ) المذكور ؛ أما « لَاتٌ » فأثبت سيويوه والجمهور

عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيويوه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع ثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ » ، وجعل

منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ »
 على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛
 والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ،
 فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة
 من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ - إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ
 وقوله :

٢٢٧ - إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
 وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أَسْم (حِينَ) أَى : زَمَان (عَمَل) بَل لَا تَعْمَل إِلَّا فِي
 أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلاَتِ حِينَ مَنَاصٍ »
 وقال الشاعر :

٢٢٨ - نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنَدِمٍ [وَالْبَنِي مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَحِيمُ]
 وقال الآخر :

٢٢٩ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
 أَى : وَلَيْسَ الْأَوَانُ أَوَانٌ صَالِحٌ ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ « أَوَانٌ » مَنُوعٌ
 الثبوت ؛ وَبُنِيَ كَمَا فَعَلَ بِقَبْلُ وَبَعْدُ ، إِلَّا أَنْ أَوَانًا لَشَبْهِهِ بِزَوَالِ وَزَنَا بِنَى عَلَى الْكُسْرِ
 وَنَوْنِ اضْطِرَارًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٣٠ - لَمْ يَنْبِ عَلَيْكَ لِلْهَيْفَةِ مِنْ خَائِفِ يَبْنِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتِ مُجِيرُ
 فارتفاع « مُجِيرُ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ الْفَاعِلِيَّةِ ، أَى : لَاتِ بِمَحْضِ مَجِيرٍ ، أَوْلَاتِ
 لَهُ مَجِيرٍ ، وَ « لَاتِ » مَهْمَلَةٌ لَعَدَمِ دَخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي « لَاتِ » الْوَاقِعِ بِمَدِّهَا « هُنَا » كَقَوْلِهِ :

حَفَّتْ نَوَارُ وَلاَتِ هُنَا حَفَّتِ [وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَّتِ]

مذهبان (أحدهما) : أن « لَات » مُهْمَلَةٌ لا اسم لها ولا خبر ، و « هُنَّا » في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنَّتْ » مع « أن » مقدَّرةٌ قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَارٌ ولات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون « هُنَّا » اسم « لات » ، و « حَنَّتْ » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هُنَّا » عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

واختصت « لات » بأنها لا يذكر معها معمولاً معها ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما

(وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَاَلَاتِ حِينِ مَنْاصٍ » ولات الحينُ حينُ مناصٍ ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسمِ وبقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلْبٌ) جداً ، قرأ بعضهم شذوذاً « وَاَلَاتِ حِينِ مَنْاصٍ » برفع حينٍ على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينِ مَنْاصٍ لهم ، أى : كأننا لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لات » لا النافية زيدت عليها تاء التانيث ، كما في « رُبَّتْ » ، و « نُتِمَّتْ » قيل : لِيَقْوَى شَبْهًا بِالْفِعْلِ ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتْ » و « نُتِمَّتْ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا ملاء وشَاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في « يطلد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب للسین تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرّب ، وأوشك ، ووضعت للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخولق ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أنشأ ، وطفق ، وأخذ ، وجعل ، وعلق ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنَ نَدَرَ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ هَذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افتقرا بيايين ، وغير جملة المضارع : للفرد ، كقوله :

٢٣١- فَأَبْتُ إِلَى فَمِهِ وَمَا كِدْتُ أَبْيَا [وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِير]

وقوله :

٢٣٢- [أَكْثَرَتْ فِي الْعَذَلِ مُلْحَادًا مَأْمًا] لَا تُكْثِرُنِ إِيَّيَ عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما « فطفق مسحاً بالشوق » فالخبر محذوف ، أي : يمسح مسحاً . والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣- وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوبُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

وجهة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضي الله عنهما : « فجعّل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً »

(وَكَوْنُهُ) أي : كون المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى تَرَزُّ) أي : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكِيسًا) فاقتترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةَ وَبُرُودِ

وقوله :

٢٣٦ - أَيْبِتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَاسَةً وَاجِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كَدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار

باطراد اقتتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته .

(وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلَسَكِنْ جُعِلَا * خَبْرُهَا

حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ

(وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ » ،

ولم يقولوا : أَخْلَوْلَقَتِ مَطَرٌ (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَاعًا « أَنْ » نَزْرًا) أي : قل ، والكثير

الاقتتران بها ، كقوله :

٢٣٨ - وَلَوْ سئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَيْرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ، ونقل كسرهما أيضاً ، يعني أن إثبات

« أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بَرَّتْ أَوْ كَرَبَتْ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

(٩ - الأشموني ١)

وقوله :

٢٤١- سَقَاهَاذُ وُوالْأَخْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهُمَا أَنْ تَقَطَّامَا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيويوه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

(وَتَرَكَ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال

الشروع للحال ، و« أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ) زِيدٌ يَمْدُو ،

بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ

(وَعَلِقَ) زِيدٌ يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :

٢٤٣- أَرَاكَ عَلِمْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا وَظَلُمَ الْجَارِ إِذْ لَالَ الْمُجِيرِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَعْمَالِ الْمَشْرُوعِ هَبَّ

وَقَامَ ، نَحْوُ « هَبَّ زِيدٌ يَفْعَلُ » ، و « قَامَ بَكَرٌ يُنْشِدُ » .

الثاني : إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ هَذَا الْبَابِ جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَيَّ

أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ » .

الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب - غير عسى - أن يكون

رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤- وَأَشْفِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبْثُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله :

٢٤٥- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قَمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ مَهْضَ الشَّارِبِ الشَّمْلِ

فأحجاره وثوبى : بدلان من أَسْمَى كَادَ وجعل ، وأما « عسى » فإنه يجوز في المضارع

بعدها خاصة أن يرفع النبي ؛ كقوله :

٢٤٦- وَمَاذَا عَسَى الْحِجَاجُ يُبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي ، وأما قوله :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
فإن في « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَأُسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها
(وَكَادَ لَا غَيْرُ) أي : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة للماضي ،
(وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْتَمَلًا عمله كقوله :

٢٤٧- فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودُ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا
وقوله :

٢٤٨- فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعُدُّ دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي
وهو نادر .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة اسم الفاعل من كَادَ وَكَرَبَ ، وأنشدوا على
الأول قوله :

٢٤٩- أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
وعلى الثاني قوله :

٢٥٠- أُبْنِيَّ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت
في شرح ديوان كُثَيْبٍ ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكَابِدُ .
قال ابن سيده : كابده مُكَابِدَةٌ وَرِكَبَادٌ : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن
كارباً في البيت الثاني اسم فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّاهُ ، أي :
قرب ، كما جزم به الجوهري وغيره .

الثاني : حكى الأَخْفَشُ طَفِقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفِقُ - كعلم
يعلم - وسمع أيضاً : إِنَّ النِّجِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْمَلُ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْمُومًا .

(بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوَلَقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ * غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ) أَى :
يستغنى بِأَنْ والمضارع (عَنْ تَأَن) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و «أَخْلَوَلَقَ أَنْ يَأْتِي» و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فَانَ المضارعُ
فى تأويل أسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ
زَيْدٌ » فذهب الشاويين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ
يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز
ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى أسما لها ، وأن
المضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على
الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية
والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَيْدُونَ ،
وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الْهِنْدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ،
وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا
الزَيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَنَّ الْهِنْدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ »
قط ، وهكذا أوشك وأخلولق .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فلا يجوز
أن يكون « زَيْدٌ » أسم « عَسَى » لثلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو
« عَمْرًا » بأجنبى ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ
مَقَامًا مَحْمُودًا » .

(وَجَرَّدَنَ عَسَى) وأختيها أَخْلَوَلَقَ وَأَوْشَكَ من الضمير ، واجعلها مسندة
إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ »
خبرها (إذا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فتقول على الأول : الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وهندٌ عسى أن تقومَ ، والمهندَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والمهندَاتِ عسى أن يَقُومْنَ ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثاني : الزَيْدَانِ عَسِيَا ، والزَيْدُونَ عَسُوا ، وهند عَسَتْ ، والمهندَانِ عَسَتَا ، والمهندَاتِ عَسَيْنَ ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ ؛ وهذه لغة تميم .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ماسوى « عسى ، وَأَخْلَوْلَقَ ، وَأَوْشَكَ » من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ .

الثاني : اختلف فيما يتصل بعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لعل » ، كما حَمَلَتْ « لعل » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن ؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَفْضِكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ » وذهب المررد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الأسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان أسما جعل خبراً ، والذي كان خبراً جعل أسماً ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنِينَنَا إِلَيْكَ

وكا ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المُشَارُ إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمررد لم يقتصر عليه في مثل :

٢٥٢ - [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا] * يَا أَبَتَا عَلَاكَ أَوْ عَسَاكَ

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ،

انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزًا فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَمَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو ثبوته كافي (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكْنَ : عُلِمَ ؛ أى : اختياراً الفتح عُلِمَ ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» ، وقرأ نافع بالكسر .

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لفرساً :

أَتَحْوَى هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْمُهُمْ وَتَمُودَ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعداً من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذي الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْمَةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا» هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَ قَدْ يَقَارِبُ الرُّؤْيَا ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : «فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير

وقت الآخر؛ والتقدير: فذبحوها بعد. أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقارٍ بين له، وهذا واضح، والله أعلم.

إن وأخواتها

(لِإِنْ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ): فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها.

(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفٌّ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ)

أى: حَقْدٍ؛ وقس الباقي؛ هذه اللغة المشهورة، وحكى قوم - منهم ابن سيده - أن قوماً من العرب تنصب بها الجزمين معاً، من ذلك قوله:

٢٥٤ - إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتِ، وَلَتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافًا؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وقوله:

٢٥٥ - [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِمًا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَارِ وَاجِمًا

وقوله:

٢٥٦ - كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

(تنبيهات) الأول: لم يذكر الناظم في تسهيله أن الفتوحة، نظراً إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيع سيئويه حيث قال: «هذا باب الحروف الخمسة».

الثاني: أشار بقوله «عَكْسُ مَا لِكَانَ» إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان، في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً؛ ليكونا معن كفعول قديم وفاعل آخر؛ تنبيهاً على الفرعية؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما.

الثالث: معنى «إِنَّ» و«أَنَّ» التوكيد، و«لَكِنَّ» الاستدراك والتوكيد،

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني في الممكن والمستحيل ، لا في الواجب ؛ فلا يقال : ليت غداً ييجى ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعل » الترجي في المحبوب ، نحو « لعلَّ اللهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاق في المكروه ، نحو « فَلَمَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع في الأول الأخص ، وفي الثانى الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأن » التشبيه ، وهى مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أن » فأصل « كأن زيدا أسد » إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار .

(وَرَاعِذَا التَّزْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلَّا فِي) الموضع الَّذِي يَكُونُ الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنْ فِيكَ عَمْرٌ رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ - فَلَا تَدْعَنِي فِيهَا فَإِنَّ مَجِبَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

وقد صرّح به في غير هذا الكتاب ، ومنه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمَزَ إِنَّ افْتِخَ) وجوبا (لِسِدِّ مُصَدَّرٍ مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اِعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاِعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْظِفُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسِدِّ مُصَدَّرٍ » ولم يقل لسدّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائم » .

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ أُكْسِرِ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْأَبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أُجْلِسُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن أسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ) نحو « مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكَمَّلَةً) يعني وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو « وَالْقَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَأَبَى حُسْرَى » « حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (أَوْ حُكَيْتِ بِالْقَوْلِ) نحو « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ » فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ - أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمَتِّعٌ * [وَقَدْ اسْتَبَخَّتْ دَمَّ أُمْرِيءٍ مُسْتَسَلِمٍ]

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إمام الواو (كَرَّزْنُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » وقوله :

٢٦٠ - مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرِيمِي

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عَلَقًا) عنها (بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى) و « اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ - أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةٌ لَفَسَّرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

(وَبَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجَهَيْنِ نَمِي) أى نسب ؛ نظراً للموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :

٢٦٢ - وَكَانَتْ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَارِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبدُ الفقفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية ؛ أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناطم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضاً ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ - أَوْ تَحَلِّفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِي أَبُو ذِيَالِكِ الْصَبِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع

الخافض ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسم فعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريباً في المكسورة ، وبقوله « لَأَلَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْتَفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَنْفَسُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

و يجوز الوجهان أيضاً (مع تِلْوَفاً الْجَزَاءِ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَذَلِكَ لَمْ يَجِيءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقاً بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ * فِي) كل موضع وقعت « إن » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولاً ، والقائل واحد ، كما فى (نحو خَيْرُ الْقَوْلِ أُنَى أَحْمَدُ) الله ، فالفتح على معنى خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خَيْرُ الْقَوْلِ هَذَا اللَّفْظُ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِي أُنَى أَحْمَدُ اللَّهُ » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إِنْى مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنْى زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهُ » .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنْى لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْى لَا تَنْظَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفًا على « أن لاتجوع » .

الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِهْمُ لَا يَرُجُوهُ » وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ فَاضِلٌ » .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو « أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ » فتكسر إن كانت « أما » استفاحيه بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ . ومنه قوله :

٢٦٤ - أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا * [فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَأَجْرَمَ » نحو « لَأَجْرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيويوه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنْ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَأَجْرَمَ » بمنزلة لَأَرْجُلَ ، ومعناه لأَبْدَ ، و « مِنْ » بعدها مقدره ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لَأَجْرَمَ لَأَتِيَنَّكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ) جوازا (لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنْى لَوَزَرَ)
أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إن » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلخوا اللام إلى الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصح خبر غير « إن » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَتَهُمْ لِيَأْ كُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه البرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِمِظْمِ الرَّقَبَةِ

وقوله :

٢٦٧ - [مَرُّوا عَجَّالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ؟] فَقَالَ مَنْ سُمِّلُوا : أُمْسَى لَمَجْهُودًا

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنَّ أَنْ عَرَقْتَهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُفْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

٢٦٩ - أُمْسَى أَبَانُ ذِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « ما » من قوله « ما قد نفيا » في موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيًا وَتَرَكََا لِلْأَمْتَشَاهَانِ وَلَا سَوَاهِ

(وَلَا) يليها أيضا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقد ؛ فلا يقال : إن زيدا لرَضِي ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو « إن زيدا ليرَضِي » أو غير متصرف نحو « إن زيدا ليذُرُ الشرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو « إن زيدا لنعِمَ الرَّجُلُ ، أو لنعسى أن يقوم » وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِدًا)

لأن « قد » تقرب الماضى من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترجيح ، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يميزان « إن زَيْدًا لَرَضِي » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الأبتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إن » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا لَرَضِي » .

(وَتَضَحَبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضا (الوَاسِطُ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولٌ اِتَّخِرَ) بشرط كون الخبر صالحا لها ، نحو « إن زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ » فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « إن زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « إن زَيْدًا أَرَاكِبًا مُنْطَلِقًا » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المصوب المتأخر ، فلا يجوز « إن زَيْدًا ضَارِبًا لَعَمْرًا » (وَ) تصحب أيضا (الفِضْلُ) وهو الضمير المسمى عمادا - نحو « إن هَذَا لَهُوَ الفِصْصُ الحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ .

(وَ) تصحب (ائْتَمَّا) لِإِنْ (حَلَّ قَبْلَهُ اِتَّخِرَ) نحو « إنَّ عِنْدَكَ لِبَرَاءٌ » وَ « إنَّ لَكَ لِأَجْرًا » وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمًا » .

(تَنْبِيهُ) إذا دخلت اللام على الفِضْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَهُوَ لِقَائِمٌ » ولا « إنَّ لَنِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ولا « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ » .

(وَوَضُلُ مَا) الزائدة (بِيَدِي الحُرُوفِ مُبْطَلٌ * اِعْمَالَهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « لِأَيُّمًا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَيُّمًا خَالِدٌ أَسَدٌ ، وَلَكَيْتَمَا عَمْرٌ وَجِبَانٌ ، وَلَعَلَّمَا بَكْرٌ عَالِمٌ » (وَقَدْ يُبَيِّنُ العَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلْفَاةً ، وذلك مسموع في « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ: نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفعها على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً ، وواقفهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله « وَقَدِ يُبْقَى الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه النع ؛ لما سبق من أن « مَا » أزال اختصاصها بالأسماء وهياتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتَكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُفْقِضُ فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بِالْإِجْمَاعِ (رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنْ) الْمَكْسُورَةَ (بَعْدَ أَنْ

تَسْتَكْمِلًا) خَبَرَهَا نَحْوُ « إِنْ زِيدَ آ كُلٌ طَعَامَكَ وَعَمَّرُو » وَمِنْهُ نَحْوُ :

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم - مثل « ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة »

بالرفع - لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره

محذوف ، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير

في الخبر إن كان فاصل ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل - نحو « إن زيدا

قائم وعمرو » - تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجائز » أن النصب هو الأصل

والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إن » خبرها تعين النصب ،

وأجاز الكسائي الرفع مطلقا؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ» وقراءة بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ» برفع ملائكته، وقوله:

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول كقوله:

٢٧٥ - خَلِيلِيَّ، هَلْ طَبَّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنْفَانِ

ويتعين الأول في قوله * فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ * لأجل اللام في الخبر، والثاني في «وَمَلَائِكَتَهُ» لأجل الواو في «يُصَلُّونَ» إلا أن قدرت للتعظيم، مثلها في «رَبِّ أَرْجُمُونَ» ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ»، وإن هَذَا وعمره عالمان؛ تمسكا ببعض ما سبق، قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون؛ وإنك وزيد ذاهبان.

(وَأَلْحَقْتَ بِإِنَّ) للمكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (الْكِنِّ)

باتفاق، كقوله:

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُسُوفَةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَضْلُ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح؛ إذا كان موضعها موضع الجملة: بأن تقدمها علم أو معناه نحو «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب: تقدم المعطوف، أو تأخر؛ لزوال معنى الابتداء معها، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق، وهو خفاء الإعراب.

(وَحَقَّقَتْ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها

حينئذ، نحو «وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ» وجاز إعمالها استصحابا للأصل،

نحو « وَإِنْ كَلَّامًا لَيُوقِفِيهِمْ » (وَتَنَازَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إن » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تنزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتمعت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .
(وَرُبَّمَا اسْتُغْفِي عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعِدْمْ خِلَافَ مَا عِدِدْ]
أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُنْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِبًا بِإِنْ ذِي) الخففة من الثقيلة (مُوَصَّلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَبْزُقْنَ لِقَوْنِكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظَنُّكَ لِيَنَّ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتَزِدِينَ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ بِمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لانا ، وإن قعد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأنذر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَزِيئُكَ لَنَفْسِكَ ، وإن يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ .

(وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ) المفتوحة (فَأَسْمَاهَا) الذي هو ضمير الشأن (اسْتَكَنَّ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لا أنها تحمَلتُه؛ لأنها حرف، وأيضا فهو ضمير نصب، وضائر النصب لا تَسْتَكَنَّ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

٢٨٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقوله:

٢٨١ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة.

(وَتَلْخَبِرُ أَجْمَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و«زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها. ﴿تنبيه﴾ أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ عَصَّ مقصودا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر، كجِدَّ؛ فلذلك أوترت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا؛ لتكون بذلك عاملة كالا عاملة، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها؛ بخلاف المفتوحة.

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر «أن» للمفتوحة المخففة (فَقَلَّا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَنِّعًا، فَالْأَحْسَنُ) حينئذ (الْفَضْلُ) بين «أن» وبينه (بِقَدِّ) نحو «وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله:

٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ

وَأَنَّكَ تَمَجُّو مَا تَشَاهُ وَتُثْبِتُ

(أَوْ تَقِي) بلا، أولن، أولم، نحو «وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ

أَنْ لَنْ يَـقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ - وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا (أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النجاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ وَقوله :

٢٨٥ - إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ إِنَّ أَمْنَتِ مِنَ الرَّاحِ وَجَمَّوتِ مِنْ عَرْضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » . (وَحُفَّتْ كَأَنَّ أَيضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنَوَى * مَنْصُوبًا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَنَائِبًا أَيضًا رَوَى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ - وَصَدْرِي مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ نَدْيَاهُ حُفَاتِ وَقوله :

٢٨٧ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بَوَجْهِ مُقَسِّمِ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في « أن » ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كَانُ » المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقَد أو لم ، نحو « كَانُ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ » وكقوله :

٢٨٨- لَا يَهُوُّنَكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ بِ فَحَذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لعل » على اختلاف لغاتها ، وأما « لكن » فتخفف قهمل وجوبا ، نحو « وَلَكِنْ اللهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التي لنفي الجنس

اعلم أنه إذا قصدَ بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « مِنْ » لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للأعند ذلك القصد عمل فيها يليها ، وذلك العمل : إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جراً لئلا يُعتقد أنه بمن النوية ؛ فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩- فَعَامَ يَدُودُ النَّاسِ عَنْهَا سَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَذَا

ولم يكن رفعاً ؛ لئلا يُعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقاً لِلْإِنِّ لِمَشَابَهَتِهَا إِيَّاهَا فِي التَّوَكِيدِ ؛ فَإِنَّ « لا » لتوكيد النفي ، و « إِنَّ » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إِنَّ » إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يُؤَدِّنُ بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ اجْعَلَ لِلْأَفِي نَكِيرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غلامَ رجلٍ قائمٌ »
(أو مُكْرَرَةً) نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب،
ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستراه .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحا
وتلويحا سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصا ،
وأن لا يدخل عليها جارٌ ، وأن يكون أسما نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون
خبرها أيضا نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانَ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذُووُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « ليس »
كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِبِلَادٍ زَادٍ ، وَعَضَبْتُ مِنْ
لَا شَيْءٍ » وشذ « جِئْتُ بِبِلَادٍ شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت
ووجب تكرارها ، نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ »
وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

٢٩١ - لَا هَيْبَةَ الْأَيْمَلَةَ لِلْمَعِي * [وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِي]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ] * نَكِيدُنْ وَلَا أُمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فؤول . وعدمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أزالِ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

ضرورة ٥١ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف - وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ، ويسمى مُطْوِلاً وَمَمْطُولا ، أى : ممدوداً - ومفرداً ، وهو ما سواهما

(فَأَنْصِبَ بِهَا مَضَافًا) نحو « لا صاحب برعمقوت » (أَوْ مُضَارَعَةً) أي: مُشَابِهَهُ ،
نحو « لا طالعاً جبالاً ظاهر » (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَبَرَ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَةً)
حتمًا ؛ وأما الرافع له فقال الشعريون : لاخلاف في أن « لا » هي الرافعة له عند عدم
تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له ، وقال في
التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيويوه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم
تعمل إلا في الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر .

(وَرَكِبَ) الاسم (الْمُفْرَدَ) - وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به - مع « لا »
تركيب خمسة عشر (فَاتِّحَمًا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ،
وإنما بنى - والحالة هذه - لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا « لا رجل في الدار » مبنى
على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هل من رجل في الدار ؟ وكان
من الواجب أن يقال : لا من رجل في الدار ؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ إلا أنه
لما جرى ذكر « من » في السؤال استغنى عنه في الجواب ، فحذف ، فقيل : لا رجل في
لدار ؛ فتضمن « من » ، فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى
افتح لظفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد
(كَلَّا حَوْلَ وَلَا) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وجمع التكسير مثل « لا غلمان لك » أما المثنى والمجموع
جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

٢٩٤ - تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعًا وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمَنُونِ تَتَابِعُ

وقوله :

٢٩٥ - يُحْشِرُ النَّاسَ لَا بَيْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فينبي على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح 'أولى' ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي جَعَدُّ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدَةٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ

وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً تَتَّقِي المُنُونَ لَدَى أُسْتِيفَاءِ آجَالِ (والثاني) وهو المعطوف مع تكرر «لا» - كقوة من «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» (اجملاً مرفوعاً) كقوله :

٢٩٨ - [هَذَا وَجَدَّ كُمُ الصَّغَارُ بِمَعْنَاهِ] * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ (أو منصوباً) كقوله :

٢٩٩ - لَا نَسَبَ اليَوْمِ وَلَا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ] (أو مرفوعاً) كالأول ، نحو «لَا يَبِيعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ» في قراءة أبي عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلها مرفوعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْ لَا) إما بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لَا تَنْصِبًا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوبٍ لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠- فَأَهَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُمْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله

٣٠١- فَلَا لَفَوُّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَأَهْوَاهُ بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

فحاصل ما يجوز في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .

﴿تنبيهان﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لا غلام رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة » .

الثاني : محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لا امرأة فيها ولا زيدٌ » ، و « لا غلام رجل فيها ولا عمرو » .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِبَنِي يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فأفتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول «لا» مثل «خمسة عشر» نحو «لأرجل ظريف فيها» (أو انصبين) مراعاة لخل اسم «لا» ، نحو «لأرجل ظريفاً فيها» (أو ارفع تعدل) مراعاة لخل «لا» مع المنعوت ، نحو «لأرجل ظريف فيها» .

(وَعَبَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَعَبَّرَ الْمُفْرَدِ) - وهو المضاف ، والمشبه به - (لَاتَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَنْصَبُهُ) نحو «لأرجل فيها ظريفاً» و «لأرجل صاحب برّ فيها» و «لأرجل طالماً جبلاً ظاهراً» (أو الرفع أقصدي) نحو «لأرجل فيها ظريفٌ» ، و «لأرجل صاحب برّ فيها» ، و «لأرجل طالعٌ جبلاً ظاهراً» ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو «لا غلام سقرٍ ماهراً - أو ماهراً - فيها» وقد يتناوله قوله «وَعَبَّرَ الْمُفْرَدِ» .

(والتظفُ إن لم تَتَكَرَّرْ « لا ») معه (أَحْكَمًا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ
أَنْتَمَي) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخصس من نحو
« لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ » بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوفٍ يصلح لعمل « لا » ؛
فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لَا رَجُلٌ وَهِنْدٌ فِيهَا »

﴿ تنبيه ﴾ حكم البديل الصالح لعمل « لا » حُكْمُ النَعْتِ الْمَفْصُولِ ، نحو « لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ، و « لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ،
نحو « لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا » .

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مع هَمْزَةٍ أُسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونِ الْأُسْتِفْهَامِ)

على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بِالْأُسْتِفْهَامِ مَعَهَا التَّوْبِيخُ وَالْإِنْكَارُ ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَدِيبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

ويقل ذلك إذا كان مجرد أَسْتِفْهَامٍ عَنِ النَّفْيِ ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ،

كقوله :

٣٠٥ — أَلَا أَضْطَبَارَ لِسَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْآفِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عُمْرَ وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَنْتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ

ف عند الخليل وسيبويه أن « أَلَا » هذه بمنزلة « أَتَمَنَّى » فلا خبر لها ، وبمنزلة

« لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني

والبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ،
و « رُجُوعُهُ » فاعلاً ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقديماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ
مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتي « أَلَا » لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ،
نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛
وَالْمَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلَا تَحْسِبُونَ أَنَّ يُغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ »
« أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَمَّسَةٍ تَبَيَّتُ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية
يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين
والطائيين (إذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ »
« قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف
وغيره ، قال حاتم^(١) :

٣٠٨ - وَرَدَّ جَانِبُهُمْ حَرَفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم :
لَا عَلَيمَكَ ، يُرِيدُونَ : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خبر ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو
« لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ
لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زيدٌ لا خائفاً ولا أسفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ - وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِتَغَيِّرَنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِئُ

(١) الصواب أنه لرجل من بني النبيت بن قاصد ، في قصة ذكرها في شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠- بَكَتْ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَمَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمُعْصِيَةٍ وَلَسَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُدَايِعِ وَالْمَسْكَرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل - بعد استيفاء فاعلها - على المبتدأ والخبر؛ فتنصبها مفعولين، وهي على نوعين : أفعال قلوب، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب، وأفعال تصيير، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَيْ أَيْدِي) بمعنى المبتدأ والخبر (أَيْدِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إِنْ يَرَوْهُ يُعِيدُوا وَرَأَاهُ قَرِيبًا » أي : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رَيْتَهُ ؛ تمدت إلى واحد ، وأما الحلمية فستأتي ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣- إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تَفْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤- دَعَانِي الْعَوَانِ عَمَّهَنَّ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهوَ أَوْلُ

فإن كانت بمعنى تَكْبَرُ أو ظَلِمَ فهي لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تَيَقَّنْتُ ،

كقوله :

٣١٥- عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَأَنْبَهَنْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

وقوله:

٣١٦- عَلِمْتُكَ مَنَانًا؛ فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَانَ غَرَمَانَ عَارِيًا

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم ؛ فهي لازمة ؛ وأما التي بمعنى عرف فستأني . و (وَجَدًا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَمَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧- ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا
فَمَرَدَتْ فِيْمِنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدًا

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ » وأما التي بمعنى اتهم فستأني ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّقْوَى » وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَانًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تيقنت ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨- سَبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر في الاستعمال ، ومصدرها الحسبانُ - بكسر الحاء - وَالْحَسْبِيَّةُ وَالْحَسْبِيَّةُ ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أي : ذا شقرة أو حمررة وبياض كالبرص - فهي لازمة (وزعمت مع عدت) بمعنى الرجحان ؛ فالأول كقوله :

٣١٩- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبِيًا

ومصدرها الزعمُ . قال السيرافي : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنباري : إنه يستعمل في القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيئَةَ الكَذِبِ ، أي : هذه اللفظة مركب الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكْفَلْ أو رَأْسَ تَعَدَّتْ لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هَزَلَ فهي لازمة .

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تمدى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ - وَقَدْ زَعَمْتَ أَي تَغَيَّرْتُ بِمَدِّهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَا بَتَّعَيَّرُ ؟

والثاني كقوله :

٣٢١ - فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَبًا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ - قَدْ كُنْتُ أُحْجُوا أَبَاعِمْرٍ وَأَخَانِقَةَ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ

فإن كانت بمعنى غلب في المَحَاجَاة ، أو قَصَدَ ، أو رَدَّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن

كانت بمعنى أقام أو نَحَلَ فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ - دُرَيْتُ الْوَفَى الْمَهْدِيَا عُرُوفًا غَتَبِيطُ فَإِنَّ أَعْتَبَاتًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بكذا ؛ فإن دخلت عليه

همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ

عَلَيْكُمْ وَلَا أُدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى حَتَلَ - أي خَدَعَ - فتتعدى لواحد ،

نحو دَرَيْتُ الصيد ، أي : حَتَلْتُهُ (وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَأَعْتَقَدُ) في المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا

لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت

إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتي بمعنى

أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها . وأما التي بمعنى صَيَّرَ فستأتي (وَهَبْ) بلفظ الأمر

بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ - قَقَلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أي : اعتقدني ، و (تَعَلَّمْتُ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ - فَقُلْتُ : تَعَلَّمْتُ أَنْ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا تَضِيغُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

وقوله :

٣٢٧ - تَعَلَّمْتُ رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ

وفي حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » أي : اعلموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد .

فقد بان لك أن أفعال القلوب للذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

الثاني : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَمَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَحَالَ ،

وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَعْنِي رَأَى - إِلَى آخِرِهِ » إيدانا بأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم

نحو جَبَنَ وَحَزَنَ .

وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التَّضْيِيرِ (وَأَتَى كَصَيَّرَا)

من الأفعال في الدلالة على التحويل ، نحو جَمَلَ ، وَأَتَخَذَ ، وَتَمَخَّذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ،

وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا أَنْصَبَ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

٣٢٨ - [وَأَمَيْتَ بِهِمْ طَيْرَ أَبَا بَيْلٍ] * فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَا كُونُ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَشْتُورًا » ، ونحو « وَأَتَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وكقوله :

٣٢٩ - تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا [وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُجْزُوْنِي]

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَ كُنَّا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ - وَرَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كَتُّهُ أَخَا الْقَوْمِ وَأَسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُدُودًا

(وَحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْفَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أَحَدَ عَشَرَ فعلاً ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ والمفعولين فهي ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليل والإلقاء هَبْ وتَعَلَّمَ - وإن كانا قلوبيين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) الزما : ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للاطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ .

(وَالغَيْرِ الْمَاضِي) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصَبِ مَفْعُولَيْنِ هَا فِي الْأَصْلِ مبتدأ وخبر ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَا هَذَا ظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَنَا ظَانُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَظْنُونٍ أَبُوهُ قَائِمًا ، وَأَعْجَبَنِي ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا » ومن جواز الإلقاء في القلبي وتعليقه على ما ستراه .

(وَجَوَزَ الْإِلْفَاءَ لِأَنِّي) حال (الابْتِدَاءُ) بالفعل ، بل في حال توسطه أو تأخره ،

وَصَدَّقَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ صُورٍ :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ - شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ [فَلَمْ تَعْبَأْ بِمَعْدِلِ الْعَاذِلِينَ]

يروى برفع « ربيع » على أنه فاعل شجاك : أي أحزنك ، وأظن : لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : المفعول الثاني مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ - آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرَى هَبِكُمْ مِنْ لَطَىِ الْخُرُوبِ اضْطِرَامٌ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبدأ به ، بل يتقدم عليه شيء ، نحو : متى ظننت زيدا قائما ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وأنو ضمير الشأن) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة في موضع المفعول الثاني ، (أو) أنو (لام ابتداء) لتسكون المسألة من باب التعليق (في موهب إلقاء ما تقدما) كقوله :

٣٣٤ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالَ لَدِينَا مِنْكَ تَنَوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُبَاتِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ

فعل الأول التقدير : إخاله ، ورأيت : أي الشأن ، وعلى الثاني للملاك ، وللدنيا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » في الأول و « إني » في الثاني على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ؛ فالحل على ما سبق أولى .

(والتزيم التعليق) عن العمل في اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ، كما إذا وقع (قبل نفي ما) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ » (وإن ، ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ »

ولا عمرو». و (لَا مُ أَبْتَدَاءُ أَوْ) لَا مُ جَوَابِ (قَسَمَ كَذَا) نحو «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ» وكقوله :

٣٣٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتِيَنَّ مَنِّيَّتِي إِنَّ الْمَنِيَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحَكْمِ (لَهُ أُنْحَتَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو «وَأِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ» أم بالأسم ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو «لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى» و «لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا» أم خبراً نحو «عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ» أم مضافاً إليه المبتدأ نحو «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ» أم فضلة ، نحو «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» فأى : نصب على المصدر بما بعده : أى ينقلبون منقلباً أى انقلاب ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيهه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فَأَحَدًا هَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ نَفِي ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ قَبْلَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّهُ وَالضَّمِيرُ فِي «لَا يَقُولُ» شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى .

الثانى : من المعلقَاتِ أيضاً لَعَلْ ، نحو «وَأِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ» ذكر ذلك أبو على في التذكرة ، و «لو» الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

وَأَنَّ التِّي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ ، نَحْوُ «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ» ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُغَارِبَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْلُقَ إِنَّمَا هُوَ اللَّامُ لَا إِنْ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْخَلْبَازِ حَكِيَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» بِالْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ اللَّامِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ ، فَعَلَى هَذَا الْمَعْلُقُ إِنْ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن المُلغى لا عمل له ألبته ، والملق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
يروى بنصب «مُوجِمَاتِ» بالكسرة عطفا على محل قوله « مَا الْبُكْيُ » .

ووجه تسميته تعليقا أن العامل مُلغى في اللفظ عاملٌ في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقاً ، أخذاً من المرأة المعلقة التي لا [هي] مَرْوَجَةٌ وَلَا مُطَلَّعَةٌ ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في [وُضِعَ] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْوَاجُ طَعَامًا » « فَسْتَبْصِرُ وَبُيْبَصِرُونَ بِأَيْتِكُمُ الْمَفْتُونُ » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بَصَّحْتَهُمْ مِنْ جَنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هَهُنَا
(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ نَهْمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أي : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا » أي اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينٌ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أي بمتهم .

وقد نبهتُ على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بعناهما ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافها .

(وَلِرَأْيِ) التي مصدرها (الرؤيا) وهي الحلية (أتم) أى : انصب (مَا لِعَلِمَا *
 طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى) أى : انْتَسَبَ ، « ما » : موصول صلته « انتمى »
 فى موضع نصب مفعول لأنتم ، و « طَالِبَ » حال من عِلِمَ ، و « لرأى » متعلق بأنتم ،
 و « لعلما » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انصب لرأى التي مصدرها
 الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث
 الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ - أَبُو حَنْسٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةٌ أَنَمَالًا
 أَرَاهُمْ رُقَّتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَانَفَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أُنْخَزِلَا
 إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِيُورِدُ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالًا

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رققتى » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على
 عِلْمِ العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نصٌّ على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدرًا
 لرأى مطلقًا حلية كانت أو يقضية .

قلت : الغالبُ والمشهور كونها مصدرًا للحلية .

(وَلَا يُجْزِ هُنَا) فى هذا الباب (بِلَا دَلِيلٍ * سُمُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ)
 ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول - وهو حَذْفُهُمَا مَعًا اقتصاراً -
 خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش النعْ مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن
 الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ النَّيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم
 « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعُ يَحْتَلْ ؛ وعن الأعم الجواز فى أفعال الظن
 دون أفعال العلم .

أما حذفهما لدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شَرَكَايَ
الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنَّتِ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ
في حذف أحدهما اختصاراً خلاف ؛ فمنه ابن ملسون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - - والمحذوفُ الأولُ - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ
بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف ، أي :
ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه - - والمحذوفُ الثاني - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَّلَ فَلَا تَغْنَىٰ غَيْرُهُ مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ .

أي : فلا تغنى غيره واقماً مني .

(وَكَتَبْنَا) عملاً ومعنى (أَعْجَلُ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء
بهاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَقْفَمَا بِهِ) من حرف أو اسم
(وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ)
أي : مفعولٍ (وَإِنْ بِيَعْمَضِ ذِي) للذكورات (فَصَلَّتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فمن ذلك حيث
لا فصل قوله :

٣٤٢ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُنْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقَائِصَ الرِّوَابِمَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبَعْدَ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِمًا

ومنه مع الفصل بالمفعول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فإن فُيِدَ شرط من هذه الأربعة تمين رُفِعُ الجزئين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطَلِق ، ويقول زيد عمرو مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق » .

﴿ تنبيه ﴾ زاد السَّهْلِيُّ شرطاً آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو « أَتَقُولُ لزيد عمرو مُنْطَلِق » وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً ، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال . هذا كله في غير لغة سُليْم .

(وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقاً) أي : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قَوْلِ ذَا مُشْفِقًا) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَنَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِينَ

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أن بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرِي

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب الفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروءه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبةً ، وحدثيًا ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أي : يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجازة ابن خروف والزحشرى . وإيما جملة فتمحكى به ، فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وَأَرَى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من الفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) الْمُتَعَدِّيَيْنِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ؛ فيصير متعدياً إن كان لازماً ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجَلَسْتُ زَيْدًا » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَبَسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا »

(وَمَا حَقَّقَ) لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا)؛ فيجوز حذفها مع اختصارا لإجماعا ، وفي حذف أحدها اختصارا ماسبق ، ويتمتع حذف أحدهما اختصارا لإجماعا ، وفي حذفها مع اختصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمَرُوا وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه « الْبِرَّةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَتَمَحُ وَاهِبٍ

وكذلك يُعَلِّقُ الفِعلُ عنهما ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤِ قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَّكْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .

(وَإِنْ تَمَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَأَحَدٍ بِلَا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَا تُنْبِئُ بِهِ) أى : بالهمز (تَوْصِلًا)؛ لما عرفت ، فنقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْمَلالَ ، وَأَعْلَمْتُهُ الْخَيْرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كُنَانِي أَتَنِي) مفعولان (كَسَا) وبأيه من كل فصل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويتمتع الإلغاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإن «أَعْلَمَ وَأَرَى» هذين يُعَلِّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثاني قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّرُ اللَّوْتِي » .

(وَكَأْرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا) و(أَخْبَرًا) و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) ، و(كَذَلِكَ خَبَرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩- مُبَيَّنَّتْ زُرْعَةٌ وَالسَّفَاهَةُ كَانِيهَا يُهْدَى إِلَىٰ غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

وكقوله :

٣٥٠- وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَفْعًا وَغَابَ بِفُكِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِي

وكقوله :

٣٥١- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا نُسْأَلُونَ فَن حُدَّتْ مُؤُهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وكقوله :

٣٥٢- وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

٣٥٣- وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وِصْوَعُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ، وِصْوَعُهُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الِصْوَعِ ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُفِّتَ للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المِصْوَعُ للمفعول من باب أَعْلَمَ لِحَقِّ بِيَابِ ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لِحَقِّ بِيَابِ كَانَ ، وكالمِصْوَعِ للمفعول في ذلك اللطاعُ ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأَخْفَشُ أن يعامل غير عِلْمٍ ورأى من أخواتها القلبية الثنائية معاملةً في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاصِلًا ، وكذلك أَحْسَبْتُ ، وَأَخَلْتُ ، وَأَزْعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضئيف ؛ لأن التعدى بالهمزة

فَرَعَ المتعدّي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما قبل ، ووجب ألاّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) في عُرْفِ النحاة : هو الاسم (الَّذِي) أُسْنَدَ إليه فعلٌ تامٌ أَصْلِيّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرَفُوَعِي) الفعلِ والصفة من قولك : (أنى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أُسْنَدَ إليه فعل تامٌ أَصْلِيّ الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أُسْنَدَ إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » .

فالذي أُسْنَدَ إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوْلَمَ يَكْفِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِجُ المبتدأ ، وبالتمام نحو اسم كان ، وبأصليّ الصيغة النائب عن الفاعل ، وذاكِرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيذكر الباقي :

الأول : الرفع ، وقد يُجْرَى لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو بمن أو الباء الزائدين ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

إِلْمَ يَا تَيْبِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بِنِي زِيَادِ -

وَيُقَضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجرُّ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل ، نحو « ما جاءني من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وما جاءني من رجل ولا امرأة ، ولا امرأة » ؛ فإن كان المعطوف معرفةً تمين رفعه ، نحو « ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ » لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد تنفي أو شبهه .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو : أى ما نحن عليه من السلامة .

الثالث : وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدُّمُ الفاعلِ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، ويجوز الأمران في نحو « أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » و « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ قِيلِ) أى وشبهه (فاعِلٌ) « فاعل » : مبتدأ خبره في الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) في اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهَوَ) ذاك (وإلّا) أى : وإلّا يظهر في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم مجزء الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزبّاء :

٣٥٥- مَا لِلجِمَالِ مَشِيهَاً وَيُدَا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيدًا

وأوله البصريون على أن « مَشِيهَاً » مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثًا : الرَفْعُ على ما ذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تَمْشَى مَشْيَهَا ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرَّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أَسْنَدًا * لِأُمَّتَيْنِ) كفاز الشهداء ، ويفوز الشهداء (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهَدَاءِ) ويفوز الشهداء ، وفازت الهنديات ، وتفوز الهنديات ؛ هذه اللفظة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدًا) الزَيْدَانِ ، وَيَسَعِدَانِ الزيدان ، (وَسَعِدُوا) العَمْرُونَ ، وَيَسَعِدُونَ العَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الهِنْدَاتُ ، وَيَسَعِدْنَ الهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَامِيَّ وَأَوْسَى لَدُنْ فَاحَتْ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ

وقوله :

٣٥٨ - نَصَرُوا قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَدَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلَّمُهُمْ يَبْغِذُ

وقوله :

٣٦٠ - رَأَى ابْنَ الْعَوَائِي الشَّيْبَ لَاحٍ بِمَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللفظة بلفظة « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رواه البزار مطوَّلاً مجرداً ؛ فقال : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيِّ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة .
 (وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَمَدٍ مُسْنَدٌ) . وهذه أحرفٌ دالةٌ على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمّله على إبدال الظاهر من المضمّر ، وكلا الحملين غيرُ ممتنع فيما يُسمع من غير أصحاب هذه اللغة ؛ ولا يجوز حملُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأنُ اتفقوا على أن قوماً من العرب يحملون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن « مِنْ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاتنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لزمَت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمَت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقاً .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجيبَ به أستفهامٌ مُحَقَّقٌ (كَمَثَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير : قرأ زيدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » أى : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » وقراءة بعضهم « زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ » .
 وقوله :

٣٦١- لِيُنَبِّكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ نُلُصُومِيَّةٌ وَمُخْتَبِطٌ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

بيّن الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفَعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيْنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ،
وَيُوحِي أَهْلُهُ ، وزَيْنُهُ شركاؤهم ، وَيَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخباراً مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير
الأول بما رجحه ؛ أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يشبهها ، وهو « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو :
« قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ
مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقي فبالرواية الأخرى ، وهي
رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالمحذوف
عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلاً حذفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .
أو أجيب به نفي ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لِمَ يَبْرُؤُ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى : بل عراه أعظم الوجد .
أو استأزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ - أَشَقَى الْإِيَّاهُ عُدُوَاتِ الْوَادِي وَجَهَ وَفَهُ كُلُّ مُلِثٍ غَادِي
* كُلُّ أَحْشَى حَالِكِ السَّوَادِ *
أى : سقاها كلُّ أحشى .

وإما وجوباً ، كما إذا فسّر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملبسه ،
نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهلاً زيدٌ قام أبوه ؛ أى : وإن
استجارك أحد استجارك ، وهلاً لابسٌ زيدٌ قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وتأه تأنيث تلي الماضي إذا * كان لائتي) ؛ لتدل على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى) ، والمجازي كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(وَإِنَّمَا تَلَزِمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعلٍ (مُضْمَرٍ * مُتَّصِلٍ) سواها عادَ على مؤنث حقيقي : كِهِنْدُ قَامَتْ ، وَالهِنْدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْمَيْمَانَ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمِ ذَاتِ حِرِّ) أي : فَرَجٍ ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والهندان قاما ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْمَيْمَانَ نَظَرَا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم في المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ » ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتي بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضْعَفُ إِنْ بَاتُ التَّاءُ مَعَ الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَعْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرَكَ التَّاءَ)

كما (فِي * نَحْوِ أَنْتِ الْفَاعِلِ بِنْتِ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ - لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَلُ أَمْ سَوْءٌ [كَلَى بَابِ أُسْتِهِيَا صُلْبٌ وَشَامٌ]

وقوله :

٣٦٥ - إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَنَّ وَاحِدَةً

بِعَدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ

والأجود الإنبات .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِلَا فَضْلًا) على الإنبات (كَأَزَّكَاءَ إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْمَلَأِ)
إذ معناه ما زكا أحد إلفاة ابن الملا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه
الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ - مَا بَرَّيْتُ مِنْ رَبِيَّةٍ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

٣٦٧ - [طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي عُرُوضِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لا تَرَى
إِلاَّ مَسَاكِنَهُمْ » « إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيِّحَةً وَاحِدَةً » .
(وَالْحَذْفُ قَدْ بَيَّنَّنِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى
سيبويه « قَالَ فَلَانَةٌ » .

(وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْمَجَارِ) الحذف (فِي شَمْرِ وَقَعَ) أيضاً ،
كقوله :

٣٦٨ - فَإِذَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أُنْبَلَّ إِبْقَالَهَا
(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالْتَاءِ
مَعَ) الْمُؤنَّثِ الْمُجَازِي ، وهو : ما ليس له فرج حقيقي ، مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أعنى
لَيْنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرَّجَالُ ، وَقَامَ
الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛

فأبيات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كِنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي لَدِينَةٍ » .

﴿ تنبيه ﴾ حَقُّ كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أن سلامة نَظْم الواحد في جمعي التصحيح أَوْجَبَتِ التذكيرَ في نحو «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيثَ في نحو «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ» .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، وواقفهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(١) » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله :

٣٧٠ - فَبَسْكَى بِنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَرَزَوَجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسَلَمَ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أل مُقدَّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذْفُ فِي « نِعِمَّ الْفَتَاةُ ») و « بئسَ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا)
أى : رأوه حَسَنًا ؛ (لِإِنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فالسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِيَّةٌ ، ومع كون الحذف حسناً ، الإبيات أحسن منه .

(وَالْأَضْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَضْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَةٌ .

(وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَضْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتي .

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريظ بن أنيف أحد بني العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

(وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وِفَاعِلِهِ ، وَهُوَ أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : جَائِزٌ ، نَحْوُ «فَرِيقًا هَدَى» وَوَاجِبٌ ، نَحْوُ «مَنْ أَكْرَمْتَ؟» وَمَمْتَنِعٌ ، وَيَمْنَعُهُ مَا أَوْجَبَ تَأْخِرَهُ أَوْ تَوَشَّطَهُ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ) عَنِ الْفَاعِلِ وَجُوبًا (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بِسَبَبِ خَفَاءِ الْإِعْرَابِ وَعَدَمِ الْقَرِينَةِ ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ إِلَّا بِالرَّتْبَةِ ؛ كَمَا فِي نَحْوِ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبِي أَخِي» ؛ فَإِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ لَوْجُودِ قَرِينَةٍ جازِ التَّقْدِيمِ ، نَحْوِ «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضْنَتْ سُدَى الْحَمَى» .

(تَنْبِيهُ) مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَّاجِ وَغَيْرُهُ ، وَتَظَافَرُ عَلَيْهِ نِصُوصُ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وَنَازِعٌ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِّ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ ؛ فَأَجَازَ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ ، مُحْتَجِّجًا بِأَنَّ الْعَرَبَ تَجِيزُ تَصْغِيرَ عُمَرَ وَعَمْرٍو عَلَى عُمَيْرٍ ، وَبِأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقَلَاءِ ، وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وَبِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلًا وَشَرْعًا ، وَبِأَنَّهُ قَدْ نَقَلَ الزَّجَاجُ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحْوِ «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أَنْ تَكُونَ تِلْكَ اسْمُ زَالٍ وَدَعْوَاهُ الْخَبِيرُ وَالْعَكْسُ .

قُلْتُ : وَمَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِّ ضَمِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ وَأَخَّرَ الْفَاعِلُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ لَقَضَى اللَّفْظُ - بِحَسَبِ الظَّاهِرِ - بِفَاعِلِيَةِ الْمَفْعُولِ وَمَفْعُولِيَةِ الْفَاعِلِ ؛ فَيُعْظَمُ الضَّرَرُ وَيَشْتَدُّ الْخَطَرُ ، بِخِلَافِ مَا احْتَجَّ بِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لَا يَبُودِي إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أَيُ : وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ عَنِ الْفَاعِلِ أَيْضًا وَجُوبًا إِنْ وَقَعَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا (غَيْرَ مُنْحَصِرٍ) نَحْوُ : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهْنَيْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يِلَّا أَوْ يَأْتِمَا مُنْحَصِرٌ) مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ، ظَاهِرًا أَوْ مَضْمُرًا (أَخَّرَ) عَنِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ مِنْهُمَا ؛ فَالْفَاعِلُ الْمَحْصُورُ نَحْوُ «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ،

أو «إِلَّا أَنَا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ، و «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرًا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصَدُ ظَهَرَ) بأن كان الحصر يالاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا» ، و «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ» ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةً أَنَا الدِّيَارِ وَشَامَهَا^(١)
وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَتِيمٌ فَقَلَ ذِي كَرِيمٍ وَلَا جِنًّا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا
ومن الثاني قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا
وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلِي بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
فإن لم يظهر القصد - بأن كان الحصر يانما ، أو يالاً ولم تتقدم مع المحصور - امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذي أجاز تقديم المحصور يالاً مطلقا هو الكسائي ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولي والشلوبين ، تحملاً للإلّا على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

(١) عشية : نصب على الظرفية منون ، وآناء : مرفوع على أنه فاعل هيجت وهو جمع نوى بعد تقديم همزته على النون كبت وأبار ورثم وآرام ورأى وآراء ، والواو في «وشامها» حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة معطوف على آناء ، يقول : لا يعلم غير الله ما أثارته في وقت العشية مخلقات أحبائنا من النوى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشي .

(وَشَاعَ) في لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضميرِ الفاعلِ عليه (نَحَوُّ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وقوله :

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا آتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة .

(وَشَدَّ) في كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضميرِ المفعولِ عليه (نَحَوُّ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَةَ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جوازُه ؛ واستدلَّ على ذلك بالسمع ، وأُشدُّ على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنْ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقوله :

٣٧٩ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرِّ الْمَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

وذكر لجوازه وجها من القياس ، وعن أجاز ذلك - قبله وقبل أبي الفتح - الأحفش من البصريين والطوال من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك

إنما ورد في الشعر

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كمواديه على مارتبته التقديم .

الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظٍ - ويسمى متقدماً حكاماً - كذلك يعود على متقدم معنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أدبٌ وَالدَّكُّ فِي الصَّغْرِ يَنْفَعُهُ فِي السِّكْرِ » أي : التأديبُ ، ومنه : « اءَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أي : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ وَبئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بئسَ رَجُلًا عَمْرُو » بناءً على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِبْنِي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

على ما سيأتي في بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبِراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلَّا

حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجْرَبُ رَبُّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون

مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ -- رَبَّةٌ فَنِيَّةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رُبُّهُ أَمْرَأَةٌ » لارُبِّهَا ، ويقال : « نِعْمَتِ أَمْرَأَةٌ هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً مِنْهُ الظاهرُ المُفسَّرُ له ، كضربتهُ زيداً ، قال ابن عصفور : أجازهُ الأَخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائزُ إجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريقُ معرفة ذلك : أن تجمل في موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميراً للتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميراً المنصوب ، وتبديلُ من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز « أعجبَ زيدٌ ماكرهَ عمرو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أعجبتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أعجبتُ الثوبَ ، فإن أوقعت « ما » على أنواعٍ من يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أعجبتُ النساءَ ؛ وتقول : « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب للمسافر ؛ لأنك تقول : أمكنتُ السفرَ ، ولا تقول : أمكنتُ السفرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنْبُؤُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لِعَرَضٍ : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعلم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتي أنه ينبؤ عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيما له) من الأحكام ؛ كالرفع ، والمعدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كنبيلٍ خيرٌ نائلٍ) خفي : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زيدٌ خيرَ نائلٍ ،

نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذي تبنيه للمفعول (أضْمَنَ) مطلقاً (وَ) الحرف (المتَّصِلُ بِالْآخِرِ) منه (اكسِرَ في مِضَى كَوَصِلَ) ودُخِرَجَ (وَأَجْمَلَهُ) أي المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْنْتَحِيَ الْقَوْلِ فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى وَ) الحرف (الثَّانِي الثَّانِي تَا الطَّوَاعِ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأولِ أَجْمَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ) تقول : تُدْخِرُجُ الشَّيْءَ ، وتُؤَوِّفُ عن الأمر ، ياتباع الثاني للأول في الضم .

(وَثَالِثٌ) الفعل (الذِي) بديء (بِهِمَزِ الْوَصْلِ * كالأولِ أَجْمَلَنَهُ كاستُحْلِي) الشراب ، واستُخْرِجَ المالُ ، فتتبع الثالث أيضاً للأول في الضم .

(وَأَكْسِرُ أَوْ أَثْمِمُ فَآ) فعل (ثَلَاثِيَّ أَعْلَى * عَيْنًا) واوياً كان أو يائياً ، فقد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ أَبْلَيْ مَاءِكَ وَيَا سَمَاءَ أَقْلَمِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بهما ، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد بسى رومًا (وَضَمَّ جَا) في بعض اللغات (كَبُوعَ) وَحُوكَ (فَاحْتَمِلَ) كقوله :

٣٨٣ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوِعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ - حُوكَتْ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تَشَاكُ

{ تنبيه } : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتين الأوليين ،

وتعزى لبني ققمس وبني دؤير .

(وَإِنْ بِشَكْلِ) من هذه الأشكال (خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ) ذلك الشكل ويُعدّل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائياً كباع من التبيع اجْتَنَبَ كسره وُعدّل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للالباس ؛ لخصوله في نحو مُخْتَارٌ وَتَضَارٌّ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِبَاعٍ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأوضح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَكُوِرِدُوا » .

(وَمَا لِقَابِعٍ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا أَلَمِنَ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبِهَ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتَوَرَ وانقودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحْرَكُ الهزمة بجركتها .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِّ) أي : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صِيمَ رَمَصَانُ ، وَجَلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا مُنْفِخٌ فِي الصُّوْرِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَادٍ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخصس جَلِسَ عِنْدَكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيمَ زَمَانُ ، وَجَلِسَ مَكَانَ ، وَسِيرَ سِيرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فأمتنع سِيرَ عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ أَحَقُّ ، خلافا لمن أجازها .
فأما قوله :

٣٨٥- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسْؤُوكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ
فمنه ويعتلل هو : أي الاعتلال للمهود ، أو أعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المختصة ، وبذلك يُوجَّهُ « وَحِيلَ
بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ - فَيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلَ دُونَهَا
وَمَا كَلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، كمد
ومند ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ،
وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُسْكَلُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو « خرج زيد
بثيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز
إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبَّتْ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ،
وفي هذا الثاني نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز
المنتصب عن تمام الكلام .

الثاني : ذهب ابن دُرُستُوَيْنِهَ وَالشَّهْبِيلِيُّ وتلميذه الرَّنْدِيُّ إلى أن النائب في نحو
« مَرَّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم
نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل
فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِبَهْدٍ » .

ولنا « سير بزید سیراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ
وَلَا قَائِدًا ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بزیدِ الفاضل ، بالنصب ، ومَرَّ بِزَيْدِ الفاضل ،
بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِمًا ، ولا تقول في الفصيح : مررت زيدا ، ولا مَرَّ زَيْدًا ؛

على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع؛ والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد؛ وقد أجازوا النيابة في نحو «لم يضرب من أحد» مع امتناع من أحد لم يضرب؛ وقالوا في «كفى بالله شهيداً»: إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند.

الثالث: مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور، لا الحرف، ولا المجموع؛ فكلام الناظم على حذف مضاف؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع.

(وَلَا يَنْبُؤُ بِبَعْضِ هَذِي) المذكورات، أعنى الظرف والمصدر والمجرور (إن وجد * في اللفظ مفعول به) بل يتعين إنابته، وهذا مذهب سيويه ومن تابعه؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وقد يرذ) ذلك، كقراءة أبي جعفر «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون».

وقوله:

٣٨٨ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقِيَّ ذَا الْعَيْيِ إِلَّا ذُوهُدَى

وقوله:

٣٨٩ - وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ووافقهم الأحنس، لكن بشرط تقدم النائب، كما في البيتين.

﴿تنبيه﴾: إذا قد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها؛ وقيل: المصدر أولى؛ وقيل: المجرور؛ وقال أبو حيان: ظرف المكان.

(وَبَاتَّفَاقَ قَدْ يَنْبُؤُ) المفعول (الثان من * باب كسا فيما التباسه من) نحو: كسى زيدا جبة، وأعطى عمراً درهم، بخلاف ما لم يؤمن التباسه، نحو أعطيت

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَرَ) عن النحاة ، وإن أمن اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسْرِجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا؛ فيقال في « ظننت زيدا عمرا ، وأعلمت بكرا خالدا منطلقا » : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنابة المفعول الثاني — مع ما ذكره — ألا يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضر أوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسْرِجًا .

الثالث : احتج من منع إنابة الثاني في باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو ظَنَّ قَائِمًا زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنابته مطلقاً في باب أعلم — وهم قوم منهم الخضر اوى والأبدي وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شبهاً بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُتَدَرٍّ ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز في « امتلأت الدار رجالاً » : أُمْتُ لِي رِجَالٌ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الْكَافِيَةِ بِقَوْلِهِ :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَبْرُ بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لَا يُنْصَرُ
وَنَابٌ تَمْيِيزُ لَدَى الْكِسَائِيِّ لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَأَى اه

وأعلم أنه كما لا يَرَفَعُ رَافِعُ الْفَاعِلِ إِلَّا فَاعِلاً وَاحِداً كَذَلِكَ لَا يَرَفَعُ رَافِعُ النَّابِ عَنْهُ إِلَّا نَاباً وَاحِداً (وَمَا سِوَى ذَلِكَ) النَّابِ بِمِثْلِ عُلْفًا * بِالرَّافِعِ) لَهُ (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إِمَّا لَفْظًا إِنْ لَمْ يَكُنْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، أَوْ مَحَلًّا إِنْ يَكُنُّهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في الكافية :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّوْا فَلَا تَقْسُ

أى : قد هَلَمَّ ظَهْرُ الْمَعْنَى عَلَى إِعْرَابِ كُلِّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ بِإِعْرَابِ الْآخِرِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : خَرَقَ الثَّوبُ الْمَسَامَرَ ، وَقَوْلِهِ :

٣٩١ - مِثْلُ الْقَتَاذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآئِهِمْ هَجَرَ

ولا يهأس على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ فِي رِزْقِ عَمْرٍو عَشْرُونَ دِينَارًا » تَعَيَّنَ رَفَعُ « عَشْرِينَ » عَلَى النِّيَابَةِ ؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ « عَمْرًا » فَقُلْتَ « عَمْرٍو زَيْدٌ فِي رِزْقِهِ عَشْرُونَ » جَازَ رَفَعُ الْعَشْرِينَ وَنَصْبُهُ ؛ وَعَلَى الرَّفْعِ فَالْفِعْلُ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ فَيَجِبُ

توحيده مع المنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى
الابتداء ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر
الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المفعول

(إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فَمَا لَمْ يَنْصَبْ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ)
أى حقيقة باب الاشتغال : أن يسبق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملاً به ،
لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملاً
مناسب للعامل الظاهر مُفسَّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير في « عنه » وفي « لفظه » للاسم السابق ، والباء في « بنصب » بمعنى
عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام في « المحل »
بدل من الضمير ؛ والتقدير : إن شغل مضمراً اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك
الاسم السابق : أى نحو زيداً ضربته ، أو محله ، نحو هذا ضربته .

(فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستوياً ،
إلا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بِفَعْلٍ أُضْمِرَ * حَمًا) أى : إضماراً
حتماً : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير في « أضمَر » : أى محتوماً ، وذلك لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمَر (إِمَّا قَدْ
أُظْهِرَ) إما لفظاً ومعنى ، كما في نحو « زيداً ضربته » إذ تقديره : ضربت زيداً
ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما في نحو « زيداً مررتُ به » إذ تقديره : جاؤرتُ
زيداً مررتُ به .

(تنبيه) : يشترط في الفعل المُفسَّر ألا يُفَصَّلَ بينه وبين الاسم السابق ؛ فلو قلت :
« زيداً أنتَ تضر به » لم يجوز ؛ للفصل بأنت .

(وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا) أَى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أَى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَيَانَ وَحَيِّثاً) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير المهززة ؛ نحو إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ ، وَحَيِّثُماً عَمْرًا لَقَيْتَهُ فَأَهْنَهُ ، وَهَلَّا بَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَبِعَدِّ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

في رواية « مُنِّسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعِكْ عَلَيْكَ فَانْدَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير : إِنْ هَلَكَ مُنِّسٌ أَهْلَكَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِمَلِكٍ لَمْ يَنْفَعِكَ عَلَيْهِ .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع الاشتغال بمد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إِنْ وَحَيِّثُماً مردودة .

(وَإِنْ تَلَا) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ * يَخْتَصُّ) كإِذَا الفجائية وليتماً (فَالرَّفْعُ التَّزْمَةُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُ بِعَمْرٍو ، وَلَيْتَمَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصب زَيْدًا وبشراً لم يجز ، لأن إِذَا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو « خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ بِعَمْرٍو » ؛ فلا

يجوز « وَزَيْدًا يَضْرِبُ بِعَمْرٍو » بنصب زيد .

و(كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً * لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِدْ كَأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروفِ الفاسخة ، واللوصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمَكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وَهَلَّا كَلِمَتُهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتِيرَ نَصَبٌ) أى : رُجِّعَ على الرفع في ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) - وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو : زَيْدًا أَضْرِبُهُ ، أَوْ لِيَضْرِبُهُ عمرو ، أَوْ لَانْتِهِنُهُ ، وَاللَّهِمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمَهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبِكْرًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ

وإما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه في نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

٣٩٤- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ [وَأَكْرَمَةٌ الْحَيَيْنِ خِلْوٌ كَاهِيًا]

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السَّيِّدِ وابنُ بَاشَاذَ : يختار الرفع في العموم كالأية ، والنصب في الخصوص كزيداً أضربه .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا يَبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعدما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ ، فإبلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل في المعنى ، والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَرَ مِنَّا وَاحِدًا نَدْبِعُهُ » فإن فُصِلَتِ الهمزة فاختار الرفع ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تُضْرِبُهُ » ، إلا في نحو « أَكَلَ يَوْمَ زَيْدًا تُضْرِبُهُ » ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو ، وَحَكَمَ بِشَدُوذِ النَّصَبِ فِي قَوْلِهِ :

٣٩٥ - أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ أُمَ رِيحًا عَدَدْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْحِشَابَا

ومنها النفي بما أولاً أو لإن ، نحو « مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، ولا عمراً كقائمه ، وإن بـ كراً ضَرَبْتَهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو « حَيْثُ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » .

(و) الثالث : أن يقع (بعدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلِ عَلَى * مَعْمُولٍ فَعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً)

سواء كان ذلك المعمول منصوباً ، نحو « لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلِمَتَهُ ، أَوْ مَرْفُوعًا ، نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أكرمته .

وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَدْ عَطَفَ فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَقَدْ عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَتَنَاسَبُ الْمُتَعَاظِفِينَ أَحْسَنُ مِنْ تَخَالُفِهِمَا .

واحتز بقوله « بلا فصل » من نحو « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ » ، فإن الرفع فيه أجود ؛ لأنَّ الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ وبقوله « فعل مستقر أولاً » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوز الناظم في قوله « عَلَى مَعْمُولٍ فَعْلٍ » ؛ إذ العطف

حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أكرمتمُ القومَ حتى زيداً أكرمتمهُ ، وما قام بـكـر لـسـكـن عمراً ضربتمهُ ، فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبهها العاطفين ، فلو قلت : أكرمتمُ خالدًا حتى زيداً أكرمتمهُ ، وقام بـكـر لـسـكـن عمرو ضربتمهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزيداً ضربتمهُ ، جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟ أو من ضربت ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو غلام زيدٍ ضربتمهُ ، جواباً لمن قال : غلام أيهم ضربت ؟

ثالثها : أن يكون رفعه يوم وصفاً مُخْلِلاً بالمقصود ، ويكون نصبه نصاً في المقصود ، كما في « إنا كل شيء خلقناه بقدر » ؛ إذ النصب نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيراً وشرها بقدر ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهامٌ كون الفعل وصفاً مخصصاً ، و « بقدر » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجود شيء لا يقدر ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيويته مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زيداً ضربتمهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرىء بالرفع ، لكن على أن « خلقناه » في موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بقدر » حال ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ؛ ومن ثمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وكل شيء فعلوه في الزبر » .

(وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجبية : بأن تلا (فعلاً مُخْبِراً * به) مع معموله (عن أسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مُخْبِراً) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زيدٌ قامَ وعمروُ أكرمتمهُ في داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أحسن زيداً وعمرواً كرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فلاخمش والسيرافى يمنان النصب ، والفارسي وجماعة — منهم الناظم — يجيزونه ، وقال هشام : الوار كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أنا ضربتُ القومَ حتى عمراً ضربتهُ » ، والثاني نحو « هذا ضاربُ زيداً وعمراً يُكرمهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجِحَ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضرار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن السجريُّ على جوازه قوله :

٣٩٦ — فارساً ما غادرُوه مُلحماً غيرَ زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلِّ
ومنه قراءة بعضهم « جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إليه وتُخَرِّجَهُ عليه (أَفْعَلْ ، وَدَعَّ مَالَمَ يَبِيحُ) لك فيه ذلك .

(وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تابعت ، أو بهما معاً (كَوَصْلِ يَجْرِي) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إن زيداً مررت به ، أو بقلامه ، أو حُبِسْتَ عليه ، أو على غلامه ، أو أكرمت أخاه ، أو غلامَ أخيه ؛ أكرمتك » كما يجب في نحو « إن زيداً أكرمته » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو « خرَّجتُ فإذا زيدٌ مرَّ به ، أو بقلامه ، أو حُبِسَ عليه ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلامَ أخيه ؛ عَمْرُو ، كما وجب الرفع في نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضربه » أحسنُ منه في نحو « زيداً ضربت أخاه » وفي نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيداً مررت بأخيه » .

(وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَضَفَا ذَا عَمَلٍ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزيداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مُحْبِسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضرُّبه ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تُمْرُّ به ، أو تُحْبِسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضر به » بخلاف « أنت ضار به » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عاملٍ لم يُجْزَ أن يُقَسَّرَ عاملاً ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضاربه » - أو مُحْبِسٌ عليه - أمْسِ .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إِنْ لَمْ يَكُ مَا نَعُ حَصَلَ) بمنه من ذلك ؛ كوقوعه صلة لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يقسّر عاملاً ؛ ومن ثمّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيداً أنا الضار به » ، ولا « وَجَهَ الأب زيدٌ حَسَنُهُ » .

﴿ تنبيه ﴾ : يتمين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيَّكَ » ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » ؛ لأنهما غيرُ صفةٍ ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم مفعول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومفعول المصدر الذي لا يتحلل بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي .

(وَعَلَقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَبِيٌّ لَهُ جَارٍ (١٣ - الأشموني ١)

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعمًا ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَمُطَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ) السببي (الْوَائِعِ) شاغلًا ؛ فكما تقول « زَيْدًا أكرمته أخاه » أو « مُحِبُّهُ » فتكون المَلَقَةُ بين زيد وأكرمته عَمَلُهُ في سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمته رَجُلًا يُحِبُّهُ » ، أو « أكرمته عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو « عَمْرًا أَخَاهُ » ؛ فتكون المَلَقَةُ عَمَلَهُ في متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بِالْمُطَلَقَةِ الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أي : إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرَبْطِ كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أكرمته عَمْرًا أَخَاهُ » بدلًا امتنعت المسألة : نَصَبْتُ ، أو رفعت ؛ لأنَّ البدل في نية تكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البدل هو العامل في البدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رَفَعَ فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أزيدُ قامَ » أو « غَضِبَ عليه » ، أو ملابساَ لضميره نحو « أزيدُ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخَرَجْتُ فإذا زيدُ قامَ ، وليتَمَّا عَمَرُوا قَعْدًا ؛ إذا قدرت « ما » كَأَفَّةً ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلَا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو زيدُ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائية ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو زيدُ لِيَقُمَ ، ونحو قامَ زيدٌ وَعَمَرُوا قَعْدًا ، ونحو « أَبْشَرُ يَهُودُنَا » وَ « أَنْتُمْ تَحْمِلُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زيدُ قامَ وَعَمَرُوا قَعْدًا عِنْدَهُ ؛ والله أعلم .

تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلُزُومُهُ

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فَأَكْثَرُ - وَيُسَمَّى أَيْضًا وَاقْعًا ؛ لَوُقُوعِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَتَجَاوُزًا ؛ لِجَاوِزَتِهِ الْفَاعِلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ - أَمْرَانِ ؛ الْأَوَّلُ : صِحَّةُ (أَنْ تَصِلَ * هَا) ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، وَالثَّانِي : أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٍ تَامٌ ، وَذَلِكَ (نَحْوُ عَمَلٍ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : أَخْطِرُ عَمَلَهُ زَيْدٌ ؛ فَهُوَ مَعْمُولٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَرَجَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو ، وَلَا هُوَ نَخْرُوجُ ، بَلْ نَخْرُوجُ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَرْفِ .

وَالِاحْتِرَازُ بِهَاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ مِنْ هَاءِ الْمَصْدَرِ ؛ فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِاللَّازِمِ وَالْمَتَعَدِّي ، نَحْوُ الْخُرُوجِ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبِ ضَرَبَهُ عَمْرُو .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : هَذِهِ الْمَاءُ تَتَّصِلُ بِكَانٍ وَأَخْوَاتِهَا ؛ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهَا وَاسِطَةٌ : أَيْ لَا مَتَعَدِّيَّةَ وَلَا لَازِمَةَ ، وَلَعَلَّهُ جَعَلَهُمَا مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ نَظْرًا إِلَى شَبْهَيْهَا بِهِ ، وَرَبْمَا أُطْلِقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولِ .

(فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبِ) ذَلِكَ الْمَفْعُولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ رَفَعْتَهُ بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غَيْرُ الْمُتَعَدِّي : مُبْتَدَأٌ ، وَلَا زِمَ : خَبَرُهُ ، أَيْ : مَا سَوَى الْمُتَعَدِّيِّ هُوَ اللَّازِمُ ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ ، وَيُسَمَّى قَاصِرًا أَيْضًا ؛ لِتَقْصُورِهِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ وَاقْعٍ ، وَغَيْرِ مُجَاوِزٍ ؛ لِذَلِكَ .

(وَحَسَمَ * لُزُومُ أَعْمَالِ السَّجَايَا) وَهِيَ الطَّبَائِعُ ؛ وَالْمُرَادُ بِأَعْمَالِ السَّجَايَا : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لِأَزِمَ لَهُ (كَتَبْتُهُمْ) - بِكَسْرِ الْمَاءِ - الرَّجُلُ ؛ إِذَا كَثُرَ أَكَلُهُ ، وَشَجَعَهُ ، وَجَبُنَ ، وَحَسَنَ ، وَقَبِحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(و) كذا (ما وازن (أفعلل) نحو: أفسعراً، وأشمازاً، وإطمأن، وما ألحق به، وهو أفوعل، نحو أكوهد الفرخ، إذا ارتعد.

(و) كذا (المضاهي) أي: المشابه في الوزن: أفعلل، نحو آخر نجم، يقال: آخرت نجمة الإبل: أي اجتمعت، وما ألحق به، وهو وزن: أفعلل - بزيادة إحدى اللامين - نحو (أفمنسسا) يقال: أفمنسس البعير؛ إذا امتنع من الاتقياد، وأفمنلى، نحو: آخرت نبي الديك؛ إذا انتفش للقتال، وأسندنى الرجل؛ إذا نام على ظهره؛ وقد جاء منه التمدى، نحو: أسرندى، وأغرندى: أي علا وركب، في قول الزاجز:

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ بِسَرْنَدِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَفْرَنْدِيْنِي

﴿ تنبيه ﴾: يجوز في « أفمنسس » أن يكون مفعولاً للمضاهي، والأولى أن يكون فاعلاً له، والمفعول محذوف: أي والمضاهي أفمنسس؛ لما عرفت أنه ملحق بأخر نجم.

(و) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما أقتضى) من الأفعال (نظافة أو دنسا) نحو: نظف، وطهر، ووضوء، ودنس، ونجس، وقدر (أو عرساً) وهو: ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه، كمرض، وكسل، ونشط، وفرح، وحزن، ونهم؛ إذا شبع (أو طارح المعدى * لواحد كمدة فامتدا) ودخرجت الشيء فتدخرج: أما مطاوع التمدى لأكثر من واحد فإنه متمد؛ كما مر.

(وعد لا زماً بحرف جر) نحو ذهبْتُ بزَيْدٍ، بمعنى أذهبت، وعجبتُ منه، وعجبتُ عليه (وإن حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوباً، وشذ إبقاؤه على جره، في قوله:

٣٩٨ - [إذا قيل: أي الناس شر قبيلة] أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لاقياساً مُطرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد في السّعة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ - آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْمَعُهُ * [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ - [لَدُنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ * فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

أى : على حَبِّ الْعِرَاقِ ، وفي الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ) قياساً (مَعَ أَمِنْ لَبَسِ ، كَمَجِبَتْ أَنْ يَدُؤَا) « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى : مِنْ أَنْ يَدُؤَا : أى يُعْطُوا الدِّيَةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وَبِأَنَّهُ .

فإن خيفَ اللبسُ امتنع الحذف ، كما في « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنِ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإبهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وققرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما اطْرَدَ حذفُ حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها

جر ؛ تشكاً بقوله :

٤٠١ - وَمَا زُرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَا دَنْيَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

يجر « دَيْنٍ » ، وذهب سيويوه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .
ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو « جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ »
أى لكي تقوم .

(وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
(سَبِقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ)
قولك : (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَ كَمْ نَسَجَ الْيَمَنُ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل في
المعنى ، و « نَسَجَ الْيَمَنُ » هو الملبوس ؛ فهو المفعول في المعنى .

ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في
المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسَجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَ كَمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِوُجُوبِ عَرَا) أى : وُجُودِ ،
وذلك كخوف اللبس ، نحو « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » وكون الثانى محصوراً ،
كما أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلُ) لما منع وجد (حَتَّى قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجباً ، وذلك
كما إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً ، نحو : مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ،
أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلاً ، نحو الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا ، أو مُلْتَبَسًا بضمير الثانى ،
نحو أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَابِنِهَا ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبَسًا بضمير الأول كما في نحو : أُعْطِيتُ
زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف في باب الفاعل .

(تَنْبِيهِ) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين حكم الفاعل في المعنى مع المفعول
في المعنى في هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ووجوبه
في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه في نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .
(وَحَدَفَ فَضْلَةً) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزٌ) : أختصاراً ، أو اقتصاراً

(إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفها، كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض: إما لفظي؛ كتناسب الفواصل نحو «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَالِي»، ونحو «إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى»، وكالإيجاز في نحو «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» وإما معنوي؛ كاحتقاره في نحو «كَتَبَ اللَّهُ لِلْأَغْلِبِينَ» أي: الكافرين، أو أستهجانه؛ كقول عائشة رضي الله عنها: مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي، أي: العورة.

فإن ضَرَ الحذفُ امتنع، وذلك (كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً) لسؤال سائل: كَضَرَبْتُ زَيْدًا، لمن قال: مَنْ ضَرَبْتَ؟ (أَوْ حُصِرَ) نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، أو حذف عامله، نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ.

﴿تنبيه﴾: قوله «يَضِرُّ» هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا، بمعنى: ضَرَّ يَضِرُّ ضِرًّا، قال الله تعالى: «لَا يَضِرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا»، أي: لم يضركم.

(وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ) أي: ناصبُ الفِضْلَةِ (إِنْ عَلِمَا) بالقرينة، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً، نحو «قَالُوا خَيْرًا»، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُدْتَمِرًا) كما في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان متلاً، نحو «الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ» أي أُرْسِلِ الْكِلَابَ، أو أُجْرِي مُجْرَى المثل، نحو «أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ».

(خاتمة): بصير المتعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء:

الأول: التضمين لمعنى لازم؛ والتضمين: إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخرَ وإعطاؤه حُكْمَهُ؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدَى كلمتين؛ نحو «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» أي: يَخْرُجُونَ، «وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» أي: تَنْبُ «أَدَاؤُهُ» أي: تَحَدَّثُوا «وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي» أي: بَارِكْ لِي.

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ - كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي

أى : صرّفه بالقتل ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ - * ضَمِنْتَ رِزْقِي عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *

أى : تكفّلت ، وهو كثير جداً .

الثاني : التحويلُ إلى فعلٍ - بالضم - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ، وَفَهْمٌ ، بمعنى ما أضرّ بهُ وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضمُّ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »

« الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرعاً في العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ - تَبَلَّتْ فُؤَادِي فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامٍ

ويصير اللّازم متعدياً بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثاني : تضعيف العين ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وَفَرَحَتْ زَيْدًا .

وقد اجتمع في قوله تعالى : « نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ

وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : المُفَاعَلَة ، تقول في « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَمَشَى ، وَسَارَ » : جَالَسْتُ زَيْدًا ،

وَمَاشَيْتَهُ ، وَسَايَرْتَهُ .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ أَوْ النِّسْبَةِ لِلشَّيْءِ ، كاسْتَخْرَجْتَ الْمَالَ ، وَاسْتَحْسَنْتَ زَيْدًا ،

وَاسْتَقْبَحْتَ الظُّلْمَ ، وَقَدْ يَنْقَلُ ذَا الْمَفْعُولِ الْوَاحِدُ إِلَى اثْنَيْنِ ، نَحْوُ اسْتَكْتَبْتَهُ الْكِتَابَ ،

وَاسْتَفْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ * [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ أَلُوجُهُ وَالْعَمَلُ] وإماجاز « استغفرتُ اللهَ منَ الذنبِ » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .
الخامس : صَوَّغَ الفعل على فَعَلْتُ بِالْفَتْحِ أَفْعَلُ بالضم لإفادة الغلبة ، تقول : كَرَمْتُ زَيْدًا أَوْ كَرُمُهُ : أى غلبته فى الكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَّاحِ » أى : لَا تَتَفَوُّوا ؛ لِأَنَّ عَزَمَ لَا يَتَعَدَى إِلَّا بِعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لَا عَزَمْتُ كَذَا ، وَمِنْهُ رَحِبْتُمْ كُمُ الطَّاعَةَ ، وَطَلَعَ بِشْرُ الْيَمَنِ ؛ أى : وَسَعْتُمْ ، وَبَلَغَ الْيَمِينَ .

السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو « أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره « وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ » أى : عليه ، وقوله :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّمَلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصاهما على الظرفية ، خلافاً للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإبهام ، والله أعلم .

التنازع فى العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَأَكْثَرُ (اِقْتِضَايَا) أَى : طَلَبًا (فِي اسْمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا (قَبْلُ) أَى : حَالِ كَوْنِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْاسْمِ (فَلَوْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فِيهِ اتِّفَاقًا .
والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ - [فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ الدَّجَاةُ بِيَعْلَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَلْحِقُونَ [أَحْبِسِ أَحْبِسِ] إذ الثانى توكيد ، وإلّا فسَدَ اللفظ ؛ إذ حقّه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أَوْ أَتَوَكَ أَتَاكَ ؛ وَمِنْ نَحْوِ :

٤٠٧ - [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ، ولم أطلب المَلَكَ .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعني ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مَثَلِ النَاظِمُ وَغَيْرُهُ وَعَلَّوْا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلنقصور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاّ يتنوع تقديمُ مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » في كلامه رَفَعَ بفعل مضمر يفسره « اقتضياً » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مُرَادُهُ بِالْعَامِلِينَ فِعْلَانِ مُتَصَرِّفَانِ ، أَوْ اسْمَانِ يُشْبِهَانِهِمَا ، أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ كَذَلِكَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا » والثاني كقوله :
 ٤٠٨ - عَهِدَتْ مُعِينًا مُعِينًا مَنْ أَجْرَتْهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثِلًا]
 والثالث نحو « هَاؤُمُ أَقْرَبُ وَكِتَابِيَّةٌ » وقوله :

٤٠٩ - لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُفْرِجَةِ أَنِّي

لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُرْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته في فعلى التعجب ، نحو مَا أَحْسَنَ وَأَجَلُّ زَيْدًا ، وَأَحْسِنُ بِهِ وَأَجَلُّ بَعْمَرًا ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ - طَلَبْتُ فَلَمْ أُذْرِكْ بِوَجْهِ فَلَيتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو
«زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ» وقوله :

٤١١ - [قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ]
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَةً

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبَّله خَبْرَانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ،
بخلاف السببي المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز
بعضهم في البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)
لقربه ، (وَإِخْتَارَ عَكْسًا) من هذا ، وهو أن الأول أَوْلَى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ
ذَا أَمْرَةٍ) أي : غيرُ البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز
إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على
جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ - كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ
أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرٌ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ - جِيءَ نِيْمٌ حَالِفٌ وَقِفَ بِالْقَوْمِ لِيَهُمُّ
لِيَمَّنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزَّةٍ بِلَا هُونٍ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ) منها ، وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه

في المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ) في ذلك (مَا التَّزِمَا) من مطابقة الضمير الظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهلل (كَيْحُسَيْنٍ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَنَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى إِيَّاهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وقال القراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَ بَنِيَّ وَضَرَبَتْ زَيْدَا هُوَ ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يتمتع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو رُبُّهُ رَجُلًا ، وَنِعَمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ ؛ إِنْ نِي لِنَعِيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْدِلِ

وقوله :

٤١٥ — هَوَيْتُ هَوَيْتِ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

٤١٦ — وَكُنَّا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَّرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَ بَنِيَّ وَضَرَبْتُ الزُّبَيْدِينَ ، كأنك قلت : ضَرَبَ بَنِيَّ مَنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوْلِيٍّ قَدْ أَهْلَبَا * بِمُضْمَرٍ لِنَعْبِرَ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (اوهلاً) أى : جُعِلَ أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذٍ فضلةٌ ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ بِنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ، وَلَا يَجُوزُ ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتُهُ بِنِي زَيْدٌ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ؛ وأما قوله :

٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ]

فضرورة .

(وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِماً بِأَبَاهُ ، وَظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً بِأَبَاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظرٌ ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازُه كالرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَئِيلٌ إلى جوازِ إضمارِ المنصوبِ مطلقاً مقدماً ، واحتج له ، وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبْتُ بِنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا * تَمَازَعَاهُ » ولم يخرجهُ ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَ تَنْخُلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْجِلْ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالزَّمُّ مَا التَزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِمِكَاطٍ يُعْمَشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لِمَحْوَا شِعَاعُهُ

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالليت ؛ لأن في حذفه تهمة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

الثاني : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثاني) جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهمل أَنْ اللبس ؛ فَإِنْ خِيفَ اللبسُ وَجِبَ التأخير ، نَحْوُ اسْتَمَعْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبْرٍ » يوم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نَحْوُ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا هِنْدُ إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفي حذفه ماسبق ؛ ولذلك قال الشارح : لو قال بدله :

وَاحْدِفُهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأَخْرَهُ تُصِيبُ

لِخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ التَّوْمِ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضا ، بل يؤخر كـ مفعول حسب ، نَحْوُ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَهَذَا مُنْدرَجٌ تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبْرٍ » ، ولو قال :

بَلْ حَذَفَهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حَتْمًا وَغَيْرَهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ التَّرْتِيزِ

لأجاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المواخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَإِخْذِفَهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى إِعْمَدَةٌ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس : قاس المازني وجماعة التعمدي إلى ثلاثة على التعمدي إلى اثنين ، وعليه مشى في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعَلَّمَنِي وَأَعَلَّمْتُهُ إِيَّاهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ، ويختار إعمال الثاني ، نحو أَعَلَّمَنِي وَأَعَلَّمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ ، وَأَعَلَّمْتُ وَأَعَلَّمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ

(وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنَّ ضَمِيرٌ خَبْرًا) أى : في الأصل (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ)
أى : في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتمذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، ونخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخًا • زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ : مَفْعُولَا أَظُنُّ ، وَأَخًا : ثَانِي مَفْعُولِي يُظَنُّنِي ، وَجِيءَ بِهِ مَظْهَرًا لَتَعْمَدَرُ إِضْمَارَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَضْمَرَ فَإِمَّا أَنْ يُضْمَرَ مَفْرَدًا مِرَاعَاةً لِلْمَخْبَرِ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِيَاءُ مِنْ يَظُنُّنِي ؛ فَيُخَالَفُ مَفْسَرَهُ — وَهُوَ أَخَوَيْنِ — فِي التَّنْيَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يُدْنَى مِرَاعَاةً لِلْمَفْسَرِ ؛ فَيُخَالَفُ الْمَخْبَرِ عَنْهُ ، وَكِلَاهِمَا مَمْتَنِعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي ، نَحْوُ يَظُنُّنِي وَأَظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخًا ، وَأَجَازَ السُّكُوفِيُونَ الْإِضْمَارَ عَلَى وَفْقِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ ، نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عِنْدَ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَإِهْمَالِ الثَّانِي ، وَأَجَازُوا أَيْضًا الْحَذْفَ ، نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

(تنبيه) : وَجْهٌ كَوْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ؛ فَتَنَازَعُ الْعَامِلَانِ « الزَّيْدَيْنِ » ؛ فَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ، وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ فَاعِلًا ، فَاعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ؛ فَتَضَمَّنَا بِهِ الْأَسْمِينَ ، وَاضْمَرْنَا فِي الثَّانِي ضَمِيرَ الزَّيْدَيْنِ ، وَهُوَ الْأَلْفُ ، وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِهِ ؛ فَرَأَيْنَاهُ مَتَعْمَدَرًا لِمَا مَرَّ ، فَعَدَلْنَا بِهِ

إلى الإظهار ، وقلنا « أخاً » فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعْدًا إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من الممولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشيء بما هو أعمُّ منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عَنْهُ في ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَا لَيْسَ خَبْرًا مِنْ مَصْدَرٍ مُفِيدٍ توكِيدَ عَامِلِهِ ، أَوْ بَيَانَ نَوْعِهِ ، أَوْ عَدَدَهُ » .

ف « مَا لَيْسَ خَبْرًا » مُخْرِجٌ لِنَحْوِ الْمَصْدَرِ الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْعِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ .

و « مِنْ مَصْدَرٍ » مُخْرِجٌ لِنَحْوِ الْحَالِ الْمُتَوَكِّدَةِ ، نَحْوِ « وَتَى مُدْبِرًا » .

و « مُفِيدٍ توكِيدَ عَامِلِهِ — إِلَى آخِرِهِ » مُخْرِجٌ لِنَحْوِ الْمَصْدَرِ الْمُتَوَكِّدِ فِي قَوْلِكَ : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، وَالْمَسْوُوقُ مَعِ عَامِلِهِ لغير المعاني الثلاثة ، نَحْوِ : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلٌ

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أو ضَرْبًا شديداً ، أو ضَرْبَيْنِ ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنَّ حَمَلَ المفعول عليه لا يُحَوِّجُ إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصْاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التفتيد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ مع ضميمته شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المصدرُ : أَسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى : اسمُ الحَدَثِ ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فإسوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْرٍ مِنْ) مدلولي (أَمِنْ) وَضَرْبٍ مِنْ مدلولي ضَرْبٍ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ) نحو « فَإِنْ جَبَّسْتُمْ جَزَأُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا » وَيُجِيبُنِي إِيمَانُكَ تَصْدِيقًا . « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا » « وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا » .

(وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أضلاً) في الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (انتخب) أى : اختير ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقاً من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقاً من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، (١٤ - الأسموني ١)

والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المتأبة ؛ إذ المصدر إنما يدلُّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدلُّ على الحدث وزيادة .

(تَوَكِّدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ) المصدرُ الْمَسْوُوقُ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدًا) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالْمَوْكِدُ (كَسِرَتْ) سَيِّراً ، ويسمى للمبهم ، ومبين العدد - ويسمى للمعدود - كَسِرَتْ (سَيِّرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيِّرَ ذِي رَشْدٍ) أو سَيِّراً شديداً ، أو السَيِّرَ الَّذِي تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فَعَلَ في التسهيل ؛ فالْمَفْعُولُ المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلَّ) وذلك ستة عشر شيئاً ؛ فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئاً :

الأول : كليته (كَجِدِّ كَلِّ الْجَدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » وقوله :

٤٢٠ - [وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بَعْضِيَّتُهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيُّ سَيْرِ .

الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سُوءَ .

السادس : مُرَادِفُهُ ، نحو قَمَّتِ الْوُقُوفُ (وَافْرَجَ الْجُدْلَانِ) ومنه قوله :

٤٢١ - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْقَمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

السابع : ضميره ، نحو عبد الله أظنه^(١) جالسا ؛ ومنه « لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا مِنْ

الْعَالَمِينَ » .

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوباً على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير في

« أظنه » عائداً على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولاً ثانياً .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُهُ ، كقولهِ :

٤٢٢ - أَلَمْ تَقْتَمِضْ مِنْ عَيْنِكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسْمَدًا]

أى : اغْتِمَاضَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا ، وهو عكس « فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إلا أنه

قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَأَجْلِسْ .

الثانى عشر : آتَهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوَاطِئًا ، وهو يَطْرُدُ فى آتة الفعل دون

غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَهُ ، نحو : « فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَبْرَةٌ ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادِفُهُ ، نحو : شَدِثْتُهُ بُفْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً ، وَفَرَحْتُ جَدَلًا .

الثانى : مُلَاقِيهِ فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا »

« وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ والأصل إنْبَاتًا وَتَبْتِيلًا .

الثالث : اسم مصدر غدير علم ، نحو تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ،

وَأَعْطَى عَطَاءً .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوَكُّدِهِ فَوَحَّدَ أَبْدًا) ؛ لأنه بمنزلة توكُّدِ

الفعل ، والفعل لا يُدْنَى ولا يجمع (وَنَّ وَاجَمَعَ غَيْرُهُ) أى : غير المؤكِّدِ ، وهو

المبِين (وَأَفْرِدًا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددي فباتفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً .

وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرْبَاتٍ . واختلف فى النوعى ؛ فالشهور الجوازُ نظرا إلى أنواعه

نحو: سِرْتُ سَيْرِي زَيْدِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ؛ وظاهرُ مذهبِ سيبويه المنعُ ، واختاره
الشلوبين .

(وَحَذَفُ عَامِلٍ) المصدر (أَلُوًّا كَدِّ امْتَنَعُ) ؛ لأنه إنما جرى به التقوية عامله
وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح (وَفِي) حذف عامل (سِوَاهُ
إِدْلِيلٍ مُتَّسِعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بَلَى صَرَبًا مَوْثَلًا ،
أَوْ بَلَى صَرَبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قَدُومًا مُبَارَكًا ، ولئن أراد الحج
أو فرغ منه : حَجًّا بَرُورًا ؛ فحذفُ العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة
التريئة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ) ؛
لأنه لا يجوز الجمعُ بين البديل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أصراً أو نهياً (كَنَدَلًا أَلَدًّا كَانَدُلًا) في قوله :

عَلَى حِينِ أَلْمَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا ، زُرَيْقُ ، الْمَالِ نَدَلِ الثَّمَالِ

فَنَدَلًا : بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنْدَلِ ، وَالْأَصْلُ : أَنْدَلِ يَا زُرَيْقُ الْمَالِ : أى اختطفه ،
يقال : نَدَلِ الشَّيْءُ ؛ إِذَا اخْتَطَفَهُ ، وَمِنْهُ : « فَصَرَبَ الرَّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛
وتقول « قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بال تكرار ، كقوله :

٤٢٣ - فَصَبْرًا فِي جَمَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا [فَمَا تَنْبِلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَقِيَا وَرَعِيَا ، وَجَدْعًا وَكَيْيًا ، أو مقرونا باستفهام أو بيخي ، نحو أَوْتَوَانِيَا
وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوًّا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا

والثاني : ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَمْدًا** و**شُكْرًا لَا كُفْرًا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرًا لَا جَزَعًا** ، وعند ظهور معجب : **عَجَبًا** ، وعند الامتثال : **سَمْعًا وَطَاعَةً** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً** ، وعند خطاب مغضوب عليه : **لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا** ، ولا **فَعَلْتُ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا** .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كَمَا مَاتْنَا) من قوله تعالى : « فَشَدُّوا الوُتَاقَ فَمَا مَاتْنَا بَمَدٍّ وَإِمَا فِدَاءً » (عَامِلُهُ يُحذفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فيما تمنون وإما تفادون .

(كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌ) كلٌّ منهما (نَائِبٌ فِعْلٍ لِأَسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدٌ) نحو : أنتَ سَيْرًا سَيْرًا ، وإِنَّمَا أنتَ سَيْرًا ، وما أنتَ إِلَّا سَيْرًا ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلولم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنتَ سَيْرًا ، وأنتَ تَسِيرُ سَيْرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٥ - [تَرْزَعُ مَارَتَمَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّ كَرَّتْ] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أى : ذاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذفُ عاملِهِ (مَا يَدْعُوْنَهُ مُوًّا كَدًّا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ) من النوعين - وهو المؤكد لنفسه - هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وسُمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكانه نَفْسَهَا (نَحْوُ لَهُ عَلَى)

ألفٌ عُرْفًا) أى : اعترفا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فقفا : رفع ما احتمله « أنت ابني » من إرادة المجاز .

و(كَذَّاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعُرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ) أى : بمنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبِ الْمَلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتٌ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى للشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أُسْدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتٌ زَيْدٍ صَوْتٌ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أُبْكِي بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ ، وَزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمَلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتمة عليه الجملة — في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلِزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكَبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ ، طَى الْمِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « له طَى » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مَالَهُ فِعْلٌ ، وهو ما مر .

والثانى : مالا فعل له أصلا ، كَبَلَهُ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خَفَضَ « الْأَكْفُ » فَبَلَهُ حِينَئِذٍ : منصوبٌ نَصْبَ « ضَرَبَ الرَّقَابَ » ،

والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اترك ؛ لأن « بَلَهُ الشَّيْءَ » بمعنى ترك الشئ ؛ فهو على حد النصب في نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً .

ويجوز أن ينصب ما بعد بَلَهُ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اترك ، وهى إحدى

الروايتين في البيت ، وسيأتى في بابه .

ومثل « بَلَهُ » المضاف : وَبَلَهُ ، وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْبَهُ ، وهى كنايات

عن الويل ، وَوَيْلٌ : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتمعجب ،

يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ،

ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقدّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، واقترب إلى المفعول المطلق ،

بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى : القلب

(إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ

الفعل (كَجَدُّ شُكْرًا) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ كَحِيلاً

كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهُوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ

فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقْتًا وَقَاعِلًا) الجملة حالية ، و « وَقْتًا وَقَاعِلًا » نَصْبٌ بنزع الخافض ،

أى : يشترط لِنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيقا للتعليل — أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أما الْعَمِيدَ فَذُو عَيْبٍ » بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ سَبِيْدٍ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَيْبٍ ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قلبياً ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، وَلَا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشيء لا يمل بنفسه ؛ وكونه متحداً مع المعلن به في الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا في معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ ؛ بل يكفي عدم ظهور المنافاة ، وفي الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّايَ ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديريا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ الْبَرَقَ حَوَافًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يحملكم تَرَوْنَ ا هـ .

(وَإِنْ شَرَطُ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (قُدِّد * فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفي بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضَ وَضَمْعًا لِلْأُنَامِ » والثاني — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » بخلاف « حَشِيَّةَ إِمْلَاقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد في الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد في الفاعل — نحو :

٤٢٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْمُضْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ]

وقد اتنى الاتحادان في « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جرؤه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزْهُدٍ ذَا قَنَعٍ ؛

وَقَالَ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى : اللام (المَجْرَدُ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أُمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ]
(وَالْمَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ أَنْ) وهو أن جرّه باللام كثيرٌ ونصبه قليلٌ (وَأَنْشَدُوا)
شاهداً لجوازه قولَ الراجز :

٤٣١ - (لَا أَمَدُ الْجُبْنِ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو
جِئْتُكَ أَبْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلَا أَبْتِغَاءَ الْخَيْرِ .

الثانى : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان او مجروراً ،
كَرُهُدًا ذَا قَنَعٍ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بال
أو بالإضافة ، خلافاً للرياشى والجزيمى والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن
أل فيه زائدة ، وإضافته غير محضة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له فى الواقع ؛
إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنمسه ، لا بواسطة حرف
ملفوظ ، بخلافه .

(الظرفُ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان
(ضُمَّنًا) معنى (فى) دون لفظها (باطرادٍ ، كَهُنَّا أُمَّكْتُ أَرْمَنًا) فهنا : اسم مكان ، وأرمننا :
اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى «فى» ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمَكْتُ .

والاحتراز بقيد « ضُمَّنَا فِي » من نحو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً .

و «بمعنى في دون انظها» من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح ، على الأرجح

و «باطراد» من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ » مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسبيويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدي بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمَّنُ الاسمُ معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يفتضى البناء ، وهو أن يَحْتَلَفَ الاسمُ الحرفَ على معناه وَيُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تضمَّنَ متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، (والثاني) لا يفتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « ضُمَّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فأنصبه بالواقع فيه) من قبل وشبهه (مُظَهَّرًا * كان) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَائِرُ غَدَا خَلْفَ الرِّكْبِ (وَالْأَيُّ) : وإن لم يكن ظاهراً ، بل كان محذوفاً من اللفظ : جوازاً ، أو وجوباً (فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِيرْتَ ؟

والجوب فيما إذا وقع خبراً ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ أَهْلِيَّ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتقلاً عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِيرْتُ فِيهِ ، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَي : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمُ الْآنِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : العامل المقدَّرُ في هذه المواضع ، سوى الصلة ، استتقرَّ أو مُسْتَقَرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استتقرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثاني : الضمير في « فَأَنْصِبُهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفي « فيه » لدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله ، فتوسَّع بحذف المضاف من الأول والثاني ؛ لوضوح المقام . انتهى .

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية ، مُبْتَهَمًا كَانَ أَوْ مَخْتَصًّا .

والمراد بالمبهم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحين ومُدَّةٍ ووقتٍ ، تقول : سِيرْتُ حِينَ ، وَمُدَّةً ، وَوَقْتًا .

و بالمختص ما دلَّ على مُقَدَّرٍ : معلوماً كان ، وهو المَعْرِفُ بِالْعَلْمِيَّةِ ، كصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَمَكْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بآل ، كسِيرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ السَّامَ ، أو بالإضافة ، كجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِيرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسبوعًا ، أو وقتًا طويلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَانُ إِلَّا) في حالتين :

الأولى : أن يكون (مُتَّبِعًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وباللبهم ما ليس كذلك (نحو الجُمُاتِ) الست ، وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ ؛ كَنَاحِيَّة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو : (المَقَادِيرِ) كَفَرَسَخ ، وَبَرِيد ، وَغَلَاة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَةَ الْمَسْجِدِ ، وَبَرِيدًا فَسَخًا

(و) الثانية : (مَا صِيغَ مِنْ) مادة (الْفِعْلِ) العامل فيه (كَمَرَّحِي مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمِي زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ، وَمِنْهُ : « وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »

(وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) المَصُوغِ مِنْ مادة الفعل (مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ * ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعَ) أى : لما اجتمع معه في أصل مادته ، كما مثل ، وأما قولهم : هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا ، وَعَمْرُو مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذا ؛ إذ التقدير هو منى مستقر في مزجر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه في أصله ، ولو أعمل في المزجر زجر ، وفي المناط ناط ، وفي المقعد قعد ؛ لم يكن شاذًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل اللبهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص ، وهو مانص عليه غيره ، وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من اللبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلًا تحت اللبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه باللبهم ، لا لبهم .

الثاني : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه لبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصلَ العواملِ الفعلُ ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلُّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدَّ إلى كلِّ أسماءه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذٍ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ) النحوى ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلستُ مكانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : اليَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي اليَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعِ ، وَأُحْبِبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غيرَ ظرفين ؛ لوقوع كلِّ منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثانى فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ)
أى : غيرُ المتصرف - وهو الملازم للظرفية - على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْضٌ ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أَفَعَلُهُ عَوْضٌ . وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَوَلَدُنْ وَعِنْدُ .

فيقضى عليهنَّ بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والجرور سَيَانٍ في التعلق بالاسم استقرار والوقوع خبراً وصلته وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو : يَوْمٌ وشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٍ وهو غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، علمين لهُذين الوقتين : قُصِدَ بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير منصرف ؛ فالمنصرف نحو سَحَرَ وَلَيْلٍ
وَنَهَارٍ وَعِشَاءٍ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو
سَحَرَ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فينصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ
قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قريبه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ
زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَبْكَزُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه
إفهامُ تعيينِ وقتٍ أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النُّجُومِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ،
وَأَنْتَظَرْتَهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةَ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوقِ النُّجُومِ ، ووقت طلوع
الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف
إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه ؛ فينوب ما كان
هذا المصدر مضافاً إليه : من اسم عين ، نحو لَا أِكَلُهُ الْقَارِظِينَ ، وَلَا آتِيهِ الْفَرَقْدِينَ ،
وَالأصل مُدَّةٌ غَيْبَةُ الْقَارِظِينَ ، وَمُدَّةٌ بقاء الفرقدين . ٥١

﴿ خانمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صَفْتُهُ ، وَعَدَدُهُ ، وَكَلْبَتُهُ أَوْ جَزَيْتُهُ ،
نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ،
وَمَشَيْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ جَمِيعَ البَرِيدِ ، أَوْ كَلَّ اليَوْمَ كُلَّ البَرِيدِ ، وَنِصْفَ اليَوْمِ
نِصْفَ البَرِيدِ ، أَوْ بَعْضَ اليَوْمِ بَعْضَ البَرِيدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفُضْلَةُ (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم
يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ
مُسْرِعَةً) وَأَنَا سَأْتِرُهُ وَالنَّيْلَ ، وَأَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالنَّيْلَ ؛ فالطريق والنيل : نصب
بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَاشْرَبِ اللَّبَنَ، ونحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ؛ فإن تالي الواو في الأول فعل، وفي الثاني جملة.

وبالفصلة نحو: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وبالواو نحو: جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو.

وبكونها بمعنى «مع» نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، أو بعده.

وبكونها تاليةً لجملة نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيئَتُهُ؛ فلا يجوز فيه النصب

خلافًا للصيغتين.

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ؛ فلا يتكلم به،

خلافًا لأبي علي.

وأما قولهم «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟» و«كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةً مِنْ تَرِيدٍ؟» وما أشبهه

فسيأتي بيانه.

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النَّصْبِ) ذا النصب: رفع بالابتداء، خبره

في المجرور الأول، وهو بما، وسبق: صلة ما، ومن الفعل: متعلق بسبق، أي:

نصبُ المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ

الْأَحَقُّ) خلافًا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى

لوجب اتصال الضمير بها؛ فكان يقال: جَلَسْتُ وَكَ، كما يتصل بغيرها من الحروف

العاملة نحو إِنَّكَ وَلَكَ، وذلك ممتنع باتفاق، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم

غير منزل منزلة الجزء؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف خلافًا

للكوفيين. وإنما قيل «غير منزل منزلة الجزء» للاحتراز من لام التعريف؛ فإنها

اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه؛ لكونها كالجزء منه؛ بدليل تحطّي العامل لها؛ وتناول

إطلاق الفعل الظاهر كما مثل، والمقدّر كقوله:

٤٣٢ - فَمَا لَكَ وَالتَّلْدَادَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَضَّتْ نِهَامَهُ بِالرَّجَالِ

أي: ما تصنع والتلدد، ومن إعمال شبه الفعل قوله:

٤٣٣ - [إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاهُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

وقوله :

٤٣٤ - فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنَّ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعَجِيلِ السَّامِ الْمُسْرَهْدِ

وقوله :

٤٣٥ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَمْوَالِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا وَدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّ بَالَا
فَسِرِّ بَالَا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي
علي في تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛
فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرَّتُ ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز
ذلك ابنُ جنِّي ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ - جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله :

٤٣٧ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا

على رواية مَنْ نَسَبَ السَّوَاءَ وَاللَّقْبَ ، يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش ، وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة .

ولا حجة له فيما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قَدِّمَتْ هي ومعطوفها ، وذلك
في البيت الأول ظاهر ، وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه
السوأة ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السوأة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمُوا أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)

وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ - مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ [يُبْرَحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ]

وقالوا: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصَمَةٌ مِنْ تَرْبِدٍ، والأصل: ما تكون وزَيْدًا، وكيف تكون
وقَصَمَةٌ؛ فاسم كان مُسْتَكْرِنٌ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، فلما حذف
الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير.

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ — أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ بِمَيْلَا
فَالْجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعل كونه مضمرا ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة
كذا قدره سيويه .

الثاني : في قوله « بَعْضُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره
الرفع بالمطف .

(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَمْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ)
وَأَرْجَحُ من النصب على المعية ، كما في نحو : جاء زيدٌ وعمرو ، وجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ
و« اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد
أمكن بلا ضمف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ
إِدَى ضَمْفٍ النَّسْوُ) : إما من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكَتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة ترأَمُ فصيلها وتركها فصيلها
يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على
معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ — إِذَا تَجَبَّجْتَكَ الدَّهْرُ حَالَ مِنْ أَمْرِي فِدَعُهُ وَوَأَكَلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أَنْسُمٌ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السُّكَّابَتَيْنِ مِنَ الطَّلْحَالِ
لأن في العطف تعسفا في الأول وتوهينا للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المعية سلامة
منهما ، فكان أولى .

وإما من جهة اللفظ ، كما في نحو : جِئْتُ وَزَيْدًا ، وَاذْهَبْ وَعَمْرًا ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفِضْل ، ولا فَضْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مَنذُوحَةٌ .

(وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ) لما منع معنوى أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوى كما في « سِرْتُ وَالنَّيْلَ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو « مَالِكٌ وَزَيْدًا ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا » لأن العطف على الضمير الجور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتُمَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول عَلَفْتُمَا بَأَنْلَمْتُمَا ، وَزَجَّجْنَ بِيَزَيْنَ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلَاثِمٌ لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وَسَقَيْتُمَا مَاءً ، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

﴿ تنبيه ﴾ : بقي من الأقسام قسم خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها إما كان داخلاً أو مُنزَلاً منزلةً الداخل .

فالإخراج : جنس .

وإيلاً إلى آخره : يُخْرِجُ التَّخْصِيسَ ونحوه .

و « ما كان داخلاً » يشمل الداخل حقيقةً والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والنقيض الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا أَسْتَنْدَتِ الْأَمْعُ) كلام (تمام) أى : غير مُفْرَغٍ : مُوجِبًا كان أو غير

موجب (يَنْتَصِبُ) إلا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً : سواء كان المستثنى

مُتَّصِلًا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء

كان متقدماً على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ

الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع

عامل النصب والجر .

﴿ تنبيه ﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطة ولا مُسْتَقْلَلًا ، ولا « أَسْتَنْتَى »

مضمرًا ، خلافاً لراعى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وسرح باختياره في غير هذا

الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومثنى عليه ولده ؛ لأنه

حرف مختص بالأسماء غير مُنْزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب

في « إلا » أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلقى : وجوا

إن كان التفريغ محققاً ، نحو مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبَدَّلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرْحِ ، وإنما لم تعمل الجر لأنَّ عَمَلَ الجر بحروفِ تَضْيِيفِ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إلا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجر اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزِمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالترزم مع عدم التفرغ ليجرى البابُ على سَنَنِ واحداه .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كُنْفِي) وهو النهي والاستفهامُ المؤول بالنفي وهو الإنكارى (انْتِخِبَ) أى اختير (إِنْتَبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فثاله بعد النفي لفظاً ومعنى «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا . وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» ومثاله بعد النفي معنى دون لفظٍ قوله :

٤٤٤ — وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقُ عَافٍ تَقَرَّرَ إِلَّا النَّوْمِيُّ وَالْوَتِيدُ

فإن «تَقَرَّرَ» بمعنى لم يبقَ على حاله . ومثاله شبه النفي «لَا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» «وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ»

{ تنبيهات } : الأول المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بَدَلٌ بعض من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عَافٌ نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنْفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وَتَحَالَفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ سبيلَ البَدَلِ أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثانى في موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإيجابًا ، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيْبِيبٍ»

الثانى ، إذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْنَى بِهِ» برفع ما بعد «إلا» فيهن ، ونحو «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا» لأنَّ مِنْ

والباء لا يترادف في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أفهم قوله « انْتُخِبَ » أن النصب جائز ، وقد قرىء في السبع « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ » بالنصب هـ .
(وانصِبْ) والحالة هذه - أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالتصل ؛ فيُجيزون : ما قام أحد إلا حِمَارًا ، وما مررت بأحدٍ إِلَّا حِمَارٍ ، ومنه قوله :

٤٤٥ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُنَيْسُ

وقوله :

٤٤٦ — عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِقِيُّ الْمُصَمَّمُ

وقوله :

٤٤٧ — وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدَنْكَحْنَاوَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندم - والحالة هذه - أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً ، نحو « مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وما نفع زيدٌ إِلَّا ما ضَرَّ » ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندم النصب هـ .

(وَغَيْرُ نَصْبٍ) مُسْتَقْبَى (مَا بَقِيَ) عَلَى الْمُسْتَقْبَى مِنْهُ (فِي التَّفْصِي قَدْ • يَأْتِي) عَلَى

قلة : بأن يُفْرَغَ العاملُ له ويجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ — لَا لَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّيْبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيوييه : وحديثي يونسُ أن قوماً يوثق بعريبتهم يقولون : مالي إلا أبوكَ ناصِرٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعاً : ما مررتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ ا هـ .
(وَالْكَانُ نَصْبُهُ) على الاستثناء (اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ،
ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ
بنصب آل ومذهب الأول .

واحترز بقوله « في النفي » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكثرث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر
الصفة ، وذلك كما في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ،
وهذا رأى سيوييه .

والثاني : ألا يُكثَرَتْ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّرُ المستثنى مقدماً بالكلية على
المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .

قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل
مُرْجِحًا فَتَكَافَأُ ا هـ .

(وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا * بَعْدُ) أَيْ : لِمَا بَعْدَ إِلَّا ،
وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمٌ قَوْلُهُ أَوَّلًا « مَا اسْتَشْنَيْتِ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ »
(يَكُنْ : كَمَا لَوْ إِلَّا عَدِمًا) فَأَجْرٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِعْرَابِ
وَلَا يَكُونُ هَذَا اسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغِ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ ؛ فَالْنَفْيُ نَحْوُ « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ »
« وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وَشَبْهُ النَفْيِ نَحْوُ « وَلَا تَقُولُوا عَلَى

« اللَّهُ إِلَّا الْحَقُّ » ، « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أى يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عُدِمَ إلا ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا في تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عُدِمَ إلا .

الثانى : يصح التفرغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز « ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا » وأما « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا » فتأول .

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله في التسهيل « عامل » ؛ لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما في الأمثلة ا هـ .

(وَأَلْفَ إِلَّا ذَاتَ تَوَكِيدٍ) - وهى التى يصح طَرَحُهَا والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا * تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا) فالعلا : بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى الملا ، والثانى نحو « قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا » فعمراً ، عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قامَ القوم إلا زيدا وعمراً .

ومن هذا قوله :

٤٥٠ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى : إلا عمله رسيمة ورمله ، فرسيمة : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا القرونة بكل منهما وكدة .

(وَإِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرغ ، أولاً

(فَمَعَ * تَفْرِيعِ التَّائِيْدِ بِالتَّامِلِ) المفرغ (دَع) أى : اتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَى * وَلا يَسَّ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنَى) فنقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، وما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا بكراً « ولا يتعين لإشغال العامل واحد بينه ، بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِيعِ مَعَ التَّقْدِمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّرِيمِ) نحو « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » (وَإِنصِبْ لِتَأْخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِي بِيْوَاحِدٍ * مِنْهَا) مرعباً بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجع وتنصب ما سواه (كَلِمَةٌ يَفُؤُا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عَلَى) (إِلَّا بَكْرًا ، فَعَلَى : بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَمَيَّنُ لِلإِبْدَالِ وَاحِدٌ ؛ لَكِنِ الْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ امْرُؤٌ هُوَ الْبَدَلُ ، وَعَلَى : مَنصُوبٌ وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ ؛ وَفِي الْإِنْقِطَاعِ يَنْصَبُ الْجَمِيعَ عَلَى الْلُغَةِ الْفَصْحَى ، نَحْوُ « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا » وَيَجُوزُ الإِبْدَالُ عَلَى لُغَةِ تَمِيمِ .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجِبٍ فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير مُوجِبٍ فهي أيضاً مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك - كما في نحو « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » - فقيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتَلَوِّهِ ؛ فعلى الأول يكون مُقَرَّرًا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن نجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، ونخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقي فهو المراد . هـ .

(وَاسْتَثْنَى مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ * بِمَا لُيَسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا) مجروراً: مفعول باستثنى، وبغير: متعلق باستثنى، ومعرباً: حال من غير، وبما: متعلق بمعرباً، وما: موصول صلته نُسْبٍ، ولستثنى: متعلق بنسب، وإيلاً: متعلق بمستثنى.

والعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكون هي معرفة بما نسب للمستثنى إيلاً من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالَ غَيْرَ الضَّرِّ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند غير تميم ، وفي نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجح في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند تميم ، ويضعف في نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضمف إبهامها ؛ فلما ضممت معنى إلا حلت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » وَشَبَّهُهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

٤٥٢- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الحِوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ
فالصارمُ : صفة لغيري ، ومثالُ شبهِ النكرة قوله :

٤٥٣- أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِقَامِهَا
فالأصوات : شبهه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بالجنسية .
لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال :
جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الحَمَلُ والظُرُوفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن
تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا
دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيِّداً ، ويجوز : عِنْدِي دَرَمٌ
غَيْرُ جَيِّدٍ .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا .

وشرط ابنُ الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من
الشاذ قوله :

٤٥٤- وَكُلُّهُ أَيْحُ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ،
واختاره ابنُ عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة ، واختاره ابنُ الباذش .

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قامَ القَوْمُ
غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وعمراً ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لان معنى « غَيْرَ
زَيْدٍ » إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بالجر والرفع ؛ لأنه على معنى
إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه
من باب التوهم .

(وَاسِيَوِي) بالكسب و (سَوِي) بالضم مقصورتين و (سَوَاء) بالفتح والمد
(أَجْمَلًا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَعْرِ جِعَلًا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛
لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سِوَاكَ وقَامُوا
غَيْرِكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني
أن مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب شراً
ونظماً خلاف ذلك ؛ فن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام :
« دَعَوْتُ رَبِّي الْأَبْلَسَ عَلَى أَبِي عَدُوٍّ مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله
عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي النَّوْرِ الْأَسْوَدِ »
وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ لَوْتًا مَخِطُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنِّي وَالَّذِي يَمْحُجُّ لَهُ السَّمْسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَابِعْمَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ - أَتْرَكْتُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ !؟ إِنْ إِذَا لَصَبُورٌ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أتانى سِوَاك » . ومنصوبة بإن قوله :

٤٦١ - لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِالنِّى لِمُوْمَلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مِنْ يَوْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به في شرح الكافية

وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها الموصول نحو « جاء الذى سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وقال الرماني والعكبرى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أوبقضى لا يخرجُ الظرف عن الزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسى في شرح الشاطبية فى سِوَى لغة رابعة ، وهى المذمعة الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المطفوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سِوَى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى المطفوف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرٌ » بالضم ، وبالفصح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للموصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتعد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتعصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوِيًّا » وتعد مع الفتح ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْقَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اه .

(وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَبَيَّكُونَ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض للدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيدٍ ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، واتصبا بالمستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرَجِهِ الخلاف المذكور .

{ تنبيهان } : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اه . (وَأَجْرُزٌ بِسَائِقِي يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٣ - أَبَجْنَا حَيِّهْمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمَطَاءَ وَالظُّفْلِ الصَّغِيرِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بجلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بجلا .

الثاني : قيل يَتَعَلَّقَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَانِ الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلتا ، وهى غير متعلقة اه .

(وَبَعْدَمَا) المصدرية (انصِب) حتما ؛ لأنهما تَعَيَّنَا بها للفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وقوله :

٤٦٤ - نَمَلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي ؛ فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعٌ

وموضع الموصول وصلته نَصَبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكَلٌ ؛ لتصریحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر الموصول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَفَتْيَةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زيدا ، وعلى الثانى قاموا وَقْتَ مُجَاوِزَتِهِمْ زيدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كاتصواب غير فى « قاموا غير زيد » .

(وَأَنْجِرَاتٌ) بهما حينئذ (فَدَّ يَرِدٌ) أجاز ذلك الجرمى وَالرَّبِيعِ وَالْكِسَائِي وَالْفَارَسِي ، لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففاسد ؛ لأن

« ما » لا تتراد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحِمَهُ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُجْتَنَّبُ به .

(وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرَفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في الحائنين اقتربنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فَإِذَا جَرَّتْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ ، وفيما تتعلق به ما سبق في خلا ، وإذا نَصَبَتْ كَانَتْ فِعْلًا ، والخلافُ في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيويوه وأثر البصريين حرفيتها ، ولم يميزوا النصب ؛ لكن الصحيحُ جوازهُ ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْتَيْغِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدَمِ

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه .

(وَلَا تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعْلًا

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو « حَاشَ اللهُ » وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانَبَ يُوَسِّفُ الْمَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللَّهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حَاشَ اللهُ مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اللهُ » بالإضافة ، كما ذُكِرَ اللهُ ، وَسُبْحَانَ اللهِ ، وقراءة أبي السمال « حَاشَاَ اللهُ » بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعِيًا لَزِيدٍ ، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاءَ ، فَاطِمَةُ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدل به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، ٥١ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لَاسِيَاءَ » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنْتَبَهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .
ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضاً — إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٩ — [أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]

وَلَا سِيَاءَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

والجر أَرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّامًا أَلْجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر اضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مثل الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مثل شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو « ولا سيما زيد » حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطُولِ ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سِي » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى : لَا رَجُلٍ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنه الجمهور ^(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجبٌ .
قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فِهْ بِالْمَقْوَدِ وَبِالْأَيْمَانِ لَاسِيَاءَ عَقْدٍ وَقَالَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ ^(٢)

وهى عند الفارسي نَصَبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يجوزون مجيء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفى ينى — مثل وعى يسى — ووفاء به : مبتدأ

خبره الجار والجرور وهو « من أعظم » ، وجملتها صفة لعقد .

الحال

(الحالُ) يُذَكَّرُ ويؤنثُ ، ومن التانيث قوله :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَالْيَالِيَا

وسياق الاستعمالان في النظم .

وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو التمهقري في قولك : رَجَمْتُ التَّمْهَقْرِي ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُنْتَصِبٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفضل التفضيل .

وفضلةٌ : يخرج العمدة ، كالمبتدأ في نحو : أَقَامْتُ الزَّيْدَانَ ، والخبر في نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومنتصبٌ : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : لِهِنَّ دَرَّةٌ فَارِسًا .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفْتَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدداً عمدة : كضربي العبد مسيئاً ، أو لتوقف المعنى عليه ، كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا التَّيْتُ مَنْ يَمِيشُ كَثِيْبًا كَأَسْفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثاني : الأولى أن يكون قوله « كَفَرَدَا أذْهَبُ » تنميًا للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن في قوله « منتصب » تعريفًا للشيء بحكمه ، والثاني أنه لم يقيد منتصب بالزوم ، وإن كان مراداً ؛ ليخرج النعت المنسوب : كرأيت رجلاً راكباً ؛ فإنه يفهم

في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَنْبَغُ ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، « يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا » والمشعر عايلها بتجدد صاحبها ، نحو « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

وغيرها ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيْعًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْتُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سِعْرِ) أو مُفَاعَلَة ، أو تشبيهه ، أو تَرْتِيب (وَفِي) كل (مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ * كِبِمَهُ) البر (مُدًّا بِكَذًّا) أى : مُسْعَرًا ، وبمع (يَدًّا بِيَدًا) أى مُقَابِضَة (وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا : أى كَأَسَدًا) أى : مُشْبَهًا لِأَسَدٍ ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

(تنبيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

الثانى : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في ست مسائل ؛ وهى : أن تكون موصوفة ، نحو « قُرَأْنَا عَرَبِيًّا » « فتمثل لها بشرأ سويًا » وتسمى حالا مؤطئة .

أو دالة على عدد ، نحو « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .

أو طور واقع فيه تفضيل ، نحو : هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .

أو فرعا له ، نحو : هَذَا حَيْدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْجُتُونَ الْجِبَالَ بِيُوتًا » .

أو أضلّاه ، نحو : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .
وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح
الكافية ، وفيه تكلف ، اه .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَمِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَدُ)
وَكَلِمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَجَاءُوا الْجَمَاءَ التَّفْيِيرَ ؛ فَوَحْدِكَ وَفَاءَ
وَالْعِرَاكَ وَالْجَمَاءَ : أحوال ؛ وهي معرفة لفظاً ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير :
اجتهد منفرداً ، وكلته مشافهة ، وَأَرْسَلَهَا مَعْتَرِكَةً ، وجاءوا جميعاً .
وإنما التزيم تنكيره لثلاثتهم كونه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه
معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيدُ
الراكبِ .

وفصّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ،
نحو : عبدُ اللهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءُ ؛ فالمحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما
بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛
فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدُ
الراكبِ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

{ تنبيه } : إذا قلت « رأيتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » فذهب سيبويه أن « وَحْدَهُ »
حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين
كونه حالاً من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيتُ زيداً وحدي ،
وصحة « مررتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » — وبه مثل سيبويه — تدلُّ على أنه حال من
الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنماتجىء أحوالاً
من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ،
والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفْرِيدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وَقَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وهو عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى
بِأَغْتَا وَرَاكُضًا وَمَصْبُورًا : أى محبوبًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه
محدوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْفَتُ بَفْتَةً ، وجاء يَرُ كُضَ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ
صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بفتة عندهم فى تأويل :
بَفَتَ زَيْدٌ بَفْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكُضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل :
صَبَّرْتُهُ صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادرٍ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بَفْتَةٍ ، وجاء
بجىء رَكُضٍ ، وقتلته قَتَلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَفْتَةٍ ، وجاء ذا رَكُضٍ ،
وقتلته ذَا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر مسكراً يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع .

وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد
مُسْرَعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدبًا ونُبْلًا ،
والمعنى الكامل في حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلِ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن
يكون تمييزاً » .

الثاني : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « الأظهر أن
يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ » ؛ تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلم
وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط
المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذْكَرُ إنسانٌ في حالِ
علمٍ فالمدكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير
المستكنُّ فيه ، وهي على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنُّ من شيء فالمدكور
عالم في حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - نحو : أَمَا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ - تَعَيَّنَ
الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالي لأما معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل

مقدر ، والتقدير : مهما تَذَكَّرَ علمًا - أو العلم - فالذي وُصِفَ عالم .

قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد

عليه في الجواب » .

الثاني : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك

ضربان : علم جنسٍ ، نحو قولهم : جاءت الخليلُ بدَادٍ ، ومُعرفٌ بأل ، نحو : أُرْسَلَهَا
العِرَاكُ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبذدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .
(إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسَوِّغًا لهيئته نكرة ، نحو :
فيها قائماً رجلاً ، وقوله :

٤٧٣ - لِمِيَّةٍ مُوحِشًا طَلَلُ * [يَأُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ - وَبِالْجَنَسِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ
(أَوْ يُحْصَنُ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ - نَجِيَّتْ يَارَبِّ نُوجًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْجُونًا
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ السَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو :
عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أى : يظهر الحالُ (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابه
وهو النهى والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
مَعْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ - مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَاقِيًا [وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا]
والنهي (كَلَّا * يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) وقوله :

٤٧٧ - لَا يَزُكُّنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَذًا وَفًا لِلْحَامِ
والاستفهام كقوله :

٤٧٨ - يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ أَلْمَازَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلَا
واحتراز بقوله « غالبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرةٌ من غير مُسَوِّغٍ ،
من ذلك قولهم : مَرَزْتُ بِمَاءِ قَعْدَةِ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا .

وأجاز سيويه : فيها رَجُلٌ قَائِمًا . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »
وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من السوِّغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْهَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هُوَ لَاءَ نَاسٍ
وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا بَحْرَفِ جُرِّ قَدْ * أَبَوًا) سَبَقَ : مفعول مقدم لأبَوًا ، وهو مصدر
مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَعَ أَكْثَرَ النَحْوِيِّينَ تَقَدَّمَ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا المَجْرُورِ بِالحَرْفِ ؛ فَلَا يُجِزُونَ
فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً : مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ .

وَعَلَّوْا مَنَعَ ذَلِكَ بِأَنَّ تَعْلُقَ العَامِلِ بِالحَالِ ثَانٍ لَتَعْلُقِهِ بِصَاحِبِهِ ؛ فَحَقُّهُ إِذَا
تَعَدَّى لِصَاحِبِهِ بِوَاسِطَةٍ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِتِلْكَ الوَاسِطَةِ ، لَكِن مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ
أَنَّ الفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجُرِّ إِلَى شَيْئِينَ ؛ فَعَلَّوْا عَوْضًا مِنَ الاِشْتِرَاكِ فِي الوَاسِطَةِ
التَّزَامَ التَّأخِيرِ .

قال الناظم : (وَلَا أُمْتَمُهُ) أى : بَلْ أُجِيزُهُ ، وَفَاقًا لِأَبِي عَلِيٍّ وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنَ
بَرْهَانَ ؛ لِأَنَّ المَجْرُورَ بِالحَرْفِ مَفْعُولٌ بِهِ فِي المَعْنَى ؛ فَلَا يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ حَالِهِ عَلَيْهِ ، كَمَا يَمْتَنَعُ
تَقْدِيمُ حَالِ المَفْعُولِ بِهِ ، وَأَيْضًا (فَقدَّوَرْد) السَّمَاعُ بِهِ ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩ - تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ
بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَانَتْكُمْ عِنْدِي

وقوله :

٤٨٠ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَيِّبًا إِنَّهَا لِحَيِّبُ

وقوله :

٤٨١ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْفَرْسِ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءِ

وقوله :

٤٨٢ - فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَانَ بِقَتْلِ حِبَالٍ (١)

وقوله :

٤٨٣ - مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَفِغْتُ، وَإِنَّمَا حُمُّ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ - إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف، والناء للمبالغة للتأنيث؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع. ﴿تنبيهات﴾ : الأول : فصل الكوفيين فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَزْتُ ضَاحِكَةً بِهَا ، أو كانت الحال فِعْلاً ، نحو : تَضَحَّكَ مَرَزْتُ بِهَنْدٍ - جاز ، وإلا أمتنع .

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ،

نحو : ما جاء رَا كَبًا مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبنى وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالمصلة مع

(١) فرغاً - بفتح الفاء أو سرها مع سكون الراء - أي باطلاهدرا لم يطلب به ،

وحبال - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - ابن أخي الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد

الأسدي لذي كان قد تنبأ .

للموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالضاف إليه على المضاف .

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هذا شاربُ السويقِ مَلَّتُوا الآنَ أو غداً - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب التوضيح - ما يقتضى التسوية في المنع .

الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

(وَلَا تُجْزَى حَالًا مِنَ الْمَاضِي لَهُ) ؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بإياه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَاضِي عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

٤٨٥ - تَقُولُ أَبَتِي إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَائِيَا
ونحو : هذا شاربُ السويقِ مَلَّتُوا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزءَ مَالِهِ أَضِيْفًا) نحو : « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحْمِيْفًا) وللراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود للشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل

في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف - والحالة هذه - في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه.

﴿ تنبيه ﴾ : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدِ جَالِسَةً، وتابعه على ذلك ولده في شرحه، وفيما ادعياه نظر؛ فإن مذهب الفارسي الجواز، وعن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليه.

(وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التقديم عليه، وواجب التأخير عنه، وجائزها، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر.

فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (المُصْرَفًا) وهي:

ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له، وهذا هو الأصل، فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرَّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ، و * هَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^(١) *؛ فتحملين في موضع نصب على الحال، وعاملها طليق، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) و * خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ * وقولهم: شَيْءٌ تَوُوبٌ الْخَلْبَةُ^(٢).

والاحتراز بقوله « صرفاً » و « أشبهت المصرفاً » مما كان العامل فيه فعلاً جامداً، نحو: ما أَحْسَنَهُ مُقْبَلًا، أو صفة تشبه الجامد، وهو: اسم التفضيل، نحو: هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا، أو اسم فعل، نحو: نَزَلَ مُسْرِعًا، أو عاملاً معنويًا، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَغَائِلٌ صُنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمْلَأَ * كَتَلِكَ) و (لَيْتَ وَكَانَ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ في باب الاسم للوصول.

(٢) المثل رقم ١٩١٤ في مجمع الأمثال للسيداني.

والظرفِ والجرورِ الخبرِ بهما ؛ تقول : تَلِكْ هِنْدٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا
أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ - أَوْ فِي الدَّارِ - جَالِسًا ، وَهَكَذَا
جَمِيعٌ مَا تَضْمَنُ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ، كَحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَالتَّرْجِيِّ وَالِاسْتِفْهَامِ الْمَقْصُودِ
بِهِ التَّمْظِيمُ ، نَحْوُ :

٤٨٦ - [بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و «أما» ، نَحْوُ أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .
وهذا هو القسم الثاني .

(وَنَدَّرَ) تَقْدِيمُهَا عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ الْخَبَرِ بِهِمَا (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرٌّ) عِنْدَكَ
(أَوْ فِي هَجْرٍ) فَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ مَسْمُوعًا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازهُ
الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضْمَرٍ ، نَحْوُ : أَنْتَ قَائِمٌ فِي الدَّارِ . وقيل :
يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر ، وَيَضَعُفُ إِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا ، وَهُوَ
مَذْهَبُهُ فِي التَّسْهِيلِ .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بُطُونِ
هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا » بِنَصْبِ مَطْوِيَّاتٍ وَخَالِصَةٌ ، وَقَوْلُهُ :

٤٨٧ - رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ نُحْفِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ

وقوله :

٤٨٨ - بِنَاعَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَمْدَمْ وِلَاءً وَلَا نَصْرًا

وتأول ذلك اللانع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلافِ في جوازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ
إِذَا تَوَسَّطَ كَمَا رَأَيْتَ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْجُمْلَةِ - نَحْوُ : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ - اِمْتَنَعَتْ
السَّأَلَةُ إِجْمَاعًا ، قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، لَكِنْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِمْ : فِدَاءُ
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ؛ أَنْ يَكُونَ « فِدَاءً » حَالًا ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « لَكَ » وَهُوَ يَقْتَضِي

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً ، نحو « هُنَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهناك : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّني ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مقرونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لأَضْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولأَقُومَنَّ طَائِمًا ، أو صلة لآل أو حرف مصدرى ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى فَذَا ، وَلَكِ أَنْ تَدَنَّفَلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعمًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَّجُهَا ، قال في المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَّجُهَا ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وَبِكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٍ أَحَدُهُمَا فِي حَالِهِ عَلَى الْآخَرِ فِي أُخْرَى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ) عَلَى أَنْ اسْمَ التَّضْيِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَنَى مِمَّا تَقْدِمُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّ اسْمَ التَّضْيِيلِ — وَإِنْ انْحَطَّ دَرَجَةً عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِدَمِّ قَبُولِهِ عِلَامَاتِ الْقَرَعِيَّةِ — فَهِيَ مَرْبِيَّةٌ عَلَى الْعَامِلِ الْجَامِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْجَامِدِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَقْوَاهُ بِتَضَمُّنِ حُرُوفِ الْفِعْلِ وَوِزْنِهِ ، فَجُعِلَ مُوَافِقًا لِلْعَامِلِ الْجَامِدِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَ حَالَيْنِ ، نَحْوُ : هُوَ أَكْبَرُهُمْ نَاصِرًا ، وَجُعِلَ مُوَافِقًا لِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضي وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعا في مثل ما قرأ منه .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ، ولا تأخيرها عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .
(والحالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِمُفْرَدٍ قَاعِلٍ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِبًا ضَا حِكًا ، وقوله :

٤٨٩ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلِي بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعال التفضيل ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون يجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَعْمًا

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعَلُ أولُ الحالين لثاني الاسمين ، وثانيتها للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرًا ؛ فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ في قوله « قَدْ يَجِيءُ » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعاملُ الحالِ بها قَدْ كذا) أى : الحال على ضربين :

مؤسّسة ، وتسمى مُبَيَّنَةً ، وهي التي لا يُسْتَفَادُ معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَاكِبًا .
ومؤكدة ، وهي التي يُسْتَفَادُ معناها بدونها ، وهي على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهي : كلُّ وصفٍ وافقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (في نحوٍ لا تَعَثَ في الأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُذْبِرِينَ » أو معنى ولفظًا ، نحو :
« وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩١ - أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوْقِي خَلَطِ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لَأَمِّنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وإن تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ *
عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (ولفظها يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ،
ويشترط في الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زيدٌ
أخوك عَطُوفًا ، وقوله :

٤٩٢ - أَنَا أَبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

والتقدير أحقُّ عَطُوفًا ، وأحقُّ مَعْرُوفًا .

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من
تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودها من كون الحال مؤكدة
للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال ؛ فكانت
مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وهو الحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهي موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن
الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوبُ إضمار
عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعُ الحَالِ تَجْمِئُ جُمْلَةً) ، كما تجميء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل

فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط من قال في قوله :

٤٩٣ — أَطْلُبُ وَلَا تَضَجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجِرَ]
 إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا
 بِهِ شَيْئًا » .

الثاني : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بِعَلَمٍ اسْتِقْبَالٍ ، وغلط من أعرب « سَيِّدِينَ » من
 قوله تعالى : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِرٌ رِحْلَهُ)
 مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ)
 وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير تقادُ الجَنَائِبُ
 بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ أُجْعَلْنَ مُسْتَدَا)
 أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرية بمضارع مثبتت تلت الواو
 حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ ، أى :
 وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَّوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا
 وقوله :

٤٩٥ — عُلِقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ]
 أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل
 بعدها مؤوَّلٌ بالماضي

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تتمتع الواو في سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بِأَسْنَانِيَاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ

لَا رَيْبَ فِيهِ » .

الرابعة : الماضى التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا

بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٦ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشْحَ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى

الْهُدَى » ، وقوله :

٤٩٧ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِازْتِفَاحِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذكوان « فَاسْتَقِيمَا

وَلَا تَتَّبِعَانِ »^(١) وقوله :

٤٩٨ - [أَقَادُوا مِنِّ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي] وَكُنْتُ وَلَا يُنَهْنِهْنِي الْوَعِيدُ

وقوله :

٤٩٩ - أَسْبَبْتَهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَقَلَّدَ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِاب

نصرًا على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافة .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ - عَهْدَتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيْبَةٌ فَالْكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَّيْمًا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أُنَى

رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لانهاية ، والتقدير :

وأنتما لاتتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَ) يجوز رَبُّهَا (بِوَإِ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمنها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل أنها وما بعدها قَيْدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُشَبَّهَتَيْنِ كاتتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفي ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضي التالي إلا ، والمتلو بأو ، والمضارع المنفي بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم ، أو لمّا ، وأما المنفي بلم فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الأسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِمَةٌ ، ومنه : « لَيْسَ أَكْلُهُ الذَّنْبُ وَحَنْ عَصَبَةٍ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بِنُضْكُمْ لِبَعْضِ عَذَابٍ » : أى مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠١ - نَمَّ رَاخُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُبْلَعُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَرْضِ]

وقوله :

٥٠٢ - وَلَوْ لَا جَفَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمِزِقِ .

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْمَعُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ » وهكذا النفي . وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :

٥٠٣ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أَوْجَاهُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاهُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٤ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَيْتَ مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلْتُهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُفَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أُخْرِجْنَا ، « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .
وهكذا النفي . وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ،
ومنه قوله :

٥٥٥ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بَانَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنَتِي ضَمْنَمِ .
جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٥٦ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطَّمِ .
جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :
٥٥٧ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرِدْ إِسْقَاطُهُ [فَتَنَّاوَلْتَهُ وَأَتَقْتَنَّا بِالْيَدِ]
وهكذا النفي بلمًا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم « قد » مع
الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدره ، والمختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها
مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ،
تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم في ذلك
أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ،
ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ،
وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالي إلا ، والمتلو بأو ،
وندر قوله :

٥٥٨ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُبْلِغِ حَاجَةَ
لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحذف الرابط لفظًا فيمنوي ، نحو : مررتُ بالبرقيزِ بديرهم :
أى منه ، وقوله :

٥٠٩ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْفَنِيْبِ مَا يَدْرِي]

أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر ، خلافا للقراء والزخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فخرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص : إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ)

أى : مُنْعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالى ، نحو : رَأَشِدًا ، للقاصد سفرا ، ومَأْجُورًا ، للقادم من حج ، أو مقالى ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِطَمَ فَرَجَلًا أَوْ زُرْكَبَاتًا » أى : تسافر ، ورجعت ، ونجمها ، وصلوا .

ووجوبا : قياسا في أربع صور ؛ نحو : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَهْنَتًا ، والتي بُيِّنَ فيها ازدياد أو نقص بتدرج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَامُوا وَقَدْ قَمَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأتمحول ، وسماعا في غير ذلك ، نحو : هَيْبَتَا لَكَ ، أى ثبت لك الخير هينتا ، أو هنأك هينتا .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا

أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ »

أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقَبَّلَ مِنَّا « أَى : قَائِلِينَ ذَلِكَ .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب —
والملازمة .

والثانى ، باعتبار قصدِها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب —
والموظفة ، وهى الجمادة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنَة - وهو الغالب ، وتسمى المؤسسة -
والمؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جريانها على مَنْ هِىَ له وغيره ، إلى الحقيقىة - وهو الغالب -
والسببىة ، نحو : مَرَزَتْ بِالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنَة لعاملها - وهو الغالب - ومُقَدَّرَة ، وهى
المستقبلة ، نحو : مَرَزَتْ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَاً ، أَى : مقدرًا ذلك ، ومنه :
« أَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ » أَى : فإين ذلك ، قيل وماضية ، ومثل لها فى اللفظى بقاء زيدٌ أمس
رَاكِبًا ، وسماها مُحْكِيَّة ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييزٌ ومُمَيِّزٌ ، وتبيينٌ ومُبَيِّنٌ ، وتفسيرٌ ومُفَسِّرٌ .

وهو فى الاصطلاح (أَسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبَيِّنٌ ، نَكِرَةٌ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ،

وَمُبَيِّنٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْبًا » من قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّمَهُ [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ] ونكرة: مخرج لنحو الْحَسَنِ وَجْهَهُ .

ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهمات .
والمبهمُ المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفردٌ دالٌّ على مقدار .

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا تَضَمَّنْتَهُ مِنْ نِسْبَةِ عَامِلٍ — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، « وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحْوَلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وتقول : عَجِبْتُ مِنْ طَيْبِ زَيْدٍ نَفْسًا ، وزَيْدٌ طَيْبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ (١)

وناصب التمييز في هذا النوع — عند سيبويه والمبرد والملازمي ومن وافقهم — هو العامل الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فسَّرَ العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسَّرَ الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَقْدَارٍ مِسَاحِيٍّ أَوْ كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ .

(كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَلِيلٌ بَرًّا وَمَدُونٌ عَسَلًا وَتَمْرًا)

وناصب التمييز في هذا النوع مميّزه بلا خلاف .

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ في مجمع الأمثال للميداني (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدراتِ الثلاثِ (وَنَحْوَهَا) مما أُجْرَتْهُ العربُ مُحَرَّاهَا في الافتقار إلى ميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ وَنَحْيِ سَمْنًا ، وَرَأْفُودٍ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعا للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجَبَّةٌ خَزًّا (أُجْرُزُهُ إِذَا * أَضَقَّتْهَا) إليه (كَمَدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَنَوَا تَمْرًا ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تبيينان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنُوبُ مَاءٍ » و « حُبُّ عَسَلًا » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له بابا يذكره فيه ، ولافراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييزُ العدد إما واجب النصب كعَشْرِينَ درهما ، أو واجب الجر بالإضافة ككائتَى درهم ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له ، نحو : عَشْرِينَ مُدًّا بُرًّا ، وَثَلَاثِينَ رِطْلًا عَسَلًا ، وَأَرْبَعِينَ شِبْرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبًا *) إن كان (المضاف) لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلًا ، وهو أشجع رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضًا بالمثل . انتهى .

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى أَنْصَبِنَ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبَبِيُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أَفْعَلٍ فِعْلًا (كَأَنْتَ أَعْلَى مُنْزِلًا) وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إذ يصح أن يقال : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلَكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا في المعنى — وهو ما أَفْعَلُ التفضيلِ بِنَفْسِهِ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضٌ ، ويضاف إلى جَمْعٍ قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ قَعِيهِ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أَفْعَلُ التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيِّزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عَالِمًا ، و :

[بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(وَأَجْرُزٌ مِّنْ) لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها ، (إِنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنَى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى في ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة مِّنْ (غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) الحوّل عن الفاعل في الصناعة : (كَطَبٌ نَفْسًا تُفَدُّ) إذ أصله لَتَطِبَ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندي عشرون من عبدي ، ولا طاب زيد من نفسي ، ومنه نحو : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ؛ ويجوز فيما سواهما ، نحو : عِنْدِي قَعِيْزٌ مِّنْ بُرٍّ ، وَشَيْبٌ مِّنْ أَرْضٍ ، وَمَمْنَوَانٌ مِّنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِّنْ رَّجُلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يستثنى — مع ما استثناءه — التمييز الحوّل عن المفعول ، نحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، و « فَيَجْرُنَا الْأَرْضُ عُيُونًا » ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا أَدْبًا ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو :

لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، و

٥١٠ - [تَقُولُ أَبْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا] وَأَبْرَحْتَ جَارًا

فإنهما وإن كانا فاعلين مثنى - إذ للمعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتَ جَارًا - إلا أنهما غير محولين ؛ فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نَعِمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، يجوز فيه : نعم من رجل ، ومنه قوله :

٥١١ - [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنَعِمَ الْعَرَبُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .

الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبعيض ؛ وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاني من رجل » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ما عدا الأخفش - أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعني الزيادة - العطف بال نصب على موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١٢ - طَافَتْ أُمَامَةٌ بَارِئُ كِبَانٍ آوِنَةٌ يَا حُسَيْنُ مِنْ قَوَائِمٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندى عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد

بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضاً فهو معرف اهـ .

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) : أى ولو فعلا متصرفا ، وفاقا لسيبويه والقراء

وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه

فاعلا في الأصل وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّرُ عما كان يستحقه

من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ،

وأما قوله :

٥١٣ - وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا مِثْلَهَا [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدَّ كَلْمًا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .
(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا) هو مبنى للمفعول ، وَنَزْرًا : حال من الضمير
المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : محبب . عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقة
بالتمييز نر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الثُّنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيِّغْتُ حُرْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والبرد والجرمى القياس عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياساعلى
غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وواقفهم الناظم فى غير هذا الكتاب .
(تنبيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ مِثْلَ السَّيِّدِ نَهْدِ مُقَاصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا التَّمْرُ عَيْنَا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا

وهو - وهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « التَّمْرُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ،
والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا » لأن كفى وإن
كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا .

(خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما المورالاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجيء جملة وظرفاً مجروراً ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسماً . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات والتمييز للذوات . الرابع : أن الحال متعدّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كهذا مَالِكٌ ذَهَباً » ، ويأتى التمييز مشتقاً نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهراً : مؤكدة لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله - وهو اثنا عشر - فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » فردودة .

وأما قوله :

٥١٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول لـ « تَزَوَّدَ » : إما مفعول مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرِّ ، وعليهما « مِثْلَ » نعمت له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدَلَوْ بِذَلَّتْ رَدَّ التَّجِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

« فَفَتَاةٌ » حالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، والله أعلم

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ويليّه - إن شاء الله - الجزء الثاني ، مفتتحاً بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشموني

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا	١٦	الخطبة	٣
الحرف، وأنواعه	١٦	السلام على لفظ « آل » وأصله	٥
علامات الأفعال التي تميز كل نوع	١٧	وما يضاف إليه	٥
منها عن أخويه		الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق	٦
المعرب والمبني		الكلام وما يتألف منه	٨
تعريفهما	١٩	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين	٩
سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة	٢٠	واحدة بالتاء	
الاسم الحرف		تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام	١٠
المبني من الأفعال	٢٣	علامات الاسم : التنوين	١١
سبب إعراب المضارع الخالي من	٢٣	تنوين الترتيم	١٢
التونين وبناء المباشر لإحدهما		التنوين العالي	١٢
كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك	٢٥	تنوين التمكنين	١٢
الأسباب الموجبة للبناء على الحركة	٢٦	تنوين التنكير	١٣
عامة ، وعلى كل حركة بخصوصها		تنوين التعويض	١٣
إعراب الأسماء الستة	٢٨	تنوين المقابلة	١٣
إعراب المثني وما يلحق به	٣٢	من علامات الاسم : النداء	١٤
كلا وكتنا يعود الضمير عليهما مفردا	٣٢	قد يحذف المنادي فتدخل « يا »	١٤
أو مثني		على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع	
إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات	٣٤	ينقاس فيها	
العرب فيه		من علامات الاسم دخول « أل »	١٤
حركة نون جمع المذكر السالم ،	٣٩	عليه معرفة أو غير معرفة	
واللغات فيها		علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء	١٥
حركة نون المثني ، واللغات فيها	٣٩	التأنيث الساكنة	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ينقسم إلى اسم ولقب وكنية	٥٨	٤٠ إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	
مرتبة كل واحد من هذه الأقسام	٥٩	٤١ إعراب الاسم الذي لا ينصرف	
الثلاثة مع أخويه		٤٢ إعراب الأفعال الخمسة	
إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع	٥٩	٤٣ إعراب المقصور والمنقوص من الأسماء	
فكيف تعربهما؟		ولغات العرب فيهما	
ينقسم العلم إلى منقول ومرتل	—	٤٥ إعراب المعتل من الأفعال	
علم الجنس	٦١	٤٦ قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل	
اسم الإشارة		مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك	
تعريفه ، ألفاظه ، ومواقعها	٦٣	النكرة والمعرفة	
مراتب المشار إليه	٦٣	٤٦ تعريف النكرة	
ما يشار به إلى المكان قريباً أو بعيداً	٦٥	٤٧ النكرة أصل للمعرفة	
يفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة	٦٦	٤٧ الضمير : تعريفه ، المتصل منه	
بالضمير أو بغيره		٤٨ أسباب بناء الضمير	
الموصول		٥٠ المستتر نوعان : واجب ، وجائز	
تعريفه	٦٦	٥١ لا يقع المنفصل حيث يمكن المحيىء بالمتصل	
الموصول نوعان : نص ، ومشارك	٦٧	٥٢ يجوز الاتصال والانفصال في موضعين	
ألفاظ النص	—	٥٣ إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما كنت مخيراً	
المشارك ستة ألفاظ : من ما	٦٩	٥٤ إذا أحدث رتبة الضميرين لزمك الفصل ، إلا أن يكونا للغيبية	
المعاني التي ترد لها «من» و «ما»	—	٥٥ نون الوقاية قبل ياء التكلم لازمة في مواضع ، ومتمتعة في مواضع العلم	
«أل» الموصولة وخلاف العلماء فيها	٧١	٥٨ تعريفه	
«ذو» الموصولة ، وشواهدها ، والخلاف في بنائها	٧٢		
«ذات» تجيء موصولة بمعنى التي ، وتأتي «ذوات» بمعنى اللاتي	٧٢		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المبتدأ وأنواعه	٨٨	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين	٧٣
الوصف الرافع لمكتفى به	٨٩	حذف الصلة وإبقاء الموصول	٧٤
لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف	٩٠	شروط جملة الصلة	٧٥
العامل في المبتدأ والخبر	٩٠	صلة «أل» لاتكون إلاصفة صريحة	٧٦
تعريف الخبر وأنواعه	٩٠	«أى» الموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها	٧٦
يشترط في الجملة اشتغالها على رابط	٩١	المعاني التي ترد لها «أى»	٧٧
يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر المشتق لغير مبتدئه	٩٢	حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول	٧٨
يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٩٣	حذف الموصول وإبقاء صلته	٨٢
يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف	٩٣	الموصول الحرفي	٨٢
لا يخبر بالزمان عن الذات ما لم يفد	٩٥	المعرف بأداة التعريف	
لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت	٩٥	الخلاف بين سيبويه والخليل في أداة التعريف ماهي، وأدلة المذهبين	٨٢
الأصل في الخبر التأخر وقد يتقدم	٩٨	أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب «أل» الجنسية في قوة النكرة	٨٣
المواضع التي يجب فيها تأخيرها	٩٨	«أل» الزائدة وأنواعها ، ومواضع كدل نوع	٨٤
المواضع التي يجب فيها تقديمه	١٠٠	تعريف العدد	٨٧
يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر	١٠٢		
المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	١٠٢		
المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	١٠٥		
تعدد الخبر ، وأنواعه	١٠٦		
اقتران الخبر بالفاء	١٠٧		
كان وأخواتها		باب الابتداء	
أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها	١٠٩	تعريف المبتدأ ، وبيان ما يخرج بقيود التعريف	٨٨
ما بمعنى صار ويعمل عمله	١١٠		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
يجوز حذف خبرهن للدليل	١٣٠	يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا	١١١
لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن	١٣٠	توسط أخبارهن	١١٢
خبر «عسى» يرفع السببي	١٣٠	تقدم أخبارهن	١١٣
ما يتصرف منها	١٣١	ما يجيء تاما من هذه الأفعال ، ومعنى تامه	١١٥
ما يجيء منها تاما	١٣٢	لا يلي أحدها معمول خبرها	١١٦
إذا اتصل بعسى ضمير نصب فهي	١٣٣	إذا ورد ما ظاهره ذلك وجب تأويله	١١٧
حرف مثل لعل عند سيويوه		زيادة «كان» وشروطها ومواضعها	١١٧
«كاد» نفيها نفى وإثباتها إثبات	١٣٤	زيادة «أسمى» و «أصبح»	١١٨
إن وأخواتها		حذف «كان» وأنواعه ، وشروطه	١١٨
عملها، وبيان أنها قد تنصب الجزءين	١٣٥	حذف نون المضارع من «كان»	١٢٠
معاني هذه الحروف	١٣٥	اقتران «إلا» بخبرهن	١٢٠
لا يلبس خبرها ولا معموله إلا أن يكون	١٣٦	ماولا ولات وإن الناقبات	
ظرفا أو جارا ومجرورا		«ما» وشروط إعمالها	١٢١
مواضع فتح همزة «إن» وكسرها	١٣٧	تقديم معمول خبرها على معمولها جاز	١٢٢
اقتران خبر إن باللام	١٤٠	العطف على خبر «ما»	١٢٢
تتصل بهن «ما» فتبطل عملهن ، وربما بقي	١٤٢	زيادة الباء في الخبر	١٢٣
العطف على أمماتهن	١٤٣	«لا» وشروط إعمالها	١٢٤
تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها	١٤٤	يغلب حذف خبر «لا» وليس بواجب	١٢٥
تخفف «أن» المفتوحة فتعمل ، وشروط عملها	١٤٦	«لات» و «إن» وشروط إعمالها	١٢٥
تخفف «كأن»	١٤٧	مذاهب النجاة في «لات» إذا ذكر بعدها «هنا»	١٢٦
لا تخفف لعل ، وتخفف «لكن» فتعمل	١٤٨	أفعال المقاربة	
		أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه	١٢٨
		لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا	—
		اقتران خبرهن بأن على أنواع	١٢٨

الموضوع	ص
غير الماضي من هذه الأفعال له حكم الماضي منها	١٥٩
الإلغاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين الممولين أو تأخر عنهما جميعا	--
لا يجوز إلغاء العامل المتقدم	--
التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	١٩٥
ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها	١٦٢
رأى الرؤيا مثل علم	١٦٣
حذف معمولى هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٦٣
قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ، ولذلك شروط عند عامة العرب	١٦٤
يجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شروط	١٦٥
أعلم وأرى وأخواتهما عملها	١٦٥
حكم ثانى مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولى ظن	١٦٦
دخول الهمزة على الفعل وبتأوه للمجهول متقابلا	١٦٧
ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملةتهما بإدخال همزة النقل عليها	

الموضوع	ص
لا التي لنفى الجنس	
اختصاص لا بالأسماء ، وعملها فيها ، والسر في ذلك	١٤٨
شروط إعمال لا النافية للجنس	١٤٩
اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف ، ومفرد	١٤٩
حكم اسم للمفرد	١٥٠
حكم العطف على اسم لامع تكرار لا	١٥٠
حكم نعت اسم لا	١٥٢
حكم العطف على اسم لا من غير تكرار لا	١٥٣
حكم البدل من اسم لا	--
إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا	--
إذا قصد النفي بالألف للعلماء فيها مذهبان	--
تأتى ألا للتنبيه وللعرض وللتحضيض	١٥٤
كثر حذف خبر لا النافية للجنس ، وبنو تميم لا يجزون ذكره	--
يندر حذف اسم لا النافية للجنس	--
يجب تكرار لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال	--
ظن وأخواتها	
عملها ، وأنواعها ، وألفاظها مع ذكر ما يرد له كل لفظ من المعاني	١٥٥
أفعال القلوب تفصيلا	--
أفعال التصيير تفصيلا	١٥٨

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه	١٦٨	تعريفه
١٧٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازه جماعة منهم ابن جنى	—	أحكامه ، أولها الرفع ، وقد يجزى بالإضافة أو بالحرف الزائد
١٨٠	قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك	١٦٩	ثانها أنه لا يجوز حذفه ، خلافا للكسائي
	النائب عن الفاعل	١٦٩	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل خلافا للكوفيين
١٠٨	ذكر الأعراس التي يحذف الفاعل من أجلها	١٧٠	رابعها أن الفعل يجب تجزئته من علامة التثنية والجمع ، إلا عند قوم من العرب منهم طيء
١٨١	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لنائب الفاعل	١٧١	يجوز حذف الفعل للدليل
١٨٢	أنواع النائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها	١٧٢	قد يجب حذف الفعل
١٨٤	إذا وجد المفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا	١٧٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان المواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها
١٨٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ؟ وذكر اختلاف العلماء	١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل ، وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فيها
١٨٦	قد يرفعون المفعول به وينصبون الفاعل	١٧٥	الأصل في الفاعل أن يجيء بعد الفعل متصلا به ، وقد يفصل المفعول بينهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يمتنعان ، وبيان مواضع كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض المواضع
	اشتغال العامل عن المفعول		
١٨٧	ضابط باب الاشتغال		
—	أحوال الاسم المتقدم		
١٨٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة	١٩٧	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم	١٨٨
يطرد حذف حرف الجر قبل أن وأن	١٩٧	المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم	١٨٩
اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر	١٩٧	المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين	١٩١
الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجوز مخالفة هذا الأصل	١٩٨	المواضع التي يترجح فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٢
قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل	١٩٨	الفصل بحرف الجر أو بالمتضاف كلا فصل	١٩٢
يجوز حذف الفضلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا للدليل	١٩٨	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل	١٩٣
يتمتع حذف الفضلة الواقعة في جواب استفهام ، والمحصور	١٩٩	— العلاقة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو	—
يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب	١٩٩	تعدى الفعل ولزومه	١٩٥
يصير المتعدى لازما بواحد من خمسة أشياء	—	علامة الفعل المتعدى	١٩٥
يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء	٢٠٠	— علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما	—
التنازع في العمل		اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الحافض	١٩٦
ضابط التنازع	٢٠١		
قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما	٢٠٢		
قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين	٢٠٢		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٣	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأبها أولى بالإعمال	٢١٢	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٢٠٣	إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المعمول فأعمل المهمل منهما في ضميره	٢١٢	خالف ابن الناظم أباه في ذلك
٢٠٥	وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج للمذهب البصريين	٢١٢	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع
٢٠٥	إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المعمول المتأخر فلا تضمر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضم المنصوب مع الأول ضرورة	٢١٥	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضربين
٢٠٥	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المعمول أضمرت ألين مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف	٢١٥	المفعول له
٢٠٧	وضع الظاهر موضع المضمرة في هذا الباب	٢١٥	تعريفه
٢٠٨	لا يتأني التنازع في التمييز ولا في الحال المفعول المطلق	—	شروطه
٢٠٨	أنواع المفاعيل	٢١٦	إذا فقد أحد الشروط وجب جره بحرف دال على التعليل
٢٠٩	تعريف المفعول المطلق	٢١٦	يجوز الجر مع استيفاء الشروط المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
٢٠٩	وجه تسميته	٢١٧	تعريف الظرف
٢٠٩	العامل فيه فعل أو وصف	٢١٨	تضمن الاسم معنى الحرف على ضربين
٢١٠	أنواع المفعول المطلق	٢١٨	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة	٢١٩	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة
٢١١	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز تثنية المبين للنوع وجمعه	—	تعريف المهم من ظرف الزمان
		—	تعريف المختص من ظرف الزمان
		٢٢٠	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المهمم والذي يصنع من ماد الفعل العامل فيه
		٢٢١	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المستثنى بالامن كلام تام واجب النصب	٢٢٧	الظرف المتصرف ينقسم إلى منصرف	٢٢١
إذا كان موجبا		وتمنوع من الصرف ، وتقسيم غير	
٢٢٨ إذا كان الكلام منفيا وهو تام يختار		المتصرف إليهما	
الإبتاع في المتصل والنصب في النقطع		٢٢٢ قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ،	
سواء كان النفي لفظا أو معنى		وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	
— اختلف النجاة في نوع التابع فقال		— نيابة اسم العين عن الظرف	
البصريون: هو بديل، وقال الكوفيون		— ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	
هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو			
٢٢٩ يجوز عند تميم الإبدال في النقطع		المفعول معه	
— يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان		٢٢٢ تحديد المفعول معه	
تسلط العامل على المستثنى		٢٢٣ العامل فيه	
— قد يقع في الشعر غير نصب المستثنى		٢٢٤ قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	
التقدم على المستثنى منه ، وتخرجه		— شواهد إعمال شبه الفعل	
٢٣٠ المختار أنه يجب نصب المستثنى المتقدم		— لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل	
— إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه		اتفاقا، واختلفوا في تقديمه على صاحبه	
ففيه مذهبان		— حذف العامل بعد كيف أو ما	
— الاستثناء المفرغ وحكمه		الاستفهاميتين أو بعد الزمن	
٢٣١ إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها		٢٢٥ إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق	
وإنما تكون كذلك إذا كان ما بعدها		من النصب على المفعول معه وإذا ضعف	
معطوفا أو بدلا مما قبلها		العطف اختير النصب	
٢٣٢ حكم تكرار إلا لغير التوكيد		٢٢٦ إذا لم يجوز العطف وجب النصب	
٢٣٢ حكم الاستثنيات التكررة من حيث		— قد يمنع العطف والنصب جميعا فيقدر	
المعنى		للثاني عامل	
٢٣٣ أصل غير أن تكون صفة وقد حملت		— قد يجب العطف ويمتنع النصب	
على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا		٢٢٧ اختلف العلماء في النصب على المفعول	
عليها في الوصف بها ، وشروط ذلك		معه أسمى أم قياسي	
٢٣٥ يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ			
ومراعاة المعنى		الإستثناء	
		٢٢٧ تعريف الاستثناء	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشق	٢٤٣	٢٣٥ سوى ، والخلاف في خروجها عن	
في ست مسائل		الظرفية	
الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت	٢٤٤	٢٣٦ تفارق سوى غير في أمرين	
معرفة لفظا		٢٣٧ تأتي سواء لمعان أخرى	
— للعلماء خلاف في جواز مجيء الحال		— المستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون	
معرفة نحو قولك : رأيت زيدا وحده		مجيء منصوبا	
جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيويه	٢٤٥	— يجوز جر المستثنى بعدا وخلا	
بمشق ، وذهب اللبرد إلى أنه منصوب		٢٣٨ إذا تقدمت ما المصدرية على خلا وعدا	
على المصدرية		لم يجز في المستثنى بهما إلا النسب	
— اختلاف العلماء في جواز القياس على		٢٣٨ قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها	
ما جاء من الحال مصدرا منكرا		٢٣٩ المستثنى محاشا كالمستثنى بخلا ، ولم يحفظ	
٢٤٦ مجيء الحال مصدرا معرفا قليلا ، وهو		سيويه فيه إلا الجر	
على نوعين		— لا تدخل «ما» على حاشا إلا شذوذا	
٢٤٧ الأصل في صاحب الحال أن يكون		٢٤٠ تأتي حاشا على ثلاثة أوجه	
معرفة ، وقد يجيء نكرة بمسوغ ،		٢٤١ حكم الاسم الواقع بعد « لاسيا »	
وبيان مسوغات ذلك		— التصرف في « لاسيا » بحذف لا ، أو	
— قد جاء صاحب الحال نكرة بغير		بتخفيف يائها ، أو حذف الواو قبلها	
مسوغ		الحال	
٢٤٨ منع أكثر النحويين تقدم الحال على		٢٤٢ معنى الحال في اصطلاح النحاة	
صاحبها المجرور بالحرف		— المراد بالفضلة في باب الحال	
— الشواهد التي استند إليها من جوز		٢٤٣ يغلب مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء	
تقديم الحال على صاحبها المجرور		ملازما	
بالحرف ، وتخرج كل واحد منها		— الأصل في الحال أن يكون مشتقا ،	
تفصيلا		وقد جاء جامدا	
٢٤٩ ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير		— المواضع التي كثرت فيها مجيء الحال جامدا	
الحال عن صاحبها		مؤولا بالمشق	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ذكر للمواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها، أو بالضمير وحده أو بهما جميعا	٢٥٨	٢٥٠ قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبيان مواضع ذلك	٢٥٠
٢٥٩ قد يحذف رابط الحال لفظا فينوي	٢٥٩	— لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور	—
٢٦٠ ألا أكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها	٢٦٠	٢٥١ الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخيره عنه	٢٥١
— يحذف عامل الحال جوازا أو جوبا	—	٢٥٢ اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور	٢٥٢
— يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل	—	٢٥٣ وثالثها: أن يمتنع تقدم الحال على عاملها	٢٥٣
— تحذف الحال للقربنة	—	— إذا كان العامل في الحال أقبل تفضيل	—
٢٦١ خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتبارات مختلفة	٢٦١	وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد	٢٥٤
التمييز		٢٥٤ لشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن يكون متعددا . وتفصيل أحوال ذلك	٢٥٤
٢٦١ تعريفه ، وشرح التعريف	٢٦١	— الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة	—
٢٦٢ المهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة	٢٦٢	والمؤكدة على ثلاثة أنواع	٢٥٥
— تمييز الجملة	—	٢٥٥ تقع الحال جملة بثلاثة شروط	٢٥٥
— ناصب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه	—	٢٥٦ إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك	٢٥٦
— تمييز المفرد	—	٢٥٦ يمتنع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل	٢٥٦
٢٦٣ يجوز جر التمييز بعد المقدرات	٢٦٣	٢٥٧ إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا بقدر وجب ربط الجملة الحالية بالواو	٢٥٧
— ينصب التمييز بعد المقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه	—		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٥	أوجب سيويه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف	٢٦٤	إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعل التفضيل
٢٦٦	خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يفترقان فيه	—	يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا
		—	يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها
			ويمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاعل في المعنى ، والمحول
		٢٦٥	اختلاف العلماء في معنى « من » التقى مجربها التمييز

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه

محمد محيي الدين أبو عبد الله محمد

الجزء الثاني

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى } صفرا الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

[جميع حق الطبع محفوظ لمحققيه]

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفَ الْجُرِّ ، وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى)
 و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنِ) و (عَلَى) و (مُنْذُ) و (مُنْذُ)
 و (رَبِّ) و (اللَّامُ) و (كَيْ) و (وَآوُ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَالْعَلَّ وَوَمَتَّى) كلها
 مشتركة في جر الاسم على التفضيل الآتي :

وقد تقدم الكلامُ على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ « كِي » و « لعلَّ » و « مَتَّى » في حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ
 الجريهنَّ .

أما كِي فتجرُّ ثلاثةَ أشياء ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشيء ،
 نحو كَيْتَمَهُ ؟ بمعنى لِمَهُ ؟ والثاني « ما » المصدرية مع صِلَتِهَا ، كقوله :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرُّ فَإِنَّمَا]

يُرَادُ الْفَتَى كَيْبًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضُّرِّ والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كَافَّةً . الثالث « أَنْ » المصدرية
 وصِلَتِهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » إِذَا قَدَّرْتَ « أَنْ » بعدها ؛ فَأَنْ وَالْفِعْلُ
 في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أَنَّ أَنْ تُضَمَّرُ بعدها ظُهُورُهَا في الضرورة ،
 كقوله :

٥٢٢ - فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا

لِسَانَكَ كَيْبًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

والأولى أن تقدر « كِي » مصدرية فتقدِّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو
 « لِكَيْلَا تَأْسُوا » .

وأما «لعل» فالجرُّ بها لفةٌ عُقيلٌ ثابتةٌ الأولٌ ومحدوفةٌ مفتوحةٌ الآخرٌ ومكسورةٌ،
ومنه قوله :

٥٢٣ - لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيحُ

وقوله :

* لَعَلَّ أَبِي الْمُنَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لفةٌ هَذِيلٌ، وهي بمعنى مِنَ الابتدائية، سُمِعَ من كلامهم
أَخْرَجَهَا مَتَى كُفَّةً، أى من كُفَّةً، وقوله :

٥٢٤ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا

مَتَى لَجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَتِيحُ

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتي الكلامُ عليها.

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما بُدئَ بِمِنْ لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على
ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثاني : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمة الاستفهام إذا جعلت
عوضاً من حرف الجر في القسم ، قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالمعوض ،
خلافاً للأخفش ومَنْ واقفه . وذهب الزجاج والزماني إلى أن « أَيْمَنْ » في القسم
حرف جر ، وشذَّ في ذلك . وعدَّ بعضهم منها الميم المثلثة في القسم نحو « مِ اللهُ » وجعله
في التسهيل بقية « أَيْمَنْ » قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها « من » خلافاً لمن
زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان ، وقرى « ولَاتَ حِينَ مَفَاصٍ » .
وزعم الأخفش أن « بَلَّةً » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيح أنها اسمٌ ،
وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وَلِيَهَا ضميرٌ متصل ، نحو « لولاى ،
ولولاك ، ولولآه » فالضائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع
رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر . وزعم المبرّد أن هذا التركيب فاسد لم يرّد من لسان العرب ، وهو عجوج
بشوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ - أَتَطْمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَن

وقوله :

٥٢٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّبِيِّ مُنْهَوَى

انتهى

(بِالظَّاهِرِ أَخْصَصَ مُنْذُ) و (مُنْذُ وَحْتَى * وَالْكَافَ وَالْوَاوُ وَرُبَّ وَالْتَاءَ) وَكُنِيَ
وَلَعَلَّ وَمَتَى ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَيَجْرُ الظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ ،
عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانَهُ .

(وَأَخْصَصَ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا) وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، فَتَقْدِيرُهُ :
مُنْذُ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أَيْ : مُنْذُ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ .

﴿ تَنْبِيهُ ﴾ : يَشْتَرَطُ فِي مَجْرُورِهِمَا - مَعَ كَوْنِهِ وَقْتًا - أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا ، لَا مُنْهَمًا ،
مَاضِيًا أَوْ حَاضِرًا ، لَا مُسْتَقْبَلًا ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَذْيُومَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَذْيُومِنَا ، وَلَا تَقُولُ :
مَذْيُومَ ، وَلَا أَرَاهُ مَذْيُومًا ، وَكَذَا فِي مُنْذُ . اهـ

(وَ) أَخْصَصَ (بِرُبِّ * مُنْكَرًا) نَحْوُ : رَبِّ رَجُلٍ ، وَلَا يَجُوزُ رَبُّ الرَّجُلِ
(وَالْتَاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ) مِثْلَ الْكَلِمَةِ أَوْلِيَاءِ التَّكْلِيمِ ، نَحْوُ : « وَتَاللَّهِ لَا أُرِيدُ أَنْ أَضْمَرَ كُمْ »
وَتَرَبُّ الْكَلِمَةِ ، وَتَرَبُّي لِأَقْلَمَنَ ، وَنَدَرُ : تَالَتْ حِينَ ، وَتَحْيَا تَيْكَ .
(وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى) وَقَوْلُهُ :

٥٢٧ - [وَاهِرَأَبْتُ وَشَيْكََا صَدَعُ أَعْظَمِهِ] وَرَبُّهُ عَطِبَا أَنْقَدْتُ مِنْ عَطْبِهِ

(تَرَبُّ) أَيْ : قَلِيلٌ

{ تنبيه } : يلزم هذا الضميرُ الجُرُورُ بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رُبُّهُ رَجُلًا ، ورُبُّهُ امْرَأَةً . قال الشاعر :

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أَيْ) أى : قد جَرَّتْ الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٨ - وَأُمٌّ أَوْ عَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا [ذَاتَ التَّمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْفَكُبَا]

وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَيْتًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَائِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

{ تنبيه } : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن ؛ الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ [حِينَ تَدْعُو الْكِمَاءَ فِيهَا نَزَالِ]

وكقول الحسن : أَنَا كَلَّ وَأَنْتَ كَيْ . وأما دخولها على ضمير الرفع - نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا - وعلى ضمير النصب - نحو ما أنا كِيَاكَ ، وما أنت كِيَايَ - فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْتَقِي أَنَا قَتَى حَتَّى يَأْتِيَ أَبِي زِيَادِ

وقوله :

٥٣٢ - أَنتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِنْكَ أَنَهَا لَا تَحْيِبُ

انتهى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَىءٌ فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ) أَي : تَأْتِي مِنَ لِمَانٍ ، وَجَمَلْتُمَا عَشْرَةَ ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعض ، نحو : « حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن

تخلفها بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن

يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدَاءِ) الْغَايَةِ فِي (الْأَزْمِنَةِ) أَيْضًا ، خِلَافًا لِكَثَرِ الْبَصْرِيِّينَ ،

نحو : « لِمَسْجِدٍ أَسَسَ عَلَى التَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تَخْبِرُنَ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الزائدة ، ولها

شرطان : أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ،

وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌ * نَكْرَةٌ) ولا تكون هذه

النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَايَعٍ مِنْ مَقْرَةٍ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو

مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة

لا تختص بالنفي ، والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحَدٍ وَدِيَارٍ . وذهب

الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطَرٍ . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الشَّرْطَيْنِ مَعًا ؛ فَأَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الْإِجَابِ جَارَةً لِحَرْفِهِ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ »
وقوله :

٥٣٤ - أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُوْدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « بِمَا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وقوله :
يُغْفِرُ حَيَاءً وَيُغْفَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ]
الثامن : موافقة عن ، نحو : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَمَلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع :
موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَيْثِي » . العاشر : موافقة على ، نحو :
« وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » .

(لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَوَلَامٍ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاى الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أمكن فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى نِصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمال اللام للانتهاى قليل ، نحو : « كُلُّ نَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى » .
وسياتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إغراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقًا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبيّنة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ »

وقيل : لانهاء الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة في ، نحو : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ - فَلَا تَتْرُكُنِي بِالْوَعْدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ

السادس : موافقة من ، كقوله :

٥٣٦ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٧ - أُمٌ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَى مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراه مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْتِدَّةً

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الوار ، وَخُرَّجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى مَعْنَى تَمِيلُ .

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَحْتِي ، نَحْوُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ

مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ :

٥٣٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ بَحْتَى نَعْمَلُهُ أَلْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَيْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ - سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عُزَيْتَ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مُحْدُودًا

عَمَلُ بِهَا ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ فِي « حَتَّى » الدُّخُولُ ، وَفِي « إِلَى » عَدَمُهُ مَطْلَقًا حَمْلًا عَلَى

الغالب فيهما عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرائ أنه لا خلاف في وجوب

دخول ما بعد « حتى » ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق في

« حتى » العاطفة لا الحافظة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَالَ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى : تَأْتِي مِنْ وَبَالَ بَعْضِي بَدَلًا ؛ أَمَا « مِنْ » فَقَدْ

سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى

(وَاللَّامُ لِلتَّلِيكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَمْدِيدِهِ أَيْضًا وَتَمْلِيلِ قَفِي)

وَزَيْدٍ) أَى : تَأْنَى اللّام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِرَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الْمَلِكِ ، نحو : الْجُلَاءُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحُدُودُ لِلَّهِ ، وَ « وَبِئْسَ الْمَطْفَفِينَ » وقد عبّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المعنى : والأولى عندى أن يمثّل للتعدية بما أُضْرِبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، وما أَحْبَبَهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لَتَتَخَكَّمُ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله : وَإِنِّي لَتَعْرُؤِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْهَرُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ السادس : الزائدة ، وهى إما مجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ - وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ

مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وإما التقوية عاملٍ ضَعْفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَهِبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِرَيْدِ أَبِي ، ولِعَمْرٍو عَمِّ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ - اللَّهُ يَنْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُوْحَيْدٍ بِمُسْمَخِرَةٍ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسُ

ونحو : اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْمُسْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتها ، وقوله :

٥٤٢ - فَيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُعَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبِيدُ بِلِ
وفي غيره ، كقولهم : لَيْلٌ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصبرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »
وتسمى لام العاقبة ولام التآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،
نحو : قُلْتُ لَهُ كَذًّا ، وجمله الشارح مثلا للام التعديية . الرابع عشر : التبيين ،
على ما سبق في إلی . الخامس عشر : موافقة على في الاستملاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرُجُونَ
لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ - [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِّ

والجمازي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وَأَنْكَرَهُ النُّحَاسُ .
السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر :
موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِحَمْسِ خَلْوَنَ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جُنَى قِرَاءَةَ الْجُحْدَرِيِّ :
« بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة
في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِبُهَا لَوْ قَتِمَ
إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة من ، كقوله :

٥٤٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَمَنْ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

التم عشرين : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هُوَ أَوْلَاهُ أَصْلُونَا » ،
وقوله :

٥٤٦ - كَهْرًا إِرِ الْحُسْنَاءُ قُلْنَ لَوْجِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادي والعشرون موافقة مع ، كقوله :

٥٤٧ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أَسْتَبِنَ بِيَا وَفِي ، وَقَدْ مُبَيَّنَانِ السَّبَبَا)
 (بَالِبَا أَسْتَعِنَ وَعَدَّ عَوْضَ الصِّقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ)

أى : تأتى كلُّ واحدةٍ من الباءِ وفي لمان ، أما « في » فلها عشرة معانٍ ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَبَدٌ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفي الحديث : دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّمِ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ - بَطْلٌ كَانَ نِيَابَهُ فِي سَرَاحَةٍ يُحْدَى نِعَالِ السَّبْتِ أَيْسَ بِتَوْنَمِ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .
 السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :

٥٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ البَالِي وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي
 وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ أَخَذَتْ عَهْدَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
 بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكَلِي

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت من رَغِبْتُ فيه . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ - وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو تَقَةٍ فَأَنْظُرْ مِنْ تَثِقُ

أى : فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لتعريف التعويض ، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُكِبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسْرُنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُسْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » .
الثالث : السببية ، نحو « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَيُظْلَمُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَفْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى بـاء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُمدى الفعل القاصر ، نحو « ذَهَبْتُ زَيْدٍ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع : التويض ، نحو « بَعْتُ هَذَا بِالْفِ » وتسمى بـاء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو « أَمْسَكْتُ زَيْدٍ » ونحو : مَرَزْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة ، نحو « أَهْبِطْ بِسَلَامٍ » أي : مَعَهُ . العاشر : التبعية ، نحو « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى أُجَبِّحُ خُضْرٍ لَهُنَّ تَنْجِيحُ

الحادي عشر : المجاوزة كعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِي * هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لَا فَعَلَنْ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أي : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر :
التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَاتِمٍ .

(عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أي : تَجِيءُ عَلَى الحرفية لمعان عشرة ذكر منها
هنا ثلاثة: الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا
وَعَلَى الْفَلَكَ يُنْحَلُونَ » ونحو « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثاني : الظرفية كفي ،
نحو « عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٤ - إِذَا رَضَيْتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَتَتَكَبَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَذَا كُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس : المصاحبة كعم ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ
لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَأُوا
عَلَى النَّاسِ بِسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَتِّيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ،
وقد قرأ أبي بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَمْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أي : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ - أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ - بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

(بِعَنِّ نَجَاوُزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجِي) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (طَى) *
كَمَا طَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُمَلًا) كما رأيت .

وجملة معاني عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المَجَاوِزَةُ ،
وهي الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواء ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ
عَنْ كَذَا . الثاني : الْبُعْدِيَّةُ - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو :
« عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرَ كُفْرًا تَطْبَعًا عَن طَبَقِي » أى : حالا بعد حال
الثالث : الاستعلاء كملى ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْتَدِلُ عَن نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨- لَمَّا ابْنُ عَمَّكَ لَأَفْضَلَتْ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا حُنُّ بِنَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِثْمًا » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩- وَأَسِ سِرَّةَ الْخِيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلَا تَكُ عَن حَجْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّي

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ
الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ
الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن :
الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ
بِالْقَوْسِ ، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي الرمية .
التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث :
صُومِي عَن أُمَّكَ . العاشر : الزيادة للتعويض . من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠- أَلْجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أُنَاهَا حَامِيهَا فَهَلَّا أَلَّتِي عَن بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شَبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ)

أى : تجي الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثاني : التعليل ، نحو : « وَأَذْكَرُوه كَمَا هَذَا كُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح الكافية : ودلاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شئ مثله ، وقوله :

٥٦١ - [قُبُّ مِنَ التَّمْدَاءِ حُتْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ

أى : فيها المَقِّ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتَعْمِلَ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ - يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ [تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفِ شُمَّ]

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٣ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّعْوَاءِ جُنَّتْ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعِ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمَنْعَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - فى الاختيار .

(وَكَذَا عَنْ وَحَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِبٍ ، والثانى بمعنى فَوْقِ

(مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) فى قوله :

٥٦٤ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله :

٥٦٥ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضِ بَرِيْزَاءَ مَجْهَلِ

(وَمُذٌّ وَمُنْذٌ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا

مفردًا ، (أَوْ أَوْلِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَلْفَعْلُ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَئِذٍ أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدها خبر ، والتقدير : أمدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأوّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس ، والمعنى بينى وبين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان وما بعدها فاعل بفعل محذوف ، أى : مذ كان - أو مذ مضى - يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

والثانى (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) ، وقوله :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَذْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ]

وقوله :

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْنِي الْخَلِيْرَ مُذْ أَنَا يَفِيعُ [وَوَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأُمْرَدًا]

والشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة ليكون هو الخبر .

(وَإِنْ يَجْرًا) فهما حرفا جرٍّ ، ثم إن كان ذلك (فى مُضَى فَكَمِنْ * هُمَا) فى المعنى ، نحو : ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أى : من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِى اسْتَبْنِ) بهما ، نحو ما رأيتُهُ مِذْ يَوْمِنَا ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِنَا : أى فى يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ وَإِلَى مَعًا كما فى المعداد ، نحو : ما رأيتُهُ مِذْ - أَوْ مُنْذُ - يَوْمَيْنِ ، وكونهما إذا جرًّا حرفي جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح

جر منذ الماضى على رفعه ، كقوله :

٥٦٧ - [قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبِ وَعِرْفَانِ]

وَرَبِيعِ عَقَّتْ آتَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضى على جره ؛ فن التمايل فيها قوله :

٥٦٨ - لَيْنِ الدِّيَارِ بِقِنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَّجَ وَمُذْ دَهَرَ
(٢ الأشموني - ٢)

الثاني : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقاته الساكن نحو مُذُ اليَوْمِ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن مالكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَّصَرَّفُ في الحرف وشبهه ، ويردّه تخفيفهم أنْ وَكَانَ وَلَكِنْ وَرُبَّ ، وقال اللاتي : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفاً فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رُبُّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رَبُّ كَأَسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِبَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَا رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٩ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَبْلُدْهُ أَبْوَانٍ

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاكُمْ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَمَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ » .

(وَزَيْدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفٌ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ - رَبُّمَا الْجَمَلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وكقوله :

٥٧١ - [فَإِنَّ الْخُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي نَمِيمٍ

(وَقَدْ تَلِيمَهَا وَجَرَّ لَمْ يُكْفُ) ، كقوله :

٥٧٢ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاهُ

وقوله :

٥٧٣ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبِّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ]

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ

كَفَرُوا » ونادر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعِنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ]

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجامل :

خبراً للضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجامل المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبٌّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَمَدِّ بَلْ * وَالْفَا) ، لكن على

قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ

وقوله :

٥٧٦ - * بَلْ بَلَدٍ ذِي صُؤْدٍ وَأَصْبَابٍ *

وقوله :

٥٧٧ - فَمِنْكَ حُبْلِي قَدْ طَرَأَتْ وَمُرْضِعِي

[فَأَلْهَيْتُمَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُحْجُولٍ]

وقوله :

٥٧٨ - فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ [نَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَابِ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

﴿ تلبهان ﴾ : الأول : قد يجربها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَاهُ كِدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَاهُ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجرّبَ محذوفةٌ : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما منابَ رُبِّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر رب المضمر ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجْرَى بِسِوَى رُبِّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفِ) وهذا بعضه يُرَى غير مطرد يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

وقوله :

٥٨١ - [وَكَرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفِتْنَةُ] حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : اللهُ لِأَفْعَلَنَ .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث: في جواب ما تضمن مثل المحذوفِ ، نحو : زيدٌ ، في جواب :
بِمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع: في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ
وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أي : وفي اختلاف
الليل ، وقوله :

٥٨٢ - أَخْلِقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أي : ومذمن .

الخامس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ - مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَيِّبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْهُوَ أَنَا وَلَا وَهْنَا

السابع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو ؟
استفهاما لمن قال : مررتُ بزيد .

الثامن: في المقرون بهلا بعده ، نحو هلا دينار ، لمن قال : جئتُ بدينهم .

التاسع: في المقرون بإن بعده ، نحو : أمرزُ بأيهم أفضلُ إن زيد وإن عمرو ، وجعل
سيبويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده .

العاشر: في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مررتُ برجلٍ صالحٍ
إلا صالحٍ فطالحٍ ، أي : إلا أمرزُ بصالح فقد سررت بطالح ، والذي حكاه سيبويه
إلا صالحًا فطالحًا ، وإلا صالحًا فطالحًا ، وقدره : إلا يكن صالحًا فهو طالح ، وإلا يكن
صالحًا يكن طالحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كنى وصلتها ، ولهذا تسمع للنحويين يميزون في نحو : جِئْتُ كُنَى تَكْرِيهِي ، أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنَّ وأن ، نحو عَجِبْتُ أَنْكَ قَائِمٌ ، وَأَنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٥- بَدَأَ لِى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
الخفض فى « سابق » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكُ » ولم يجزه جماعة من النحاة ،
ومنه قوله :

٥٨٦- أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ
وقوله :

٥٨٧- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةَ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَابِهَا
وقوله :

وَمَا زَرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨- إِنْ عَمْرًا لَأَخِيرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنْ عَمْرًا مُسَكَّرٌ الْأَخْرَانِ]
وقوله :

٥٨٩- وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلٌ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المستمى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكونُ المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباءِ وَمِنْ ، في نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ » .

الثاني : لعلّ في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لو لا فيمن قال : لَوْلَايَ وَ لَوْلَاكَ وَ لَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن « لولا » جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : ربّ في نحو : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقَيْتُ ، أو لقيته ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زيدا ضربتُهُ ، ويُقدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التأكيد أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّة ، فإن قالوا إنها عدتّ الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عدتّ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدّا وحاشا ، إذا خَفَضُنْ ؛ لما سبق

في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ) وَهِيَ نُونُ الْمُنْتَهَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ وَمَا الْحَقَّ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا (مِمَّا تُضَيَّفُ أُخْذِفُ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و

٥٩٠- [كَأَنَّ خُضْيِيهٍ مِنْ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ مَجْزُوزٍ] فِيهِ مِثْلُ حَنْظَلٍ

وَكَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطُورِ سَيْنَا) « وَمَقَاتِحُ الْقَيْبِ » ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، وَ « شَيَاطِينِ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :

٥٩١ -- [إِنْ التَّحْلِيظَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَانْجَرَدُوا]

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةُ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لِأَعْدُوا لَهُ عِدَّةُ » أى : عِدَّتُهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامُ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) مِنَ الْمُتَضَائِفِينَ - وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - (أَجْرُزُ) بِالْمُضَافِ وَفَاقًا لِسَبِيهِ ، لا بالحرف المنوي خلافاً للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثُمَّ (أَلَا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بقضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير : ثوب من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فِي اللَّيْلِ (وَاللَّامُ خُذًا * لِمَا سِوَى ذَيْبِكَ) ؛ إذ هي الأصل ، نحو : ثوب زَيْدٍ ، وَحَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدُّو أن تكون بمعنى اللام أو مِن ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى العدودات؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى مِن ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى العدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثائة - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصَصُ أَوْ لَّا) من للتضايقين (أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصَّص بالثاني إن كان نكرة ، نحو : غُلامٌ رَجُلٍ ، ويتعرَّف به إن كان معرفة ، نحو : غُلامٌ زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَصَفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعَدَّلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ * مَرُوعٌ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ) فراجحي : اسم فاعل ، ومرُوعٌ : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبِّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ - يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَدِيَا بَأَنِّ الْكُفْبَةِ »

وانتصابه على الحال ، نحو : « تَأْتِي عَطْفِهِ » وقوله :

٥٩٣ - فَاتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مَبْطَنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوَ جَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبُ زَيْدًا ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح : أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كافي «ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبُ عَمْرٍو، وحَسَنُ الْوَجْهِ» أو المقدر كافي «ضَوَارِبُ زَيْدٍ، وحوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» أو نونِ التثنية كافي ضَارِبًا زَيْدًا، والجمع كافي ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفعُ القبح في حَسَنِ الْوَجْهِ فَإِنِ فِي رَفْعِ الْوَجْهِ قُبْحٌ خَلُو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نَصْبِهِ قُبْحٌ إِجْرَاءٍ وَصِفِ الْقَاصِرِ مُجْرَمِي وَصْفِ الْمُتَعَدِي؛ وفي الْجَرِّ تَحَلُّصٌ مِنْهُمَا ، ومن ثم امتنع الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر أيضا ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ أَسْمَاءُ لَفْظِيَّةٌ) ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَبِحَاجَزَةٍ ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ فَقَطْ : بِتَخْفِيفٍ ، أَوْ تَحْسِينٍ ، وَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ (وَتِلْكَ) الْإِضَافَةُ الْأُولَى أَسْمَاءُ (مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وَحَقِيقِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، وَفَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْعَرَضُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْإِضَافَةِ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرَهَانَ وابن الطَّارُوتِ إِلَى أَنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى مَرْفُوعِهِ أَوْ مَنْصُوبِهِ غَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مَحْضَةٌ ؛ لِوُرُودِ السَّمَاعِ بِنَعْتِهِ بِالْمَعْرُوفَةِ ، كَقَوْلِهِ :

٥٩٤ - إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مِنْ عَهْدَتُ عَدُولًا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعال التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بِالْمَعْرُوفَةِ .

الثاني : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة في هذين النوعين ، وهو المعروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا ، وهي المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضانِ » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَا زَيْدَنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدٍ كَمِ [بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي]

أى : عَلَا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف

خلفا عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :

يَوْمٌ مِثْلُ وَحِينِئذٍ وَعَامٌ مِثْلُ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - قَقَلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا بِنَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضِيكَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَا [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أَضْرَبْ أَيْهْمُ أَسَاءَ ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بَيْقَدَادَ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وم

ناقاة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ لأن ربّ وم لا يجران المعارف ، والحال

لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثّل وغير وشبهه . قال في شرح

الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ،

كوقوع « غير » بين ضدين ، كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت

بالكريم غير البَخِيل، وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبي طالب:

٥٩٨ - يارَبُّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِبِي فِي مِقْتَبٍ مِنْ تِلْكَمُ الْمَقَابِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المعايير تتعمق، بخلاف خلوهان ذلك، كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تعرف، هذا كلامه.

وقال أيضا في شرح التسهيل: وقد يُعنى بغير ومثل معايرة خاصة ومائلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويشكل عليه نحو: «صالحاً غير الذي كنا نفعل» فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف المنكرة. اهـ (ووصل آل هذا المضاف) أي: المشابه يفعل (مفتقر * إن وصلت بالثان كالجفد الشعر) وقوله:

٥٩٩ - [أبأنا بهم قتلى، وما في دماهم شفاء] وهن الشافيات الحوام.

(أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني)

وقوله:

٦٠٠ - لقد ظفر الزوار أافية العدى [بما جاوز الآمال مأسر وأقتل]

أو بما أضيف إلى ضمير الثاني، كقوله:

٦٠١ - الود أنت المستحقة صفوه [مئي، وإن لم أرح منك نوالاً]

ومنع المبرد هذه.

(وكونها في الوصف كافٍ إن وقع متي أو جمعا سبيله اتبع)

أى : وكون آل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضافِ كافٍ فى اغتفاره وقوعه متنى
أو جمعاً أتبعَ سبيلَ المتنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْتِنَا عَدَنٍ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَعْنِي
وقوله :

٦٠٣ - الشَّامِئِ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا [وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِي]
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدُّلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصَلُ آلُ بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك
فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضارب زيد ، والضارب هذا ، بخلاف :
الضارب رجل . وقال اللبرد والرَّمَانِيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع
الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو
منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضاربك »
و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زيداً ، والضاربو عمراً ، وتحذف
النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكف
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدُّلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون
الجر بالإضافة ؛ لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى
قوة الفعل فطلب معه التخفيف ، واحتترز بقوله « سَدِيدُهُ اتَّعَمَّ » عن جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم .

﴿تنبيه﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رَفَعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعني كونها . وقال المسكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود آل في الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز في هـز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك في بعض النسخ .

(وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايقين ، وهو المضاف إليه ، (أَوْلَى) منهما وهو المضاف (تَانِيثًا) أو تذ كبيراً (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أى : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ فن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرِيَّةٍ [فَتَرَكَنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ]

وقولهم : قَطَعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَمِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » .
وقوله :

٦٠٧ - طُولُ اللَّيَالِي أَمْرَعَتْ فِي نَقْضِي [طَوَّيْنِ طَوْلِي وَطَوَّيْنِ عَرْضِي]

وقوله :

٦٠٨ - [وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ - أُنَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَوَلَدِيهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

وقوله :

٦١٠ - مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَرَزْتَ رِيحًا تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثاني قوله :

٦١١ - إِنْ أَرَاهُ الْعَقْلَ مَكْسُوفٍ بِطَوَّعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنَوُّرًا

وقوله :

٦١٢ - رُوِيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤْوِلُ لَهُ الْأَنْسَرُ مُعِينٌ عَلَى أَجْتِنَابِ التَّوَانِي

ويحتمله « إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قَامَتْ غَلامٌ هندية ، ولا قَامَ امْرَأَةٌ زيدٌ ؛ لانقفاء الشرط المذكور .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لأنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم التالى قليل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ أُتِّخَذَ مَعْنَى) كالمُرَادِفِ مع مُرَادِفِهِ ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيرهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمَحٌ بُرٌّ ، ولا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، ولا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلٌ مُوَحَّمًا إِذَا وَرَدَ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يُؤوِّمُ جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوهِمُ إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جَاءَنِي سَمِيدٌ كُرْزِي ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثنى الاسم ، أى : جاءنى مُسَمَّى هذا الاسم ؛ ومما أُوهِمُ إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أُوهِمُ إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدٌ قَطِيفَةٌ ، وَسَخَقٌ عِمَامَةٌ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شئٌ لا جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَخَقٌ من جنس العمامة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمناء لاختلاف اللفظين ، ووافقهُ ابن الطراوة وغيره ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبُّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كُلُّ ، وبعض ، وأَيْ ، قال الله تعالى : « وَكُلُّ فِي فَلَكَ يَسْبِحُونَ » « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيَّامًا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذَا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازمٍ للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كَلَّا ، وَكَلْتَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسَوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحَادَاهُ ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَاتِ ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّى) أَيْ وَجُوباً (أُمْتَنَعُ * إِبِلَاؤُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدِ) نحو وَجِئْتُ وَوَحْدِي ، وَجِئْتُ وَوَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَوَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبِّي، وَوَدَّالِي) و (سَعْدَى) وَوَحْنَانِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبِّيكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلْبَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَوَدَّالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لك بعد تَدَاوُلٍ ، وَسَعْدَىكَ ، بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبِّيكَ ، وَوَحْنَانِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وَهَذَا ذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع (وَشَدُّ إِبِلَاهُ يَدِي لِلْبَيْتِ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَتَبِي فَلَئِي يَدِي مِسُورٍ

كما شددت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

* لَقُلْتُ لَبِيْهِ لِمَنْ يَدْعُوْنِي *

٦١٤ -

﴿ تنبيه ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرٌ مشتاةٌ لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تُنصبُ على المصدرية بعواملٍ محذوفةٍ من الفاظها، إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبِيْكَ فَمِنْ مَعْنَاهَا وَجَوَزُ سيبويه في هَذَا ذَيْكَ في قوله :

٦١٥ - مَرَبَا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنَا وَخَضَا [يُمَضِي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّخْضَا]
وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شُقَّ بَرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا عَيْرُ لَايسِ

الحالية بتقدير نفعله مُدَاوِلِينَ وَهَادِّينَ ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعم في هَذَا ذَيْكَ في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضرباً » نكرة ، وذهب يونس إلى أن لَبِيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبِي لَبِي قُلْتُ أَلْفَهُ ياء للإضافة إلى الضمير كما في حَلِي وِإِلَى وِلْدَى ، ووردَ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قُلبت مع الظاهر في قوله :

* فَلَبِيْ يَدَى مِسْوَرِ *

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذَلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبِيْهِ ، وَلَبِيْ يَدَى مِسْوَرِ ، وبجذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذَالِكَ ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لاتشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من الملازم للإضافة — وهو ما يختص بالجل — على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى (٣ - الأشموني ٢))

الْجَمَلُ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمّل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميّةَ والفعليّةَ ؛ فالاسميّة نحو :
جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَاذْ كَرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعليّة نحو جَلَسْتُ حَيْثُ
جَلَسْتَ ، وَأَجْلَسْتُ حَيْثُ أَجْلَسْتُ ، « وَاذْ كَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ
بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا [نَجْمًا يَبْضِي كَالشُّهَابِ سَاطِعًا]

وقوله :

٦١٨ - [وَنَطَمْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبَيْضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إِذْ ذَاكَ » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسميّة ،
والتقدير : إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ ، أو إِذْ كَانَ ذَاكَ .

(وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أَى : وَإِنْ يَنْوِنُ إِذْ يَحْتَمَلُ إِفْرَادَهَا لَفْظًا ،
وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ إِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ إِلَيْهَا ، كَمَا فِي نَحْوِ : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ،
وَيَكُونُ التَّنْوِينُ عَوْضًا مِنْ لَفْظِ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ
الْكِتَابِ ، وَأَمَّا نَحْوُ :

... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(وَمَا كَذَا مَعْنَى) فِي كَوْنِهِ ظَرْفًا مَبْهَمًا مَاضِيًا ، نَحْوُ : حِينَ ، وَوَقْتُ ، وَزَمَانٌ ،
وَيَوْمٌ ، إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْمَاضِي (كَذَا) فِي الإِضَافَةِ إِلَى مَا تُضَافُ إِلَيْهِ إِذْ ، لَكِنْ (أَضِفْ)
هَذِهِ (جَوَازًا) لِمَا سَبَقَ أَنْ إِذْ تُضَافُ إِلَيْهِ وَجُوبًا (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذٍ) وَجَاءَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، وَنَحْوُ حِينَ مَجِيئِكَ نَبَذَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فَتُضَافُ
لِلْمَفْرُودِ ، فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ الْمَبْهَمَ مُسْتَقْبَلَ الْمَعْنَى لَمْ يِعْمَلْ مَعَامِلَةً إِذْ ، بَلْ يِعْمَلُ مَعَامِلَةً إِذَا ،
فَلَا يَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، بَلْ إِلَى الْفَعْلِيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَأَمَّا « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ
يُفْتَنُونَ » وَقَوْلُهُ :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير المهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحولٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَأِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملاً على إذْ (وَأَخْتَرْنَا بِنَا مَمْلُوءًا فَعَلٍ بُنْيَا) أي : أن الأرجح والختار فيما تلاه فعلٌ مبنيٌ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ - عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلْمَأْأَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وقوله :

٦٢٠ - [لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلِّمًا] عَلَى حِينِ يَسْتَضِيهِنَّ كُلَّ حَلِيمٍ

(وَقَبِلَ فِعْلٌ مُعْرَبٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ * أَعْرَبَ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ

صِدْقُهُمْ » .

وكتوله :

٦٢١ - أَلَمْ تَقُلْمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ

ولم يُجْزِ البصريون حينئذ غير الإعراب، وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَدَا) أي : لن يُفْلَطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ

وقوله :

٦٢٢ - تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي - عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إضافة إلى * جَلِ الْأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ما تضمنته

من معنى الشرط غالباً (كَهُنْ إِذَا أَعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ
أَنْشَقَتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إِذَا بَاهِلِيٌ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرَعُ

فعل إضافي كان الشائبة كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

٦٢٤ — [وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسِلَتْ بِشَفَاعَةِ إِبْلِيقَ] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف خبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ مثل إذا هذه لما الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى

الفعلية ، نحو : « وَمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاوْنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاهُنَا

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَاهُنَا » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشيم أمرٌ من قولك : شيمته ، إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شيمه .

(لِمَفْهُمِ أَنْتَيْنِ مُعْرِفِ بِلَا * تَفَرَّقِي أَضِيفِ كَلْتَا وَكَلَا) أي : مما يلزم الإضافة

كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها : أي تاركة للغزل ، الثاني الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كَلَاهُمَا ، و « كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كَلَا نَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ [وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيًا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ -- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » أي : وكلا ما ذُكر ، وبَيْنَ ما ذُكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ -- كَلَّا أُخِيَّ وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالنَّامِ الْمُلِمَّاتِ

وقوله :

٦٢٩ -- كَلَّا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ

لَدَى الْمُئِنِّي وَالْأَمْنَى فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وإن

كرهتَها) بالمطف (فَأَضِيفِ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ -- فَلَمِثْنِ لَقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْبُكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ

وقوله :

٦٣١ -- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيْبُكُمْ غَدَاةَ التَّفْتِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَوْ كَرَمًا

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنَوُّ) بالمفرد المعرف بالجمع : بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو :

أيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ يعني أيُّ أجزاءه أَحْسَنُ (وَإِخْصَصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةٌ أَيًّا)

أَيًّا : مفعول بإخصاص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أي متقدم عليها ،

أي : تختص أيُّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ،

نحو : امْرُؤٌ بَأْيِ الرَّجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ ، وَأَيُّ الرَّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ »

ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْمَعْرُوسِ) من الموصولة (الصِّفَةِ) وهي

للمعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارس أي فارس ،
وبزيد أي فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمِنْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ] فَاللَّهُ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

(وإن تكُن) أي (شروطاً أو استنفهاً * فمطلقاً كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا) لى: تضاف
إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أَيْ رَجُلٍ
يَأْتِيْ فِلهِ دَرَاهِمٌ « أَيَّمَا الْأَجَابِينَ قَضَيْتَ » « أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرَشِهَا » « فَبَأَى حَدِيثِ »
فظهر أن لأي ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أي نعتاً أو حالا - وهي المراد بالصفة في كلامه - فهي ملازمة
للاضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استنفهاً فهي ملازمة لها معنى
لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، ومجلاً إن
كان مبنياً أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :
٦٣٢ - تَنْتَهَيْسُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّمْرِ إِلَى الْمُعْصِرِ
والثاني نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنذِرَ بِأَسَاسٍ شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث
كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ [إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَيْبُضُ كَالنَّسْرِ]
وقوله :

٦٣٤ - صَرِيحُ غَوَانِ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ
ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن
برهان : حَيْثُ قَطْعٌ ، هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَعَبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ
نَدَّرَ) كما في قوله :

٦٣٥ - فَازَالَ مَهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَّتْ لِغُرُوبِ

فَلَدُنْ حِينُذْ مَنْقَطَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَغُدُوَّةٌ بَعْدَهَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لَشَبِّهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثُبُوتِ نَوْنِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يَضَعُفُهُ سَمَاعُ النَّصْبِ بِهَا مَحذُوفَةٌ النُّونَ ، أَوْ خَبْرًا لِكَانٍ مَحذُوفَةٌ مَعَ اسْمِهَا : أَيْ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً ، وَيَجُوزُ جَرُّ غُدُوَّةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى «غُدُوَّةٍ» الْمَنْصُوبَةِ جازَ جَرُّ الْمَعْلُوفِ مِرَاعَاةً لِلْأَصْلِ ، وَجَازَ نَصْبُهُ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَبْعَدَ النَّاطِقُ نَصْبَ الْمَعْلُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ رَفَعَ « غُدُوَّةٌ » بَعْدَ لَدُنْ ؛ قَقِيلٌ : هُوَ بِكَانٍ تَامَةً مَحذُوفَةٌ . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتٍ هُوَ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرَ غُدُوَّةٍ .

﴿ تَنْبِيهُ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَحْتَصِصُ بِسِتَّةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مَلْزَمَةٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنِهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنِهِ ؛ لِأَدْمِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُنَا .

ثَانِيهَا : أَنَّ الْغَالِبَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَجْرُورَةٍ بِمَنْ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، إِلَّا فِي لُغَةِ قَيْسٍ ، وَبَلَّغْتَهُمْ قَرْيَةً « مِنْ لَدُنِهِ » .

رَابِعُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجَمْلِ ، كَمَا سَبَقَ .

خَامِسُهَا : جَوَازُ إِفْرَادِهَا قَبْلَ « غُدُوَّةٍ » عَلَى مَا مَرَّ .

سَادِسُهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً ، تَقُولُ : السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنْ

لَدُنِ الْبَصْرَةِ .

وَأَمَّا «لَدَى» فَهِيَ مِثْلُ عِنْدَ مَطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّ جَرَّهَا مَمْتَنِعٌ ، بِخِلَافِ جَرِّ عِنْدَ ، وَأَيْضًا

« عِنْدَ » أَمَكْنُ مِنْهَا مِنْ وَجْهِينَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي ، تَقُولُ :

هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ ، وَعِنْدَ فُلَانٍ عِلْمٌ بِهِ ، وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي لَدَى ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ

في أماليه . الثاني : أنك تقول : عِنْدِي مالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدِي مالٌ ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري . وزعم المرعي أنه لا فرق بين لَدَى وَعِنْدَ ، وقول غيره أولى .

(وَ) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ أَيْضَا (مَعَ) وَهِيَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْإِصْطِحَابِ ، أَوْ وَقْتِهِ ، وَالْمَشْهُورُ فِيهَا فَتْحُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ فَتْحُ إِعْرَابِ ، وَ (مَعَ) بِالْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ (فِيهَا قَلِيلٌ) كَقَوْلِهِ : ٦٣٦ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ وَإِنْ كَأَنْتَ زِيَارُ تُسْكُمُ لِعَامَاً
وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هي لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وأدعى العجاس الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنَقِلَ) فيها (فَتَحَ وَكَسَرَ السُّكُونِ يَتَّصِلُ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلباً للخفة ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جَمِيعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانُ مَعَاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للائنين ، كقوله : ٦٣٧ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعَاً [فَعُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا]
وقوله :

٦٣٨ - [يَدُ كَرْنِ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَدْبُهُ] إِذَا حَسَّتِ الْأُولَى جَعْنَ لَهَا مَعَاً
وقد ترادف « عند » فتجربن ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمٌ بِنَاءٌ غَيْرٌ أَنْ عَدَمَتْ مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظاً (نَائِباً مَا عُدِمَاً) معنى ، أي : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرٌ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعلم المضاف إليه - كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا - جاز حذفه لفظاً فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة ببناء ؛

لأنها كقَبِيل في الإبهام ، فهي اسمٌ أو حَبِير ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأَخْفَش : إعراب ؛ لأنها اسم ككَلٍّ وبَعْض ، لا ظرف كقَبَل وبعد ؛ فهي اسم لا خبر ، وجَوَزها ابنُ خروف ، ويجوز قليلاً الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : . يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظاً تَصَمُّ وتُفْتَح ، فإن صُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألقاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم « لا غَيْرُ لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جَوَاباً بِهِ تَنْجُو أَعْتَمِدُ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ نَسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القَسَم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألقاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتَجَاوَز بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غَيْرُ » فتحة بناء ، كالفتحة في لا رَجُل ، نقله في شرح الأبواب عن الكوفيين . وبناءً : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أى : بانبا ، وغَيْرُ : مفعول باضمُّم . (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أيضاً ، وَعَلُ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتُقَطَّع عنها لفظاً دون معنى ؛ فنبني على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِيهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَخْسَبُ ، أَى : فَخْسَبِي ذَلِكَ ، وَحَكِي أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِي : أِبْدَأُ بِذَا مِنْ
أَوَّلُ ، بِالضَّم . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجِلُ] عَلَى أَيْنَا تَعَدُّو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَتَقُولُ : سِيرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَى : وَدُونِهِمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ -
أَوْ أَمَامُ ، أَى : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَعَنَّ الْإِلَهَ تَعَلَّةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَقْبَّ مِنْ نَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ [مُعَاوِدٍ كَرَّةً أَدْبِرُ أَقْبِلِ]

أَمَّا إِذَا نَوِيَ ثَبُوتَ لَفْظِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَعْرَبُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لَوْ تَلَفَّظَ بِهِ ،
كَقَوْلِهِ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]

أَى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ : « فِئَةِ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ ، أَى : مِنْ قَبْلِ الْقَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكِي أَبُو عَلِيٍّ : أِبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بِالْجَرِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى - أَى : لَمْ يُنَوِّ لَفْظُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ -
أَعْرَبْتَ مَنَوْنَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا)

كَقَوْلِهِ :

٦٤٤ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وَكَقَوْلِهِ :

٦٤٥ - [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَشْنُوَةً] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

وكتوله :

٦٤٦- [مِكرَةً مِقرَةً مُقبِلٍ مُذْبِرٍ مَعًا] كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وكتراءة بعضهم : « مِنْ قِبَلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو علي : ابتداءً بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسَبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ، أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛ إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ الله حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يرثى على مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسمٌ فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمته الوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيتُ رجلاً حَسْبُ ، ورأيتُ زيداً حَسْبُ . قال الجوهري : كأنك قلت حسي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول في الابتداء : قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ ، أى : فحسي ذلك .

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلٌ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْقَ » في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أخذته مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : من عَلُوهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

٦٤٧- يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ أَرَمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عُلِّهِ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .
 الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله
 « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين
 عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف
 إليه - بما يُعاملُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلِّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين
 عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وَمَا بِي الْمُضَافِ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلَقًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً
 (إِذَا مَا حُذِفًا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أي : أمر ربك « وَاسْأَلِ
 الْقَرْيَةَ » أي : أهل القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في
 التذكير كقوله :

٦٤٨ -- يَسْتَوُونَ مَنْ وَّرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى بَصْفًا بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

رَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالياء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى
 وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ -- مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْضَانِهَا نَفِجَةٌ

أي : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »
 أي : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكَ كُنَاهُمْ » أي : أهل القرى ، وفي الحالية ،
 نحو « تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا » أي مثل أيادي سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث
 مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ » أي : وتجعلون
 بدل شكر رزقكم تكذيبكم و « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُفَسِّسُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يفشى عليه من الموت . ومنه قوله :
 ٦٥٠ - فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ لِصَبْعًا
 أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرَّوْا الَّذِي أُبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ)
 وهو المضاف (لِكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مِمَّا نِلَّا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ)
 سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ - أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
 أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى
 وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ

أى : ولا مثل الشر ؛ لثلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ بأن تجعل قوله
 « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرئ » والعامل فيه « كل » و « ناراً » الثانى معطوفا
 على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مقيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام
 كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف
 فى قوله : رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيَّ ، أى : أحدَ تيمٍ عدى ، ومع العاطف المفصول
 بغيره لا ، كقراءة ابن جهمز « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عَرَضَ
 الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ،
 وبه قدره ابن الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالحذوف ليس مما نلنا لما عليه قد
 عطف ، بل مقابله . اهـ

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وَيُنَوَّى ثَبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْتَدِئُ الْأَوَّلُ)
 وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنَوَّنُ . ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان مثنى

أو مجموعا، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ
الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك
كقولهم : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قَالَهَا ورجلَ
مَنْ قَالَهَا ؛ فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالَهَا » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رِجْل »
عليه ، وكقوله :

٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ
أى : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

٦٥٤ - سَقَى الْأَرْضِضِينَ النَّعِيثُ سَهْلًا وَحَزَنَهَا

[فَنَيْطَتُ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ]

أى : سهّلها وحزنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةَ

وقد قرىء شذوذاً « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن
الأصل في قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ،
فحذف ما أضيف إليه « رِجْل » فصار : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ ، ثم أفحم
« رِجْل » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَهَا » .
قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حذف
في الكلام .

الثانى : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل
المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي زَرةَ الأَسلمى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا
مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِيَةَ » - بفتح الياء دون تنوين -
والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزِي) فَصَلَ : مفعول بأجزء مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشبهِ فِعْلٍ : نعت للمضاف ، وما نَصَبَ : موصول وصلته ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول المحذوف : أى نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجْزِي أَنْ يَفْصَلَ المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ - [عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلِيمِ رَأْفَةً]

فَسَقْنَاَهُمْ سَوَاقَ البُعَاثِ الأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ - [وَحَلَقَ العَادِيَّ كَالْتَمَّ وَانْسِ]

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الخَصِيْدَ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ - فَرَجَجْتُهَا بِيَرَجَّةٍ زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وإما ظَرْفُهُ ، كقول بعضهم : تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَمِيٌّ لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » وقول الشاعر :

٦٥٨ - [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالنَّفْسِ] وَسِوَاكَ مَا يَنْعُ فَضْلُهُ المُحْتَاجِ

أو ظَرْفُهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩ - [فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَأَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي] كَمَا حَتَّ يَوْمَ مَا صَخَّرَقَ بِعَسِيلٍ
وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل النَّسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينِ)
نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ ، حكى ذلك الكسائي ، وحكى أبو عبيدة : إِنْ الشَّاةَ
لَتَجْتَرَّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبَّهَا .

{ تنبيه } زاد في الكافية الفصلَ يَأْمًا ، كقوله :

٦٦٠ - هُمَا حُطَّتَا إِذَا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِنَّمَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ . ١٥

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :
(وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا) أَى : الْفَصْلُ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ (بِأَجْنِبِي أَوْ بِنَعْتِ أَوْ
نِدَا) أَى : الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ الْفَصْلُ بِأَجْنِبِي ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَعْمُولٌ غَيْرُ الْمُضَافِ : فَاعْلَا
كَانَ كَقَوْلِهِ :

٦٦١ - أُنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَاهُ

أَى : أُنْجِبَ وَالِدَاهُ بِهِ أَيَّامَ إِذْ نَجَلَاهُ ، أَوْ مَفْعُولًا ، كَقَوْلِهِ :

٦٦٢ - تَسْقَى امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

[كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْتَنَةِ الرَّصْفُ]

أَى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ ، أَوْ ظَرْفًا ، كَقَوْلِهِ :

٦٦٣ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الْفَصْلُ بِنَعْتِ الْمُضَافِ ، كَقَوْلِهِ :

٦٦٤ - وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِقَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٌ

أَى : بِيَمِينِ مُقْسِمٍ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ ، وَقَوْلِهِ :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَنِيْفَهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أَى : مِنْ ابْنِ أَبِي طَالِبِ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حَمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ

أى : كأن بردون زيدٍ يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقَدِّ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَأُلْهَدِ فِي سَقَرًا

أى : وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ .

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَسْهُمَا لِمَوْتِ نَضِيٍّ وَلَا تُنْبِي

وَلَا تَرَعَوِي عَنْ نَقْضِ أُنْهٍ وَأَوْنَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

* أَنْجَبَ آيَاتِمْ وَالِدَاهُ بِهِ ... الْبَيْتِ *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصلِ بالمفعول قوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاحَ مطرٍ إياها ، أو هي .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلقَى ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلُّوا [أَأَلْدَبْرَانَ أُمَّ عَسَفُوا الْكُفَّارًا]

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مَعَاوِدُ جُرْأَةِ وَقْتِ الْهَوَادِي أَشْمٌ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقتِ الهواديِ جُرْأَةُ . وحكى ابن الأنباري : هذا غلامٌ إن شاء الله

أخيك ، ففصل بيان شاء الله . ٥١

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكلم بما أضيف إليه تكلم الموصول بصلته ، والعلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثل ضارب زيداً » أن يتقدم « زيداً » على « مثل » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غير ضارب » كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إن أمرأ خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور

قدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لعندي لا يكفر ، ومنه قوله تعالى : « على الكافرين غير يسير » فإن لم يقصد بنفي نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك « قاموا غير ضارب زيداً » قاموا زيداً غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بنفي . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخر ما أضيف للياء كثيراً) أي : وجوباً (إذا * لم يك معتلاً) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كرام وقذي * أو يك) مثني أو مجموعاً على حده (كبنين وزيدين ؛ فذي) الأربعة (جميعها) آخرها واجب السكون ، و (اليا بعد) أي : بعدها (فتحها) احتذي) أي اتبع . (وتذغم اليا) من المنقوص والمثني والمجموع على حده في حالتها جرهما ونصبهما (فيه) أي : في الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامي ، ورأيت رامي ، ومررت برامي ، ورأيت ابني وزيدي

ومررتُ بابنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وهو لاءُ زَيْدِيَّ ، والأصل في المنى والمجموع المنصوبين أو الجرورين ، ابْنَيْنِ لِي ، وزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء . والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُورِيَّ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لئصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ نُخْرِجِيَّ مُهْمٌ » وقول الشاعر :

٦٧٣ - أَوْدِي بَنِي وَأَعْقُبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقَدِّعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ فَكَسْرُهُ يَهْنُ) فإن لم ينضمَّ بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فنقول : جاء مُصْطَفَى (وَأَفِئَا سَلَمٌ) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو بَدَايَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثَمْتَايَ ، بالانفلاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَن * هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ) نحو عَصَى ، ومنه قوله :

٦٧٤ - سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخُرُّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يَا بَشْرِي » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وعلَى الاسمية ؛ فإن الجمع انفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخرِهِ ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وَفَرَسِي ، والعلَّ الجارى مجراه نحو ظَبِي وَدَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وَهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما ؛ فقيل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وُجِّعَ بينهما بأن الإسكان أصلٌ أوَّلٌ ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصلٌ ثانٍ ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ -- خَلِيلِ أَمَلِكُ مَنِيٍّ لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي، وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ
والثاني كقوله :

٦٧٦ -- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمِّ وَأَيُّوَيْنِي النَّقِيعُ
أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧ -- وَكَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرهما لفة قليلة حكها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُصْرِيحٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِيحِيَّ » . وكسرت ياء « عَصَايَ » الحسنُ وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بمركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .
والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بمركبة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين للمذهبين بين الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تمدبياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتق منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدٍ إلى ما يتعدى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .
 ﴿ تنبيه ﴾ : يخالف المصدرُ فعله في أمرين ؛ الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل
 خلافاً ، ومذهبُ البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر
 يجوز حذفُه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمل ضميرُه ، خلافاً لبعضهم .

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَنْ)
 لكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَتَوَلَّى دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ » والثاني أقيسُ ، نحو
 « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » وقوله :

٦٧٨ — بِضَرْبِ بِالشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

[أَرْزَأْنَا هَامَيْنَ عَنِ الْمُقِيلِ]

وإعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٩ — ضَمِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْفِي كَرَزَتْ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَا

وقوله :

٦٨٠ — فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرُوةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ،
 والثاني أجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو
 عندهم بفعل مضمَر . وأما الثالث فأجازهُ سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون
 وبعضُ البصريين .

(إن كان فعلٌ مَعَ « أن » أَوْ « ما » يَحُلُّ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ في

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » وقوله :
 [عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُءُ أُمُورِهِمْ] فَنَدَلَا زُرَيْقُ أَلْمَالِ نَدَلَّ التَّمَالِبِ
 وقوله :

٦٨١ — يَا قَابِلِ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَا تَمَّ قَدْ أَشْلَقْتُمَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

فزيداً والمالَ وما تَمَّ : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني :
 أن يصحَّ تقديرُهُ بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّرًا بأن والفعل ،
 أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضيُّ أو الاستقبال ، نحو :
 عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أمس ، أو غَدًا ، والتقدير : مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسَ ،
 أو مِنْ أَنْ تَضْرِبَهُ غَدًا ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحالُ ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا
 الآنَ ، أي مِمَّا تَضْرِبُهُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو :
 عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيداً ، فإن مخففة لأنها واقعة
 بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهرُ قوله « إن كان » أن ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله في التسهيل
 غالباً . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله ، ولكن
 الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمِعُ أُذُنِي
 أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون
 مُظْهِراً ، فلو أضر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى في الخصائص والرثماني
 إعماله في المجرور ، وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّرًا ، فلو صغر لم يعمل .
 ثالثها : أن يكون غير محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ - يُحَابِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
 فشاذ . رابعها : أن يكون غَيْرَ مَنْعُوتٍ قَبْلَ تَمَامِ عَمَلِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أُعْجِبَنِي ضَرْبُكَ
 الْمَبْرَحُ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ وَرَدَ
 مَا يُؤَمُّ ذَلِكَ قُدِّرَ فَعْلٌ بَعْدَ النِّعْتِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَعْمُولُ الْمَتَأَخَّرُ ، فَلَوْ نَعَتَ بَعْدَ تَمَامِهِ لَمْ يَمْنَعُ ،
 وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ « غَيْرُ مَتَّبِعٍ » بِدَلِّ « غَيْرُ مَنْعُوتٍ » ؛ لِأَنَّ حُكْمَ سَائِرِ التَّوَابِعِ
 حُكْمُ النِّعْتِ فِي ذَلِكَ . خَامِسُهَا : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٦٨٣ - قَدَّ جَرُّوهُ فَمَا زَادَتْ تِجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا

فشاذ .

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل
 بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه
 حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنها مدلولوا المضارع .

* * *

(وَالِاسْمُ مَصْدَرٌ عَمَلٌ) واسمُ للمصدر هو : مَا سَاوَى الْمَصْدَرَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهِ
 وَخَالَفَهُ مِخْلُوهُ - لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عِوَضٍ - مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ ، كَذَا عَرَفَهُ
 فِي النِّسْبِ ؛ فَخَرَجَ نَحْوُ « قِتَالٍ » فَإِنَّهُ خَلَا مِنْ أَلْفِ قَاتَلٍ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا ، وَلِذَلِكَ
 نَطَقَ بِهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ : قَاتِلِ قِتَالًا ، وَضَارِبِ ضِيرَابًا ؛ لِسُكُونِهَا انْقِلَابِ يَاءِ
 لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَنَحْوُ « عِدَّةٍ » فَإِنَّهُ خَلَا مِنْ وَاوٍ وَعَدَدٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَلَكِنْ
 عَوَّضَ مِنْهَا التَّاءَ ؛ فَهِيَ مَصْدَرَانِ لَا اسْمَا مَصْدَرٍ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ وَالسُّكُوتِ مِنْ قَوْلِكَ
 تَوَضَّأَ وَضُوءًا وَتَكَلَّمَ كَلِمًا فَإِنَّهُمَا اسْمَا مَصْدَرٍ ، لَا مَصْدَرَانِ ؛ لِخُلُوقِهِمَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا مِنْ
 بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِمَا ، وَحَقُّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ حُرُوفَ فِعْلِهِ بِمَسَاوَاةٍ نَحْوُ تَوَضَّأَ تَوَضُّوًا
 أَوْ زِيَادَةٍ نَحْوُ أَعْلَمَ إِعْلَامًا .

(١) كَذَا ، وَصَوَابُ الرِّوَايَةِ « عَابِي بِهَا » وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى دَاوِيَةِ قَفَرٍ ، أَيْ صَحْرَاءٍ
 وَاسِعَةٍ مَوْحِشَةٍ ، وَالبَاءُ بِمَعْنَى فِي ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى غَيْرِ هَذَا بِمَا قَالَه أَرْبَابُ الْحَوَاشِي .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم ، نحو : بَسَّارٍ وَفَجَّارٍ وَبَرَّةَ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً ، وذِي مِيمٍ مَزِيدَةٌ لغير مُفَاعَلَةٍ كالمضربِ وَالْمَحْمَدَةُ ، وهذا كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلُمُ
والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبَةٌ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فَإِنهَا مصدر ، وغيرُ هذين - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا
وقوله :

٦٨٦ - بِبِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لِعَبْرِهِمُ الْوَفَاءَ]
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِفِيَّةٌ
بِشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا
وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ نَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحَّدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضی الله عنها : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوَضُوءُ » .
﴿ تنبيه ﴾ : إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمري : إعمالُهُ شاذٌ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتفكير « عَمَلٌ » .

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضْيَفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ)

أعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله ، نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » .
الثاني : عكسه ، نحو « أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ » .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ]
قَرَعُ الْقَوَاقِبِزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنَفِّي بَدَاهَا أَحْمَى فِي كُلِّ هَا جِرَةٍ] نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادَ الصَّيَارِيفِ
وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ؛ لكنه قليل .
الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ أَسْتَفْقَارُ
إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ »
الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثول ، نحو : أَعْجَبَنِي
انتظار يوم الجمعة زيد عمراً .

(تنبيه) : قوله « كَلَّ بِنَصْبٍ .. إِلَى آخِرِهِ » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت
من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَنْبَعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ
الْمَحَلَّ فَحَسَّنَ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فحله رفع ، وإن كان مفعولا
فحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأن وفعل المفعول ؛
فتقول : عجبت من ضرب زيد الظريف ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريف »
بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْأَطْلُومُ

فرفع « الماطلوم » على الإلتباع محل المعقب .

وقوله :

٦٩٢ - السَّالِكُ الشُّعْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكَهَا مَشَى الْهَلْمُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْمِلُ الْفُضْلُ

الفُضْلُ : اللبسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهَلُوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ،
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الْخَبْزِ وَاللَّحْمِ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :
٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأَانَا
ولو قلت « وَاللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أَكَلَ الْخَبْزُ وَاللَّحْمُ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب
الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه
لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت ، والظاهر الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل
مع معموله كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن
ورد ما يؤم ذلك أول ؛ فما يؤم التقدم قوله :

٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يؤم الفصل بأجنبي
قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوباً
برجعه كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار
عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقدَّرَ ليوم ناصبٌ ، والتقدير يَرْجِعُهُ
يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ - مَنْ لِدَمِّ دَايِعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمُنُّنَ فَتُنْفِي بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للطاء متعلقة بالمنَّ ليكون التقدير المنُّ بالطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فألحظ من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنَّ للذم داعٍ المن بالطاء ؛ فالمن الثاني بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمُّل الضمير وجَوَازِ تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلَّق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة الموصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كَفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحَ ، وغير الجارية نحو كَرَّمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أهيَّف فإنه لا يجرى على المضارع إلا في الذكُور ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرِ الكشْح من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي وال لزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرَلٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عَمِلَ حَمَلًا على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِيٍّ) مَا يُقَرَّبُهُ من الفعلية : بأن ولي (اسْتَفْهَمًا) ملفوظا به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

أَمْنَحِزُ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقْتُ بِهِ [أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا تَهْنِجَ عُرُقُوبِ]

أَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ (أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ) نَحْوُ : يَا طَالِعًا جَبَلًا ،
وَالصَّوَابُ أَنْ النِّدَاءَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمَسْوُوعُ إِنَّمَا هُوَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمُقَدَّرِ ،
وَالتَّقْدِيرُ : يَا رَجُلًا طَالِعًا جَبَلًا (أَوْ نَفِيًّا) نَحْوُ : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا (أَوْ جَاصِفَةً) إِمَّا
لِذِكْرِ نَحْوِ : مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا ، وَمِنْهُ الْحَالُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ،
أَوْ مَحذُوفٍ ، وَسِيَّاقِي (أَوْ مُسْتَنَدًا) لِمَبْتَدَأٍ أَوْ لِمَا أَضْلُهُ الْمَبْتَدَأُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمْرًا ، وَإِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا .

فَإِنَّ تَخَلُّفَ شَرْطٍ مِنْ هَذَيْنِ لَمْ يَجْعَلْ ، بَأَنَّ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي خِلَافًا لِلِلسَانِي ،
وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي « وَكَلْبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ » فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، وَالْمَعْنَى يَبْسُطُ
ذِرَاعِيهِ ، بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ « وَنُقَلَّبَهُمْ » ، وَلَمْ يَقُلْ وَقَلَّبْنَاهُمْ ، أَوْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ
مِمَّا سَبَقَ خِلَافًا لِلِلسَانِيِّ وَالْأَخْفَشِ ؛ فَلَا يَجُوزُ : ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : هَذَا الْخِلَافُ فِي عَمَلِ الْمَاضِي دُونَ أَلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ،
وَأَمَّا رَفَعُهُ الْفَاعِلَ فَذَهَبَ بِمَعْضَمِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ جُنَيْنٍ وَالشُّلُوبِيْنُ ،
وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَأَمَّا الْمَضْمَرُ
فَحَكِيَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَحَكَى غَيْرُهُ عَنِ ابْنِ طَاهِرٍ وَابْنِ خُرُوفٍ
الْمَنْعَ ، وَهُوَ بَعِيدٌ .

الثَّانِي : مِنْ شُرُوطِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرُودِ أَيْضًا : أَنْ لَا يَكُونَ مُصَفَّرًا ،
وَلَا مَوْصُوفًا ، خِلَافًا لِلِلسَانِيِّ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهَا يَخْتَصُّانِ بِالْأَسْمِ فَيُبْعِدَانِ الْوَصْفَ عَنِ
الْفِعْلِيَّةِ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا ؛ لِأَنَّ فَرَسَخًا
ظَرْفٌ يَكْتَفِي بِرَأْتِهِ الْفِعْلُ . وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : إِنْ لَمْ يُحْفَظْ لَهُ مُكَبَّرٌ جَازٍ كَمَا
فِي قَوْلِهِ :

٦٩٦ - [فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مُدَامَةً]

تَرَفَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا

حيث رُفِعَ عَصِيرُهَا بِكَمَيْتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضًا عَلَى إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ :

٦٩٧ - إِذَا فَاقَدُ خُطْبَاهُ فَرَّخَيْنِ رَجَمَتْ ذَكَرَتْ سَائِمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُرَائِلِ

إِذْ « فَرَّخَيْنِ » نَصَبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ فَاقَدَ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَقَدَتِ فَرَخَيْنِ ؛ لِأَنَّ فَاقَدَ لَيْسَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ فِي التَّأْنِيثِ فَلَا يَعْمَلُ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : هَذِهِ امْرَأَةٌ مُرَضِعٌ وَلَدَهَا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْمِيلِ : وَوَأَقْبَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْكَسَائِيَّ فِي إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ قَبْلَ الصِّفَةِ ، لِأَنَّ ضَمْنَهُ يَحْتَمِلُ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا ، وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْكَسَائِيَّ وَبَاقِي الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةٌ ذَلِكَ مُطْلَقًا

(وَقَدْ يَكُونُ) اسْمُ الْفَاعِلِ . (نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ)

مَعَ النَّمْعِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أَي صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ .

وقوله :

٦٩٨ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ]

أَي كَوَعَلٍ نَاطِحٍ ، وَمِنْهُ « يَاطَعَالَا جِبَلَا » ، أَي يَا رَجُلَا طَالِعَا جِبَلَا .

﴿ تَنْبِيهُ ﴾ : الْاسْتِفْهَامُ الْمَقْدَّرُ أَيْضًا كَالْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مَكْرِمُهُ ؟

أَي : أَمُهَيَّنٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ الْفَاعِلِ (صِلَةٌ أَلْ فِي الْمِضِيِّ * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى)

قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : بَلَا خِلَافَ ، وَتَبِعَهُ وَوَلَدَهُ ، لَسَكَنَهُ حِكْمَى الْخِلَافِ فِي التَّسْمِيلِ فَقَالَ : وَلَيْسَ نَصَبٌ مَا بَعْدَ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ مَخْصُوصًا بِالْمِضِيِّ خِلَافًا لِلْمَارِئِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَلَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَلَا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ خِلَافًا لِقَوْمٍ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ « قَدْ ارْتَضَى » يُشْعَرُ بِذَلِكَ . وَالْحَاصِلُ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ ، الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَعْمَلُ مُطْلَقًا لَوْ قَوَعَهُ مَوْقِعًا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْفِعْلِ .

(فَمَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةِ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)

أى : كثيراً ما يُحوَّلُ اسمُ الفاعلِ إلى هذه الأمثلة لقصدِ المبالغةِ والتكثيرِ (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبلِ التحويلِ ، بالشروطِ المذكورةِ كقوله :

٦٩٩ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا [وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْخَوَالِفِ أَعْمَلًا]

وحكى سيبويه : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكِهَا ، حكاه أيضاً سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ - ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقٍ سَمَانِيَا
[إِذَا عَازَ دُمُوزَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ]

وكقوله :

٧٠١ - عَشِيَّةٌ سُمْدَى لَوْتَرَاءِ لِرَاهِبٍ
قَلِي دِينُهُ وَاهْتِاجٌ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا
بِدُومَةٍ تَجْرُدُونَهُ وَحَجِيحُ
عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

٧٠٢ - فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشِيْبَةٌ
هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا
وكقوله :

٧٠٣ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي
[جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]
وقوله :

٧٠٤ - حَذِرْتُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنُّ
مَالِيَسَ مُنْجِيَهُ مِنْ الْأَقْدَارِ

أشده سيبويه ، والقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، ومما استدلَّ به سيبويه أيضاً على إعمالِ فَعِيلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥ - أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمْحَجٌ
بِسِرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما نذر ، وقال في التسهيل : ورُبَّما بنى فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعِيلٌ وفَعُولٌ من أَفْعَلَ ، يشير إلى قولهم دَرَاكَ وَسَارَ من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومِنْعَطَاءٌ ومِهْوَانٌ من أعطى وأهان ، وَسَمِيعٌ وَنَذِيرٌ من أَسَمِعَ وَأَنذَرَ ، وَزَهْوَقٌ من أَرَهَقَ ، اهـ .

* * *

(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ) وهو المثني والمجموع (مِثْلُهُ جُعِلَ) أى جُعِلَ مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْوَطِ حَتَّى مَا عَمِلَ) فن إعمال المثني قوله :

وَالشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرًا ذُنُوبَهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ
وقوله :

٧٠٧ - [وَالْقَائِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ] أُولَئِكَ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي
وقوله :

٧٠٨ - مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُ مَهْجَلٍ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » .

(وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلْوًا وَاحْفَظِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التلوي (مُقْتَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إني جاعلٌ في الأرض خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى بَسْكَرٍ عَمْرًا قَائِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعين في تلو غير العامل الجرء بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا ، ومُعْطَى بَكْرٍ أَمْسٍ خَالِدًا قَائِمًا ، والناصبُ لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمَرٌ . وأجاز السيراني النصبَ باسمِ الفاعل ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون ، ويُقَوَّى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانٌ زيدٌ أَمْسٍ قَائِمًا ، فقائمًا يتعين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياماً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَتْ الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمَر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمٌ مَكَّ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالماء من نحو « الدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَهُ » وقد سبق بيانه في باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائي : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفة .

(وَأَجْرُزُ أَوْ انصِبْ تَابِعَ الَّذِي انخَفَضَ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمَبْتَنِي جَاهٍ وَمَالًا) ومالٍ (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصبُ مراعاةً لمحلِّه ، ومنه قوله :

٧٠٩ - هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِحْرَاقِ

فعبدٌ : نُصِبَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ « دِينَارٍ » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قولان ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو « وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسباناً .

(وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحدثِ ومفعوله (بِإِلَّا تَفَاعُلٍ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلَّا اشْتُرِطَ الِاعْتِمَادُ ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهَوَّ كَفْعَلٍ صَبِيغَ لِمَفْعُولٍ فِي * مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، واضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثاني (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَنِي) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافاً : للمفعول الثاني ، ويكتنى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمراً : للمفعول الثاني ، وقائماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرْتَفِعٍ) به (مَعْنَى) بعد تمويل الإِسْنَادِ عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودٍ لِلْقَاصِدِ الْوَرَعِ) أصله : الِوَرَعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ ، فقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فقول إلى « الِوَرَعِ مَحْمُودِ الْقَاصِدِ » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُوِّلَ إلى « مَحْمُودِ الْقَاصِدِ » بالجر .

{ تنبيه } : اقتضى كلامه شيئين ؛ الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقصد ثبوتُ معناه عوملاً مُعَامَلَةً الصفة المشبهة، وساعتٍ إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: زَيْدٌ قَائِمُ الْأَبِّ - برفع الأب ونصبه وجره - على حدِّ حَسَنِ الْوَجْهِ، وإن كان متعدِّياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ أُنْبَسِ وفاقاً للفارسي، والجمهورُ على المنع، وفَصَّلَ قومٌ فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جازوا إِلَّا فَلَا؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسمعُ يوافقُه، كقوله:

٧٠٩- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمِنَاعٍ وَإِنْ حُرِّمًا

وإن كان متعدِّياً لأكثرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم: بلا خلاف.

الثاني: اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر، وهو الْمَصْوُوعُ من التعدى لواحد. كما أشار إليه تمثيله وصَرَّحَ به في غير هذا الكتاب، وفي التعدى ما سبق في اسم الفاعل التعدى.

﴿ خاتمة ﴾: إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُولٍ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتي بيانه لم يَجُزْ؛ فلا يقال: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَحِيلِ عَيْنِهِ، ولا قَتَلْتُ أَبِيهِ، وقد أجازَه ابنُ عصفور، ويحتاج إلى السماع. والله أعلم.

أبنية المصادر

(فَعَلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدِي * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلًا وَضَرَبَ ضَرْبًا، أو مكسورهما كَقَهْمَ قَهْمًا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَتَمَّمَ تَمَمًّا. والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

(تنبيه) : اشترطَ في التسهيل لكون فعلٍ قياساً في مصدر فعلٍ المكسور العين أن يُفهم عملاً بالضم كالمثاليين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وَفِعْلَ) المكسورُ العين (اللَّازِمُ بِأَبِهِ فَعْلٌ) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُعْتَلّاً أو مضاعفاً (كَفَرَّحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّلَ) مصادر فَرِحَ زِيدٌ ، وَجَوَّى عَمْرُو ، وَشَلَّتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْنٍ فإن الغالب على مصدره الفُعْلَةُ ، نحو سَمِرَ سَمِرَةٌ ، وَشَهَبَ شُهْبَةٌ ، وَكَهَبَ كَهْبَةٌ ، والسكبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى في التوضيح ما دلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ ، قال : فقيسه الفِعَالَةُ ، ومثَّلَ للثاني فقال كَوَلَّى عَلَيْهِم وِلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعلٍ المفتوح العين ، وأما وَلَّى عَلَيْهِم وِلَايَةً فنادِرٌ .

(وَقَعْلَ) المفتوح العين (اللَّازِمُ مِثْلَ قَمَدًا * لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَافٍ) معتلا كان (كَمَدًا) غَدُوءًا ، وسما سُمُوءًا ، أو صحيحاً كَقَمَدَ فُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أَوْ فَعْلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٍ أَوْ فَعْمَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (لِذِي اسْتِنَاعٍ) أى مقيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَأَبِي) إِبَاءً ، وَفَرَّ نَفَارًا ، وَجَمَعَ جَاهَاً ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَأَبَقَ إِبَاقًا .

(وَالثَّانِ) منها - وهو فَعْلَانٌ ، بتحرك العين - (لِذِي اقْتَضَى تَقْلِبًا) نحو جَالَ جَوْلَانًا ، وَطَافَ طَوْفَانًا ، وَغَلَّتِ الْقِدْرُ غَلْيَانًا .

(لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لِيَصَوْتٍ) أَي : يَطْرُدُ الثَّالِثَ - وَهُوَ فَعَالٌ ، بِضَمِّ الْفَاءِ - فِي نَوْعَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : مَادَلٌ عَلَى دَاءِ أَيْ مَرَضٍ ، نَحْوَ سَمَلٍ سُمَالًا ، وَزُكْمٍ زُكْمًا ، وَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، وَالثَّانِي : مَادَلٌ عَلَى صَوْتٍ ، نَحْوَ صَرَخٍ صُرَاخًا ، وَنَبَّحَ نُبَاخًا ، وَعَوَى عَوَاءً .

(وَشَيْلٌ * سَيْرًا وَصَوْتًا) الْوِزْنُ الرَّابِعُ وَهُوَ (الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ) صَهِيلاً ، وَهَقٌّ نَهِيقًا ، وَرَحَلٌ رَحِيلاً ، وَذَمَلٌ ذَمِيلاً .

{ تَنْبِيهَانِ } : الْأَوَّلُ : قَدْ يَجْتَمِعُ فَعِيلٌ وَفَعَالٌ ، نَحْوَ نَمَبَ الْعُرَابُ نَعِيماً وَنُمَابًا ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا وَنُعَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَّازًا . وَقَدْ يَنْفَرِدُ فَعِيلٌ ، نَحْوَ صَهْلٍ الْفَرَسُ صَهِيلاً وَصَخَدَ الصُّرْدُ صَخِيْدًا . وَقَدْ يَنْفَرِدُ فَعَالٌ ، نَحْوَ بَغَمَ الطَّيْبُ بَغَامًا ، وَضَبَّحَ الثَّعْلَبُ ضُبَاخًا ، كَمَا انْفَرَدَ الْأَوَّلُ فِي السَّيْرِ وَالثَّانِي فِي الدَّاءِ .

الثَّانِي : يُسْتَنْفَى أَيْضًا مِنْهُ مَادَلٌ عَلَى حِرْفَةِ أَوْ وِلَايَةِ فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي مَصْدَرِهِ فِعَالَةٌ ، نَحْوَ تَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَقَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّهُ مَقِيْسٌ فِي الْوِلَايَاتِ وَالصَّنَائِعِ .

(فُعُولَةٌ فِعَالَةٌ لِفِعْلًا) بِضَمِّ الْعَيْنِ قِيَاسًا (كَسَهْلُ الْأَمْرِ) سُهُولَةً ، وَعَذَبَ الشَّيْءُ عَذُوبَةً ، وَمَلَحَ مَلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزَلًا) جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أُنِي) مِنْ أُنْبِيَةِ مَصَادِرِ الثَّلَاثِي (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * فَبَابِهِ النُّقْلُ) لِاتِّتْيَاسِ (كَسُخِطٍ وَرَضَى) بِضَمِّ السَّيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ، وَحَزَنٍ وَبُخْلِ - بِضَمِّ أَوْلِهَما - مِمَّا قِيَاسُهُ فَعَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ ، وَكَبْجُودٍ وَشُكُورٍ وَرُكُوبٍ - بِضَمَّتَيْنِ - مِمَّا قِيَاسُهُ فَعَلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكُنُودٍ وَكَمُونٍ وَفَوْزٍ وَمَشَى - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكُنُودٍ وَكَمُونٍ - مِمَّا قِيَاسُهُ فَعُولٌ بِضَمَّتَيْنِ ، وَكَمِظَمٍ وَكَبِيرٍ مِمَّا قِيَاسُهُ فُعُولَةٌ ، وَكُحْسِنَ وَقُبِحَ مِمَّا قِيَاسُهُ فِعَالَةٌ .

{ تَنْبِيْهِه } : ذَكَرَ الزَّجَّاجُ وَابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْفِعْلَ كَالْحُسْنِ قِيَاسٌ

في مصدر فَعَلَ بضم العين كحَسَن ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ * مَصْدَرِهِ) أى : لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس ؛ فقياسُ فَعَلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيلُ (كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ)
وتُحذف ياءه ويُعوض عنها التاء فيصير وزنه تَفَعَّلَ : قليلاً في نحو جَرَّبَ تَجْرِبَةً ،
وغالباً في ما لاهمه همزة نحو جَرَّأ تَجْرِئَةً ، وَوَطَّأ تَوَطِّئَةً ، وَتَبَّأ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على
الأصل ، ووجوداً في المتل نحو غَطَّهِ تَفْطِئَةً (وَزَكَهَ تَزْكِيَةً) وهى تُنزى دَلْوَهَا
تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَأَنْتَ تُنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًا *

[كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَائِبًا]

فضرورة . وأشار بقوله :

(وَأَجِلًا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا)
(وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً نَحْمُ أَقِيمَ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّائِزِ)
(وَمَا يَلِي الْأَخِيرُ مَدُّ وَافْتِحًا مَعْ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتِحًا)
(يَهْمَزُ وَصَلِ كَاصْطَفَى)

إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعال ، نحو أجَلَ إجمالاً ، وأكرمَ إكراماً ، وأحسنَ إحساناً ، وإن كان معتلهاً كذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامَةً وأعان إعانةً وأبان إبانَةً ، والغالب لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التائز » وقد تحذف نحو « وإقام الصلاة » ، ومنه ما حكاه الأَخفش من قولهم : أراه إراءً ، وأجاب إجاباً .

وقياس ما أوله همزة وصل أن يُكسر تلو ثانيه : أى ثالثه ، وأن يُمد مفتوحاً

ما يليه الأخر: أي ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلي الآخر - إلخ » أي: وما يليه الآخر ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .
فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العين فَعِلَ به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، واسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .

و يستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفاعل ، نحو اطَّيَّرَ واطَّيَّرَ أصاهما تطَّيَّرَ وتطَّيَّرَ فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف .

وقياس ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعُّل ، نحو : تَجَمَّلَ تَجْمَلًا ، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا ، وَتَكَرَّمَ تَكَرُّمًا (وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أي : يقع رابعاً (في أمثال قَدْ تَلَمَّأَ) صحيح اللام كما في أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّلَ كما مر ، أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلاً وتخاصماً تخاصماً ، أو من باب تفاعل نحو تلمس تلمساً وتلماً وتلماً وتدرج تدرجاً ، أو ملحقاً به نحو تبيطر تبيطراً وتجلبب تجلبباً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدلياً وتداني تدانياً وتسلقى تسليقياً .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ اِفْعَلَالًا) وما ألحق به نحو دَخَرَاجَ دِخْرَاجًا وَدَخَرَاجَةً ، وَحَوَقَلَ حِيقَالًا وَحَوَقَلَةً ، ومعنى حَوَقَلَ : كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيساً) من فِعْلَالٍ وَفَعْلَلَةٍ (ثانِيًا لِأَوَّلَا) وكلاهما عند بعضهم مقيسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز في المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزُّزَالِ والْفُلُقَالِ فتح أوله وكسرُه وليس في العربية فِعْلَالٍ بالفتح إلا في المضاعف ، والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبيهاً بِالْفُعْمَالِ كما جاء في التَّفْعَالِ التَّيْبَانُ والتَّلْقَاءُ بالكسر . والتَّفْعَالُ كله بالفتح إلا هذين ، على أنهما عند سيبويه اسمانِ وُضِعَ كُلُّ مِنْهُمَا مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ . وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزُّزَالِ بالكسر المصدرُ وبالفتح الاسم ، وكذلك أَلْفَعْمَاعُ

بالفتح الذى يتعتمق وبالكسر المصدر، والوسواسُ بالفتح اسم لما وسوسَ به الشيطان
وبالكسر المصدر، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلِ الْفِعَالُ وَالْفَاعِلُ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقَبَةً،
لكن يمتنع الفِعَالُ ويتعين المُفَاعَلَةُ فيما فاؤه ياء، نحو يَاسَرَ مِيسِرَةً وَيَأْمَنَ مِئَامَنَةً، وشذ
يَاوَمَهُ يَوْمًا، لَامِئَاوَمَةً .

(وغير مأمَرِ السَّمَاعِ عَادَلَهُ) أى كان له عَدِيلًا؛ فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بسمع، نحو
كَذَّبَ كَذَّبًا، وَهِيَ تَنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا، وَأَجَابَ إِجَابًا، وَتَحَمَّلَ تَحِمَالًا، وَأَطْمَأَنَّ
طَمَأْنِينَةً، وَتَرَامَوْا رِمِيًّا، وَفَهَقَرَ قَهْقَرَى، وَقَرَفَصَ قَرْفُصَاءَ، وَقَاتَلَ قِتَالًا .

﴿ تنبيه ﴾ : يحىء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْدًا
وَمَجْلُودًا . وقوله :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَبْتَزُّ كَوَالِ الْعِظَامِهِ لِحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَقْفُولًا

وفى غيره كثيراً . ومنه قوله :

٧١٣ - [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرَّةِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ *

أى عند التَّجْرِبَةِ ، وقوله :

٧١٤ - أَقَاتَلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكُرْبِ]

أى قِتَالًا . وقوله :

أَظْلَمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمُ

أى إصَابَتِكُمْ ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فُلِجَ فَالِجًا .

وقوله :

٧١٥ - كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ [وَلَيْسَ لِحَبِيبًا إِذْ طَالَ شَافٍ]

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعَلَةٌ) بالفتح (لمرة كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَةٌ وَضَرْبَةٌ (وَفِعْلَةٌ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَةٌ وَضَرْبَةٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعَلَةٍ بالفتح نحو رَحْمَةٍ ، أو فِعْلَةٍ بالكسر نحو ذِرْبَةٍ ، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَةٍ واحدة وذِرْبَةٍ عظيمة .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ) نحو انطَلَقَ انطِلَاقًا ، واستخرج استخراجًا . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخُمْرَةِ) من اخْتَمَرَ ، والعِمَّةُ من تَعَمَّمَ ، والنَّقْبَةُ من انْتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاحُغُ مِنَ الثَّلَاثِ مَفْعَلٌ ؛ فَمَنْ فَتَمَّحَ عَيْنَهُ مُرَادًا بِهِ الْمَصْدَرُ أَوْ الزَّمَانَ أَوْ الْمَكَانَ : إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ مَطْلَقًا نَحْوَ مَرَمَى وَمَغْرَمَى وَمَوْقَى ، أَوْ صَحَّتْ وَلَمْ تُكْسَرْ عَيْنُ مُضَارَعِهِ نَحْوَ مَقْتَلٍ وَمَذْهَبٍ ، فَإِنْ كَسُرَتْ فَتَحَتْ فِي الْمُرَادِ بِهِ الْمَصْدَرُ نَحْوَ مَضْرَبٍ ، وَكَسِرَتْ فِي الْمُرَادِ بِهِ الزَّمَانُ أَوْ الْمَكَانُ نَحْوَ مَضْرَبٍ ، وَتَكْسَرُ مَطْلَقًا عِنْدَ غَيْرِ طَائِفَةٍ فَيَاصَحُّ لَامُهُ وَفَاوَهُ أَوْ نَحْوَ مَوْرِدٍ وَمَوْقِفٍ وَمَوْئِلٍ ، وَشَدَّ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ مَعْرُوفَةٌ ذَكَرَهَا فِي التَّسْهِيلِ .

وَيُعَامَلُ غَيْرُ الثَّلَاثِ مُعَامَلَةَ الثَّلَاثِ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ بَنَى مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ وَجَعَلَهُ بِلِزَامِ مَا يَقْصِدُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا سَمِيَ أَوْ الزَّمَانَ أَوْ الْمَكَانَ ، وَمِنْهُ « بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَرْقَاهُمْ كُلٌّ مُمَرَّقِي » .

وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ نُمَسِّنَا وَمُصَبِّحِنَا [بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
 (كفَاعِلٍ صُغِ أَسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ) لازماً (كغذاً)
 الوادى — بمجمعتين مفتوح العين — بمعنى سأل؛ فيقال: غدا الماء فهو غاذٍ، وذهب
 زيدٌ فهو ذاهبٌ، وسلمٌ فهو سالمٌ، وفرّاهُ الفرسُ فهو فارهٌ، أو متعدّياً نحو ضاربٌ فهو
 ضاربٌ، وركبٌ فهو راكبٌ.

(وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ) بضم العين كطهرٌ فهو طاهرٌ، وتعمٌ فهو ناعمٌ، وفرّاهُ
 فهو فارهٌ (وَ) في (فَعَلٌ) بكسرهما (غَيْرُ مُعَدِّي) نحو سلمٌ فهو سالمٌ (بَلْ قِيَاسُهُ) أى
 قياسُ فَعَلٍ اللّازمِ المكسورِ العينِ (فَعَلٌ) بفتح الفاء وكسر العينِ فى الأعراضِ
 (وأفعلٌ) فى الألوانِ والخِلقِ، و(فَعْلَانٌ) فيما دلّ على الامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ،
 (نَحْوُ أَثِيرٍ) وبَطِيرٍ وفَرِيحٍ (وَنَحْوُ صَدْيَانٍ) وَرَبَّانٍ وَعَظْشَانٍ (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ)
 والأخمرِ، وما شذ فيه مريضٌ وكَهْلٌ.

(وَفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العينِ (أَوْلى وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ) مضمومِ العينِ
 (كالضخَمِ) والشَّهْمِ (وَالجَيْلِ) والظَرِيفِ (وَالفَعْلُ) لهذه ضَخْمٌ وشَهْمٌ
 و(جَمَلٌ) وظَرْفٌ (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَائِلٌ وَفَعْلٌ) بفتح العينِ، وَفَعَالٌ بالفتح، وَفَعَالٌ بالضم،
 وَفَعْلٌ بضمّتين، وَفَعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها، وَفَعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِلٌ بكسرتين:
 كحَرُشٌ فهو أحرشٌ، وَخَطْبٌ فهو أخطبٌ إذا^(١) احمراً إلى الكدرة، وَنَحْوُ بَطَلٌ فهو
 بَطَلٌ وَحَسَنٌ فهو حَسَنٌ، وَنَحْوُ جَبْنٌ فهو جَبَانٌ، وَشَجْعٌ فهو شُجَاعٌ، وَنَحْوُ جُنْبٌ
 فهو جُنْبٌ، وَنَحْوُ عُمُرٌ فهو عُمُرٌ أى شُجَاعٌ ما كر، وَنَحْوُ عُمُرٌ فهو عُمُرٌ: أى لم يُجَرَّبْ
 الأمور، وَنَحْوُ وَضُوٌ فهو وَضَاءٌ أى وَضِيءٌ، وَنَحْوُ حَصْرَتٌ فهي حَصُورٌ: أى ضاق
 تجرّى لبنها، وَنَحْوُ خَسَنٌ فهو خَسِينٌ.

﴿تنبيه﴾: جميعُ هذه الصفاتِ صفاتٌ مشبهة، إلا فاعلاً كضاربٍ وقائمٍ فإنه اسم
 (١) ضبط فى كتب النحو بالحاء والظاء المعجمتين، ولم أجده فى كتب اللغة أصلاً
 والموجود فى كتب اللغة «خطب خطبة فهو أخطب» إذا كان أحمراً إلى الكدرة، ولكن
 فعله كفريح.

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهة أيضاً .

(وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنَى فَعَلَ) أى وقد يُسْتَعْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كَشَيْخٍ وَأَشَيْبٍ وَطَيْبٍ وَعَفِيفٍ .

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ)
(مَعَ كَسْرِ مَتَلَوْهُ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا)

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلقٍ ومستخرجٍ ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَخِّرٍ .

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرَ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج .

(وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدُ زِنَةَ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ)
يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوبٍ ، ومن مرٍّ مَمْرُورٍ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومرْمِيٌّ ، إلا أنها غيرت .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثى المتصرف .

(وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستويًا فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحَيْلٍ) أَوْ جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوبُ في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة : فَعِلٌ كَذَبِحٍ ، وَقَمَلٌ كَقَنْصٍ ، وَفُعْلَةٌ كغرفة^(١) ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل العرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضغة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجىءُ فِعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ في لسان العرب ، وعلى كثرتِه لم يُقس عليه بإجماع ، وفي التسميل : ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف . وفي شرحه : وجعلهُ بعضهم مقيساً فيما ليس له فِعِيلٌ بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَجِيمٌ . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ أُسْتُحْسِنَ جَرُّهُ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ أُسْمُ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدياً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيِّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثانى : وجهُ الشبه بينهما وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تُوَثِّقُ وتثنى وتجمع ، ولذلك حُمِلت عليه في العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكورَ بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأنَّ العِلْمَ به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من فِعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفةً مشبهةً ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسان إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوَّغُوهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتام التعريف : أى وما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كظاهريٍّ من طَهَّرَ ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمَلٍ ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسَنٍ ، وَأَمَارَجِيمٍ وَعَلِيمٍ وَنَحْوُهُمَا فمقصودٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائمٍ ، ومن المتعدى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجزم على المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كظَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَا مِرِ الْبَطْنِ ، ومُسْتَقِيمِ الْحَالِ ، ومُعْتَدِلِ الْقَامَةِ ، وقد لا تكون ، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ، كَحَسَنِ الْوَجْهِ ، و (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) وسَبَطِ الْعِظَامِ ، وأسود الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدِي) لوحد (لَهَا) أى ثابت لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّا) له في بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

وَالْإِعْتِيَادُ وَاقْتِصَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ

(وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو « زيد أناضاربه » ، وامتنع في نحو « وجه الأب زيدٌ حسنُهُ » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى : ويجب في معمولها أن يكون سببياً ، أى مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أَلْ خَلْفُ عَنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ ، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارحِ إن جوازِ نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطَلٌ لعمومِ قوله « إن المَعْمُولَ لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثاني : ذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ يَكُونُ ضَمِيْرًا بَارِزًا مُتَّصِلاً

كقوله :

٧١٧ - حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلَامِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ مَكْفِيْرَةٌ

فَعَلِمَ أَنْ مَرَادَهُ بِالسَّبَبِيِّ مَا عَدَا الْأَجْنَبِيَّ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيهِ .

الثالث : يَتَنَوَّعُ السَّبَبِيُّ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعًا ؛ فَيَكُونُ مَوْصُولًا ، كَقَوْلِهِ :

٧١٨ - أُسَيْلَاتُ أُبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهُمَا

وَوَيْرَاتُ مَا التَّقَّتْ عَلَيْهِ الْمَازِرُ

وموصوفًا يُشَبِّهُهُ ، كَقَوْلِهِ :

٧١٩ - أُرُورُ امْرَأَةٍ جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْزَمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومُضَافًا إِلَى أَحَدِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

٧٢٠ - فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّانَتْ بِهِ الْأَزْرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيقًا سِنَانُ رُمْحٍ يَطْمَنُ بِهِ » ، ومَقْرُونًا بِأَلِ نَحْوِ « حَسَنَ

الْوَجْهِ » ومَجْرَدًا نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ » ، ومُضَافًا إِلَى أَحَدِهِمَا نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ الْأَبِ » ،

و « حَسَنَ وَجْهِ أَبِي » ، ومُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ » ، ومُضَافًا

إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِهِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ أَبِيهِ » ، ومُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مُضَافٍ إِلَى

مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، نَحْوِ « مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهِ جَارِيَتِيهَا جَمِيلَةٍ أَنْفُهُ »

ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ ، ومُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مَعْمُولِ صِفَةٍ أُخْرَى نَحْوِ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ

الْوَجْهِ جَمِيلٌ خَالُهَا » ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ، وَجَمَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٧٢١ - سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خَلَّتْ أَنْ أَسْبَى

(فَارْفَعِ بِهَا) أَى : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (وَأَنْصِبْ وَجْرًا مَعَ أَنْ وَدُونَ أَنْ

مَضْحُوبَ أَنْ وَمَا تَعَمَلُ بِهَا) أَى : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (مُضَافًا أَوْ مُجْرَدًا وَلَا تَجْرُزُ

بِهَا مَعَ أَنْ سُمًّا) أَى : اسْمًا (مِنْ أَنْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَأْلِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ

فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمًّا) أَى لِمَعْمُولِ هَذِهِ الصِّفَةِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الرِّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ،

قَالَ الْفَارَسِيُّ : أَوْ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَرٍ فِي الصِّفَةِ ، وَالنَّصْبُ : عَلَى التَّشْبِيهِ

بِالْمَعْمُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَسْكَرَةً ، وَالْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالصِّفَةُ

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورة :

المتنع منها ما زم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل ، وذلك تسع صور وهي : الحسنُ وَجْهٌ ، الحسنُ وَجْهٌ أَبٍ ، الحسنُ وَجْهٌ ، الحسنُ وَجْهٌ أَبِيهِ ، الحسنُ وَجْهٌ أَبِيهِ ، الحسنُ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، الحسنُ كُلٌّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، الحسنُ نَوَالٍ أَعْدَاهُ ، الحسنُ سَنَانٍ رَمَحَ يَطْمَنُ بِهِ ، الحسنُ وَجْهٌ جَارِيَتِهَا الْجَمِيلُ أَنْفُهُ . وليس منه « الحسنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا » بجرّ خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد ينعمه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَّ بِالْجَوَازِ وَسِمَا » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفعُ الصفة — مجردة كانت أو مع أل — المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحَسَنُ وَجْهٌ ، الحسنُ وَجْهٌ أَبٍ ، حَسَنٌ وَجْهٌ ، حَسَنٌ وَجْهٌ أَبٍ ، الحَسَنُ الْوَجْهُ ، الحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ ، حَسَنُ الْوَجْهُ ، حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ ، وَالْأَرْبَعُ الْأُولَى أَقْبَحُ مِنَ الثَّانِيَةِ لِمَا يَرَى مِنْ أَنَّ أَلَّ خَلَفَتْ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ — عَلَى قَبِيحِهِ — لِقِيَامِ السَّبَبِيَّةِ فِي الْمَعْنَى مَقَامَ وُجُودِهَا فِي اللفظ ؛ لأن معنى « حَسَنٌ وَجْهٌ » حَسَنٌ وَجْهٌ لَهُ أَوْ مِنْهُ ، وَدَلِيلُ الْجَوَازِ قَوْلُهُ :

٧٢٢ — بِيَهْمَةٍ مُنِيْبَتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْذُبُو

فهو نظير حَسَنٌ وَجْهٌ ، والمجوز لهذه الصورة مجوزٌ لنظائرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيفُ : نصبُ الصفة للنكرة المارفة مطلقاً ، وجرّها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجرّ المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حَسَنٌ الْوَجْهُ ، حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ ، حَسَنٌ وَجْهُهُ ،

حَسَنٌ وَجْهٌ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهٌ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفُهُ ، حَسَنٌ الْوَجْنَةُ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ ، حَسَنٌ وَجْهٌ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهٌ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفُهُ ، حَسَنٌ الْوَجْنَةُ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَالْحَسَنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا . وَيَدُلُّ لِلْجَوَازِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي قَوْلُهُ :

٧٢٣ - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

في رواية نصب « الظهر » . وفي بقية المنصوبات قوله :

٧٢٤ - أَنْعَمْتُهَا إِنِّي مِنْ نِعَمَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقَةَ سُرَاتِهَا

إذ لا فرق ، وفي الجرورات سوى الأخير قوله :

٧٢٥ - أَقَامَتِ عَلَيَّ رَبْعَيْهِمَا جَارِتَانَا صَمًّا كَمَيْتَانَا الْأَعَالِي جَوْنَتَانَا مُضْطَلَاهُمَا

والجرء عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات ، وَمَنَعَهُ الْمَبْرَدُ مَطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي السَّعَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، فِي حَدِيثِ أَمِ زَرْعٍ « صِفْرٌ وَشَاحِحَا » وَفِي حَدِيثِ الدَّجَالِ « أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى » وَفِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « شَتْنُ أَصَابِعِهِ » وَيَدُلُّ لِأَخِيرِ قَوْلِهِ :

* سَبَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ . . . الْبَيْتَ *

في رواية جر « كشحه » :

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ . وَجَمَلَتُهُ أَرْبَعُونَ صُورَةً ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنٍ وَأَحْسَنٍ ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنٌ مِمَّا فِيهِ ضَمِيرَانٌ .

وقد وضعت لذلك جدولًا تعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرًا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية ، جامعًا في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا :

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد	الوجه	فتح	(١) ك		زيد	الوجه	فتح	(١) ك	
الحسن	وجه	فتح	(٢) ك		الحسن	وجه	فتح	(٢) ك	
زيد	وجه	فتح	(٣) ك		زيد	وجه	فتح	(٣) ك	
الحسن	الآب	فتح	(٤) ك		الحسن	الآب	فتح	(٤) ك	
زيد	وجهها	فتح	(٥) ك		زيد	وجهها	فتح	(٥) ك	
الحسن	وجه	فتح	(٦) ك		الحسن	وجه	فتح	(٦) ك	
زيد	آب	فتح	(٧) ك		زيد	آب	فتح	(٧) ك	
الحسن	وجهه	فتح	(٨) ك		الحسن	وجهه	فتح	(٨) ك	
زيد	وجه	فتح	(٩) ك		زيد	وجه	فتح	(٩) ك	
الحسن	آبيه	فتح	(١٠) ك		الحسن	آبيه	فتح	(١٠) ك	
زيد	مانحت	فتح	(١١) ك		زيد	مانحت	فتح	(١١) ك	
الحسن	نقابه	فتح	(١٢) ك		الحسن	نقابه	فتح	(١٢) ك	
زيد	كل مانحت	فتح	(١٣) ك		زيد	كل مانحت	فتح	(١٣) ك	
الحسن	نقابه	فتح	(١٤) ك		الحسن	نقابه	فتح	(١٤) ك	
زيد	نوال	فتح	(١٥) ك		زيد	نوال	فتح	(١٥) ك	
الحسن	أعدّه	فتح	(١٦) ك		الحسن	أعدّه	فتح	(١٦) ك	
زيد	سنان رمح	فتح	(١٧) ك		زيد	سنان رمح	فتح	(١٧) ك	
الحسن	يطعن به	فتح	(١٨) ك		الحسن	يطعن به	فتح	(١٨) ك	
زيد	أنفه	فتح	(١٩) ك		زيد	أنفه	فتح	(١٩) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٢٠) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٢٠) ك	
زيد	أنفه	فتح	(٢١) ك		زيد	أنفه	فتح	(٢١) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٢٢) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٢٢) ك	
زيد	أنفه	فتح	(٢٣) ك		زيد	أنفه	فتح	(٢٣) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٢٤) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٢٤) ك	
زيد	أنفه	فتح	(٢٥) ك		زيد	أنفه	فتح	(٢٥) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٢٦) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٢٦) ك	
زيد	أنفه	فتح	(٢٧) ك		زيد	أنفه	فتح	(٢٧) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٢٨) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٢٨) ك	
زيد	أنفه	فتح	(٢٩) ك		زيد	أنفه	فتح	(٢٩) ك	
الحسن	أنفه	فتح	(٣٠) ك		الحسن	أنفه	فتح	(٣٠) ك	

- (١) لَاحِقٍ بَطْنٍ بَقْرًا سَمِينٍ لَا خَطِيلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ
- (٢) * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *
- (٣) هَيْفَاهُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاهُ مُدْبِرَةٌ مَمْخُوطَةٌ جُدَاتُ شَبَاهُ أُنْيَابًا
- (٤) * بِبُهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ *
- (٥) مُعَيَّرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَنَا قَقَلْتُ لَهَا إِنْ الْكِرَامَ قَلِيلُ
- (٦) * أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ *
- (٧) سَبَبْتَنِي الْفَتَاةُ الْبِضَّةُ الْمُتَجَرَّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحِهِ ، وَمَا خَاتُ أَنْ أُشْبِيْ
- (٨) فَمَا قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
- (٩) * الْحُزْنُ بَابًا وَالْمَقُورُ كَلْبًا *
- (١٠) * يَقْصِدُ يَزِيدُ الْعَزِيزُ مَنْ قَصَدَهُ *

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السبب ، وفي الخامس الصفة ، ووُجِدَ كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثني عشر مرماً ؛ فالربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعها السبب المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم ، والربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المصول السببي الذي في مُرْبَعَاتِهِ كِلَاهَا ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرم هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ،

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة في الجر ، وخمسة في النصب ، وأربعة في الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بأل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهاً وَأَنْضَرُ هُمُوهَا » ، والثاني نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلِهِ » .

الثاني : إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُثَنَّةً أو مجموعة على حَدِّ الثنْيِ جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في الكافية :

وَضَمَّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَمِّفٍ
كَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَاعَ لِلْأَخَذَا

أي : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَإِعْطَائِهِ حُكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ قَوْلُهُ :

٧٢٦ — فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْقَذَابِ ، وَإِنْ
تَطَلَّبُ نَدَاءُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ

وقوله :

٧٢٧ — فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُقْدَى لَأَبَتْ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

ضَمَّنَ « فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ » مَعْنَى طَائِشٍ ، وَ« فِرْعَوْنُ الْقَذَابِ » مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَ« غَرِبَالُ » مَعْنَى مُتَّقَبٍ ، فَأَبَتْ تَبَرَّأَتْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى « هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَوْ رَفَعَ بِهَا أَوْ نَصَبَ جاز ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

التعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا)

أى : يُدَلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ - وَهُوَ : اسْتِعْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرِ الْمَزِيَّةِ - بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ نَحْوُ « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتْمُونَ أَوْ أَمَانًا فَأَخْيَا كُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُونَ لَا يَنْجُسُونَ » فَهِيَ دَرَّةٌ فَارِسًا ! لِلَّهِ أَنْتَ ! .

[بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله :

٧٢٨ - وَأَهَّا لِسَلَمَى ثُمَّ وَأَهَّا وَأَهَّا * [هِيَ الْمُتَى لَوْ أَنْنَا نَلْنَاهَا]

والمبوّبُ له في كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلُ ، وَأَفْعَلِ بِهِ ؛ لِاطْرَادِهِمَا فِيهِ .

فأما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجماع ؛ لأن في أَفْعَلٍ ضميراً يعود عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للاسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وأبتدىء بها لتضمينها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُستويه : هي استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحلها رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً : أى شيء عظيم . واختلفوا في « أَفْعَلِ » فقال البصريون والكسائي : فِعْلٌ لِلزُّومِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونٌ الْوَقَايَةِ ، نَحْوُ مَا أَفْتَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، فَفَتْحَتْهُ بِنَاءٍ كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ لِحَيْثُهِ مَصْغَرًا فِي قَوْلِهِ :

٧٢٩ - يَا مَ أَمْتِيحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا [مِنْ هَوْلِيَا نِكْنِ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ]

فَفَتْحَتْهُ إِعْرَابٌ ، كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَخَالَفَةَ الْخَبَرَ لِلْمَبْتَدَأِ تَقْتَضِي

عندهم نَصْبُهُ ، وأحْسَنَ إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، و«زَيْدًا» عندهم مُشَبَّه
بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّة «أَفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون :
أَفْظُهُ لفظُ الأمر ومعناه الخبرُ ، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلْ بمعنى صار ذا كذا
كأغذَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ ، ثم غيرت الصيغة ، فقَبَّحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم
الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به كما مرَّ زَيْدٌ ، ولذلك
التَّزِمْتُ ، بخلافها في نحو «كنى بالله شهيدا» فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ - [عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ أَنْ يَجْهَزَتْ غَادِيًا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ نَاهِيًا

وإنما تحذف مع أن وأن كقوله :

٧٣١ - [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

لاطراد حذف الجار معهما كما عُرِفَ ، وقال الفراء والزجاج والزمخشري
وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية ، ثم قال
ابن كيسان : الضميرُ للحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلامٌ
جَرَى مجرَى المثل .

(وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبْنَهُ) أى : حَتَّى لَمَّا عَرَفْتَ (كَمَا أَوْقَى خَلِيلَيْنَا
وَأَصْدَقَ بِهِمَا) .

﴿ تنبيه ﴾ : شرط للنصب بعد «أَفْعَلَ» والمجرور بعد «أَفْعِلْ» أن يكون
مختصا بتحصيل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ؛ فلا يجوز « مَا أَحْسَنَ رَجُلًا »
ولا « أَحْسَنَ رَجُلًا » . ٥١ .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِخ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ
الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخ) أى : يَتَضَخ ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢ - جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَا

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعِل معطوفاً على آخرَ
مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحو « أسمع بهم
وأبصر » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا

حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَفِنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

أى به - فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعد أفعِل - مع كونه فاعلاً - لأن لزومه للجر
كسأه صورةَ الفصلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم - من الفارسي - إلى أنه لم يحذف ، وأنه اشتترَ فى الفعل حين
حذفت الباء .

ورُدَّ وجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من
الضمائر ما لا يقبل الاستتار كئنا من « أكرم بنا » .

(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (قَدِمًا لَزِمًا مَنَعُ تَعَرُّفِ بِحُكْمِ حَيَاتٍ)
ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به ؛ فالأول فى الماضى كَتَبَارَكَ وَعَسَى
والثانى فى الأمر كَتَمَلْ بمعنى اعلم . وقيل : إن علة جودها تضمُّنهما معنى الحرف الذى
كان حقه أن يُوضع لانهجى فلم يوضع .

(وَصَفْنَاهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرُفًا قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ)
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ بِيضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فَعْلًا)

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط :
 الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبنيان من الجلفِ والحمار ؛ فلا يقال : ما أجلفه وما
 أحمّره ، وشذ « ما أذرَعَهَا » أى : ما أخفَّ يدها فى الغزل ، بنوّه من قولهم : امرأة
 ذرّاع . نعم ادعى ابن القطّاع أنه سُمِعَ « ذرّعتِ المرأةُ » خفت يدها فى الغزل ، وعلى
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَحْرَجَ وضارَبَ واستخْرَجَ ، إلا أفعَلَ
 فتيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو :
 ما أظلمَ هذا الليل ، وما أقرَّ هذا المكان ، وشذَّ على هذين القولين : ما أعطاهُ للدِّرامِ ،
 وما أولاهُ المعروف ، وعلى الثلاثة : ما أتقاهُ ، وما أملاه لقرِيبه ؛ لأنهما من اتقى
 وامتلات ، وما أخصره ؛ لأنه من اختصِرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتصَرِّفاً ؛ فلا يُبنيان من نَعِمَ وبِئسَ ، وشذَّ ما أعساهُ ،
 وأعسى به .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنيان من قَنِيَ وماتَ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد ،
 وأما قولهم « ما أصبحَ أبرَدها » ، و « ما أمسى أذفأها » فإن التعجب فيه داخل على
 أبرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثَبِّتاً ؛ فلا يُبنيان من مَنَعَى ، سواء أكان ملازماً للفنى نحو
 « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غير ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعله على أفعل فعلاء ؛ فلا يُبنيان من عَرَجَ وشهل
 وخَصِرَ الزرعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبنيان من نحو ضَرِبَ ، وشذَّ « ما أخصره »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو غنيتُ بِحاجتكِ وزُهِيَ عَلَيْنَا ؛ فيجيز « ما أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ » و « ما أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » . قال في التسهيل : وقد يُبَيِّنَانِ من فعل المفعول إن أَمِنَ اللَّبْسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقي شرطٌ تاسعٌ لم يَدَّ كره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَفْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيلهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغْنَى في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنَى في غيره ، أي نحو تَرَكَ فَإِنَّهُ أَغْنَى عن وَدَعَ ، وَعَدَّ في شرحه من ذلك « سكر » و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدِّي قام ، و « قَالَ » من القائلة ، وزاد غيره « قام » و « غَضِبَ » و « نَامَ » وعن ذكر السبعة ابنُ عصفورٍ ، وعدُّ « نام » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيويوه حكى ما أنومه .

الثاني : عدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فعلٍ بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أي يُقَدَّر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقماً ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

(وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبِيهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدِمًا)
 من الأفعال (ومصدر) الفعل (العادِم) بعضَ الشرطِ صريحاً كان أو مؤوَّلاً (بعدُ) أي : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة وما الوصف منه على أفعل : مَا أَشَدُّ أَوْ أَعْظَمُ دَحْرَجَتُهُ أَوْ أَنْطَلَقَهُ أَوْ حَمَرَتَهُ ، أَوْ أَشَدُّ أَوْ أَعْظَمُ بِهَا ، وكذا المنفيُّ والمنبئُ للمفعول ، إلا أن مصدرَهما يكون مؤوَّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أعظمَ مَا ضَرِبَ ، وَأَشَدُّ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ، تقول :
 ما أشدَّ كونهُ جَمِيلاً ، أو ما أَكْثَرَ ما كانَ مُحْسِنًا ، أو أشدِّدْ أو أَكْثِرْ بذلك .
 وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يُتَمَجَّبُ منهما البتة .

(وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمَ لِقَافِرٍ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَمْرٌ)

أى : حقُّ ما جاء عن العرب من قِلى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ
 ولا يُقاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « ما أَخْصَرُهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خاسى
 مبنى للمفعول ، وقولهم « ما أهُوجَه » و « ما أَحْمَقَه » و « ما أَرْعَنَه » ، وهى من فَعَلَ
 فهو أَفْعَل ، كأنهم حلوها على « ما أَجْهَلَه » ، وقولهم « ما أَعْسَاه » و « أَعْسِ بِهِ » ،
 وقولهم « أَقْمِنِ بِهِ » أى أَحْتَقِ بِهِ ، بَنُوهُ من قولهم « هو قَيْنٌ بكذا » أى حَقِيقُ بِهِ ،
 ولا فعل له . وقالوا « ما أَجَنَّهُ » و « ما أَوْلَعَهُ » ، من جُنَّ وَوَلَع ، وهما مبنيان للمفعول ،
 وغير ذلك .

(وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا، وَفَصَلَهُ) منه
 (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرِّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ
 اسْتَقْرَرٌ) فلا تقول « ما زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « زَيْدٌ »
 مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسِنُ لَوْلَا بُخْلُهُ
 زَيْدٍ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛
 كقولهم : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ ، وقوله :

٧٣٤ - خَلِيلِي مَا أَحْرَى بَدِي اللَّبَّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَسَّ بَيْلَ إِلَى الصَّابِرِ

وقوله :

٧٣٥- [أَقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا] وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَنْحَوْلَا
فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ غَيْرَ مُتَعَلِّقَيْنِ بِفِعْلِ التَّمَجُّبِ ائْتَمَعَ الْفَصْلُ بِهِمَا . قَالَ فِي
شَرْحِ التَّسْهِيلِ : بِلَا خِلَافٍ ؛ فَلَا يَجُوزُ « مَا أَحْسَنَ بِمَعْرُوفٍ أَسْرَأَ » وَلَا « مَا أَحْسَنَ
عِنْدَكَ جَالِسًا » وَلَا « أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَالِسٍ » .

﴿ تَنْبِيهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : لَا خِلَافَ فِي مَنَعِ تَقْدِيمِ
الْمَتَمَجِّبِ مِنْهُ عَلَى فِعْلِ التَّمَجُّبِ ، وَلَا فِي مَنَعِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ظَرْفٍ وَجَارٍ وَمَجْرُورٍ ،
وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ فِي نَقْيِ أَسْلِ الْخِلَافِ عَنِ غَيْرِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، قَالَ : كَالْحَالِ وَالْمُنَادَى ،
لَكِنْ قَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَهَشَامٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ الْفَصْلَ بِالْحَالِ ، نَحْوُ :
« مَا أَحْسَنَ مَجْرَدَةً هِنْدًا » وَقَدْ وَرَدَ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ
بِالندَاءِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ عَلَى كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ : « أَعَزَّزَ عَلَى أَبَا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا
مُجَدِّلاً » . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَهَذَا مُصَحِّحٌ لِلْفَصْلِ بِالندَاءِ ، وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ الْفَصْلَ
بِالْمَصْدَرِ ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا » وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورُ ؛ لِتَمَعُّبِهِمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَصْدَرٌ ،
وَأَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْفَصْلَ بِلَوْلَا وَمُضْحُوبِهَا ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلَهُ زَيْدًا » ،
وَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين « ما » وفعل التمجّب نحو « ما كان
أحسن زيداً » ومنه قوله (١) :

٧٣٦- مَا كَانَ أَسْمَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا

بِهَذَاكَ مَجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوع « ما كان » بعد فعل التمجّب ، نحو : « ما أحسن
ما كان زيد » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد
الاستقبال جيء بـ يكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنوشروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

الثالث: يُجْرَى ما تعلق بفعل التعجب، من غير ما ذُكِرَ، يالِ إن كان فاعلاً، نحو « ما أَحَبَّ زَيْدًا إلى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفْهَمٍ عِلْمًا أو جَهْلًا نحو « ما عَرَفَ زَيْدًا بِعَمْرٍو »، و « ما أَجْهَلَ خَالِدًا بِبَكْرِ »، وباللام إن كانا من مَتَعَدِّ غَيْرِهِ، نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا الْعَمْرِيَّ » وإن كانا من متعد بحرف جر فبِأَ كان يتعدى به، نحو « ما أَغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال في التعجب من كَسَا زَيْدٌ الْفُقَرَاءَ الثِّيَابَ، وَظَنَّ عَمْرٌو بَشْرًا صَدِيقًا: « مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ »، وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرٌو لِبَشِيرٍ صَدِيقًا ». وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل، لا به، خلافا للكوفيين.

﴿ خاتمة ﴾: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عديم التعدى: في الأصل، نحو « ما أَظْرَفَ زَيْدًا » أو الحال نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا »، وهمزة أفعل للصيرورة، ويجب تصحيح عينها إن كانا مُفْتَلِيهَا، نحو « ما أَطْوَلَ زَيْدًا، وَأَطْوَلَ بِهِ »، ويجب فكُ أفعل المضعف، نحو « أَشَدُّ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ »، وشذ تصغيرُ أفعل مقصوراً على السماع، كقوله:

يَا مَآ أَمْيَلِحَ غِرْلَانَا شَدَنُّ لَنَا مِنْ هَوَالِيَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ
وطرده ابن كيسان، وقاس عليه أفعل نحو « أَحْسِنَ زَيْدٌ ». والله أعلم.

نعم وبئس وما جرى مجراها

(فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَّصِرَيْنِ * نِعْمَ وَبَيْسَ) عند البصريين والكسائي؛ بدليل « فِيهَا وَنِعْمَتٌ »، واسمان عند الكوفيين؛ بدليل « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَالِدِ » و « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ »، وقوله:

٧٣٧ - صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبِ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرِ

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ - عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا مُخَالِطُ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ]

وسببُ عدم تصرُّفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلهما فعل ، وقد يرَدان كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما ، أو بكسرهما . وكذلك كل ذي عَيْنٍ حَلَقِيَّةٍ من فعلٍ ، فعلاً كان كَشَهَدَ ، أو اسماً كَفَخَذَ ، وقد يقال في بئس بئس (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنِي أَلْ) نحو « نِعَمَ الْعَبْدُ » و « بئسَ الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعَمَ عُقْبَى الْكُرَمَا) « وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

٧٣٩ - فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

زَهْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

وإنما لم يُبَيَّن على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني ، وقد نبّه عليه التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرِّف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرِّف بها - هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير مافيه أل كقوله :

٧٤٠ - فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

والصحيحُ أنه لا يُقَاس عليه لقلته . وأجاز الفراه أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤١ - فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نكرةٌ غيرَ مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد لسكنه
أقلُّ من المضاف نحو « نِعَمَ غُلامٌ أَنْتَ » و [قوله]:

٧٤٢ - [نِيَابُ الْقُرْطِ غِرَاهُ الثَّنَائِيَا وَرِيدُ لِلنِّسَاءِ] وَنِعَمَ رَيْمُ

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل عَمَ أو مُضافٌ إلى عَمَ، كقول بعض القبادلة:
بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذًّا، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا »
وقوله:

٧٤٣ - بِئْسَ قَوْمٌ اللَّهُ قَوْمٌ مُطْرِقُوا فَتَرَوْا جَارَهُمْ لِحْمًا وَحِرًّا

وكان الذي سهّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل، وإن لم تكن مُعرّفةً،
وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذي، نحو « نِعَمَ الَّذِي آمَنَ
زَيْدٌ »، كما يُسندان إلى ما فيه أل الجنسية. وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من
البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان
مفسّراً للضمير المستتر فيهما إذا تَزَعَّتْ منه، و « الذي » ليس كذلك. قال في
شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يُمنَعَ؛ لأن « الذي » جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك أُطرد
الوصف به.

الثاني: ذهب الأثرون إلى أن « أل » في فاعل نعم وبئس جنسيّة، ثم
اختلفوا فقيل: حقيقة؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله ممدوح، وزيد
مُنْدَرِجٌ تحت الجنس لأنه فرْدٌ من أفرادهِ، ولهُوْلَاءُ في تقريره قولان؛ أحدهما: أنه
لما كان العَرَضُ المبالغة في إثبات المدح للمدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم؛
إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يَتَوَهَّمَ كونه طارئاً على الخصوص،
والثاني: أنه لما قصدوا المبالغة عدّوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غيرَ مدح
زيد، فكانه قيل ممدوحٌ جنسه لأجله. وقيل: مجازاً؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد »
جعلت زيدا جميعَ الجنس مبالغة، ولم تقصد غيرَ مدح زيد، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِيَّة ، ثم اختلفوا فقيل : المهود ذهني كما إذا قيل « اشترِ أَحْمَمَ » ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتي التفسيرُ بعده تفخيماً للأمر . وقيل : المهودُ هو الشخص المدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بثبوتيه وجمعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يسع فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا الخصوص يُفْضَلُ أفراد هذا الجنس إذا مَيَّزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجَالاً رَجَالاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حَدِّهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فننيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم و بئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فمنه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :

٧٤٤ — لَعْمَرِي وَمَا عَمَرِي عَلَى بَيْتَيْنِ لَيْئِسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاق ، بل يُمنَعُ إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقَامَ الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعمته حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحمَلُ قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعَمَ الْفَتَى الْمُرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ

[حَصَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ]

وَحَمَلُ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَبِيًّا النَّعْتِ ، وَلَا حُجَّةَ لَهَا هَاهُ . وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَظَاهِرٌ سَكَوْتُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنْهَا جَوَازُهُمَا ، وَيُنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ مِنْهُمَا إِلَّا مَا تُبَاشِرُهُ نَعْمٌ .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفَسِّرُهُ) * مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَفْسَّرَةٌ) وقوله :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأَةً هَرِيمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَابِجِ بِهَا وَزَرًا
وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْلًى لَمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاةِ ذِي الْبُنْيِ وَأَسْتَيْلَاهِ ذِي الْإِحَنِ
وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كِلَاهِمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ونحو « بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بئسَ امْرَأَةً وَإِنِّي بئسَ المَرَّةُ
ففي كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل .
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع ، استثناءً بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاه الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَزْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُتَّبَعُ ، وأما نحو « نِعْمَ هُمُ قَوْمًا أَنْتُمْ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسّر بمؤنثٍ لحقته تاء التانيث ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلتحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استثناءً بتانيث المفسر ، ونصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « قَبِيهَا وَنِعْمَتٌ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يُراد به الشخصُ إلى أن المضمَر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يُراد به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن

المُضْمَرُ كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمَر للشخص ، قال : لأن المضمَر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً .

ولفسّر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس .

الثاني : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد وضمّيته ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لآل ؛ فلا يفسّر بمثل وغيره وأى وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشتراط صلاحيتها لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت « نِعْمَ شَمْسًا هَذِهِ الشَّمْسُ » لم يجوز ؛ لأن الشمس مُفْرَدَةٌ في الوجود ؛ فلو قلت « نِعْمَ شَمْسًا شَمْسٌ هَذَا الْيَوْمُ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزوم ذكره كما نصّ عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ، ونصّ بعض المغاربة على شذوذ « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً ؛ استظهاراً على نحو « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم رفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل اسم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا » وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قوله « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » نعم الرجل زيد ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدحوق فقيل « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » ، ويقبح عنده تأخيره لأنه

وقع مَوْقِعَ الرجل للرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجهين :
أحدهما : قولهم « نِعَمَ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« بئسَ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتصل
بالفعل . الثاني : قولهم « نِعَمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فاعملوا فيه الناسخ .

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ اشتهَرَ)
فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ،
فن النظم قوله :

نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ
وقوله :

٧٥٠- وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا ، وَأَمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِقُ
وقوله :

[تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا] فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ،
وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥١- وَتَقَدَّ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

[تَحْيِيرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعْمَ الْعَرَبُ مِنْ رَجُلٍ تَهَابَى

وقوله :

٧٥٢- وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاهُ جَالَ بَرِيْمَاهَا]

أى من مُتَمَّتْ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعَمَ الْعَرَبُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَّأ لَنَا فِرَاشًا

وَلَمْ يَفْتِنِ لَنَا كَنَفًا مِّنْذُ أَتَانَا . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ .

(وَمَا) في موضع نصب (مُمَيِّزٌ ، وَيَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع ، وقيل :
لأنها المخصوص ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نَعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا
بِهِ أَنْفُسَهُمْ » .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :
الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب
الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزحشرى وكثير من المتأخرين .
والثاني : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف :
أى شيء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما
الموصولة المحذوفة ، ونُقِلَ عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة لمخصوص محذوف ،
والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل
عن سيبويه والكسائي .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِلَ عن الفارسي .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ،
ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف ، والتقدير : نعم ففعلك ، وإن كان لا يحسن في
الكلام نعم ففعلك حتى يقال : نعم الفعل ففعلك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول
أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع ، والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة، والفاعل مستتر، و«ما» أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نعم ما ماصنعت، والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعتَه، هذا قول الفراء.

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا: إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول في « ما » إذا وليها اسمٌ - نحو « فنعماً هي » - ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمّر، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، وهو قول الفراء.

وثالثها: أن « ما » مركبة مع الفعل، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، وأجازة الفراء.

الثاني: الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة، والأول من الخمسة؛ لاقتصاره عليهما في شرح الكافية.

الثالث: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به، وهو أن « ما » ميمز، وكذا عبارته في الكافية، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل. ونقله عن سيبويه والكسائي.

(وَيَذُكُرُ الْمُتَخَصُّصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أي: بعدَ فاعل نعم وبئس، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ، وبئس الرجل أبو كلبٍ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه: أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خَبَرُ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا. والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن البادش: لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ، وأجاز

الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصنميري ، وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازهُ ، وأجاز الثالث قومٌ منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خيراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسدّه . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَأَلِيمٌ نِعْمَ الْمُتَّقِي وَالْمُتَّقِي) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ » . وقوله :

٧٥٣ - إِنْ أَبْنِ عَبْدٍ اللَّهِ نِعْمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنِ الْعَشِيرَةِ

وقوله :

٧٥٤ - إِذَا أُرْسَلْتَنِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ أَلْمَارِسُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِرٌ به ، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن باینه أوّل نحو « بئس مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . هـ .

(وَاجْعَلْ كَيْدَسَ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجل أبو جهل ، وساء حَطَبُ النار أبو لهب ، وفي التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَقَاً » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ قَوْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِيمَ) وبئس (مُسْجَلًا) أى : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً ، أى يكون له ما لهما : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لَأَلٍ ، أو مضافًا إلى مصاحبها ، أو ضميرًا مفسرًا بتمييز ، وسواء في ذلك ما هو على فَعَلٍ أَصَالَةً نحو ظَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَخَبِثَ غَلَامٌ الْقَوْمِ عَمْرُو ، وما حُوِّلَ إليه نحو ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهَمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النُّوعِ « سَاءَ » فَإِنْ أَصْلُهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ فَحُوِّلَ إِلَى فَعَلٍ بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِرًا ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى بئس ؛ فَصَارَ جَامِدًا قَاصِرًا مَحْكُومًا لَهُ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَهُ بِالذِّكْرِ لِحِفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ .

الثاني : إِنَّمَا يُصَاحَّ فَعَلٌ مِنَ الثَّلَاثِي تَقْصِدُ الْمَدْحَ أَوْ الذَّمَّ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلتَّعْجِبِ مِنْهُ مُضْمِنًا مَعْنَاهُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثالث : يَجُوزُ فِي فَاعِلِ فَعَلٍ الْمَذْكُورِ الْجُرْمُ بِالْبَاءِ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ أَلٍ ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ :

٧٥٥- حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامٍ
وَفَهَمَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا ، نَظْرًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْجِبِ .

الرابع : مَثَلُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَشَرْحِ التَّسْمِيلِ وَتَبِعَهُ وَوَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ بِعَلْمِ الرَّجُلِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْعَرَبَ شَدَّتْ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ فَلَمْ تَحْوُلْهَا إِلَى فَعَلٍ ، بَلِ اسْتَعْمَلْتَهَا اسْتِعْمَالَ نَمٍ وَبئسَ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عَلِمَ ، وَجِهَلُ ، وَسَمِعَ . انْتَهَى .

(وَمِثْلُ نَفَمَ) فِي الْمَعْنَى حَبَّ مِنْ (حَبَّدَا) وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَدْرُوحَ مَحْبُوبٌ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْمِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنْ حَبَّ فَعَلٌ يُقْصَدُ بِهِ الْحُبُّ وَالْمَدْحُ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ « ذَا » لِيَدُلَّ عَلَى الْحُضُورِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (الْفَاعِلُ ذَا) أَيْ : فَاعِلُ حَبَّ هُوَ لَفْظُ « ذَا » عَلَى الْخِتَارِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ سَيَبُويهِ . قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ - بَعْدَهُ أَنْ مِثْلُ مَحَبَّدَا زَيْدٌ - : حَبَّ فَعَلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ حَبَّدَا ، هَذَا قَوْلُ سَيَبُويهِ ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : في قوله : « الفاعل ذا » تعريض بارد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كون « حبذا » خبرا مقدما .

(وَإِنْ تَرُدُّ ذَمًّا فَقُلْ لَأَحَبُّنَا) زَيْدٌ ؛ فَهِيَ بِمَعْنَى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ - أَلَا حَبِّدَا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُمْ حَىٰ فَلَا حَبِّدَا هِيَا

(وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ) أَى : اجعلِ المخصوصَ بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من « زيد حببذا » زيد حب هذا ، قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء « حبذا » مجرى المثل .

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير (أيًا كان) المخصوص : أى أى شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو منثى أو مجموعا (لَا * تَعْدِلُ بِذَا) عن الأفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تُغَيَّرُ ؛ فتقول : حَبِّدَا زَيْدًا ، وَحَبِّدَا الزَّيْدَانِ ، وَحَبِّدَا الزَّيْدُونَ ، وَحَبِّدَا هِنْدًا ، وَحَبِّدَا الْهِنْدَانِ ، وَحَبِّدَا الْهِنْدَاتُ ، وَلَا يَجُوزُ « حَبِّ زَانِ الزَّيْدَانِ ، وَلَا حَبِّ هَوْلَاءِ الزَّيْدُونَ ، وَلَا حَبِّ ذِي هِنْدًا ، وَلَا حَبِّ تَانِ الْهِنْدَانِ ، وَلَا حَبِّ أَوْلَاءِ الْهِنْدَاتِ » . قال ابن كيسان : إنما يختلف « ذا » لأنه إشارة أبدأ إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هِنْدٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل

« ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا

الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم ، كقوله :

٧٥٧ - أَلَا حَبِذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُ الْمَوَى مَا لَيْسَ بِالْمَتَقَارِبِ
 أي : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم أخيراً ، اه .

(وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فِجْرُ * بِالْبَاءِ) نَحْوَ حَبِّ زَيْدٍ رَجُلًا ، وَحَبِّ بِهِ رَجُلًا (وَدُونَ ذَا انْتِزَامُ الْخَاءِ) مِنْ حَبِّ بِالنَّقْلِ مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ (كَثْرَةُ) وَيُنشَدُ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ :

٧٥٨ - [فَعَلْتُ أَفْعَلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا] وَحَبِّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
 أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : وهذا التحويل مُطْرَد في كل فعلٍ مقصودٍ به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حَلَقِي الفاء مراداً به مدح أو تعجب .

الثاني : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجىء « حَبِّ » مع غير « ذا » مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :

٧٥٩ - [بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَيْبٌ دَنَا غَيْرُهُ شَقِينَا]
 * فَحَبِذَا رَبًّا وَحَبِّ دِينًا *

انتهى .

(خاتمة) : يُفَارِقُ مَخْصُوصٌ حَبِذَا مَخْصُوصَ نَعْمٍ مِنْ أَوْجِهِ :

الأول : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَيْرٌ مبتدأ محذوفٍ أسهلُ منه في باب « نعم » ؛ لأن ضمفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كاسبق . والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الضرف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خير » و« شر » لكثرة الاستعمال ، وقد يعامل معاملةً ما في ذلك « أحب » كقوله :

٧٦٠ - [وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتِ]

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنَعًا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » .

ونحو :

٧٦١ - * بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

(صُغٍ مِنْ) كَلٌّ (مَصْبُوحٌ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ) اسماً مُوَازِناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)

قياساً مُطَرِّدًا ، نحو « هو أضرِبُ ، وأَعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أضرَبه

وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (الْأَذَابِ) هناك ؛ لكونه لم يَسْتَكِلِ الشروط المذكورة ثَمَّةً .

وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ ، كَهُو أَقْمَنُ بِهِ : أَيْ أَحَقُّ ، وَاللَّسُّ مِنْ شِطَاظٍ . هَكَذَا قَالَ النَّازِمُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنُ التَّطَّاعِ لَصَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ ، وَمِنْهُ أَيْسٌ ، بِتَثْلِيثِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَصَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ : كَهَذَا الْكَلَامِ أَخَصَّرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي أَفْعَلِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَسَمِعَ هُوَ أَعْطَاهُمُ لِلدَّرَاهِمِ وَأَوْلَاهُمُ الْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ كَهُو أَرْهَى مِنْ دِيكَ ، وَأَشْفَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ ، وَأَغْنَى بِمَجَاتِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّسْهِيلِ فِي فِعْلِ التَّعْجِبِ .

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجَّبٍ وَصِلٌ لِلسَّانِعِ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى بِمَجْرَاهِ (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ) عِنْدَ مَا نَعَى صَوْنَهُ مِنَ الْفِعْلِ ، لَكِنْ « أَشَدَّ » وَنَحْوُهُ فِي التَّعْجِبِ فِعْلٌ ، وَهَذَا اسْمٌ ، وَيُنْصَبُ هُنَا مَصْدَرُ الْفِعْلِ الْمُتَوَصَّلِ إِلَيْهِ تَمِيْزًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بِيَاضًا ، وَأَفْجَعُ مَوْتًا .

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرْدَا)

مِنْ « أَلِ » وَالْإِضَافَةُ ، جَارَةٌ لِلْمَفْضُولِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا » أَيْ مِنْكَ ، أَمَا الْمُضَافُ وَالْمَقْرُونُ بِالْأَلِ فَيَمْتَنِعُ وَصَلُهُمَا بِمَنْ .

﴿ تَنْبِيْهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَى « مِنْ » هَذِهِ ؛ فَذَهَبَ الْمُبْرَدُ وَمَنْ وَاقَهُ إِلَى أَنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَبِيوِيَّةٌ ، لَكِنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُقَيَّدُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّبَعِيَّةِ فَقَالَ فِي « هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فَضَلَهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَعْمْ ، وَذَهَبَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » قَالَ : جَاوَزَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي الْفَضْلِ ، قَالَ : وَلَوْ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مَقْصُودًا لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَى » . قَالَ : وَيُبْطَلُ

كونها للتمييز أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بفض موضعها ، والآخر : كونُ المجرور بها عامًا ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفعل » خبراً كآلية ، ويقالُ إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

[فَظَلَّ فَوْأَدَى فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا]

أى دنوتِ أَجْمَلٍ من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدَاً يَجْنَبِي بَارِدِ ظَلِيلِ

أى : تروّحي وَأَيِّ مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه .

الثالث : قوله : « صِلَهُ » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما بلَوْ وما اتسل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلَفُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى تَخْمَرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُني أفعلُ التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول : مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو « زيد أقرب من عمرو من كل خير ؛ وأقرب من كل خير من عمرو » .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ،
فأما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَيْدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدْفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِكَاثِرٍ]

فقولان .

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) أفعْلُ التفضيل (أَوْ جُرْدًا) من أل والإضافة (أَلْزِمَ
تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول : زيد أفضل رجُلٍ ، وأفضل من عمرو ، وهند أفضل
امرأة ، وأفضل من دعدٍ ، والزيدان أفضل رجُلَيْنِ ، وأفضل من بكر ، والزيدون
أفضل رجَالٍ ، وأفضل من خالدٍ ، والمندان أفضل أُمَّرَأَتَيْنِ ، وأفضل من دعدٍ ،
والمندات أفضل نِسْوَةٍ ، وأفضل من دعدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثم قيل في آخره :
إنه معدول عن آخر ، وفي قول بن هاني :

٧٦٧ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِمَهَا
[حَصْبَاءُ دَرٍّ طَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

إنه لحن .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما
« وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره : أَوْلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ .

(وَتَلَوُا آلَ طَبِيقٍ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زيدٌ الأفضَلُ » ، وهند
الفضلي ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والمندان الفضليان ، والمندات
الفضليات ، أو الفضلُ » وكذلك « مررت بزيد الأفضَلِ » ، وبهند الفضلي » إلى آخره .
ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل كَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فتقول على المطابقة «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وأفاضل القوم، وهنئذ فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء وفضليات النساء». ومنه: «وَكذلكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْبَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا» وعلى عدم المطابقة: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم» وهكذا إلى آخره. ومنه: «وَلتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ» وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجهه، فإن قدر «أكابر» مفعولا ثانياً، و«مجرميها» مفعولا أول لزمه المطابقة في المجرى، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: «الْأَخْبِرْكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحْسِنُكُمْ أَخْلَاقًا» .

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى مِنْ ، بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً ، أو تنويها لأعلى المضاف إليه وحده ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قَرْنٌ) وَجْهًا وَاحِدًا ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُعُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قریش » أى : أفضل الناس من بين قریش .

وإضافة هذين النوعين لمجرى التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى مِنْ ؛ فإنه لا يكون إلا بعض ما أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فلذلك يجوز «يوسفُ أحسنُ إخوته» إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم

(تنبيه) يرد أفعل التفضيل عارياً عن معنى التفضيل ، نحو « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ » ، « وهو أهونُ عليه » وقوله :

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلِهِمْ؛ إذ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ - إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانَهُ أُعْزُ وَأَطُولُ

وقوله :

٧٦٩ - [أَتَهْجُوهُ وَوَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ؟] فَشَرُّ كَمَا خَلِيبِرِ كَمَا الْفِدَاءِ

وقاسه للمبرد ، وقال في التسهيل : والأصح قَصْرُهُ على السماع ، وحكى ابن الأبنباري عن أبي عُبَيْدَةَ القولَ بورود أفضل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يُسَلِّمَ له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفضل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال في شرح التسهيل : والذي سُمِعَ منه ، فالشهور فيه التزام الأفراد والتذكير ، وقد يُجْمَعُ إذا كان ماهوله جمعا ، كقوله :

٧٧٠ - إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

ككراما ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْمُ

قال : وإذا صحَّ جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني : * كأن صغرى وكبرى من فقامها * صحيحا ، اه .

(وَإِنْ تَكُنْ بَتَلُو مِنْ) الْجَارَةِ (مُسْتَفْهَمَا * فَلَهُمَا) أَى : لِمَنْ وَمَجْرورها الْمُسْتَفْهَمَ بِهِ (كُنْ أَوَّلًا مُقَدِّمًا) عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ؛ إذ يلزم على تمثيلة الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كمثل : يَمَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِمِكَ أَكْثَرُ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ لَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ .

(وَوَلَدَى * إِخْبَارٍ) أَى : وَعِنْدَ عَدَمِ الِاسْتِفْهَامِ (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَوَجِدًا)

كقوله :

٧٧١ - قَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَأَشَى مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا طَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا) أَى : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَدْرِكَ فِي كُلِّ لَفْظٍ ، وَلَا يَرْفَعُ اسْمًا ظَاهِرًا وَلَا ضَمِيرًا بَارِزًا إِلَّا قَلِيلًا ، حَكَى سَبِيوِيَه : سَرَّزْتُ رَجُلًا أَكْرَمَ مِنْهُ أَبُوهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ضَعِيفُ الشَّبَهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ فِي حَالِ تَجْرِيدِهِ لَا يُؤْنَتُ وَلَا يُبْتَنَى وَلَا يُجْمَعُ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُمَاقِبْ فِعْلًا ، أَى : لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ (وَمَتَّى) * عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا رَفَعَهُ الظَّاهِرَ (ثَبَّتًا) وَذَلِكَ إِذَا سَبَقَهُ نَفِيٌّ ، وَكَانَ مَرْفُوعَهُ أَجْنَبِيًّا ، مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ كَحْسَنَهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِنَّمَا قَصَرَ عَنِ رَفْعِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ ، وَفِي هَذَا الْمَثَلِ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ ، كَمَا رَأَيْتُ ، وَأَيْضًا فَلَوْلَمْ يُجْعَلِ الْمَرْفُوعُ فَاعِلًا لَوَجِبَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً ؛ فَيَلْزِمُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَفْعَلٍ وَمِنْ بَاجِنِي .

وَالْأَصْلُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ : أَوَّلُهُمَا لِلْمَوْصُوفِ ، وَثَانِيَهُمَا لِلظَّاهِرِ ، كَمَا رَأَيْتُ ، وَقَدْ يَحْذَفُ الضَّمِيرُ الثَّانِي وَتَدْخُلُ مِنْ : إِمَّا عَلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ ، أَوْ عَلَى مَحَلِّهِ ، أَوْ عَلَى ذِي الْمَحَلِّ ؛ فَتَقُولُ : مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ ، فَتَحْذَفُ مِضَافًا أَوْ مِضَافِينَ ، وَقَدْ لَا يُؤْتَى بَعْدَ الْمَرْفُوعِ بِشَيْءٍ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُ كَمَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ ، وَقَالُوا : مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجليل من حسن الجليل يزيد ، ثم أضيف الجليل إلى زيد
للاسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثاني ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام :
« مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم
في أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام
العشر ، وقول الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

والأصل . مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ ، ففَعِلَ بِهِ مَا ذَكَرَ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ
منه في عين زيد » ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ، وإن كان أفضل فيهما
يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في أفراد رفع أفضل التفضيل الظاهر جواز أن يقع
موقعه الفعل الذي بُني منه مُفيداً فائدته ، وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى
أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد » ،
أو « يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد » بمعنى يفوقه في الحسن ، فأتت
الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني ، وكذا القول في « ما رأيت
رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حَسَنَ حيث تفوت
الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن
بمضارع حَسَنَهُ إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بُني منه أحسن ، ففادت الدلالة
على الغريزة الاستفادة من أفضل التفضيل ، ولو رُمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير
هذين الوجهين لم تستطع .

الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله :

لا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وهل في الناس رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجِدَ ما يُوهِمُ جَوَازَ ذَلِكَ جُمِلَ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ أَفْعَلُ ، نحو « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ - [أَكْرَهُ وَأَخِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ]

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة في تمديدية أفعل التفضيل بحروف الجر

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متمدة بنفسه دالاً على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّيٍّ بِاللَّامِ إلى ما هو مفعول في المعنى ، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو «المؤمن أحبُّ لله من نفسه ، وهو أحبُّ إلى الله من غيره» ، وإن كان من متمدة بنفسه دالاً على عِلْمٍ عُدِّيٍّ بِالْبَاءِ ، نحو «زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي» و «أنا أذرى به» وإن كان من متمدة بنفسه غير ما تقدم عُدِّيٍّ بِاللَّامِ ، نحو «هو أطلبُ للتأثر ، وأنفع للجار» ، وإن كان من معتدَّةٍ بِحَرْفِ جَرِّ عُدِّيٍّ بِهِ ، لا بغيره ، نحو «هو أزهد في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجدرُّ بالحلم ، وأخيدُّ عن اتِّخَانًا» .

ولفعل التمجيب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو «ما أحبُّ المؤمن لله ، وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعهم للعوائق ، وأغضه لطرفه ، وأزهده في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأخرصه عليه ، وأجدره به» اه .

وقد سبق بعض ذلك في بابه ، والله تعالى أعلم .

النعته

(يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ)
وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعولُ الثاني ، وحالُ المنصوب ، وبغير
خبر « حَامِضٌ » من قولك : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتي أن التوكيدَ والبَدَلَ وعطفَ النَّسَقِ تتبعُ غيرَ
الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذِّكْر لكونها الأضلَّ في ذلك .

الثاني : في قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز
صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة ، وقد تقدم أحدُ
الموصوفين ؛ فنقول : قام زيدُ العاقلانِ وعمرو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبِي ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانَ وَخَالِيًّا
وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذكر في موضعها .

الثالث : اختلف في العامل في التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل
في المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : ويبدأ - عند اجتماع
التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، أي فيقال :
جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ .

الخامس : قدّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعته ، وكذا فعلَ ابن السراج
وأبو علي والزنجشري ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعته على خلاف
معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط، وقدم في الكافية النعمة كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح والزمخاري والجزولي، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع.

(فَالنَّعْمَةُ) في عُرْفِ النِّعْمَةِ (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَاسِيٌّ) أَي مُكْمَلُ الْمَتْبُوعِ (بِوَسْمِهِ) أَي : بِوَسْمِ الْمَتْبُوعِ : أَي عَلَامَتِهِ (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

وَمُتِمٌّ مَاسِيٌّ : مَخْرَجٌ لِلْبَدَلِ وَالنِّسْقِ .

وَبِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ : مَخْرَجٌ لِعُطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّهَا شَارَكَهَا النِّعْمَةُ فِي إِتْسَامِ مَاسِيٍّ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ تُكْمَلُ دَلَالَتُهُ وَتَرْفَعُ اشْتِرَاكُهُ وَاحْتِمَالُهُ ، إِلَّا أَنَّ النِّعْمَةَ يُوصَلُ إِلَى ذَلِكَ بِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى فِي الْمَنْعُوتِ أَوْ فِي مَتَعَلِقِهِ ، وَالتَّوَكِيدِ وَالبَيَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ

والمراد بالتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » أو تعميم ، نحو « يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم » ، أو مدح نحو « الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه » ، أو ذم نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلِيَانَا) أَوْ تَرْحُمَ نَحْوِ « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِنُ الْمُنْكَسِرُ قَلْبُهُ » ، أَوْ تَوْكِيدٍ نَحْوِ « أَمْسِ الدَّابِرُ الْمُنْقَضِ أَمْدُهُ لَا يَمُودُ » أَوْ إِهْبَامٍ نَحْوِ « تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ » أَوْ « قَلِيلَةٍ نَافِعٍ ثَوَابُهَا أَوْ شَائِعٍ احْتِسَابُهَا » أَوْ تَفْصِيلٍ نَحْوِ « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ كَرِيمٍ أَبُوَاهُمَا نَسِيمٍ أَحَدُهُمَا .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

(وَلْيَنْطَ) النِّعْمَةُ مُطْلَقاً (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أَي : الَّذِي (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوتُ (كَمُرُزُ بَقْوِمٍ كَرَمًا) وبقويم كرماء آباؤهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم الكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التسمية في التعريف والتسكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخص نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، وجعل «الأوليان» صفة لآخران في قوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَيْبْتُ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْبِيَّةً مِّنَ الرِّقَشِ فِي أَنْبِيَاءِ الشَّمِّ نَاعٍ
والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوم خلاف ذلك مؤولٌ .

الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعرفة بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسَبْنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَمْنِينِي

إن «يسبنى» صفة لآخال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغي للرجل مثلك — أو خير منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، و غلامٌ يافعٌ وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اهـ .

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْ كِبَرٍ أَوْ * سِوَاهَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقْفُوا مَا قَفَوْا) : أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل

الواقع موقعه ؛ فإن كان جارياً على الذي هو له رَفَعَ ضميرَ المنعوتِ وطابَقَه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ ، تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأةٍ حَسَنَةٍ ، كما تقول : مررت برجلينِ حَسَنًا وامرأةً حَسَدَتْ . وإن كان جارياً على ما هو لشيءٍ من سَبَبِيَّهِ فإن لم يرفعِ السببيَّ فهو كالجارى على ما هو له في مطابقتِهِ للمنعوتِ ؛ لأنه مثله في رَفَعِهِ ضميرَ المنعوتِ ، نحو : مررت بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ أو حَسَنَةِ وَجْهًا ، وبرجلينِ كَرِيمِي الأبِ ، أو كَرِيمَيْنِ أبًا ، وبرجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أو حَسَانٍ وَجْهًا ، وإن رفعِ السببيَّ كان بحسَبِهِ في التذكيرِ والتأنيثِ كما هو في الفعلِ ؛ فيقال : مررت برجلٍ حَسَنَةٍ وَجْهُهُمْ ، وبامرأةٍ حَسَنِ وَجْهَهَا ، كما يقال : حَسَدْتُ وَجْهَهُمْ ، وَحَسَنَ وَجْهَهَا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز في الوصفِ المسندِ إلى السببيِّ المجموعِ الإفرادُ والتكسيرُ ، فيقال : مررت برجلٍ كَرِيمٍ آبَاؤُهُ ، وكَرَامٍ آبَاؤُهُ .

الثاني : قد يُعَامَلُ الوصفُ الرافِعُ ضميرَ المنعوتِ معاملةً رافعِ السببيِّ ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررت برجلٍ حَسَنَةِ العَيْنِ ، كما يقال : حَسَدْتُ عَيْنَهُ ، حكى ذلك الفراءُ ، وهو ضعيفٌ ، وذهب كثيرٌ منهم الجُرْمِيُّ إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصفِ الرافِعِ للسببيِّ وجمعه الجمعُ للذكرِ السالمِ على لغة « أكلوني البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كَرِيمَيْنِ آبَاؤُهُ ، وجاءني رجلٌ حَسَنُونَ غِلْمَانُهُ .

الرابع : ما ذكره من مُطابَقَةِ النعتِ للمنعوتِ مشروطٌ بأن لا يمنع منها مانعٌ ، كافي صَبُورٌ وَجَرِيحٌ وَأَفْعَلٌ مِنْ ، اهـ .

(وَأَنْعَتٌ بِمُسْتَقَى) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَثِ وَصَاحِبِهِ ، وذلك اسمُ الفاعلِ كضاربٍ وَقَاتِمٍ ، واسمُ المفعولِ كضروبٍ وَمُهَانٍ ، والصفةُ المشبهةُ (كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ) وَأَفْعَلٌ

التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشبهه) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها (والمنسب) تقول : مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذوقأم ، والقريشي ؛ فضاها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قریش .

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُسَكَّرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنى لالفظاً ، وهو المعروفُ بأل الجنسية ، كقوله :

* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسَيْبِي *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتمة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدر كقوله تعالى « وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ - كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ النَّارَ مُطْنِفٌ

أى : أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله : (فَأَعْطَيْتَ مَا أَعْطَيْتَهُ خَيْرًا) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مررت برجلٍ اضربه ، أو لاشهنه ، ولا بعبدٍ بمتكك ، قاصداً إنشاء البيع

(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة العالوية فى كلامهم (فاقول أضمير نصيب) كقوله :

٧٧٨ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] * جَاهُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ

أى جاهوا بأبنٍ مخلوطٍ بالماء مقولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.
الثاني: فهم من قوله «فأعطيت ما أعطيته خبراً» أنها لا تقترن بالواو، بخلاف
الحالية؛ فذلك لم يقل ما أعطيته حالاً.

(وَنَمَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقه أن لا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك
قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف (فالتزموا الإفراد والتذكيراً) تنبيهاً على
ذلك؛ فقالوا: رجلٌ عدلٌ، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً
عدلاً ورجلاً عدلاً، وكذا في الجمع: أي هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين
على التأويل بالمشقة: أي عادل ومرضى وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرد، كما لا يطرد
وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً.

الثاني: أطلق المصدر، وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كـمزار ومسير؛
فإنه لا يُنعت به، لا بآفراد ولا بغيره.

(وَنَمَتْ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِذَا اُخْتَلَفَ فَعَاظِنًا فَرَقَهُ، لَا إِذَا اُنْتَلَفَ)
مثالُ المختلف: «مررت برجلين كريم وبخيل» ومثال المؤلف: «مررت برجلين
كريمين» أو «بخيلين».

ويستثنى من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: «مررت
بهذين الطويل والقصير»، نص على ذلك سيبويه وغيره: كالزَّيَادِي وَالزَّجَّاجِ وَالْمَلْبَرْدِ،
قال الزَّيَادِي: وقد يجوز ذلك على البديل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع
معنى، كقوله:

٧٧٩ - فَوَافَيْنَاهُمُ مِنْهَا بِمَجْمَعٍ كَأَشَدِّ الْقَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وفيه نظر .

الثاني : قال في الارتشاف : والاختيارُ في «مررت برجلين كريم وبخيل» القَطْعُ .

الثالث : قال في التسهيل : يُقَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند

التفصيل اختيارا .

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيْنِ) عاملين (وَحِيدَيْنِ مَعْنَى * وَوَعْمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيدٌ وأتى عمرو الماقلان» ، و«هذا زيدٌ وذاك خالد الكريمان» و«رأيت زيداُ وأبهرت عمراً الظرفين» . وَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَّبِعِينَ فَاعِلِي فَعْلَيْنِ أَوْ خَبْرِي مَبْتَدَأَيْنِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، نَحْوُ : «جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلان» أو «الفاضلين» ، ونحو «جاء زيدٌ ومضى بكر الكريمان» أو «الكريمين» ، ونحو «هذا مؤلمٌ زيدٌ ومُوجعٌ عمراً الظرفيان» أو «الظرفين» ، ولا يجوز الإتيان في ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعمالين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو «قام زيدٌ وعمرو الماقلان» ، وهذه يجوز فيها الإتيان والقَطْعُ في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعملين من جهة المعنى ، نحو «ضرب زيدٌ عمراً الكريمان» ، ويجب في هذه القَطْعُ قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو «خاصم زيدٌ عمراً الكريمان» ؛ فالقَطْعُ في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتيان ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غَلَبَ المرفوعُ ؛ فتقول : «خاصم زيدٌ عمراً الكريمان» ، ونص ابن سعدان على جواز إتيان أى شئت ؛ لأن كلا منهما خاصمٌ ومُخاصَمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز «ضارب زيد

هنداً العاقلة» برفع العاقلة نعنا لهند، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو «ضارب زيد عمرأ» ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

٧٨٠ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَمَا
فنصب «الأفعوان» وهو بدل من «الحيات» وهو مرفوع لفظاً؛ لأن كل شيئين تسألما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالت القدم الأفعوان.

الثاني: قوله «أتبع» يوهم وجوب الإتيان، وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه.

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أي: تيمت منعتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أَتَيْتَ) كلها؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: «مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب» إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب.

(وَاقْطَعِ) الجميع (أَوْ اتَّبِعِ) الجميع، أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خزينق:

٧٨١ — لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْفِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فيجوز رفع «النازلين» و«الطيبين» على الإتيان لقومي، أو على القطع بإضمارهم، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

(أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعِ مُمْلِنًا): أي إذا كان المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتيان المفتقر إليه، وجاز فيما سواه القطع والإتيان، هكذا في شرح الكافية.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعضُ النعوتِ دونَ بعضِ قُدِّمَ المُتَّبِعُ على المقطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية - وهي الاستغناء عن الجميع - فيجوز ، والحالة الثالثة - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز ؛ لكان مذهباً .

الثاني : إذا كان النعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإبتاع ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنَا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت للؤكد نحو « إلهين اثنين » والملتزم نحو : « الشعري العبور » ، والجاري على مشاربه نحو « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه

(وَاَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية (مُضْمَرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ) أي لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الحيد » بالرفع بإضماره ، ونحو « وأمراته حاملة الخطب » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فنقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

(وَمَا مِنْ الْمَنُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ) أي علم (يجوز حذفه) ، ويكثر ذلك في المنعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحاً للمباشرة العامل ، نحو « أن أعمال سابقات » أي دروعاً سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض عن أوفى ، كقولهم : مناظمن ومنا أقم ، أي منافريق ظعن ومنا فريق أقم ، وكقوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهِمْ لَمْ تَيْسَمْ بِفَضْلِهِمْ فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمْ

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب «لو» فاصلا بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والابتداء المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يَضْلُحْ ، ولم يكن المذموم بعض ما قبله من مجرورين أو في ؛ اِمتنع ذلك : أى إقامة الجملة وشبهها مقامه ، إلا في الضرورة كقوله :

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْجِدَ اللَّهِ لِلزُّورَانِ وَالْحَصَى]

لَكُمْ قَبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَنْزَمِي وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ - [مَالَاكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتْرِ]

تَرَمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله :

٧٨٦ - كَأَنَّكَ مِنْ جِالِ بَنِي أَقْيَشِ يُتَقَمَّقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ
والثاني : كقوله تعالى : « يَاأَخْذُ كُلِّ سَفِينَةٍ غَضْبًا » أى كل سفينة صالحة .

وقوله :

٧٨٧ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَاتُ نَدْرٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ

أى : شيئًا طائلًا

وقوله :

٧٨٨ - وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَنْخَذِينَ بِكِرٍ مُهْمَمَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدٌ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يلى النعت « لا » أو « إما » فيجب تكررها مَقْرُوبَيْنِ بِالْوَاوِ ، نحو : « سررت برجل لا كريم ولا شجاع » ، ونحو : « ائتني برجلٍ إما كريمٍ وإما شجاع » .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو « سررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صلحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبدلاً منه المنعوتُ ، نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » .

الرابع : إذا نُعتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدمَ المفردُ ، وأخرتِ الجملةُ ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقدِّمُ الجملةُ ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنعتُ ويُنعتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « سررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونعتُهُ مصحوبُ آلٍ خاصَّةٍ ؛ فإن كان جامداً مُحصّصاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنعتُ ولا يُنعتُ به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذِي الغيبة تمسكاً بما سُمِعَ من نحو « صلى الله عليه الزهوفِ الرحيمِ » وغيره يجعله بدلاً ، ومنها ما يُنعتُ ولا يُنعتُ به ، كالعالم ، ومنها ما يُنعتُ به ولا يُنعتُ ، كأيّ ، نحو « مررتُ بفارسٍ أيّ فارسٍ » ، ولا يقال : جاءني أيّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو في الأصل مصدر ، ويُسمّى به التابع المخصوص ، ويقال : أكَّدتُ تأكيداً ، ووَكَّدتُ توكيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظي وسيأتي ، ومَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرفعُ احتمالُ إرادةٍ غير الظاهر ، وله ألفاظُ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْدًا مَعَ ضَمِيرِ طَابَقِ الْمَوْكَدَا)

أى : فى الإفراد والتذكير وفُرُوعِهِمَا ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقة ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا)
فتقول : « قَامَ الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ أَوْ أَعْيُنَهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس و عيون ، ولا على أعيان ؛ فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسميل : « جمع قلة » فإن عَيْنًا تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

﴿ تنبيه ﴾ : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد .
— وهو المثنى والمجموع — غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع .
وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الإفراد ، والثنية .

قال أبو حيان : وَوَمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفى ما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت :
« نَفْسَاهُمَا » لجاز ؛ فصرح بجواز الثنية .

وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ،
والإفراد ، والثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُهُمَا كَمَا » و يترجح الإفراد
على الثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي

[سَقَاكَ مِنَ الْمَرِّ الْقَوَادِي مَطِيرُهَا]

وكقوله :

٧٩٠ - وَمَهْمَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّ نَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَيْنِ

(وَكَلًّا أذْ كُرْفِي) التوكيد المَسُوق لقصد (الشُمُولِ) والإحاطة بأبغاض المتبوع ،
(وَكَلًّا) و(كَلَّتَا) و(جَمِيعًا) ؛ فلا يُؤكِّد بهن إلا ماله أجزاءً بصحُّ وقوعُ بعضها
موقعه ؛ لرفع احتمال تقدير بعضٍ مضافٍ إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجَيْشُ كُلُّهُ ،
أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ ، أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْمِهْنَدَاتُ
كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمِهْنَدَانِ كِلَتَاهُمَا » ؛ لجواز أن يكون
الأصل : جاء بعضُ الجيشِ ، أو القبيلةِ ، أو الرجالِ ، أو المهنداتِ ، أو أحدُ الزيدينِ ،
أو إحدى المهندينِ .

ولا يجوز « جاءني زيدٌ كُلُّهُ » ولا « جَمِيعُهُ » ، وكذا لا يجوز « اختصم
الزيدانِ كِلَاهُمَا » ولا « المهندانِ كِلَتَاهُمَا » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا) إلى أنه لا بدُّ من اتصال ضمير المتبوع
بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذف الضمير
استغناءً بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا حُجَّة في « خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » ولا قراءة بعضهم : « إِنَّا كَلَّلْنَا فِيهَا » على أن المعنى جميعه
وكلنا ، بل « جميعًا » حالٌ « وَكَلَّلْنَا » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع
في « فيها » .

وذكر في التسهيل أنه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر
المؤكِّد بكل ، وجعل منه قول كثير :

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَأَسْتَفْعَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) في الدلالة عَلَى الشَّمُولِ اسْمًا مُوَازِنًا (فَاعِلَهُ مِنْ عَمِّ فِي التَّوَكِيدِ) فَقَالُوا: «جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ، وَالْمُهَنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ»، وَعَدَّ هَذَا اللَّفْظَ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أَيْ: الزَّائِدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ أَغْفَلَهُ، لَكِنْ ذَكَرَهُ سَيُوبَةُ، وَهُوَ مِنْ أَجْلِهِمْ؛ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ نَافِلَةً عَلَى مَا ذَكَرُوهُ؛ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ النَّاءَ فِيهِ مِثْلُهَا فِي «النَّافِلَةِ» أَيْ تَصْلُحُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ؛ فَتَقُولُ: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ» كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَيَقُوبَ نَافِلَةً».

﴿تنبيه﴾: خالف في «عامة» للبرد، وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم.

(وَبَدَّ كُلٌّ أَكْدُوا بِأَجْمَاءَ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا) فَقَالُوا: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالْمُهَنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعُ» (وَدُونَ كُلٌّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ) الْمَذْكُورَاتِ، نَحْوُ «لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ» «لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ» وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا سَبَقَ.

وقد يتبع أجمع وأخواته، بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبضع وبضعاء وأبضعين وبضع؛ فيقال: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْضَعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ بَضْعَاءُ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْضَعُونَ، وَالْمُهَنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعُ كُتِعُ بُضِعُ».

وزاد الكوفيون بعد أبضع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع.

قال الشارح: ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب، وشذ قول بعضهم «أجمع

أَبْصَعَ ، ، وأشد منه قول الآخر « جُمِعَ بَتَعَ » ، وربما أُبْدَ بِأَكْتَعَ وأَكْتَعِينَ غير مسبوقين بأَجْمَعَ وأَجْمَعِينَ ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيحًا مُرَضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْنِي أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : أفراد أ كْتَعَ عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفضلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كَلَهُنَّ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن « أجمعين » تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَا غُورَ لَهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للعتبوع ، وليس التثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كَلِمَهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطراوة .

الخامس : قال في التسهيل : وأجْرِيَّ في التوكيد مُجْرِيَّ كُلِّ مَا أَقَادَ مَعْنَاهُ مِنَ الضَّرْعِ وَالزَّرْعِ ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ ، وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، وَالْبَطْنِ وَالظَّهْرِ ، يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ : مُطِرْنَا الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، وَمُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ، وَضَرَبْتُهُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتوابعه ففي تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعمية عُلّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول : « اعْتَمَكْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ]

يَأْتِيَتْ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ

وقوله :

* تَحْدَانِي الدَّفَاءُ حَوْلًا أُكْتَمًا *

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّمَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمَلٌ) أى عمّ المفيد وغير المفيد ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَمَرًا نَفْسُهُ » .

(وَأَعْنِ بِكَلْمًا فِي مُثْنَى وَكَلَامًا * عَنْ) تثنية (وَزْنَ فَعْلًا ، وَوَزْنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بثنية « مِثْنَى » عن تثنية سِوَاء ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الْمَهْدَانِ جَمْعًا وَإِنْ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

(تنبيهان) : الأول : المشهور أن « كَلَامًا » للمذكر « وَكَلْمًا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَعْنَى بكليهما عن كليهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمْتُ بِقُرْبَى الرَّيْذَبَيْنِ كَلَيْهِمَا

[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال :
بقرني الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يُستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ؛
فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كُلُّهُمَا » « وَالْمُهَنْدَانِ كُلَّهُمَا » .

(وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلُ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ)
الضمير (الْمُنْفَصِلِ) حتماً (عَنَيْتُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ،
أَوْ عَيْنُكَ ، وَقَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قُمْ نَفْسُكَ ،
ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف
« ضَرَبْتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَعْيُنَهُمْ » فالضمير جائز ، لا واجب .

{ تنبيه } : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو
ما صرح به في شرح الكافية ، ونص عليه غيره ، وعبارة التسهيل تفتضى عدم
الوجوب . ١٠٥ .

(وَأُكِّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ
يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ،
ولو قلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّدِ لَفْظِيٌّ يَجِي * مُكْرَرًا) ما : مبتداً موصول ، ولفظي : خبر
مبتداً محذوف هو العائد ، والمبتداً مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة
- وهو العائد - للطول بالجار والمجرور ، وهو متعلق باستمرار على أنه حال من الضمير
المستتر في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يجي »
المستتر ، وجملة « يجي » خبر الموصول : أى النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو
التوكيد اللفظي ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى ، كذا عرفناه في التسهيل ،

فالأول يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو :
« جاء زيد زيد » ، و « نكاحها باطل باطل باطل » ، وقوله :

٧٩٦ - فَيَاكَ يَاكَ الْمِرَاءُ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ - [فَتِيكَ وَوَلَاةُ الشُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْتُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلِ

والجملة (كَقَوْلِكَ أَدْرَجِي أَدْرَجِي) وقوله :

٧٩٨ - [لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ] لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والثاني كقوله :

٧٩٩ - أَنْتَ بِالتَّخِيرِ حَقِيقٌ قَنْ

وقوله :

٨٠٠ - وَقَلَنْ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوْلُ مَشْرَبِ

أَجَلِ جَنِينٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيْحَتِ دَعَايِرُهُ

وقوله :

٨٠١ - [فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسَلَتْ جِيرَانَهَا] صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامِ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿تنبيه﴾ : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يفتقرن بعاطف

نحو : « كَلَّا سَيَمْلِكُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَمْلِكُونَ » الآية ، ونحو : « أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى » ونحو : « وَمَا

أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونهِ ، نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَا عَزْوَونَ قَرِيبًا » ثلاثَ مرَّاتٍ ، ويجب الترك عند إيهام

التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا »

لَتُوهِمُ أَنْ الضَّرْبَ تَكَرَّرَ مِنْكَ مَرَّتَيْنِ تَرَخْتَ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى ، والفرض أنه

لم يَبْقَ مِنْكَ إِلَّا مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ .

(وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ)
 فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه
 عن الاتصال .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْتَمِلُ بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمَ وَكَيْلَى)

وَأَجَلَ ، وَجَبْرِ ، وَإِي ، وَلَا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .
 فَيُعَادُ مَعَ الْمُؤَكَّدِ مَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكَّدِ إِنْ كَانَ مَضْمُورًا ، نَحْوُ : « أَيْدِيكُمْ أَنْتَكُمْ إِذَا
 مَثُمٌ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتَكُمْ مُخْرَجُونَ » وَيُعَادُ هُوَ أَوْ ضَمِيرُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا ،
 نَحْوُ : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أَوْ « إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَهُوَ الْأَوْلَى ،
 وَلَا بَدَّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ .

وَشَذَّ اتَّصَالُهُمَا ، كَقَوْلِهِ :

٨٠٢ — إِنْ الْكُرَيْمِ يَحْمِلُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَا
 وَأَسْتَهْلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهُمَا مُشَدَّدَاتُ بَقَرَيْنِ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمُّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
 [أَمْ يَحْوُلُونَ دُونَ ذَلِكَ الْحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَأْمِنَ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْتَمِصًا

للفصل في الأوتار بالعاطف ، وفي الثالث بالوقف .

وأشدُّ منه قوله :

٨٠٦ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْلَى لِمَا بِي وَلَا لِلَّهِ بِهَمِّ أَبَدًا دَوَاهِ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .
وأسهلُ من هذا قوله :

٨٠٧ — فَأَصْبَحَنَّ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ مِمَّا بِهِ
[أَصَمَدٌ فِي عُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبًا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكَّد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها
اصحة الاستغناء بها عن ذكر المُجَابِ به هي كالمستقلِّ بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ
نَعَمْ ، وَبَلَىٰ بَلَىٰ ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨٠٨ — لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنِيهِ ؛ إِنَّمَا أَخَذْتُ طَلِيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ أَكْذَبُ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ)
نحو : قُمْ أَنْتَ ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ ،
وَرَأَيْتِي أَنَا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ »
فذهب البصريين أنه بدلٌ ، ومذهب السكوفيين أنه توكيد ، قال المصنف : وقولهم عندي
أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل في نحو : « قَمَلْتَ أَنْتَ » والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائلٍ منشورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكَّد ويُقام المؤكَّد مقامه ،
على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأتاني أخوه أنفُسُهُمَا » وقدره : هما
صاحباه أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد بإيما ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررت
بالقوم إيما أجمعين وإيما بعضهم » .

الثالثة : لا بلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد ، إلا « جياً وعامةً » مطلقاً ؛ فتقول : القَوْمُ قامَ جميعُهُمْ ، وعامَّتُهُمْ ، ورأيت جميعَهُمْ وعامَّتَهُمْ ، ومررت بجميعِهِمْ وعامَّتِهِمْ ، وإلا « كلاً ، وكلاً ، وکلنا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « القومُ كلُّهم قائمٌ ، والرجلان كلاهما قائمٌ ، والمرأتان کلتاها قائمتان » ، والثاني كقوله :

٨٠٩ - يَمِيدُ إِذَا وَالَّتِ عَلَيْهِ دِلَاوُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ

وقولهم : كليهما وتمراً ، أى أعطيني كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْمُدَى كَانَ كَلْنًا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعمتاً

لا توكيداً ، نحو : « رأيتُ الرجلَ كلَّ الرجلِ ، وأكلت شاة كلَّ شاة » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كلُّ

نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » ، « كلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛

فتقول « كلُّهم ذاهبٌ » ، وذاهبون « والله أعلم .

المطف

(العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل

والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث

إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببِهِ (فَأَوْلَى لَيْتَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهَ الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتشكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ سَيِّئَاتٍ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الجُمَّةِ » : إن ذا الجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَسَكِّرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ به ، نحو : لَدَيْتُ نَوْبًا جَيِّبَةً .

هذا مذهب الكوفيين والفراسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ سَأَامُ مَسَاكِينَ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدليَّةَ ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشلوبيين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولٌ مَنْ مَنَعَ بِشَيْءٍ .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعلمِ اسمًا أو كنيةً أو لقبًا .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محلَّ الأول ، كما في نحو :

(يَا غُلَامُ يَعْزُرَا) وقوله :

٨١١- أَيْبَا أَخُوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَافِلَا
[أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحَدِّثَنَا حَرْبًا]

(ونحو بشرٍ تابعِ البكريِّ) في قوله :

٨١٢- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبَهُ وَقُوْعًا

فبشرٍ : عطف بيان من البكريِّ (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ) منه (بِالْمَرْصِيِّ) ؛ لامتناع
« أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ » نعم الفراه يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

(تنبيه) : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال في نحو : « هِنْدٌ ضَرَبَتْ زَيْدًا
أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأنَّ البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت
الرِّبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

(خاتمة) : يفارقُ عطفُ البيانِ البَدَلُ في ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعًا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظيرُ
النعمة في المشتق ، وأما قول الزمخشري : إن « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ للهاءِ و
« إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتكثيره ، كما مرّ .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعًا لجملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه

الذي ستعرفه في موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البدل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل .

وقد مرّ قريباً ما يَنْبَغِي على هاتين ، وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في بابه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالِيٌ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَظْفُ النَّسْقِ) فتالي - أي تابع - جنسٌ يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَّبِعٍ » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِمَضْجَعِ أَيْ أُسْدٍ » ، فإن أُسْدًا تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نَسْقٍ ، بل بيان ؛ لأن أي ليست بحرف مُتَّبِعٍ ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتية ذكرها (كَاخْصُصْنَ بُوَدِّي وَتَنَاءَ مَنْ صَدَّقَ) فنناء : تابع لود بالواو ، وهي حرف مُتَّبِعٍ .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فَا) و (حَقٌّ) و (أُمَّ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشْرِكُ بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر في الأربعة الأول ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ ، لا في المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضراباً ؛ لأن القائل « أَرِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرُو » عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذي بعد « أم » مُسَاوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتقائه ، وحصول المسواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشْرِكٌ كما قبلها وما بعدها فيما يُجَاءُ بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان في اللفظ فقط ، وإتمام ينبه عليه لأنه قليل .

(وَأَنْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ) أي فقط - بقية حروف العطف ، وهي : (بل ، ولا) و (لَكِنَّ ، كَلِمٌ يَبْدُو أَمْرٌ لَكِنَّ طَلَاً) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » و (اللطال : الولد من ذوات الطلّف) .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهي : حتى ، وأم ، ولكن .
 أما « حتى » فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون
 ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى
 الهمزة ؛ فإذا قلت : « أفأثم زيد أم عمرو » فالمعنى : أمرو قائم ؟ فتصير على
 مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا
 على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو
 مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو
 مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه
 والأخفش ؛ لأنها قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو ، والثالث :
 أن العطف بها ، وأنت مخير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما
 بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها
 لكن به وفاقاً ليونس اه .

(فَأَعْطِفْ يَوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فَنِ الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَلِّفًا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثاني نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى
 إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَتَجَمَّعُوا وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى
 قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي ،

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريتهم وَكُوفِيهِمْ على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وَتَنفَرِدُ الْوَاوُ بِكَوْنِ مُتَّبِعِهَا فِي الْحُكْمِ مُحْتَمِلًا لِلْمَعْيَةِ بِرُجْحَانٍ ، وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ ، وَلِلتَّقَدُّمِ بِقَلَّةِ .

(وَأَخْصَصَ بِهَا) أَى بِالْوَاوِ (عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي * مُتَّبِعُهُ) أَى لَا يَكْتَفِي الْكَلَامُ بِهِ (كَأَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى) وَ « تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَ « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ الْوَاوِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨١٣ - [قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسُقْطِ الْوَاوِ] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حومل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَأَلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أَى بِلَا مُهْلَةٍ ، وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّعْقِيبِ ، نَحْوُ : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وَكَثِيرًا مَا تَقْتَضِي أَيْضًا التَّسْبُبَ إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ جَمَلَةً ، نَحْوُ : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وَأَمَّا نَحْوُ : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسِنَا » وَنَحْوُ : « تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الْحَدِيثُ ؛ فَالْمَعْنَى : أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا ، وَأَرَادَ الْوَضُوءَ .

وَأَمَّا نَحْوُ : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أَى جَافًا هَشِيمًا « أَخْوَى » أَى أَسْوَدَ ؛ فَالتَّحْدِيدُ : فَضِضَتْ مَدَّةُ جَعْلِهِ غُثَاءً ، أَوْ أَنَّ الْفَاءَ نَابَتْ عَنْ نَمٍّ ، كَمَا جَاءَ عَكْسُهُ ، وَسِيَّاتِي .

(وَنَمٌّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أَى بِمُهْلَةٍ وَتَرَائِخٍ ، نَحْوُ : « فَأَقْبَرَهُ نَمٌّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وَقَدْ تَوَضَّعَ مَوْضِعَ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ :

٨١٤ - كَهَزَّ الرَّؤْدَيْنِي نَحْتِ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ نَمٌّ أَضْطَرَبَ

وأما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكَ وَمَا لَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ - إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبِيلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

فقيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبيل الأب ، والأب من قبيل الابن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَضْبَحْتُ أَضْبَحْتُ ذَا هَوَى
فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

وخرَّجَتِ الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

(وَأَخْضَعْنَ بِقَاءِ عَطْفِ مَا لَيْسَ) صالحاً لجملة (صَلَّهِ) لِيَخْلُوهُ مِنَ الْعَائِدِ (ظَلَى) الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ) نحو : « اللذان يقومان فينصب زيداً أخواك » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخْوَاكَ فَيَنْصَبُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل : وتفرد الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ؛ ويشمل مسألتي الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ قَيْبِيكِي »

زَيْدٌ « وَبِامْرَأَةٍ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبْكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » ،
« وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانٌ غَنِيٌّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَحْمُ فَيَفْرَقُ

ويشمل أيضاً مسألتى الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ،
وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،
وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطِفَ عَلَى كَيْلٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

• الأول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله
في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ،
ولا يجوز « حتى وَأَدَّهَا » وأما قوله .

أَلْتَقَى الْعَجِيفَةَ كَتَّى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَمْلَأَهُ أَلْقَاهَا

فعلى تأويل أَلْتَقَى مَا يُثْقَلُ حَتَّى تَمْلَأَهُ .

والثاني : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ ،
وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءِ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَايُونَنَا حَتَّى بَلَيْنَا الْأَصَاغِرَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما : أن يكون المعطوف ظاهراً ،
لا مضراً ، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ،
ذكره ابن هشام الخضرأوى ، قال في المنفى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بد أن يكون
جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو
الصحيح ، وزعم ابن السَّيِّدِ في قول امرئ القيس :

٨١٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيئُهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمين رفع « تكلُّ » : إن جملة « تكلُّ مطيئهم » معطوفةٌ بحتى على « سَرَيْتُ بِهِمْ » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزخشرى ، قال الشاعر :

٨١٩ - رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدُمُونَ تَمَالًاوَا

طَلَى كُلُّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عطفَ بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرقُ بين العاطفة والجار ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْنَهُمْ ، وقوله :

٨٢٠ - جُودٌ يُمْنَاكَ فَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بِأَنْسِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع : حيث جاز الجر والمعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اه .

(وَأَمَّ بِهَا أُعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ) وهى الممزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ » الآية ، واسميتين كقوله :

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمْوَتَى نَاهِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادلت
بين جملتين في التسوية فقيل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء
على أزيد قائم أم عمرؤ منطلق » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازة الأخفش قياساً
على الفعلية ، وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله :

٨٢٢ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ التَّفَرُّ أَمْ بَيْتٌ لَيْلَةً

بَاهِلِ الْقَبَابِ مِنْ عُخَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو بعد) هَمْزَةٌ عَنِ لَفْظِ أَىِّ مُغْنِيَةٌ (وهي الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعمين،
وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : « أَلَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ
السَّمَاءُ بِنَاهَا ؟) أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوَعَّدُونَ »
وبين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ - [وَفَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقِي]

فَقَلْتُ أَهَى سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حَلْمٌ ؟

إذ الأرجح أن « هي » فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى ، وَإِنْ كَفْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ ؟

الأصل : أشعيث ، محذفت الهمزة والتنوين منها

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » في هذين الحالين مُتَّصِلَةٌ ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادَلَةٌ ؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .
والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقَعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الهمزةُ) المذكورة (إن * كانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيصين « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ » وكأمر من قوله :
* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِأَنفِطَاجٍ وَبِمَعْنَى بَلِّ وَفَتٍ) أي : تأتي أم منقطعة بمعنى بل (إنْ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقه بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَّتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنَّمَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ » أي : بل أهي شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ البَنَاتُ » أي : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلَمَاتُ وَالثُّورُ ؟ » أي : بل هل تستوي ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ - فَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي النَّامِ ضَجِيعِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَضْرُ « أم » في التصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية :

٨٢٦ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْح) و (قَسَمٌ بِأَزْ وَأَنْبِهِمْ * وَأَشْكُكَ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب مانفوظاً أو مقدرأ ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا ؛ والإباحة نحو : جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزَّهَّادِ ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ ؛ والإبهام نحو : « أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا » وجعل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » والشك نحو : « لَيْثِنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا عَمِي) أي : نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جنى مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٢٧ - كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدَقْتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السَّمَالِ « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو : مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرٌو ، وَلَا يَقُمُ زَيْدٌ أَوْ لَا يَقُمُ عَمْرٌو ، ويؤيده أنه قال في : « وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَمِيمًا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت « أَوْ لَا تُطِغْ كَفُورًا » انقلب المعنى ، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط .

(وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ) أَوْ (الْوَاوِ) أي : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يَلْفِ ذُو النُّطْقِ

لِلْبَيْسِ مَنفَعْدًا) أي : إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طَهَامَةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ صَفِيْفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
وقول الراجز :

٨٣٠ - إِنْ يَهَا أ كُتِلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْفِقَانِ أَلْهَامَا
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بَدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَايِلُ
وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أي : ويزيدون ، هذا
مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في
التسهيل أن أو تماقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ؛
فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ
أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا » .
الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئتين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله
المتقدمون ، وقد تخرجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعاني فستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :

[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاطِمِ فِي التَّحْفَةِ وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ . قال في المعنى : والصواب
أنها في ذلك على معناها الأصلية ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال « جَالِسِ الْحَسَنِ وَابْنِ سَيْرِينَ »
أي أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لثلاث يتوهم

إرادة الإباحة ، قال في اللغى أيضاً : والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجاسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو .

ثالثها : التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٨٣٢ - وَقَالُوا : نَأْتُ فَاخْتَرْنَا لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ

فَقُلْتُ : الْبُكْيُ أَشْفَى إِذَا لَفَيْلِي

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما في قوله تعالى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيده أن أبا على الفارسى رواه بمن ، اه .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِيمًا ثَانِيَةً * فِي نَحْوِ) تَزْوِجِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ) وَ«جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو» .

(تنبيهات) : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والمُذْرُله أن ورود « أو » لهدين المعنيين قليل ومختلف فيه ؛ فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثاني : ظاهره أيضاً أنها مثل « أو » في العطف والمعنى ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو على وابننا كيسان وبرهان : هي مثلها في المعنى فقط ، ووافقهم الناظم ، وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٨٣٣ - يَا لَيْتِمَا أُمْنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةِ أَيْمًا إِلَى نَارِ

فشاذ . وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لفة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « في القصد » إشارة إلى ذلك : أي أنها مثلها في القصد : أي المعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يمدّها في الحروف أول الباب .
وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما ينفى عنها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ مَخْبِرًا وَإِلَّا فَاسْكُتْ » وقراءة أبيّ « وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كَمْ لِمَا عَلَى هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ - فإِذَا أَنْ تَكُونُ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيِّ مِنْ سَمِيحِي
وَإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَخَذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِنِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ - تُلْمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا
أي إما بدار ، والقراء بقيس هذا ؛ فيجوز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمّا التي في قوله « فَإِمَّا تَرَبَّنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوَّلِ لَكِنَّ نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا »

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني .

وهي حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو ^(١) » خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إنما يمتنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بل لكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ - **إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِمَهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ**
 أو تَلَّتْ واوا ، نحو « **وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ** » أى ولكن كان رسول الله ،
 وليس المنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب
 (**وَلَا نِدَاءٌ** أو **أَمْرًا** أو **أُنْبِيَاءًا تَلَا**) « لا » مبتدأ خبره « **تَلَا** » ، ونداء وما بعده :
 مفعول بتلا ، وفي « **تلا** » ضمير هو فاعله يرجع إلى « **لا** » ، والتقدير : لا تلا نداء
 أو أمرا أو إنباتا .

أى للمطف بلا شرطان ؛ أحدهما : أفراد معطوفا ، والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات
 اتفاقا ، نحو « **أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا** ، وجاءنى زيد لا عمرو » ، أو بنداء خلافا لابن
 سَمْدَانَ نحو « **يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِي** » ، قال السهيلي : وأن لا يصدق أحد متعاطفيها
 على الآخر ؛ فلا يجوز « **جاءنى زيد لا رجل** » وعكسه ، ويجوز « **جاءنى رجل**
 لا امرأة » . وقال الزجاجي : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض ؛
 فلا يجوز « **جاءنى زيد لا عمرو** » ، ويرده قوله :

٨٣٧ - **كَأَنَّ دِيَارًا حَلَقَتْ بِلَبْوِنِهِ عِقَابٌ تَنُوفِي لَأَعْقَابُ الْقَوَاعِلِ**

(تنبيهات) : الأول : فى معنى الأمر الدعاه والتخصيض .

الثانى : أجاز الفراء العطفَ بها على اسم « **لعل** » كما يعطف بها على اسم « **إن** »
 نحو « **لعل زيدا لا عمرا قائم** » .

الثالث : فائدة العطف بها قصرُ الحكم على ما قبلها ، إما قصرَ أفرادِ كقولك :
 زيدٌ كاتب لا شاعر ، ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصرَ قلبِ كقولك :
 زيد عالم لا جاهل ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف للمطوف عليه بلا ، نحو « **أَعْطَيْتَكَ لَا لِتَنْظِمَ** » أى لتمدل

لا لتنظم .

(وَبَلِّغْ كَلِمَاتِكَ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَضَحُو بَيْنَهَا) أي مصحوبين لكن ، وهما النفي والنهي (كَلِمَةً أَوْ كَلِمَةً فِي مَرْبَعٍ بَلِّغْ بَيْنَهَا) المربع : منزل الربيع ، والتهيه : الأرض التي لا يهتدى بها ، ونحو « لا تُضْرِبْ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » (وَأَقْرَبُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي الْغَلْبِ الْمَثْبُتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقيام زيد بل عمرو ، ولتقيم زيد بل عمرو ، وأجاز للبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي ؛ فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعداً ، وبل قاعد » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَزَاهُ مَخَالَفَ لاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ، وَمَنْعِ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يَعْطِفَ بِهَا بَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ وَشَبْهِهِ ، وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مَعَ سَعَةِ رَوَايَتِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى قِلَّتِهِ ، وَلَا بَدَلَ لِكُونِهَا عَاطِفَةً مِنْ إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا كَمَا رَأَيْتَ ، فَإِنْ تَلَاهَا جَمَلَةٌ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتَفِيدُ حِينَئِذٍ إِضْرَابًا عَمَّا قَبْلُهَا : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ نَحْوُ « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَ ! بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ » أي بل هم عباد ، ونحو « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ » وإما على جهة الانتقال من غَرْضٍ إِلَى آخَرَ ، نَحْوُ « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا » وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه ، والصواب ما تقدم .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الأول : لا يُعْطَفُ بِبَلِّ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ؛ فَلَا يُقَالُ : أَضْرَبْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وَلَا نَحْوَهُ .

الثاني : تَرَادُفُ قَبْلُهَا « لَا » لِتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ بَعْدَ الْإِيجَابِ ، كَقَوْلِهِ :

٨٣٨ - وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا بَلِّ الشَّمْسُ ، لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقْوَلُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن دُرُسْتَوَيْنَةَ زِيَادَتَهَا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَبَلِّغْ

بشئ ، كقولهِ :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتُكَ ، لِأَبْلِ زَادِي شَخَفًا
هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَخٍ لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَإِنْ هَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَأَفْصِلَ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) نحو: «لقد كنتم أنتم وآبائكم» (أَوْ فَاغْوِ مَّا) إما بين العاطف والمطوف عليه، وإما بين العاطف والمطوف، كالنمولى به في نحو «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» و«لَا» في نحو «مَا أَسْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»، وقد اجتمع الفصلان في «مَا لَمْ تَمَلُّوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَصْلِ يَرِدُ * فِي النِّظْمِ فَاشِيئاً وَضَعْفَهُ اعْتَمَدَ) من ذلك قوله:

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَّالَا
وقوله:

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزَهْرٌ تَهَادَى
كِنَعَاجِ الْفَلَا تَمَسَّنْ رَمَلًا
وهو على ضعفه جائز في السعة، نص عليه الناظم؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سِوَاهُ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» عطفاً على الضمير المستتر في «سواء» لأنه مؤول بمشتق: أي مُسْتَوٍ هو والعدم، وليس بينهما فصل.

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ حَفْضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُمِلَاً) في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو «فقال لها وللأرض» وعليها وعلى الفلج «قالوا نعبد إلهك وإله آبائك» قال الناظم: (وَلَيْسَ) عَوْدُ الْخَافِضِ (عِنْدِي لِأَزْمَا) وَفَاقَا لِيُونِسَ وَالْأَخْفَشَ وَالْكُوفِيْنَ (إِذْ قَدْ أَنَى * فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا)؛ فننظم قوله:

٨٤٢ - [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا]
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَتَبِ غُوطٌ نَفَاكُفُ

وهو كثير في الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرها « تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامِ » وحكاية قطرب « ما فيها غيرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ
اللهِ وَكَفَّرَ بِهِ » والمسجد الحَرَامِ ؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف
عليه ككفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكد الضميرُ جاز
نحو « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ » ، وهو مذهب الجرمي والزيادي ، وحاصل كلام الفراء ؛
فإنه أجاز « مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ » ، ومَرَرْتُ بِهِمْ كَلِمَهُمْ وَزَيْدٍ » .

الثاني : أنهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل
المنصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو « جَمَعْنَاكُمْ
وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ؛ إِذَا لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما: أى تختص
الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثله في الفاء « أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرِكَ
الْحِجْرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلناه
ومثاله في الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَائِلًا
أَبُو حُبْرٍ إِلَّا لَيْمَالٌ قَلَائِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ » أى والنَّاقَةُ ، ومنه « سَرَايِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ » أى والبرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول « أم » تشاركهُمَا فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابَهَا

أى أم غي . وإنما لم يذكرها هنا اقتلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

يَفْسِرُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمست . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّء من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خَبْزًا لِحَا تَمْرًا » أراد خبزاً ولحماً وتمراً ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهَى) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو « الذين تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » أى وَأَلْفُوا الإِيمَانَ ، أو مجروراً نحو « مَا كَلَّ بِيضَاءُ شَحْمَةٍ ، وَلَا سُودَاءُ تَمْرَةٍ » أى ولا كل سوداء ؛ وإنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفَعًا لَوْهَمِ اتِّبَقَى) أى حَذِرَ ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلِ الأمرِ للاسمِ الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَّبِعًا ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولتى عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

(وَخَفَّ مَتَّبِعُ) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (استتبع) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكرا صفحا » أى أنهم لمكنم فنضرب ، ونحو « أفلم يروا إلى ما بين أيديهم » أى أعموا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧- فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا [يَوْمَئِذٍ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك من أخ أو من واليد ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُفنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمَتَّبِعِ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ مُوسَطًا إِنْ يُلْتَزَمُ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازُه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التَّقْدِيمُ إِلَى التَّصْدِيرِ أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوسَطًا إِنْ يُلْتَزَمُ مَا يَلْزَمُ » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توشطه ، ولا « ما أحسن وعمراً زيدا » ولا « ما وعمراً أحسن زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨- كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحِمًا وَرَمَى السَّمَاءَ أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٍ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحمها جنوبٌ ورَمَى السَّمَاءَ ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَمَزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًا
أراد لا أظن قضاؤه جائيا هو ولا المنزى .

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعيهما نحو « لنحى به بلدة مئيتا ونسقيه » ، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَاقُدُّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري » الآية .

(وَأَعِطُفٌ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فَقَلَا) ، نحو « صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ » ، « فَأَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَتَرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ؛ إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه ، وفى الثانى بالعكس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :

٨٥٠ - [يَارُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ] أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحِ

وقوله :

٨٥١ - [بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ] يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَارٍ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيْتِ وَمَخْرَجِ الْمَيْتِ مِنَ الْحَى » وقدر الزخشرى عطف مخرج على « فالق » ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعنا ، والأصل فيه أن يكون اسما .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثانى نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء الخطاب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، وتقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجك الجنة» أي: وليسكن زوجك، وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتوح ببناء التانيث، نحو «لا تُضَارِ والدَةَ بولدها ولا مَوْلُودَ له بولده» قال ذلك الناظم، قال الشيخ أبو حيان: وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوصُ النحويين والمعريين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (أسكن) المؤكد بأنت.

الثانية: لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه؛ لصحة قام زيد وأنا، وامتناع قام أنا وزيد.
الثالثة: لا يشترط صحة تقدير المامل بعد العاطف؛ لصحة اختصم زيد وعمرو، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو.

الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف، منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول منه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفورٍ وجاعةً، مستدلين بنحو «وبشر الذين آمنوا» في سورة البقرة «وبشر المؤمنين» في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءني زيد ومن عمرو الماقلان» على أن يكون الماقلان خبراً محذوف، ويؤيده قوله:

٨٥٢- وَإِنَّ شِفَائِي عَزِيْزَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْمُولٍ؟
وقوله:

٨٥٣- تَنَاعَى غَزَاةً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلَّ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِأَثْمِدٍ

الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال؛ أحدها الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو «قام زيد وعمرو أكرمه»: إن نصب عمرو أرجح؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما، والثاني المنع مطلقاً، والثالث لأبي على يجوز في الواو فقط.

السادسة : في العطف على مَمْمُولِي عاملين ، أجمعوا على جواز العطف على مَمْمُولِي عامل واحد ، نحو إنَّ زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أَعْلَمَ زيدٌ عمراً بكرةً جالساً ، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً ، وعلى مَنَع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكرٍ ، وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال الناظم : هو ممتنع إجماعاً ، نحو كان آكلًا طعامك عمروً وتمرك بكرٌ ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، قيل : منهم الأخص ، وإن كان أحدهما جاراً ، فإن كان مؤخرًا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقداً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ؛ فالمشهور عن سيبويه النع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخص الإجازة ، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعم فقالوا : إن ولى المخفوض المعاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البدل

(التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلاً) ، وأما الكوفيون فقال الأخص : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَسْتَمِيلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِيَلٍ) أي يحى البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه ، نحو « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين » وسماء الناظم البديل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو « إلى صراط العزيز الحميد الله » في قراءة الجر ، وإنما يطلق « كل » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر ، نحو « أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه » ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للبديل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى « ثم عموا وصموا كثيرا منهم » أو مقدر نحو « والله على الناس حجج البيت من استطاع إليه سبيلا » أى منهم .

والثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأعجبني زيد علمه ، أو حسنته ، أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه ، أو قرسه ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فنال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » ، ومثال المقدر قوله تعالى « قتل أصحاب الأخدود النار » أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البديل المبين ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلأَضْرَابِ أَعزُّ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ)

وَدُونَ قَصْدٍ لَطَّ بِهِ سَلْبٌ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البديل منه قصد أولا ؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البديل ؛ فالبديل منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لأنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا ؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل

نسيان ، أى بدل شيء ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ؛ فسموا النوعين بدل غلط ، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البداء .

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله :

(كَزُرُهُ خَالِدًا ، وَقَبِلَهُ الْيَدَاَ وَأَعْرِفَهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبِيلاً مَدَى)

فخالدا : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتغال ، ومدى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير ؛ فإن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى : جمع مذمة وهى السكين ؛ فإن كان التكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه بـ «ي» النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء ، والأحسن أن يؤتى فيهن بيل

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض ، بقوله (١) :

٨٥٤ - كَأَنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ وَنَفَاهُ الْجُمْهُورُ ، وَتَأْوَلُوا الْبَيْتَ (٢) .

(١) مثله قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسما للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وطى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة المين » من نوع بدل الكل من الكل ، فافهم هذا

الثاني : رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعضِ وبدل الاشتمالِ إلى بدل الكل ،
 فقال : العربُ تتكلمُ بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت :
 « أكلت الرغيفَ ثلثه » إنما تريدُ أكلت بعضَ الرغيف ، ثم بينت ذلك البعضَ ،
 وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف في المشتيلِ في بدل الاشتمالِ ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثاني ،
 وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب في التسهيل إلى الأول .

الرابع : ردّ المبرد وغيره بدل الغلط ، وقال : لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً ،
 وزعم قوم منهم ابن السيّد أنه وُجد في كلام العرب كقول ذي الرمة :

٨٥٥ - لَمَيَّاهِ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَمَسٌ [وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ]

فاللّمسُ : بدل غلط ؛ لأن الحُوَّةَ السوداءً ، واللّمسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر
 بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه في الإعراب ، وأما
 موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛
 أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من
 المعرفة نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ » في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة
 نحو « إن للمتقينَ مقاراً حداثيقَ وأعابا » والمعرفة من النكرة نحو « وإنك آتهدى
 إلى صراطٍ مستقيمِ صراطِ اللهِ » والنكرة من المعرفة نحو « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ
 كاذبةِ » وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كلِّ وافق متبوعه فيها مالم
 يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرًا نحو « مقاراً حداثيقَ » أو قصد
 التفصيل كقوله :

٨٥٦ - وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهِ - الزَّيْمَانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز لبَدَلُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يُبَدَّلَ الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوْلَادِنَا وَآخِرِنَا » وقوله :

٨٥٧- فَمَا بَرِحَتْ أَفْدَانُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَايَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذاهب ؛ أحدها : المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قَطْرُب (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى كان بدل مضمي ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » وقوله :

٨٥٨- أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَدْنَةُ النَّاسِمِ
(أَوْ) اقتضى (اشْتِمَالًا) أى كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)

وقوله :

٨٥٩- بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(تنبيه) : قال فى التسميل : ولا يُبَدَّلُ مضمَر من مضمَر ، ولا من ظاهر ، وما أوم ذلك جمل توكيدا إن لم يفد إضرابا ، اه .

(وَبَدَلُ) البدل منه (الْمُضْمَنُ) معنى (المَمَزُ) المستفهم به (بَلِي هَمْزًا) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) وكم مَأَلَكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئتَ أراكِبا أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقَمَ مَعَهُ ، وَمَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا تُجْزِيهِ ، وَمَتَى تَسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا تَسَافِرُ مَعَكَ .

(وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدلَ كلِّ من كل ، قال في البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ - مَتَى تَأْتِينَا تُتَلِمِينَ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

وبدلَ اشتغالِ على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ) ومنه « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » وقوله :

٨٦١ - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا
تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِمَا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال في البسيط : جوزه سيويوه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدًا كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدًا كُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جنى والزحشرى والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعذَّرُ التَّعاضُّبَ . وجعل منه الناظم نحو «عرفت زيدا أبو من هو» .

(خاتمة) في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتعد البدلُ والمبدلُ منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةً بيان ، كقراءة يعقوب «وترى كل أمة جائية كل أمة تُدعى إلى كتابها» بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجشو .

الثانية : الكثير كونُ البدل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلقبى ، كقوله :
 ٨٦٤ - إنَّ الشُّيُوفَ غَمُّوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِينَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ
 الثالثة : قد يستغنى فى الصلَّة بالبدل عن لفظ البدل منه ، نحو «أحسن إلى الذى صَحِبْت زيدا^(١)» أى صحبته زيدا .

الرابعة : ما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافيًا به يجوز فيه البدلُ والقطع ، نحو مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ ورَبْعَةٍ ، وإن كان غيرَ وافيٍ تعينَ قَطْعُهُ إن لم يُنَوَّ معطوف محذوف ، نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ، فإن نُويَّ معطوفٌ محذوف فن الأول نحو «اجتنبوا الموباتِ الشركَ باللهِ والسُّحْرَ» بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النَّداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بُعدُه ، يقال : فلان أندى صوتاً^(٢) من فلان ، إذا كان أبعدَ صوتاً منه

(١) يجوز فى «زيد» الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من «الذى»
 (٢) ومنه قول الشاعر:

قلقت ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن يسادى داعيان
 (١١ - الأشمونى ٢)

(وَلَمُنَادَى النَّاءِ) أى البعيد (أز) من هو (كالتاء) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأى) بالسكون ، وقد تمد همزتها (وآ ، كندا أياً ثم هياً) وأعمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتعين فى الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب ، نحو أَرِيدُ أَقِيلُ (وَوَا مِنْ نُدْبٍ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وَاوَلَدَاهُ ، وَاوَأَسَاهُ (أويا) نحو يا ولداه يا رأساهُ (وَعَبْرُؤَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُمِلَتْ أَنْزَارًا عَظِيمًا فَاصْطَلَبَتْ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ

فإن خيف اللبس تعينت وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد أى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدّها فى التسهيل ؛ جملة الحروف حينئذٍ ثمانية .

الثانى : ذهب للبرد إلى أن أيا وهياً للبعيد ، وأى والهمز للقريب ، وبألهما . وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهياً للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأى للمتوسط ، وبأللجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَعَبْرُؤَا مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَعْتَابًا قَدْ يُعْرَى) من حروف النداء لفظاً (فاعلاً) ، نحو « يوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا » « سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الذَّمْلَانِ » « أَنْ أَدُوا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ » ونحو خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقِيلُ ، ونحو مَنْ لَا يَزَالُ يُحْسِنَا أَحْسِنَ إِلَى .

أما للندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطَلَبُ فيهما مدُّ الصوتِ والحذفُ يُنافيه ، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تَبِيْهَانِ ﴾ : الأولُ عَدَّ فِي التَّسْمِيْلِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ لِقَطْعِ الْجَلَالَةِ ، وَالتَّمَجُّبِ مِنْهُ ، وَلِقَطْعِهِ : وَلَا يَلْزِمُ الْجُرْفُ إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، وَالْمَضْمَرِ ، وَالْمُسْتَفَاثِ ، وَالتَّمَجُّبِ مِنْهُ ، وَالْمُنْدُوبِ ، وَعَدَّ فِي التَّوْضِيْحِ الْمُنَادَى الْبَعِيْدَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

الثَّانِي : أَفْهَمَ كَلَامُهُ جَوَازَ نَدَاءِ الْمَضْمَرِ ، وَالصَّحِيْحُ مِنْهُ مَطْلَقًا ، وَشَذَّ نَحْوُ يَا إِهَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ ، وَقَوْلُهُ :

٨٦٦ - يَا أُبْجَرُ ابْنَ أُبْجَرٍ يَا أَنْتَا [أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْمَانَ]

(وَذَلِكَ) أَيْ التَّعَرَّيَ مِنَ الْحُرُوفِ (فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمِشَارِلَةِ قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ) فِيهِمَا أَصْلًا وَرَأْسًا (فَاَنْصُرْ عَادِلَةً) بِالذَّالِ الْمَجْمُوعَةِ أَيْ لِأَمِّهِ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَدْ سُمِعَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَا لَا يُمْكِنُ رَدُّ جَمِيْعِهِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ قَوْلُهُمْ : أَطْرِقْ كَرًا ، وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ ، وَأَصْبِيْحْ لَيْلٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ « ثَوْبِي حَجْرٌ » وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ قَوْلُهُ :

٨٦٧ - إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

بِمِثْلِكَ ، هَذَا ، لَوْعَةً وَغَرَامًا

وقوله :

٨٦٨ - إِنَّ الْأَوْلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقُّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(١)

وقوله :

٨٦٩ - ذَا أَرَاهُ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَابِ مِنْ سَبِيلِ

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومي ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم يتعلق باعتصم .

وجعل منه قوله تعالى « نَمِ أُنْتُمْ هُوَ لَأَمْ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » وكلاهما عند الكوفيين
مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ،
ولحنوا التنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجْتِ رَسِيًّا

[ثُمَّ أَنْتَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيًّا]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرة نظاما ونثرا ، وقصرُ اسم الإشارة
على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرَّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين
في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق هنا اسمَ الجنس ، وقبده في التسهيل بالمبنى للدعاء ؛ إذ هو محل
الخلافا ، فأما اسمُ الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى « يَا رَجُلًا خذ بيدي » فنصَّ
في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه ،
والمنادى البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة
واسم الجنس المعين ما عرَّفت .

(وَأَبْنِ لَعَرَفَ الْمَنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا)

أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبنى على ما يرفع به
لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريفُ سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضا فيه
بسبب التقصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجلُ أقبل ، تريد رجلاً معينا ،
والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركبُ
أزجى والمثنى والمجموع ، نحو يا مقدي كَرِبُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هندان ،
ويا رجلان ، ويا مسلمون ، وفي نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاه في شرحه عن الفراء ، وأيدهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يا عَظِيمًا يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَارًا بِحُرُوزِي هِجَتِ لِأَمْتَيْنِ عَظِيمَةٍ

[فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ]

الثاني : ما أطلقه هنا قِيَدَهُ في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا زيدا لعمرو ، ونحو يا الماء والمشب ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .

الثالث : إذا ناديت أنتى عَشْرَ وَاثْنَيْ عَشْرَةَ قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة ، بالياء ، إجراء لها مجرى المضاف .

(وَأَنْوِ أَنْضَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسيبويه وَحَدَّامٍ في لغة الحجاز ، وخمسة عشر (وَلِيُبَجِّرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدْدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : ياسيبويه العالم ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيدُ الفاضلُ ، والمسكى كالمبني ، تقول : يا تَابِطُ شَرِّ الْمَقْدَامِ وَالْمَقْدَامِ .

(وَالْمُفْرَدَ الْمُنْكَوِّرَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا)

أى يجب نصبُ المنادى حتماً في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المنصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَاكِبًا إِمَاعَرَضَتْ قَبْلَتُنْ [نَدَامَايَ مِنْ مَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا]

وعن الماضي أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً نحو « رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا » أو غير مَحْضَةٍ نحو يا حَسَنَ الْوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالضاف ، وهو : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ، نحو يا حسناً وجهه ، ويا طالعاً حياً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميت به بذلك . ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بال ونصيته أو رفته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجرده من ال . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخيره في إلحاق ال مردود .

(تنبيه) : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيد » عنده أدعو زيدا ؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال ، وندالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز للمبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدّ الفعل ؛ فعلى المذهبين « يا زيد » جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأيه ؛ فنسب سيبويه جزأها أي الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدّ مسدّ أحد جزأى الجملة أي الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ التذكير لفظاً أو تقديرًا ؛ إذ لانداء بدون المنادى .

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ وَافْتَحَنٌ مِنْ نَحْوِ أَرَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لِأَتَيْنِ)

أي إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بن سعيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

(تنبيه) : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جمل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا قَدْ حَتَمًا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتماً ، وإن لم يَلِ : شرط جوابه محذوف ، والتقدير : فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضمَّ متحتم أى واجب إذا فقدَ شرطٌ من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يارجلُ ابنِ عمرو ، ويازيدُ الفاضلُ ابنِ عمرو ، ويازيدُ الفاضل ؛ لاتفاءِ عليّةِ المنادى فى الأولى ، واتصالِ الابنِ به فى الثانية ، والوصفِ به فى الثالثة . وليشترط هذا الكوفيون كقولهم :

٨٧٤ - فَمَا كَتَبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيتِ . ونحو «يازيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة « ابن » فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك رَكَبْتَهُ معه .

الثانى : حكم « ابنة » فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحوياً «هند بنت زيد» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلتحق بالعلم «يا فلانُ بنَ فلان ، ويا ضلُّ بنَ ضلِّ ، ويا سيدُ بنَ سيد» ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس يعلم التزام الضم .

الرابع: قال في التسهيل: وربما ضم الابن إبتاعاً، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من «يازيدُ بنُ عمرو» بالضم إبتاعاً لضمه الدال.

الخامس: قال فيه أيضاً: ويجوز فتح ذى الضمة في النداء بوجوب في غيره حذف تنوينه لفظاً، وألف «ابن» في الحالتين خطأ، وإن نون فللضرورة.

السادس: اشترط في التسهيل لذلك كون النادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إبتاعاً، وكلامه هنا يحتمله، فنحو «يا عيسى ابن مريم» يتعين فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، وفيه خلاف، ٥١.

(وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا)
قد ورد السماعُ بهما، فمن الضم قوله:

٨٧٥ - سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرُ عَلِيَّهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ]

وقوله:

٨٧٦ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا

مَكَانَ يَا جَعْلُ حَيْتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله:

أَعْبُدْ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا [أَلُوْمَا لَا أَبْلَاكَ وَانْغَرَابَا]

وقوله:

٨٧٧ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ:

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليلُ وسيبويه الضمَّ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجري والمبرد النصب، ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس.

(وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل) في نحو قوله:

٨٧٨ - عَبَّاسُ يَا أَلَمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْمَلَاعِدَنَاتِ

وقوله :

٨٧٩ - فَيَا الْمَلَامَانَ الْأَذَانَ فَرَا إِيَّاكُمْ أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً ؛ لزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول : يا الله ، يا إيثبات الألقين ، يا الله ، بحذفهما ، ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلامع (تحكي الجمل) نحو « يا المنطلق زيد » فيمن سمي بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي ، وصوّبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به ، نحو « يا الأسد شدة أقبيل » وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره يا مثل الأسد أقبيل ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يُحذف حرفُ النداء ويقال (اللهم بالتثويب) أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذذ يا اللهم في قريض) أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر ، كقوله :

٨٨٠ - إني إذا ما حدثتُ ألمًا أقولُ يا اللهم يا اللهم

(تنبيهات) : الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في « اللهم » بقية جملة محذوفة وهي « أمنا بخير » ، وليست عرضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار .

الثاني : قد تحذف أل من اللهم ، كقوله :

٨٨١ - لا هم إن كنت قبليت حجتج

[فلا يزال شاحج بأتيك مج]

وهو كثير في الشعر .

الثالث : قال في النهاية : تستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللهم ائبنا . ثانيها : أن يذكرها الجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيد قائم ؟ فتقول له : اللهم نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذکور ، نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدني ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ * الزِّمُّ نَصَبًا) مراعاةً للحل المنادى نعمًا كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أو بيانًا نحو يازيدُ هائِدَ الْكَلْبِ ، أو تأكيدًا نحو يازيد نفسه ، ويا تميمُ كلهم أو كلكم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائي والقراء وابن الأنباري الرفعَ في نحو « يازيدُ صَاحِبِنَا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافة مَحَضَّة ، وأجازه القراء في نحو « ياتميمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يدعى .

الثاني : شمل قوله « ذِي الضَّمِّ » العَلَمَ ، والنسكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمّه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذکورين - وهما الإضافة والخلو من أَلْ - وذلك شيثان : المضاف المقرون بأَلْ ، والمفرد (اِرْفَعُ أَوْ اَنْصِبْ) تقول « يَازِيدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ » ، ويازيد الحسنُ والحسن ، ويا غلامِ بِشْرٍ وَبِشْرًا ، ويا تميمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ » ؛ فالنصب إبتاعاً للحل ، والرفع إبتاعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة ، ومرادُه النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلامُ على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهرُ كلامِهِ أن الوجهين على السَّوَاء .

(وَاجْتِمَاعًا * كَمُسْتَقِيلٍ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً عن أَل (وَبَدَلًا) تقول « يازِيدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يازِيدُ وَبِشْرُ » ، وتقول : « يازيدُ أبا عبد الله » وكذلك « يازيدُ وأبا عبد الله » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازنيُّ والكوفيون « يازيدُ وعمراً ، ويا عبد الله وبكراً » . (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَنْ مَا نَسَقًا * ففِيهِ وَجْهَانِ) الرفعُ والنصبُ (وَرَفَعُ يُفْتَقَى) أى يُنْخَرُ ، وفقاً للخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مُشَاكَلَةِ الحِرْكَةِ ، والحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوْيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرَ » بالنصب فللعطف على « فَضْلًا » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجزميُّ النصب ؛ لأن ما فيه أَل لم يَلِ حَرْفَ النِّدَاءِ فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسك بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أَل مُرْفَعَةً فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مُجْمَعٌ على جوازها إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَا رَجُلُ وَالْقَلَامُ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع .

(وَأَيْهَا مَصْحُوبٌ أَنْ بَعْدُ صِفَةٌ * يلزم بالرفع لَدَى ذِي التَّمْرِ فَهَ)

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبٌ » منصوباً ، فأياً : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوب : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال .

من مصحوب آل ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب آل ، وبعد : في موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أي ، والتقدير : وأيا يلزم مصحوب آل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعا على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائد على المبتدأ محذوف : أي يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُودِيَتْ أي في مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنسان » « يا أيها النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وُصِّلَتْ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله « لدى ذي المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السّيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط أن تكون آل في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فالجنسية ، وصارت بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرمي إتباع أي بمصحوب آل التي لئح الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتمين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليّه إلى أن المرفوع بعد أي خبرٌ لمبتدأ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَانَ إلى أن «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت «يا أيها الرجل» تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفةً أيّ ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزُّيْ لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالتَّنَكُّرِ

(وأيهذا الذي ورَدَ) أيهذا : مبتدأ ، وأيها الذي : عطف عليه ، وسقط العاطف للضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووَحَّدَ الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذي ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

أى : ورد أيضاً وَصَفُ أَيْ فِي النِّدَاءِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ بِمَوْصُولٍ فِيهِ أَل ، كقوله :

٨٨٤ - أَلَا أَيُّهَا التَّبَاحِيعُ الرَّجْدُ نَفْسُهُ

لَشَوْهٍ نَحْتَهُ عَنِ يَدَيْهِ لِلْقَاسِرِ

ومحو «يا أيها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» (وَوَصَفُ أَيْ بِسَوِي هَذَا) الذي

ذَكَرَ (بِرَدِّ) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف «أى» باسم الإشارة خلوّه من كاف

الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافي ، وخلافا لابن كَيْسَانَ ؛ فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرجل» .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون ممنوعاً بذي أل ، وفقاً لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - أَيُّهَذَا كَلًّا زَادَ كَمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَعَلَّ

واشترط ذلك غيرهما .

، (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما سره ، نحو « يَا ذَا الرَّجُلِ » و « يَا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إِنْ كَانَ تَرَكَهَا) أى : تَرَكَ الصِّفَةَ (يُفَيْتُ الْمَرْفَعَةَ) : أى بَأَن تَكُون هِيَ مَقْصُودَةً بِالنِّدَاءِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ قَبْلَهَا لِمَجْرَدِ الْوَصْلَةِ إِلَى نِدَائِهَا ، كَقَوْلِكَ لِقَائِمٍ بَيْنَ قَوْمٍ جُلُوسٍ : يَا هَذَا الْقَائِمُ ، أَمَا إِذَا كَانَ اسْمُ الْإِشَارَةِ هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ بَأَن قَدَرْتَ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا يَلْزِمُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ فِي صِفَتِهِ حِينَئِذٍ مَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُنَادِيَّاتِ الْمَبْنِيَةِ عَلَى الضَّمِّ .

(فِي نَحْوِ) يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ (١) وَقَوْلُهُ :

٨٨٦ - يَا تَيْمُّ تَيْمُّ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ]

وقوله :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * نَأْنِ) حَتْمًا (وَضُمُّ وَافْتِتْحُ أَوْ لَا تُصِيبُ) فَإِنَّ ضَمَّهُ فَلِأَنَّهُ مُنَادِيٌّ مُفْرَدٌ مَعْرُوفٌ ، وَانْتِصَابُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ مُنَادِيٌّ مُضَافٌ أَوْ تَوْكِيدٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنَى ، وَأَجَازُ السِّيْرَانِيَّ أَنَّ يَكُونُ نَعْتًا ، وَتَأْوِيلُ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ ، وَإِنْ

(١) وردت هذه العبارة في بيت قد قيل في سعد بن معاذ وسعد بن عباد الأنصاريين ، وهو :

يا سعد سعد الأوس كن أنت فاصرا يا سعد سعد الحزرجين الفطارف

فتحته فثلاثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيبويه - أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُتَّحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثاني على التوكيد ، وثانيها - وهو مذهب المبرد - أنه مضاف إلى محذوفٍ دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِبَا تَرْكِيْبٍ خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعمى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثلُ الوجهين .

الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يَا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبِ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسمِ الجنس ؛ فنعوا فَعْيَهُ ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوناً ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبِ زَيْدٍ » .

الثالث : إذا كان الثاني غيرَ مضاف نحو « يَا زَيْدُ زَيْدٍ » جاز ضمُّه بدلاً ، ورفعه ونصبه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحٌ) آخِرُهُ (إِنْ يُضَفُّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عِبْدِي عَبْدًا) (وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحٌ) والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء وإلا اكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ قَاتِقُونَ » ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَقُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي : يَا لَهْفًا ، ونقل عن الأثرين المنع . قال في شرح الكافية :
 وذكروا أيضاً وجها سادسا ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بينها ، وجعل الاسم
 مضموما كالنصادي المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ »
 وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ
 اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا »

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَايَ ، وَيَا قَاضِي »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر
 به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة
 نحو « يَا مُكْرِمِي ، وَيَا ضَارِبِي » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة
 كـبُئِي قيل : يَا بُئِيَّ أو يَا بُئِيَّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا
 من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار
 الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم
 حذفها لأنها بدل مستقل ، الثاني : أن ثانية ياءى بُئِيَّ حذف ثم أدغمت أولاهما
 في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَيَّ ونحوه ، اه . وقد تقدمت
 بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وَفَتَحُ أَوْ كَسَرُ وَحَذْفُ الْيَاءِ) وَالْأَلْفِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (اسْتَمْرَءٌ فِي)
 قَوْلِهِمْ (يَا ابْنَ أُمَّ) وَيَا ابْنَ أُمَّ ، و (يَا ابْنَ عَمِّ) وَيَا ابْنَ عَمِّ (لَا مَعْرَةَ) أَمَا الْفَتْحُ
 فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ الْأَصْلُ أُمَّ وَعَمَّا بَقِيَ الْيَاءُ أَلْفًا ؛ فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ وَبَقِيَ

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جملاً اسماً واحداً مركباً وبنى على الفتح ، والأول قول الكسائي والفرّاء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :

٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمَّالٍ تَلُمِي وَاهْجِي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابن أخي » و « يا ابن خالي » فإلياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال « في يا ابن أم » يا ابن عم » ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح ، وقد قرئ « قال يا ابن أم » بالوجهين .

(وَفِي النَّدَا) قولهم يا (أَبْتِ) ويا (أُمَّتِ) بالتاء (عَرَضُ) والأصل يا أبا ويا أُمِّي (وَإِكْسِرَ أَوْ افْتَحَ ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضٌ) وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكَادَانِ يَجْتَمَعَانِ ، وَيَجُوزُ فَتْحُ التَّاءِ وَهُوَ الْأَقْبَسُ ، وَكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تمر يض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم ، الثالثة أن التمويض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠- يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فِينَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
فضرورة، وكذا قوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنِيَ أَنَا كَأَنَّ] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء؛ لذهاب صورة المعوض عنه، وقال في شرح الكافية: الألف فيه هي الألف التي يُوَصَّلُ بها آخِرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغائباً به أو مندوباً، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول: يا أبت ويا أمت، بالضم، وعلى هذا فيكون في نداءهما عشر لغات: الست السابقة في نحو يا عبداً، وهذه الأربعة، أعني تثليث التاء، والجمع بينها وبين الألف في نحو «يا أبتا» على ما مر. الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء، وهو يدل على أنها تاء التأنيث، قال في التسهيل: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد قرىء بالوجهين، في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء .

أسماء لازمة النداء

(وَفُلٌ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ) أي لا يستعمل في غير النداء، ويقال للمؤنثة: يا فلة واختلف فيهما؛ فذهب سيبويه أنهما كنيتان عن نكرتين؛ فقل كناية عن رجل، وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرحاً، وردة الناظم بأنه لو كان مرشحاً لقليل فيه «فلاً» ولما قيل في التأنيث فلة، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره: إن يا فُلٌ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يا أبتا أرقني القدان فالنوم لا تطعمه العينان

بمعنى يا فلان ويا فُلَّة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنقُوصَيْن في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العَلَم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ، ورده بالوجهين السابقين ، و (لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلَأْمٌ ومَلَأْمَانٌ بمعنى عظيم اللؤم ، و (نُؤْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

{ تنبيهان } : الأول : الأكثر في بناء مَفْعَلَانٍ نحو مَلَأْمَانُ أن يأتى في الهم ، وقد جاء في المدح نحو يامسكُرمان ، حكاة سيبويه والأخفش ، ويا مَطْيِيَّانَ ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالدم ، وأن مَكْرَمَانُ تصحيف مَكْدَبَانُ ، وليس بشيء .

الثانى : قال في شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبمه ولده ، وهو صحيح في غير مَفْعَلَانٍ ؛ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَحْبَبَتَانِ ، وفي الأثرى يا مَحْبَبَاتَانِ .

(وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأَثَى وَزَنْ) يافْعَالٍ نحو (يَا خَبَاثِ) يالِكَاعِ بفساقٍ ، أما قوله :

٨٩١ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نَمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتُهُ لِكَاعِ

فضرورة (وَالأَثْرُ هَكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطْرَد (مِنَ الثَّلَاثِي) عند سيبويه نحو نَزَالٍ وَتَرَكَ مِنْ نَزَلٍ وَتَرَكَ .

{ تنبيهان } : الأول : أهل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمِعَ نحو دَرَاكَ مِنْ أَدْرَكِ ، الثانى أن يكون تاماً ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدَعُ ويَذَرُ .

الثانى : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلثى شذوذاً كقَرَقَارٍ مِنْ «قَرَقَرَةٍ» في قوله :

٨٩٢- [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَىٰ مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَىٰ عَلَىٰ الثَّرْنَارِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحٌ صَبَا قَرْقَارٍ *

وعرعارٍ من «عرعر» في قوله :

٨٩٣- [مُتَكَنِّفِي جَنَبِيٍّ كَاظِمًا كَابِهَمًا] يَدُّوْ وَيَلِدُهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ

وقاس عليه الأخفش ، ورد البرد على سيويه سماع اسم الفعل من الرباعي ، وذهب إلى أن قرقرارٍ وعرعارٍ حكاية صوت ، وحكاة عن المازني ، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله ، والصحيح ما قاله سيويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الدَّكَّورِ) يَأْ (فَعْلٌ) نَحْوُ قَوْلِهِمْ يَأْفَسُقُ يَأْلُكَعُ يَأْغُدْرُ يَأْخُبْتُ (وَلَا تَقْسِنُ) عَلَيْهِ ، بِلِ طَرِيقِهِ السَّمَاعِ ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَصْفُورٍ كَوْنَهُ قِيَاسًا ، وَنَسَبَ لِسَيُوبِهِ . (وَجُرِّ فِي الشُّعْرِ فُلٌ) قَالَ الرَّاجِزُ :

٨٩٤- [تَدَافَعَ الشَّيْبِ وَلَمْ تَقْتُلْ] فِي جَلَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥- دَرَسَ النَّاتِ بِمَتَالِيعِ قَابَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْجِنْسِ وَالشُّوْبَانَ]

أى درسَ المنازل ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفة ؛ فالختص مادته ف ل ي فلو صغرته قلت فُلِي ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فُلَيْنٌ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة) يقال في نداء المجهول والمجهولة : يَا هُنَّ وَيَا هِنَّ ، وفي التثنية والجمع يَا هُنَّانَ وَيَا هُنَّتَانِ ، وَيَا هُنُونٍ وَيَا هُنَاتٍ ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يَا هِنَاهُ وَيَا هِنْتَاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفي التثنية والجمع يَا هِنَانِيهِ ، وَيَا هِنَّتَانِيهِ وَيَا هِنُونَاهُ ، وَيَا هِنَاتُوهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الاستغاثة

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفْضًا) غالباً (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَّا لَمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ، فخفضه للتصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمّر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب - مع كونه منادى مفردا معرفة - لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبا بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد؛ الأولى : أن « استغاث » متعدّ بنفسه لقوله « إذا استغيث اسم » والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح في شرح الكافية بالاستمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، وإن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأولى : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد « إن كررت يا » .

الثانى : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يَا لِي » وقد أجاز أبو الفتح^(١) في قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقُ مَا أُنْبِقُ ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أُجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أُضْبَى

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبي الطيب المتنبي . وابن جنى ممن شرح ديوان المتنبي وتوفّر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وقافا لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن للعامل فى المستغاث فعل النداء المضمّر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلاف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لامُ الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما يتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويوه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفة نحو « يالزيد الشجاع المظلوم » ، وفى النهاية : لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع .

(وافتح) اللام (مع) المستغاث (المَطْووفِ إن كررت يا) كقوله :

٨٩٧ - يَا قَوْمِي وَيَا لَأَمْتَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَتَوْهُمُ فِي ازْدِيَادِ

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ أَتِيًّا) على الأصل لأمن اللبس نحو :

٨٩٨ - [يَبْكِيكَ نَاءَ بَيْمِدِ الدَّارِ مُنْتَرِبٌ]

يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِمَعْجَبِ

{ تنبيهات } : الأول : يجوز مع المَطْووفِ المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا فى قوله :

٨٩٩ - يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لَرَبَّاحِ وَأَبِي الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ،

وهو ظاهر : الأسماء الظاهرة ، وأما المضمّر ففتتح معه إلا مع الياء نحو « يالزيد لك »

وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فِيَاكَ مِنْ لَيْلٍ [كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَدِ بِلٍ]
إن اللام فيه للاستغاثة .

الثالث : فيما تتعلق به لامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل : بحرف النداء ،
وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك يزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً يزيد .

الرابع : قد يُجرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَا لَرَجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ
لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهْمُ دِينَا

(وَلَا مَ مَا اسْتُنِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ) فكما تقول « يا لزيد » تقول أيضاً : يا زيدا ،

ومنه قوله :

٩٠١ — يَا زَيْدَا لِأَمَلِ نَيْلِ عِزٍّ وَغَفَى بَمَدِّ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

ولا يجوز الجمعُ بينهما ؛ فلا تقول يا لزيدا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — أَلَا يَا قَوْمَ الْمُعْجَبِ الْعَجِيبِ [وَوَلَفَقَلَاتِ تَرْضُ لِلْأَرِيبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسمُ ذُو مُعْجَبِ أَلِفٍ) بِلَا فَرْقٍ ، كَقَوْلِهِمْ : يَا دَاءُ ، وَيَا لِدَوَاهِي

إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهَا ، وَيُقَالُ : يَا لَلْعَجَبِ ، وَيَا عَجَبًا لَزِيدٍ ، وَيَا عَجَبَ لَهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : جاء عن العرب فى نحو « يا للمعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ،

وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفا .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه

حالة إلتحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحذف المستغاث فى « يا » المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون

مستغاثا ، كقوله :

٩٠٣ - يَا لَأَنَاسِ أَبْوَا إِلَّا مُنَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيِ وَعُدْوَانِ
أى يا تقوى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يا لزيد لزيد » أى أدعوك
لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

الندبة

(مَا مُنَادِي) من الأحكام (أَجْمَلٌ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجعُ عليه لفقده حقيقة
كقوله :

وَقَدِّمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَاهُ

أو لتزيله منزلة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجذب أصحاب بعض العرب « وأعمراه
وأعمراه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ - فَوَا كَبِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عِبْرَاتِ مَا لَمْ يَفْنَاهُ]

والتوجع منه نحو « وامصبيته » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير
المؤمنين » ، و « واضارباً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه كقوله :

٩٠٥ - وَاقْعَمَسَا وَأَيْنَ مِنِّي قَعَمَسُ [أَلِإِلِي يَأْخُذُهَا كَرَّوْسُ]

ولا يندب إلا العلم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مُسَامًا (وَمَا نُسَكَّرُ لَمْ يَنْدَبْ) فلا يقال « وارجلأه » خلافاً للرياشى فى إجازته ندبة
اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبلأه » (وَلَا) يندب (مَا أَهْمَا) وذلك اسم الإشارة
والموصول بما لا يميّنه ؛ فلا يقال « واهذأه » ولا « وامن ذهبأه » ؛ لأن غرض الندبة
— وهو الإعلام بعظمة المصائب — مفقود فى هذه الثلاثة (وَيَنْدَبُ الْمَوْضُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ)

اشتهاراً بعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِيرٌ زَمَزَمَ يَلِي وَآمَنُ حَقْرُنُ) في قولهم « وآمَنُ حَقْرٌ بِرٌ زَمَزَمَاهُ » فإنه بمنزلة واعْبَدَ المطلباء .

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقاً (صِلُهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالْألفِ) المسماة ألف الندبة ؛ فتقول في المفرد وَازِيدَا ، ومنه قوله :

وَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وفي المضاف « واغلام زيدًا ، واعبد الملكا » ، وفي المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفي الصلة « وآمَنُ حَقْرٌ بِرٌ زَمَزَمَاهُ » ، وفي المركب « وامْتَدِي كَرْبَا » وفي المحكي « واقَامَ زَيْدًا » فيمن اسمه قام زيد، وأجاز بونس وَصَلَ ألف الندبة بآخر النصفة نحو : « وازِيدُ الظَّرِيفَا » ، وبعضه قولُ بعض العرب « وَاُجْحَمَتِي الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (مَتَلَوَّهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفا (مِثْلَهَا حَذْفٌ) لأجلها ، نحو « وامُوسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وامُوسِيَا (كَذَلِكَ) يحذف لأجل الف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأمل) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حَظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحة فتقول « واعْلَامَ زَيْدَنَاهُ » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « واعْلَامَ زَيْدَنِيهِ » قال المصنف : وما رأوه حَسَنَ لَوْ عَصَّدَهُ سَاعٌ ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : « واعْلَامَ زَيْدَنَاهُ » ، وزعموا أنه سُمِعَ ، انتهى . وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء ؛ فتقول : واعْلَامَ زَيْدِيهِ .

(والشكَل حَتْمًا أَوْلِيهِ) حرفاً (مُجَانِسًا) فأول الكسرياء ، والضم واوا (إِنْ يَكُنْ فَالْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَأَيْسًا) دفعا للبس ؛ فتقول في نُدْبَةِ غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة :

وَأَغْلَامِكِيهِ . وفي ندبته مضافاً إلى ضمير الغائب : وَأَغْلَامُهُوهُ ؛ إذ لو قلت «وَأَغْلَامَكَاهُ» لا لتبس بالذكر ، ولو قلت «وَأَغْلَامَتَاهُ» لا لتبس بالغائبة . قال في شرح الكافية: وهذا الإتياع - يعنى والحالة هذه - متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه ، وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول في رِقَاشِ : وَارْقَاشَاهُ ، وفي عبد الملك : وَاعْبُدَ الْمَلِكَاةَ ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَأَقَامَ الرَّجُلَاةَ ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتياع نحو : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبُدَ الْمَلِكِيهِ ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ .

(تنبيه) : أجاز الكوفيون أيضاً الإتياعَ في اللثني ، نحو وَارِزَيْدَانِيهِ ، واختاره في التسهيل .

(وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءٌ سَكَّتِ) بعد اللد (إِنْ تَرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (فَالِدٌ ، وَالْمَالَا تَرِدْ) بل اجمله كالنمادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأهم قوله «وواقفا» أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا ، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :
 ٩٠٦ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنَ الزُّبَيْرَاهُ

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فِي النَّدَا الْيَاذَا سَكُونِ أَبْدَى) فقال : يَا عَبْدِي ، وأما من قال «يَا عَبْدِ» بالكسر ، أو «يَا عَبْدَ» بالفتح ، أو «يَا عَبْدُ» بالضم ، أو «يَا عَبْدَا» بالألف [فقد] اقتصر على الثاني . ومن قال «يَا عَبْدِي» يثبت الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه) : فتح الياء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه ، وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضافٍ إلى الياء لَزِمَتِ الياء ؛ لأن المضاف إليها غير مندوبٍ ، نحو وَאוُلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم في اللمة : تَرْخِيْقُ الصَّوْتِ وَتَلْبِيْنُهُ ،
يقال : صوت رَخِيْمٌ ، أى سَهْلٌ لِينٌ . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَمَّا بَشَّرَ مِنْهُ الْخَرِيرُ ، وَمَنْطِقٌ

رَخِيْمٌ الْخَوَاشِي ، لَا هُرَاةَ وَلَا تَزْرُ

أى رقيق الخواشي ، وأما في الاصطلاح فهو : حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ
مَخْصُوصٍ .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم في أسود : سُوَيْدٌ ، وسيأتي في بابه ،
وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَأْسُمَا فَيَمِنَ دَعَا سَعَادَا)
وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يَأْنَسُ
بالتغيير؛ فهو ترقيق .

(تنبيه) : أجاز الشارحُ في نصب ترخيمًا ثلاثة أوجهٍ : أن يكون مفعولا له ،
أو مصدرا في موضع الحال ، أو ظرفا على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجها
رابعا ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا ، وناسبه اخذف لأنه يلاقيه في المعنى .
وأجاز للكودى وجها خامسا ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف ، أى
رَخِمَ تَرْخِيماً .

(وَجَوَزَنَهُ) أى جوز الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ بِالْهَاءِ) أى سواء كان
علما أو غير علم ، ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ - أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَالِ

[وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي]

وكفوله :

٩٠٩ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [سَبْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]
ومحو « يَا شَأْ أَدْجِنِي » أى أقمى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا ،
أى أقام به .

{ تنبيهات } : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني ، لإخراج
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يَا جَارِيَّةُ
خُذِي بِيَدِي » لغير معينة ، ولا فى نحو « يَا طَلْحَةَ الْخَلِيرِ » وأما قوله :
٩١٠ - * يَا عَلْقَمَ الْخَلِيرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *
فنادر .

الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء الطلية ؛ فنع ترخيم النكرة المقصودة ،
والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعم بن قلعة » لأنه كناية عن المجهول
الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ؛ لأنه
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول
فى المرخم « يَا طَلْحَةَ » ؛ فقيل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :
هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل :
ولا يستغنى غالباً فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار
بالتعويض إلى قوله :

٩١١ - قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلاهاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حرّمل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ - كَلَيْبِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وَآيِلِ أَفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تُشَاكِل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لا رَجُلَ في الدار » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ - * يَأْرِيحَ مَنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِي *

بافتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة اللنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت لإتباعا لحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِمًا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفَرَّةٌ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ، ولو كان ليناسا كنا زائداً مكلاً أربعة فصاعداً ؛ فنقول في عَقْنَبَةَ « يا عَقْنَبَةَ » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم تانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ - أَحَارُبِينَ بَدْرٍ قَدْ وَابِتَ وَلايَةَ

[فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا نَحْوَنُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحارثة ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَعِلُّ مَا قُلْتَهُ

[وَأَلْمَرَهُ بِسَتْخِي إِذْ لَمْ يَصْدُقِ]

أراد يا أرتطاه :

(وَاحْتِظَالًا) أَي امْنَع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَأَفَوْقَ)

أى فأكثر (العَلَمُ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دُونَ (إِسْنَادِ مَتَم) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكنَ وَسَطُهُ نحو زيد أو تحرك نحو حَكَمَ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفشُ ترخيمَ المحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يَرْخَمْ نَحْوَ بَكْرٍ أَحَدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، وعن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى]

الثانى : أن يكون غلماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة للقصودة نحو يا غَضَنَفَ فى غَضَنَفَرٍ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِمْ : أَطْرِقْ كَرًا ، وَيَا صَاحِبِ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكَرُوا

[أَوْاصِرْنَا ، وَالرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندَرُ منه حذفُ المضافِ إليه بِأَسْرِهِ كقوله :

٩١٧ - يَا عَيْدَ هَلْ تَذْكَرُنِي سَاعَةً

[فِي مَوَاقِبِ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيضِ]

يريد يا عَيْدَ هِنْدٍ ، يخاطب عبد هند اللخمي ، وذلك علم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما في نحو « يا علمم الخير » .
 الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، وتأبطَ شراً ، وسيأتى الكلام عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو فلٌ وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن لا يكون مستغاثاً ، وأما قوله :

٩١٨ - كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَّخِيمِ اللهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ
 فضرورة أو شاذ ، وأجاز ابنُ خروفٍ ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :
 ٩١٩ - أَعَامَ لَكَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعِيدِ
 [تَمَنَّى لِيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إن زيد) أي : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يَا مُخْتَارًا وَيَا مُنْقَادًا . الثاني : أن يكون (ليناً) أي حَرْفَ لِينٍ ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحرراً نحو سَفَرٌ جَلٌّ أو ساكناً نحو قَطْرٌ ؛ فتقول : يَا سَفَرٌ جَلٌّ ، وَيَا قَطْرٌ ، خلافاً للفرء في قَطْرٌ فإنه يجرى بإقِيمٍ يحذف حرفين . الثالث : أن يكون (سائناً) فإن كان متحرراً لم يحذف ، نحو هَيْبٌ وَقَنَوٌّ ؛ فتقول : يَا هَيْبٌ وَيَا قَنَوٌّ . والرابع : أن يكون (مكلاً أربعة فصاعداً) فإن كان ثلاثاً لم يحذف ، خلافاً للفرء ، كما في نحو ثَمُودٌ وَعِمَادٌ وَسَمِيدٌ ؛ فتقول : يَا ثَمُودًا وَيَا عِمَادًا وَيَا سَمِيدًا .

فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومرّوان ومنصور وشمال وقنديل علما ؛ فتقول فيها :

يَا أَسْمَاءَ وَيَا مَرَّوَانَ ، وَيَا مَنصُورَ ، وَيَا شِمْلًا ، وَيَا قَنَدِيلَ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أُنْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقَىٰ وَمُنْتَظَرٌ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرْؤُاَ إِنَّ سَيِّطِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَيْئَاسِ]

(وَأَخْلَفُ فِي * وَآوِ وَيَأْ) استكلا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتِيحُ فِي) نحو « فِرْعَوْنُ وَغُرْنَيْقُ » علما ؛ فذهب الجرمي والقراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجاسة ، فيقال : يَا فِرْعَ وَ يَا غُرْنَ ، قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل يقول يَا غُرْنِي وَيَا فِرْعَوْنَ .

{ تنبيه } : يقال في ترخيم « مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ » علمين : يَا مُصْطَفَ ، قولا واحدا ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجاسة فيهما مقدرة لأن أصله مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبق بحركة مجاسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجَزُ اخْذِفَ مِنْ مَرْ كَبِ) تركيب مَزَج نحو بَعْلَبِكَ وَسَيِّبُونِي ؛ فتقول : يَا بَعْلَ ، وَيَا سَيِّبَ ، وكذا تفعل في المركب العددي ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يَا خَمْسَةَ ، ومنع القراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيَ ، وذهب القراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يَا سَيِّبُونِي وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذف الحرف أو الحرفين قلت « يَا بَعْلَبَ ، وَيَا حَضْرَمَ » لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازوه النحويون قياسا .

{ تنبيه } : إذا رخت « اثْنَا عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشْرَةَ » علمين حذف العجز مع الألف قبله ، فتقول « يَا اثنَ ، وَيَا اثنتَ » كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيديويه ، وعلته أن محزها بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَلَّ تَرْخِيمٌ) علم مركب تركيب إسناد وهو المقول من (جُمَلَة) نحو «تَأَبَّطَ شَرًّا» و بَرَّقَ نَجْمَهُ (وَذَا عَمْرُو) وهو سيبويه (نَقَلَ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثرُ النحويين لا يميزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبَّطَ شَرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : تقول في النسب إلى تأبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِيٌّ لأن من العرب من يقول يا تَأَبَّطَ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فَعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فَعُلِمَ أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

﴿ تنبيه ﴾ : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشرٍ .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما: مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للتخيم (فَأَبَاقِي) من المرخم (اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أَفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِي ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يَا حَارِ بِالْكَسْرِ ، وَيَا جَفَّ بِالْفَتْحِ ، وَيَا مَنْصُ بِالضَّمِّ ، وَيَا قِمَطُ بِالسُّكُونِ ، فِي تَرْخِيمِ حَارِثٍ وَجَعْفَرٍ وَمَنْصُورٍ وَقِمَطِرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه .
الثانى : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغَمًا فى المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو مُضَارٌّ وَمُحَاجٌّ ؛ فتقول فيهما : يَا مُضَارِّ وَيَا مُحَاجِّ ، بالكسر إن كانا اسمى فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ، ونحو تَحَاجُّ تقول فيه : يَا تَحَاجُّ بِالضَّمِّ ، لأن أصله تَحَاجُّجٌ ، وإن كان أصلُ السكون حركته بالفتح ، نحو أَسْحَارٌ اسمٌ بَقَلَّةٌ^(١) ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يَا أَسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركة بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأَسْحَارُ وَالْإِسْحَارُ — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحده ت بهاء ، وبضمهم يقول «سحار» بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشاويين: يختاره ويميز الكسر، ونقل ابن عصفور عن القراء أنه يكسر على أصل النقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ما كن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُمِّيَ بنحو قاضون ومُصْطَفَوْنَ من جموع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضي ويا مُصْطَفَى، برد الياء في الأول والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

(وَاجْمَلُهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ يُنَوَّحْ مَحذُوفٌ كَدَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمًّا) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخره في الوضع؛ فتقول: يا حَارُّ، ويا جَمْفُ، ويا مَنصُ، ويا قِمطُ، بالضم في الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

﴿ تنبيهان ﴾: الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في ناجية «يَانَاجِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموما قدرت ضماً غير ضمه الأول نحو تَحَاجُ وَمَنصُ.

الثاني: يجوز في نحو يا حَارُّ بْنُ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بَكْرُ بْنُ زَيْدٍ.

(قُلْ عَلَى) الوجه (الأول) وهو مذهب مَنْ ينتظر (فِي) ترخيم (ثَمُودِيَا * ثَمُودِيَا) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِي عَلَى) الوجه (الثاني يياً) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، كما تقول في

جمع جَزَوْ وِدَلَوْ: الأَجْرِي والأَذَلِي، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ؛ إذ لَيْسَ فِي العَرَبِيَةِ اسْمٌ مَعْرَبٌ آخَرُهُ وَاو لَازِمَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ؛ فَخَرَجَ بِالاسْمِ الفِعْلُ نَحْوَ يَدْعُوهُ، وَبِالعَرَبِ المَبْنِيِّ نَحْوَهُ وَذُو الطَّائِيَةِ، وَبِذِكْرِ الضَّمِّ نَحْوَ دَلَوْ وَغَزَوْ، وَبِاللزومِ نَحْوَ هَذَا أبوك. وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ نَحْوِ صَمَّيَانَ وَكِرْوَانَ عَلَى الأول: يَا صَمِيَّ وَيَا كَرَوَّ، بِفَتْحِ الياءِ وَالواوِ لِمَا سَبَقَ، وَعَلَى الثَّانِي: يَا صَمَّوَّ وَيَا كَرَا، بِقَلْبِهِمَا أَلْفًا لِتَحْرُكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا مَعَ عَدَمِ المَانِعِ القَدِي سِيَّاتِي بِيَانِهِ كَمَا فُعِلَ بَرَمِيَّ وَدَعَا. وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ سِقَايَةِ وَعِلَاوَةِ عَلَى الأول: يَا سِقَائِي وَيَا عِلَاوَّ، بِفَتْحِ الياءِ وَالواوِ، وَعَلَى الثَّانِي: يَا سِقَاءَ وَيَا عِلَاءَ، بِقَلْبِهِمَا هَمْزَةٌ لِتَطْرُقَ مَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٌ، كَمَا فُعِلَ بِرِشَاءَ وَكِسَاءَ. وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ لَاتٍ مُسَمًّى بِهِ عَلَى الأول: يَلَاءَ، وَعَلَى الثَّانِي: يَا لَاءَ، بِتَضْعِيفِ الأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ لَهُ ثَالِثٌ يَرُدُّ إِلَيْهِ. وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ ذَاتِ عَلَى الأول: يَا ذَا، وَعَلَى الثَّانِي: يَا ذَوَا، بِرَدِّ المَحذُوفِ. وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ سُقَيْرِجٍ تَصْغِيرَ سَفْرَجِلٍ عَلَى الأول: يَا سُقَيْرِجَ، وَعَلَى الثَّانِي: يَا سُقَيْرُجَ، عِنْدَ الأَكْثَرِينَ، وَقَالَ الأَخْفَشُ: يَا سُقَيْرِجُ، بِرَدِّ اللَامِ المَحذُوفَةِ لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ، وَفِرْعَوْنُ هَذَا البَابِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ كَفَايَةٌ.

(والتَّزِيمُ الأَوَّلُ فِي) مَوَاضِعِينَ؛ الأول: مَا يُؤْمَرُ بِتَقْدِيرِهِ تَمَامُهُ تَذَكِيرَ مُؤَنَّثٍ (كَمُسْلِمَةٍ) وَحَارِثَةٍ وَحَفْصَةَ، فَتَقُولُ فِيهِ: يَا مُسْلِمًا وَيَا حَارِثًا وَيَا حَفْصَ، بِالفَتْحِ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِبَدَاءِ مَذْكَرٍ لِاتَّخِيمِ فِيهِ، وَالثَّانِي: مَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِهِ تَمَامُهُ عَدَمُ النَظِيرِ كَطَيْلِسَانَ فِي لَفْظٍ مِنْ كَسْرِ اللَامِ مَسْمُومٍ بِهِ؛ فَتَقُولُ فِيهِ: يَا طَيْلِسَ بِالفَتْحِ عَلَى نِيَّةِ المَحذُوفِ، وَلَا يَجُوزُ الضَّمُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّكْلَامِ فَعِيلٌ صَحِيحُ العَيْنِ إِلَّا مَا نَدَّرَ مِنْ نَحْوِ صَيِّقِلٍ اسْمَ امْرَأَةٍ وَعَذَابُ بَيْئِيسٍ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ، وَلَا فَعِيلٌ مَعْتَلًا، بَلِ التَّزِيمُ فِي الصَّحِيحِ الفَتْحُ كَصَيِّقَمٍ وَفِي المَعْتَلِ الكَسْرُ كَسَيِّدٍ وَصَيِّبٍ وَهَيِّنٍ، وَكحَبْلِيَّاتٍ وَحَبْلَوِيٍّ وَحَمْرَاوِيٍّ؛ فَتَقُولُ فِيهَا: يَا حَبْلِيَّ وَيَا حَبْلَوَّ وَيَا حَمْرَاوَّ بِفَتْحِ الياءِ وَالواوِ، عَلَى نِيَّةِ المَحذُوفِ، وَلَا يَجُوزُ القَلْبُ عَلَى نِيَّةِ الاستِقْلَالِ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ النَظِيرِ وَهُوَ كَوْنُ أَلْفٍ فُعْلَى وَهَمْزَةٌ فَعْلَاءَ مَبْدَلَتَيْنِ وَهَمَّا لَا يَكُونَانِ إِلَّا لِلتَّائِيَةِ.

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين ، وهو على لغة التمام

إجماع ، كقوله :

٩٢٣ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بِنِ مَالٍ تَيْلَّةَ الْجُوعِ وَاتْلَخَصْرُ

أراد ابن مالك ؛ حذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه

شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سبويه ومنعه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِيَةً أُمَامَا

هكذا رواه سبويه ، ورواه المبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَتَهْدِكَ يَا أُمَامَا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروابيتين ، ولا تدفع إحداها

بالأخرى ، واستشهد سبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيِيهِ
أَوْ أُمَّتِيحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

﴿ خاتمة ﴾ : قال في التسهيل : ولا يُرَخِّمُ في غيرها - يعنى في غير الضرورة -

منادى عار من الشروط إلا ما شذمن «يا صاح ، وأطرق كراه على الأشهر ؛ إذ الأصل

صاحب وكرّوان ، فرخما مع عدم العلمية شذوذاً ، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه

زعم أنه ليس مرخماً ، وأن ذكر الكروان يقال له كراً . والله أعلم .

الاختصاص

(الاختصاصُ) : قَصْرُ الحِكمِ على بعض أفراد اللذكور، وهو خير (كِنْدَاءِ) أى جاء على صورة النداء لفظاً توشيحاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَا) وأخواتها لفظاً ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله : (كَأَيْهَا الفَتَى بِأثر أَرْجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعنىاً .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينصب مع كونه مفرداً .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أياً توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهنا لا توصف به .

الثامن : أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافاً وجوب رضى ، وفى الارتشاف : لاختلاف فى تابعها أنه مرفوع .

وأعلم أن المخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيها وأيتها ؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم - محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفضل كذا أيها الرجلُ ، واللهم اغفر لنا أيها المصيبةُ .

والثانى : أن يكون معرفاً بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدَيْرِي ذَا دُونَ أَيِّ تِلْوَانٍ كَمَثَلِ نَحْنُ الثَّرْبِ اسْتَحَى مِنْ بَدَلِ)

بالدال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعْرَفًا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بِنِي صَبَّةَ أَصْحَابِ الْجَمَلِ

[تَنْبِيْ أِبْنِ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ]

قال سيبويه : وأكدر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون عَلَمًا ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختص مبنياً على الغم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فنصوب ونائبه فعل واجب الحذف ، تقديره أخص ، واختلف في موضع أيها وأيتها ؛ فذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ، ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كَلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عَمْرُ ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص مُعْرَبَةٌ ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفضل كذا ، هو أيها الرجل ، أى المخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر في المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم : بِكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .
والإغراء: تنبيهه على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول: أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني: بدونه .
فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِدْرَاجٌ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جمלוه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَظْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّائِ انْصَبَ) سواء وجد تكرار كقوله :

فِيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَاللَّشْرَ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل: باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل: التقدير أحذرُك من الأسد ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجاز على الثاني وهو رأى الشارح^(١) ، وظاهر كلام التسهيل ويمضه البيت ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » اصلحيته لتقدير من ، قال في التسهيل: ولا يحذف معنى العاطف بمد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تفعل كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة « من » أو بالتضمن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في « إياك والشر » هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أقلُّ تكلفاً ، وقيل : الأصل أتقِ نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيداً أن تفعل ، وإياك أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى ما يابياً وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا * إِلَّا مَعَ الْقَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفِ » ، أي يا مازن قِ رَأْسَكَ واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْقِمِ الضَّيْقِمِ) أي الأسد الأسد (يَاذَا السَّارِي) ونحو « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » حملوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتْرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أي جَنَّبَ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الأَسَدَ » أي احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَأَبْرُزُ بِيْرَزَةَ حَيْثُ اضْطَرَكُ الْقَدْرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي :

يقبح ولا يمتنع .

الثاني : شمل قوله « إلا مع العطف أو التكرار » الصُّورَ الأربعَ المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَمَا يَأْكُ جُمْلًا إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
وقد صرح ولده بما تقدم .

الثالث : العطفُ في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولا
معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزيدا أن تفعل كذا » صح أن تكون الواو
واو مع .

(وَشَذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياي » في قول عمر رضي الله عنه :
« لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ »
وَالْأَضْلُ : إياي باعدوا عن حذف الأرب ، وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم
الأرب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وَإِيَّاهُ)
وما أشبهه من ضمائر التيبة للنفصلة (أشدّ) من إياي ، كما في قول بعضهم « إِذَا بَلَغَ
الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْيَاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَابُ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ،
وفيه شدوذان : مجيء التحذير فيه للغائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ،
ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ)
أى من قاس على إياي وإيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ، اه .

{ تنبيه } : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياي ، وإيانا » فإنه قال :
ينصب محذر إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

(وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّاهُ اجْتِمَاعًا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا)
من الأحكام ؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءة والنجدة »
بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كسابع إلى الهيبة بغير سلاح
وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح؟

أى أزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل في نحو « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » ؛ إذ الصلاة نصبٌ على الإغراء بتقدير اخضروا ، وجامعةٌ : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ مُعَذِّبٌ وَأَشْبَاهُ هُوَ مُعَذِّبٌ وَمِنْهُمْ السَّمَّاحُ
بَلَدِيْرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الفراء في قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير نهر نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، ٥١ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في التسهيل : أُلْحِقَ بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثلٌ وشبهه نحو « كَلَيْمَهَا وَتَمْرًا » ، و « أَمْرًا وَنَفْسَهُ » ، و « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ » و « أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، أو « وَلَا شَتِيْمَةَ حَرٍ » ، و « هَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ » ، و « إِنْ تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ » و « مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، و « عَذِيْرَكَ » و « دِيَارَ الْأَحْبَابِ » ، يا ضمار : أعطني ، ودع ، وأزبل ، وأتبيع ، وتذكر ، واضنع ، ولا ترتكب ، ولا أتوم ، وتجد ، وأصبت ، وأيت ، ووطئت ، وأخضرت ، وأذكر .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكلُّ شيءٍ ولا شتيمة حرة ، ومن أنت زيدٌ ، أى كلاهما لى وزدى ، وكلُّ شيءٍ أمم^(١) ولا ترتكب ، ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك^(٢) . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مرادا به اسم المفعول : أى الذى تذكره وتتحدث

عنه وتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ نَنْ فَعَلٍ) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانِ وَصَهْ * هُوَ اسْمُ فَعَلٍ ، وَكَذَا أَوْهٌ وَهَمْهٌ)

فما ناب عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول - وهو ولم يتأثر بالعوامل - ففعلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثانى - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كَشْتَانِ تنميم للحد ، فَشْتَانِ : ينوب عن افترق ، وَصَهْ : ينوب عن اسكت ، وَأَوْهٌ : عن أتوجع ، وَهَمْهٌ : عن انكف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهان) : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كزُيْدَ زَيْدًا ، ودُونَكَ زَيْدًا ، وما عداه ففعل كَنَزَلَ وَصَهْ ، وقيل : هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل .

الثانى : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازنى ومن واقفه إلى أنها فى موضع نصب بضمير ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعاً عن الخبر
كما أغنى في نحو « أقامم الزيدان » .

(وَمَا يَمْنَى أَفْعَلُ كَأَمِينَ كَثْرًا) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر :
خبره ، أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك « آمين » بمعنى استجب ،
و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكف ، و « تيمد وتيدخ » بمعنى أمهل ،
و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « ونها » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امص
في حديثك ، و « حيهل » بمعنى انت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب « نزال » وقد مر
أنه مقيس من الثلاثي ، وأن « قرقار » بمعنى قرقر ، و « عرعار » بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) : في آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن
فاعيل ، كلتاها مسموعة ؛ فن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَمِينٌ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

ومن الثانية قوله :

٩٣٢ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

وعلى هذه الامة فعيل : إنه مجمى مُعَرَّبٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل :

أصله آمين بالقصر فأشبهت فتحة الممزة فتولدت الألف كما في قوله :

٩٣٣ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ [يَا نَأَقْتِي مَا جُلْتِ مِنْ جِبَالِ]

قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوْنِي وَهِيَاتَ نَزْرًا) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر
قَلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشْتَانٍ بمعنى افترق ، وهِيَاتَ بمعنى بعد ، وما هو
بمعنى المضارع كأَوْهٍ بمعنى أتوجع ، وأَفَّ بِمَعْنَى أَنْصَجِرُ ، وَوَى وَوَا وَوَاهَا بِمَعْنَى أَعْجَبُ ،
كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ،

وقول الشاعر :

٩٣٤ - وَآءِ بَابِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
[كَأَتْمَاذُرًا عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ]

وقول الآخر:

* وَآهَاءُ لِسَانِي نَمٌّ وَآهَاءُ وَآهَاءُ *

(تنبيهان) : الأول تلحق وى كـاف الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَبِكَ عَنَتَرَ أَقْدِيمِ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن القلاء إلى أن الأصل ويلاك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمرة كأنه قال : ويك اعلم أن ، وقال قطرب : قبلها لام مضمرة ، والتقدير ويك لأن ، والصحيح الأول .

قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كان ، ويدل

على ما قاله قول الشاعر :

٩٣٦ - وَى كَانَ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُجْزِئُ

جَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرِّ

الثاني : ما ذكره في هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى « هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإبهامه وتأويله عنده « في البعد »^(١) ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ، ويكسرهما تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاء ، وأيهاء ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد : في البعد . وهيهات - على هذا خبر مقدم ، واللام

زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ما توعدون مستقر في البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ ففلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيباك وأيباك وأيهاء^(١) وهيهاء وهيهاء ، ه .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلَيَّكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ) الفعلُ : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه ، والثانى : ما نُقِلَ عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيَّكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيَّكُمْ أَنْفُسَكُمْ » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدا : بمعنى خذّه ، ومكانك : بمعنى أنبت ، وأمامك : بمعنى تقدم ، ووراءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنح .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في شرح الكافية : ولا يُقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَمَل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قو لهم : عَلَيَّهِ رَجُلًا [لَيْسَنِي] بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء : بمعنى أولئجه ، وإلى : بمعنى أتضحى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فوضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفض روى عن عرب فصحاء « عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا سرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك فى التوكيد أن تقول « عَلَيْكُمْ كَلْبُكُمْ »

(١) أى بهاء سكت ساكنة فى آخره ؛ فقارقت « أيهاه » المذكورة فى اللغات التى كساها الصغاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً « بالجر توكيداً للموجود الجرور وبالرفع توكيداً للسكن المرفوع .
 والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر
 أهمل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَهَ ناصِبَيْنِ) أى
 ناصبين ما بعدهما ، نحو « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَهَ عَمْرًا » فأما رويد زيداً فأصله أروذ
 زيداً إرؤاداً ، بمعنى أهمله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
 فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة منوناً ناصبا
 للمفعول ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نَقَلُوهُ وسموا به فعله ، فقالوا « رُوِيَ
 زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوِيَ عَلِيًّا جِدًّا مَا نَذَى أُمَّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَبَايِنٌ (١)

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً ، والدليل على بنائه
 عدم تنوينه . وأما بَلَهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعَّ وَاثْرَكَ ، فقيل فيه
 « بَلَهَ زَيْدٌ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال تَرَكَ زَيْدٌ ، ثم قيل « بَلَهَ زَيْدًا » بنصب المفعول
 وبناء بَلَهَ على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ *

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالها الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ انْتَفُضَ مَصْدَرَيْنِ) أى
 معر بين بالنصب دَالَّتَيْنِ عَلَى الطَّلَبِ أَيْضًا ، لَكِنْ لَاعِلَى أَنَّهُمَا اسْمَا فِعْلٍ ، بَلْ عَلَى أَنَّ كِلَا مَنَّهُمَا
 بدل من اللفظ بفعله نحو رُوِيَ زَيْدٌ وَبَلَهَ عَمْرًا ، أى إمهال زيدٍ وَتَرَكَ عَمْرًا ، وقدروى
 قوله « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل
 نحو رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وأما « بَلَهَ » فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو على : إلى الفاعل ، ويجوز
 فيها حينئذ القلب ، نحو بَهَلْ زَيْدٌ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما ،
 (٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متباين » وفسره أنه ذاهب إلى البين ، ووقع
 فى نسخ الشرح « بعضهم متباين » وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَهًا عمراً . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في « يعملان » عائد على رُوَيْد وَبَلَه في اللفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبله القتي » احتمل أن يكونا اسمي فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين فتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف في « رويدك » تحتل الوجهين : أن تكون فاعلا ، وأن تكون مفعولا .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهَ الأَكْفُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهٍ مَا أَطْلَقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى مَنْ يَعُدُّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالا نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أي مُرُوِّدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أي سَارُوهُ أَي السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكورٍ نحو سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا ، أو محذوفٍ نحو سَارُوا رُوَيْدًا ، أي سَيْرًا رُوَيْدًا .

(وَمَا لِيَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * هَلَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنْوِبُ ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتَنْوِبُ ، ولها : خبر المبتدأ ، (١٤ - الأشموني ٢)

والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الماء من عنه .

يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أي لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وَشَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، واقترق زيد وعمرو ، ومضمرأ في نحو زَالَ . وَيَنْصِبُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَا نَابَ عَنْ مَتَعَدٍ ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » لأنك تقول : أَدْرِكُ زَيْدًا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن نَمَّ عَدَى حَيْهَلٌ بِنَفْسِهِ لَمَّا نَابَ عَنْ أَتَتْ فِي نَحْوِ « حَيْهَلٍ الْبُرَيْدِ » وبالباء لما ناب عن عَجَلٌ فِي نَحْوِ « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فِجْهَلًا بَعُمَرَ » أي فَعَجَلُوا بِذِكْرِ عَمْرٍو ، وبعلى لما ناب عن أَقْبَلَ فِي نَحْوِ « حَيْهَلٌ طَلَى كَذَا » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : وَحُكْمُهَا - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التمدي وال لزوم حكم الأفعال ، واحتز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول .

الثاني : مذهب الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمرأ ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعني بأسماء الأفعال . ثم قال : و بروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على^(١) فعليته ، يعني كافي هَاتٍ وَتَعَالَى ، فإن بعض النحويين غلطاً فمدتها من أسماء الأفعال ، وليساً منها ، بل هما فعلاان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك اللأني « هَاتِي وَتَعَالِي » ، وللأثنين والاثنتين « هَاتِيَا وَتَعَالِيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وَتَعَالُوا » ، وهَاتِينَ وَتَعَالِينَ » ، وهكذا حكم هَلُمٌّ عند بني تميم ، فإهم يقولون : هَلُم ، وهَلُمِّي ، وهَلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « صه » بامض واحد للفرد والثنى والجمع ، ولا بروز منه ضميراً ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هي فعل مثل هَاتٍ وَتَعَالَى .

وهَمْزُوا ، وهَمْزُنَ « فمى عندهم فعل لا اسم فعل، ويبدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هَمَّنَ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة، بمعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ، ورُدَّا ، ورُدِّي ، ورُدُّوا ، وأزْدُدُنَ . وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هَلُمَّ ، فقال : لا أهَلِّمْ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هَلُمَّ » في الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ » والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إِلَيْنَا » وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وَأَخْرَجْنَا لَدَيْهِ) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوباً؛ فلا يجوز « زَيْدًا دَرَاكٌ » خلافاً للكسائي ، قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

٩٣٨ - يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلْوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير « دَلْوِي » مبتدأ أو مفعولاً بدُونِكَ مضمراً ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثاني في قوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ادعى الناظمُ وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثاني : توهم المكودي أن « لَدِي » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما في قوله « ما لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لَدِي بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولَدِي : جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم ، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس في قوله « العمل » مع قوله « عمل » إبطاء ؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُم بَيْنَكُم بِالَّذِي يُنَوَّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى المنون (بَيْنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فملازمة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلازم التنكير كأحدٍ وعَرِيبٍ وذيَّارٍ، وما يُعْرَفُ وقَتَا وبنسكِر وقَتَا كرجل وقرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فالزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كواهاً وويهاً ، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيهه وجرده مقصودا تعريفه ، كصَهٍ وَصَهٍ وَأَفٍ وَأَفٍ ، انتهى .

{ تنبيه } : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - مانون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

(وَمَا بِهِ خُوْطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةَ كَقَبِ *)

أى : أسماء الأصوات : ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الادميين ، أو لحكاية الأصوات ، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كهبلاً للخيول ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعْيَزْتَنِ دَاءً بِأَمْلِكَ مِثْلُهُ] وَأَيْ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا
وَعَدَسٌ لِلْبُغْلِ ، ومنه قوله :

* عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَالِيكَ إِمَارَةٌ *

وكخ للطفل ، وفى الحديث « كَخِ كَخِ فَإِذَا مِنْ الصَّاقَةِ » وهَيْدٌ ، وهَادٌ ، وَدَةٌ ، وَجَهٌ ، وَعَاهٌ ، وَعِيهٌ ، لِلأَبْلِ . وَعَاجٌ ، وَهَيْجٌ ، وَحَلٌ ، لِلنَّاقَةِ . وَإِسٌّ ، وَهِسٌّ ، وَهَيْجٌ ، وَقَاعٌ ، لِلغَمِّ ، وَهَجَاً وَهَجٌ لِلكَلْبِ ، وَسَعٌ لِلضَّأْنِ . وَوَحٌ لِلبَقْرَةِ ، وَعَزٌّ وَعَعِيزٌ لِلعَبْرِ .

وَحَرَّ لِلْحِجَارِ ، وَجَاهٍ لِلسَّبُوحِ ، وَإِمَادَعْلَاهُ كَأَوْ لِلْفَرَسِ ، وَدَوَّهٍ لِلرَّبِيعِ ، وَعَوَّهٍ لِلجَحْشِ ،
وَبُسْنٍ لِلقَمَمِ . وَجَوَّتْ وَجِيءٌ لِلأَبْلِ الْمُورِدَةِ ، وَثُوْتُ ، وَتَأْتُ لِلتَّبِيسِ الْمَنْزِيِّ ، وَنَخْخُ مَخْفِئًا
وَمَشْدَدًا لِلبَعِيرِ الْمَنْأَخِ ، وَهَدَعٌ لَصَفَارِ الإِبِلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَأْتُ لِشَوْءِ الْحِجَارِ الْمُورِدِ ، وَدَجْجٌ
لِلدَّجَاجِ ، وَقَوْسٌ لِلسَّكْبِ . وَالنَّوْعُ الثَّانِي كَمَاقٍ لِلغُرَابِ . وَمَاءٌ - بِالْإِمَالَةِ - لِلظَّائِيَةِ .
وَشَيْبٌ لِشَرَبِ الإِبِلِ ، وَعَيْطٌ لِلتَّلَاعِبِينَ ، وَطَيْخٌ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقٌ لِلضَّرْبِ ،
وَطَقٌ لَوَقْعِ الْحِجَارَةِ ، وَقَبٌ لَوَقْعِ السَّيْفِ ، وَخَاقٌ بَاقٍ لِلنَّكَاحِ ، وَقَاشٌ مَاشٌ
لِلقَمَاشِ

﴿ تنبيه ﴾ قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر
في شرحها ما احتز به عنه . قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
٩٤٠ - يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ [أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَمُهَا سَالِفُ الأَمَدِ]
وقوله :

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِي
[بِصُبْحِ ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَأَلْزَمَ بِنَاءِ النُّوعَيْنِ فَهَوَّ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال
والأصوات ، وهو ما صرح به في شرح الكافية ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ،
وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب .
وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهي أحق
بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهي من قبيل
المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - قَدْ أَقْبَاتِ عَزَّةٌ مِنْ عِرَاقِهَا مُاصِدَةً السَّرِجِ بِخَاقِ بَاقِهَا
أى بَفَرَجِهَا ، وقوله :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذِ جُبَّتِي مِنْ طَاقِ] وَلَمَّتِي مِنْ جَنَاحِ غَاقِ
أى عَرَابِ ، ومنه قولُ ذى الرمة :

٩٤٤ - تَدَاعَى نَفْسٌ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَكَلِّمِ
جَوَانِبِهِ مِنْ بَهْرَةِ وَسَلَامِ
وقوله أيضاً :

٩٤٥ - لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٍ (١)
فالشَّيْبُ : صوتُ شربِ الإبلِ ، والماءُ : صوتُ الظبية كما مر ، هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوَائِنِ هَمَا) الثَّقِيلَةُ وَالخَفِيفَةُ (كَنُونِي إِذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا)
وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لَيْسَ جَنَنٌ وَلَيْكُونَا » وقد تقدم أول الكتاب
أن قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تشبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصلٌ ؛ لتخالفِ بعض أحكامهما ،
وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلْنَ) أى فعل الأمر مطلقاً ، نحو : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، ومثله
الدعاء . كقوله :

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويخونه : يتعهد ويتفقد . وداع : مناد ، ومبغوم :
ذو بغام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦- [فَشَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا] وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا
(وَيَقْمَل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضى مطلقا ،
وأما قوله :

٩٤٧- دَامَنَّ سَمْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَمِّيًا [لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِعَصْبَائِيَةِ جَانِحًا]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكدُ ههما المضارعُ حال كونه
(آتياً * ذَا طَلَبٍ) بَأَنَّ يَأْتِي أَمْرًا ، حَوْوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ نَهْيًا ، نَحْوُ « وَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ غَافِلًا » أَوْ عَرَضًا ، نَحْوُ « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » أَوْ تَحْضِيضًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٨- هَلَّا تَمَنَّيْنَا بُوْعْدَ غَيْرِ خُلْفَةٍ كَمَا عَهَدْتِكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

أَوْ تَمْنِيًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٩- فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَى بَنِي لَيْكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْزُؤُوكِ هَائِمٌ

أَوْ اسْتَفْهَامًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٥٠- وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْبَابِي الْبِلَا دَمٍ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وَقَوْلِهِ :

٩٥١- [قَالَتْ فَطَيِّمَةٌ : حَلِّ شِعْرُكَ مَدْحَهُ]

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

وَقَوْلِهِ :

٩٥٢- فَأَقْبِلْ صِي رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ

مَسَاءِئِنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أَوْ دَعَاءً ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْمَسِيَّةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالْعَطِيبُونَ مَعَاوِدَ الْأَزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا) إِمَّا : في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطًا
 تاما إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وَإِمَّا تَخَافُنَّ » « فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ » « فَإِمَّا تَرَيْنَّ »
 واحترز من الواقع شرطا بغير إِمَّا فإن توكيده قابل كما سيأتي .
 (أو) آتيا (مُشَبَّهَاتٍ فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامه بفواصل ،
 نحو « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْزَارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّافِعَاتِ لَأُنَارَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو « تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يَوْسُفَ » إذ التقدير
 لا تفتنه ، وأما قوله :

٩٥٤ - تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْعَرَبُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير « لِأَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ - يَمِينًا لِأَبْغَضِ كُلِّ أَمْرِي يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ - آئِن تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتُكُمْ

لَيْعَلْ لَمْ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ

أو كان مفصولًا من اللام ، مثل « وَلَئِن مَّتَّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ » ونحو
 « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص
 عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد عندهم من اللام والنون ، فإن خلا
 منهما قُدِّرَ قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفي القيام عنه ،
 وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضرب به . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إِمَّا فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أَحْسَنُ ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي حِدَّةٍ
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخَلَّانِ مِنْ شَيْءِي

وقوله :

فَأِمَّا تَرَى نَبِيَّ وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَأِمَّا تَرَى نَبِيَّ كَابِنَةَ الرَّمْلِ صَاحِبِيَا عَلَى رِقَّةٍ أُحْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إِمَّا ، وزعموا أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « وَالله لَيَفْعَلُ زَيْدُ الْآنَ » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالموكد كقولك « وَالله إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ الْآنَ » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ » والبيتين ، اهـ .

(وَقَلَّ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بيان ، من ذلك قولهم « بَعَيْنِ مَا أَرَبْنَاكَ ، وَبِجَهْدِ مَا نَبْلُغَنَّ ، وَحَيْثُمَا تَكُونُ آتِيكَ ، وَمَتَى مَا تَعْمَدَنَّ أَقْمُدُ »

وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذِبْتَنَّ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَاكَ وَارِثُ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقاً ؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه أطراده ، وإنما كان كثيراً من قَبْلِ أَنْ « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاها في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل « ما » الواقعة بعد رُبِّ ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهرُ كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعْنَ نَوْرَ شَمَالَاتٍ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وَقَلَّ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّهِ مَعْمَمًا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقف بعد ربما . قال في شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أَحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وَقَلَّ التوكيد بعد « لا » النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ - فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلَحُّبِيهَا وَلَا الصَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

إلا أن توكيد « نصيبين » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى :

« لَا يَمْتَنِفِكُمُ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبمَدَّ شَبَّهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت « لا » توكيده، وإن كانت منفصلة؛ فتوكيد « تصيين » لاتصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.

﴿تنبيهان﴾ : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني ، والجمهور على المنع .
ولهم في الآية تأويلات ؛ فقيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة « فتنه » فتكون نظير :

* جَاهُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله « فتنه » ، ثم ابتداء نَهَى الظلمة عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنه خاصة ، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهي محمول ، كما قالوا : لَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والقراء ، وقال الأخفش الصغير : « لا تصيين » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والجملة موجبة ، والأصل لَتَصِييَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإشباع بابه الشعر ، وقيل : جواب قسم ، ولا : نافية ، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

* تَأَلَّهَ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَذِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ *

وقال القراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قولك : انزل عن الدابة لا تطرححك ، ولا نافية ، ومن منع النون بعد لا النافية منع « انزل عن الدابة لا تطرححك » .
الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة .

(وَعَبَّرَ إِذَا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَاءِ) أَي وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَاءِ ، وَذَلِكَ يَشْمَلُ «إِنْ» الْمَجْرُودَةَ عَنِ «مَا» وَغَيْرَهَا ، وَيَشْمَلُ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ ؛ فَمَنْ تَوَكَّدَ الشَّرْطَ بَعْدَ غَيْرِ إِذَا قَوْلُهُ :

٩٦٢ - مَنْ نَشَقَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ [أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَأْنِي]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ - فَمَهْمَا تَشَامِنُهُ فَزَارَةٌ تُعْطِكُمْ وَمَوْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْتَعَا

وقوله :

٩٦٤ - نَبْتُمْ نَبَاتِ الْخَيْرِ زَانِيٍّ فِي الْوَعَى حَدِيثًا ، مَتَى مَا يَأْتِيكَ الْخَيْرُ بِنِعْمَا^(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، فقال : وقد تلاحق جواب الشرط اختياراً ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إلماً وجواب الشرط مطلقاً ضرورة .

الثاني : جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَدْشُورَةً وَدُعَيْتُ

وأشد من هذا توكيد أفعل في التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةٌ

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ قَفْرِ وَأَخْرِيَا^(٢)

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبت نبات الخير زاني في الترى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « غضبي » بالعين المهملة أوله في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضبي » بالعين المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء في آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مشناة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريعة : تصغير صرمة - بالكسر - وهي الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشد من هذا قوله :

* أَقَاتِلَنَّ أَخْضِرُ وَالشُّهُودَا

(وَأَخِرَ الْمَوْءُ كَدِ افْتَحَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كأَبْرُزَا) إذ أصله أَبْرُزَنَّ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا في الوقف كما سيأتي ، واضْرَبَنَّ ، أو معتلا نحو اخْشَيْنَّ وازْمِينَّ وَاغْزُونَّ ، أصرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزَنَّ وهل تَرْمِينَّ . هذه لفة جميع العرب سوى فَرَازة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِي فتقول هل تَرْمِينَّ يَا زَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ - [لَا تُتَمِّعِنِ لَوْعَةَ إِرْمِي وَلَا هَلَمَّا]

وَلَا تُقَاسِنِ بَعْدِي الْمَمَّ وَالْجَزْعَا^(١)

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكه ما أشار إليه بقوله : (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أي بما جانس ذلك المضمرة (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَحْدَفْنَهُ) لأجل التقاء الساكنين مُبْتِغِيَا حركته دالة عليه (إِلَّا الْأَلِفُ) أبقها خلفها ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبُنَّ بضم الباء ، ويا هند هل تَضْرِبُنَّ بكسرها ، فأصلُ يا قوم هل تضر بنون ، فحذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال فصار تضر ون ، فحذفت الواو لانتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تضر بنون : هل تضر بينن فُصل به ما ذكر . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تضر بان ، فأصلُ تضر بان : تضر بان . فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف خلفها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نونُ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة . وهي محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترمي يا هند » والعرس . الاستشهاد لحذف الياء التي لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لفة فَرَازة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معتلا نَظَرَتْ : إن كان بالواو والياء
فكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَفَزُنُّ ، وهل تَرْمُنُّ ، بضم ما قبل النون ، وياهند هل
تَفَزِنُّ وهل تَرْمِنُّ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تَفَزُوَانُ
وتَرْمِيَانُ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة الجانسة على
ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حَذَفُ آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ
لصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله
(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل
(رَافِعًا) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ) أى بأن
رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لأجمل ، أى
اجمل الألف حينئذ ياء ، نحو هل تَحْشِيَانُ وَتَرْضِيَانُ يازيدان ، وهل تَحْشِيَانَانُ
وَتَرْضِيَانَانُ يانسوة . ويازيد هل تَحْشِيْنُ وَتَرْضِيْنُ وهل يَحْشِيْنُ وَيَرْضِيْنُ زيد ،
والأمر في ذلك كالمضارع (كاسْمَيْنِ سَمِيًّا) يازيدُ ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون ، وهو
المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيسمى ،
أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى ؛ لأنها من الرضوان .

(وَاحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليه (وَفِي * وَوَاوٍ وَيَاشَكُلُ مُجَانِسِ قَفِي) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد
حذف الألف تضم والياء تكسر ، وإنما أحتجج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيْنَ يَاهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوْنَ) وهل تَرْضَوْنَ (وَاضْمَمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّبًا) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ ، فتقول اخْشَيْنَ ، وحكى الفراء أنها لغة طي .

الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحُكِمُ الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - كحُكِمِ الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وَكَثْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفٌ) لأنه على حَدِّهِ ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويمضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمَرَانِهِمْ تَدْمِيرًا » حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ . »

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « نَحْيَايَ » .

الثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبْ بَانَ نَهْمَانَ » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على النع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَالفَاءُ زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قَبْلَ نون التوكيد (مَوْكِدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ
أَسَدًا) لثلاث تتوالى الأمثال؛ فتقول: هل تَضْرِبُ بِنَانًا يَا نِسْوَةَ، بنون مشددة مكسورة،
وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم، ولا يجوز ترك الألف؛ فلا تقول هل
تَضْرِبُ بِنَنًا يَا نِسْوَةَ.

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدْفًا) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة
لأمرين:

الأول: أن يليها ساكن نحو «اضْرِبِ الرَّجُلَ» تريد اضْرِبِ بِنَنًا، ومنه قوله:

٩٦٨ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَ كَعَمَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لمسلم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد؛ فحذفت لالتقاء الساكنين،
وإذا يليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب الجيز فقال يونس: إياها تبدل همزة وفتح،
فتقول اضْرِبْ بَاءَ الْغُلَامِ، واضْرِبْ بِنَاءَ الْغُلَامِ، قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، والقياسُ
اضْرِبِ الْغُلَامَ، واضْرِبِ بِنَنَ الْغُلَامِ، يعنى بحذف الألف والنون.

والثانى: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ
غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا نَفَتْ) فتقول: يَا هُوَلَاءَ اخْرُجُوا، ويا هَذِهِ اخْرُجِي، تريد
اُخْرُجِي وَاخْرُجِي، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى.

(وَأَرْدُدُ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا)
فتقول فى «اضْرِبِي يَا قَوْمَ، واضْرِبِي يَا هِنْدَ» إذا وقفت عليهما: اضْرِبُوا، واضْرِبِي،
رَدِّوا والضمير وبائه كما مر، وتقول فى «هل تَضْرِبِينَ، وهل تَضْرِبِينَ» إذا وقفت
عليهما: هل تَضْرِبُونَ وهل تَضْرِبِينَ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف.
(وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَاءِ * وَقَفًا) أى واقفا، ويحتمل أن يكون مفعولا له، أى
لأجل الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قَيْنٍ قِفًا) ومنه «لَنَسْفَعًا»
«وَلَيْسَكُونَا» وقوله:

٩٦٩ - [فَبَايَكَ وَالْمُنِيَّاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَشَأْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَنَارًا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرَبْتَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ رَأْيِهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَافِ تَذْكَرًا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ »^(١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواوِف إبدالَ الخفيفةِ ياءَ أو واوا في نحو أَخْشِينِ وَأَخْشُونَ ، ففتول : أَخْشِي ، وَأَخْشُوا ، وغيره يقول : أَخْشِي وَأَخْشُوا ، وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : أَخْشُوا وَأَخْشِي ، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تُحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون ، وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « نَشْرَحْ » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه من باب تمارض الحروف ، وقيام بعضها في العمل مقام بعض .

وفي الغرة : إذا وقعت على اضربان على مذهب يونس زِدَتْ أَلْفَا عَوْضَ النَّوْنِ ،
فاجتمع ألفان ؛ فهزمت الثانية فقلت اضرباء اه . وقياسه في اضربان اضرباء .
والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً بمنصرفاً ، وإنما يخرج
عن أصله شبهة بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معانيدٍ بُنِيَ ، وإن شابه الذي
يكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصِّرفَ .

ولما أراد بيان ما يمنع الصِّرفَ بدأ بتعريف الصِّرف ، فقال :

(الصِّرفُ تنوينٌ أُنِيَ مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكِنًا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله
« أُنِيَ مَبَيَّنًا - إلخ » مُخْرَجٌ لما سوى المعبر عنه بالصِّرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم
أمكن - أي زائداً في التمكن - بقاؤه على أصله ، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصِّرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصِّرف هو التنوين هو مذهب .

الحققتين ، وقيل : الصِّرف هو الجر والتنوين معا

الثاني : تخصيص تنوين التمكن بالصِّرف هو المشهور ، وقد يطلق الصِّرف على
غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسَلِّمَات » فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتنوين المذكور ؛
إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصِّريف ، وهو الصوت ؛ لأن في
آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ -- [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَازِلُهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف في جهات الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال في شرح الكافية : سمي منصرفا لانقياده إلى ما بصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اه .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعٌ إحداها اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى وهى احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما ، ولا يكفل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل ، ومن ثمَّ صُرِفَ من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كَرَجُلٍ وفَرَسٍ لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيْهِم وما تعددت فرعيَّته من جهة اللفظ كأَجْبَالٍ ، أو من جهة المعنى كخائضٍ وطامِثٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعٌ إحداها اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثِقْلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان في موضع الجر مفتوحا

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَقْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَفٌ وَوَزْنُ فَعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

المعنوية منها العالمية والوصفية ، وباقيها لفظي ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كَمَثْنِي وَثَلَاثٌ ، ووزنُ الفعل كَأَحْمَرٌ ، وزيادة الألف والنون كَسَكْرَانٍ . ويمنع

مع العملية هذه الثلاثة كَعَمَرَ وَيَزِيدَ وَمَرَوَانَ ، وأربعة أخرى ، وهي : الْمُجَمَّةُ كإبراهيم ، والتأنيثُ كطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، والتركيبُ كعَمَدِي كَرِبَ ، وألفُ الإلحاق كَأَرْطَلِي ، وسترى ذلك كله مفصلاً .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرفُ في تعريفٍ ولا تنكيرٍ ، وسبعة لا تنصرفُ في التعريفِ وتنصرفُ في التنكيرِ .

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين ؛ لأنه أمكن في المنع ، فقال :

(قَالِيفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الذِّي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)

أى ألف التأنيث مقصورةٌ كانت أو مدودة - وهو المراد بقوله « مطلقاً » - تمنع صَرْفَ ما هي فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِكْرِي وَصَحْرَاءُ ، أم معرفة كَرَضَوِي وَزَكْرِيَاءُ ، مفرداً ككامر ، أو جمعا كجَرَحِي وَأَصْدِقَاءُ ، اسماً ككامر ، أم صفة كحُبْلِي وَحَمْرَاءُ .

وإنما استعملت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَةٌ الانفصال ؛ ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « في الغالب » لأن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كهُمَزَةٍ ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُزَمٌ كحُطَمَ ، لكن حُطَمَ مستعملٌ وهُزَمٌ غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَّةٌ وَعَرَقُوتَةٌ ، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَّةٍ وتاء عَرَقُوتَةٍ لزم وجدان مالا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌّ وَلَا فَعْلُوٌّ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسةً في التصغير معاملةً خامسةً أصلياً ، فقيل في قَرَقَرِيٍّ : قَرِيْقَرٍ ،

كما قيل في سَفَرَجَل : سَفَيْرِج ، وعملت التاء معاملةً مجز المربك فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال مجز المربك ، فقيل في زُجاجة : زُجِجَة .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلمتا من قولك « قامت كلتا جاريتك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما ، أو كلتي المرأتين » في لغة كنانة صرفت ؛ لأن ألفها حينئذ متقلبة فليست للتأنيث

الثاني : إذا رخت حُبْلوي على لغة الاستقلال عند من أجازوه فقلت يا حُبْلِي^(١) ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

(وزائداً فعلاً) رفع بالعطف على الضمير في مَنَع ، أي ومنَع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلاً ، وهما الألف والنون (في وَصَفِ سَلِمٌ * مِنْ أَنْ يَرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ خُتْمٍ) إما لأن مؤنثه فعلى كسكّران ، وغَضَبَان ، وَنَدَمَان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو أَحْيَان لِكَبِيرِ الْحَيَةِ ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيح منع صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً ؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلاًنة ؛ لأن باب فعلاًن فعلى أوسع من باب فعلاًن فعلاًنة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أكثر وأدرع مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحر ، لكن حمله على أحر أولى لكثرة نظاره .

واحترز من فعلاًن الذي مؤنثه فعلاًنة فإنه مصروف ، نحو نَدَمَان من المُنَادمة وَنَدَمَانَةٌ وَسَيِّفَانٌ وَسَيِّفَانَةٌ ، وقد جمع المصنف ما جاء على فعلاًن ومؤنثه فعلاًنة في قوله :

أَجِرْ فَمَلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَقْنَيْتَ حَبْلَانَا

(١) حذف ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت الواو ألماً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي متقلبة عن الواو كما عرفت

وَدَخْنَا وَسَخْنَا أَنَا وَسَيْفَانَا وَصَحَّيَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا وَقَشُونَا وَمَصَانَا^(١)
وَوَتَانَا وَنَدْمَانَا وَأَتْبَهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان، وهما خَصَّان لغة في خُصَّان، واليَّان في «كَبش اليَّان» أى كبير الألية، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله:

وَرَدَ فِيهِنَّ خَصَّانَا عَلَى لُغَةٍ وَأَيَّانَا

فالحَبْلان: الكبير البطن، وقيل: الممتلئ غيظاً، والدَخَّان: اليوم المظلم،
والسَخَّان: اليوم الحار، والسَيْفان: الرجل الطويل، والصَّحَّيان: اليوم الذى
لا غَيْمَ فيه، والصَّوْجَان^(١): البعير اليابس الظهر، والعَلَّان: الكثير النسيان، وقيل:
الرجل الحقيق، والقَشَوَان: الدقيق الساقين، والمَصَّان: اللثيم، والمَوْتَان: البليد الميت
القلب، والنَّدْمَان: المنادم، أما ندمان من الندم فغير مصروف؛ إذ مؤنثه نَدْمَى وقد
مر، والنَّصْرَان: واحد النصارى.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: إنما منع نحو سَكَرَانَ من الصرف لتحقق الفرعيتين
فيه: أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجَمُود؛ لأن الصفة تحتاج إلى
وصوفٍ ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأما فرعية اللفظ فلأن فيه
الزيادتين المضارعَتين لأنَّي التانيث فى نحو سَمْرَاء فى أنهما فى بناء يخص المذكر،
كما أن أني سَمْرَاء فى بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء؛ فلا يقال:
سَكَرَانَة، كما لا يقال: حمراء، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف،
والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونَقَل، فلما اجتمع فى نحو سَكَرَانَ
المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة
- مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصَّوْجَان: فاؤه صاد مهملة أو ضاد معجمة، ولامه جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الإسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في «رَجُلٌ عَدْلٌ ، وِدْرَمٌ صَرَبُ الأَمِيرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعَدًا لها عن معناها ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفًا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدَمَانٌ » مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء في المؤنث نحو « نَدَمَانَةٌ » فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التنكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلَانٍ ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بَقْلَانَةٌ عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعطشانة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حَمْرَاءَ ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله « زائدا فَعْلَانٌ » أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان ، كَفَعْلَانٍ بضم الفاء نحو فُحَصَانٍ ؛ لعدم شبههما في غيره بألفى التأنيث .

الثالث : ما تقدم - من أن المنع بزائدي فَعْلَانٍ لشبههما بألفى التأنيث في نحو حَمْرَاءَ - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبَدَلَةً من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعًا لكونهما زائديتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث .

(وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفْعَلًا ، أى حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٌ بِنَاءٍ كَأَشْهَلًا) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصفِ الأصلي ووزن أفْعَلٍ ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إمالأن مؤنثه فَعْلَاءٌ كَأَشْهَلٍ ،

أَوْفَعْلَى كَأَفْضَلِ ، أولأنه لا مؤنث له كأَكْمَرَ وَأَدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من
 الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة
 تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل ؛ لأن ما زيادته
 لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنت بالتاء انصرفت ، نحو أرمل ، بمعنى فقير ،
 فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التانيث لا تلحقه ، وأجاز
 الأخفش منعه لجره مجرى أحمر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عام أرمل »
 غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سنة رملاء » واحتز بالأصلي عن العارض ؛
 فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

(تنبيهان) : الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل ، وأباتر وهو القاطع
 لرحه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابة : أما أرمل
 فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخل في كلام الناظم ؛
 فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على
 وزن أصلي في الفعل ، أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل ، ولفظه فيها :

وَوَصَفُ أَصْلِي وَوَزْنُ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ تَأْتِي بِهِ لَنْ تُوَصَّلَا
 ولهذا اجتز أيضا من يعمل ومؤنثة يعملة ، وهو الجمل السريع

الثاني : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى ، لا على وزن
 أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف
 لكونه على الوزن المذكور ، نحو أبيضر . ولا يرد نحو بطل وجدل وتدس ، فإن
 كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لسكنه وزن مشترك فيه
 ليس الفعل أولى به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اه

(وَالنِّهْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ) في نحو « مررت بنسوة أربع » فإنه

اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضاً فهو يقبل التاء ، فهو أحق بالصرف من أرْمَلٍ ؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرَنَبٌ من قولهم «رَجُلٌ أرَنَبٌ» أى ذليل ؛ فانه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف (وَعَارِضَ الاسمية) أى وَأَنعِ عَارِضَ الاسمية على الوصف ؛ فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية

(فَأَلَاذَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ * فِي الْأَصْلِ وَصَفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعٍ)

نظرا إلى الأصل ، وطرحا لما عرض من الاسمية .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل أذهم في ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم لحية فيها تُقَطُّ كالرقم ،

نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية

(وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأَخِيلٌ) لطائر ذى نُقْطَ كَالخَيْلَانَ يقال له الشَّقْرَاقُ (وَأَفْعَى) للحية (مَضْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ، ولا أثر لما يُبَدَّحُ في أَجْدَلٍ من الجَدَلِ وهو الشدة ، ولا في أَخِيلٍ من الخَيْوَلِ وهو كثرة الخيلان ، ولا في أَفْعَى من الإيذاء ؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْبَنُ الْمَنَعَا) من الصرف ؛ لذلك ، وهو في أَفْعَى أبعدُ منه في أَجْدَلٍ وَأَخِيلٍ ؛ لأنهما من الجَدَلِ ومن الخَيْوَلِ كما مر . وأما أَفْعَى فلا مادة لها في الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة .

وبما استعمل فيه أَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ غير مصروفين قوله :

٩٧٤ - كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ

فِرَاحُ الْقَطَا لَاقِيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيَمِي

فَمَا طَأْتِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلاً

وكما شد الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأقعى كذلك شد الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق؛ فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة ممنها من الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب^(١) حين أجرى بجرى الصفات، إلا أن الصرف لسكونه الأصل ربما رجح إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى.

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنِي وَثُلَاثٍ وَأَخْرَجَ) منع : مبتدأ ،

وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف ، وذلك في موضعين ؛ أحدهما : المعدول في المعدد إلى مفعل نحو مثنى ، أو فاعل نحو ثلث . والثانى : فى آخر المقابل لآخرين أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف ، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنى : معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرهما . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نعتاً نحو « أولى أجنحة مثنى وثلث ورباع » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع » وإما خبراً نحو « صلاة الليل مثنى مثنى » وإنما كرر لقصده التأكيد ، للإفادة التكرير ، ولا تدخلها آل ، قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به ، والمشهور أن أكلب وصف من الكلب - بالتحريك - فلا يكون كأرنب ، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ،
وأما في المعنى فلـكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

وردّ بأنه لو كان المانع من صرف « أَحَادَ » مثلاً عدلُهُ عن لفظ واحد وعن معناه
إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد
معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم
مقتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية
في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشبّه بالفعل ،
ولا يتأني ذلك في « أَحَادَ » إلا أن تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى
التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخرُ فهو جمع آخرى أنى آخر بفتح الخاء بمعنى مُعَايِر ، فللمانع له أيضاً العدلُ
والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أ كثر النحويين : إنه معدول عن
الألف واللام ؛ لأنه من باب أفضل التفضيل ، فحقه أن لا يُجمَع إلا مقرونا بأل ، والتحقيقُ
أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مَّا للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك
أن آخرَ من باب أفضل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام
أو الإضافة ، فعدل في تجرده من استعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ
التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عندي رجُلان آخران ،
ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، ونساء أخرى ؛ فكل من هذه الأمثلة هففة معدولة
عن آخرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في « آخرَ » لأنه معرب بالحركات ،
بخلاف « آخران وأخرون » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أخرى »
فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؛ فلذلك خصَّ « آخرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل
إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « آخرَ » كونه
صفة معدولة عن آخرَ مراداً به جمع المؤنث ؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفضل

عن فُصِّل؛ لتجرده من آل ، كما يستغنى بأكثر عن كبر في قولهم « رأيتها مع نساء أكثر منها » .

(تنبيهان) : الأول : قد يكون « آخر » جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكرها آخر بالكسر ، بدليل « وأن عليه النشأة الأخرى » ثم الله يُنْشِئُ النشأة الآخرة « فليست من باب أفضل التفضيل . والفرق بين أخرى أثنى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو مجامع « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَفُ عليها مثلها من جنس واحد ، وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى « قَالَتْ أَوْلَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال :

وَمَنْعَ الْوَصْفِ وَعَدَلَ آخِرًا مُقَابِلًا لِأَخْرَيْنَ فَاحْضُرَا

الثاني : إذا سمى بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي : ذو الزيادةتين ، وذو الوزن ،

وذو العدل - بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلية .

(وَوَزْنَ مُثْنِي وَثَلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازن مثنى وثلاث من ألقاظ المدد المدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلها

في امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « سررت بقوم مؤحد واحد ، ومثنى وثناء

ومثلث وثلاث ، ومرّبع ورباع » وهذه الألقاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها .

قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَحْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ » ولم يرد غير

ذلك ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضا . واختلف فيما لم يسمع على

ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاسُ على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ، ووافقهم

الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها ، الثاني : لا يقاس ، بل يقتصر على

المسوع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فعّال لكثيرته ،

لا على مفعّل .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيحُ أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادٍ إلى عُشْرٍ ، وَمَنْ حَقَطَ حَبَّةَ عَلِيٍّ مِنْ لَمْ يَحْفَظْ .

(تنبيه) : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعنى آخرَ مقابلَ آخرينَ ، وفُعالٌ ومَفْعَلٌ في العدد مذهبها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي علي وابن برّهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم ، اهـ .
أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز « ادخُلُوا ثَلَاثَ ثَلَاثٍ ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا » .
وخالفه غيره وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

(وَكُنْ يَجْمَعُ مُشْبِهَ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَجْمَعُ كَافِلًا)

كافِلاً : خبر كن ، وجمع : متعلق بكافلاً وكذا لجمع ، ومفاعل : مفعول بمشبهه .
يعنى أن مما يجمع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلٍ ، أى فى كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجممية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من إحدى ياهى النسب ، إما تحقيقاً كَيَّانٍ وَشَّامٍ ؛ فإن أصلهما يَمِينِيٌّ وَشَامِيٌّ ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديراً ، نحو تَهَامٍ وَتَمَانٍ ؛ فإن آلهما موجودة قبل ، وكانهم نسبوا إلى فَعَلٍ أَوْ فَعَلٍ ، ثم حذفوا إحدى الياءين رضوا عنها الألف ، أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبيراً ككاه .

أو مضموم كَتَدَارُكُ ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كَتَدَانٍ وَتَوَانٍ ، ومن نَمَّ
 صرف نحو عِبَالٍ جمع عِبَالَةٌ ؛ لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له في الحركة ،
 والعبالة : النقل ، يقال ألقى عِبَالَتَهُ ، أى ثقله ، أو يكون ثانی الثلاثة متحرك الوسط
 كطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ ، ومن ثم صرف نحو مَلَائِكَةٍ وَصِيَارِفَةٍ ، أو هو الثالث عارضان
 للنسب منويٌّ بهما الانفصالُ ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف في الوجود ، سواء كانا
 مسبوقين بها كَرَبَاحِيٍّ وَظَفَّارِيٍّ ، أو غير منفكين كحَوَارِيٍّ وهو الناصر ، وحوالي
 وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيٍّ وَبَحَّانِيٍّ ؛ فإنه بمنزلة مصاييح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ليست إلا للجمع أو منقول من
 جمع كما سيأتي .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبٌ ، فهو
 على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين
 أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمٍ وَدَنَابِيرٍ .

الثاني : اشتراطُ كسر ما بعد الألف مذهبُ سيبويه والجمهور ، قال
 في الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز في تكسير هَبَيٍّ^(١)
 أن يقال هَبَائِيٍّ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون
 ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا في العلة الثانية ؛
 فقال أبو علي : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا الرأي هو الراجح ، وهو معنى
 قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أ كَالِبٍ

(١) الهى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأشئ هبية

وَأَرَاهِطُ ؛ إذ هما جمع أ كُلب وأزهُط ، والتقدير نحو مَسَاجِدٍ وَمَتَابِرٍ ؛ فإنه وإن كان جمعا من أول وَهَلَّةٍ لكانه بزنة ذلك المكرر ، أعني أ كالب وأراهط ، فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب .

واستضعف تعطيل أبي علي بأن أفعالاً وأفعلاً نحو أفراسٍ وأفلسٍ جمعان ، ولا نظير لهما في الآحاد ، وهما مصروفان .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أن أفعالاً وأفعلاً يجمعان نحو أ كالبٍ وأناعمٍ في أ كُلبٍ وأنعامٍ ، وأما مفاعلٍ ومفاعيلٍ فلا يجمعان ؛ فقد جرى أفعالٌ وأفعلٌ مجرى الآحاد في جواز الجمع ، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما .

الثاني : أنهما يُصغران على لفظهما كآحاد ، نحو أ كَيْلِبٍ وَأَنْيَعَامٍ ، وأما مفاعلٍ ومفاعيلٍ فإنهما إذا صغرا رُدّا إلى الواحد ، أو إلى جمع القلة ، ثم بعد ذلك يصغران .

الثالث : أن كلا من أفعالٍ وأفعلٍ له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف ، فأفعالٍ نظيره في فتح أوله وزيادة الألف رابعةً تفعّالٌ نحو تجوّالٍ وتطوّافٍ وفاعّالٍ نحو سآباطٍ وخاتّامٍ وفعلّالٍ نحو صلّصالٍ وخزّعالٍ ، وأفعلٍ نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعّلٌ نحو تتفّلٍ وتنبضّبٍ ، ومفعّلٌ نحو مسكرُمٍ ومنهكٌ .

على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكةٍ لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرا نحو طواعيةٍ وكرَاهيةٍ .

(وَدَا أَعْتِلَالٍ مِنْهُ كَأَلْجَوَارِي رَفَمًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي)

يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعلٍ معتلا فله حالتان ؛ إحداهما : أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، والأخرى أن تقلب ياءه ألفا نحو عَدَارِي رَمْدَارِي ؛ فالأول يجرى في رفعه وجره مجرى قاضٍ وسارٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو « وَمِنْ

فوقهم غَوَاشٍ « وَالنَّجْرِ وَلِيَالٍ هَشِيرٍ » وفي النصب مجرى درام في سلامة آخره
وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي » .

والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله
« كالجواري » .

• ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه
تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب للمبرد والزجاج إلى أنه
عوض عن حركة الياء ، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه
تنوين صرف ؛ لأن الياء لما حذف تخفيفاً زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجَنَاح
فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه ، وأما جملة عوضا عن الحركة فضعيف ؛ لأنه
لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى
أولى ؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف
واللام كما ألحق معهما تنوين الترم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا اللزوم ، وأما كونه
للصرف فضعيف أيضا ؛ إذ المحذوف في قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقي حرف
إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضا عن الياء ، فما سبب حذفها أولا ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى
بالكسرة التي قبلها ، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف
ما كان جائزا في الأثني ثقلاً ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز
إلا اللزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور
عنه ، كما نقل النساطم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن
فيما لا ينصرف تنويننا مقدرا ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جَوَارٍ
ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجرح لتوهّم التقاء الساكنين ،

ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيدٌ ؛ لأن الحذف لملاقاة سناكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثانى : ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على - من أن يونس ومَنْ وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياءه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة - وَمَمْ ، وإنما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بِجَوَارٍ » فعلمةُ جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثقت لنيابتها عن المستقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو فى اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جَرُّهُ بكسرة مقدرة ، وتنوينُهُ تنوينُ التمسكينِ لا العِوضِ ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

(وَلِسَرَائِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ)

اعلم أن سَرَائِيلَ اسمٌ مفرد أعجمى جاء على وزن مَفَاعِيلَ ، فنعم من الصرف أشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفت أن بناء مَفَاعِلَ ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرة ما بلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ، ولما وجد فى مفرد أعجمى - وهو سَرَائِيلُ - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي ، وأنه في التقدير جمع سرّوالة سمي به المفرد . وردّ بأن سرّوالة لم يُسمَعْ ، وأما قوله :

٩٧٦ - عَلَيْهِ مِنَ الْوُثْمِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْتَفٍ]

فصنوع لاحجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرّوالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سرّوالة لغة في سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنما ثبت في الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؛ فلو سمي به مذكر ثم صغر لقبل فيه سُرييلٌ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرف كما يصرف شرّاحيل إذا صغر فقيل « سُريجيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثاني : شدّ منع صرف ثمانٍ تشبيهاً له بجوارٍ ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة ، قال في شرح الكافية : ولقد شبّه ثمانيا بجوارٍ من قال :

٩٧٧ - بِحَدْوِ ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا
حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم ، وقيل : هما الثتان .

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ * بِهِ فَالْأَنْصَرَفُ مَنَعُهُ يَحِقُّ) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سرّاويل وشرّاحيل ، أو لفظ ارتجل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، ٥١ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ٥١ .

(وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّباً * تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرِباً) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني : مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَمَلْبَكٍ وَحَضْرَمَوْتٍ وَمَعْدِي كَرِبٍ ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يُجْمَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل يبرز عجزه من الصدر منزلة تاء التانيث ، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو مَعْدِي كَرِبٍ ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التانيث ، فحملوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب وبحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التانيث يُفتح نحو رَامِيَّةٍ وَعَادِيَّةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بياء دَرْدَبَيْسٍ ، فيقال : رأيت مَعْدِي كَرِبٍ ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالنزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جازراً

في الإفراد، ويعاضل الجزء الثاني معاملةً لو كان منفرداً؛ فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر أمتنع صرفه كهزْمَز من رام هُرْمَز؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، نحو جاء رام هُرْمَز، ورأيت رام هُرْمَز، ومررت برام هُرْمَز. ويقال في حضرموت: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت؛ لأن موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان، وكذلك كرب في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصره حينئذ، فيقول في الإضافة: هذا ممدى كرب، فيجمله مؤنثاً، وقد بيننا معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأنبات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أخرج بقوله « معدى كريا » ماختم بويته ؛ لأنه مبني على الأشهر ، ويجوز أن يكون مجرد التمثيل ، وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعر به ، ولا يرد على لغة من بناه ؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم .

الثاني : احتز بقوله « تركيب مزج » عن تركيب الإضافة والإسناد ، وقد تقدم حكمهما في باب العلم .

وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر ففتحتم البناء عند البصريين ؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه ، وسيأتي في باب ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يُقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يُضاف صدره إلى عجزه .

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو « شفر بفر ، وبيت بيت ، وصباح مساء » إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيويوه . وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء .

(كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَتِي فَعَلَانَا كَقَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدتى فَعَلَانَ يمنعان مع العملية في وزن فَعَلَانَ وفي غيره نحو حَمْدَانَ وَعُمَانَ وعِمْرَانَ وَعَطْفَانَ وَأَصْبَهَانَ ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رَدَّ «نِسْيَانٌ وَكُفْرَانٌ» إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلازمة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانين مضعف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّانٌ : إن جُعِلَ من الحِسِّ فوزنه فَعَلَانَ ، وحكمه أن لا ينصرف ، وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ - مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومِ الْمُدَامِ

وَمَطَّعَنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَالٌ ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَانٌ : إن جعل من شَاطَ يَشِيْطُ إذا احترق امتنع صَرَفُهُ ، وإن جعل من شَطَّنَ انصرف ، ولو سميت بُرْمَانٌ فذهب سيوبه والخليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه ؛ لأن فَعَالًا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَةٌ (١)

الثاني : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أَصْيَلَالٌ فإن أصله أَصْيَلَانٌ ؛ فلو سمى به منع ، ولو أبدل من حرف أصلى نونٌ صُرِفَ ، بعكس أَصْيَلَالٍ ، ومثال ذلك حِنَّانٌ في حِنَاءٍ ، أبدلت همزته نونًا .

(١) مرمنة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذبة ومسبحة ومبطخة ؛ ووزنها مفعلة ؛ فحجى هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَانٌ و بَيَانٌ ، والصحيحُ صَرَفٌ ذلك .

(كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتِقَى)
 (فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ)
 (وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهِنْدٌ ، وَالْتَمَعُ أَحَقُّ)

فما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديراً ، أما لفظاً فنحو فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلِي وَصَحْرَاءُ ، فأثرت في منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديراً ففي المؤنث المسمى في الحال ، كسُعَادَ وَزَيْنَبَ ، أو في الأصل كعَمَاقَ اسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقديراً التاء مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء افظاً ممنوع من الصرف مطلقاً ، أي سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكنَ الوَسْطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سيأتي ، نحو عائشة وطلحة وهبة ، وأما للمؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَبَ وَسُعَادَ ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محركَ الوسط كسَقَرٍ وَلَطَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافاً لابن الأنباري ، فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَرٌ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعمياً كجُورٍ وبَاءَ اسْمِي بَلَدَيْنِ ؛ لأن العُجْمَةَ لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافاً ؛ فقيل : إنه كهِنْدٌ في جواز الوجهين ، أو منقولاً من مذكر نحو « زيد » إذا سمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادِلٌ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عُمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن بونس .
وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كهَند ودَعَد يجوز فيه الصرف
ومنعه ، والمنعُ أحقُّ ؛ فمن صرّفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومتُ أحد السبيين ،
ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعرُ في قوله :
٩٧٩ - لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تَشُقْ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنعُ أحقُّ هو مذهب الجمهور ، وقال
أبو علي : الصرفُ أفصحُ ، قال ابن هشام : وهو غلطٌ جليٌّ ، وذهب الزجاج - قيل
والأخفش - إلى أنه متحتم المنع . قلل الزجاج : لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه
اجتماعُ عشرين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسمَ بلدةٍ لا يجوز صرفه ،
نحو « قَيْد » لأنهم لا يرددون^(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ،
بخلاف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سكوته أصلي كهَند ، أو عارض بعد التسمية كفَعْدُ ،
أو الإعلال كدَار .

الثالث : قال في شرح السكافية : وإذا سميت امرأة بِيَدٍ ونحوه مما هو على حرفين
جاز فيه ما جاز في هَند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن
الأجود المنع ، وبه صرح في التسميل ؛ فقول صاحب البسيط في يَدٍ « صرفت بلا خلاف »
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هَند وَيَدٍ تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هُنَيْدَة وَيُدَيَة ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظي في
أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسي ،
فإن الاشتراك في أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حَرَبٍ - وهي ألقاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمي مذكر مؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، خلافاً للفراء وثعلب ؛ إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَنَحْدُ أم سكن نحو حَرَبٍ ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سَعَادٍ ، أو تقديراً كاللفظ نحو جَبَلٍ مخفف جَبَالٍ اسم للضبع بالنقل - منع من الصرف .

السادس : إذا سمي رجل بِنْتٍ أو أُخْتٍ صرف عند سيبويه وأكثَر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِبْتٍ وسُحْتٍ ، قال ابن السراج : وَمِنْ أَحْبَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ تَاءَ بِنْتٍ وَأُخْتٍ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَبْنِيًا عَلَيْهَا فَيَمْنَعُونَهَا مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَتَقْلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْفِرَاءِ . قلت : وقياس قول سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بناء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال « عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل في التسهيل .

الثامن : مراده بالعار في قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظاً ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

(وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ أُمَّتَنَعُ)

أى مما لا ينصرف ما فيه فِرْعِيَّةُ المعنى بالعلمية وفِرْعِيَّةُ اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين : أى يكون عجمي التعريف ، أى يكون علماً في لغتهم ، وأن

يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الاسمُ عجميًّا الوضع غير عجمي التعريف انصرفَ كاجام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تُصَرَّفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبندار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علماً في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تُبنى عليه الأحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوحٍ وأوطي ، والمتحرك نحو شترٍ وأَمَك .

قال في شرح السكافية : قولاً واحداً في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جملة ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : وعمن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه القريبة ، اهـ .

قلت : الذي جعل ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرك وَسَطُهُ لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزَيْدًا

وَزَيْدًا أَنَا .

الثاني: المراد بالمعجمي ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة القُرْس .
الثالث: إذا كان الأعجمي رُبَاعِيًا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع: تُعْرَفُ عَجْمَةُ الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة ، ثانيها: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها: عُرُوهُ من حروف الذَّلَاقَةِ وهو خماسي أو رباعي ، فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيًا نحو عَسَجَدَ ، وهو قليل .
وحروف الذَّلَاقَةِ ستة يجمعها قولك « مر بنفل » . رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَبَجَ وَجَقَ ، والصاد والجيم نحو صَوَلَجَانْ ، والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو تَرَجِسَ ، والزاي بعد الدال نحو مَهْتَدِرْ .

(كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَقْلِي)

أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل ، بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه .

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادر أو علمٍ أو أُعْجَمِيٍّ ، كصيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة كَتَعَلَّمَ ، أو بهمزة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعَلُ ونَفَعَلُ وتَفَعَّلُ وَيَفَعَّلُ من أوزان المضارع ، وما سلمت صيغته من مَصُوغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فعلٍ وما صيغ للأمر من غير فاعلٍ والثلاثي ، نحو انطلق ودَخِرْجُ ، فإذا سمى بهما مجردين عن الصمير قيل هذا انطلق ودَخِرْجُ ، ورأيت انطلق ودَخِرْجُ ، وصمرت بإنطلق ودَخِرْجُ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبينة على أنها تختص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلَ لدُوَيْبِيَّةَ ، وَيَنْجِبُ لِخَرْزَةِ وَتَبَسَّرَ لِطَارٍ ، وبالعلم

من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل ، وشَبَّرَ لفرس ، وبالأعجمي من بَقِمَ وإستبرق ، فلا يمنع وجدانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأن النادرَ والمعجميَ لأحكامهما ، ولأن العلمَ منقول من فعل ، فلا اختصاصَ باقي .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإئتمِدَ وإصْبَغَ وأبْلُمَ فإن أوزانها ثقلٌ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفْكَلَ وأكُتِبَ ؛ فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو أذهبُ وأكُتِبُ ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتوح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو بَرِمِغُ وتَنْضُبُ ؛ فإنهما كإئتمِدَ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقبل في الأسماء ، وكأفْكَلَ في كونه مفتوحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : « أو ما أصله الفعل » كما فعل في الكافية « أو ما هو به أولى » كما في شرحها والتسهيل أجودُ من التعبير عنه بالغالب .

الثاني : قد فهم من قوله « يخص الفعل أو غالب » أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَحْرَجَ ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكاً بقوله :

٩٨٠ - أَنَا أَنْ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلَا الأمور وجَرَّهَا » فـ«جَلَا» جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كَفَسَبِ اسم رجل مع أنه منقول من « كَفَسَبَ » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكِي مُسَمًى به وإن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

وقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَتْ للأفعال فلا تُجْرِيهِ في المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان أسما للعسل الأبيض هو أشهرُ في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأَجْرِيهِ في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بِمَجْرٍ لأنه يكون فعلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضي » ونسكته أشهرُ في الاسم .

الثالث : يشترط في الوزن اللانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثاني : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شيئا بالأمر من عَمٍ ، وفي الجر شيئا بالأمر من ضرب ، وفي الرفع شيئا بالأمر من حَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تنزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثاني نحو «رُدَّ» ، وقيل « فإن أصلهم مارِدَدَ وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهة بُرِدٍ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي ، ولو سميت رجلا بألْبَب بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ما خرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال في صرفه نحو «رُدَّ» ، وقيل « والآخر ما خرج إلى مثال نادر ، نحو « انطَلَقَ » إذا سكنت لامه ، فإنه خرج إلى مثالٍ انْفَحَلَ ^(١) ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنفحل - - بوزن جردحل - الرجل الذي يبس جلده على عظمه ، وتقول :

فحل الرجل - على وزان فرح - فهو فحل مثل شهم وقحل مثل فرح

الصرف والمنع ، وقد فهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرب بسكون العين مخففاً من ضُرب المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن واقفهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً .

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَايَسَ يَنْصَرِفُ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛ الأول : أنها زائدة ليست مُبدلة من شيء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثاني أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى ، وعزى فهو على مثال ذكري ، بخلاف الممدودة نحو علياء ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحَامِمِ اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهائيل في الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحَمْدُونَ عند أبي علي ، حيث يمنع صرفه للتعريف والمعجمة . يرى أن حَمْدُونَ وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٍ لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكماً ، فالحق بما منع صرفه للتعريف والمعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صرفياً أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعَتْ كَعَلَمَيْ أَنْ ذَا عَلِيَّةٍ وَقَعَتْ

الثاني : حكم ألف التوكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العملية نحو قَبَعْتَرَى ، ذكره بعضهم .

(وَالْعَلْمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَعَمَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَعَمَلَا
(وَلَعْدَلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّمْيِينُ قَصْدًا يُقْتَبَرُ)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء :

أحدها : فَعْلٌ في التوكيد ، وهو جَمَعٌ وَكْتَعٌ وَبُصْعٌ وَبُتْعٌ ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور . وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه في شرح الكافية وأبطله ، وقال في التسهيل : شبه العملية أو الوصفية .

قال أبوحيان : وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جَمَعٍ لا أعرفه فيه سلفاً . ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جَمَعَاءُ وَكَتَمَاءُ وَبِصَمَاءُ وَبِتَعَاءُ ، وإنما قياسُ فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتُ ؛ لأن مذكوره جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل : معدولة عن فَعْلٌ لأن قياسَ أفعالٍ فعلاء ، أن يُجمع مذكوره ومؤنثه على فعل نحو حَمْرٍ في أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وهو قول الأخفش والسيرافي ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول عن فعالي كصَحْرَاءُ وَصَحَارِي ، والصحيح الأول : لأن فعلاء لا يجمع على فَعْلٍ إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة كحَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ ، ولا على فعالي إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكوره كصَحْرَاءَ ، وجمعاء ليس كذلك .

الثاني : علم المذكر المعدول إلى فَعْلٍ ، نحو عَمْرٌ وَزُفْرٌ وَزُحَلٌ وَمُصَرٌّ وَفَعْلٌ وَهَيْبَلٌ

وَجَسْمٌ وَقَمٌ وَجَحٌّ وَقَزْحٌ وَذَلْفٌ ؛ فَعَمَرٌ : معدول عن عامر ، وَزُقِرَ : معدول عن زافرٍ وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أَفْعَلَ وهو نُعِلَ . وطريقُ العلمِ بِمَدَلِّ هذا النوعِ سماعُهُ غيرَ مصروفٍ عاريا من سائرِ الموانع ، وإنما جعل هذا النوعُ معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمرَ معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم إحداهما فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تمييز العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَدَ فَعَلٌ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أُدِيَ ، وهو عند سيبويه من الودِّ فهمزته عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية .

فإن وجد في فَعَلٍ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طَوَّى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تَعَلَّ اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع التثنية للعجمة ؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جعلَ علما من المدول إلى فَعَلٍ في النداء كغَدَرَ وفُسَقَ ، فحكمه حكم عُمر .

قال المصنف : هو أحق من عُمر بمنع الصرف ؛ لأن عدله محقق ، وعدل عُمر مقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّدِّ إلى صرفه .

الثالث : سَحَرَ إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف ، نحو جئتُ يوم الجمعة سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل : بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت .

وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل : بشبه العالمية ؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالقلم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يرمي إليه ؛ إذ لم يقل والعالمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاه ممكن وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه درن وجه ، لأن المنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنيًا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في قَبْلُ وبعْدُ والمنادى المبني الثالث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [فَقَمْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ] لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرَ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرٍ نِعْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا » اهـ .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية ال ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرَ في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ؛ فإن منهم من يُعْرَبُه في الرفع غير منصرف ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يُعْرَبُه إعرابًا ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبي الربيع أن بنى تميم يُعْرَبُونَ إعرابَ مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب مَنْ يبينه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا [عَجَائِزًا مِثْلَ النَّعَالِي خَمْسًا]

قال في شرح التسهيل : ومُدْعَاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أَمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يعول عليه . اهـ ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اِغْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

وأجاز الخليل في « لقيته أَمْسٍ » أن يكون التقدير بالأَمْسِ ، فحذف الماء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أَمْس إذا أضيف ، أو لفظَ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صُغِرَ ، أو كسِرَ .

(وَأَبُو عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَمَلًا * مُؤَنَّثًا) أى مطلقا في لغة الحجازيين ؛ لشبهه بنز الِ وَزَنَا وتعريفًا وتأنينًا وعدلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربيع . وقيل : لتوالى العَمَالِ ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَدَايَ وَوَبَارِ ، ورأيت حَدَايَ وَوَبَارِ ، ومررت بحَدَايَ وَوَبَارِ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَالَتْ حَدَايَ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَايَ

(وَهُوَ نَظِيرٌ جُشَمًا) وَعُمَرُ وَزُفَرٌ (عِنْدَ تَمِيمٍ) أى ممنوع الصرف للعلمية والمعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كزئيب ، وهو أقوى على مالا ينحفي .
(١٧ - الأسمون ٢)

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَ كَثُرُهم يبينه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنت .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

٩٨٤ - وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُبَيَّن ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله .

الثاني : فعَالٍ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عَمَّ مؤنث كحَذَامٍ وتقدم حكمه ، وإما أَسْرٌ نحو نَزَالٍ ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ - [وَذَكَرَتْ مِنْ لَبَنِ الْمَلْحَقِ شَرْبَةً]
وَأَخْلِيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَّاقٍ للننية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقٍ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبنيّة على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كمنَاقٍ ، وقد يجعل كصَبَاحٍ^(١) ، وإن سمي به مؤنث فهو كحَذَامٍ ، ولا يجوز النداء خلافا لابن بابشاذ ، وغيرُ المعدول يكون اسما كجَنَاحٍ ، ومصدرا

(١) قوله كمنَاقٍ يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصَبَاحٍ يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحَذَامٍ يريد أنه مبني على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بني نعيم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَابٍ ، وصفة نحو جَوَادٍ ، وجنسا نحو سَحَابٍ ، فلو سمي بشيء من هذه مذكري انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كعَتَاقٍ .

(وَأَضْرِفُ مَا نُكْرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثْرًا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهي : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل . تقول : ربّ مَعْدَى كَرِبٍ وَعِمْرَانٍ وَفَاطِمَةَ وَزَيْنَبٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَحَدٍ وَأَرْطَى وَعُمَيْرَ لِقِيَّتِهِمْ ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة - وهي ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ - فإنها لا تُصْرَفُ نَكْرَةً ؛ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلائها كافية في منع الصرف ، ووجه من قال في « حَوَاءِ » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَمَلَانٍ ، أو وزن أفعِل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعِل ، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك أَحَرُّ وَفَمَالٌ وَمَفْعَلٌ نحو أَحَدٍ وَمَوْحَدٌ - فذهب سيديويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل .

قال في شرح الكافية : وكلُّ معدولٍ سمي به فعدله باقي ، إلا سَحَرَ وَأَمْسَ في لغة بني تميم ، فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقي ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيديويه ، ومن عزأ إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولي :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضٍ غَيْرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الكلام على التسمية به .

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التانيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتي فَمَعْلَانِ أو مع وزن أَفْعَلٍ أو مع العدل إلى فَعَالٍ أو مَفْعَلٍ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه اللل . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سَكَرَانَ فصرفه . وأما باب أَحْمَرَ ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال في شرح الكافية : وأكبر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْرُ موافقته أولى لأنها آخِرُ قوليه . والثالث : إن سمي بأحمر رجل أَحْمَرٌ لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي* في بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فَعَالٍ أو مَفْعَلٍ فمن صرف أَحْمَرَ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

﴿تنبيه﴾ : إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من « مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديرًا ، اهـ . فإذا سمي به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أَحْمَرٍ فِيهِ .

(وَمَا يَسْكُونُ مِنْهُ مَنَعُوصًا فِي إِعْرَابِهِ نَهْجٌ جَوَارِيَةٌ)

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف - سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدَى عَليها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه يُجْرَى جَوَارٍ
وغَوَاشٍ، وقد تقدم أن نحو جَوَارٍ يلحقه التنوين رفعا وجرا؛ فلا وجه لما سَمَلَ عليه المرادى
كلامَ الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المنقوص فيهما
واحد؛ فمثاله في غير التعريف أُعَيِّمُ تصغير أعمى، فإنه غير منصرف للوصف والوزن،
ويلحقه التنوين رفعا وجرا، نحو « هذا أُعَيِّمُ، وسَرَرْتُ بِأُعَيِّمِ، ورَأَيْتُ أُعَيِّمِي »
والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جَوَارٍ، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في
التعريف « قَاضٍ » اسم امرأة؛ فإنه غير منصرفٍ للتأنيث والعلمية، و« يُعَيِّلِ »
تصغير يُعَيِّلِي « وَيَرْزِمُ » مسمى به؛ فإنه غير منصرفٍ للوزن والعلمية. والتنوين فيهما
في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والسكسائي إلى
أن نحو « قَاضٍ » اسم امرأة و« يُعَيِّلِ »، وَيَرْزِمُ » يجرى مجرى الصحيح في ترك
تنوينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون « هذا يُعَيِّلِي، وَيَرْزِمِي، وقَاضِي، ورَأَيْتُ يُعَيِّلِي،
وَيَرْزِمِي، وقَاضِي، ومررتُ بِبُعَيِّلِي وَيَرْزِمِي وقَاضِي » واحتجوا بقوله.

٩٨٦ - قَدْ عَجِبْتُ مَنِّي وَمِنْ يُعَيِّلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله:

٩٨٧ [قَلَوُ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ] وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِرِ).

بلا خلاف، مثالُ الضرورة قوله:

٩٨٨ - وَبَوْمٌ دَخَلَتْ الْخِذْرُ خِذْرَ عُنْبِزِقَةٍ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقوله:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحْمِيرٌ كَأَخِي السَّمِ

م. بعتت... فقال: كوني عقيرا

وقوله :

٩٩٠ - تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَائِنِ
[تَحْمَلْنَ بِالْقَلْبِيَاءِ مِنْ فَوْقِ (١) جُرْئِمِ]

وهو كثير ، نعم اختلف في نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصورة ، فنع
بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - إِيَّاهُ مَقْسَمٌ مَا مَلَكَتُ فَجَاعِلٌ
جُزْءًا لِآخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أشده ابن الأعرابي بتنوين دُنْيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » منع الكوفيون صرفه
للضرورة ، قَالُوا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين
جوازها ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كآخِرَ لَا « من » بدليل صرف « خَيْرِ
منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثالُ الصرفِ للتناسبِ قراءةُ نافع والكسائي « سَلَا سِلَاً وَأَغْلَا لاً وَسَعِيراً »
« قَوَارِيراً قَوَارِيراً » وقراءة الأعمش بن مهران « وَلَا يَفُوتُنَا وَيَعُوقُنَا وَنَسْرًا » .
(تنبيه) : أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ، وزعم قوم
أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكان هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم
اضطروا إليه في الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .
(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ
القيس ، وعجزه :

* سواك نقب بين حزمي شععب *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بن الحجاجس ، وصدرة :

* تحملان من جنبي شروري غواديا *

والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ،
من ذلك قوله :

٩٩٢- وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

وقوله :

٩٩٣- وَقَائِلَةٌ: مَا بَالَ دَوْمَرَ بَعْدَنَا صَحَّ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

وقوله :

٩٩٤- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَلِيبٍ غَائِلَةٌ التَّفُوسِ غَدُورُ

وأبيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى
العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم ، وأجاز
قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى^(١) منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير
أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف
مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم
منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعْلَبِكَ^٢ وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحاق وأحمر ويزيد ،

عما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير .

والثاني نحو عَمْرٌ وشمّر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب
المنع ؛ فإن تصغيرها عمير وشميمير^(٢) وسريحين وعلقي وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن

(١) كذا ؛ وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شمير » .

الفعل وألغى سرحان وعلق وصيفة منتهى التكسير .

والثالث نحو تَحْلِيٍّ وَتَوَسُّطٍ وَتُرْتُبٍ وَتَهَبُّطٍ أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرَهَا تُحْلِيٌّ وَتَوَسِّطٌ وَتُرْتِبٌ وَتَهَبِّطُ عَلَى وزن مضارع بِيَطَّرَ ، فالتصغير كَمَلَّ لَهَا سببُ المنع فنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جيء في التصغير بياء مَعْرُوضَةٌ مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْدٌ وَهَنْدَةٌ ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى ومعاونته - الجزء الثاني من شرح أبي الحسن الأشعري
على ألفية ابن مالك ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث
مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جل جلالته أن
يعين على إتمامه بمنه وفضله

شرح الأَشْمُوسِيّ

على ألقية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألقية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين أبو عبد الله محمد

الجزء الثالث

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

صفر الحير ١٣٧٥ هـ } الطبعة الأولى
أكتوبر ١٩٥٥ م }

إعراب الفعل

(أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزٍ كَتَسَعَّدُ)

يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرافع له التجردُ المذكورُ ، كما ذهب إليه خذائق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف الأول ، قال في شرح الكافية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثانى ؛ فإنه ينقص بنحو هَلَّا تَفَعَّلُ ، وجعلت أفعلُ ، ومالك لا تَفَعَّلُ ، ورأيت الذى تَفَعَّلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها^(١) ، فلم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجردُ . ٥١ .

ورد الأولُ بأن التجردَ عَدَمِيٌّ والرفع وجوديٌّ ، والعَدَمِيُّ لا يكون علةً للوجوديِّ .

وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجردَ من الناصب والجازم عَدَمِيٌّ ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخْلِصًا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والحجى به على صفة ما ليس بعَدَمِيٍّ .

{ تنبيه } : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تبأشره نونٌ توكيدٍ ولا نونٌ إنائيةٍ اكتفاءً بتقدم ذلك فى باب الإعراب .

(وَبَلَّغَ أَنْصَبُهُ وَكَيْ) أى : الأدوات التى تنصب المضارع أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأن ، وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين .

فأما «لن» فحرفٌ نَفْيٍ تختصُّ بالمضارع ، ومُخْلِصَةٌ للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد «مالك» وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسم، نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وَلَنْ أَقُومَ» فتتفي ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تقيده تأييد النفي ولا تأكيديه خلافاً للزنجشري الأول في أمودجه والثاني في كشافه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء، ولا «لَا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي.

{ تنبيهات } : الأول : الجمهورُ على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ» وبه استدل سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير.
الثاني : تأتي «لَنْ» للدعاء كما أتت «لا» كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله :

٩٩٥ - لَنْ تَزَالُوا كَذِبَكُمْ نَمَّ لَّا زَلْ

تُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما «فَلَنْ أكونَ ظهيراً للمُجرمين» فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يُسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويردّه قوله «نم لازلتُ لكم» .
الثالث : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٩٩٦ - [أَيَادِي سَبَا يَعَزُّ مَا كُنْتُ بِمَذْكُومٍ]

فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنظَرٌ^(٢)

وقوله :

٩٩٧ - لَنْ يَحِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

والأولُ محتملٌ للاجتراء بالفتحة عن الألف للضرورة .

وأما «كُنْ» فعلى ثلاثة أوجه :

- (١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أن» المصدرية لبقى لها حكم «أن» المصدرية .
و «أن» المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء .
(٢) أيادي سبا : متفرقا متبدا ، و «ما» مصدرية ظرفية ، ويروى «فلم يحل» .

أحدها : أن تكون أثنًا مختصراً من « كَيْفَ » كقوله :

٩٩٨ - كَيْ تَجْتَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا نُثِرَتْ
فَتَلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءَ تَضْطَرُّمُ

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً ، وهي الداخلة على « ما » الاستهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كَيْمَهُ ؟ بمعنى لِمَهُ ، وعلى ما المصدرية كما في قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ ؛ فَإِنَّمَا بُرَجِي الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
وقيل : ما كَأَنَّ ، وعلى « أن » المصدرية مُضْمَرَةٌ نحو « جئت كي تكريمي »
إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار « أن » بعدها ، وأما قوله :

[فَكَأَتْ : أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا
لِسَانِكَ] كَيْمَا أَنْ تَقْرُ وَتَمَّخَدَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنًى وعملاً وهو مراد الناظم ، ويتمين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو « لِكَيْلَا تَأْسُوا » ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ - أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي
[فَتَتَرُّ كَهَا شَنًّا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح هذا الثاني بأمر : الأول : أن أن أم الباب ، فلو جملت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة ؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره ، الثالث : أن أن لاصقت النعل فترجع أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران في نحو جِئْتُ كَيْ تَفْعَلُ « كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما سبق من أن « كى » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيوييه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً ، وتأولوا « كَيْمَةً » على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وما يرد قولهم قوله :

١٠٠٠ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَبْصَرَ ضَوْهَهَا

[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلَهُ]

وقوله :

١٠٠١ - كَيْ لِيَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

لأن لامَ الجر لا تصل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرفُ جر دائماً ، وقل عن الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوَ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فصلَ بين « كى » والفعل لم يبطل عملها ، خلافاً للكسائي ، نحو « جِئْتُ كَيْ فَيْلِكَ أَرْغَبَ » والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع : زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله :

١٠٠٢ - وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَأَحْبَسَتْهُ

كَمَا يَحْسِبُوا أَنْ الْمَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

« كما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كآف التشبيه كقمت بما ، ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :

١٠٠٣ - لَا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتِمُ

الخامس : إذا قيل « جئت لِمَكْرَمِي » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كي ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

و (كَذَا بِأَنْ) أى من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا » « والذي أطلع أن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي » (لَا يَمْدَعُ عِلْمٌ) أى ونحوه من أفعال لليقين ؛ فإنها لا تنصبه ؛ لأنها حينئذٍ المنفعة من الثبوت ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » « أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ » أى أنه سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أَنْ لَا يَرْجِعُ » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ - نَرْضَى عَنِ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ لَا يَدَانِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرِّ

فما شد ، نعم إذا أول العلمُ بغيره جاز وقوعُ الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيويه « مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة لجرى مجرى قولك « أَشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ » قيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابن الأنباري ، والجمهور على المنع .

(وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ) ، ونحوه من أفعال الرُجحان (فأنصب بها) المضارع ان شئت ، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفْعُ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدْ) حينئذٍ (تَحْفِيظاً مِنْ أَنْ) الثبوتية (فَهُوَ مُطْرَدٌ) وقد قرئ بالوجهين « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً » قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » والياقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى « أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا »

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أجرى سيديه والأخفش « أن » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لِيَتَقَيَّنَ الْمَخُوفِ ، نحو « خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ » ، « حَشِيتُ أَنْ تَقُومَ » ومنه قوله :

١٠٠٥ - [وَلَا تَذْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي] أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا
ومنع ذلك القراء .

الثاني : أجاز القراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ - رَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَمَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْمَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال في التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمرة .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو

« أُرِيدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْمَدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا ، كقوله :

١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله الأحياني عن بعض بني صباح

من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا :

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله :

١٠٠٩ - أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتَرَّ كَمَا تَقْلًا عَلَى كَمَا هِيََا

(١) أصل الكلام في هذا البيت : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، فصل بين

« لن » ومنصوبها - وهو « أدع » - بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون

« لن » في ميم « ما » الصدرية الظرفية .

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب - وهو « ففتركاها » - عليه يدل على أنه سُكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي « أن » مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .
فالمفسرة هي المسبوقة مُلَمَّة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ
أَنْ أَصْنَعْ الْفَلَكَ » ، « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا » .
والزائدة هي التالية للمَّا ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الكاف
ومجرورها ، كقوله :

[وَيَوْمًا تُوَفِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ] كَأَنْ ظَبْيِيَّةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » كقوله :

١٠١٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وأجاز الأَخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسمع كقوله تعالى « وَمَالَنَا آلًا تُقَاتِلَ »
وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ؛ فقيل :
دخلت بعد « ما لنا » لتأوله بما منقنًا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور
في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون لازادة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل
وما لنا في أن لا تُقاتل .

والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد
وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

(وَبَعْضُهُمْ) أى بعض العرب (أَهْمَلْ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أَخْتَبَهَا) أى المصدرية
(حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أى واجبًا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة
أبن مُحَيِّصِن « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُيَمِّمَ الرِّضَاعَةَ » وقوله :

١٠١١ - أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا

مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَشْمِرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من التقيلة .
(تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس .

(وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الِئِمِينَ) أى شروطُ النصبِ بِإِذْنِ ثَلَاثَةٍ :
الأول : أن يكون الفعلُ مستقبلاً ؛ فيجب الرفعُ في « إِذَا تَصَدَّقُ » جواباً لمن قال :
أنا أحبك .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةً ؛ فإن تأخرت نحو « أَكْرَمُكَ إِذَا » أهملت ، وكذا
إن وقعت حَشْوًا كقوله :

١٠١٢ — لَتَنْ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فأما قوله :

١٠١٣ — لَا تَتَذَكَّرْنِي فِيهِمْ شَطِيراً إِيَّايَ إِذْ أَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أهلك ،
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ في نحو « إذن
أنا أكرمك » ويفتقر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذْ أَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيهِمْ بِمِحْرَبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
وأجاز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء والنداء ، وابن عصفور الفصلَ بالظرف ،
والصحيح المنع ؛ إذ لم يُسْمَعْ شيءٌ من ذلك .

وأجاز الكسائي وهشامُ الفصلَ بعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائي
النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَمًا) وقد قرىء شاذاً «وَإِذَا لَا يَمْلَبُثُوا خَلْقَكَ» «فَإِذَا لَا يَوْمُوتُوا النَّاسَ تَقِيرًا» على الإعمال. نعم الغالبُ الرفعُ على الإهمال، وبه قرأ السبعة.

(تنبيهات) : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله محلّ النعت ، فإذا قيل «إِنْ تَزُرُّنِي أَرْزُكَ وَإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك «زيد يقوم وإذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْهِ» إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فاللذهبان .

الثاني : الصحيحُ الذي عليه الجمهور أن «إذن» حَرْفٌ . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، والأصل في «إذن أكرمك» إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أن ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ ، لامركبة من «إذ» و«أن» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لأن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه .

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقاً» إذ لا مجازاة هنا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونهاً تبديل ألفها ، تشبيهاً لما بنتوين للنصب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لَن ، وأن ، روى ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلافُ في كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغياها مع استيفاء الشروط، وهي افة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعمالها أكثر من حملها على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت «ما» على ليس، لأنها مثلها في نفي الحال، ٥١.

(وَيَنْ لَأَوْلَامٍ جَرَّ التَّزِيمِ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ) نحو «لِثَلَاثٍ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حِجَّةٌ» «لِثَلَاثٍ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ» لا في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وَإِنْ عُدِمَ لَأَ فَإِنَّ أَعْمَلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا) لا: في موضع الرفع بـ«م»؛ وأن: في موضع النصب بـ«ع»، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال، إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل.

أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفى، ولم يقترن الفعل بلا؛ فالإضمار نحو «وَأَمْرٌ نَأْتِي لِنُسَلِّمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، والإظهار نحو «وَأَمْرٌ لِيُنْزِلَ اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَإِلَى حَيْثُ شَاءَ مِنْ سَمَاءٍ أَوْ أَرْضٍ» فإن سبقها كون ناقص ماضٍ منفى وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانٍ حَتْمًا مُضْمِرًا) أى نحو «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ»، «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْجِرْ لِمَنْ»، وتسمى هذه اللام لام الجحود، وسماها النحاس لام النفي، وهو الصواب، والتي قبلها لام كي؛ لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاءً بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله «نفي كان» نحو «لم يكن» أى المضارع المنفى بلم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازها على أخواتها قياساً ، ولمن أجازها في ظننت .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ما ذكره - من أن اللام التي يُنصَبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، والنصب بأن مضمرة - هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، ومذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف في اللامين ، أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه «ما كان زيد مُريداً ليفعل» ، وإما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصري ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هامًا أو مستعدًا لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ - فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي

مَقَاوِمَةً وَلَا فَرْدٌ لِقَسْرِدٍ

أى فإنا كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر « ما أنا لأدعهما »

الرابع : أطلق النافي ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما ما فإنها وإن

« كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إن نفى بمعنى « ما » وإطلاقه بشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِيَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » فى قراءة غير الكسائى أنها لامُ الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والنسب يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم أشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمتها بالجبال ، كما يقال : أنا أشجعُ من فلان ، وإن كان مُدًّا للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أن » مستدلا بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى » والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية ؛ لأن « أن يُفْتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

(كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلَحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَا أَنْ خَفَى)

« أن » مبتدأ ، وخفى : خبره ، وكذلك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلا : عطف عليه .

أى : كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح فى موضعها حتى نحو « لألزمك أو تقضيتى حتى » وقوله :

١٠١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمُتَنَى

فَا انْفِصَلَّتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أولاً كفولك « لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم » ، وقوله :

١٠١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كَمَوْبِهِمْ أَوْ نَسَقِيًا

ويحتمل الوجهين قوله :

١٠١٨ - قَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنِكَ ، إِنَّمَا

نَحَارِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَمُودَا

واحتز بقوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن ، كقوله :

١٠٢٠ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامِ أَعِزَّةٍ وَآلُ سَبِيْعٍ أَوْ أَسْوَاءُ لَكَ عَلَقَمًا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وتقديرُ إلا وحتى في موضع « أو » تقديرٌ لحظ في المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، وبعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المُقدَّر قبلها ، فتقدير « لَأَتَنظَرَنَّهُ أَوْ يَقدِمُ » لَيَكُونَنَّ اانتظارٌ أَوْ قدومٌ ، وتقدير « لَأَقْتُلَنَّ الكافر أَوْ يَسلِمُ » لَيَكُونَنَّ قَتْلُهُ أَوْ إسلامه ، وكذا العمل في غيرها .

الثاني : ذهب الكسائي إلى أن « أو » المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مضمرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن حتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأَرْضِينَّ الله أَوْ يَغْفِرَ لِي » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لي ، بمعنى كي يغفر لي . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلا » فإنه يُورم أن « أو » ترادف الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر .

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ * حَتَّى) أى واجب ، والغالب في حتى حينئذ أن

تكون للغاية نحو « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِدِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ » وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجِدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَرْنٍ) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

١٠٢١ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أن تفعل » : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضر اوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في « وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا » والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :

١٠٢٢ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِاطِلَالٍ حَتَّىٰ أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه .

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجُودِ .

(وَتَلَوْا حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مَوْءَاظًا) أى بالحال (اِرْفَعْنَ) حتما (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا) أى لا ينصب الفعلُ بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم - فالنصب واجب ، نحو « لَأَسِيرَنَّ حَتَّىٰ أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » وكالآية السابقة ، وإن كان غير حقيقى - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز ، لا واجب ، نحو « وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصافَ المخبرِ عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدَّرُ اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدخُلها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تاويلا نحو « حتى يقول الرسول » في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسيرن حتى تطلع الشمس » وما سرت حتى أدخلها ، وأميرت حتى تدخلها ؟ » لانتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجابياً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مُسلطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ فيجب النصب في نحو « سئري حتى أدخلها » وكذا في « كان سئري أمس حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً ٥١ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،

وقد مرّتا ، وابتدائية ، أى حرف تُبتدأ بعده الجملُ ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الأسمية كقوله :

١٠٢٣ - فَمَا زَالَتِ الْفَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِرَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِرَجَلَةٍ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ
[لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ لِلْقَبِيلِ]

وقوله نافع « حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ » وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ ، نحو « حَتَّى عَقَبُوا وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونوزع في ذلك .

الثاني : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مُضمرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جمل الفاء في موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

(وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ)
أَنْ : مبتدأ ، وَنَصَبٌ : خبرها ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ : مبتدأ وخبر ، في موضع الحال من فاعل نَصَبٌ ، وبعده : متعلق بنصب .

يعنى أَنْ أَنْ تَنْصَبُ الْفِعْلَ مُضْمَرَةً بَعْدَ فَاءِ جَوَابِ نَفْيٍ ، نَحْوُ « لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا » أَوْ جَوَابِ طَلَبٍ ، وَهُوَ إِمَّا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ دَعَاءٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ عَرْضٌ أَوْ تَحْضِيضٌ أَوْ تَمَنٍّ ؛ فَالْأَمْرُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

١٠٢٥ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَنَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَنَسْتَرِيحًا

والنهي نحو « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِمَذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ - لَا يَجِدَنَّكَ مَأْتُورٌ وَإِنْ قَدِمْتَ

زِيَارَتَهُ فَيَجِـحِقْ الْحُزْنَ وَالنَّدَمَ^(١)

والدعاء نحو « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى

يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ - رَبِّ وَقَفِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنِّي سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

وقوله :

١٠٢٨ - فَيَارَبَّ عَجَّـلْ مَا أُوْمَلُ مِنْهُمْ

فَيَدْفَأْ مَقْرُورٌ، وَبِشَبَعِ مُرْمِلٌ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقَضَى فَيَرْتَدَّ بِنُفُوسِ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرضُ نحو قوله :

١٠٣٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثْتُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِمَا

والتخصيصُ نحو « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنَ

الصالحين » وقوله :

(١) الترات في قوله « قدمت تراته » بتأين إحداهما في أوله والثانية في آخره ، وهو

جمع ترة - بوزن عدة وصفة وزنة - وهي الحمد، والإحنة والهداوة والتأثر ، وللمأثور :
الذي قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور

١٠٣١ - لَوْلَا تَعْوَجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنِيفٍ
فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ .
والنهي نحو « يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » . وقوله :

١٠٣٢ - يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَعَدَّتْ فَوَفَّتْ
وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمرٌ فَنَصَّ طَحِيْبًا

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لجرد التطب نحو « ما تأتينا فتحادثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً ففهما ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محادثاً ؛ فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفى الثاني لانتفاء الأول .

واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلاً والتلو بنفي ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحادثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر^(١) ، أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينام الناس » ، ونحو « سكوتاً فينام الناس » ونحو « رزقي الله مالا فأنتقه في الخير » فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التبيين على خلاف في بعض ذلك .

(تبيهات) : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قام فياً كل إلا طعامه » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ وَمَا قَامَ مَنَّا قَوْمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ^(٢)

(١) قاله ابن هشام : لحق أو المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما يعمده .

(٢) الندي - يوزن غني وطي - مجلس القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضها المرادى ، وقال : إن النفي إذا انتقض بإلّا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيويه ، وعلى النصب أنشد :

* قَيْنَطِقَ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ *

الثاني : قد تضمن «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط ، أو بعدها ، أو بعد حصر وإنما اختياراً ، نحو « إِنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إِلَىَّ أَوْ كَأَنَّكَ » ونحو « مَتَى زُرْتَنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ فَأَكْرِمَكَ » ونحو « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » في قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلّا والخبر المنبئ الخالي من الشرط اضطراراً ، نحو « مَا أَنتَ إِلَّا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ - سَأَتْرُكُ مَنَزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأُلْحِقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَتْرِجِمَا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو « كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتَمُنَا » ، أى ما أنت وال علينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ؛ فيقال « غير قائم الزيدان فكفر متهما » أشار إلى ذلك ابن السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندي ، قلت : وهو عندي جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفه ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والتقدير في نحو « ما تأتينا فتحدثنا » ما يكون منك إتيان فتحدث ، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احتراراً من نحو « لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبِّكَ مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كَيْسَانَ « أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَبِعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سَبِّكَ مصدر مستقبل من الجملة سَبِّكَناه من لازمها ؛ فالتقدير: ليسكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعَ) أى يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجُرْعَ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفي ، نحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »

الثاني : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — قُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو ؛ إِنْ أُنذَى

لِصَوْتِ أَنْ ينادِي دَاعِيَانِ

الثالث : النهي ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أَتَبِيتُ رَبَّانَ الْجُنُودِ مِنَ الْكُرَى

وَأَبِيتَ مِنْكَ بِبَلِيلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقوله:

١٠٣٨ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ التَّوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الخامس: التمني نحو «يَالَيْتَنَّا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبَ بآيات ربنا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» في قراءة حمزة وحفص، وقيس الباقى.

قال ابن السراج: الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرَدِّ الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن، وتكون الواو في هذا بمعنى مَعَ فقط.

ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه، ومن ثمَّ جاز فيما بعد الواو من نحو «لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنُ» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهى، والنصب على النهى عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى. ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن.

{ تنبيه } الخلاف في الواو كخلاف في الفاء، وقد تقدم.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّهْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ) جزماً: مفعول به مقدم، أى اعتمد الجزم (إن تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزْمُ قَدْ قُصِدَ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها، بشرط أن يُقصد الجزاء، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله:

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ [بِسِقْطِ الْوَاوِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَل]

وكذا بقية الأمثلة، أما النهى فلا يجزم جوابه؛ لأنه يمتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «وبعد غير النفي» واحتز بقوله «والجزء قد قصد» عما إذا لم يقصد الجزء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو «لَيْتَ لِي مَا لَا أَنْفَقُ مِنْهُ» أو الحال ، أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى «فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا» وقوله :

١٠٣٩ - كَرِهُوا إِلَى حَرِّ نَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا

كَاتَكْرَهُ إِلَى أَوْطَانِهِمُ الْبَقَرُ

{ تنبيهان } : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرّي من الفاء جائز بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ؛ فقيل : إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط ، أى حذف جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منّا بها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل : الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر التأخرين ، وقيل : الجزم بلام مقدر ؛ فإذا قيل «ألا تنزل تُصِيبُ خيراً» فمناه لِتُصِيبُ خيراً ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف ، واختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فَيَأْسُرُ أَنْ يَصَحَّ (أَنْ تَبْضَعَ * إِنْ) الشرطية

(قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالَفَ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز « لا تَدْنُ من الأَسَدِ نَسْمَ » ، واشتق « لا تَدْنُ من الأَسَدِ يَا كَلْمَكَ » بالجزم ، خلافاً للكسائي .

أما قولُ الصحابي « يا رسولَ الله لا تُشْرِفْ بِصِيبِكَ سَهْمٌ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يَوْمَ ذُنُوبِهِ يَوْمَ بَرِحَ النَّوْمُ » فجزمه على الإبدال من فعل النهي ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يُوْذِبْنَا » بثبوت الياء .

{ تنبيهان } : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شرطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تَفَعَّلَ ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تَفَعَّلَ ، فيمتنع الجزم في نحو « أَحْسِنِ إِلَى الْأَحْسَنِ إِلَيْكَ » فإنه لا يجوز « إن تُحْسِنِ إِلَى الْأَحْسَنِ إِلَيْكَ » لسكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(وَالأَمْرُ إن كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسمِ فِعْلٍ ، أو باسمِ غَيْرِهِ (فَلَا * تَنْصِبْ : جَوَابُهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تَوَاسَّوْنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله : اتقَى اللهُ أَمْرُؤُ قَعْلَ خَيْرًا يُذَبُّ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ - [وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَاتٌ وَجَاشَتْ]

مَسَاكِنِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم : حَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى آمَنُوا وَلِيَتَّقَى وَأَثْبَتِي وَكَفَّفَ .

{ تنبيهان } : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحاب بها اسمُ فعلٍ أمرٍ

نحو صة ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُكَ ، وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفردَ بمجاز ذلك ، ولكن أجازَه ابن عصفور في جواب تَزَالِ ونحوه من اسم الفعل المُشْتَق ، وحكاه ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائي ماسوى ذلك .
 الثانى: أجاز الكسائي أيضاً نصبَ جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غَفَرَ اللهُ لزيد فَيَدْخِلُهُ الجنة .

(وَأَفْعَلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّعْتِى يَنْتَسِبُ)
 وفاقاً للفراء ؛ لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم « لعلى أبلغُ الأسبابِ أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ » وكذلك « لعله يزكى أويذكر فتنتفعهُ الذكرى » ، وقول
 الراجز أنشده الفراء :

١٠٤١ - عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

تُدَلِّنَنَا اللَّهُمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

* فَتَنْتَرِجُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبى موسى : وقد أُشْرِبَهَا معنى لیت مَنْ قَرَأَ « فأطَّلِعَ » نصبا يقتضى تفصيلاً^(١) .
 • ﴿ تنبيه ﴾ : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصب ، وذكر فى الارتشاف أنه قد سُمِعَ الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء اه .

(وَإِنْ كَلَى اسْمٌ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٌ)

فعل : رفع بالثبابة بفعل مضمير يفسره الفعل بعده ، وَيَنْصِبُهُ : جواب الشرط ، وَأَنْ - (١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أُشْرِبَ معنى التثني نصب الفعل التالى للفاء فى جوابه ، وَإِنْ لم يشرب معنى التثني لم ينصب .

بالفتح: فاعلٌ ينصبه ، وثابتا: حال من أنْ ، ومنحذف : عَطْفٌ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنصَبُ الفعلُ بأن مضمرةً جـ وازانى مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضمرةً وجوباً فى خمسة مواضع وقد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماٍض منفي ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سبقَ فى قوله « وإن عُدِمَ لا فأنْ أعمل مظهراً أو مضمراً » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أنْ تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، والفاء ، ومم ، نحو قول :

١٠٤٢ - لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّمُوفِ

ونحو « أَوْ يُرْسِلِ رَسُولًا » فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وَخِيًا ، ونحو قوله :

١٠٤٣ - لَوْلَا تَوْقَعُ مُعْتَرَّةٍ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْرَامًا رَابَا عَلَى تَرَبٍ^(١)

وكقوله :

١٠٤٤ - إِنِّي وَقَفْتِلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أُعْفِيهِ

كَالتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائِرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذِّبَابِ » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن السطف على المصدر المتوهم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مر .

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب - بفتح التاء والراء ، جميعا - مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح - أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أننى أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأنتى أحب أن أرضيه ما كنت أوثر الغنى على الفقر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر ؛ فإن ذلك لا يختص به ؛ فتقول « لولا زيدٌ ويُحْسِنُ إلى لملكيتُ » .

الثاني : تجوز في قوله « فعل عطف » فإن المطفوف في الحقيقة إنما هو المصدر .
الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع في غيرها .

﴿ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبِلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى ﴾

أى حَذْفُ « أَنْ » مع النصب في غير المواضع المشرة المذكورة شاذ . لا يقبل منه إلا ما نقله المدول ، كقولهم : خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَاخُذَكَ ، وَمُرَّهْ بِحَفْرِهَا ، وقول بعضهم : تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيَّ حَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، وقراءة بعضهم : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَيْرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ » ومنه قوله :

[قَمَّ أَرَّ مِثْلَهَا خِبَاسَةً وَاجِئِدِ]

وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ (١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز القياس عليه ، وبه صرَّح في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلافٌ .

الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم .

الثالث : كلامه يُشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ

(١) قدمر هذا البيت في باب أفعال المقاربة (ش ٢٣٧) .

خوفًا وطمعًا» قال : فيريكم صلة لأن حذفه وبقي بربكم مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذي قاله مذهبُ أبى الحسن ، أجاز حذفَ أنْ ورفَعَ الفعلَ دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قلْ أَفَتَعْبِرُونَ اللَّهَ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ » ، وذهب قوم إلى أن حذفَ أنْ مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذفَ أنْ والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما استعرفه في قوله في باب الجواز « والفعل من بعد الجزأ إن يقترن بالـخ » اهـ .

عوامل الجزم

(بِلَا وَلَا مِ طَا بِمَا ضَعُ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ) طالبا : حال من فاعل ضَعُ المستتر ، وجزما : مفعولٌ به .

أى تجرم لا واللامُ الطليبتان الفعلَ المضارع ، أما « لا » فتكون لانهى ، نحو « لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ » وللدعاء نحو « لَا تَوَاخِذْنَا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » وللدعاء نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمرُ والنهى والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطليبتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام التي ينصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم ، وهو كذلك في لا ، وتدرَّ قوله :

١٠٤٥ - لَا أَعْرِفُنْ رَزْرَبًا حُورًا مَدَامِيهَا

مُرَدَّاتٍ حَلَى أَغْقَابِ أَكْوَارِ

وقوله :

١٠٤٦ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشقَ فَلَا نَمُدُّ

لَهَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو «لا أخرج» و «لا تخرج» لأن النهي غير المتكلم،
وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبينين للفاعل جاز في السمة ، لكنه قليل ، ومنه :
« قَوْمُوا فَلَأَعْلَ لَكُمْ » « وَأَنْتَحِيلَ خَطَايَاكُمْ » وأقل منه جزمها فعل الفاعل
المخاطب كقراءة أبي وأنس « فبذلك فلتفتقروا » وقوله عليه السلام : « لِنَتَأْخُذُوا
مَصَافِكُمْ » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم بعضهم أن أصل « لا » الطلية لام الأمر زيدت
عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها لا النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمره
قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، وهما ضميان .

الثاني : لا يُفَصَّلُ بين لا ومجزومها ، وأما قوله :

١٠٤٧ - وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعْ لِنَظَائِمِ

عَزِيزٍ ، وَلَا ذَاقَ قَوْمِكَ تَنْظِيمِ^(١)

فضرورة ، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لا اليوم تضرِب » .
الثالث : حركة اللام الطلية الكسر ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو
والفاء ونم ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد ثم ،
ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ويَبْقَى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مُطْرَد ،
وهو حذفها بعد أمر بقول نحو « قُلْ لِمِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » وقليل جازئ
في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقوله :

(١) لا : ناهية ، وتظلم : محزوم بها ، و « حق قومك » مركب إضافي مفعول به
لتظلم تقدم عليه ، و « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : ولا
تظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بنير هذا التحقيق

١٠٤٨ - قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :
تَبْذَنُ قَائِي تَحْوَاهَا وَجَارُهَا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول « تأذن إنِّي » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ - مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

وقوله :

١٠٥٠ - فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي -
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

و (هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليبتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » « وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى ، وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ » وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ - فَإِنْ كُنْتُ مَا كُؤَلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرِي

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينهما وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٢٥ - فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أُمَّتْرَيْنَا

تَسْكُنُ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَرَاهِ

وقوله :

١٠٥٣ - فَأَضْحَتْ مَقَانِيهَا فِقَاراً رُسُومَهَا

كَأَنَّ لَمْ يَوْى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تَوْهَلِ

وأنها قد تُلغى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملاً على لا ، وفي شرح الكافية : حملاً على ما ، وهو أحسن ؛ لأن ماتنفي الماضي كثيرا ، بخلاف لا ، وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

١٠٥٤ - تَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ ذُهْلِ وَأَسْرُهُمْ

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

١٠٥٥ - فَجِئْتُ قَبْرَهُمْ بَدَأَ وَلِما

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنَهُ

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيذا ، وتقول : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا ^(١) » ولا يجوز ذلك في لم ، وأما قوله :

١٠٥٦ - أَحْفَظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) قال ابن الحاجب : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلالا بهجلا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلالا يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها .

فضرورة ، وبكونٍ منفيها يكون قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي «لم» تقول :
لم يكن زيد في العام الماضي مقبياً ، ولا يجوز «لما يكن» .

وقال المصنف : كون منفي لما يكون قريباً من الحال غالباً لا لازم
وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ، الأثرى أن معنى «بل» لما يذوقوا عذاباً
أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في «وَلَمَّا
يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» : ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيا بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سَيِّانٍ في التوقع وعدمه ،
مثالُ التوقع «ما لي قتٌ ولم تقم» أو «ولمّا تقم» . ومثالُ عدم التوقع أن تقول
ابتداءً : لم يقم ، أو لما يقم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التمهيل : ومنها لم ، ولما أختها ، يعني من الجوازم ،
فقيد لما بقوله «أختها» احترازاً من لما بمعنى إلا ، ومن لما التي هي حرف وجودٍ
لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احتزرت بقولي أختها من لما الحينية ، ومن لما
بمعنى إلا ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل في الكافية ، لأن
هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التي بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو «إن كلُّ
نفسٍ لما عليها حافظٌ» في قراءة من شدد الميم ، أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو :
«أنشدك الله لما فعلت» أي إلا فعلت ، والمعنى ما سألك إلا ففلك ، والتي هي
حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى ، نحر «ولمّا جاء أمرنا نجّينا هوداً»
وأما قوله :

أقولُ لعبدِ الله : لما سقاؤنا ونَحْنُ يواِدِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة ، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب
ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة ، أي أنها ظرف بمعنى حين ،

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى الأحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نشرح لك صدرك » بفتح الحاء ، وبقول الرازي :

١٠٥٧ - فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَدَرِ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شدوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لما مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما ، نحو « ألم نشرح » ، « ألم يجديك يتيا » ونحو قوله :

[عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا]

وقلت : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟^(١)

* * *

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (وَاجْزِمْ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثَمَا أُنَى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » ، « وَإِنَّمَا يَنْزِعُ عُنُقَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ » ونحو « مَنْ يَمَلَّ سَوْأُ يُجْزَمَ بِهِ » ونحو « وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَدُلَّهُ اللَّهُ » .

وقوله :

١٠٥٨ - أَرَى الْعُمْرَ كُنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَاللَّهْرُ يُنْفَدُ
ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »

وقوله :

١٠٥٩ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ
ونحو « أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ - [لِمَا تَمَسَّكَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ]
فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ

وقوله :

١٠٦١ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وقوله :

١٠٦٢ - مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدِينَ تَرْجُفِ
رَوَائِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَسْتَطَّارَا

ونحو قوله :

١٠٦٣ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِيرًا

وقوله :

١٠٦٤ - [إِذَا النُّجُجَةُ الْأَذْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ومحو قوله :

١٠٦٥ - أَيْنَ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ

ومحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦ - صَفْدَةٌ نَابِقَةٌ فِي حَائِرِ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

ومحو قوله

١٠٦٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ

بِهِ تُتْلَفُ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومحو قوله :

١٠٦٨ - حَيْنَمَا نَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

ومحو قوله :

١٠٦٩ - خَلِيلِي أَنِّي تَأْنِيَا فِي تَأْنِيَا

أَخَا غَيْرَ مَا بُرُضِيكَ لَا يُجَاوِلُ

(وَحَرْفٌ إِذْمَا) أى إِذَا مَا حَرَفٌ (كَلْبَانٌ) معنى وفاقاً لسيبه به ، لا ظرف

زمان زيد عايبها ما كما ذهب إليه اللبردي أحد قوليهِ ، وابن السراج والفارسي (وَرَبَابِي

الْأَدْوَاتِ أُنْمَا) ، أَمَا مَنْ وَمَا وَمَتَى وَأَى وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأِنَى وَحَيْثَا فَبَانْفَاقِ ، وَأَمَا مَهْمَا

فعل الأصح

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف ؛ فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَهْمَا ، فَمَنْ لتعميم
أولى العلم ، وما لتعميم ما تدلّ عليه وهي موصولة^(١) ، وكلتا مُمبِهِمة في أزمان الربط ،
ومَهْمَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ، ولا عن
الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف
مَنْ وما ، وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يرَدان ظرفيّ زمانٍ . وقال في
شرح الكافية : جميعُ النحويين يحملون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية
مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار العصحاء من العرب ، وأنشد أبياتاً ؛ منها في
ما قولُ الفرزدق :

١٠٧٠ - وَمَا نَحَى لَأُزْهَبَ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي طَلَى لَهُمْ ذَخَلًا^(٢)

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ - فَمَا نَحَى لَأَنْسَأَمَ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَّتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْمَيْشِ أَجْمَعًا

وفي مهما قول حاتم :

١٠٧٢ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُنْقَطِ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ
وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا

وقول طَفَّيْلُ الغنوي :

١٠٧٣ - تُبَيِّنْتُ أَنَّ أَبَا شَيْتَمٍ يَدْعِي
مَهْمَا يَبِشُّ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعُ

(١) هذه الجملة حاء من الضمير المستتر في « تدلّ » أي هي لتعميم مدلولها في حال
موصوليتها.

(٢) الدحل - بفتح الدال المعجمة وسكون الحاء المهملة - الثأر ، وخطأ ضبط هذه
الكلمة بدال مهملة وخاء معجمة وتفسيره بالقدر والحديعة .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حُجَّة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اه .
وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فنقل اجتماعهما فأبدلت
ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مَه » بمعنى
اكهف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه وقيل :
إنها بسيطة

وأما أىّ فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت
إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ،
وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : متى ، وأيان ، وهما لتعميم
الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سليم ، وقرى بها شاذا ، والمكانى : أين وأنى ،
وحيثا ، وهى لتعميم الأماكن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذه الأدوات فى لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب
لا يجزئه إلا مقترنا بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز القراء الجزم بهما بدون
ها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وَأنى ، وأجازه الكوفيون فى مَنْ وَأنى .
وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إنْ وأىٌّ وَمَتَى وَأينَ وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ،
والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أن « إن » قد تهمل حملا على لَوْ ، كقراءة طلحة
« فإِذَا تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إِذَا ، ومثَل
بالحديث « إنَّ أبَا بكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ » ، وإنه متى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ » وفى
الارتشاف : ولا تهمل حملا على إِذَا ، خلافا لمن زعم ذلك ، يعنى متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إِذَا وَكَيْفَ وَلَوْ .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمُ إِذَا حَمَلًا عَلَى مَتَى ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَقَمَّلَا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزمُ بإذا حملا على متى ؛ فن ذلك إنشاد سيبو به :

١٠٧٤ - تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْد

وكإشياء الفراء:

١٠٧٥ - اسْتَفَنَ مَا اغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَتَى

وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْتَمِلِ

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام اعل وفاطمة رضى الله عنهما « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرِينَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ » الحديث

وأما كيف فيجأزى بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقهم قطرب . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ دُو حُجَّةٍ ضَمَفَهَا مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحه قوله :

١٠٧٦ - لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْمَةٍ [لِاحِقِ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصْلِ]

وقوله :

١٠٧٧ - تَامَتْ فَوَادِكُ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(فَمَلَيْنِ يَبْتَضِينَ) أى تطلبُ هذه الأدوات فعلين (شَرَطُ قَدَمًا * يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِمًا) أى علم ، يعنى سعى الجزاء جواباً أيضاً . وإنما قال «فملين» ولم يقل جملتين للتنبية على أن حقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأفهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهة بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأفهم قوله « يقتضين » أن أداة للشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائهما لها ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيويوه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيويوه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجردهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)

هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - نحو « وَإِنْ تَعُدُّوْا نَمْدًا * وَمَاضِيَيْنِ نَحْوِ » وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا » وماضيا فمضارعا

نحو « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَنَى بِقَوْمٍ مَقَامَكَ رَقٌّ ، وَمِنْهُ « إِنَّ نَشَأَ نُسْرَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكْذِبُ بِيَسِيءٍ كُنْتَ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصْرُمُوا وَنَاوَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِيلُوا

مَلَأْنُمُ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ بَسَمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

مَنَى ، وَمَا بَسَمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتِكَ الْجَزَا حَسَنٌ) كقولته :

١٠٨١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَائِلٌ يَوْمَ مَسْقَبَةٍ

بِقَوْلٍ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ

بِقَوْلٍ - وَيُخْفِي الصَّبْرَ - إِلَى بِلْجَارِعٍ

ورفقه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب الكوفيون

والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأخير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضُمَّتْ عن العمل في الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثلُ الماضي في ذلك المضارعُ المنفي يلم ، تقول : « إن لم تَقُمْ أقوم » . وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزمُ مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفَعَهُ) أى رفعُ الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أى ضَمَف ، من ذلك قوله :

١٠٨٣ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ بُضِرْعَ أَخُوكَ تُضِرْعُ

وقوله :

١٠٨٤ - قُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْرِكَ؛ إِنهَا
مُطَبَّعَةٌ مِنْ بَيِّنَاتِهَا لَا يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ النسخة ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيويه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفي لم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف للفاء مطلقا ، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم شرطٍ فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير

الذنى : قال ابن الأنبارى : يحسنُ الرفعُ هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل « إن » كقولهم : « طاممك إن تزرنا نأكل » تقديره : طاممك نأكل إن تزرنا .

الثالث : ظاهرُ كلامه موافقةُ المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاءً ، ويحتمل أن يكون سُميَ جزاءً باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاءً إذا رفع .

(وَأَفْرُنٌ بِنَاءٍ حَتْمًا) أى وجوباً (جَوَابًا لَوْ جُمِلَ * شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وَإِنْ يَمْسَسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » والطلبية نحو « إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ » ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخْفَ ظَلْمًا وَلَا هَضْمًا » في رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ » والتي فمأها جامد نحو « إِنْ تَرَانِي أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَامْسَى رَبِّي » أو مقرون بقدر نحو « إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » أو تنفيس نحو « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ » أو لن نحو « وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكَفِّرُوهُ » أو مانحو « فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ مِمَّا سَأَلْتُمُونا مِنْ أَجْرٍ » وقد تحذف للضرورة كقوله :

١٠٨٥ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِشُكْرُهَا

[لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ - وَمَنْ لَا يَزْنَ يَنْقَادُ لِلنَّغَى وَالصَّبَابِ
سَيَلْفِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

قال الشارح : أوندور ، ومثل للندور ، ما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن سب « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعِ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ وقوله :

١٠٨٧ - [بِنَى تُعَلَّ لَا تَنْكَمُوا الْعَنْزَ شُرْبِيهَا]
بِنَى تُعَلَّ مَنْ يَنْكَمُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ (١)

وإنما وجب قرنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحقُّ بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجملة شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يفتن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أولم .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ » وقوله : « وَمَنْ جَاءَ السَّبِيَّةَ فَكَلِّبَتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبَّهُ فَلَا يَحَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » هذا كلامه

وهو معترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

(١) نكع - من باب فتح - أى منع ، وتفسيره مجدها لا يلبثم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجوابُ جملة اسمية ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المحرّد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يُقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيدٌ قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو « إن كان قميصُهُ قدّم من قبْلِ فصدقت » وقدّمه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو « ومَنْ جاء بالسيئة فكُتِبَتْ وُجُوهُهُمْ فِي النارِ » . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضى المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه ممثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : « فَصَدَقَتْ » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء السبب الكائنة في نحو « يَقُومُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو » ، وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتختلفُ الفاءُ إذا المُفَاجَاةُ) في الربط ، إذا كان الجوابُ جملةً اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن (كَانِ تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَانًا) « وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ،

فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إن عصى زيدٌ فَوَيْلٌ له » ونحو « إن قامَ زيدٌ فما عمرو قائمٌ » ونحو « إن قامَ زيدٌ فإنَّ عمراً قائمٌ » فيتمين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أعطى القيودَ المشروطة في الجملة بالمثل ، لكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فكان ينبغي أن يبيئه .

الثاني : ظهر كلامه أن « إذا » يُرْبَطُ بها بعد « إن » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ النسبيل « وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإن ، وهو ما يؤذن به تمثله ، قال أبو حيان : ومورِدُ السماعِ إن ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستنشقون » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يَقْتَرِنُ *)
بألفا أو الواو بـتَنْبِيْهِثٍ قَمِينٍ (أى حقيق ؛ فالجزمُ بالعطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمره وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ فَيَقْتَرِنُ » بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرئ بهن « مَنْ يُضِلِّ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ » « وَإِنْ تَخَفُوهَا وَتَوَلَّوْهُمَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَّرٌ » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ - فَإِنْ يَهْلِكِ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكِ

رَبِّعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِي نَابٍ عَيْشٍ
أَجَبُ الظَّهِيرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وإنما جاز النصبُ بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بـثم فإنه يمتنع النصب ؛ ويجوز الجزاء والرفع

فإن توسط المزارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجهُ جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزَمُ أَوْ نَصْبُ لِفِعْلِ إِثْرًا * أَوْ وَارِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفًا)

فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ

[وَلَا يَحْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ » وزاد بعضهم أو

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عِلْمٍ) أى بقرينة نحو « فَإِنْ أُسْتَطَقْتَ أَنْ

تُدْتِنِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ » الآية ، أى فافعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ بَاتَى) قليلا (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ) أى دل الدليل على المحذوف ، كقوله :

١٠٩٠ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفَاءٍ وَإِلَّا يَمَلُّ مَخْرَقَكَ الْحُسَامُ

أى وإلا تطأها يغفل . وقوله :

١٠٩١ - مَتَى تُؤَاخِذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تُشَقُّقُوا تُؤَاخِذُوا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سَوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : وَيُحَذِّقَانْ بَعْدَ إِنْ فِي الضَّرُورَةِ ، يعنى الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : وإن كان فقيرا معدما رضيته ؟ وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك - أعنى حذف الجزئين معا - مع غير إن .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَأَلَّهْهُ هُوَ الْوَالِي » تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه ، وقوله تعالى : « يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِمَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يتأت أن تُخْلِصُوا العبادة لي في أرض

فإي في غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بِمَعْنَى الشَّرْطِ ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ونحو « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » .

(وَإِذَا حُذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمَ * جَوَابَ مَا أُخْرِتَ) أي منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أي الحذف (مُلْتَزِمٌ) لجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو إن أو منفيًا ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ؛ فنال تقدم الشرط « إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ » ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ فَلَنْ أَقُومَ » ، ومثال تقدم القسم « وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ » ، وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنْ عَمَرَ لَيَقُومُ ، أو يَقُومُ ، وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرُو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ - فَأَقْسِمُ لَوْ أَنذَى النَّدَى سَوَادَهُ

لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامِرٌ (١)

وكقوله :

١٠٩٤ - وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

[وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

نص على ذلك في الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضيا ، لأنه مُقْتَضٍ عن جواب لو ولولا ، وجوابها لا يكون إلا ماضيا ، وقوله في باب القسم في التسهيل : « وَتُصَدَّرُ - يعني جملة الجواب - في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أي أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ،

والمسالات : بجوانب اللحية ، يعني لو حضر المدوح لما جرأت عامر على مسح لحامه .

(٤ - الأشموني ٣)

أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمون « لولا » شرطا ولا لولا إلا إذا كانت بمعنى إن .

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَالِيًا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ مُطْلَقًا بِإِلَّا حَذَرَ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَزَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدًا وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ؛ فإنه مسوق لجرد التوكيد .

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجَّحٌ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ قَامَ - أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ - لَأُكْرِمَنَّه » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِإِلَّا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٍ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ - لَنْ مَنِيَتْ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ - لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جمل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ، نحو « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ونحو « لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُحَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقؤمن ، وأما قوله :

١٠٩٧ - [يُشْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ نِنَائِهِ]

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

وقوله :

١٠٩٨ - لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالقاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى القاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم بعلم الله لأزورنك » على تقدير فيعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغي أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عن- الجذور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولها ، والثاني مُقيّد للأول كتقييده
بحالٍ واقعةٍ موقّعةٍ ، كقوله :

١٠٩٩ - إِنْ تَسْتَفِيهُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَا قِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ

ولئن توالىّا بعطفٍ فالجوابُ لهما معا ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثّل له
بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن
توالى للشرطان بمطّافٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إِنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُحْسِنِ إِلَى أَحْسِنِ
إِلَيْكَ » أو بأو فالجواب لأحدهما نحو « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْنِي ،
أَوْ فَأَكْرِمْنَهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ،
وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لو

اعلم أن « لو » تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرضِ نحو « لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا »
ذكره في التسميل .

الثاني : أن تكون للتقليلِ نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ » ذكره ابن هشام
اللّخمي وغيره .

الثالث : أن تكون للتمني ، نحو « لَوْ تَأْتِينَا فَمُحَدِّثْنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنْ
لَنَا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكون » في جوابها ، واختلف في لوهذه فقال ابن الصائغ
وابن هشام الخضرأوى : هي قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوبٍ كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية
أشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جوابٍ منصوبٍ بعد الفاء
وجوابٍ باللام ، كقوله :

١١٠٠ - فَلَوْ نُبِشَ التَّقَايِرُ عَنْ كَلَيْبِ

فِيخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرِ

يَوْمِ الشَّمْعَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا

وَكَيْفَ لِقَاةِ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول
الزخشرى : وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني ، فقال : إن أراد
أن الأصل وددت لو يأتيني فيحدثني ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني ، فكان لها جوابٌ كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع
للتمني كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني ، كما لا يجمع بينه
وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتنفى عن التمني ، فينصب بعدها
الفعلُ مقرونا بالفاء ، وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ - سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُجُوعٍ كَأَنَّهَا

جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ تَمَانٍ فَتَنَّنَهَا

قال : فلك في « تنهدا » أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ إنشائي كجواب
ليت ؛ لأن الأصل وددنا لوتمان ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني دَرِنَ لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي
هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف
على المصدر ؛ لأن لو والفعل في تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

في قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً » مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين ؛ أحدهما : أن التقدير لو ثَبَتَ أَنْ ، والآخر أن تكون من باب التوكيد .

الرابع : أن تكون مصدرية بمنزلة أَنْ إلا أنها لا تَنْصِبُ ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ نحو « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » بمن وقوعها بدوتهما قولُ قَتَيْلَةَ :

١١٠٢ - مَا كَانَ ضَرَكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا

مَنْ الْفِطْرَةِ وَهُوَ الْمَقِيطُ الْمُحْتَقِقُ

وقول الأعشى :

١١٠٣ - وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ

مِنْ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، ومن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أَنْ ، ويشهد للشُّبُهَاتِيَّينِ قراءةُ بعضهم « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » بحذف النون ، فمطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أَنْ تُدْهِنَ ، ويُشْكَلُ عليهم دخولها على أَنْ في نحو « وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا » وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تَوَدُّ لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف في « لو أن لنا كَرَّةً » على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثاني - وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فَيَجَاجَا سُبُلًا » - فقيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ ، كقراءة زيد بن علي « والذين مَنْ قَبَلَهُمْ » بفتح الميم .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين ؛ امتناعية ، وهي للتعليق في الماضي ، وبمعنى إن وهي للتعليق في المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرَفٌ شَرْطِيٌّ فِي مَضِيٍّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعلٍ بفعلٍ فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه ؛ إذ لو قُدِّرَ حصوله لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليق في المضي ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعاً .

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً ، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم امتناعه نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَا بِهِا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً ومنه : نعم المرء ضئيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه .

فقد بان لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسدٌ ؛ لاقتضائه كون الجواب ممتنعاً في كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ فقيام زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكومٌ بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين ، اه . وعبارة سيويوه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت سببٍ غيره .

وأشار إلى القسم الثاني بقوله : (وَيَقُلْ * إِبْلَاؤَهَا مُسْتَقْبِلًا لِكَيْنَ قُبُلًا)
 أى يقل إبلاء لو فعلاً مستقبلاً المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن
 ورد السماعُ به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ،
 من ذلك قوله :

١١٠٤ - وَلَوْ تَلَقَيْتِ أَضْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
 وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ
 لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً
 لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
 حَاقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَسْكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلِيخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا »
 الآية ، وقوله :

١١٠٦ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ
 حَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَاخُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك ، وأنكر
 ابن الحاج في نقده على المُقَرَّبِ مجيء لو للتعليق في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ،
 وتأول ما احتجوا به من نحو « وَلِيخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا » الآية ، وقوله :
 * ولو أن لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة حمله على المضى ،
 وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه - وصرح
 كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن - قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ

لنسا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ » ، « لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »
 « قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ » « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ »
 « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » « وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ
 عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْحَارٍ

(وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ) أَى : لو مثلُ إنِ الشرطية في أنها لا يليها
 إلا فعل أو معمول فعل مضمرة يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :
 لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمرة ، إلا في ضرورة ،
 كقوله :

١١٠٨ - أُخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبٌ

أو نادر كلام كقول حاتم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لو أنتم تعلمون
 خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ - لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقٌ

كُنْتُ كَالنَّصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي

فقيل : عَلَى ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شدوذاً ، وقال ابن خروف : هو على
 إضمار « كان » الشائبة ، وقال الفارسي : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو
 شرقٌ ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقَتَّرْنَ) أى
تختص لو بمباشرة أن نحو «ولو أنهم آمنوا» «ولو أنهم صبروا» «ولو أنا كتبنا عليهم»
«ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ

[كفاى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المالِ]

وهو كثير ، وموضعها عند الجميع رَفَعٌ ؛ فقال سيبويه وجهور البصريين : بالابتداء ،
ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ،
فقيل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حدِّ «وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا» ،
وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ،
كقوله :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ
يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ،
فالأولى حينئذ أن يُقَدَّرَ الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت ، وقال
الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعل تَبَّتْ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها
فى «لا أكله ما أن فى السماء نجما» ، ومن ثم قال الزمخشري : يجب أن يكون خبر
أن فعلا ، ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى
«وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلامٌ» وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لالجامد
كأذى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ

تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

وقوله :

١١١١ - وَلَوْ أَنهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَازْمَنَّا

وردّ المصنف قول هؤلاء هوّلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ
بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدَهَا

وقوله :

١١١٤ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَانِتُ الْمَوْتِ فَاتَهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

* * *

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمَضَى نَحْوُ لَوْ بِنِي كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كَفَى ، ومنه قوله :

١١١٥ - لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْمًا وَسُجُودًا

وهذا في الامتناعية ، وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل ،

وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل للغنى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن
الشجري كقوله :

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْقَةِ [لَأَحِقُ الْأَطَالَ نَهْدُ ذُو خَصَلٍ]

وقوله :

تَأَمَّتْ فَوَادِكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَسِيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبي عمرو « وينصرم »
و « يشعركم » و « يأمركم » والأول على لغة من يقول شأيشأ بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة
كاقيل العالم والخاتم .

الثاني : جواب لو إما ماضٍ معنى نحو « لَوْ لَمْ يَخْفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ » أو وضعا
وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حَطَامًا » أكثر من تركها نحو
« لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » وإما منفي بما فالأمر بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ
مَا فَعَلْنَاهُ » ونحو قوله :

١١١٦ - وَلَوْ نَفَعَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا

وَلَسَكُنْ لَأَخِيَارَ مَعَ الْيَسَالِي

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري « لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ
ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمِرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ » فهو على حذف « كان »
أي ما كان يسرني ، قيل : وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَهْمُ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لو » في الوجهين
للتعني فلا جواب لها .

أما، ولولا، ولوما

(أَمَا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ « الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَأَ ، لِيَلْوِي تِلْوَاهَا وَجُوبًا أَلِفًا) فَا : مبتدأ خبره أَلِفَ ، وتلوي : متملق بألف ، ومعنى تلوتال ، ووجوبا : حال من الضمير في أَلِفَ .

وأشار بقوله :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ قَلْبِي فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ)

أى طرِحَ ، إلى أنه لا تُحذفُ هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ » أى : فيقال لهم أ كفرتم ، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنَّ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَازِبِ

أو نُدُورٍ ، نحو ما خرَّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بعدُ ما بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمرة طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ، ومنه : « أَمَا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

في موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثاني نحو : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » أي كلٌّ من التشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقفُ على «إلا الله» وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد أتى لغير تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، وقد أحكم الزمخشري شرحه فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول «زيد ذاهب» ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت «أما زيد فذاهب» ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْغِلٌ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله «أما كهما بك» لا يريد به أن معنى أما كعنى مهما وشرطها ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لها ، وهي قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثاني : يؤخذ من قوله «لتلو تلوها» أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز ، كما نص عليه غيره .

الثالث: لا يُفصلُ بين «أما» والفاء بجملته تامة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل، نحو «أما اليوم رَحِمَكَ اللهُ فالأمر كذا».

الرابع: يُفصلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة؛ أحدها: المبتدأ كآيات السابقة، ثانيها: الخبر، نحو «أما في الدار فزيد». ثالثها: جملة الشرط، نحو «فأما إن كَانَ من الْمُقَرَّرِ بَيْنَ فَرَوْحٍ وَرَيْنَحَانَ» الآيات. رابعها: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» الآيات. خامسها: اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو «أما زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» وقراءة بعضهم «وَأَمَّا عُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ» بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل. سادسها: ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو «أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ، وَأَمَّا فِي الدَّارِ فَإِن زَيْدًا جَالِسٌ» ولا يكون العامل ما بعد إن؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والملازمي والجمهور، وخالفهم اللبرد وابن دُرِّسْتَوَيْهِ والقراء والمصنف.

الخامس: يُسمِعُ «أما العبيدَ فَذُو عَبِيدٍ»، بالنصب، «وأما قَرِيْبًا فَأَنَا أَفْضَلُهُا» وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يُقدَّرَ مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك فيخرج «أما العِلْمَ فَعَالِمٌ، وأما علما فعالم»، فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان مُعرِّفاً وحال إن كان منكرًا، وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

السادس: ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى «أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»، ولا التي في قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبْعُ]

بل هي فيهما كلمتان ، والتي في الآية « أم » المنقطعة وما الاستفهامية أدمجت الميم في الميم ، والتي في البيت هي « أن » المصدرية وما الزيدة ، وقد سبق الكلام عليهما في باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استمقالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ

(لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزِمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدًا)

أى : للولا ولوما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدلّا على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أى إذا ربطّا امتناع شيء بوجود غيره ولازمًا بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملزمًا فيه حذف خبره غالبًا ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرًا بـماضٍ أو مضارع مجزوم بـلم ، فإن كان الماضى مُشَبَّهًا قرون باللام غالبًا ، نحو « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » ونحو قوله :

١١١٨ - لَوْلَا الْإِصَاحَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي

مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءٌ

وإن كان متفيا مجرد منها غالبًا ، نحو « وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا » وقوله :

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

وقوله :

١١١٩ - * لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

١١٢٠ - لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا

أَبَقْتَ نَوَاهِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

١١٢١ - لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا

[وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِّسْلِمْ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنْفَةِ النِّيْقِ مُهْوَى

وإذا دلَّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله توابٌ حكيمٌ » .

والاستعمالُ الثاني أن يدلَّ على التحضيض ؛ فيختصان بالجلِّ الفعلية ، ويشاركهما في ذلك هلاً وألاً الموازنة لها وألاً بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّخْضِيسُ مِرْ ، وَهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوْلِيْنِهَا الْفِعْلَا)

أى : المضارع أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لولا أنزل علينا الملائكة » ونحو « لو ما تأتينا بالملائكة » ونحو قوله : هلا تسلّم - أو ألا تسلّم ، أو ألا تسلّم - فتدخل الجنة ، ونحو « ألا تمقّ تلون قومًا نكثوا أيمانهم » :

والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى قد يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ * عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ).

فالأول نحو قولك : هلا زيدا تضر به ، فزيداً : علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثانى نحو قولك : هلا زيدا تضرِبُ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفْرَغٌ له .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ » ، « فَكَلِمَةَ لَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ - تَمْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بِئْسَ ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْنَعَا

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عددتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ - أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُؤْتَمًا
فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْحَيَانَةِ وَالْقَدْرِ

أى فهلاً أسرّت سعيداً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِثْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيحِيهَا

أى : فهلا كان الشان نفس ايلي شفيحها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلا ، وألاً

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر في النسهل والكافية سواهن ، وأما « الأ » بالتخفيف فهي حرف عَرَض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معانها ، ويؤيده قوله في شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل « الأ » المقصود بها العَرَضُ ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أضلُّ لولا ولوما لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من هل ولا ، والآ يجوز أن تكون هلا فأبدل من الماء همزة ، وقد يلي الفعل لولا غير مفهومة تحضيضا كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ

لَوْلَا تُقَوِّمُ دَرَّةَ الْقَوْمِ لِأَخْتَلَفُوا

فتقول بلولم ، أي لولم تقوم ، أو تجمل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد « تَسْمَعُ بِالْمَيْدَى » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله « بالذی » للسببية ، لا للتمدية ؛ لدخولها على الخبر عنه ؛ لأن « الذی » يحمل في هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو في الحقيقة خبر عنه ، فإذا قيل : أَخْبَرَ عَنِ زَيْدٍ مِنْ « قَامَ زَيْدٌ » فالخبر أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذی .

وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، وبعضهم يسمي هذا الباب « باب السبك »

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوي الحكم ، أو تشويق السامع ، أو لإجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين ؛ الأول في حقيقة ما يُخبر عنه ، والثاني في شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقْرَ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مبتدأ » حال من الذي الثاني ، و « الذي » الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لأنهما - رحمه الله - ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقر أولا .

(هَوَا سِوَاهُمَا) أي ما سوى الذي وخبره (فَوَسَّطَهُ صِلَهُ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَافُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها .

(نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرًا الْمَأْخَذَا)

أي إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذي ضربته زيد » ؛ فتصدر الجملة بالذي مبتدأ ، وتؤخر زيدا - وهو الخبر عنه - فتجمله خبرا عن الذي ، وتجعل ما بينهما صلة الذي ، وتجعل في موضع زيد الذي آخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذي ضربت زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت « الذي هو أبوك زيد »
أو عن أبوك قلت « الذي هو زيد أبوك » .

(وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، في الثانية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه
في الإفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيد بن من نحو « بلغ الزيدان العميرين رسالة » قلت :
« اللذان بلغ العميرين رسالة الزيدان » .

أو عن العميرين قلت « الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون » .

أو عن الرسالة قلت « التي بلغها الزيدان العميرين رسالة » .

فتقدم ضمير ، وتصله ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ،
وحيثئذ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

ثم أشار إلى الثاني — وهو ما في شروط الخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمًا)

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذی ، أو أحد فروعها ؛ اشترط للخبر عنه
تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير ؛ فلا يخبر عن « أئيم » من قولك « أئيم في الدار »
لأنك تقول حيثئذ « الذي هو في الدار أئيم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب
الصدرية ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما »
التمجيبية وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرته .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلْفُهُ التَّأخِيرَ ، وذلك لأنَّ الضميرَ المتصلَ يخبِرُ عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خَلْفُهُ وهو الضميرُ المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف ؛ فلا يخبِرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنها ملازمان للتكبير ، فلا يصح جعل المضمير مكانهما ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا التقييد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يخبِرُ عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالماء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبي كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها نقلت : الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلْفٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، فوصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبير بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد ، وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة في نحو « ولباسُ الثَّقَوِيِّ ذَلِكَ خَيْرٌ » ، وغيره مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة في الأمثال نحو « الكلاب » في قولهم : « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » ؛ فلا يجوز أن تقول « التي هي على البقر الكلاب » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي ؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبِرُ عن الاسم المحرور بحتى أو بمذ أو بمند ، لأنهن لا يَجْرُزْنَ إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامة ضميرٍ مُقَامَ الخبرِ عنه كما تقدم ؛ ففي نحو قولك : « سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ » يجوز الإخبار عن زيد ، فيمتنع عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستغناء حينئذٍ بالضمير عن الخبر عنه .

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذي سرَّه قُربٌ من عمرو الكريم أبو زيد » .

وعن العامل مع المعمول « الذي سرَّه أبو زيد قُربٌ من عمرو الكريم » .

وعن الموصوف مع صفته « الذي سرَّه أبو زيد قُربٌ منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَانَ وَعِنْدَ .

السادس : جواز وروده في الإنبات ؛ فلا يخبر عن أَحَدٍ وَدِيَّارٍ وَعَرِيبٍ ؛ لثلا يخرج عمازمه من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْمَلُ صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرو » ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجمليتي الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان في الأخرى ضميرُ الاسمِ المخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لانتهاء المحذور المذكور ؛ ففي نحو « إن قام زيد قام عمرو » تقول في الإخبار عن زيد « الذي إن قام قام عمرو زيد » وعن عمرو « الذي إن قام زيد قام عمرو » .

وفي نحو « قام زيد فقمعد عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام فقمعد عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد فقمعد عمرو » لأن ما في الفاء من معنى السببية زَلَّ الجلتين منزلة الشرط والجزاء .

وفي نحو « قام زيد وقعد عنده عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام وقعد عنده عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد وقعد عنده عمرو » .

وفي نحو « ضربني وضربت زيدا » ونحو « أكرمني وأكرمته عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي ضربني وضربته زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي أكرمني وأكرمته عمرو » .

التاسع : إمـكانُ الاسـتفـادة ؛ فلا يُخبر عن اسم ليس تحته معنى ، كثنواني الأعلام نحو بكر من أب بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الشرط الرابعُ في كلامه مُعْنٍ عن اشتراط الثاني ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان .

الثاني : أو في قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بأن لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر ، وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرَطُ الْأَسْمِ مُخْبِرًا عَنْهُ هُنَا
جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغَنَى
عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ
أَوْ مُثَبَّتٍ أَوْ عَادِمِ التَّنْصِيرِ

مع عَدَّه كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً .

الثالث : سَكَت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها

في التسهيل .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَنْ) أي الموصولة (عَنِ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ

تَقَدَّمَ) أي يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروطٍ زيادةً على ما سبق في

الذي وفروعه .

الأول : أن يكون الخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهي الفعلية ، وإلى هذا

الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثاني : أن يكون ذلك الفعل متصرفاً .

الثالث : أن يكون مُثَبَّتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن

يقوم » ، ولا من قولك « ما قام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوَّغَ صَلَّةً مِنْهُ لِأَنَّ) إذ لا يصح

صوغ صلّةٍ لأل من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مثلاً لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوَّغَ وَاقٍ مِنْ وَاقِي اللَّهِ الْبَطْلَ) فإن

أخبرت عن الفاعل قلت « الواقي البطل الله » ، أو عن المفعول قلت « الواقي الله

البطل » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا في

الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفْزِهُ الْهَوَى بِجَمُودٍ عَاقِبَةٍ

[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلَا كَدَرٍ]

(وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ ضِلَّةُ أَلٍ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) (أَيِ غَيْرِ أَلٍ) (أَبِينَ وَانْفَصَلَ)،
وَأِنْ رَفَعْتَ ضَمِيرَ أَلٍ وَجِبَ اسْتِثْنَاهُ .

ففي نحو قولك : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةً » إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ النَّاءِ
قُلْتَ « الْمَبْلُغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةً أَنَا » كَانَ فِي الْمَبْلُغِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ؛ لِأَنَّهُ
فِي الْمَعْنَى لِأَلٍ ، لِأَنَّهُ خَلْفٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَلٍ لِلتَّكَلُّمِ ، لِأَنَّ خَبْرَهَا ضَمِيرُ
الْمُتَكَلِّمِ ، وَلِالْبِتْدَاءِ نَفْسُ الْخَبْرِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَةِ أَسْمَاءِ الْمَثَالِ وَجِبَ
إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَانْفِصَالُهُ ؛ لِحُرْيَانِ رَافِعِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ
الْأَخَوِينَ : « الْمَبْلُغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةٌ أَخَوَاكَ » ، وَعَنِ الزَّيْدِينَ : « الْمَبْلُغُ
أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةٌ الزَّيْدُونَ » وَعَنِ الرِّسَالَةِ « الْمَبْلُغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى
الزَّيْدِينَ رِسَالَةٌ » ؛ فَالْمَبْلُغُ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ ؛ لِأَنَّهُ فَعْلُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ« أَلٍ »
فِيهِنَّ لِعَبْرِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْخَبْرِ الَّذِي أُخْبِرَتْ ، فَأَنَا : فَاعِلُ الْمَبْلُغِ ، وَضَمِيرُ الْغَيْبَةِ
هُوَ الْعَائِدُ ، وَكَذَا تَفْعَلُ مَعَ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ ؛ فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ
الْفَاعِلُ مِنْ نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ » : « زَيْدٌ الضَّارِبُ جَارِيَتَهُ هُوَ » ،
فَفِي الضَّارِبِ ضَمِيرُ أَلٍ مُسْتَتِرٌ لِحُرْيَانِهِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْجَارِيَةِ
قُلْتَ « زَيْدٌ الضَّارِبُهَا هُوَ جَارِيَتَهُ » ؛ فَلَا ضَمِيرَ فِي الضَّارِبِ ، بَلْ فَاعِلُهُ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصَلُ
لِحُرْيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ .

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾ : يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ اسْمِ كَانَ بِأَلٍ وَغَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ « كَانَ زَيْدٌ
أَخَاكَ » : « الْكَانُ — أَوِ الَّذِي كَانَ — أَخَاكَ زَيْدٌ » ، وَأَمَّا الْخَبْرُ فَفِيهِ خِلَافٌ ،
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، نَحْوُ الْكَانِيَتُهُ — أَوِ الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ — أَخَاكَ » ، وَإِنْ شِئْتَ
جَمَاعَتَهُ مُنْفَصِلًا ، فَقُلْتَ « الْكَانُ — أَوِ الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ — أَخَاكَ » ،
وَعَنِ الْغُرْفِ الْمُنْتَصَرِفِ ؛ فَيُجَاءُ مَعَ الضَّمِيرِ الَّذِي يَخْلُفُهُ بِنَفْسِ ؛ كَقَوْلِكَ مُخْبِرًا عَنِ

يوم الجمعة من « صُمْتُ يومَ الجمعة » : « الذي صمتُ فيه يومُ الجمعة » ، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في ، فتقول ، « الذي صمتُهُ يومُ الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلُ الدَّلِيلِ ، فأَيُّكَتَفَ بما تقدم ، والله أعلم .

العدد

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذْكَرَةٌ * فِي الضَّمِّ) وهو ما أحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرِّدُ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَةَ أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قُصِدَ ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون كما لو ذكر ؛ فتقول : « صُمْتُ خمسة » تريد أياماً ، و « سِرْتُ خَمْسًا » تريد ليالي ، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : « وَأَتَّبَعَهُ بِسِتِّ مِّنْ شَوَالٍ » أما إذا لم يُقْصَدْ معدود ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء ، نحو : « ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَّةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما إدخال ال عليها في قولهم « الثَّلَاثَةُ نِصْفُ السِّتَّةِ » فكدخلوها على بعض الأعلام كقولهم إلهة ، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا : الإلهة ، وكذلك قولهم : شَمُوبٌ ، والشَّمُوبُ ، للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « ما أحاده » أن المعتبر تذكيرُ الواحد وتأنينه ، لا تذكير الجمع وتأنينه ؛ فيقال « ثَلَاثَةٌ حَمَامَاتٍ » خلافاً للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حَمَامَاتٍ » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي : تقول مررت بثلاث حَمَامَاتٍ ، ورأيت ثلاث سِجَالَاتٍ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثاني : اعتبار التأنيث في واحدِ المعداد إن كان اسماً فيلغظه ، تقول « ثَلَاثَةٌ اشْخُصِ » قاصدٌ نسوةً ، و « ثَلَاثَ أُعْيِنِ » قاصدٌ رجالاً ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّمُ المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ - [فَكَانَ مَجِيئُ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَيْتِي]

ثَلَاثُ اشْخُوصٍ كَاعْيَابٍ وَمُعَصِرُ

وقوله :

١١٢٦ - وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرُ

وجعل منه في شرح الكافية « وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّا » قال : فبذكر أم ترجح حكم التأنيث، لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل بدلا من اثنتي عشرة ، وهو الوجه كما سيأتي .

والثاني كقوله :

١١٢٧ - ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ

[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ كَلَى حِيَالِي]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فبموصوفها للنوى ، لا بها ، نحو : « قَلَهُ عَشْرُ أُمَّتَالِمَا » أي عشر حسنات ، وتقول : « ثَلَاثَةٌ رِبْعَاتٍ » إذا قصدت رجلا ، وكذا تقول : « ثَلَاثَةٌ دَوَابٌ » إذا قصدت ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بمجالهما ؛ فيعطى المدد عكس ما يستحقه ضميرهما ؛ فتقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم » بالناء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ، بالتذكير ، و« ثلاث من البط » بترك الناء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ؛ و« ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأز في البقر لفتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عِلْبِنًا » وقرئ « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه وبين المدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فلرأى هو المعنى ، أو يكن نائبا عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و« ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر لوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثاني نحو « ثَلَاثَةٌ رَجُلَةٌ » ، فرجلة : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجلٍ على أَرْجَالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمنسوب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الطَّلِحَاتِ ، وَخَمْسُ الْهِنْدَاتِ » .

الخامس : إذا كان في المعدود لفتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوالٍ » .

(والمميز أجْرٍ * جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلِيَةٍ فِي الْأَكْثَرِ) أى مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورا ؛ فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن ، نحو « نَحْوُ ثَلَاثِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الطَّيْرِ » و« مَرَرْتُ بِثَلَاثَةٍ مِنَ الرَّهْطِ » . وقد يجر بإضافة المدد ، نحو « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » وفي الحديث « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ حَتَّى عِيَالِي]

والصحيحُ تَصْرُهُ على السماع ، وإن كان غيرهما فيإضافة العدد إليه ، وَحَقَّهُ حينئذ أن يكون جمماً مكسراً من أبنية القلة نحو « ثَلَاثَةٌ أُعْبِدُ ، وَثَلَاثُ آمِرٌ » وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلَاثَاة ، وَسَبْعَاة ، وَشَدَّ في الضرورة قوله :

١١٢٨ - ثَلَاثُ مِثِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا
[رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَانِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يُهْمَلُ تَكْسِيرُ السَّكْمَةِ نحو « سَبْعُ سَمَاوَاتٍ » و« خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و« سَبْعُ بَقَرَاتٍ » .

والثانية : أن يجاور ما أهمل تَكْسِيرَهُ نحو « سُنْبُلَاتٍ » . فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمالُ غيره نحو « ثَلَاثُ سَمَادَاتٍ » ؛ فيجوز لقلّة سَمَادٍ ، ويجوز ثلاث سَمَادٍ أيضاً ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيحُ ، ويتمين في الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تَكْسِيرَهُ لم يضاف إليه إلا قليلاً ، نحو « ثَلَاثَةُ أَحْمَدِينَ ، وَثَلَاثُ زَيْنَبَاتٍ » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثَلَاثَةُ صَالِحِينَ » ؛ فالأحسن الإتيان على النعت ، ثم النصب على الحال .

ويضاف إبناء الكثرة في مسألتين :

أحداها : أن يُهْمَلُ بناء القلة نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماها ؛ فينزل لذلك منزلة المدوم فالأول نحو « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ » فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة شُوع » فإن أشساعاً قليل الاستعمال .

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو « عندي مائة درهم ، ومائتاً ثوب ، وثلاثمائة دينار ، وألف عبدي ، وألفاً أمة ، وثلاثة آلاف فرس » (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ) في قراءة حمزة والكسائي « ثَلَاثَةٌ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا

[فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف ديناراً .

(وَأَحَدَ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ) مجرداً من التاء (مُرَكَّبًا) لهما (قَاصِدٌ مَعْدُودٌ ذَكَرٌ) نحو « أَحَدَ عَشْرَ كَوَ كَبًا » وهزمة أَحَدٍ مُبَدَّلَةٌ من واو ، وقد قيل « وَحَدَ عَشْرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشْرَ » على أصل العدد (وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ « إِخْدَى عَشْرَةَ ») امرأته . بإثبات التاء . وقد يقال « وَاحِدَةَ عَشْرَةَ » (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمٍ كَسْرَهُ) أى مع المؤنث ؛ فيقولون « إِخْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ » بكسر الشين ، وبضمهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفضح للتسكين ، وهو لغة الحجاز ، وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أَحَدَ عَشْرَ » ، وكذلك أخواته ؛ لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « اثْنَا عَشْرَ شَهْرًا » وفيها جمع بين ساكنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ) في العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، وإثباتها مع المؤنث (فاقفلْ قَصْدًا) .

والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله ، فتحذف التاء في التذكير وثبتت في التأنيث .

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدُّمًا)

أى فى الإفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

(وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ ، وَعَشْرًا اثْنَى ، إِذَا اتَّي تَشَاوَزَ ذَكَرًا)

فتقول « جاءتنى اثنتا عشرة امرأة ، واثنا عشر رجلاً » .

(وَالْيَا لِنَهْرِ الرَّفْعِ) وهو النصبُ والجرُّ (وَازْفَعُ بِالْأَفِ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أَلِفٌ) أما العَجْزُ فعلةٌ بناه تضمينه معنى حرفِ العطف ، وأما الصدر فعلةٌ بناه وقوعُ العجز منه موقعُ تاءِ التأنيثِ فى لزومِ الفتح ، ولذلك أعرب صدرُ اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ لوقوعِ العجز منهما موقعِ النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لاجلِ بناء ، ولوقوعِ العجز منهما موقعِ النون لم يضافا ، بخلافِ غيرهما ، فيقال « أَحَدَ عَشْرَكَ » ولا يقال أُنَا عَشْرَكَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين العطف ؛ فتقول « خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز « خَمْسَةٌ عَشْرِينَ » ولعله للإلباس فى نحو « رأيتُ خمسةَ عشرين رجلاً » فإنه يحتمل خمسةَ عشرين رجلاً ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هذه خمسة عشر » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَةٌ عَشْرَكَ » .

(وَمَبِزِ الْعَشْرِينَ) وبابه (لِلتَّسْعِينَ * بَوَاحِدٍ) منكر منصوب (كَأَرْبَعِينَ حِينًا)، وخمسين شهراً. ويُقدّم النيف بحالتيه، أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث، ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف، فيقال في المذكر «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا» وفي المؤنث «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً».

(وَمَبِزُوا مُرَكَّبًا بِمَثَلِ مَا * مُبِزَّ عِشْرُونَ) وبابه، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا» و«اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا» وأما «وَقَطَعْنَا لَهُمُ اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا» فأسباطاً: بدل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف، أى اثنتي عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددين وأفرد التمييز؛ لأن السَّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر «أُمَّمًا» رَجَعِ حَكْمَ التَّأْنِيثِ.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيًّا». ومراعاة المعنى؛ فتقول: «ظاهريه وناصرية»، ومنه قوله:

١١٣٠ - فِيهَا اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً
سُودًا كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَسْحَمِ

الثاني: قد يضاف العدد إلى مستحقّ المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٍ»، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر، فيقال «أَحَدَ عَشَرَ»، و«ثَلَاثَةَ عَشَرَ» ولا يقال «اِثْنَيْ عَشَرَ» لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر؛ فلا تجامع الإضافة، ولا يقال «اِثْنَاكَ» لثلاثا يلبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لذكرها مطلقاً إن وُجد العقل، نحو «عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ عِبْدًا وَجَارِيَةً»، وخمسة عشر جارية وعبداً، وإن فقد (٦ - الأشمونى ٣)

فلسابق بشرط الاتصال ، نحو « عندى خمسة عشر جملاً وناقاً ، وخمس عشرة ناقاً وجملاً » ، وللمؤنث إن فصلاً ، نحو « عندى ست عشرة ما بين ناقه وجمل ، أو ما بين جمل وناق » وفي الإضافة لسابقتها مطلقاً ، نحو « عندى ثمانية أعبدٍ وأمٍ ، وثمانٍ أمٍ وأعبدٍ » .

ولا يضاف عددٌ أقلُّ من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلاماً من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ - قَلَى أَنَّنِي بَمَدَّ مَا قَدْ مَضَى

تَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة .

(وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى الْبِنَاءُ) في الجزئين على حاله ، نحو « أحد عشر كعبك ، مع أحد عشر زيد » بفتح الجزئين ، وهذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثاني أن يعرب مجزؤه مع بقاء التركيب كعبابك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أحد عشر كعبك مع أحد عشر زيد » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأنصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه ، وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن البنى قد يضاف نحو « كم رجل عندك » ، و « من لدن حكيم خير » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى مجزؤه مزايا بناؤها ، حكى الفراء أنه سمع من أبي قحافة الأسدي وأبي الهيثم العقيلي « ما فعلت خمسة عشر كعبك » وذكر في التسهيل أنه لا يُقاس عليه ، خلافاً للفراء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ - كَلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْوَتِهِ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبَّتِهِ

أى من عامه ذلك ، وفى دعواه الإجماع نظر ؛ فإن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطامناً كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذ اركب أربع لغات : فَتَحُ الياء ، وسكونها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٣ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا
وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَائْتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وقد تحذف ياؤها أيضاً فى الإفراد ، ويجعل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ - لَهَا ثَمَانِيًا أَرْبَعُ حِسَانُ
وَأَرْبَعُ فَتَنَفَرُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض الفراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشآتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لِبِضْعَةٍ وَبِضْعٍ حُكْمٌ تِسْعَةٌ وَتِسْعٌ فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « ابنتُ بِضْعَةَ أَعْوَامٍ ، وَبِضْعِ سِنِينَ » ، و « عندى بِضْعَةَ عَشْرٍ غلاماً ، وَبِضْعَ عَشْرَةِ أُمَّةٍ ، وَبِضْعَةَ عَشْرُونَ كتاباً ، وَبِضْعٌ وَعَشْرُونَ صَحِيفَةً » . ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغُ مِنْ ائْتَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أى فما فوقهما (إِلَى * عَشْرَةٍ) وضمناً (كفاعلٍ) أى على وزن فاعل (مِنْ فَمَلًّا) كضرب ، نحو ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ ، إلى عاشرٍ ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ
بِالْقَا وَمَتَّى * ذَكَرَتْ) أى صفته لذكر (فَأَذْكَرُ فَاعِلًا بِمَبْرُتَا) فتقول فى التائيث :
تائية ، إلى عاشرة ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو
ضارب وضاربة ، وإعذبه على هذا مع وضوحه لثلاثتهم أنه يسلك به سبيل العدد
الذى صيغ منه .

(وَإِنْ تَرَدُّ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضَيِّفُ إِلَيْهِ
مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِي اثْنَيْنِ » « لَعَدَّ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وتقول : ثانية اثنتين ،
وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشر عشرة ، وإنما لم ينصب حينئذٍ لأنه ليس
فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته : لأن المراد أحدُ اثنين ،
وإحدى اثنتين ، وأحد عشرة ، وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه
الشيء ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وتعلب
إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى «ضارب زيد» فيقولون
ثانٍ اثنين ، وثالثٌ ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث
وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين»
إذا كنت الثانى منهما ، فن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِرَ ؛ لأن له فعلا ، ومن قال
ثالثٌ ثلاثة لم يُعذَر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَتَعْلَبُ أَجَازَ نَحْوِ « رَابِعٌ » أَرْبَعَةَ « وَمَا لَهُ مُتَابِعٌ »

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصبُ به ، وأجاز ذلك ثعلب وخدّه ،
ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعَمَّ المنع ، وقد فصل فى التسهيل ، وخص الجواز
بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تَرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أُرِدْتَ بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فَحُكْمُ جَائِلٍ لَهُ اخْتِصَانًا) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى هَذَا مُصَيَّرُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةٌ ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذٍ اسمٌ فاعِلٌ حقيقة ؛ لأنك تقول « تَلَمَّتِ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضمت إليهما فصيروهما ثَلَاثَةً ، وكذلك « رُبَعْتُ الثَّلَاثَةَ » إلى « عَشْرَتُ الثَّمَنَةِ » ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجار مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أَحَدٍ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلٌ له ولا تفرع له على فعل ، فالترتم إضافته كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الوصف حينئذٍ ليس مَصُوغًا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَلَاثِ والرَّبْعِ والتَّمَشْرِ على وزن الضَّرْبِ ، مصادر ثَلَاثٌ ورَبْعٌ وَعَشْرٌ على وزن ضَرَبَ ، ومضارعها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لأمه عينا وهو رَبَعٌ وَسَبْعٌ وَتَسَعٌ ؛ فإنه على وزن شَفَعَ بِشَفَعٍ

الثانى : لا يستعمل هذا الاستعمال ثانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِيٌ وَاحِدٍ » ولا « ثَانِيٌ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال : « هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرِينَ » بالإضافة ، و « هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » بالإعمال ، و « رَابِعَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثِينَ » بالإضافة ، اهـ .

(وَإِنْ أُرِدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مَرَّ كَبًّا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ) أى إذا أُرِدْتَ صَوغَ الوصف المذكور من العدد للركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثنائي اثنين ، فجاء بتركيبين صدرَ أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث ، وصدَرَ ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعَجَزُهُمَا عشر في التذكير وعشرة في التانيث ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ » ، إلى « تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التانيث : « ثَانِيَةَ عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأولُ التركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافة تائي إلى اثنين ، وهذا الاستعمالُ هو الأصل .

ووراءه استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصَرَ على صدر الأول ؛ فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أَوْ فَاعِلًا بِجَاءِ تَيْهِ) يعني التذكير والتانيث (أَضِفِ * إلى ' مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي بِقِي) بفي : جوابُ أَضِفِ ؛ فهو مجزوم أشبهت كسرتة ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نويته ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التانيث : « ثَانِيَةَ اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعَةَ تِسْعَةَ عَشَرَ » .

والثاني منهما : أن يُقْتَصَرَ على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والثيف من الثاني ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِجَائِدِي عَشْرًا * وَنَحْوِهِ) أي « ثاني عشر » إلى « تاسع عشر » ، وفي التانيث : « حادية عشرة » إلى « تاسعة عشرة » فتذكر اللفظين مع للذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حينئذٍ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثاني ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثاني فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم

أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ،
بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين مُتَنَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف
ما إذا أعرب الأول . والثاني : أن تعربهما معا مُدْرَأَ حذَفَ عَجَزِ الأول
وصَدَّرِ الثاني ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ؛ فيُجْرَى الأول على حسب
العوامل وَيُجْرَى الثاني بالإضافة ، أما إذا اقتضت على التركيب الأول - بأن
استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة
كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحَ الشَّارِح - فإنه يتعين بقاء الجزئين
على البناء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التثليلُ فائدة
التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل
الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصلُ واحد وواحدة ، فصار
حادٍ وحادٍة ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فوزَّئِهما عالف وعالفة ، وأما
ما حكاه الكسائى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » فشاذنٌ به على الأصل المرفوض ،
قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلبُ فى واحد إلا فى تنييف ، أى مع عشرة
أو مع عشرين وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صَوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لكونه لم يسمع ،
إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين
إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، أو « رَابِعُ
ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف المقدم من الأول
للإلباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح
المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين « هَذَا تَانِ

أَحَدَ عَشَرَ ، وثالثٌ اثْنَيْ عَشَرَ « بالتثنية ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ إِذْ كُرِّا وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَفُ على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلخاذا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

﴿ تنبيه ﴾ : لم يذكر واو فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً ، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَثَلَاثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِنٌ وَمُتَسَّعِنٌ ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : يؤرخ بالليالى لسببها ؛ فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كَتَبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ آخِرَتِهِ ، أَوْ مَهَلِهِ ، أَوْ مُسْتَهَلِهِ » ثم يقول « كَتَبَ لِلَيْلَةِ خَلَّتْ ، ثُمَّ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَّتَا ، ثُمَّ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ ، إِلَى عَشْرِ » ، ثم « لِأَحَدَى عَشْرَةٍ خَلَّتْ إِلَى النِّصْفِ مِنْ كَذَا ، أَوْ مُتَنَصِّفِهِ ، أَوْ انْتِصَافِهِ » ، وهو أجود من تَمَسَّ عَشْرَةَ خَلَّتْ ، أَوْ بَقِيَّتْ ، ثُمَّ « لِأَرْبَعِ عَشْرَةٍ بَقِيَّتْ ، إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ » ، ثم « لِعَشْرِ بَقِيَّتْ ، أَوْ ثَمَانِ بَقِيَّتْ ، إِلَى لَيْلَةِ بَقِيَّتْ » ، ثم « لِأَخْرِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ سِرَّارِهِ ، أَوْ سَرَّرِهِ » ثم « لِأَخْرِ يَوْمٍ مِنْهُ ، أَوْ سَأَخِهِ ، أَوْ انْسِلَاحِهِ » وقد تخلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه الفاظ يُكْنَى بها عن العدَد ، ولهذا أُرْدَفَ بها بابُ العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْتَمٍ الجنسِ والمقدار ، وهي على قسمين : استفهامية بمعنى أئى عدد ، وخبرية بمعنى عدَد كثير ، وكلُّ منهما يفتقر إلى تمييز ؛ أما الأولى فمميزها كميز عشرين وأخوانه في الأفراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا

مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا)

أما الأفراد فلأزم مطلقاً ، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون جمعه مطلقاً ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلماناً لك » إذا أردت أصنافاً من العلمان — جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً ، والثاني : ليس بالآزم ، بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي ، وعليه حمل أكثرهم .

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَتِ

[فِدَاءً قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجْزَانُ نَجْرَةٍ مِنْ مُضْمَرًا إِنْ وُلِّيتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا)

فيجوز في « بكم دزهم اشترت » النصب وهو الأرجح ، والجزم أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بن مضرة كما ذكر ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة ، والثاني : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية - وهي الخبرية - فميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كميز مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَأَسْتَفْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَمَشْرَهْ أَوْ مِائَةً كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)

ومن الأول قوله :

١١٣٥ - كَمِّ مَلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ

[وَنَعِيمٍ سُوقَةً بَادَا]

ومن الثاني قوله :

١١٣٦ - وَكَمْ لَيْلَةٌ قَدْ بَيْتَهَا غَيْرَ آئِمِّ

[بِسَاحِيَةِ الْحَجَلَيْنِ رِيَانَةَ الْقَلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لغة تميم نصبٌ تمييز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمنني فقد نسيتُهُ ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد حَلَبْتُ » ، وأفرد الضمير تحملاً على لفظ كمْ ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بك وبفدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمدكورة كما حذف لك من صفة خالة مدلولاً عليها بك الأولى ، والخبر « قد حَلَبْتُ » ، ولا بد من تقدير « قد حَلَبْتُ »

أخرى؛ لأن الخبر عنه حينئذٍ متعمدٌ لفظاً ومعنى، نظير «زينب وهند قامت» وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ، والتمييز محذوف، أي كم وقتٌ أو حَلْبَةٌ.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفراد تمييز الخبرية أكثرُ وأفصحُ من جمعه، وليس الجمع يشاذ كما زعم بعضهم .

الثاني : الجرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين :

الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصالُ ، فإن فصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها في السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ - كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَّمَمَهَا الْخَرِبْتُ ذُو الْجَلْدِ

وقوله :

١١٣٨ - كَمْ بِجُودٍ مُّكْرَفٍ نَالَ الْمَلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

١١٣٩ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخَمِ الدَّسِيقَةِ مَا حِينِدِ تَفَاعِ

والصحيحُ اختصاصه بالشعر ، ومثله فصلُ تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار . وقيل : إن كان الفصلُ بناقص نحو « كم اليومَ جَانِعَ أَتَانِي » و « كم بك مأخوذٌ جَانِي » جاز ، وإن كان بتسام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ - كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا حَتَّىٰ عَدَمَ .

[إِذَا لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

١١٤١ - تَوَمُّ سَيْنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوِدٍ بِأَغَارِهَا

تمين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ، ويفترقان في ثمانية أمور :

فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى ميمز لإبهامها ، وأنهما يجوز حذف ميمزها إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يلزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا الضمان وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب ، فكم بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعمد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعول متعمد ، وإلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الضمان .

ويفترقان في أن تميز الاستفهامية أصله نصب وان كان أصله الجزئ ، وفي أن

تميز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفي أن المصل بين الاستفهامية وبين ميمزها جائز في السمة ، ولا يفصل بين الخبرية وميمزها إلا في الضرورة على ما مر ، وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير ، خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفي أن الخبرية تختص بالماضي كـ «رُبُّ» ؛ فلا يجوز «كم غلمان سأملكم» كما لا يجوز «رُبُّ غلمان سأملكم» ويجوز «كم عبدا سأشتره» ، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع

الخبرية لا يستدعى جواباً بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ؛ فيقال في الخبرية « كم عبيد لي ، خمسون بل ستون » ، وفي الاستفهامية « كم مائة أعشرون أم ثلاثون » هـ .

(كَكَم) يعني هذه ، أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والقدار (كأين وكذا ، وَبَنَتَصِبْ * تَمِيْزِ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية ؛ فنقول « كأين رجلاً رأيت » ، ومنه قوله :

١١٤٢ - وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً
قَدِيماً ، وَلَا تَذْرُونَ مَا مَنِّ مُنْعِمٌ

وقوله :

١١٤٣ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ ، فَكَأَنَّ
أَلْمَأُحَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

وتقول : « كأين من رجل لقيت » ، ومنه « وكأين من نبي قاتل معه ربيوناً كثيراً » ، « وكأين من آية فى السموات والأرض يمرُّونَ عليها » وتقول : « رأيت كذا رجلاً » .

(تنبيهات) : الأول : توافق كل واحد من كأين وكذا كم فى أمور ، وتخالفا فى أمور :

أما كأين فإنها توافق كم فى خمسة أمور ، وتخالفا فى خمسة ؛ فتوافقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل له بقول أبى بن كعب لابن مسعود « كأين تقرأ سورة الأحزاب آية » فقال : ثلاثاً وسبعين .

وتخالفا في أنها مركبة وكـم بسيطة على الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه وأى النونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسمَ في الصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حركه في الأصل وهو الحذف في الوقف ، وفي أن ميمها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابنُ عصفور لزوم ذلك ، ويردّه ما سبق ، وفي أنها لاتقع استفهامية عند الجمهور وقد نضى ، وفي أنها لاتقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز « بكأين تبيع هذا الثوب » وفي أن ميمها لايقع إلا مفردا .

وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور ، وتخالفا في أربعة ؛ فتوافقها في البناء ، والإبهام ، والافتقار إلى نلميز ، وإفادة التكثير . وتخالفا في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لاتلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لاتستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَا كِرَا

كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَنَّمَ دُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : « قولٌ ورُودٌ كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأما يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوب » و « كذا أثواب » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزمه بقوله « عندى كذا درهم » مائة ، وبقوله « كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبرد والأخفش وابنُ كيسان والسيرافي وابن عصفور ، وهم ابن السيد ؛ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبرد ومن ذكر معه . وعبارة التسهيل : « وكفى بضمهم بالمراد المتمز

بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثانى : قد بان لك أن قوله « أوبه صل من تصب » راجع إلى تمييز « كَأَيْنَ » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمِّ كَأَيْنَ وَكَذَا ، وَنَصَبًا وَقِيلَ كَأَنَّ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبًا

لكان أحسن من أوجه ؛ أحدها : النصيب على الخلف السابق ، ثانيتها : التنبية على اختصاص كَأَيْنَ بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كَأَيْنَ أكثر من عدمها ؛ لجرى ان خلف في وجوبها ، رابعها : إفادة أن كَأَنَّ لغة في كَأَيْنَ ، وفيها خمس لغات ، أفصحها كَأَيْنَ ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليهما « كَأَنَّ » على وزن كاعن ، وبها قرأ ابن كثير ، وهى أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِ

بِرَأْيِ لَوْ أُصِيبَتْ هُوَ الْمَصَابَا

والثالثة : كَأَيْنَ مثل كَعَيْنَ ، وبها قرأ الأعمش وابن محيصن ، والرابعة كَيِّنَ بوزن كَيِّنَ ، والخامسة كأن على وزن كَعَنَّ ، وسبب تعلقهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : نأتى كذا هذه - أعنى المركبة - كناية عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردة وممطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما - وهما كاف التشبيه وذا الإشارية - نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَاً فَلَا طَرْبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها التنبية نحو «أهكذا عرشك» .

﴿خاتمة﴾ : يكفى عن الحديث أيضا بكَيْتَ وكَيْتَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ ، بفتح التاء وكسرهما ، والفتح أشهر ، وهما مخففتان من كَيْمَةٍ وذَيْمَةٍ ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كَيْمَةٌ وكَيْمَةٌ وذَيْمَةٌ وذَيْمَةٌ ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كَيْتَ ، بل لابد من تكررها ، وكذلك ذَيْتَ ؛ لأنها كناية عن الحديث ، والتكريرُ مشعرٌ بالطول :

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأى ، وبمن ، والعلم بعد من .

(أحكِ بِأَيِّ مَالٍ لَمْ تَكُورِ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ)

أى يحكى بأى وصلا ووقفاً ما لم تَكُورِ مذكور مسئول عنه بها ، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ؛ فيقال لمن قال رأيت رجلاً وامرأة وغلّامين وجاريتين وبنين وبناتٍ : أَيًّا ، وأَيَّةَ ، وَأَيِّنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّنَ ، وَأَيَّاتِ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل ؛ فيقال : أَيًّا ياهذا ، وأَيَّةَ ياهذا ، إلى آخرها .

واعلم أنه لا يحكى بها جمعٌ تصحيح إلا إذا كان موجوداً فى المسئول عنه أو صالحاً لأن يوصف به نحو رجال ؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح ، فيقال : رجالٌ مُسَلِّمُونَ ، هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيت فقط ، ولا يثنى ولا يجمع ، فيقال «أَيًّا» أو «أَيًّا ياهذا» لمن قال : رأيت رجلاً أو رجلين أو رجلاً ، و«أَيَّةَ» أو «أَيَّةَ ياهذا» لمن قال : رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء .

(وَوَقَفًا أَحَكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَأَشْبِعِنَ)

فتقول لمن قال قام رجل : مَنْوُ ، ولن قال رأيت رجلا : مَنْا ، ولن قال مررت
برجل : مَنِ ، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثني المذكر (مَنَانٍ وَمَنْتَيْنِ بَعْدَ)
قول القائل (لِي * إِفْعَانَ بَابْنَيْنِ) وضرب حُرَّانِ عَبْدَيْنِ ، فَمَنَانٍ : لحكاية
الرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكَنَ) آخرهما (تَعْدِيلِ) ،
وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ : مَنَّةُ)
بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنَّتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ،
وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أُمَّتَيْنِ ، أو ضَرَبَتْ حُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ :
مَنْتَانِ وَمَنْتَيْنِ ، فممتان : لحكاية الرفوع ، ومنتين : لحكاية المجرور والمنصوب .
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزْرٌ) أى قليل ، وإنما كان
الفتح أشهر في المفرد ، والإسكان أشهر في التثنية ؛ لأن التاء في « مَنَّتْ » متطرفة ،
وهي ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك مَنْتَانِ ،
(وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ * بِمَنْ) في حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (بِإِثْرٍ) قول القائل
(ذَا بِنْسُوَةٍ كَيْفَ) : مَنَاتُ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم
(مَنُونٌ وَمَنْتَيْنِ مُسَكَّنَاتًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ : جَاقَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا) أو ضرب قومٌ قوما ،
فَمَنُونٌ : للرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : للمجرور والمنصوب .

﴿ تنبيه ﴾ : في الحكاية بِمَنْ لفتان ؛ إحداهما — وهي الفُصْحَى — أن
يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم ،
ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكِيَ بها إعرابُ المسئول عنه فقط ،
فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْوُ ،
وفي النصب : مَنْا ، وفي الجر : مَنِ .

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَقِّظْ مَنْ لَا يَحْتَلِفُ) فتقول : « مَنْ يَأْتِي ؟ » في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وضلاً ؛ فتقول : « مَنْ يَأْتِي » وتشير إلى الحركة في « منت » ولا تنون ، وتكسر نون المثني ، وتفتح نون الجمع ، وتنون مناتٍ ضمًا وكسراً ، وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

١١٤٧ - أَتَوْا نَارِي ، قَلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثبات العلامة وضلاً ، والآخر : تحريك النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حكى مقدرًا غير مذکور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرٌ مَنْونَ فِي نَظْمٍ عَرَفَ) وهو لتأبط شرا ، ويقال : لشمر الغساني ، وتامه :

فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قلت : عَمُوا ظَلَامًا !

ويروى « عمو صباحا » ويغلط المنشد على إحدى الروایتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشد « صباحا » ، وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحد من الروایتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عمو ظلاما » من أبيات رواها ابن دُرَيْدٍ عن أبي حاتم السَّخْتِيَّانِي عن أبي زيد الأنصاري أولها :

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ بِمَعِيدٍ وَهَنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وهي مشهورة ، وعلى رواية « عمو صباحا » من أبيات مَعْرُوفٍ إلى خديج بن سنان الغساني أولها :

أَتَوْا نَارِي ، قَلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ : عَمُوا صَبَاحًا

نَزَلْتُ بِشَعْبِ وَادِي الْجِنَّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَانَا

قيل : وكلا الشعرين أ كذوبة من أكاذيب العرب .

(وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرْنَ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيدا : مَنْ زَيْدًا؟ ومررت بزید : مَنْ زَيْدٌ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بمد مَنْ مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ خبره مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقترنت بماطف نحو « وَمَنْ زَيْدٌ » تعين الرفعُ عند جميع العرب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ؛ فلا يقال « مَنْ الفرزدقِ » بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن هذا الاسم تُمَيَّنُ انتقاه الاشتراك فيه .

الثاني : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منه يونس وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال « رأيت زيدا وأباه » : مَنْ زَيْدًا وَأَبَاهُ؟ ومن قال « رأيتُ أخا زيدا وعمرا » : مَنْ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا؟ .

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال مَنْ زَيْدًا العاقل ، ولا مَنْ زَيْدًا ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابن الأمير ، ويقال « مَنْ زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو » لمن قال : رأيت زيدا بن عمرو .

الخامس : فهم من قوله « أَحْكَيْنَهُ » أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مُقَدَّرٌ ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن مَنْ مبتدأ ، والعلم بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدره ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة أشياء؛ أحدها:

أن مَنْ تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانيها : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الوصل . ثالثها : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَمُو ، وَمَمًا ، وَمِنِي ، بخلاف أى . رابعها : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها القلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح ، تقول أية وأيتان ، وفي مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿ خاتمة ﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ - سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا

فَقُلْتُ لِمَ لِيَصِيدَحَ : انْتَجِي بِلَالًا

والمكتوب نحو قوله : قرأتُ على قصه محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهي مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول في حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تمين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستنابات بأى أو بمن ، وهو ما تقدم ، وضربٌ بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان تمرتان - : « دَعَمَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : إنهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عريباً يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » والله أعلم .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة ، وتختص بالأفعال كقامت ، والألف كذلك : مفردة - وهي المقصورة - كحُبْلِي ، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة - وهي الممدودة - كحَمْرَاءُ .

واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ، ولهذا قدمها في الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك .

(وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَاتِبِ) واليد والعين ، وأخذُه السماعُ (وَيُعرفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّضْمِيرِ) كيدية إلى ما هي فيه حسا ، والإشارة إليه بذي وما في معناها ، ووجودها في فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا)

أى لا تلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث ؛ فيقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْدَارٌ ومِعْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُورٌ ومِهْدَارٌ ومِعْطِيرٌ .

وفهم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غير فارقة ، كقولهم « مَلُولَةٌ وفَرَوَقَةٌ » فإن التاء فيهما العبائنة ، ولذلك تلتحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكلة » بمعنى ما أكلة ، و « رَكُوبَةٌ » بمعنى مركوبة ، و « حَلُوبَةٌ » بمعنى مخلوبة وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بِنْيَةَ الفاعلِ أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَذَلِكَ مِفْعَلٌ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجلٌ مِفْشَمٌ » ، وامرأة مِفْشَمٌ .

(وَمَا تَلِيهِ * تَأَلْفَرَقِ مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة (فَشُدُودٌ فِيهِ) نحو : « عدوة وعدوة ، وميقان وميقانة ، ومسكين ومسكينة » ، وُسْمِعُ « امرأة مسكين » على القياس ، حكاه سيويه .

(وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيلٍ) بمعنى مقتول ، وجَرِيحٌ بمعنى مجروح (إن تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَاتَمَتَّعِ) فيقال : « رجلٌ قَتِيلٌ وجَرِيحٌ ، وامرأة قَتِيلٌ وجَرِيحٌ » .

والاحتراز بقوله « كقتيل » من فعيل بمعنى فاعلٍ نحو « رَجِيمٌ وظَرِيفٌ » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقول « امرأة رحيمة وظريفة » .

وبقوله : « إن تبع موصوفه » من أن يستعمل الأسماء غير جارٍ على موصوف ظاهرٍ ولا منوى لدليل ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رأيت قتيلاً وقتيلةً » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَاتَمَتَّعِ ذِفْ

لكان أجود ؛ ليدخل في كلامه نحو : « رأيت قتيلاً من النساء » فإنه مما يحذف فيه التاء للم بموصوفه ؛ ولهذا قال في شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرقِ حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حُل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحِبِّي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .
 ﴿ تنبيه ﴾ : الأصل فى لحاق التاء الأسماء ، إنما هو تمييزُ المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ ، وامرئى وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلامٌ وغلامة ، وفتى وفتاة » .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرّة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة » .

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبَاءٌ وَجَبَّءٌ ، وكمأة وكمء » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرٌّ وَجَرَّةٌ ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَقَلَنْسُو^(١) وَقَلَنْسُوءٌ ، وَسَفِينٌ وَسَفِينَةٌ » .

وقديجاءها للمبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولتأ كيد المبالغة كملامة ونسابة .

وقد تجيء مُعَاقِبَةٌ لِيَاءِ مَفَاعِيلِ كزَنَادِقَةٌ وَجَحَاجِحَةٌ ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأَ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاءُ بها دالَّةٌ على النسب ، كقولهم : أشعبيٌّ وأشاعنة ، وأزرقى وأزارقة ، ومُهَاجِبِيٌّ وَمُهَاجِبَةٌ .

وقد يجاء بها دالَّةٌ على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو كَيْلَجَةٌ وَكَيْلِجَةٌ ، وَمَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ ، وَالْكَيْلِجَةُ : مقدارٌ من الكَيْلِ المعروف ، والموزج : الخف .

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويقبمه قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، واعرابه كهـض وغاز .

وقد تكون مجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرّية وبلدة
وغُرْفَة وسِقَاية .

وتجىء عَوْضاً من فاء نحو عِدَّة ، أو من عَيْنٍ نحو إقامة ، أو من لامٍ
نحو سَنَة

وقد عوضت من مدّة تَفْعِيلٍ في نحو تَرْكِيَةٌ وَتَنْمِيَةٌ وَتَنْزِيَةٌ .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَةٌ للمعتدل القائمة من
الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَةٌ وهو الشجاع .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كتَمَعَجَةٌ وَنَاقَةٌ ، ومنه نحو حِجَارَةٌ
وصُقُورَةٌ ، وَخَوْوَلَةٌ وَعُومَةٌ ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

(وَأَيْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَيْفِ العُرَى)

أى غراء ، والمقصورة هي الأصل ؛ فلهذا قدما

(وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى) أى المقصورة (يُبْدِيهِ) أى يظهره أوزان .

الأول : (وَزْنُ) فَعْلَى — بضم الأول وفتح الثاني — نحو (أَرْبَى) للداهية ،
وَأَدْمَى وَشَعْبَى لموضعين ، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أرنبى — بالنون —
حُبٌّ يُفَقَدُ بِهِ اللَّبَنُ ، وَجُنْفَى لموضع ، وَجُهْمَى لمظام النمل^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ،
وهو الصواب ، ومنه مع المدودة : اسمًا خُشَّاشًا للمظلم الذى خَلْفَ الْأُذُنِ ،
وصفَةٌ نَاقَةٌ عَشْرَاءُ ، وامرأة نَفْسَاءُ ، وهو فى الجمع كثير نحو كَرَمَاءُ وَفُضَّلَاءُ وَخُلَفَاءُ .

الثاني: فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسما بُهَمَى لَنَبْتٍ ، وصفة نحو حُبَلِي' (والطُولِي') ، ومصدراً نحو رُجَمِي و بُشْرِي .

الثالث: فَعَلَى - بفتحين - ومنه اسما بَرَدَى لِنَهْرٍ بدمشق ، وأجَلَى لموضع ، ومصدراً بِشَكَى وَجَمَزَى (ومَرَطَى) ، يقال: بِشَكَّتِ الناقاة ، وَجَمَزَتْ ومرطت: أى أسرعت ، وصفة كحَيْدَى .

﴿ تنبيه ﴾: عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع المدودة قَرَمَاءَ وَجَنَفَاءَ لموضعين ، وابن دَأْنَاءَ وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فَعَلَى - بفتح الأول وسكون الثاني - وقد أشار إليه بقوله: (وَوَزَنُ فَعَلَى جَمْعًا) نحو جَرَحَى (أو مصدرًا) نحو نَجَوَى (أو صفة) لَأَنْثَى فَعَلَانٌ (كشَبَعَى) فإن كان فَعَلَى اسماً لم يتمين كون ألفه للتأنيث ولا قصرُها ، بل قد تكون مقصورة كسَلَمَى وِرَضَوَى ، وتكون ممدودة كالعَوَاءَ ، وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللإلحاق ، ومما فيه الوجهان أَرَطَى ، وَعَلَقَى ، وَتَرَى .

الخامس: فُعَالَى - بضم أوله - ويكون اسماً كسَمَانَى ، (وكجَبَارَى) لَطَائِرِينَ ، وجمعا كسُكَّارَى ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جل عُلَادَى .

السادس: فُعَلَى - بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحا - نحو (سُمَمَى) للباطل .

السابع: فِعَلَى - بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث - نحو (سِبَطْرَى) وِدْفَقَى ، لضربين من العشى .

الثامن: فِعَلَى - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدرًا نحو (ذِكْرَى) وجمعا نحو

حِجَلَى وَظَرِبَى ، جمع حَجَلَةٌ وَظَرِبَانٌ على وزن قَطْرَان ، وهى دويبة تشبه الهرة مُنْتَنَةٌ

النَّوْ ، ولا ثالث لها في الجموع . فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث ، نحو ضَيْزَى بالهمزة ، وهي القسمة الجائزة ، والثَّيْزَى وهو خشب يصنع منه الجفان ، والدِفْلَى وهو شجر ، وإن نون فألفه لللاحق ، نحو رجل كَيْصَى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزْهَى وهو الذي لا يلهو ، وإن كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى ففي ألفه وجهان ، نحو ذِفْرَى ، وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نون دِفْلَى وعلى هذا فتكون ألفه لللاحق .

التاسع : فَعَيْلَى — بكسر الأول والثاني مشدد — نحو هَجِيرَى للعادة (وَحَيْثَى) مصدر حَثَّ ، ولم يجيء الا مصدراً .

﴿تنبيه﴾ : عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع المدودة قولهم : هو عالمٌ بِدُخَيْلَانِهِ أى بأمره الباطن ، وَخِصِيصَاءَ للاختصاص ، وَفِيخِيْرَاءَ للفخر ، وَمِكِيْنَاءَ للتمكن . وهذه الكلمات تُمدُّ وتُقصَّر . وجعل الكسائي هذا الوزن مَقِيْسَاءَ ، والصحيح قَصْرُهُ على السماع .

العاشر : فَعْلَى — بضم الأول والثاني وتشديد الثالث — نحو حُدْرَى وَبُدْرَى ، من الخدَر والتبذير (مع الكفْرَى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثاى أيضا مع تثليث الكاف . ﴿تنبيه﴾ : حكى في التسهيل سُلْحَفَاءَ^(١) بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى الفراء سُلْحَفَاءَ ، وظاهره أن ألف السلحاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بُهْمَاءَ .

الحادى عشر : فَعَيْلَى — بضم الأول وفتح الثاني مشدداً — نحو قَبِيْطَى للناطف^(٢) ، (كذلك خَلِيْطَى) للاختلاط ، وُلْفِيْزَى للفرس .

﴿تنبيه﴾ : سمع منه مع المدود هو عالمٌ بِدُخَيْلَانِهِ ، ولم يسمع غيره .

(١) للجمهور أن اللام في سلحاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثاني عشر: فعلى - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو خُبَازِي (مع الشُّمَارِي) لنبتين ، وخُصَّارِي لطائر .

(وَاعْزُ) أى انْسُبْ (لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان في مباني المقصورة (استنذاراً) فما ندر قَيْعَلِي كخَيْسَرِي للخسارة ، وَقَلَوِي ككَرْبَوِي لنبت ، وَقَعُوِي كَقَعُوِي لضرب من مشى الشيخ ، وَفَيْعُوِي كَفَيْضُوِي ، وَفَوَعُوِي كَفَوْضُوِي للمفاوضة ، وَقَعْلَاِيَا كَبُرْحَاِيَا للعجب ، وَأَفْعَلَاُوِي كَأَرْبُعَاُوِي لضرب من مشى الأرنب ، وَقَعْلُوِي كَرَهْبُوِي للرَّهْبَةِ ، وَقَعْلُوُوِي كَحَنْدَقُوُوِي لنبت ، وَقَعْيَلِي كَهَبْيَخِي لمشيته بتبختر ، وَيَفْعَلِي كَيَهْبَرِي للباطل ، وَإِفْعَلِي كِيَجْمَلِي لموضع ، وَمَفْعَلِي كَمَكْوَرِي للعظيم الأرنبة من الدواب ، وَمِفْعَلِي كَمِرْقَدِي للكثير الرقاد ، وَقَوَعَلِي كَدَوْدَرِي للعظيم الخصيتين ، وَفَعْلَلِي كَشَفْصَلِي لحم لنبت ، وَقَعْلِيَا كَمَرْحِيَا للرح ، وَقَعْلَلَاِيَا كَبَرْدَرَاِيَا ، وَقَوَعَالِي كَحَوْلَاِيَا ، وهذان لموضعين ، وفي كون هذه كلها نادرة نظر .

(لِمِدَّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزناً :

الأول: (فَعْلَلَاهُ) كيف أتى ، اسماً كصَحْرَاءَ ، أو مصدرًا كَرَغْبَاءَ ، أو جماعاً في المعنى كطَرَفَاءَ ، أو صفة لأنثى أفعَلْ كَحَمْرَاءَ ، أو لغيره كدِيمَةَ هَطْلَاءَ^(١) .
والثاني والثالث والرابع : (أَفْعَلَاهُ مُتَلَّتِ الْعَيْنِ) كأَرْبَعَاءَ وَأَرْبَعَاءَ — بفتح الباء وكسرهما وضمها — للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره في التسهيل ، ومن لمقصورة قولهم : أَجْفَلِي لدعوة الجماعة .

(١) وردت هذه الكلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، في قوله :

دِيمَةَ هَطْلَاءَ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَجْرِي وَتَدْرُ

والخامس : (فَعْلَلَاءَ) كَمَقْرَبَاءَ لِمَكَانٍ ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْتَرِكِ ، وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ فَرَّتَنِي اسْمُ امْرَأَةٍ .

(ثَم) السَّادِسُ : (فِعَالًا) كَقِصَاصَاءَ لِلْقِصَاصِ ، كَمَا حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ ، وَلَا يَحْفَظُ غَيْرَهُ .

والسابع : (فُعْلَلًا) — بضم الأول — كَقَرُفُصَاءَ وَلَمْ يَجِيءْ إِلَّا اسْمًا ، وَحَكَى ابْنُ الْقَطَّاعِ أَنَّهُ يَقَالُ : قَعَدَ الْقَرُفُصَى ، بِالْقَصْرِ ؛ فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ مَشْتَرَكًا ، وَيَجُوزُ فِي ثَلَاثَةِ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ .

والثامن : (فَاعُولًا) كَمَاشُورَاءَ ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْتَرِكِ ، وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ بَادُوْلَى اسْمُ مَوْضِعٍ .

والتاسع : (فَاعِلَاءَ) كَقَاعِصَمَاءَ لِأَحَدِ بَنِي جَحْرَةَ الْبُرْبُوعِ .

والعاشر : (فِعْلِيًّا) — بِكسْرِ الأول وسكون الثاني — كَكِبْرِيَاءَ .

والحادى عشر : (مَفْعُولًا) كَكَشِيوْحَاءَ لِجَمَاعَةِ الشَّيُوْخِ .

والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَعَالَاءَ وَفَعِيْلَاءَ وَفَعُولَاءَ ، وَإِلَيْهِ أُشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا) وَالْفَاءُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمْ ؛ فَعَعَالَاءَ نَحْوَ بَرَّاسَاءَ ، يَقَالُ : مَا أُدْرِي أَيُّ الْبَرَّاسَاءِ هُوَ ، أَيُّ أَيُّ النَّاسِ هُوَ ، وَبَرَّاسَاءُ الْقِتَالُ : شِدَّتُهُ ، وَقَدْ أُثْبِتَ ابْنُ الْقَطَّاعِ فَعَالَى مَقْصُورًا فِي الْفَاظِ : مِنْهَا خَزَّازَى اسْمُ جَبَلٍ ؛ فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ مَشْتَرَكًا ، وَفَعِيْلَاءَ نَحْوَ بَرِّيْسَاءَ بِمَعْنَى بَرَّاسَاءَ ، وَتَمَرُ قَرِّيْشَاءَ وَكَرِّيْشَاءَ لِنَوْعٍ مِنْهُ ، وَعَدَّهُ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمَشْتَرِكِ ، وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ كَثِيرَى ، وَفَعُولَاءَ نَحْوَ دَبُوقَاءَ لِلْعَذْرَةِ ، وَحَرُورَاءَ لِمَوْضِعٍ تَنْسَبُ إِلَيْهِ الْحُرُورِيَّةُ ^(١) .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : عَدَّ فِي التَّسْهِيلِ هَذَا الْوِزْنَ فِي الْخِطِّصِ بِالْمُدَوْدَةِ ، وَأُثْبِتَ ابْنُ الْقَطَّاعِ

(١) الحرورية : جماعة من الخوارج .

فَعَوَّلَى بِاتْمَصْر ، من ذلك حَضُورَى لموضع ، وَدَبُوقَى لاهة في دَبُوقَاءِ بالمد ، وَدَقُوقَى لقرية بالبحرين ، وَقَطُورَى قبيلة في جَزْهُم ، وفي شعر امرئ القيس « عَقَابٌ تَنْوَفَى »^(١) ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فَعَلَاءَ — مثلث الفاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَآ * مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلَاءِ أَخْذَا) فالفتح نحو جَنَفَاءِ اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيْرَاءِ وهو ثوب مُحَطَّطٌ يُعْمَلُ مِنَ الْقَز ، والضم نحو عُسْرَاءِ وَنَفْسَاءِ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

﴿ تنبيه ﴾ : كلامه بوجه حصر أوزان المدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب ، منها فَيْعَلَاءُ نحو دَيْبَكْسَاءِ لقطعة من النعم ، وَيَفَاعِلَاءُ نحو يَنَابِيعَاءِ لمكان ، وَتَفْعَلَاءُ كَتَرَكْسَاءِ لمشية للتبختر ، وَفَعْمَلَاءُ نحو بَرْنَسَاءِ بمعنى بَرَسَاءِ وهم الناس ، وَفَعْمَلَاءُ نحو بَرْنَسَاءِ بمعنى أيضاً ، وَفِعْلَلَاءُ نحو طَرْمِسَاءِ لليلة اللظامة ، وَفَعْمَلَاءُ نحو حَنْفُسَاءِ وَعُنْصَلَاءِ وهو بَصَلُ الْبَرِّ ، وَفَعْمَلُولَاءُ نحو مَفْكَوَاءِ وَبَفْكَوَاءِ للشر والجبّة ، وَفَعْمُولَاءُ نحو عَشُورَاءِ لاهة في عَاشُورَاءِ ، وَمَفْعَلَاءُ نحو مَشِيخَاءِ^(٢) للاختلاط ، وَفَعْمِيلِيَاءُ نحو مُزَيْقِيَاءِ لعمرو بن عامر ملك اليمن .

(١) ذلك في قوله :

كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِأَبْيُونِهِ عَقَابٌ تَنْوَفَى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في عطف النسق .

(٢) ويعمل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

﴿خاتمة﴾ : الأوزانُ المشتركةُ بينهما فَعْلًا بفتحتين ، وَقَعْلًا بضم ثم فتح ، وَقَعْلًا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وَقَعْلًا بفتح الأول وكسر الثاني ، وَقَعْلًا بكسر الأول والثاني مشدداً ، وَقَعْلًا بضم الأول وفتح الثاني مشدداً ، وَقَعْلًا ، وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إَفْعِيلاً نحو إَهْجِرِي وإَهْجِرَاءُ وهي العادة ، وَقَعْلًا نحو خَوَزَلِي لضرب من المشي ، وَحَوْصَلِيٍّ للحوصلة ، وَقَعْلًا نحو خَيْزَلِي بمعنى خَوَزَلِي ، وَدَيْكَسَاءُ بمعنى دَيْكَسَاءُ ، وَقَعْلًا بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زَيْمِكِي وَزَيْمِكَاءُ لَمَنْبِتِ ذَنْبِ الطَّائِرِ ، وَقَعْلًا بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جَلَنْدِي وَجَلَنْدَاءُ ، وَقَعْلًا نحو جُخَادِي وَجُخَادِيَاءُ لضرب من الجراد .

وأما فَعْلًا كَمَلْبَاءُ وهو عِرْقٌ فِي العنق ، وَحِرْبَاءُ وهو دويبة ، وَسِيَاءُ وهو حَوْءٌ فِقَارِ الظهر ، وَالشَّيْشَاءُ وهو الشَّيْصُ ، وَقَعْلًا كحَوَاءُ وهو نبت واحد حَوَاءَةٌ ، وَمُزَاءُ وهو ضرب من الخمر ، وَقَوْبَاءُ وهو الخزاز ، وَخَشَاءُ وهو العظم الناقِءُ خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفها للالحاق بِقِرْطَاسٍ وَقِرْطَاسٍ لأنهما منونة .

المقصور والمدود

المقصور : هو الذي حرفُ إعرابه أَلْفٌ لازمة ، والمدود : هو الذي حرفُ إعرابه همزة قبلها أَلْفٌ زائدة ، وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي ، وسماعي وهو وظيفة اللغوي ، وقد أشار إلى المقصور القياسي بقوله :

(إِذَا أَسْمُ) صَحِيح (اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ * فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرِ)

من المعتل (كالأسف) مثال للصحيح (فَلِنظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرُ * ثُبُوتُ قَصْرِ بَيْتِاسِ ظَاهِرٍ) نحو جَوِيَّ جَوِيَّ ، وَعَمِيَّ عَمِيَّ ، وَهَوِيَّ هَوِيَّ ؛ فهذه وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسفَ أسفًا ، وفَرِحَ فَرِحًا ، وَأَشِرَ أَشْرًا ؛ لما علمت في باب أبنية المصادر أن فِعْلَ المكسور العين اللازم بأبه فَعْلٌ يفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ - إِذَا قُلْتَ مَهْلًا غَارَتِ التَّمِينُ بِالْبَسْكَ

غِرَاءَ ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

فَغِرَاءُ : مصدرُ « غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لامصدر « غَرَيْتُ بالشئ أغرَيْتُ به » إذا تهاديت فيه في غضبك (كَفَعَلٍ) بكسر الفاء (وَفَعَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِي جَمْعِ مَا * كَفَعَلَةٍ) بكسر الفاء (وَفَعَلَةٍ) بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثاني للثاني ؛ فالأول نحو فَرِيَّةٍ وَفَرِيَّ ، وَمِرِيَّةٍ وَمِرِيَّ ، والثاني (نَحْوُ) الدُمِيَّةِ وَ(الدُمِيَّ) ، وَمُدِّيَّةٍ وَمُدِّيَّ ؛ فإن نظيرها من الصحيح قَرِيبةٌ وَقَرِيَّبٌ بكسر القاف ، وَقَرُوبَةٌ وَقَرُوبٌ بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُعْطَى وَمُعْتَنَى ؛ فإن نظيرها من الصحيح مُكْرَمٌ وَمُحْتَرَمٌ ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعالٌ لصفةٍ لتفضيل كان كالأنصَى ، أو لغير تفضيل كاعْمَى وأَعْمَى ؛ فإن نظيرها من الصحيح الأَبْدُ والأَعْمَشُ ، وكذلك ما كان جمعاً لفعلي أنتى الأفعال كالقُصُوى والقُصَى ، والدُّنْيَا والدُّنْيَى ؛ فإن نظيرها من الصحيح الكُبْرَى والكُبْرُ ، والأخرى والأخر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كأننا على وزن فَعَلٍ بفتحتين ، وعلى الرَّحْدَةِ بمصاحبة التاء كحَصَاةٍ وَحَصَى ، وَقَطَاةٍ وَقَطَا ؛ فإن نظيرها من الصحيح شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ ، وَمَدْرَةٌ وَمَدْرٌ . وكذلك المَفْعَلُ مدلولا به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ

محو مَلْهُى وَمَسَمَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ ، وكذلك المِفْعَل مدلولاً به على آله نحو مِرْمَى وَمِهْدَى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَخْصَفٌ وَمَغْزَلٌ .

نم أشار إلى المدود القياسى بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ * فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتَّى عُرِفَ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ * بِهَمْزٍ وَضَلِيلٍ كَارِعَوَى) ارعواء (وَكَارَتْأَى) ارتياء ، وكاستنقى استنقضاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلافاً ، واقتدر اقتداراً ، واستخرج استخرجا ؛ وكصدر أفعال نحو أعطى إعطاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وكصدر فعل دالا على صوت أو مرض كالرغاء والثغاء والمشاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح البُغَامُ والدُّوَارُ ، وكفعل مصدر فاعل نحو والى ولاء ، وعادى عداً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضراباً ، وقاتل قتالاً ، وكفرد أفعلة نحو كساء وأكسية ، وردداء وأردية ؛ فإن نظيره من الصحيح حرار وأجرة^(١) وسلاح وأسلحة ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْجِيَّةٌ وَأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَى وَقَفَاً مقصـوران ، وأما قوله :

١١٥٠ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلْمَانِهَا الظُّنْبَا

والمفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة ، وقيل : جُمِعَ نَدَى عَلَى نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جمع نداء على أُنْدِيَّةِ ، ويومده أنه لم يسمع نداء جمعاً ، وكذا ما صيغ من المصادر على

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا في النسخ ، والذي بخط الشارح في التوضيح حمار

وأحمره ، وسلاح وأسلحة ، اهـ

تَفَعَّلَ ، ومن الصفات على فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ لقصد المبالغة ، كالتَعَدَّاءِ والعَدَّاءِ والمَقْطَاءِ ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَذَكَارُ والتَلْجَازُ والمِهْدَارُ .

* * *

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلِ ، كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا)

العام: مبتدأ ، وبنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير المستتر في الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف في موضعه .

والمعنى أن ما ليس له نظير أطرد فتبح ما قبل آخره فقصره سماعي ، وما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فبده سماعي .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفَتَيَانِ ، والسَّنَا الضَّوْءُ ، والثَّرَى التُّرابُ ، والحِجَا العقل .

ومن المدود سماعا : الفَتَاءُ حَدَاثَةُ السِّنِّ ، والسَّنَاءُ الشَّرْفُ ، والثَّرَاءُ كَثْرَةُ الْمَالِ ، والحِذَاءُ النَعْلُ .

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل ؛ إذ الأصل

القصر ، ومنه قوله :

١١٥١ - لَا بَدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

[وَوَلَوْ تَحَوَّنِي كُلُّ عَوْدٍ وَوَدَّ بَرٌّ]

وقوله :

١١٥٢ - فَهَمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِفُونَهُ

وَأَفْلُ الْوَفَا مِنْ حَايِثٍ وَقَدِيمٍ

(٨ - الأشموني ٣)

﴿ تنبيه ﴾ : منع الفراء قصرَ ماله قياسُ يوجبُ مدّه نحو فَعَلَاءَ أَفْعَلْ ؛ تقول المصنف « وقصرُ ذى المد اضطراراً بجمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويردُّ مذهب الفراء قوله :

١١٥٣ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ
صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

وقوله :

١١٥٤ - وَالْقَارِحُ الْعَمْدَا وَكَلُّ طَيْرَةٍ
مَا إِنْ يَنْأَلُ يَدَا الطَّوِيلِ قَدَّالِمَا

(وَالْمَكْسُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (بِمَخْلَفٍ يَقَعُ) فمنه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفصل الفراء فأجاز مدَّ مالا يخرج منه المدُّ إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مدَّ مَقَلَى بكسر الميم فيقول مَقَلَاءَ لوجود مِفْتَاَح ، ويمنع مدَّ مَوْلى لعدم مَفْعَال بفتح الميم ، وكذا يمدُّ لِحَى بكسر اللام فيقول لِحَاءَ لوجود جِبَال ، ويمنع فى لِحَى بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادراً ، والظاهرُ جوازُه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ - وَالرَّزْمُ يُبَيْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ
تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله :

١١٥٦ - سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى
فَلَا قَرْنَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

وليس هو من « غَانَيْتَهُ » إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل ؛ لاقترانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ - يَأْتِ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ

يَنْشَبُ فِي الْمَسْأَلِ وَاللَّهَاءِ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاد وابنُ خروف ، وزعم أن سيويه استدلل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا متناير ، قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : الكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه .

كيفية تثنية المقصور والمدود ، وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرها وجمعه .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبِعًا)

ياء كان أصله أو واوا ، رابعا كان نحو حُبْلِيْ وَمُعْطَى ، أو خامسا نحو مُصْطَفَى وَحُبَّارِي ، أو سادسا نحو مُسْتَدْعَى وَقَبْعَرِي ، تقول : حُبْلِيَّانِ ، وَمُعْطَيَّانِ ، وَمُصْطَفَيَّانِ ، وَحُبَّارِيَّانِ ، وَمُسْتَدْعَيَّانِ ، وَقَبْعَرِيَّانِ ، وشذ من الرباعي قولهم لطفى الآية : مِذْرَوَانِ ، والأصل مِذْرِيَّانِ ؛ لأنه تثنية مِذْرَى في التقدير ، ومن الخماسي قولهم : قَمْرَانِ وَخَوْزَلَانِ ، بال حذف ، في تثنية قَهْرَى وَخَوْزَلَى .

(كذا الذي ييا أصله) أى أصلُ ألفه (نحو الفتى) قال تعالى : « وَدَخَلَ مَعَهُ »

السَّجْنَ فَتَيَّانِ » وشذ قولهم في حمى « حَمَوَانِ » بالواو .

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى) وبلى إذا سمي بهما ؛ فإنك تقول في تنزيهما :
تَمَيَّانِ ، وَبَلَيَّانِ .

و (فِي غَيْرِ ذَا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (نُقَلِبُ وَآوًا الْأَلِفُ)
وذلك شيطان :

الأول : أن تكون ألفه ثالثة بدلًا من واو ، نحو عَصَا وَقَفًا وَمَنَّا لَعْنَةً فِي الْمَنِّ
لذِي يوزن به ؛ فتقول : عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ ، وَمَمَوَانِ ، قال :

١١٥٨ - وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْمُدَّالِ عِنْدِي

عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم في رِضًا « رِضَيَّانِ » بالياء مع أنه من الرضوان .

والثاني : أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلِّمْ ، نحو أَلَا الاستفتاحية وإذا ، تقول
إذا سميت بهما : أَلَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في الألف التي ليست مُبَدَّلَةً وهي الأصلية ، والمراد بها
ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب ؛ الأول - وهو
المشهور - : أن يعتبر حالهما بالإمالة ، فإن أميلاً تُذَيَّبُ بالياء ، وإن لم يمالأ فبالواو ،
وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا . والثاني : إن أميلاً أو قلباً ياء في موضع ما ثنيا
بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ؛
فلم يهنا يثنى عَلَى وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى
الأول يثنى بالواو ، والقولان عن الأخفش . والثالث : الألف الأصلية والمجهولة
يُقلَّبَانِ ياء مطلقاً .

الثاني : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ؛ فيجوز فيها وجهان كَرَحَى

فإنها يائية في لغة مَنْ قَالَ رَحِيْتُ ، ووارية في لغة مَنْ قَالَ رَحَوْتُ ، فلم نفاها أن يقول : رَحِيَانٍ وَرَحَوَانٍ ، والياء أكثر^(١) .

(وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَيْفُ) أي أول الواو المنقلبة إليها الألف ما أئف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التانيث (بِوَاوٍ مُثْنِيًا) نحو صَحْرَاوَانٍ وَحَمْرَاوَانٍ ، بقلب الهمزة واوا ، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيح الهمزة ؛ لثلاثي يجمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، ولا يجوز عَشَوَاوَانٍ ، ويُجوز الكوفيون في ذلك الوجهين ، وشذ حَمْرَايَانٍ بقلب الهمزة ياء ، وَحَمْرَاءَانٍ بالتصحيح ، كما شذ قاصِعَانٍ وَعَاشُورَانٍ في قاصعاه وعاشوراه ، بحذف الهمزة والألف معا ، والجيد الجاري على القياس : قَاصِعَاوَانٍ وَعَاشُورَاوَانٍ .

(وَتَحْوِ عَلِبَاءَ) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاق — والعلباء : عصابة العنق — وهما عَلِبَاوَانٍ بينهما منبت العرف ، والقوباء : داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما عَلِبَايَ وَقُوبَايَ بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ، ونحو (كِسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء ؛ إذ أصله حَيَايَ ، يُثْنِي (بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) فتقول : عَلِبَاوَانٍ وَكِسَاوَانٍ وَحَيَاوَانٍ ، وَعَلِبَاءَانٍ وَكِسَاءَانٍ وَحَيَاءَانٍ ، نعم الأرزجج في الأول الإلعال ، وفي الآخرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ،

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كَأَنَّا غَدُوَّةٌ وَبَنِي أَبِينَا
يَجْتَبِ عُنْبِزَةَ رَحِيًّا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش — وتبعهما الجُرُولى — على أن التصحيح مطلقاً أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما في القلة ، وشذ كَسَائِيَانِ بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثِنَائِيَانِ لطرفي العقال ، قالوا : عَقَلَ بعيره ثِنَائِيَيْنِ ، والقياس بثناوين أو بثنايين ؛ لأنه ثنية ثناء على وزن كساء تقديراً .

(وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ) من المهموز ، وهو ما همزته أصلية ، أي غير مبدلة من شيء ، نحو قُرَاءٍ وُوضَاءٍ (صَحَّحَ) في الثنية ؛ فنقول : قُرَاءَانِ وُوضَاءَانِ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوُضَاءُ : الوضيء ، وشذ قُرَآوَانِ بقلب الهمزة الأصلية واوا .

(وَمَا شَذَّ) في ثنية المقصور والمدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ) فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء :

الأول : قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرِيَانِ كما تقدم ، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مشئ ، فلما لزمته الثنية صارت الواو كأنها من حَشَوِ الكلمة ، ومثله في المدود ثِنَائِيَانِ ، قال في التسهيل : وصححوا مِذْرَوَيْنِ وَثِنَائِيَيْنِ تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمي الثنية والتأنيث ، يعني أنه لم ينطق بمِذْرَوَيْنِ وَثِنَائِيَيْنِ إلا مشئ ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشَوًا وبعُدًا عن التطرف فلم يُعْلَمَ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مِذْرَى مفرداً ، وحكى عن أبي عبيدة مِذْرَى ومِذْرِيَانِ على القياس .

الثاني : خَوْزَلَانِ وقَهْقَرَانِ ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رِضْيَانِ ، وقاس عليه الكسائي ، فأجاز ثنية رِضَى وَعِلًّا من ذوات الواو المكسور الأول والمضموم به بالياء .

والذى شد من المدود خمسة أشياء :

الأول : حَمَرَاءُ أَنْ بِالتَّصْحِيحِ ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .

والثانى : حمران بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فزارة .

والثالث : نحو قاصمان بحذف همزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .

والرابع : كَسَائِيَانِ ، وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .

والخامس : قُرَّوَانٍ بقلب الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى

أنه لم يسمع .

(وَاحْذِفِ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا)

يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد الثنى — وهو جمع المذكر السالم —

حذفت ما تكمل به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَأَلْفَتْحًا) أى الذى

قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ »

« وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِينَ » .

(تنبيهات) : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة

وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم

أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف

الزائدة نحو حُبَيْبَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجيبا نحو عَيْسَى

أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم

فى التثنية ؛ فإن الحكم فيها فيه على السواء ، فتقول فى وُضَاءٍ وُضَاوُنَ بِالتَّصْحِيحِ ،

وفى حَمَرَاءَ علما لمذكر حَمَرَاوُنَ بِالْوَاوِ ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ

على مذكر .

الثالث : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها^(١) ، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاصون ورأيت القاضين .
 (وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أى المقصور (بِنَاءِ وَأَنْ * فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّنْثِيَةِ)
 الألف : مفعول به لأقلب مقديما ، وقلبها : نصب على المصدرية ، يعنى أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلِيَّاتٍ ، وَمُضْطَفِيَّاتٍ ، وَمُسْتَدْعِيَّاتٍ ، وَفَتِيَّاتٍ ، وَمَتِّيَّاتٍ فِي جَمْعِ مَتَى مَسْمَى بِهَا أَثْنَى بِالْيَاءِ ، وَتَقُولُ : فِي جَمْعِ عَصَا وَأَلَا وَإِذَا مَسْمَى بِهِنَّ إِمَائَاتٍ : عَصَوَاتٍ وَأَلَوَاتٍ وَإِذَوَاتٍ بِالْوَاوِ ؛ لَمَا عَرَفْتَ فِي الْمَثْنَى .

﴿ تنبيه ﴾ : حكم الممدود والمنقوص إذا جمع هذا الجمع كحكما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرها إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت .

(وَتَاءِ ذِي التَّاءِ الزَّيْمِ تَفْحِيَةٍ) تاء : مفعول أول بِالزَّيْمِ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها ؛ فتقول في مُسَلِّمَةٍ : مُسَلِّمَاتٍ ، وإذا كان قلبها ألف قابت على حد قلبها في التثنية ، فتقول في فِتَاةٍ : فِتْيَاتٍ ، وفي قَنَاةٍ : قَنَوَاتٍ ، وفي مُعْطَاةٍ : مُعْطِيَّاتٍ ، وإذا كان قلبها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرَاءَةٍ وَقُرَّاءَاتٍ ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نَبَاءَةٍ فيقال : نَبَاءَاتٍ وَنَبَاوَاتٍ كما في التثنية .

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفًا على الضمير المستتر في « تحذف » والنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفًا على المصدر المنسبك من أن ومعمولها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ما قبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْزِلْ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شُكِلَ)

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتَا بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا .

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين ؛ أحدهما : المشددة نحو جِنَّةٍ وَجِنَّةٍ وَجِنَّةٍ ؛ فليس فيه إلا التسكين ، والآخرُ : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان : ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانَسَةٍ ، نحو تارة ودولة وديمة ؛ فهذا يبقى على حاله ، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوَزةٍ وَبَيْضَةٍ ، وهذا فيه لغتان : لغةٌ هذيل فيه الإبتاعُ ، ولغةٌ غيرهم الإسكان ، وسيأتى ذكره .

الثانى . أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى ، نحو جَعْفَرٍ وَخِرْرِنِقٍ وَفُسْتِقٍ أعلاماً لإنبات ؛ فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً ، واحترز به من الصفة ، نحو ضَخْمَةٍ وَجِلْفَةٍ وَحُلُوَةٍ ؛ فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها ، نحو شَجَرَةٍ وَنَبِيْقَةٍ وَسِتْرَةٍ ؛ فإنه لا يغير ، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِيْقَاتٍ وَسَمْرَاتٍ كما كان جائزاً فى المفرد لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس . أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر ، نحو بَيْكِرٍ ؛ فإنه لا يجمع هذ الجمع ، فلا يكون فيه الإبتاع المذكور .

ولا يشترط للإبتاع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتَبِئًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة نختما بالتاء جَفْنَةٌ وَسِدْرَةٌ

وَعُرْفَةٌ، ومثاله مجرداً منها دَعَدٌ وَهِنْدٌ وَجُمَلٌ، فتقول في جمعها الجمع المذكور: جَعَفَاتٌ، وَسِدْرَاتٌ، وَعُرْفَاتٌ، ودَعَدَاتٌ، وَهِنْدَاتٌ، وَجُمَلَاتٌ .

(وَسَكَّنَ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَّأُ)

أى يجوز في العين بعد الغاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإنباع، وهما الإسكان والفتح؛ ففي نحو سِدْرَةٌ وَهِنْدٌ من مكسور الغاء وَعُرْفَةٌ وَجُمَلٌ من مضمومها ثلاث لغات: الإنباع، والإسكان، والفتح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: أشار بقوله: « فكلأ قد روأ » إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب، خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو عُرْفَاتٍ إنما هو على أنه جمع عُرْفٍ، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردَّ السيراني بقولهم: ثلاث عُرْفَاتٍ^(١) بالفتح .

الثاني: أفهم كلامه أن نحو دَعَدٌ وَجَمَلَةٌ لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في التسهيل ممثل اللام كظَلَبِيَّاتٍ، وشبه الصفة، نحو أهل وَأَهْلَاتٍ؛ فجوز فيهما التسكين اختياراً .

(وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، كافي (نَحْوِ ذِرْوَةٍ * وَزَيْبَةٍ) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) فيما حكاه بونس من قولهم: جِرْوَاتٌ بكسر الراء، وهو في غاية الشذوذ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة .

(١) وجه رد السيراني أنه لو كان « عُرْفَاتٌ » جمع الجمع لكان أقل ما يصدق عليه تسعة أفراد، فلا يصح قوله « ثلاث عُرْفَاتٌ » .

الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو (ذِرْوَةٌ وَزُبْيَةٌ) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع، وبه صرح في شرح الكافية .

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خُطوة وُلْحية، ومنع بعض البصريين الإتياع في نحو لحية؛ لأن فيه توالي كسرتين قبل الياء، وعليه مشى في النسبيل، ومنع الفراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسمع، والصحيح الجواز مطلقاً. قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

(وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَناسٍ انْتَمَى)

أى ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب .

فن النادر قول بعضهم: كَهَلَاتٌ بالفتح، حكاه أبو حاتم، وقياسه الإسكان؛ لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافاً لقطرب، ولا حجة في قولهم: كَلْبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ في جمع لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ؛ لأن من العرب من يقول لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضاً قول جميع العرب «عَيْرَاتٌ» بكسر العين وفتح الياء جمع عَيْر، وهى الإبل التى تحمل الميرة، والمَيْرُ مؤنثة، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيْرَاتٌ بفتح العين، قال المبرد: جمع عَيْرٌ وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عَيْرٌ الذى فى الكتف أو القدم^(١) وهو مؤنث، ومنه أيضاً جِرَاتٌ كما تقدم .

ومن الضرورة قوله :

(١) هو العظم النأىء فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ - وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الصُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن الممتعى إلى قوم من العرب الإنباع في نحو بَيْضَةَ وَجَوَزَةَ من المعتل العين ؛
فإنها لغة هذيل ، ومنه قولُ شاعرهم :

١١٦٠ - أُخُو بَيْضَاتِ رَأْحٍ مَسَاوَبِ

[رَفِيقُ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحُ]

وبلقنهم قرىء « ثَلَاثَ عَوْرَاتِ لَكُمْ » ومن الممتعى إلى قوم أيضا نحو
ظَبْيَاتِ وَأَهْلَاتِ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم في التنثية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في
الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وَشَجٍ وَأَبٍ وَأَخٍ وَجَمٍّ وَهَنٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّمَةِ ،
تقول : قَاضِيَانِ ، وَشَجِيَانِ ، وَأَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَحَمَوَانِ ، وَهَمَوَانِ ،
كما تقول : هَذَا قَاضِيكَ وَشَجِيكَ وَأَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَمُوكَ ، وَشَدَّ أَبَانِ
وَأَحَانِ ، وَمَالَ يَتِمُّ فِي الْإِضَافَةِ لِأَيْتِمٍ فِي التَّنْثِيَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوِ أُنْمٍ وَأَبْنٍ وَيَدٍ وَدَمٍ
وَحِرٍّ وَغَدٍّ وَفَمٍّ ، فَتَقُولُ : أَسْمَانِ ، وَأَبْنَانِ ، وَيَدَانِ ، وَدَمَانِ ، وَحِرَانِ ،
وَغَدَانِ ، وَفَمَانِ ، كَمَا تَقُولُ : أَسْمُكَ وَأَبْنُكَ وَيَدُكَ وَدَمُكَ وَحِرُّكَ وَغَدُّكَ
وَفَمُّكَ ، وَشَدَّ فَمَوَانٍ وَفَمِيَانِ ، وَأَمَا قَوْلُهُ :

١١٦١ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحْمَلِّمٍ

[قَدْ تَمَنَّيْنَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا]

وقوله :

١١٦٢ - [فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا]

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالتَّخْبِيرِ اليَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسمُ الدالُّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغةٍ واحدة لفظاً أو تقديراً .

وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما زيادة كصنوي وصنوان ، أو بنقص كتخمة ونخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو زيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كتضيب وقضب ، أو بهن كغلمان وغلمان .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد .

والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهيجان وشمال للخليفة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافي ؛ فهذه الألفاظ الخمسة^(١) على صيغةٍ واحدة في المفرد والجموع ، ومذهب سيويوه أنها جموعٌ تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفرداً كقفل ، وإذا كان جماعاً كبذن ، وعفتان إذا كان مفرداً كسرحان ، وإذا كان جماعاً كغلمان ، وكذا باقيها ، ودعاء إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فلكان

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كنانز » في قولهم : ناقة كنانز بزنة كتاب ، ونوق كنانز بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إمام » في قولهم : هذا إمام ، وهؤلاء إمام .

وَدِلَاصَانٍ ؛ فلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جُنُبٍ مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذا جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ ؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال : والأصحُّ كونهُ — يعني بابُ فُلْكَ — اسمٌ جمعٌ مستغنياً عن تقدير التغيير .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يرد على التعريف المذكور نحو جَفَنَاتٍ وَمُضْطَفَيْنِ ؛ فإن التغيير فيهما لا دَخَلَ له في الدلالة على الجمعية ؛ فإن تقدير عدمه لا يخلُ بالجمعية .

واعلم أن جمع التفسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتي ، وللأول أربعة أبنية ، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ بالأول فقال :

(أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ مُنْمٌ فِعْلَةٌ مُنْمَتٌ أَفْعَالٌ مُجُوعٌ قِلَّةٌ)

أى كأَسْلِحَةٍ وَأَفْلَسٍ وَفِتْيَةٍ وَأَفْرَاسٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فَعَلٌ نحو مُظَلَمٌ ، وفَعْلٌ نحو نَعَمٌ ، وفِعْلَةٌ نحو قِرَدَةٌ ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعْلَةٌ نحو بَرَرَةٌ ، نقله ابن الدهان ، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أَفْعَالٌ نحو أَصْدِقَاءٌ ، نقله عنه أبو زكريا التبريزي ، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثاني : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشبهته أنه لم يطرد .

ثالث : يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح .

الرابع : إذا قرُنَ جمع القلة بأل التي للاستغراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين والمسلمات » وقد جمع الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْفُرُءُ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى

وَأَشْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

(وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضَمًّا بِنِي) أى بعضُ هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجل) في جمع رجل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُقٌ وأَعْنَاقٌ ، وفُؤَادٌ وأَفئدةٌ (وَالْمَكْسُ) من هذا وهو الاستثناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضما (كالصُّفَى) جمع صَفَاةٌ وهى الصخرة الملساء ، وكرجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرِدٌ وصرِدان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يفنى أحدهما عن الآخر وضما كذلك يفنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو « ثلاثة قرؤء » .

الثانى : ليس الصُّفَى مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره صَفَاةٌ وأصفاء .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لِفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّحَ عَيْنًا أَفْعَلٌ وَلِلرُّبَاعِيِّ اِسْمًا اَيْضًا يُجْمَلُ)

يعنى أن أفْعَلًا أحدَ جموع القلة يُطْرَدُ فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْلٍ بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيح العين ، فشمَل نحو فَنَسٌ وكَفٌّ ودَلُو رَطْبِي ووجه ، فتقول فى هذه : أفنَسٌ ، وأكفٌّ ، وأدُلٍ ،

وأظب، وأوْجَة، واحترز بقوله «اسما» من الصفة نحو ضَخِم؛ فلا يجمع على أفعل، وأما عَيْدٌ وأَعْبُدُ فلغلبة الاسمية، وبقوله «صح عينا» عن معتل العين نحو بَابٍ وَبَيْتٍ وَتَوْبٍ؛ فلا يجمع على أفعل، وشذ قياساً قولهم أَعْيُنٌ، وقياساً وسماعاً قوله:

١١٦٤ - لكل دهر قد لبست أتوباً

[رِبَاطَةٌ وَالْيَمِينَةُ الْمَمَصَّابَا]

* [حتى أ كَدَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا] *

وقوله:

١١٦٥ - كأنهم أسيفٌ بيضٌ يمانية

[عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثْرُ]

والثاني: ما كان رباعياً، بأربعة شروط: أن يكون اسماً، وأن يكون قبل آخره مدّة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إِنْ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّةٍ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ) فشمّل ذلك نحو عَنَاقٍ وَذِرَاعٍ وَعُقَابٍ وَيَمِينٍ؛ فيقال فيها: أعنق، وأذرع، وأعقب، وأيمن، فإن كان الرباعى صفةً نحو شُجَاعٍ، أو بلا مدّة نحو خِنْصَرٍ، أو مذكراً نحو حَمَارٍ، أو بعلامة التأنيث نحو سَحَابَةٍ، لم يجمع على أفعل. ونَدَّرَ من المذكور طِحَالٌ وَأَطْحُلٌ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ، وَجَيْنٌ وَأَجْنُنٌ، وَأَنْبُوبٌ وَأَنْبُبٌ^(١) ومحوها.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه؛ ففهم من

تمثيله بالعنّاق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها؛ لتمثيله بالفتوح

(١) الكلام في الرباعى، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف.

والمكسور، وفهم من إطلاق قوله « في مد » أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء، وفهم الشرط الرابع — وهو التمرى من العلامة — من قوله « وعد الأحراف »؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة؛ لأنه صرح أولا بالرباعي.

الثاني: مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَلَّ نحو جَبَلٍ وأجْبِلَ، وفَعَلَّ نحو ضَبْعٍ وأضْبَعُ، وفَعَلَّ نحو قُفْلٍ وأقْفَلُ، وفَعَلَّ نحو قُرْطٍ وأقْرُطِ^(١)، وفَعَلَّ نحو ضِلَعٍ وأضْلَعُ، وفَعَلَّ نحو أ كَمَةٍ وآ كَمٌ، وفَعَلَّ نحو نِعْمَةٍ وأنْعَمَ، وفي فَعِلٍ مطلقا أى اسما وصفة نحو ذَيْبٍ وأذْوَبٌ، وجِنْفٍ وأجْنَفٌ؛ فلا يقاس عليها. ولم يسـمع في فَعِلٍ بكسر الفاء والعين، ولا في فَعَلَّ بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبِعٌ وأرْبِعُ.

الثالث: ليس التأنيث مصححا لا طراد أفعل في فَعَلَّ نحو قَدَمٍ، خلافا لـيونس، ولا في فَعَلَّ نحو قَدَرٍ، ولا في فَعَلَّ نحو ضِلَعٍ، ولا ما قبله نحو قَدَمٍ وضَبْعٍ وعُوقُلٍ وعُنُقٍ خلافا للفراء.

(وغير ما أفعل فيه مُطْرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ بَرِدٌ)

يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل، وهو فَعَلَّ الصحيح العين، فاندرج في ذلك فَعَلَّ المعتل نحو باب وثوب وسيف؛ وغير فَعَلَّ من أوزان الثلاثى، وهى فَعَلَّ نحو حِزْبٍ وأحزَابٍ، وفَعَلَّ نحو صُلْبٍ وأصلَابٍ، وفَعَلَّ نحو جَمَلٍ وأجْمَالٍ، وفَعِلَّ نحو وَعِلٍ وأوعَالٍ، وفَعَلَّ نحو عَضُدٍ وأعضَادٍ، وفَعَلَّ نحو عُنُقٍ وأعْنَاقٍ، وفَعَلَّ نحو رُطْبٍ وأرطَابٍ، وفَعِلَّ نحو إِبِلٍ وآبَالٍ، وفَعَلَّ

(١) الصواب المثيل بمنق وأعنق؛ لأن القرط ساكن الوسط كالفعل.

نحو ضَلَع ، أَضْلَع ، واحترز بقوله «اسما» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شذ
 عن سياتى التنبية عليه .

﴿ تسميات ﴾ : الأول : جَمَلَ في التسهيل أفعالا قليلا في فَعَلَ المعتل العين نحو
 ياب ومال . ونادرا في فُعَلَ نحو رُطِبَ ورُبِعَ ، ولازما في فِعَلَ نحو إِبِل ، وغالبا
 في الباقي .

الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فَعَلَ الصحيح العين على أفعال ، وقد
 سُمِع منه قوله :

١١٦٦ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَجٍ
 زُغِبِ الخَوَاصِلِ لِأَبْنَاءِ وَلَا شَجَرٍ

وقوله :

١١٦٧ — وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
 وَرَزَنْدَكَ أَنْتَبُ أَرْزَادِيهَا

فجمع فَرَّخَ على أفراخ وزَنَدَ على أرزاد . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى
 في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو أَلْفَ أَوْ وَاوٍ نحو وَهْمٌ .
 وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثر من
 أفعُلٍ في فَعَلَ الذي فاؤه واو كَوَقَّتْ وأوقات ، وَوَصَفَ وأوصاف ، وَوَقَّفَ وأوقاف ،
 وَوَكَّرَ وأوكار ، وَوَعَّرَ وأوعار ، وَوَعَدَ وأوعاد ، وَوَهَّمَ وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين
 أفعُلٍ بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المعتل
 أَعْيُنٌ وَأَنْوُبٌ كذلك شذ فيما فاؤه واو أَوْجُهُ ، هذا لفظه بحروفه . ثم قال : إن المضاعف
 من فَعَلَ كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعُلٍ كَعَمَّ وأعمام ، وَحَدَّ

وأجداد ، ورَبَّ وأرباب ، وَرَبَّ وأبرار ، وَشَتَّ وأشتات ، وفنَّ وأفنان ، وفَدَّ وأفذاذ ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل ، نحو شهيد وأشهد ، وفاعل نحو جاهل وأجهال ، وفعلال نحو جبان وأجبان ، وفعلول نحو عدو وأعداء ، وفمالة نحو هضبة وأهضاب ، وفمالة نحو نضوة وأنضاء ، وفمالة نحو بركة وأبراك ، والبركة طائر من طير الماء ، وفمالة نحو بكرة وأمارة^(١) . وقالوا : جاف وأجلاف ، وحُرَّ وأحرار ، وقمأط وأقاط ، وغشاء وأغشاء ، وأغيد وأغياذ ، وخريدة وأخراد ، وواد وأوداء ، وذرطة وأذواط^(٢) ، لضرب من المناكب تلسع . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيِّت ومَيِّتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه .

(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فُعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)
 أى أن الغالب في فُعْلٍ — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِعْلَانِ بكسر الفاء — كقولهم في صِرْدَانٍ ، وَفِي جُرْدَانٍ ، وَفِي نُغْرَانٍ ، وأشار بقوله : «غالباً» إلى ما شذ من ذلك نحو رُطْبٍ وَأُرْطَابٍ .
 ﴿ تنبيهه ﴾ : نص في غير هذا الكتاب على أن فِعْلَانٍ مطرد في فُعْلٍ ، وَكَلَامُهُ هُنَا غير مُوفٍ بذلك .

(فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ بِأَعْيَى مَدَّ ثَالِثٍ أَفْعَالَةٌ عَائِمٌ أَطْرَدُ)

(١) النمرة — بفتح فسكسر — ضرب من البسط .
 (٢) ضبط الهمامي في الدوطة بضم الدال وسكون الواو ، والذي يؤخذ من القاموس أنه بفتح الدال .

أفعلة : مبتدأ ، واطرد : خبره ، وفي اسم وعنهم : يتعلقان باطرد ، وبمد : في موضع جر صفة لاسم ، وثالث : صفة لمد .

يعنى أن أفعلة بطرد في جمع اسم مذكر رباعى بمد قبل آخره ، نحو طعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شئ ممن ذلك على أفعلة ، إلا ما شذ من قولهم شحيج وأشحجة وهو صفة ، وعقاب وأعقبه وهو مؤنث ، وقذح وأقذحة وهو ثلاثى ، وجائر وأجزرة وليس مذه ثالثا ، والجائر : الخشبة الممتدة في أعلى السقف ، وما شذ من ذلك ما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصذب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعيّل وأعولة ، وجيزة وأجزرة ، ونضيضة وأنضة ، وقن وأفنة ، وخال وأخولة ، وقفاً وأقفيه ، والجزرة : صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة : المطرة القليلة .

(والزمنة) أى الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مصححى تضعيف أو إعلال) فلأول نحو بتات وأبنة ، وزمام وأزامة ، والثانى نحو « قباء وأقبية ، وإناء وآنية . وشذ من الأول عنان وعنن ، وحجاج وحجج ، ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمى ، وسمع أيضاً أنمىة على القياس ، وسنأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله « ما لم يضاعف فى الأعداء ذوالأنف » .

(فُقل) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى ، وسماعى فالقياسى ما كان جمعاً (لنحو أحمروحمراً) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيه ما حمر ؛ أولاً فقل وقلاء .

وصفين منفردين لمانع في الخلقه ، نحو أ كَمَرَ للعظيم الكَمْزَة ، وآدَرَ ، وَرَتَقَاءَ ، وَعَفَلَاءَ ؛ فتقول فيها : كَمَزُ وَأَدَرُ وَرَتَقُ وَعُقَلُ ، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رَجُلِ آلِيْ وامرأة عَجَزَاءَ ، إذ لم يقولوا : رَجُلٌ أَعْجَزٌ ولا امرأة أَلْيَاءُ ، في أشهر اللغات : ففي اطراد فُعَلٍ حينئذٍ خلاف ، نص في شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح ، ونص في التسهيل على أن فُعَلًا فيه محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بِيضٍ ؛ لما سُدَّ كسر في التصريف .

الثاني : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ - [طَوَى الْجَدِيدَانَ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ]

وَأُنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْـلُـ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينه نحو بِيضٍ وَسُودٍ ، أو لامه نحو عُغْيٍ وَعُشْوٍ ، أو كان مضاعفًا نحو غُرَّ جَمْعِ أَعْرَ ؛ لم يجرِ الضم .

الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بَدَنَةٌ وَبُدْنٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسْدٌ ، وَسَقْفٌ وَسَقَفٌ ، وَنَيْبٌ وَنَيْبٌ ، وَعَفْوٌ وَعُفْوٌ ، وَنَمُومٌ وَنَمٌّ ، وَعَمِيمَةٌ وَعُمٌّ ، وَبَازِلٌ وَبُزْلٌ ، وَعَائِدٌ وَعُودٌ ، وَحَاجٌ وَحَجٌّ ، وَأَظْلٌ وَظُلٌّ ، وَنَقُوقٌ وَنَقٌّ ، والنقوق : الصَّفَدَةُ الصِّيَاحَةُ والنموم : النمام ، والعيمية : النخلة الطويلة ، والأظُلُّ : باطن القدم ، والمائد : الناقة القرية المهذب بالنتاج .

(وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يَدْرِي) فِعْلَةٌ : مَبْدَأُ خَبْرِهِ يَدْرِي ، وَجَمْعًا : مَفْعُولٌ

نلن بيدري .

أى من جموع القلةِ قسالة كما عرفت ، ولم يطرد في شيء من الأينية ، بل محفوظ في ستة أوزان : فَعِيلٌ نحو صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ ، وفَعَلَ نحو فَعَى وَفَتِيَّةٍ ، وفَعَلَ نحو شَيْخٍ وَشَيْخَةٍ وَفَوَّرَ وَفَيْرَةٌ ، وفَعَمَلَ نحو غَلَامٍ وَغِلْمَةٍ ، وفَعَالَ نحو غَزَّالٍ وَغَزْلَةٍ ، وفَعِلَ نحو ثَنِيٍّ وَثَنِيَّةٍ ، والثَّنِيُّ : هو الثاني في السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله « جمعاً » التعريضُ بقول ابن السراج المنبّه عليه أولَ الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة ؛ إذ لاخلاف فيها .
الثاني : لو قدّم قوله « وفعلته جمعاً بنقل يدرى » على قوله « ففعل لنحو أحر وحمر » لكان أنسب لتوالى جموع القلة .

(وَفَعُلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ يَمْدُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ)

(ما لم يُضَاعَفْ في الأعم ذو الألف) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُلٌ - بضمين - وهو يطرد في اسم رباعي يمد قبل لامة صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلا لا فقد » بإعلا لا : مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيبٍ وَقَضُبٍ ، وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَدَّالٍ وَقَدُّلٍ ، وَحَمَارٌ وَحُمُرٌ ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعُلٍ ، وشذ في وصف على فَعَمَلَ نحو صَنَاعٍ وَصُنُوعٍ ، وفَعَمَلَ نحو نَاقَةٍ كَنَازٍ وَنُوقٍ كُنُزٍ .
وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نُوقٌ - كَنَازٌ ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاصٍ ، وقد سبق الكلام عليه أولَ الباب ، وعلى فَعِيلٍ نحو نَدِيرٍ وَنُدُرٍ ، وبرد عليه فَعَمُولٌ لابعنى مفعول نحو صَبُورٍ وَغَقُورٍ ، فإنه يطرد فيه فُعُلٌ نحو صُبُرٍ وَغُقُرٍ وسيأتي التنبيه عليه ، واحترز بالرباعي من غيره نحو نَارٍ وَفِيلٍ وَسُورٍ ، ونحو قِنطَارٍ وَقَطِيرٍ .

وهُضْفُورٌ ، فإنه لا يجمع على فُعلٍ شيء منها ، واحترز بالمدُّ عن الخالي منه ، فإنه لا يجمع على فُعلٍ ، وشذَّ نَمْرَةٌ ونُمْرٌ ، وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى؛ فلا يجمع على فُعلٍ ، وبصحة اللام عن معتلها نحو سِقَاءٍ وكِسَاءٍ ، فإنه لا يجمع على فُعلٍ ، وبعدم التضعيف في ذى الألف عن نحو بَنَاتٍ وزِمَامٍ فإن قياسه أفعِلة كما مر ، وشذَّ عِنَانٌ وعُنُنٌ ، وحَجَّاحٌ وحُجَّجٌ ، ووَطَّاطٌ^(١) ووُطَّطٌ ، كما أشار إليه بقوله « في الأعم » وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سَرِيرٍ ، وذى الواو نحو ذَلُولٍ ، يجمع على فُعلٍ نحو سُرُرٍ وذَلَالٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لافرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل ، أو مؤنثاً مثل أتانٍ وأتُنٌ ، وقلوصٌ وُقُلُوصٌ ، وكلاهما يطرد فيه فُعلٍ .

الثاني : مامدته ألف على ثلثه أقسام : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه ؛ أما الأول والثاني ففُعلٍ فيهما مطرد وتقدم تشابههما ، وأما الثالث فظاهر بإطلاقه هنا اطرادُ فُعلٍ فيه ، وبه صرح في شرح السكافية ، فإنه مثل بقُرَادٍ وقُرْدٍ ، وكُرَاعٍ وكُرُوعٍ في المطرد ، وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فُعللاً نادرٌ في فُعالٍ وهو الصحيح ؛ فلا يقال في غُرَابٍ غُرُبٍ ولا في عُقَابٍ عُقُبٍ ، وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه .

الثالث : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوَارٍ وسُورٍ ، ومن ضمَّها في الضرورة قوله :

١١٦٩ - أَعْرُ الثَّنَايَا أَحْمُ الثَّاتِ

يُحْسِنُهَا سُـوَكُ الإِسْحِيلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً ، نحو قُذْلٍ وُجْرٍ ، وإن كانت ياءً .

كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول في سِيَالٍ سُوِيَلٍ وَسِيَلٍ ، فإن كان مضاعفا لم يجر تسكينه ؛ لما يؤدي إليه من الإدغام ، ونذر قولهم : ذُبَابٌ وَذُبٌّ ، والأصل ذُبُّبٌ .

الرابع : فُعلٌ يطرد في نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصَفٌ على فَعُولٍ لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُورٌ وَصَبْرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعلٍ ، نحو رَكُوبٌ ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غيرُ مَقْيَسٍ ، وليس كذلك .

(وفعلٌ جَمْعًا لِمَفْعَلَةٍ عُرِفَ ونحو كَبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعلٍ - بضم ثم فتح - ويطرد في نوعين :

الأول : فُعلَةٌ - بضم الفاء - اسما ، نحو غُرُفَةٌ وَغُرْفٌ ، فإن كان صفة نحو ضُحْكَةٌ لم يجمع على فُعلٍ ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجالٌ بُهَمٌ .

الثاني : الفُعْلَى أتى الأفعال ، نحو الكَبْرَى والكَبْر ، فإن لم يكن أتى الأفعال ، نحو بُهْمَى وَرُجْمَى لم يجمع على فُعلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أخلَّ باشتراط الأسمية في فُعلَةٍ ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراطُ كونِ فعلى أتى الأفعال فأعطاه بالمثال .

الثاني : اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين ، وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعلًا ، وزاد في التسهيل نوعًا ثالثًا وهو فُعلَةٌ اسما نحو جُمُعَةٌ وَجُمَعٌ ، فإن كان صفة نحو امرأة سُكَّلَةٌ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعلٍ ، واستقل بعض التميميين والساكيين ضمَّ عين فُعلٍ في المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَدٌ وَذُكُلٌ بَدَلِ جُدُدٌ وَذُكُلٌ ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعلٌ .

الثالث : اختلف في ثلاثة أنواعٍ آخر ؛ أولها فُعلَى مصدرًا ، نحو رُجْمَى ، وثانيها فُعلَةٌ فيما ثانية واوسا كنه نحو جَوْرَةٌ ، ففاسه الفراء في هذين النوعين ؛ فتقول في

جمعهما: رُجِعَ وَجُوزَ ، كما قالوا في رؤيا ونوبة: رُؤَى وَنُوبَ ، وغيره يجعل رُؤَى وَنُوبَ مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فَعْلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُجِلَ ، فهذا يجمع على فَعْلٍ قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدٌ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعْلٍ وَجُجِلٌ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فِعْلٍ

وقال في شرحها : ويلحق فِعْلٌ وفَعْلٌ مؤنثين بفِعْلة وفِعْلة فيقال : هِنْدٌ وَهِنْدٌ ، وَجُجِلٌ وَجُجِلٌ .

الرابع : مما حفظ فيه فَعْلٌ قولهم : مُنْخَمَةٌ وَمُنْخَمٌ ، وَقَرْيَةٌ وَقَرْيٌ ، وَعَدَوٌ وَعُدَى ، وَتَقَوٌ وَتَقَى ، وحكى ابن سيده في جمع نَفْسَاءِ نَفْسًا بالتحفيف ، وَنَفْسًا بالتشديد ، وعلامة جمعية فَعْلٌ الذي له واحد على فَعْلة أن لا يستعمل إلا مؤنثًا ، نَصٌّ على ذلك سيبويه ؛ فَرُطَبٌ عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هَذَا رُطَبٌ ، وَأَكَلْتُ رُطَبًا طَيِّبًا ، ونخم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اه .

(وَالْفِعْلة فِعْلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فِعْلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد في فِعْلةِ اسما تاما ، كما قيده في التسهيل بذلك ، نحو كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ ، وَحِجَّةٌ وَحِجَّاجٌ ، وَمِرْبِيةٌ وَمِرْيٌ ، والاحتراز «بالاسم» عن الصفة نحو صِفْرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَحِجْرَةٌ في ألفاظ ذكرت في المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع ، وشذ رجل صِمَّةٌ ورجال صَمَمٌ ، وامرأة ذِرْبَةٌ ونساء ذِرَبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذِرْبَةُ : الحديدة اللسان . و« بالتمام » عن نحو رِقَّةٌ فإن أصله ورق ، ولكن حذف فَاؤه ، فإنه لا يجمع على فِعْلٍ . وإنما لم يقيد فِعْلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَّةٌ لم يبق على وزن فِعْلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قاس الفراء فَعَلًا فِي فِعْلِي اسما نحو ذِكْرِي وَذِكْرٍ ،
 وفي فَعْلَةٍ يَأْتِي الْعَيْنِ نحو ضَيْعَةٌ وَضَيْعٍ ، كما قاس فَعْلًا فِي نحو رُؤْيَا وَنَوْبَةٍ ، وقاسه
 اللبرد في نحو هِنْدٍ كما قاس فَعْلًا نحو بُجْلٍ ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد
 من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ — يعني فِعْلًا — باتفاق في فِعْلَةٍ واحد
 فِعْلٍ أَيْ نحو سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ ، والموض من لامة تاء ، أَيْ نحو لَيْثَةٌ وَإِيٍّ ، وفي نحو
 مَعْدَةٌ وَقَشَعٌ وَهَضْبَةٌ وَقَامَةٌ وَهَذَمٌ وَصُورَةٌ وَذِرْبَةٌ وَعَدُوٌّ وَحِدَاةٌ ، والقشع : الجلد
 البالي ، والهذم : الثوب الخلق .

الثالث : لا يكون فِعْلٌ وَلَا فِعَالٌ لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر كجِعَارٍ ، قاله في التسهيل ،
 واليِعَارُ : جمع يَعِرُ وَيَعِرَةٌ ، واليَعْرُ : الجُدَى يُرَبِّطُ فِي الزُّبَيْسَةِ لِلْأَسَدِ .
 (وقد يحىء جمعه) أَيْ فِعْلَةٌ بِالْكَسْرِ (على فِعْلٍ) بالضم ، قال في شرح الكافية :
 وَقَدْ يَنْوِبُ فِعْلٌ عَنِ فِعْلٍ ، وَفِعْلٌ عَنِ فِعْلٍ ، فَالْأَوَّلُ كَجَلِيَّةٍ وَحُلِيٍّ ، وَالْخِثْيَةُ وَالْحَيُّ ،
 وَالثَّانِي كَصُورَةٍ وَصَوْرٍ وَقُوَّةٍ وَرَقْوَى .

(فِي نَحْوِ رَايِمٍ ذُو اطَّرَادٍ فِعْلَةٌ) فِعْلَةٌ : مبتدأ خبره : ذو اطراد .

أى من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَةٌ — بضم الفاء — وهو مطرد في فاعل وصفا
 لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَايِمٍ وَرُمَامَةٍ ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ ، وَغَازٍ وَغَزَاةٍ ، وَقَدْ أُشَارَ
 إِلَى ذَلِكَ بِالْتَمَثِيلِ ؛ فَخَرَجَ نَحْوُ مُشْتَرٍ وَوَادٍ وَرَامِيَةٍ وَضَارٍ — وَصَفَ أَسَدٌ — وَضَارِبٍ ،
 فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فِعْلَةٍ ، وَشَدَّ كَمِيًّا وَكَمَاةً ، وَبَارَزَ وَبُرَاةً ، وَهَادِرٍ
 وَهَدْرَةٍ — وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَمْتَدُّ بِهِ — كَمَا نَدَرَ غَوِيٌّ وَغَوَاةٌ ، وَغُرْيَانٌ وَغُرَاةٌ ،
 وَعَدُوٌّ وَعُدَاةٌ ، وَرَذِيٌّ وَرُذَاةٌ^(١) .

(وَسَاحَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ) أَيْ مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِعْلَةٌ — بفتح الفاء —

(١) الرذى — على فِعْلٍ — البعير المنقطع من الإعياء .

وهو مطرد في فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكلة ، وبارّة وبرّرة ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابغ — وصف فرس — ورام ؛ فلا يجمع شيء منها على فَعْلَةٍ ، وشذ سيد وسادة ، وخبيث وخبيثة ، وبرّ وبرّرة ، وناعق ونعقة ، وهي للفرسان .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول : « كذاك نحو كامل وكلة » .

(فَغَلَى لِيَوْضَفِ كَقَتِيلٍ وَزَمِينٍ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِينٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فغلى ، وهو مطرد في وصف على فَعِيلٍ بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت ، نحو قَتِيلٍ وَقَتْلَى ، وجَرِيحٍ وَجَرَحَى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِيلٍ كزَمِينٍ وَزَمْنَى ، وفاعل كهالك وهلكى ، وقَبِيلٍ كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى ، وفَعِيلٍ لا بمعنى مفعول كَرِيضٍ وَمَرَضَى ، وأفعل كأتحم وحقى ، وفعلان كسكران وسكرى ، وبه قرأ حمزة والكسائى « وترى الناس سكرى وما هم بسكرى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : كَيْسٌ وَكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ذرب وأسنة ذربى ، ومنه قوله :

١١٧٠ - إني أمرؤ من عضبته سعدية

ذربي الأسيئة كل يوم تلاتي

(لِفِغْصِلِ آتَمَا صَحَّ لَأَمَّا فِقْلَةٌ)

وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِغْصِلٌ قَلْلَةٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فِقْلَةٌ ، وهو لأسم صحيح اللام على فَعْلٍ كثيرا ،

نحو دُرُجٍ وِدْرِجَةٍ ، وكوز وِرْكوزَةٍ ، ودُبٍ وِدِبِيَّةٍ ، وعلى فَعَلٍ وفِعَلٍ قليلا
 فالأول نحو غَرَدٍ وِغِرْدَةٍ ، وزَوْجٍ وِرِوَجَةٍ ، والثاني نحو قِرْدٍ وِقِرْدَةٍ ، وحِسَلٍ وِحِسَلَةٍ
 — والحِسَلُ الضب — وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك ، كقولهم لضد
 الأنتى : ذَكَرَ وِذِكْرَةٍ ، وقولهم : هَادِرٌ وِهْدِرَةٌ .

واحتز بالاسم من الصفة ، وندر في عَلِجٍ عَلِجَةٌ ، وبالصحيح اللام من نحو
 عُضْوٍ وظَبْيٍ ونِحْيٍ ، فلا يجمع شيء من ذلك على فِعْلَةٍ .

(وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَادِلٍ وَعَادِلَةٍ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ ، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل
 أو فاعلة ، نحو عَادِلٍ وَعُدْلٌ وَعَادِلَةٌ وَعُدْلٌ .

واحتز بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجائزة البيت ؛ فلا يجمعان
 على فُعْلٍ .

(وَمِنْهُ) أى مثل فُعْلٍ (الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَ) أى في المذكر خاصة ؛ فيطرد
 في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عَادِلٍ وَعُدْلٌ ، وندر في المؤنث كقوله :

١١٧١ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوَّلَهُ بعضهم على أن «صُدَادٌ» في البيت جمع صَادٌ ، وجمل الضمير للأبصار ؛
 لأنه يقال : بَصَرَ صَادًا ، كما يقال : بَصَرَ حَادًا .

(وَدَانٍ) أى فُعْلٌ وفُعَالٌ (فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدْرًا) نحو غَازٍ وِغُزَيٍّ وِغُزَاءٍ ،
 وندر أيضا في سَخِلٍ وَسُخَالٍ ، وفي نَفْسَاءٍ نَفْسٌ وَنُقَاسٌ ، وندر فُعْلٌ أيضا
 في نحو أَعْزَلٍ وَعُزْلٍ ، وَسَرُوقٍ وَسُرُوقَةٍ وَسُرُوقَةٍ وَسُرُوقَةٍ .

(تنبيه) : سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلاً ، وما بعده نادراً .

(فَعَلٌ وَفَسَلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَّا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كَغَبٌ وَرِكَعَابٌ ،
وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ ، وَقَصَمَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ (وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا)
أى نحو ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ ، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاعٌ .

(تنبيه) : قل أيضاً فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم في جمع يعز ويغزة
يعَارٌ كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية .

(وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَالَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ائْتِلَالٌ)

أى يطرد فِعَالٌ أَيْضاً فِي فَعَلٍ ، نحو جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ

وإنما يطرد فِعَالٌ فِي فَعَلٍ بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛
فلا يطرد في نحو قَتَى ، وإلى ذلك أشار بمجز البيت ، والثاني : أن لا يكون مضعفاً ،
فلا يطرد في نحو طَلَلٌ ، والثالث : أن يكون اسماً لا صفة ، نحو بَطَلٌ ، وإلى الثاني
الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مَضْعُفًا) ، وأما الثالث فذكره في التسهيل .

(وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو النَّأِ) منه نحو فَعَلَةٌ ، فيجمع على فِعَالٍ باطراد ، نحو رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ،
ويشترط فيها ما يشترط في فَعَلٍ (وَفِعَالٌ مَعَ فَعَلٍ) أى يطرد فيهما أيضاً فِعَالٌ (فَأَقْبِلِ)
نحو قِدْحٌ وَقِدَاحٌ ، وَرُمُحٌ وَرِمَاحٌ ، ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ،
احترازاً من نحو جِلْفٌ وَحُلُوٌ ، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوياً العين كحوتٍ ،
ولا يأتى اللام كمذى (وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَأَعِيلُ وَرَدٌ) أيضاً فِعَالٌ (كَذَلِكَ
فِي ائْتَاءِ) أى أى فَعِيلٍ ، يعنى فعيلة (أَيْضاً أَطْرَدُ) بشرط صحة لامهما ،
نحو ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ ، واحتز عن فَعِيلٍ وصف مفعول
وائتاء ، نحو جَرِيحٌ وَجَرِيحَةٌ ؛ فلا يقال فيهما جِرَاحٌ ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِيٍّ وَقَوِيَّةٍ ؛ فلا يقال فيهما قَوَايَ . (وشاع) : أى كثر فِعَالٌ (فى وَصْفِ
عَلَى فَعْلَانًا) بفتح الفاء (وأنتبه) : أى أنتهى فَعْلَانٌ ، وهما فَعْلَى و فَعْلَانَةٌ ، نحو
غَضْبَانَ وَغَضَابٍ وَغَضَبِي وَغَضَابٍ وَنَدْمَانَةً وَنِدَامَ (أَوْ) وَصَفِ (عَلَى فَعْلَانًا)
بضم الفاء (وَمِثْلُهُ) أنشأه (فَعْلَانَةٌ) ، نحو خُمُصَانَ وَخِمَاصَ ، وَخُمُصَانَةً وَخِمَاصَ .

﴿ تنبيه ﴾ : أنهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرح به فى شرح
الكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالزَّيْمَةُ) أى فِعَالًا (فى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي) والمراد بنحوهما ما كان
عينه واوا ولامه صحيحة من فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، وَفَعِيلَةٌ أَنشَأَهُ ؛ فتقول فيها : طَوَالٌ ،
ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، إلا إلى التصحيح نحو
طَوِيلِينَ وَطَوِيلَاتٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : قد اتضح ما تقدم أن فِعَالًا مطردٌ فى ثمانية أوزان : فَعْلٌ كَصَبٌ ،
وَفَعْلَةٌ كَقَضَةٌ ، وَفَعْلٌ كَجَبِلٌ ، وَفَعْلَةٌ كَرَقِيَّةٌ ، وَفَعْلٌ كَذَنْبٌ ، وَفَعْلٌ كَرُمْحٌ ،
وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ . وشائعٌ فى خمسة أوزان : فَعْلَانٌ كَمَضْبَانٌ ، وَفَعْلَى كَمَضْبَى ، وَفَعْلَانَةٌ
كَنَدْمَانَةٍ ، وَفَعْلَانٌ كَخُمُصَانَ ، وَفَعْلَانَةٌ كَخُمُصَانَةٍ ، وما يحفظ فيه فَعْمُولٌ كَخَرُوفٌ
وَخِرَافٌ ، وَفَعْلَةٌ كَلِفْحَةٌ وَلِقَاحٌ ، وَفَعْلٌ كَنَمِرٌ وَنِمَارٌ ، وَفَعْلَةٌ كَنَمِيرَةٌ وَنِمَارٌ ، وَفَعْلَةٌ
ككِبَاءَةٌ وَعِجَابٌ . وفى وصف على فاعل كصائم وصيام ، أو فاعلة كصائمة وصيام ، أو
فَعْلَى كَرُبَّى وَرِبَابٌ ، أو فَعْمَالٌ كجواد وجياد ، أو فَعْمَالٌ كِهَجَانٌ للمفرد والجمع ، أو
فَعْمِيلٌ كخَيْرٌ وَخِيَارٌ ، أو أَفْعَلٌ كَاعْجَبَ وَعِجَابٌ ، أو فَعْمَلَاءٌ كعجفاء وعجاف ،
أو فَعْمِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيطٌ وَرِبَاطٌ . وفى اسم على فَعْلَةٌ كجُرْمَةٌ وَبِرَامٌ ، أو فَعْلٌ
كزَبَّعٌ وَرِبَاعٌ ، أو فَعْمُلٌ كجمدٌ وَجِمَادٌ ، أو فَعْلَانٌ كسِرْحَانٌ وَسِرَاحٌ ، أو فَعْمِيلٌ كفصِيلٌ
وَفِصَالٌ ، أو فَعْمُلٌ كَرَجُلٌ وَرَجَالٌ .

(وَيَفْعُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ * يُخْصُ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُولٌ ، وهو مطرد فى اسم على فَعِيلٍ نَحْوُ كَبِدٍ وَكَبُودٍ ، وَنَمِيرٍ وَنُمُورٍ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «يُخْصُ» إِلَى أَنَّهُ لَا يَجَاوِزُ فُعُولًا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ غَالِبًا . وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «غَالِبًا» إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْمَعُ عَلَى غَيْرِ فُعُولٍ نَادِرًا نَحْوَ نَمِرٍ وَنُمُرٍ وَنَمَارٍ أَيْضًا كَمَا مَرَّ (كَذَلِكَ يَطْرُدُ * فِي فَعْلٍ أَيْضًا مُطْلَقَ الْفَاءِ) أَى يَطْرُدُ أَيْضًا فُعُولٌ فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ أَوْ فَعْلٍ أَوْ فَعْلٍ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ «مُطْلَقَ الْفَاءِ» نَحْوَ كَعْبٍ وَكَعُوبٍ ، وَحَمَلٍ وَحُمُولٍ ، وَجُنْدٍ وَجُنُودٍ . وَاحْتَرَزَ بِالْإِسْمِ عَنِ الْوَصْفِ نَحْوَ صَعْبٍ وَجِلْفٍ وَحُلُوٍّ ؛ فَلَا يَجْمَعُ عَلَى فُعُولٍ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ ضَيْفٍ وَضَيْوْفٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : اطراد فُعُولٍ فى فَعْلٍ مشروطٌ بأن لا تكون عينه واوًا ، كحَوْضٍ ، وشذ فَوْوُجٍ فى فَوْجٍ ، ومشروط فى فَعْلٍ بأن لا تكون عينه واوًا أَيْضًا كحَوْتٍ ، ولا لامه ياء كعُدَى ، وأن لا يكون مضاعفًا نَحْوَ خُفٍّ ، وشذ نَسِيٌّ فى نُوسَى ، ومنه قالت :

١١٧٣ - خَلَّتْ إِلَّا أَيْاصِرَ أَوْ نُذِيًّا

[مَخَافَتُهَا كَأَشْرَبَةِ الْإِضْيِينَ]^(١)

وَالنُّوسَى : حَفِيْرَةٌ حَوْلَ الْخَبَاءِ لِثَلَا يَدْخُلُهُ مَاءُ الْمَطَرِ ، وَشَذَّ حُصَّ وَحُصَّوَصٍ ، وَالْحُصَّ - بِالْمُهْمَلَتَيْنِ - وَهُوَ الْوَرَسُ .

(وَقَوْلُهُ لُ) فَعْلٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَلَهُ : خَبْرُهُ ، وَالضَّمِيرُ لِفَعُولٍ ، أَى فَعْلٌ مِنْ أَفْرَادِ فُعُولٍ نَحْوَ أَسَدٍ وَأَسُودٍ ، وَشَجَنٍ وَشَجُونٍ ، وَنَدَبٍ وَنُدُوبٍ ، وَذَكَرَ وَذُكُورٍ .

(١) الأياصر: جمع أياصر، وهو جبل قصير يشد إلى وتد، والإضيين: جمع أضاة،

وهى العدير.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردد كلام المصنف في أن فعولاً مقيس في فعل أو محفوظ ؛ فشى في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما^(١) يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقدر أو نحو قل أو ندر ، وأما قول الشارح « ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال — يعني المصنف — وفعل له ، يعني له فعول ، ولم يقيده باطراد ، فعمل أنه محفوظ » فقيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بيّن من صنيعه .

الثاني : إذا قلنا إن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفاً ؛ فلا يقال في نصف نضوف ، ولا في لب لبوب ، وشذ في طلل طول .

الثالث : جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً في فاعل وصفا غير مضاعف كرادّ ولا معتل العين كقائم ، نحو شاهد وشهود ، وفي نحو فسل وفوئج وساق وبدرة وشعبة وقتة ، وشاذاً في نحو ظريف وأنسة وحص وأسينة^(٢) .

(وللفعال فقلان حصل) أي من أمثلة جمع السكرنة فقلان — بكسر الفاء — وهو مطرد في اسم على فاعل نحو غراب وغربان ، وغلام وغلما ، وقد تقدم عند قوله : « وغالباً أغنام فقلان في فعل » التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أي كثر فقلان (في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ؛ فالأول نحو حوت وحيتان ، ونون ونيان ، وكوز وكيزان ، والثاني نحو قاع وقيعان ، وتاج وتيجان ، وجار وجيران .

(١) هذا تعبير عامي فاسد في العربية .

(٢) الأسينة : السير يضر ليتخذ عنانا .

﴿ تنبيه ﴾ : هو مطرد في الأول من هـ ذين ، كما صرح به في شرح الكافية
واقترانه كلام التسهيل

(وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجىء فِعْلَانِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ قَلِيلٌ ، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ
فَمِنْ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ قِنُوءٌ وَقِنُوانٌ ، وَصِوَارٌ وَصِيرانٌ - وَالصَّوَارُ : قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ ،
- وَغَزَالٌ وَغَزَالَانٌ ، وَخِرُوفٌ وَخِرْفَانٌ ، وَظَلِيمٌ وَظَلِمَانٌ ، وَالظَّلِيمُ : ذَكَرَ النِّعَامُ ،
وَحَائِطٌ وَحِيطَانٌ ، وَنِسْوَةٌ وَنِسْوَانٌ ، وَعِيدٌ وَعِيدَانٌ ، وَبُرْكَاةٌ وَبُرْكَانٌ ، وَالْبُرْكَاةُ : وَالْبُرْكَاةُ
- بِالضَّمِّ - اسْمٌ لِبَعْضِ طَيْرِ الْمَاءِ - وَقَضْفَةٌ وَقَضْفَانٌ ، وَالْقَضْفَةُ - بِالْفَتْحِ -
الْأَكَّةُ ، وَفِي الْأَوْصَافِ : شَيْخٌ وَشَيْخَانٌ ، وَشُجَاعٌ وَشُجَعَانٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن
فِعْلَانًا لَا يَطْرُدُ فِي فِعْلٍ صَحِيحِ الْعَيْنِ كَخَرَبٍ وَخِرْبَانٍ ، وَأَخٍ وَإِخْوَانٍ . وَمَقْتَضَى كَلَامَهُ
فِي التَّسْهِيلِ اطْرَادَهُ فِيهِ ، وَالْخَرَبُ : ذَكَرَ الْحَبَّارِيُّ .

(وَقَلَّ اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعْلًا غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فِعْلَانٌ شَمِلٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَانٌ - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على
فِعْلٍ نَحْوِ بَطْنٍ وَبُطْنَانٍ وَظَهْرٍ وَظَهْرَانٍ ، أَوْ فَعِيلٍ نَحْوِ قَضِيبٍ وَقَضِيبَانٍ وَرَغِيفٍ
وَرُغْفَانٍ ، أَوْ فِعْلٍ صَحِيحِ الْعَيْنِ نَحْوِ ذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ وَجَمَلٍ وَجَمَلَانٍ . وَخَرَجَ
بِقَوْلِهِ « اسْمًا » نَحْوِ ضَخْمٍ وَجَمِيلٍ وَبَطْلٍ ، وَبِقَوْلِهِ « غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ » نَحْوِ قَوْدٍ فَلَا يَجْمَعُ
شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى فِعْلَانٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبمه الشارح في أمثلة
(١٠ - الأشموني ٣)

فَعَلٍ نَحْوِ جَذَعٍ وَجُدْعَانِ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ فُعْلَانَ يُحْفَظُ فِي جَذَعٍ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صِفَةٌ .

الثاني: اقتضى كلامه أن نحو ذُنْبٍ وَذُوْبَانٍ غَيْرُ مَقِيسٍ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَةِ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، لَكِنَّهُ فِي التَّسْهِيلِ عَدَّهُ مِنَ الْمَقِيسِ .

الثالث: اقتضى كلامه أيضاً أن فُعْلَانًا مَقِيسٌ فِي نَحْوِ سَيْفٍ وَقَوْسٍ وَقَاعٍ وَعَوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَطْ صِحَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا فِي الْأَخِيرِ وَهُوَ فَعَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ .

الرابع: مما يحفظ فيه فُعْلَانَ فاعل كحَا جَزَ وَحُجَزَانَ ، وَأفْعَلُ فِعْلَاءَ كَأَسْوَدَ وَسُودَانَ وَأَعْمَى وَعُمَيَانَ ، وَفَعَالَ كحُورَانَ وَزُقَاقٍ وَزُقَانَ ، ذَكَرَهَا سَبِيحُ يَهُدَى . وَقَعْلَةٌ كَقَضْفَةٍ وَقُضْفَانٍ ، وَفَعُولٌ كَقَعُودٍ وَقُعْدَانِ .

(وَالْكِرِيمِ وَبِخَيْلٍ فُعْلَاءَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَاءَ ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ وَصِفًا لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى اسْمِ فاعِلٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَلَا مَعْتَلٍ اللَّامِ ؛ فَشَمِلَ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَا كَانَ بِمَعْنَى فاعِلٍ نَحْوِ كَرِيمٍ وَبِخَيْلٍ وَظَرِيفٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ نَحْوِ سَمِيعٍ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفَاعَلٍ نَحْوِ خَلِيطٍ بِمَعْنَى مُخَالِطٍ ، فَكُلُّهَا تَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ ، فَيُقَالُ : كَرَمَاءَ ، وَبُخَلَاءَ ، وَظُرَفَاءَ ، وَسُمَمَاءَ ، وَخُلَطَاءَ ، وَخَرَجَ بِالْوَصْفِ الْاسْمُ نَحْوِ قَضِيبٍ وَنَضِيبٍ ، فَلَا يُقَالُ قُضْبَاءُ وَلَا نُضْبَاءُ ، وَبِالْمَذْكَرِ الْمَوْثُ نَحْوِ رَمِيمٍ وَشَرِيفَةٍ ؛ فَلَا يُقَالُ عِظَامُ رُمَمَاءَ ، وَلَا نِسَاءُ شُرَفَاءَ ، وَأَمَّا خُلَفَاءُ فِي جَمْعِ خَلِيفَةٍ وَنِسَاءُ سُفَهَاءَ فَبطريقِ الْجَمَلِ عَلَى الْمَذْكَرِ ، وَالْمُحَاقِلِ غَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوِ مَكَانٍ فَسَبِيحٌ فَلَا

يقال في جمعه فُسْحَاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ؛ فلا يقال قَتْلَاءٌ ولا جُرْحَاءٌ ، وشذ دَفِينٌ وَدُفْنَاءٌ ، وَسَجِينٌ وَسُجْنَاءٌ ، وَجَلْبِيْبٌ وَجُلْبَاءٌ ، وَسَتِيرٌ وَسُتْرَاءٌ ، حكاهن اللَّحْيَانِي ، وندر أُسِيرٌ وَأَمْرَاءٌ ، وبكونه غير مضاعف نحو شديدٌ وَلَيِّبٌ ؛ فلا يقال شُدْدَاءٌ ولا لُبْيَاءٌ ، وبكونه غير معتل اللام نحو غَنِيٌّ وَوَلِيٌّ ؛ فلا يجمع على فَعْلَاءٌ ، وندر تَقَى وَتُقْوَاءٌ ، وَسَخِيٌّ وَسُخْوَاءٌ ، وَسَرِيٌّ وَسُرْوَاءٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فَعْلَاءٌ .

الثاني : قوله « كذا لما ضاهاهما » أي شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظَرِيفٌ ومُتْرِيفٌ وخَبِيثٌ ولَيْثِمٌ ، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صَالِحٌ وشُجَاعٌ وفَاسِقٌ وَخُفَافٌ بمعنى خفيف من كل وصف دلّ على سَجِيَّةٍ مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارحُ معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أو ذم يجمع على فَعْلَاءٌ ، وأن ذلك مُطْرَدٌ فيه ، وليس كذلك فهما : أما الأول فَوَاضِحُ البطلان ، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِلٍ أو فَعْمَالٍ كما مثلت وذاكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جَبَّانٌ وَسَمِجٌ وَخُلْمٌ - وهو الصَّدِيقُ - مما ندر جَمْعُهُ على فَعْلَاءٌ ، وكذلك قولهم في جمع رسول رُسُلَاءٌ ، وفي جمع وَدُودٌ وَدَدَاءٌ ، فشكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أو ذم وهو على فاعِلٍ أو فَعْمَالٍ حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فَعْلَاءٌ هو ما في التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعِلٍ وعلى معنى المدح ، بل ذكر في الكافية أن فَعْمَالًا مما يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن قَمَلَاءَ (أفعالاً في المَعْل * لَامًا وَمُضَمَّف)
 من فَعِيلِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ ؛ فالمَعْتَلُ نحو غَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ ، وولى وأولياء ،
 والمُضَمَّفُ نحو شَدِيدٍ وَأَشِدَّاءَ ، وَخَلِيلٍ وَأَخِلَّاءَ ، وهذا لازم إلا ما ندر ،
 وتقدم أنه ندر تَقَى وَتُقَوَّاءَ ، وَسَخِيٍّ وَسُخَّوَاءَ ، وَسَرِيٍّ وَسُرَّوَاءَ ، وأشار
 بقوله : (وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلٌّ) إلى أن وُرُودَ أفعالاً في غير المضعف والمعتل
 قليل ، نحو صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءَ ، وَظَنِينٍ وَأَظْنَاءَ ، وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءَ ، وَهَيَّيْنٍ وَأَهْوَنَاءَ ؛
 فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

(فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِلٍ ، وهو مطرد
 في هذه الأنواع السبعة : أولها فَوَعَلٌ نحو جَوَّهَرٍ وَجَوَّاهِرٍ ، وثانيها فَاعِلٌ
 — بفتح العين — نحو طَابَعٍ وَطَوَاعٍ ، وثالثها فَاعِلَاءٌ نحو قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ ،
 ورابعها فَاعِلٌ اسماً علماً أو غير علم نحو جَابِرٍ وَجَوَّابِرٍ وَكَاهِلٍ وَكَوَّاهِلٍ ، وإلى
 هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل ، نحو
 حَائِضٌ وَحَوَائِضُ ، وسادسها فَاعِلٌ صفة مذكرة غير عاقل نحو صَاهِلٌ وَصَوَاهِلُ ،
 وسابعها فَاعِلَةٌ مطلقاً نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواصٍ ،
 وزاد في الكافية ثامننا وهو فَوَاعِلَةٌ نحو صَوَمَةٌ وَصَوَامِعُ ، وذكر في التسميل
 ضابطاً لهذه الأنواع ؛ فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكرة عاقل مما ثابته
 ألف زائدة أو واو غير ملحقة بجماسي ، واحتز بقوله : « غير ملحقة بجماسي »
 من نحو خَوَزَنَتِي ؛ فإنك تقول في جمعه : خَرَائِقُ بِحذف الواو ، ولا خلاف
 في اطراد فَوَاعِلٍ في هذه الأنواع ، إلا السادس ؛ فقال جماعة من المتأخرين :

إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) وذلك قولهم في فارسٍ ونواكس وهالك وغائب وشاهدٍ : فَوَارِسٍ ، وَنَوَاكِسٍ ، وَهَوَالِكٍ ، وَغَوَائِبٍ ، وَشَوَاهِدٍ ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر في قولهم : هالك في الهَوَالِكِ في الطَوَائِفِ الهوالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر ، نحو حَاجَةٌ وَحَوَائِجٌ ، وَدُخَانٌ وَدَوَائِحُنْ ، وَعَشَائِنٌ وَعَوَائِنٌ .

(وَبِقَمَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةٌ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَائِلٌ ، وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، مختوما بالتاء أو مجردا منها ؛ فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء ، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو رِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو ذُؤَابَةٌ وَذَوَائِبٌ ، وَفَعُولَةٌ نحو حَمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ ، وَفَعِيلَةٌ نحو صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، والتي بلا تاء فِعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَفَعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَفَعَالٌ نحو عُقَابٌ وَعُقَابٌ ، وَفَعُولٌ نحو عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَفَعِيلٌ نحو سَعِيدٌ - علم امرأة - يقال في جمعه : سَعَائِدٌ . قال في شرح الكافية : وأما فَعَائِلٌ جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون العلم مؤنث كسَعَائِدٍ جمع سعيد اسم امرأة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شَرَطُ هذه المثلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛
فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا ، كقولهم : جَزُورٌ وَجَزَارٌ ، وَسَمَاءٌ بِمعنى
المطر وَسَمَائِي ، وَوَصِيدٌ وَوَصَائِدٌ .

الثاني : شَرَطُ ذوات التاء من هذه المثلِ سوى فعيلة الاسمية كما في المثل
المذكورة ، كذا في التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانَةٌ وَفَرُوقَةٌ وَنَاقَةٌ جُلَالَةٌ
— بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل ، وشَرَطُ فعيلة أن
لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وَقَتِيلَةٌ ؛ فلا يقال جرائح ولا قَتَائِلُ ،
وشذَّ قولهم ذبيحة وذبائح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي السكافية اطرادُ فعائل في هذه الأوزان
العشرة ، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها
فعائل ، وأن أحقهن به فَعُولٌ ، وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل ؛ لأنه
لم يُحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة ،
وتبعه في الارتشاف .

الرابع : ذكر في التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جُرَائِضٍ ، وَقَرِيْبَاءٍ ،
وَبَرَآكِيَاءٍ ، وَجَلُولَاءٍ ، وَحُبَارِيٍّ ، وَحَزَائِيَّةٍ إنْ حُذِفَ ما زيد بعد لاميهما^(١) ،
ولنحو ضَرَّةٍ ، وَطَنَّةٍ^(٢) ، وَحُرَّةٍ ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ،
وإنما قيد حُبَارِيٍّ وَحَزَائِيَّةٍ بحذف ثاني زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ،
فتقول عند حذفهما : حَبَائِرٌ وَحَزَائِبٌ ، وإن حذف الأول فقط قلت حَبَارِيٍّ
وَحَزَائِبِيٍّ اهـ .

(١) لام حباري وهي الراء ولام حزائية وهي الباء .

(٢) الطنة - بفتح الطاء المهملة - ضرب من الرطب .

(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى مُجْمَعًا صَحْرَاهُ وَالْعَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر ، والفعالي بالفتح ، ولهما اشتراك وانفراد .

فيشتركان في أنواع : الأول فعلاء اسما ، نحو صحراء وصحارى وصحارى ، والثانى فعلى اسما ، نحو عاتق وعلاق وعلاقى ، والثالث فعلى اسما ، نحو ذفرى وذفارى وذفارى ، والرابع فعلى وصفا لا لأنى أفعل ، نحو حنبلى وحبال وحبالى ، والخامس فعلاء وصفا لأنى ، نحو عذراء وعذارى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : « والقيس اتبعاً » إلا فعلاء وصفا لأنى نحو عذراء فإن الفعالي والفعالي غير مقيسين فيه ، بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية ، ويشتركان أيضا في جمع مهري ، قالوا : مهاري ومهاري ، ولا يقاس عليهما .

وينفرد الفعالي بالكسر في نحو حذرية ، وسعلاة ، وعرفوة ، والسأقي ، وفيما حذف أول زائديه من نحو حنبطى ، وعفرتى ، وعدولى ، وقهوبة ، وبلهنية ، وقلنسوة ، وحبارى ، وندر فى أهل ، وعشرين ، وليلة ، وككة ، وهى البيضة .

وينفرد فعالي بالفتح فى وصف على فعلان نحو سكران وغضببان ، وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ، ويحفظ فى نحو حبط ، وينيم ، وأيم ، وطامر ، وشاة ، ورئيس ، وهى التى أصيب رأسها .

واعلم أن فعالي - بضم الفاء - فى جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالي بفتحها ، وفى غير يتيم من نحو قديم وأسر مستغنى به عنه ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعلى من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بمد « وفعال وشبهه انطقا » وسيأتى بيانه ، ولكنه أخل بفعلى بضم الفاء فلم يذكره .

الثانى : قالوا فى جمع صحراء وعذراء أيضا صحارى وعذارى بالتشديد ، وسيأتى .

الثالث : فعلى — بالتشديد — هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها ، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صحراء فعلال ، فجمعه على فعائل بقلب الألف التى بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها ، وقلب ألف التانيث — وهى الثانية فى نحو صحراء — ياء ، وتدغم الأولى فيها . ثم إنهم آثروا التخفيف ، فحذفوا إحدى اليامين ، فن حذف الثانية قال الصحارى بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح ، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

(واجمل فعلى لغير ذى نسب جدد كالكرمى تنبع العرب)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعلى ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كرمى وكرايمى ، وكركى وكراكى .

واحترز بقوله « لغير ذى نسب جدد » من نحو تركى ؛ فلا يقال فيه تراكى وأما « أناسى » فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أناسين ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرايمى ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمُنسى ؛ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم : في مَهْرِيَّ مَهَارِيٌّ ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ وَحَوَلَايَا ، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ وَإِنْسَانَ وَظَرِيَّانَ .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزِيدِ فيه غير المُلْحَقِ والشَّبِيهِ بِهِ . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أَحَدٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً .

وَزَادَ فِي السَّكَافِيَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ : فُعَالِيٌّ ، وَفَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ ، وَفِعْلِيٌّ .

أما فُعَالِيٌّ فنحو سُكَّارِيٌّ ، وهو لوصف على فَعْلَانٌ وَفَعْلِيٌّ ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجح على فُعَالِيٍّ بالفتح في بين الوصفين .

وأما فَعِيلٌ وَفُعَالٌ بضم الفاء نحو عَيْبِد جمع عَيْبِدٍ ، وَظُلُوءٌ جمع ظُنُرٍ ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنها اسما جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فِعْلِيٌّ فلم يسمع جمعا ، إلا في حِجْلِيٌّ جمع حَجَلٍ ، وَظَرِيَّانٌ جمع ظَرِيَّانٍ ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمعٍ لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلِيٌّ لغة في الحَجَلِ .

ومذهب الأَخْفَشُ إلى أن محور رَكْبٍ وَصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثَمَارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَفِعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطَقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعَالٍ وشِبْهِهِ ، وللراد بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه في الوزن ، نحو مَقَاعِلٌ وَفَيَاعِلٌ ، أما فعَالِلٌ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثيٍّ مَزِيدٌ إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُتِبَ وسَكَّرَ ، وأخْرَ وتَحْمَرُ ، ورَامَ وكَامَلَ . ومحوها ما استقر تكسيبه على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرباعيِّ وما زاد عليه ؛ أما الرباعيِّ فإن كان مجرداً جمع على فعَالِلٍ نحو جَعْفَرٍ وَجَمَاعِرٍ ، وَزَبْرَجٍ وَزَبَارِجٍ ، وَبُرْتُنٍ وَبَرَائِنٍ ، وَسِبْطَرٍ وَسَبَاطِرٍ ، وَجُنْدَبٍ وَجِنْدَابٍ . وإن كان بزيادة جمع على شبه فعَالِلٍ ، سواء كانت زيادته للحاق نحو جَوَاهِرٍ وَصَيَافٍ ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ، أم لغيره نحو أَصْبَعٍ وَأَصَابِعٍ ، وَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدٍ ، وَسَلْمٍ وَسَلَالِمٍ ، مالم يكن ما تقدم استثنائه . وأما الخماسي فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَاسِيٍّ * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ) الْآخِرَ : مفعول مقدم لانْفٍ ، ومن خماسيٍّ : متعلق بانْفٍ ، وكذلك بالقياس ، أى أنْفِ الْآخِرِ . — أى احذفه — من الخماسي مجرد عند جمعه قياساً لتوصل بذلك إلى بناء

فَمَالِلَ ؛ فتقول في سَفَرَجَل : سَفَارج ، وفي فَرَزْدَق : فَرَزْد ، وفي خَوَزَنْقِي : خَوَارِن .

ثم إن كان رابعُ الخُماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرَجاً جاز حذفه وإبقاء الخُماس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْمَدَدُ)

أى دون الخُماس ، مثالُ ما رابعه شبيهٌ بالزائد لفظاً خَوَزَنْقِي ؛ فإن النون من حروف الزيادة ، ومثالُ ما رابعه شبيهٌ بالزائد مخرَجاً فَرَزْدَق ، فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما : خَوَارِقِ وفَرَازِقِ ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيويوه . وقال المبرد : لا يحذف في مثل هذا إلا الخُماس وخوارق وفرازق غلط . وأجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الثالث ، كأنهم رأوه أسهلَ لأن ألف الجمع تحلُّ محله ، فيقولون : خوانق وفراقق .

وأما الخُماسي زيادة فإنه يحذف زائده ، آخراً كان أو غير آخر ، نحو سَبْطَرِي وسَبْطَار^(١) ، وفَدَوْ كَسْ وفَدَا كَسْ^(٢) ، ومُدْحَرِجِ ودَحَارِجِ ، كما أشار إليه بقوله :

(وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ) أى أحذف زائداً مجاوز الرباعي (مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ الْاَدَّ خَتْمًا) اللد : لغة في الذي ، وهو مبتدأ ، وصلته خَتْمًا ، وإثره : ظرف هو الخبر .

(١) السبطرى : مشية فيها تبختر ، وتقول «اسبطر فلان» إذا اضطج ، و « اسبطرت

الإبل » أى أسرع .

(٢) الفدوكس - على مثال سفرجل - الأسد ، والرجل الشديد .

أى إنما يحذف زائدُ الخماسى إذا لم يكن حرفَ لينٍ قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فعائلٍ ونحوه ، نحو عُصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ ، وَقِرَاطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ ، وَقِنْدِيلٍ وَقِنَادِيلٍ .

وشمل قوله « وزائد العادى الرباعى » نحو قَبَعَتْرَى مما أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ ؛ فتقول فيه : قَبَاعَتْ .

وشمل قوله « ليناً » ما قبله حركةً مجانسةً كما مثل ، وما قبله حركةً غير مجانسةً نحو غُرْنَيْقٍ ، وَفِرْدَوْسٍ ؛ فتقول فيهما : غَرَائِقُ وَقِرَادِيسُ ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف اللة نحو كَنْهَوْرٍ وَهَبَيْخٍ ؛ فإن حرف اللة فيه لا يقبل ياءً ، بل يحذف ، فتقول : كِنَاهِرٍ وَهَبَائِخٍ ؛ لأن حرف اللة حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُخْتَارٍ وَمُنْقَادٍ ؛ فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياءً ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مُخَاتِرٌ وَمَنَاقِدٌ ، لما سبق .

(وَالسَّيْنُ وَالْتَامِينَ كَمُسْتَدْعٍ أُرِلَ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاؤُهُمَا مُخْلٍ)

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخلُّ بقاؤه بمثالى الجمع — وهما فعالل وفعاليل — تُوَصَّلُ إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثلين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ماله مزية فى المعنى أو اللفظ ، فتقول فى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، بحذف السين وانتاء معاً ؛ لأن بقاءهما يخلُّ بينية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما ؛ لتكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزدان فى الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول فى استخراج : تخارج ، فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير ؛ لأن تعيين موجود فى الكلام كـتاءيل

بـخـلاف الـسـين ؛ فإنها لا تـزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لـقـيـل سـخـار يـج ، ولا نظيره ، لأنه ليس في الكلام سـفـاعـيل .

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مَرَمَرِيس : مَرَارِيس ، بحذف الميم وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل ، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوم كون الاسم رباعياً في الأصل ، وأنه فعائل لا فعاويل .

(والميمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَاءِ) لـمـالـه من المزية على غيره من أحرف الزيادة ، وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كـنـون مُنطـاق ، فتقول في جمه : مـطـلق ، بحذف النون وإبقاء الميم ، أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كـسـين مُقـمـدِّس فكذلك عند سيويوه ، فيقال : مـقـاعـس ، وخالف المبرد ، فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين ، لأنه يُضاهي الأصل فيقال : قـعـاس ، ورجح مذهب سيويوه بأن الميم مصدره وهي لمعنى يخص الاسم ، فكانت أولى بالبقاء .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوارهما ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لـكـونه أولاً فلا يعدل عنه .

(وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ) أى مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إن سَبَقَا) أى تصدراً كما في الذِّدِّ وَيَذْدُدُ ؛ فتقول في جمعهما : أَلَادٌ وَيَلَادٌ ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ، لتصدرهما ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فِيهِ دَالَّتَيْنِ على معنى ، بخلاف النون ، فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً

* (تنبيه) * إبقاء الميم والياء والهمزة في المثل المذكورة من المزية المعنوية .

(وَالْيَاءُ لَا أَلَوَاؤَ أَحْذِفُ . إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَتِّيزُونَ) وَعَيْطُمُوسُ (فَهوَ حُكْمٌ حَيًّا) فتقول : حَزَابِينَ ، وَعَطَامِيس ، بحذف الياء وإبقاء الواو ؛ فتقلب ياء لانكسار

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولاً لم يكن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف .

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَ نَدَى) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي (كَأَلْعَلَنْدَى) وَالْحَبْتَطَى وَالْمَعْرَى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فنقول : سَرَادٍ وَعَلَادٍ وَحَبَاتٍ وَعَقَارٍ ، ولك عكسه ، فنقول : سَرَاندٍ وَعَلاندٍ وَحَبَاتٍ وَعَقَارن . وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

* (خاتمة) * تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويضُ ياء قبل الطرف مما حذف ، أصلاً كان أو زائداً ، فنقول في سَفَرَجَلٍ وَمَنْطَلِقٍ : سَفَارِيحٍ وَمَطَالِيقٍ ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مُمائل مَفَاعِلٍ وحذفها من مائل مَفَاعِيلٍ ؛ فيجيزون في جعافر جعافير ، وفي عصافير عَصَافِرٍ ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَلْتِي مَعَاذِيرَهُ » ومن الثاني « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْعَيْبِ » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلاشدوذاً كقوله :

١١٧١ - [عَلَيْنَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبِوسُهُمْ]

سَوَائِعُ بِيضٌ لَا يُحْرِقُهَا النَّبَلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مَفَاعِلٍ وحذفها في مثل مَفَاعِيلٍ لا يجوز

إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمل « جَمَالَانِ » كذلك يقال في جماعات « جَمَالَاتٌ » وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيه ، كقولهم في أَعْبُدِ أَعَابِدَ ، وفي أَسْلِحَةَ أَسَالِحَ ، وفي أقوال أَقْوَابِلَ ، شبهوها بأَسْوَدَ وَأَسَاوِدَ ، وَأَجْرِدَةَ وَأَجْرَادَ ، وإِعْصَارَ وَأِعْصِيرَ ، وَقَالُوا فِي مُضْرَّانٍ مَضَارِينِ ، وفي غِرَّابَانٍ غِرَّابَيْنِ ، تشبيها بسَلَّاطِينِ وَسَرَّاحِينِ .

وما كان من الجوع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيه ؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم في نَوَاكِسَ : نَوَاكِسُونَ ، وفي أَيَامِنَ : أَيَامِنُونَ ، أو بِالْأَلْفِ والتاء كقولهم في حَدَائِدَ : حَدَائِدَاتٌ ، وفي صَوَاحِبَ : صَوَاحِبَاتٌ ؛ ومنه الحديث « إِنْسَكُنْ لِأَنَّ صَوَاحِبَاتٍ يُوسِفُ » .

الرابعة : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء مالا يعقل قيل فيه : ذَوَاتٌ كَذَا ، وَبَنَاتٌ كَذَا ؛ فيقال في جمع ذى القعدة : ذَوَاتُ الْقَعْدَةِ ، وفي جمع ابن عُرْسٍ : بَنَاتُ عُرْسٍ ، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كإبن لبون وبين العلم كإبن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل ال بحلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كَبْرَقَ نَحْرُهُ توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا ، فيقال : هُم ذَوُ وَبْرَقَ نَحْرِهِ ، وفي التثنية : هُمَا ذَوَا بَرَقَ نَحْرِهِ . ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذَوَا سَبْيُوِيَه ، وهؤلاء ذَوُ سَبْيُوِيَه ، وهما ذَوَا مَعْدِي كَرِبَ ، وهُم ذَوُ مَعْدِي كَرِبَ .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثني والمجموع على حدّه إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال في تثنية زَيْدَيْنِ مسمى به : هذان ذَوَا زَيْدَيْنِ ، كما يقال في تثنية كلبتي الحداد : هاتان ذَوَاتَا كَلْبَتَيْنِ ، ويقال في الجمع : ذَوُ زَيْدَيْنِ ، وَذَوَاتُ كَلْبَتَيْنِ ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : معنوي ، ولفظي :

أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة مُلْتَمَى فيه اعتبارُ الفَرْدِيَّةِ ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود ، أم لم يكن كأباييل ، والثاني هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه كَرَكَبٌ وصَحْبٌ أم لم يكن كَقَوْمٍ ورَهْطٌ ، والثالث هو اسم الجنس الجمعي ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو تمر وتمرّة وجوزة وكلم وكلمة ، وربما عكس نحو الكمّء والجَبْءُ للواحد والكَمّاءُ والجَبّاءُ للجنس ، وبعضهم يقول ، للواحد : كمّاء ، وللجنس : كمء ، على القياس ، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو رُومٌ ورومى وزَنْجٌ وزنجى .

أما اسم الجنس الإفرادى نحو كَبَنٌ وماءٌ وضَرْبٌ ، فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والكثير . وإذا قيل ضَرْبَةٌ فالتاء للتنصيص على الواحدة .
وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولاً ؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أباييل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعْرَابٌ فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع نحو رَهْطٌ وإِبِلٌ ، وإنما قلنا إن أعْرَاباً على وزن غالب لأن أفعالاً نادر في المفردات كقولهم بُرْمَةٌ أعْشَارٌ . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالاً وزنٌ خاص بالجمع ، ويجعل قولهم بُرْمَةٌ أعْشَارٌ من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعْرَابُ جمع عَرَبٍ ؛ لأن العَرَبَ يعم الحاضرين والْبَادِيْنَ ، والأعْرَابُ يخص البادين ، خلافاً لمن زعم أنه جمعه . وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رُومٌ ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر ، أولاً ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو تَخَمٌ وثَمَمٌ ، حكم سيبويه بجمعيتيهما لأن العرب التزمت تأنيثيهما ،

والغالبُ على اسم الجنس الممتاز واحدُه بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجروع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على غَزَيَّ بأنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوي الواحد في التذكير، وحكم أيضا على رِكاب بأنه اسم جمع لركوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابِي، والجروع لا يُنسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتي في بابِه، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع، نحو صَحْبٍ وِرْكَبٍ؛ لأن قفلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبي الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا البابَ إثر باب التفسير لأنهما - كما قال سيبويه - من واحدٍ واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها.

(فُعَيْلًا اجْعَلِ التَّلَاثِيَّ إِذَا * صَعَّرْتَهُ نَحْوُ) فَلَيْسَ فِي تَصْغِيرِ فَلَسٍ، وَنَحْوِ (قُدَيِّ فِي) تَصْغِيرِ (قُدَيِّ) وَ (فُعَيْلٍ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ) التَّلَاثِيَّ (كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمًا) وَجَعَلِ دِينَارَ دُنَيْنِيرًا.

والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثيا لم يُغَيَّرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًا فَصَاعِدًا كَسِرَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ؛ فَالْأَمْثَلَةُ ثَلَاثَةٌ: فَعَيْلٌ نَحْوَ فَلَيْسَ، وَفُعَيْعِيلٌ نَحْوَ دُرَيْهِمٍ، وَفُعَيْعِيلٌ نَحْوَ دُنَيْنِيرٍ.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : للمصغر شروط : أن يكون اسما ؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وَضْفٌ فِي الْمَعْنَى ، وَشَذُّ تَصْغِيرِ فِعْلٍ التَّعْجِبُ ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّنًا ؛ فَلا تَصْغُرُ الْمُضْمَرَاتُ وَلَا مَنْ وَكَيْفَ وَنَحْوَهُمَا ، وَشَذُّ تَصْغِيرِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ ؛

فلا يصغر نحو كَبِيرٍ وَجَسِيمٍ ولا الأسماء المَعْظَمَة ، وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الكَمِيَّت من الخليل ، والكَمِيَّت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيِّنٍ وَمُهَيِّمِن .

الثاني : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أَحْيَمِ ومُكَيِّمٍ وسُفَيْرِجٍ في التصغير مُقَيِّلٌ ، ووزنها التصريفى أَفْيَلٌ ومَفْيَلٌ وفَيْلَلٌ .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْلٍ ، وتصغير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْعٍ ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهَمَاتٍ ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَانًا أو مَحَلًّا أو قَدْرًا نحو قُبَيْلٍ المصغر ، وَبُعَيْدٍ المغرب ، وفَوْيِقٍ هذا ، ودُوَيْبِنٍ ذاك ، وَأَصْفِيرٍ منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التمثيل ، كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : « كَنَيْفٌ ^(١) مَلِيٌّ عَلِمَا » وقول بعض العرب : أَنَا جُدَيْلُهَا المَحْكَاكُ ، وَعُدَيْقُهَا المَرَجَّبُ ، وقوله :

١١٧٤ - وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ - فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرُّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِقَبْلُغِهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَقَعَّ لَأَ

(١) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو - كما في القاموس - وعاء أداة الراعى ، أو وعاء أسقاط التاجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اه صبان

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التصغير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللحاذف هنا - من ترجيح وتخيير - ما له هناك ، فتقول في تصغير فرزدق : فَرَزْدُقٌ بحذف الخامس ، أو فَرَزْدُقٌ بحذف الرابع ؛ لما سبق في قوله : « والرابع الشبيه بالزيد إلخ » ، وتقول في سِبْطَرَى : سِبْطَرَى ، وفي فَدَوْكَس : فُدَيْكَسِرْ ، وفي مُدَخْرَج : دُخَيْرِج ، وتقول في عُصْفُورٍ وَقِرْطَاسٍ وَقِنْدِيلٍ وَفِرْدَوْسٍ وَغُرْنَيْقٍ : عَصْفَيْفِرْ ، وَقَرَيْطَيْسٍ ، وَقِنْدَيْدِيلٍ ، وَقُرَيْدَيْسٍ ، وَغُرَيْبَيْقٍ ، وتقول في قَبْعَرَتْرَى : قُبَيْعِيثٌ ؛ لما سبق في قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ » وتقول في مُسْتَدَعٍ : مُدْنِعٌ ، وفي استخراج : تُخَيْرِيجٌ ؛ لما سبق في قوله « والسين والتامن كستدع أزل إلخ » وتقول في مُنْطَلِقٍ وَمُقْعَدَسٌ : مُطَيْلِقٌ وَمُقَيْعِسٌ ، وفي أَلْدَدٍ وَيَلْدَدٌ : أَلِيدٌ وَيُلِيدٌ ، بالإدغام ؛ لما سبق في قوله « والميم أولى من سواه بالبقا إلخ » وتقول في حَبِيزْبُونٍ وَعَيْطَمُوسٍ : حَزَيْبَيْنٍ وَعُطَيْمَيْسٍ ، بحذف الياء وإبقاء الواو مقبولة ياء ؛ لما سر ، وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى : سُرَيْنَدٌ وَعَلَيْنَدٌ ، أو سُرَيْنَدٌ وَعُلَيْدٌ ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

﴿ تنبيه ﴾ : يستثنى من ذلك هاء التانيث ، وألفه المدودة ، وياء النسب ، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحذفن في التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى .

(وَحَازَتْ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَدَفَ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سَفَرَجَلٍ فتقول فى جمعه : سَفَارِجٌ ، وإن عَوَّضْتَ قلت : سَفَارِيجٌ ، وفى تصغيره : سَفَيْرِجٌ ، وإن عوضت قلت : سَفَيْرِيجٌ ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلِقٌ ، فتقول فى جمعه : مَطَالِقٌ وَمَطَالِيقٌ ، وفى تصغيره : مُطَيْلِقٌ وَمُطَيْلِيقٌ ، على الوجهين ، وعلم من قوله « وجاز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، ملتم يستحقها لغير تعويض ، واحترز بقوله « لغير تعويض » من نحو لَمَّاغِيْزِي فِي جَمْعِ لَفْيِزِي ؛ فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التي كانت في المفرد .

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِمًا) مما جاء مسموعاً ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب : مُعَيَّرِبان ، وفي العشاء : عُشَيان ، وفي عَشِيَّة : عُشِيَّيَّة ، وفي إنسان : أُنَيْسِيَّان ، وفي بَنُوْنَ : أْبَيْتُون^(١) ، وفي ليلة : لَيْلِيَّيَّة ، وفي رَجُلٌ : رُؤُوجِلٌ ، وفي صِدِيَّة : أُصَيِّيَّة ، وفي غِلْمَةٌ : أُغْيِيْلَةٌ ؛ فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مُهْمَلٍ عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظٍ واحدٍ قولهم : رَهَطٌ وَأَرَاهِطُ^(٢) ، وبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ ، وَكَرَاعٌ وَأَكَارِعٌ ، وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضٌ ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع للمستصل ، هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُقْبَرُ إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى إبطليل أو أبطول ثم جمع .

(١) ورد هذا التصغير في قول الشاعر :

رَعَمَتْ تَمَاضِيرُ أُنِّي إِمَّا أُمَّتْ يَسُدُّ أْبَيْتُونَهَا الْأَصَاغِرُ خَلْقِي

(٢) ورد هذا الجمع في قول الشاعر :

يَا يُؤْسَ لَلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

(لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ) أى مدة التأنيث (الفتح انْحَتَمَ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصَمَةٌ وَقَصِيْمَةٌ ، ودرجة ودُرَيْجَةٌ ، وَحُبْلَى وَحُبَيْلَى ، وَسَلْمَى وَسَلِيمَى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الهززة ، نحو صَحْرَاءُ وَصُحَيْرَاءُ ، وَحَمْرَاءُ وَحُمَيْرَاءُ .

(تنبيهات) : الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حَمْرَاءُ ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابها ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية « فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح ، ككُتْمَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى وَحَمِيرَاءُ » حيث يقتضى أن المدة فى نحو حَمْرَاءُ مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوز فيه ، والتحقق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل علم تأنيث » ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كغير على الأصل نحو دُحَيْرِجَةٌ .

الثالث : عجز المركب مُنَزَّلٌ مُنَزَّلٌ تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْلَبَكْ ، بفتح اللام .

(كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ أفعالٍ سَبِقَتْ أَوْ مَدَّةٌ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)

أى يجب أيضاً فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال ، أو مد سَكَرَانَ وما به التحق بما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَمَ جَمْعُ ماها فيه على فعّالين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أجمال ، وفى تصغير سَكَرَانَ :

سَكْرَانٍ : لأنهم لم يقولوا في جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو قَسْبَانٍ وَعَطْشَانٍ .

فإن جُمِعَ على فَعَالَيْنِ دون شذوذ صُغِرَ على فُعَيْلَيْنِ ، نحو سِرْحَانٍ وَسُرَيْجَيْنِ ، وَسُلْطَانٍ وَسُلَيْطَيْنِ ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِينِ وَسَلَاطِينِ .

وإن كان جمعه على فَعَالَيْنِ شاذاً لم يُلْتَفِتْ إليه ، بل يصغر على فُعَيْلَانِ ، مثله غَرَبَانٍ وَإِنْسَانٍ ؛ فإنهم قالوا في جمعهما : غَرَائِينِ وَأُنَاسِينِ على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غَرَبِيَّتَانِ وَإِنْسِيَّتَانِ .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعْرَفْ هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا ؟ حُمِلَ على باب سكران ؛ لأنه الأَكْثَرُ .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعا ، فشمَل المَفرَدَ ، وفي بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا »؛ فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأَكْثَرِينَ ، إلا ما سُمِيَ به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَرْتَ أفعالا اسمَ رجل قلت أفعيَعال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عَطْشَانٍ ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ، وثوب أخلاقٌ وَأَسْمَالٌ ، وهو عند الأَكْثَرِينَ من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبتته في المفردات ؛ ففتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أفعيَعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعيَعال بالكسر . وقال بعض شراح تصريح ابن الحاجب : قيد بقوله « جمعا » احترازا عما ليس بجمع ، نحو أَعْشَارٍ فإن تصغيره أَعْيَشِيرٍ وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق » هذا لفظه ، قيد ، وحمل كلام

الناظم على التقييد، وكأنه جعل « سبق » قيذا لأفعال : أى ألف أفعال السابق في باب التكسير، وهو الجمع؛ أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا سم رجل قلت فيه أنيّمآل كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم؛ لأن قوله « سبق » ليس حالا من أفعال فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل؛ فعلى هذا يحمل كلامه.

* * *

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُومٌ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا)
 (كَذَا التَّمْزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ)
 (وَهَكَذَا زِيَادَتَا قَفْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا)
 (وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَنْتِنِيَّةٍ أَوْ جَمْعِ تَضْحِيحٍ جَلًّا)

يعنى لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، بل تمتد منفصلة، أى تُنزل منزلة كلمة مستقلة، فيصغر ما قبلها كما يصغر غير مُتَمِّم بها.

الأول : ألف التائيث الممدودة، نحو حَرَاء .

الثاني : تاء التائيث، نحو حَنْظَلَة .

الثالث : ياء النسب، نحو عِبْقَرِي .

الرابع : عجز المضاف، نحو عِبْدِ شَمْسٍ .

الخامس : عجز المركب تركيب مزج، نحو بَعْلَبِكَ .

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو زَعْفَرَانٍ .

وَعَبَّوْتَرَانِ واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكَرَانَ ومِرْحَانَ ،
وقد تقدم ذكرهما .

السابع : علامة التثنية ، نحو مُسَلِّمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسَلِّمِينَ ومُسَلِّمَاتِ .

لجميع هذه لا يمتد بها ، ويقدر تمام بِنْيَةِ التصغير قبلها ؛ فتقول في تصغيرها :
حُمَيْرَاءَ ، وَحَنْيَظَلَّةَ ، وَعَبِّيْقَرَى ، وَعَبْيَيْدِ شَمْسٍ ، وَبُعَيْلَبَكِ ، وَزُعَيْفِرَانَ ، وَعَبْيَيْثِرَانَ ،
وَمُسَيْلِمَانَ ، وَمُسَيْلِمِينَ ، وَمُسَيْلِمَاتِ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لنتهى الجمع وُصِّل » وقد

تقدم التنبيه عليه .

الثاني : ليست الألف المدودة عند سيويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من

كل وجه ؛ لأن مذهبه في نحو جُلُولَاءَ وَبَرَآكَاءَ وَقَرِيْبَاءَ — مما نالته حرفُ مَدِّ —
حَذْفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقَرِيْبَاءَ ،

بالتخفيف ، بخلاف فَرُوْقَةٍ فإنه يقول في تصغيرها فَرِيْقَةً بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد
ظهر أن الألف يمتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف

والياء في جُلُولَاءَ وَأَخَوِيْهِ ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقَرِيْبَاءَ ، بالإدغام
سواءً بين ألف التأنيث وتائه ؛ لأن ألف التأنيث المدودة محكوم لها هي فيه بحكم

ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيويه أن لألف التأنيث المدودة شهماً بهاء التأنيث وشهراً
بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من

قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى
عن اعتبار الشبه بالألف للقصورة في عدم ثبوت الواو في جُلُولَاءَ وَنَحْوِهَا ؛ فإنها

كألف حُبَارَى الأولى ، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين
سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة للمبرد ، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضا في نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفي نحو « جدارين » ، وطرّيفين ، وطرّيفات « أعلما ، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مدّ ، فذهب سيبويه الحذف ؛ فتقول : ثَلَيْثُونَ ، وَجُدْرَانٌ ، وَطُرَيْفُونَ ، وَطُرَيْفَاتٌ ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فعومل معاملة جُلُولَاءَ ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ في ذلك والإدغام كما يفعل في جُلُولَاءَ ، واتفقا في نحو « طَرَيْفَيْنِ ، وَطَرَيْفَيْنِ ، وَطَرَيْفَاتٍ » إذا لم يحطن أعلما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبَتَا)

أى إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال مُعْمِعِلٍ وُقْمِعِعِلٍ ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول في نحو قَرَقَرَى وُلُقْمِيزَى وَبَرْدَرَايَا : قَرَبِيرٌ ، وُلُقْمِيزٌ ، وَبُرَيْدِرٌ .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ)

ومثله قَرَيْثًا تقول فيه : قَرَيْثًا ، أَوْ قَرَيْثٌ ، أى إن حذفت المدة قلت : الْحَبِيرَى وَقَرَيْثًا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت : الْحَبِيرِ وَقَرَيْثٌ ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

(وَأَزْدُدُّ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبًا قِيَمَةً صَيَّرَ قَوِيْمَةً تَصِيبًا)

ثانيا : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانيا ، وقلب : في موضع النعت
ثانيا أيضا .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يردُّ إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ؛ فشمَل ذلك
سته أشياء :

الأول : ما أصله واو فاقبلت ياء نحو قِيَمَة ، فتقول فيه : قَوِيْمَة .

الثانى : ما أصله واو فاقبلت ألفا نحو باب ، فتقول فيه : بُوَيْب .

الثالث : ما أصله ياء فاقبلت واو نحو مُوقِن ، فتقول فيه : مُتَيِّقِن .

الرابع : ما أصله ياء فاقبلت ألفا نحو ناب ، فتقول فيه : نُيَيْب .

الخامس : ما أصله همزة فاقبلت ياء نحو ذِيب ، فتقول فيه : ذُوَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِنَار و قِرَاط ؛ فإن

أصلهما دِنَار و قِرَاط^(١) ، والياء فيهما بدل من أول المثليين ؛ فتقول فيهما :
دُنَيْنِير و قَرِيرِيْط .

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يردُّ إلى أصله ؛ فتقول في مُتَعِدِّ : مُتَعِدِّدٌ ،

بإبقاء التاء ، خلافاً للزجاج فإنه يردّه إلى أصله ؛ فيقول : مُوَيْد ، والأول مذهب سيبويه ،

وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْدِ أَوْهَمَ أَنْ مَكْبَرَهُ مُوَيْدِ ، أَوْ مُوَعِدِ ، أَوْ مُوَعِدِ ،

وَمُتَعِدِّدِ لَا إِهْمَامَ فِيهِ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مراده بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به في التسهيل ؛

لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف

صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان لينا مُبْدَلاً من همزة تلى همزة ، كما استثناه في التسهيل

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط .

كألف آدم وياه أئمة ؛ فإيهما لا يُردّان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أئمة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية « وهو — يعني الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين » غير محرّر ، بل ينبغي أن يقول « مبدلا من غير همزة تلي همزة » كما في التسهيل .

الثاني : أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نُويب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا ، وواقفهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً ، ويؤيدونه أنه سمع في بيضة بويضة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغّر اسمٌ مقلوبٌ صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاه ؛ لأنه من الوجاهة قلب ، فإذا صغر قيل : جويته ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَدَّ فِي عَيْدِ عَيْدٍ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد ؛ لأنه من عادَ يعود ، فلم يردوا الياء لثلاثا يلتبس بتصغير عود بضم العين ، كما قالوا في جمعه أعبياد ، ولم يقولوا « أعواد » لما ذكرنا .

(وَحَمِيمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ) يعني أنه يجب لجمع التكسير من ردّ الثاني إلى أصله ماوجب للتصغير ؛ فيقال في ناب وباب وميزان : أنياب ، وأبواب ، وموازن ، إلا ما شذ كأعياد ، وقوله :

١١٧٦ — حَمِي لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِأَذْنِنَا
وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عِنْدَ الْمَيَامِنِ

يريد الموائق .

(تنبيه) : هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم ، وديمة وديم .

(وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَأَوَّ) نحو ضارب وضوئرب ، ومأش
وموئش (كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ) كأف صابٍ وعأج ؛ فتقول فيهما :
صوئب وعوئج .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما يجعل واواً أيضاً الألفُ الثاني المبدلُ من همزة تلي همزة
كآدم ، تقول فيه « أوبدم » كما تقدم التنبيه عليه .

الثاني : حكم التفسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير ؛ فتقول :
ضوارب ، وأوادم .

(وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ) وهو ما حُذِفَ منه أصلٌ بأن تَرُدُّ إليه ما حذِفَ منه (فِي
التَّصْغِيرِ) لتتأني بنية فَعَيْل . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا) أصله
مَوْه ؛ فتقول فيه « مويه » برد اللام ، وكذا تفعل في « خذ ، وكل ، ومذ » أعلاما ،
و « سه ، وبد ، وحري » ؛ فتقول فيها : أخئذ ، وأكئيل - برد الفاء - ومئئذ ،
وسئيه - برد العين - وبدئية ، وحريج - برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ تأه التأنيثُ لم يعتدَّ بها ، ويكمل أيضاً كما
يكمل الثنائي ، نحو عِدَّةٌ وَسَنَةٌ ؛ فتقول فيهما : وعُيْدَةٌ وَسُنِّيَّةٌ ، برد فاء الأول
ولام الثاني .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يُرَدِّ إليه ما حذِفَ ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأن
بِنِيَّةِ فَعَيْلٍ تتأني بدونه ؛ فتقول في هـٍ وشاكٍ ومئيت : هُوَيْرٌ ، وشُوَيْكٌ ، ومُئِيَّتٌ ،
وشذ هُوَيْرٌ ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثنائي وضعا يكمل أيضاً في التصغير كما يكمل المنقوص
توصلاً إلى بناء فَعَيْلٍ ، إلا أن هذا النوع لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه ، بخلاف المنقوص ،
وأجاز في السكافية والتسهيل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكمل بحرف علة ؛ فتقول في

عَنِ وَهْلِ مُسَمًّى بِهِمَا : عُفَى وَهُلَى ، وَالْآخِرَانِ يَجْعَلُ مِنْ قَبِيلِ الْمُضَاعَفِ ، فَتَقُولُ فِيهِمَا : عُفَيْنٌ وَهَلِيلٌ ، وَصَرَحَ فِي الذَّسْهِيلِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى ، وَبِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ ، لَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُذِينَ الرَّجْحَيْنِ أَثَرٌ فِي مَا الْأَسْمِيَّةُ أَوْ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ : مُوَى ٥ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال : « غير التاء » ، ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بِنْتِ وَأَخْتِ ؛ فَإِنَّهَا لَا يَمْتَدُّ بِهَا أَيْضًا ، بَلْ يَقَالُ : بُنْيَةٌ ، وَأَخِيَّةٌ ، بَرْدُ الْمَحْذُوفِ .

الثاني : يعني بقوله « ثالثًا » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولًا أو وسطًا ؛ فالأول كقولك في تصغير يَرَى مَسْمًّى بِهِ : يُرَى ، من غير رد ، اعتدادًا بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والملازمي الرد ؛ فيقولان : يُرَىء ، ويونس يردّ ولا ينون على أصل مذهبه في يُعْمَلُ تصغير يَعْسَلُ ونحوه ، وتقدم مثل الوسط .

الثالث : لا يمتدُّ أيضًا بهمزة الوصل ، بل يردُّ المحذوف مما هي فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه إذا صغر حذفت منه ؛ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما ، نحو أَسْمِ وَأَبْنِ ، تقول في تصغيرهما : سُمَى ، وَبُنَى ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتجريك الأول .

الرابع : قوله « كما » إن أراد به أَسْمَ الماء المشروب فهو تمثيل صحيح ، وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما السكّمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير ، لا تمثيل ؛ لأن ما — اسمية كانت أو حرفية — من الثنائى وَضَمًا ، لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو « ما » يكمل كما يكمل المنقوص لأنه منقوص .

وتمام القول في هذا أنه إذا سمي بما وُضِعَ ثنائيا ، فإن كان نائيه صحيحا نحو هَلْ

وبل لم يَزِدْ عليه شيء حتى يصفر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال: هُلَيْل، أو هُلَيْ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير؛ فيقال فى لووكى وما أعلاما: لَوَوَكِي بالتشديد، وماء بالمد، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صفرن أعطين حكم دَوَّ وَحَى وماء؛ فيقال لَوَوِيُّ كما يقال دَوَوِيٌّ، وأصلهما لَوَوِيٌّ وَدَوَوِيٌّ، ويقال: كَيْتِي بثلاث يآآت كما يقال حُيِّي، ويقال: مَوِيٌّ كما يقال فى تصغير الماء المشروب مَوِيَّة، إلا أن هذا لانه هاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال فى شرح الكافية: وقد يكون المحذوف حرفا فى لنة وحرفا آخر فى لنة، فيصفر تارة برد هذا وتارة برد هذا، كقولك فى تصغير سَنَّة: سَنِّيَّة وسُنِّيَّة، وفى تصغير عِضَّة: عِضِّيَّة وعُضَيَّة، اهـ.

(وَبَنَ بِتَرْخِيمٍ يُصَفِّرُ الْكُفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْغِي الْمَعْطَفَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على قَمِيل، وإب كانت أربعة فعلى قَمَيْل، فتقول فى مِعْطَف: عَطِيف، وفى أَزْهَر: زُهَيْر، وفى حامد وحَمدان وحَمَّاد ومحمود وأحمد: حَمِيد، وتقول فى قِرْطَاس وعصفور: قَرِيْطَس وعُصْفِير.

(تنبيهات): الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء؛ فتقول فى سَوَدَاء وحُبْلَى وسُعَادَ وغَلَاب: سَوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وسُعَيْدَة، وغُلَيْبَة.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حَيْض، وطَلِيق؛ لأنها فى الأصل صفة لذكر.

الثالث : حكي سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْهَا وَسُمِّيَا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الممزة فيها والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الممزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبئ عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أيبريه وأسيمع ، وقال سيبويه : تُرَيْهِيمُ وَسُمِّيَعِيلُ ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبئ جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهِيمَ وَسَمَاعِيلَ ، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون بَرَاهِمَ وَسَمَاعِلَ بغير ياء ، وبَرَاهِمَةَ وَسَمَاعِلَةَ ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أبارِه وأسَامِيعُ ، وأجاز نطلب بَرَاهِ كَمَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهِ بُرَيْهَ ، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختصُّ تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافاً للقراء وتطلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِي بُبَيْقٌ وَيُذَمُّ » مصفر أبق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُبَيْقِ على أَرَيْقٍ » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جبل أَوْزَقَ ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها ؛ فتقول في خَفَنْدَدٍ وَمُقَنْدَسٍ وِضْفَنْدَدٍ : خُفَيْدٌ ، وَقَمَيْسٌ ، وَضَفَيْدٌ ، بحذف الزوائد للالحاق ، وَاخْفَنْدَدٍ : الظلم السريع ، وَاِضْفَنْدَدٍ : الضخم الأحمق .

(وَأَخْتِمُ بِنَا التَّائِنِثِ مَا صَفَّرْتَ مِنْهُ مُؤَنَّثِ عَارٍ) من التاء (تُلَائِي) في الحال (كَسِنٌ) ودار ؛ فتقول في تصغيرها : سُئِنِيَّةٌ ، وَدَوَيْرَةٌ ، أو في الأصل كَيْدٍ ، فتقول في تصغيره : يُدَيَّةٌ ، أو في المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صفرَ تلحقه التاء نحو سَمَاءَ وَسُمِّيَّةَ ، وذلك لأن الأصل فيه سَمِيٌّ بثلاث آيات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل للدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقى الأسمُ ثلاثياً ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد ، والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حُبْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالْقَائِرِيَّ ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أثنهما (وَخَمْسٍ) أى فإنه يقال فيها : شَجَرٍ ، وَبَقِيرٍ ، وَخُمَيْسٍ ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة وبقيرة وخيسة بالتاء ؛ لأنه يلبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ، ومثل خَمْسٍ بِضَعِّعٍ وَعَشْرٍ ، فيقال فيهما : بِضَيْعٌ وَعَشِيرٌ ، ولا يقال بِضَيْعَةٌ وَعَشِيرَةٌ ؛ لأنه يلبس بعدد المذكر ، وأشار إلى الثاني بقوله : (وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، في ألقاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وَشَوَالٌ وَنَابٌ لِلسُّنَنِ مِنَ الإِبِلِ ، وَحَرْبٌ وَفَرَسٌ وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ للحديد وَعِرْسٌ وَضَحَى وَنَقْلٌ وَعَرَبٌ وَنَصَفٌ وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يُذَكِّرُ الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عِرْسٍ وَقَوْسٍ ؛ فقال : عُرْبَيْسَةٌ وَقَوْبَيْسَةٌ .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرٍ وَخَمْسٍ .

الثانى : لاعتبار فى العَلْمِ بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمَحٍ علم امرأة : رُمَيْحَةٌ ، وفى عين عِلْمٍ رَجُلٌ : عُيَيْنٌ ، خلافاً لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول : رُمَيْحٌ ، وفى الثانى عُيَيْنَةٌ ، ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نُؤَيْرَةٌ ، وَعُيَيْنَةٌ ، وَأُذَيْنَةٌ ، وَفُهَيْرَةٌ ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً بينت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت

تاء التأنيث ؛ فتقول : بُدِيَّةٌ وَأُخِيَّةٌ ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء ؛ فتقول : بُنِيٌّ وَأُخِيٌّ (وَنَدَّرٌ * لِحَاقٍ تَا فِيهَا ثَلَاثِيًّا كَثْرٌ) ثلاثياً : مفعول بكثرة ، وهو بفتح التاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقُدَّام : وَرِيئَةٌ بالهمزة ، وَأَمِيَّةٌ ، وَقُدَيْدِيَّةٌ .

(تنبيه) : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبَارَى ولُغُزَى : حُبَيْرَةٌ ولُغَيْبِرَةٌ ، فىجاء بناء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيلِ موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غير ما ذكر ، إلا ما حذف منهُ ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادُه المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف المدودة فىعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يميز فى نحو بَاقِلَاءَ وَرَنْسَاءَ : بُوَيْقِلَةٌ ، وَبُرَيْنِسَةٌ ، والصحيح بُوَيْقِلَاءَ وَبُرَيْنِسَاءَ .

(وَصَفَرٌ وَاشُدُوذٌ الَّذِي آتَى وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَأْوِنِي)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريفِ الأسماءِ المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شَبَهُهُ بالأسماءِ المتمكنة بكونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها استنبیحَ تصغيرُها ، لكن على وجهِ خولف به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمَّة ألفٍ مَزِيدَةٍ فى الآخر ، ووافقت المتمكنَ فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقيل فى الذى والذى : اللَّذِيَّ وَالَّذِيَّ . وفى تشبيهما : اللَّذِيَّانِ وَاللَّذِيَّانِ ، وأما الجمعُ فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذِيَّونَ رَمَعًا وَالَّذِيَّينَ جَرًّا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذِيَّونَ وَالَّذِيَّينَ بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسبويه يقول : حذف ألف اللَّذِيَّانِ فى التثنية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذف لانتقاء (١٢ - الأسمونى ٣)

السالكين . وقالوا في جمع التيات: التيات، وهو جمع التيات تصغير التي ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الأذيا والتيات وتثنيتهما وجمعهما . وقال في التسهيل :
 والتيات واللويات في الآتي ، واللويآ واللويون في اللآي واللائين ، فزاد تصغير اللآي
 واللآي واللائين . وظاهر كلامه أن التيات واللويآ كلاهما تصغير اللآي ، أما
 اللويآ فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما التيات فإنما هو جمع التيات كما سبق ،
 فتجوز في جملة تصغير اللآي ، ومذهب سيبويه أن اللآي لا يصغر استثناء بجمع
 التيات ، وأجاز الأخفش أيضاً اللويآ في اللآي غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذواتاً ، فقالوا: ذياً وتياً ، وفي التثنية: ذيان وتيان .
 وقالوا في أولى بالقصر: أولياً ، وفي أولاء بالمد: أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .
 ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في
 التكسير ، قاله في التسهيل .

الثاني: قال في شرح الكافية: أصل ذياً وتياً ذيباً وتيباً ، بثلاث يآآت ، الأولى
 عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستنقل توالي ثلاث يآآت ؛
 فقصده التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجز حذف ياء التصغير لدالتها على معنى ،
 ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي
 لا تحرك لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذف الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع
 ياء التصغير ثانية ، واغتفر لكونه عاصداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له
 لتصغير ما هو متمكن .

الثالث: قول الناظم « وصغروا شذوذاً - البيت » معترض من ثلاثة أوجه ؛
 أولها: أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يؤهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن .
 ثانيها: أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما
 عرفت . ثالثها: أن قوله « منها تاوتى » يؤهم أن تصغر كما صغرتا ، وقد نصوا على

أنهم لم يصفروا من ألقاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصنف من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألقاظ المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصفر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل في التعجب ، والمركب المزجى كبعليك وسيبويه في لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أَحْسِبُهُ وَبُعَيْبِكَ ، وَسَيْبِيَّوِيَه .

خاتمة : يصفر اسم الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال في رَكْب : رُكَيْب ، وفي سَرَاة : سُرَّيَّة ، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة ، كقولك في أجمال : أَجْيَال ، وفي أفلس : أَفَيْلس ، وفي فتيمة : فُتَيْمَة ، وفي أنجدة : أُنَيْجِدَة . ولا يصفر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ؛ لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتناقياً ، وأجاز السكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال في رُغْفَان : رُغْفَان ، كما يقال في عُثْمَان : عُثْمَان ، وجعلوا من ذلك « أَصِيلَانَا » زعموا أنه تصغير أَصْلَان وأصْلَان جمع أصيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أصيلان هو معنى أصيل ؛ فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى . الثاني : أنه لو كان تصغير أَصْلَان لقليل : أَصِيلَيْن ؛ لأن فُغْلَان وفِغْلَان إذا كسرا قيل فيهما فَمَالَيْن كَمُضْرَان وَمَصَارَيْن ، وخشمان وخشامين ، وعقبان وعقابين ، وغربان وغرابين . وكل ما كسر على فَمَالَيْن يصفر على فَمَعِيلَيْن ، فبطل كون أَصِيلَان تصغير أَصْلَان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصفرات التي جيء بها على غير بناء مُكَبَّرِهَا ونظيره قولهم في إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفي مغرب مُغَيْرِيَان ، ولا استبعاد في ورود المصفر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَدَ تصغير جمع من جموع الكثرة رَدَّهُ إلى واحده وصغره ثم -
 معه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل . كقولك في غِلْمَانٍ : غُلَيْمُونَ ، وبالآلف والياء
 ن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك في جَوَارٍ ودرَاهِمٍ : جَوَيْرِيَّاتٍ ودرَاهِمَاتٍ ،
 ، إن كان لما قَصِدَ تصغيره جمعٌ قَلَّةٍ جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً كقولك في فتَيَانٍ فُتَيَّيَّةٌ ،
 ويقال في تصغير سِنِينٍ على لغة من أعربها بالواو والياء : سُنِّيَّاتٍ ، ولا يقال سُنْدِيُونٌ لأن
 أعربها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام ، وإذا صغرت ردت اللام ؛ فلو بقي
 أعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والم عوضٍ منه ، وكذا الأَرْضُونَ
 لا يقال في تصغيره إلا أَرَبِيضَاتٍ ؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً
 من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ، ومعلومٌ أن تصغير الثلاثي المؤنث
 يَرُدُّه ذا علامة ؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذورُ المذكور ، ومن جعل إعراب
 سنين على النون . قال في تصغيره سُنَيْنٍ ، ويجوز سُنَيْنٍ على مذهب من يرى أن أصله
 سنى بياءين ، أو لاهما زائدة ، والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ، ثم أبدلت نوناً ،
 فكأنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا إذا
 صغر سنينا معتقداً كون النون بدلا من الياء الأخيرة ، فعاملَ الكلمة بما كان
 يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سِنُونٌ علماً وصغر فلا يقال إلا سُنْدِيُونٌ
 رفعاً وسُنِّيَّيْنٍ جرأً ونصباً ، برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سُنْدِيَهُونٌ ،
 والله أعلم .

النسب

هذا هو الأعرَفُ في ترجمة هذا الباب ، ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه

بالتسميتين .

ويحدث بالنسب ثلاث تعبيرات ؛ الأول لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء

مشددة آخرَ النسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقلُ إعرابه إليها ، والثاني معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . والثالث حكى ، وهو مُعاملته معاملةَ الصفةِ المشبهة في رفعه المضمرة والظاهرَ باطرادٍ ، وقد أشار إلى التغيير للفظي بقوله :

(يَاءُ كَيْمَا الْكُرْمِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكَلُّ مَا تَلِيهِ كَثْرَةُ وَجَبْ)

يعنى إذا قصدوا نسبةَ شيءٍ إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، كقولك في النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِي .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « كَيْمَا الْكُرْمِيِّ » أمرين ؛ أحدهما : التغيير اللفظي المذكور ، والآخر أن ياء الكرمي ليست للنسب ؛ لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضمُّ إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا)

يعنى أنه يحدف لياء النسب كلُّ ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعي : شَافِعِيٌّ ، وإلى المرزبي : مَرْزَبِيٌّ ، يُقَدَّرُ حَذْفُ الْأُولَى وَجَعْلُ يَاءِ النَّسَبِ فِي مَوْضِعِهَا ؛ لِثَلَاثِ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ . وَيُظْهِرُ أَمْرُ هَذَا التَّقْدِيرِ فِي نَحْوِ بَخَّاتِي فِي جَمْعِ بُخَّتِي إِذَا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نَسِبَ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : هَذَا بَخَّاتِيٌّ ، مَصْرُوفًا ، وَكَانَ تَبِيلُ النَّسَبِ غَيْرَ مَصْرُوفٍ .

ويحدف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث ؛ فيقال في النسب إلى فاطمة : فَاطِمِيٌّ . وإلى مكة : مَكِّيٌّ ؛ لِثَلَاثِ اجْتِمَاعِ عَلَامَاتِ تَأْنِيثٍ فِي نِسْبَةِ امْرَأَةٍ إِلَى مَكَّةَ . وَأَمَّا قَوْلُ

التكلمين في ذات : ذَاتِي ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي ، فَلَحنٌ ، وصوابهما ذَوَوِيٌّ وَخَلَقِيٌّ .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً ، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وجهاً واحداً ، كقولك في حُبَارِي : حُبَارِي ، وفي قَبَعْتَرِي : قَبَعْتَرِي ، كما سيأتي . وإن كانت رابعةً في اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالثامسة ، كقولك في جَزَرِي : جَزَرِي . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قَلْبُهَا وَاوَأُ وَحَذَفُهَا ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَسَكَّنَ تَرَبُّعٌ) أى تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ (ذَا ثَمَانٍ سَكَّنَ * قَلْبُهَا وَاوَأُ وَحَذَفُهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حُبَلِي ، تقول فيها على الأول : حُبَلَوِيٌّ ، وعلى الثاني : حُبَلِيٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفصلَ بينها وبين اللام بألفٍ زائدة تشبهاً بالمدودة ، فتقول : حُبَلَاوِيٌّ .

الثاني : ليس في كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليس على حد سواء ، بل الحذفُ هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحَذَفُ إِذْنٌ وَقَلْبُهَا وَاوَأُ حَسَنٌ » .

(لِشِبْهَةِا الْمُبْتَدِئِ وَالْأَصْلِيِّ مَا * لَهَا) يعنى أن الألفَ الرابعةَ إذا كانت للحاق ، محو ذِفْرِي ، أو متقلبةً عن الأصل ، نحو مَرَمِيٌّ ؛ فلها ما لألف التأنيث في نحو حُبَلِيٍّ من القلب والحذف ، فتقول : ذِفْرِيٌّ وَذِفْرَوِيٌّ ، وَمَرَمِيٌّ وَمَرَمَوِيٌّ . إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فَمَرَمَوِيٌّ أَفْصَحُ من مَرَمِيٌّ . وإليه أشار بقوله (وللأصليِّ قَلْبٌ يُفْتَمَى) أى يُخْتَارُ . يقال : اعْتَمَاهُ يَفْتَمِيهِ ؛ إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ - أَرَى الْمَوْتَ يَنْتَامُ الْكِرَامَ وَبِصْطَفِي .

عَفِيَّةٌ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو باء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقابة إلا في حرف وشبهه .

الثاني : تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يُؤمُّ أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث في ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « ما لمأ » ، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حُبلى في الزيادة .

الثالث : لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفصل بالألف كما في حُبلاوي ، وحكى أرطاوي ، وأجازه السيرافي في الأصلية ، فتقول : مرماري .

(وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا) أي : إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حُذِفَتْ مطلقاً . سواء كانت أصلية ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو للتأنيث ، نحو حُبَارَى وحُخَيْطَى ، أو للإلحاق أو التثنية ، نحو حَبْرَكِي وقَبْعَثْرِي ؛ فتقول فيها : مُصْطَفَى ، ومُسْتَدْعَى ، وحُبَارَى ، وحُخَيْطَى ، وحَبْرَكِي ، وقَبْعَثْرِي .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعَلَّى ، فذهب سبويه والجمهور الحذف ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جعله كالمثني ؛ فيجوز فيه القلب ، وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف يادغام في حكم حرف واحد . فكانها رابعة ، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَلِكَ يَأْتِي الْمَقْصُورُ خَامِسًا عَزْلًا) أي إذا كانت ياء المقصور خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول في مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِي ومُسْتَعْلِي .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَيِّي اسمَ فاعِلٍ حَيًّا مُحَيِّي ؛ قلت : مُحَوِّي ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة ، ففتل الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين ، وتقلب الألف واواً فيصير مُحَوِّيًّا ، قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول : أموي ، وفيه وجه آخر ، وهو مُحَيِّيُّ كما تقول : أميُّ . قال المبرد : وهو أجود ؛ لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيِّيِّ كَأَمِيِّ ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَيِّيُّ فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة .

(وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبِ)
فقولك في النسب إلى قَاضٍ قَاضِيٍّ أَجْوَدُ مِنْ قَاضَوِيٍّ ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَنَا

دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حَانِيَّةً ، ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حَانَةَ بِلَا يَاءٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطْرِدٌ ، وذکر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحَتَّمُ قَلْبُ ثَالِثٍ يَمِينُ) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمِ وفتي فتقول فيهما : عَمَوِيٌّ وفتَوِيٌّ ، وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات .

(وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتفتح ما قبلها ، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شجر فتحت عينه كما تفتح عين بئر ، وسيأتي ، فإذا فتحت انقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

ما قبلها ؛ فيصير شَجِيًّا مثل فَتَى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى .

(وَفَعِلٌ * وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسورَ العينِ وجبَ فتحُ عينه ، سواء كان مفتوحَ الفاءِ كَنَمِرٍ ، أو مكسورها كإِبِلٍ ، أو مضمومها كدُبُلٍ ؛ فتقول فيها : نَمَرِيٌّ ، وإِبِلِيٌّ ، ودُوَيْلِيٌّ ، كراهةً اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصَّعِقِ : صِيفِيٌّ ، بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إبتاعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تنبيه) : فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرةٌ لا يغير ؛ فاندرج في ذلك صُورٌ : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِشٍ ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنْدِلٍ ، والثالثة ما كان على أربعة وثانية ساكن نحو تَغْلِبُ ؛ فالأولان لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تَغْلَبِيٍّ ، وَيَحْصَبِيٍّ ، وَيَثْرَبِيٍّ ، وفي القياس عليه خلاف ، ذهب المبرد وابن السراج والزماني ومن وافقهم إلى إطراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مسبوقةً بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإما الوجهان في نحو تَغْلِبُ .

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله « ومثلهُ مما حواه الحذف » لكن أعادها هنا للتنبية على أن من العرب مَنْ يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعيّ ، وما إحدى ياءيه أصلية كمرمِيٍّ ؛ فيوافق في الأول على الحذف ؛ فيقول في النسب إلى الشافعيّ :

شافعيّ ، وأما الثاني فلا يحذف ياءه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول في النسب إلى مرّميّ : مرّمويّ ، وهي لغة قليلة ، المختارُ خلافها ، قال في الارتشاف : وشذ في مرّميّ مرّمويّ .

﴿ تنبيه ﴾ هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسبُ تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات للتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فإما أن تكون مسبوقه بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ، ولكن يُفْتَحُ ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ؛ فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك ، كقولك في حَيٍّ : حَيَّوِيّ ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول في طَيٍّ : طَوَّوِيّ ؛ لأنه من طَوَّيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُودُهُ وَاَوَّاءُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ) وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتي حكمها ، وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

(وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ اخْدِفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْحِيحٍ وَجَبِ)

فتقول في النسب إلى مُسَلِّمَيْنِ وَمُسَلِّمَاتٍ : مُسَلِّمِيّ ، وفي النسب إلى تَمَرَاتٍ تَمَرِيّ بِالْإِسْكَانِ ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وطى هذا يقال في النسب إلى نَصِيبَيْنِ : نَصِيبِيّ ، وإلى عَرَفَاتٍ : عَرَفِيّ ، ولما من أجرى المثنى مجرى خَمْدَانَ ، والجمع المذكور مجرى غَسَلَيْنِ ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مُسْلِمَان : مُسْلِمَانِي ، وفي النسب إلى نصيبين : نَصِيبِي ، وَمَنْ أَجْرَى الْجَمْعِ الْمَذْكَرِ مَجْرَى هَارُونَ ، أَوْ مَجْرَى عَرَبُونَ ، أَوْ أَرْزَمَهُ الْوَاوُ وَفَتَحَ النَّونَ ، قَالَ فِيمَنْ اسْمُهُ مُسْلِمُونَ : مُسْلِمُونِي ، وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَ الْجَمْعِ الْمُؤنَّثِ نَزَلَ تَاءَهُ مِنْزَلَةَ تَاءِ مَكَّةَ وَأَلْفَهُ مِنْزَلَةَ أَلْفِ بَجْرَى فَحَذَفَهُمَا ؛ فيقول فِيمَنْ اسْمُهُ تَمْرَات : تَمْرِي بِالْفَتْحِ ، وَأَمَّا مَحْوُ ضَخَمَاتٍ ؛ فَنَفِي أَلْفِهِ الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ ؛ لِأَنَّهَا كَأَلْفِ حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلْفٍ نَحْوِ مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الْحَذْفُ .

وحكم ما ألحق بالثنى والجمع تصحيحاً حكمهما ؛ فتقول في النسب إلى اثنتين : اثْنِي وَثْنَوِي ، وإلى عشرين عِشْرِي ، وإلى أولات أولي .

(وَثَائِتٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول في طَيْبٍ : طَيْبِي ، وَفِي مَيْتٍ : مَيْتِي ، كراهة اجتماع الياءات والكمرة (وَشَدَّ) في النسب إلى طَيْبٍ (طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ) إذ قياسه طَيْبِي بسكون الياء كطَيْبِي ، فقلبوها أَلْفًا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُعْتَلٍ ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبَيْخٍ ، أو فُصِّلَ بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّمٍ — تصغير مَهْيَامٍ مَقْعَالٍ مِنْ هَامٍ — لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه مُعْتَلِي ، وَهَبَيْخِي ، وَمُهَيِّبِي ، لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

﴿ تنبيه ﴾ : دَخَلَ فِي إِطْلَاقِ النَّاطِمِ نَحْوِ غُرَّيْلٍ — تصغير غُرَّالٍ — فتقول فيه : غُرَّيْلِي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضاً أَيُّمٌ ؛ فيقال فيه : أَيُّمِي ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أَيُّمٍ : أَيُّمِي ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيمٍ لكان حسنا .

(وَفَعَلِيَّ فِي فَعْمِيلَةٍ التَّزْمِ) أى التزم في النسبة إلى فَعْمِيلَةٍ حَذَفُ التَاءِ وَالْيَاءِ وَفُتِحَ الْعَيْنُ ، كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبَةِ إِلَى حَنْفِيَّةَ : حَنْفِيٌّ ، وَإِلَى بَجْمِيلَةَ : بَجْمَلِيٌّ ، وَإِلَى صَحْفِيَّةَ : صَحْفِيٌّ ، حَذَفُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ أَوَّلًا ، ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاءَ ، ثُمَّ قَابُوا الْكَسْرَ فَتَحًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : فِي سَلِيمَةَ : سَلِيمِيٌّ ، وَفِي عَمِيرَةَ كَلْبَ : عَمِيرِيٌّ ، وَفِي السَّلِيمِيَّةِ : سَلِيمِيٌّ ، وَالسَّلِيمِيَّةِ : الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِأَصْلِ طَبِيعَتِهِ مُعْرَبًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١١٧٩ - وَأَنْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ

وَلَسَكُنْ سَلِيمِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرَبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذةً للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشدُّ منه قولهم عُبَيْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ بِالضَّمِّ فِي بَنِي عُبَيْدَةَ وَجُدَيْمَةَ .

(تنبيه) : أَلْحَقَ سَيْبُوهُ فَعْمُولَةَ بِفَعْمِيلَةٍ ، صَحِيحَ اللّامِ كَانَ أَوْ مَعْتَاهَا ؛ فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى فَرُوقَةَ وَعَدَوَةَ : فَرَقِيٌّ وَعَدَوِيٌّ ، وَحِجَّتُهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي النِّسْبِ إِلَى شَنْوَةَ : شَنْئِيٌّ ، وَهَذَا عِنْدَ الْمَبْرَدِ مِنَ الشَّاذِّ ؛ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، بَلْ يَقُولُ فِي كُلِّ مِثْلِهِ مِثْلَهُ مِنْ فَعْمُولَةِ فَعْمُولِيٌّ ، كَمَا يَقُولُ الْجَمِيعُ فِي فَعْمُولٍ صَحِيحًا كَانَ كَسَلُولٍ أَوْ مَعْتَلًا كَعَدُوٍّ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِيهِمَا بَاتِّفَاقٍ إِلَّا سَلُولِيٌّ وَعَدَوِيٌّ ، وَإِنَّمَا قَاسَ سَيْبُوهُ عَلَى شَنْئِيٍّ وَلَمْ يُسْمَعْ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَا يَخَالِفُهُ .

(وَفَعَلِيٌّ فِي فَعْمِيلَةِ حُتَيْمٍ) أى حتم في النسبة إلى فَعْمِيلَةَ حَذَفُ الْيَاءِ وَالتَّاءِ أَيْضًا ، كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبِ إِلَى جُهَيْنَةَ : جُهَيْنِيٌّ ، وَإِلَى قُرَيْظَةَ : قُرَيْظِيٌّ ، وَإِلَى مُزَيْنَةَ : مُزَيْنِيٌّ ، حَذَفُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ ، ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاءَ ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي رُدَيْنَةَ : رُدَيْنِيٌّ ، وَفِي خُرَيْنَةَ : خُرَيْنِيٌّ ، وَخُرَيْنَةَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبَصْرَةِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ في النسبِ إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثاني : ما تقدم من أنه يقال في فَعِيلَةٍ فَعَلِيٌّ ، وفي فُعَيْلَةٍ فُعَيْلِيٌّ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً في فَعُولَةٍ على رأى سيبويه .

(وَأُخْفُوا مَعْلًا لَامٍ عَرَبِيًّا) من التاء (من المثلثين) أى فَعِيلَةٌ وَفُعَيْلَةٌ (بمَا التا أولياً) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا في النسبِ إلى عَدِيٍّ وَوَقَصِيٍّ : عَدَوِيٌّ وَوَقْصَوِيٌّ ، كما قالوا في النسبِ إلى غَنِيَّةٍ وَأُمِّيَّةٍ : غَنَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك في السكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو وَقَصِيٍّ وَعَدِيٍّ وهو أثقل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامه نحو كَسِيٍّ تصغيرَ كِساءٍ ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كَسِيٌّ بياضين مشددين ، وأجاز بعضهم كَسَوِيٌّ .

فإن كانا صحيحى اللام أطرد فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم في عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ : عَقِيلِيٌّ وَعُقَيْلِيٌّ ، هذا مذهب سيبويه ، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطَرِّدان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم في تَقِيْمَةٍ : تَقِيٌّ ، وقولهم في سَلِيْمٍ : سَلِيْمِيٌّ ، وفي قَوِيْمٍ قَوِيْمِيٌّ ، وفي قَرِيْشٍ قَرِيْشِيٌّ ، وفي هُذَيْلٍ هُذَيْلِيٌّ ، وفي قُقيْمٍ كِنَانَةٌ : قُقيْمِيٌّ ، ليفرقوا بينه وبين قُقيْمِيٌّ في قُقيْمٍ تميم ، وفي مُلَيْحٍ خِزَاعَةٌ مُلَيْحِيٌّ ؛ ليفرقوا بينه وبين مُلَيْحِيٌّ في مُلَيْحٍ بنى عمرو بن ربيعة ، ومُلَيْحِ بنِ المون بن خزيمة . ووافق السيرافي المبرد ، وقال : الحذفُ في هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في أمة أهل الحجاز ، قيل : ونسوبة المبرد بين فَعِيلٍ وَفُعَيْلٍ ليست بجيدة ،

إذ سمع الحذف في قُفِيل كثيراً ، ولم يسمع في قَمِيل إلا في قَمِيف ، فلو فرق بينهما لكان أسد بالنظر .

(وَتَمَمُوا) أى لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فِعْلة معتلّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام ، فقالوا : طَوِيلِي ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوِي ؛ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بَفِعْلة في ذلك فِعْلة بالضم من نحو لَوَيْزَةٍ وَنَوَيْزَةٍ ، فقالوا : لَوَيْزِي وَنَوَيْزِي ، ولم يقولوا لَوَزِي وَنَوَزِي لِئَنبَت . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طَوِيَّةٌ وَحَيِّيَّةٌ فإنه يقال فيهما : طَوَوِي وَحَيَوِي (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من فِعْلة وفِعْلة مضاعفا (كَالجَلِيلَةِ) وَالْقَلِيلَةِ ، فقالوا : جَلِيلِي وَقَلِيلِي ، ولم يقولوا جَلَلِي وَقَلَلِي ، كراهة اجتماع الثلثين .

﴿ تنبيه ﴾ : ومثل فِعْلة فيما ذكر فَمَوْلَةٌ نحو قَوْلَةٌ وَصَرُّورَةٌ ؛ فيقال فيهما : قَوْلِي وَصَرُّورِي ، لا قَوْلِي وَصَرَّرِي ؛ لما ذكر .

(وَهَمْزِي مَدَّةٌ يُقَالُ فِي النَّسْبِ مَا كَانَ فِي تَنْبِيهِ لَهُ اِنْتَسَبٌ)

أى حكم همزة المدد في النسب كحكمها في التثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك في صَحْرَاءَ : صَحْرَاوِي ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ ، تقول في قُرَّاءَ : قُرَّائِي ، وإن كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تغلب واوا ؛ فتقول في كِسَاءَ وَعِلْبَاءَ : كِسَائِي وَعِلْبَائِي ، وإن شئت قلت : كِسَاوِي وَعِلْبَاوِي ، وفي الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو كِسَابِيْن ؛ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية ، فلا يقال : كِسَائِي .

{ تنبيهات } : الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتمين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .
الثاني : إذا لم تكن الهزمة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وجرأ وقبَاء ، إذا أردت البُقعة ، ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صَحْرَاء ، وإن جملت جرأ وقبَاء مذكرين كانا كراء وكساء .
الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلبُ الهزمة واوًا ، نحو ماوِي وشاوِي ، ومنه قوله :

١١٨٠ - لَا يَنْفَعُ الشَّوِيَّ فِيهَا شَاتُهُ

وَلَا حِمَارُهُ وَلَا أَدَاتُهُ

فلو سمي بماء أو شاء لجرى في النسب إليه على القياس فقيل : مَاوِيَّ وَمَاوِيَّ وشاوِيَّ وشاوِيَّ .

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ) ماسمى به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادي ، نحو بَرَقَ نَحْرُهُ ، وتَأَبَّطَ شَرًّا ؛ فتقول : بَرَقِي ، وتَأَبَّطِي ، وأجاز الجرمي النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِيَّ وشَرِّيَّ ، وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كُنْتِي ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ - فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا

[وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ]

والقياس كَوْنِيَّ (وَ) انصب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكْبَ مَزْجًا) ، نحو بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتِ ، فتقول : بَعْلِي وَحَضْرَمِي . وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراه أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَكَيْ ، أجازة الجرمي وحده ، ولا يميزه غيره .

الثاني : أن ينسب إليهما معاً من الأتركيههما معاً ، نحو : بَعْلِيَّ بَكَيْ ، أجازة قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله :

١١٨٢ - تَزَوَّجَهَا رَامِيَةً هَرْمُزِيَّةً

[بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَعْلَبَكِي .

الرابع : أن يبنى من جزأى للمركب اسمٌ عَلَى قَلْبَلٍ ، وينسب ، نحو حَضْرَمِيٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوْلَا وَحَيْثَا مُسَمًى بهما حكم المركب الإسنادى في النسب إليهما ، فتقول : أوى بالتخفيف وَحَيْثِي ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَرْجِي ، فتقول : حَمِي .

الثاني : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله في التسهيل : « ويحذف لها — يعني ياء النسب — عجز المركب » لأنه لا يُقْتَصَرُ في الحذف عَلَى العجز ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بِمَرْجَ اليومَ زيد ، قلت : حَرَجِيٌّ ، (وَأَنْسَبُ لِثَانٍ تَمَّامًا) (إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنِ أَوْ أَبِ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْيَةً كَأبي بكر وأم كلثوم .
 والثاني : أن يكون الأول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير .
 فنقول : بَكْرِيٌّ ، وَكَلْثُومِيٌّ ، وَعَبَّاسِيٌّ ، وَزُبَيْرِيٌّ .
 ﴿ نَبِيهِ ﴾ : كَانَ أَحْسَنَ أَنْ يَقُولَ :

إِضَافَةٌ مِنَ الْكُنْيَةِ أَوْ اشْتِهَارَ

مُضَافَةً غَلَبَةً كَأَبْنِ عَمْرٍ

لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قِسْمٌ بِرَأْسِهِ ؛ فَشَمِلَ نَحْوُ
 غلام زيد ، وليس كذلك .

قال في شرح الكافية : وإذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان مُعْرَفًا صَدْرَهُ
 بِمَجْزِهِ ، أَوْ كَانَ كُنْيَةً ، حُذِفَ صَدْرُهُ وَنَسِبَ إِلَى عَجْزِهِ ، كَقَوْلِكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ :
 زُبَيْرِيٌّ ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، هَذَا كَلَامُهُ ، وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ ، إِلَّا أَنَّهُ
 زَادَ فِي الْمَثَلِ غِلَامَ زَيْدٍ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ النَّازِمِ : « أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي »
 مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ ؛ لِأَنْدِرَاجِ الْمَصْدَرِ بِأَبْنٍ فِيهِ ، وَهُوَ تَمَثُّلٌ فَاسِدٌ ؛
 لِأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْمُضَافِ هُنَا مَا كَانَ عَلِمًا أَوْ غَالِبًا ، لِأَمثالِ غِلَامِ زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ
 لِجَمُوعِهِ مَعْنَى مَفْرُودٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غِلَامٍ وَإِلَى زَيْدٍ ،
 وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ النَّسَبِ إِلَى الْمَفْرُودِ لَا إِلَى الْمُضَافِ ، وَإِنْ أَرَادَ غِلَامُ زَيْدٍ
 مَجْمُوعًا عَلِمًا فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا تَعْرَفَ فِيهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَنْسَبُ
 إِلَى صَدْرِهِ مَا يُخَفَّفُ لَبْسٍ .

(فِيمَا سَوَى هَذَا) الْمَذْكُورُ أَنَّهُ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى الْجِزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِي
 (انْسَبَنَّ لِلْأَوَّلِ) مِنْهُمَا ، نَحْوُ عَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهِيَ قَبِيلَتَانِ ، تَقُولُ :
 امْرِئِيٌّ ، وَعَبْدِيٌّ ، وَإِنْ شئتُ قُلْتُ : مَرَّئِيٌّ ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١١٨٣ - وَبَسَقُطُ بَيْنَهَا التَّمَرِيُّ لَنَوًا

كَمَا أَلْفَعِيَّتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(١)

وهذا (مَامٌ يُخَفُّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مناف، حيث قالوا فيهما: أشهلي، ومنافى، ولم يقولوا عبدي.

(تنبيه): شذ بناء فَعَلَّ من جزى الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك في المركب اللزجى، والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِيٌّ، وَعَبْدَرِيٌّ، وَمَرْقَسِيٌّ، وَعَبْقَسِيٌّ، وَعَبْشِيٌّ، في تيم اللات، وعبد الدار، وامرى القيس بن حُجْر الكِنْدِي، وعبد القيس، وعبد شمس، وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللبس، وقالوا: تَعَبْشَمٌ، وَتَعَبْقَسٌ، وأما عبشمس ابن زيد مناة، فقال أبو عمرو بن العلاء: أصله عب شمس أى حب، والعين مبدلة من الحاء، وحب الشمس: ضوءها، وقال ابن الأعرابى: أصله عِبْ شمس، والمبء والمدل واحد، أى هو نظير شمس.

(وَاجِبُ بَرْدِ اللَّامِ مَا) اللَّامُ (مِنْهُ حَذِفَ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ)

(١) هذا بيت لدى الرمة من أبيات بهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس، وقبلة:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى مَعَدَّةٍ يُبُوتُ الْأَجْدُ أَرْبَعَةَ كِبَارَا

يَعْدُونَ الرَّبَابَ وَالْأَلَّامَةَ وَعَمْرًا تَمَّ حَنْظَلَةُ الْخَوَارَا

وَبَسَقُطُ بَيْنَهَا التَّمَرِيُّ لَنَوًا كَمَا أَلْفَعِيَّتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

والحوار - زنة الغراب أو الكتاب - ولد الناقة ساعة يولد، وهو لا يؤخذ في الدية

عن القليل، وقد التبت قراءة البيت على العلامة الصبان، فذكر ما لا يحصل له، والله يغفر له ويرضى عنه.

أى اللام (الف * في جمعي التصحيح أو في التثنية * وحق مجبور) برد لامة إليه (بهذى) المواضع الثلاثة، أى فيها (توفية) بردها إليه فى النسب إليه ، ويمتثل أن يكون « هذى » إشارة إلى اللام ، أى حق المجهور بهذى اللام أى بردها إليه .
فى المواضع المذكورة التوفية بردها إليه فى النسب .

اعلم أنه إذا نُسب إلى الثلاثى المحذوف منه شيء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ، وإن كان محذوف اللام ؛ فإما أن يُجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أو لا ؛ فإن جبر كما فى أب وأخ - فإنهما يُجبران فى التثنية ، وكمضة وسنة ؛ فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء - وجب جبره فى النسب ؛ فتقول : أبوى ، وأخوى ، وعضوى ، وسنوى ، أو عضهى ، وسنهى ، على الخلاف فى المحذوف ؛ لأنك تقول : أبوان وأخوان ، وعضوات وسنوات ، أو عضهات وسنهات ، على الوجهين ، وإن لم يُجبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حرى ، وغدي ، وشفة ، وثبة ؛ فتقول فيها : حرى ، وغدى ، وشفى ، وشمى ، بالمحذف ، وحرحى وغذوى وشفهى وثبوى ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حرى الحاء ، ومن غدى الواو ، ومن شفة الهاء ، ومن ثبة الياء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : « جوازا أن لم يك رده ألف » وهو مقيد بأن لا تكون العين مُقتلة ؛ فإن كانت عينه مُقتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح ؛ احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ؛ فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخص الآنى بيانه شوهى ، وفى ذى : ذوى .
اتفقا ؛ لأن وزنه عند الأخص فَمَل بالفتح .

الثالث : إذا نُسب إلى يدٍ ودمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يدانٍ ودمانٍ ،
ووجب الرد عند من يقول : يديانٍ ودميانٍ .

الرابع : إذا نُسب إلى ما حُذفت لأمه وِعوضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجبر
وتحذف الهمزة ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول في ابنِ واشمِ واشتِ : بنوي ،
وسموي ، وسنهي ، على الأول ، وأبنيُّ وأسنيُّ وأسنيُّ ، على الثاني .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجرور تفتح عينه وإن كان
أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول
في يدٍ ودمٍ وغديٍّ وحريٍّ على مذهب الجمهور : يدوي ، ودموي ، وغدوي ،
وحريٍّ بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يدي ، ودمي ، وغدوي ، وحري ،
بالسكون ؛ لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، والصحيحُ مذهب سيبويه ،
وبه ورد السماعُ ، قالوا في غدٍ : غدوي ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع
إلى مذهب سيبويه ، اه .

(وَبَأَخْرَ أَخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا الْحِقُّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفِ النَّاءِ)

أى اختلف في النسب إلى بنتٍ وأختٍ ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخٍ وابنٍ ،
بحذف الناء وردَّ المحذوف ؛ فتقول : أخويُّ وبنويُّ ، كما يقال في الذكر ،
وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف الناء ؛ فتقول : أختي وبنيتي ،
وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنتٍ ومنتٍ بإثبات الناء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق
بأن الناء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنتٍ وأختٍ ؛ لأن الناء في هنتٍ في الوصل خاصة ،
وفي منتٍ في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أختٍ وبنتٍ حكمهما وهي : ننتان ،
وكلتا ، وذيت ، وكيت ؛ فالنسبُ إليهما عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ؛
فتقول : نينوي ، وكلوي ، وذينوي ، وكينوي ، وعند يونس تقول : ننتي ،

وَكَلْتِيْ أَوْ كَلْتَوِيْ ، وَذَيَّتِيْ ، وَكَيْتِيْ ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا علي
مذهب يونس كَلْتِيْ وَكَلْتَوِيْ وَكَلْتَاوِيْ ، كالنسب إلى حُبْلِيْ بالأوجه الثلاثة ،
وذهب الأخفش في أختِ و بنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء
وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ؛ فتقول : أُخْوِيْ وَبَنُوِيْ
وَكَوْلُوِيْ وَثَنُوِيْ ، وقياس مذهبه في كَيْتَ وَذَيْتَ - إذا رد المحذوف - أن ينسب
إليهما كما ينسب إلى حَيٍّ ؛ فتقول : كَيْوِيْ وَذَيْوِيْ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد اتضح مما سبق أن أختًا و بنتًا حذفتا لامهما ؛ لأن
النحويين ذكروهما فيما حذفتا لامه ؛ فالتاء إذنٌ فيهما عوضٌ من اللام المحذوفة ،
وإنما حذفتا في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن
مُتَمَخِّضَةً للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كَلْتَا كِتَاءٌ بِنْتِ وَأَخْتِ ، وأن
الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبغي ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ،
والألف لامُ الكلمة ، ووزنه فِعْتَلٌ ، وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزداد وِسْطًا ؛
فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كَلْتَوِيْ ، والشهور في النقل عن جمهور البصريين ،
وقوله ابنُ الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه ، أن التاء في كَلْتَا بدلٌ من الواو
التي هي لامُ الكلمة ، ووزنها فَعْلِيٌّ أبدلت الواو تاءً إشعارًا بالتأنيث ، وإذا كان هذا
مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه : كَلْتِيْ ، وأيضًا لا ينبغي على هذا
القول أن يُعَدَّ فيما حذفتا لامه ؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام
في الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال في « ماء » محذوف اللام ، والذي يظهر من
مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كَلْتَا محذوفة ككلام أختِ و بنتِ ، والتاء في الثلاثة
عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً ، ولا يمتنع أن يقال : هي بدلٌ من الواو ،
إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت : إنها بدلٌ من لام
الكلمة ، وأما إن أريد البديل الاصطلاحى فلا ؛ لأن بين الإبدال والتعويض فرقًا
يذكر في موضعه .

الثانى : النسبُ إلى ابنة ابنيّ وبنويّ كالنسب إلى ابن اتفانقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

(وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي)

إذا نسب إلى الثنائى وَضَعًا ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضميفُ وَعَدَمُهُ ، فتقول فى كمّ : كَمِيّ وَكَمِيّ ، وإن كان ثانيه حرفَ لين ضَعُفَ بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول فى كئى ولؤى : كَيّوى وَلَوّوى ؛ لأن كئى لما ضيف صار مثل حَيّ ، ولؤى لما ضيف صار مثل دَوّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزةً ، فتقول فىمن اسمه لا : لَائِيّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً ققلت : لَأَوِيّ .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مُعْتَلِ اللّامِ (مَا أَلْفَا عَدَمٌ * فَجَبْرُهُ) بَرَدَ فَانهُ إِليه (وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّرِيمَ) عِنْدَ سَيبويه ؛ فتقول على مذهبه فى شِيمةٍ وَدِيّةٍ : وَشَوِيّ وَوَدَوِيّ ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ، ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وَشِيّ ، وَوَدِيّ ؛ فإن كان المحذوفُ الفاء صحيحَ اللام لم يَجَبْرْ ، فتقول فى النسب إلى عِدّة : عِدِيّ ، وإلى صِفّة : صِيّ .

(تنبيه) : بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين ، وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يَجَبْرْ ، كقولك فى سَهٍ وَمُذٍ مَسْمِيّ بهما : سَهِيّ وَمُذِيّ ، وأصلهما سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف ، نحو رَبِّ الخففة بمحذوف الباء الأولى إذا سُمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رَبِّيّ برد المحذوف ، نص عليه سيبويه .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامه معتلة نحو المُرِّي ويَرَى مَسْمَى
بهما جِبْر ، فتقول فيهما : المُرْتِيّ واليَزْتِيّ ، برد المحذوف ، وفي فتح العين
وسكونها المذهبان .

(وَالْوَّاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)
الواحد : مفعول بأذكر ، وناسبًا : حال من الضمير المستتر في اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحدٌ قياسي — وهو معنى قوله : « إن
لم يشابه واحداً بالوضع » — جرى بواحدِه وأنسب إليه ؛ فتقول في النسب إلى فرائض ،
وكتب ، وقلائس : فرَضِيّ ، وِكتَابِيّ ، وقَلَنْسِيّ . وقول الناس « فرائضي ، وكتبي ،
وقلائسي » خطأ .

فإن شابه الجمعُ واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :
الأول : ما لا واحد له كعبّاديد ؛ فتقول فيه عَبَّادِيديّ ؛ لأن عباديد بسبب إهمال
واحدِه شابهَ نحو قوم ورَهط مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كلامح فإن واحدِه لَمَحّة ، وفي هذا القسم خلاف ؛
ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلّاحِيّ ، وحكى أن العرب
قالت في المحاسن : مَحّاسِنِيّ ، وغيره ينسب إلى واحدِه وإن كان شاذاً فيقول في
النسب إلى مَلّامح : لَمّحِيّ ، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه ، وعبارته في التسهيل :
وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسي لا كالمُهْمَلِ الواحد ، خلافاً لأبي زيد ، وقد
يحتمله كلامه هما .

والثالث : ما سمي به من الجوع نحو كلاب وأعمار ومدائن ومعافر ؛ فتقول فيه :
كَلّابِيّ ، وأنمارِيّ ، ومدائِنِيّ ، ومعافِرِيّ . وقد بردُ الجمعُ المسمى به إلى الواحد إذا
أمن اللبس ، ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من أسد ، قالوا فيه :

الفرّاهيدي ، بالنسب إلى لفظه ، والفرّهودي ، بالنسب إلى واحده لأن اللبس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى ^(١) بالفرّهود ، وإنما قالوا في النسب إلى الربّاب : ربّي ؛ لأن الربّاب ليس باسمٍ لواحد ، وإنما الربّاب ضبّة وعُكْل وتيمم وتوزر وعدي ، والرّبة الفرقة ، فلما اجتمعوا وصاروا بدأ واحدة قيل لهم : الربّاب .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم في الأنصار : أنصاري ، وفي الأنبار - وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم - أنباري .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا نسب إلى تمرّات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل : ترمي ، وأرضي ، وسنهوي أو سنوي ، على الخلاف في لامة ، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين في الأولين ، وكسر الفاء في الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَمِيلٌ فِي نَسَبِ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقَيْلِ)

أى يُسْتَفْتَى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشيء ، كقوله :

١١٨٤ - وَغَرَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَأَبْنُ فِي الصَّيْفِ تَأْمِرُ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طاعم كاس ، أى ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

١١٨٥ - [دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُنَيْتِهَا]

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

(١) قيل إن فرهودا كصفور بطن من نجد وحى من الأزدي ، فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس في هذه الكلمة .

وقوله :

كَلَيْبِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ
[وَ لَيْلِ أَفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَبٍ ، و بصَوْغٍ فَعَالٍ مقصوداً به الاحترافُ ، كقولهم : بَرَّازٌ ، و عَطَّارٌ .
وقد يقوم أحدهما مقام الآخر ؛ فن قيام فاعل مقام فَعَالٍ قولهم : حَائِكٌ فى معنى حَوَّاكٌ ،
لأنه من الحِرْفِ ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ - وَلَيْسَ بِيذِي رُمُحٌ فَيَطْعُنَنِي بِهِ
وَلَيْسَ بِيذِي سَيْفٌ وَلَيْسَ بِذَبَابٍ

أى وليس بذى نَبَلٍ .

قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ »
أى بذى ظُلمٍ .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطَرِ و لبياع البُتُوتِ وهى
الأكسية : عَطَّارٌ و عِطْرِي ، و بَتَاتٌ و بَتَّى .

و بصَوْغٍ فَعِيلٍ مقصوداً به صاحبُ كَذَا ، كقولهم : رَجُلٌ طَعِمٌ و لَيْسٌ و عَمِلٌ ،
بمعنى ذى طعام و ذى لباس و ذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ - * لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَ أَلَكِيٍّ نَهْرِيٍّ *

[لَا أَذِيحُ اللَّيْلَ وَ لَكِنِ ابْتَكِرُ
مَتَى أَرَّ الشُّبْحَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد و لكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِعْطَار ، أى ذاتُ عِطْر ، ومِفْعِيل كقولهم : ناقةٌ مَحْضِير ، أى ذاتُ حُضْرٍ ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاه ، ولا لصاحب البربرار ، ولا لصاحب الشعير شَمَّار ، والمبرد يقيس هذا ، انتهى .

(وَ يَرَى مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتِصَارًا)

يعنى أن ماجاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبعضه أشد من بعض ، فن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : بِصْرِي ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْر : دُهْرِي ، بضم الدال ، وإلى مَرْو : مَرْوَرِي ، وإلى الرى : رَازِي ، وإلى خَرَّاسان : خَرَسِي وخرامى ، وإلى جُلُولاء وحروراء — موضعين — جُلُولِي وحرورِي ، وإلى البحرين : بَحْرَانِي ، وإلى أمية : أُمَوِي ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْل : سَهْلِي ، بضم السين ، وإلى بنى الحُبَلِي — وهم حى من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سلول المناق — وسمى أبوم الحُبَلِي لعظم بطنه — حُبَلِي ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِي ، وشَعْرَانِي ، وُجَّانِي ، وَاَحْيَانِي ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتِهَامَةَ : رَجُلٌ شَامِي ، وَيَمَانِي ، وتِهَامِي ، وكلها مفتوحة الأوّل ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

﴿ خاتمة ﴾ : ألحقوا آخرَ الاسمِ ياءَ كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛

فقالوا : زَنْجٌ وَزَنْجِي . وَتُرْكٌ وَتُرْكِي ، بمنزلة تمر وتمر ونخل ونخلة ، وللبالغة فقالوا

في أحمَرَ وأشقرَ : أحمري وأشقرى ، كما قالوا : رَاوِيَةٌ ونَسَابَةٌ ، وزائدة
زيادة لازمة ، نحو كُرَيْبِي وِبَرْنِي ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بَرْدِي
بافتتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغُرْفَةٌ وظُلْمَةٌ ،
وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ - أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَيْسِرِي

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

أى دَوَار ، ومنه قول الصلتان :

١١٨٩ - أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ

إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهَوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ

والله أعلم .

الوقف

(تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحِ اِجْمَلِ أَلِفًا وَقَفًا، وَتِلْوًا غَيْرِ فَتْحِ اِخْدِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري ، وهو غير الذي
يكون استثنائا وإنكارا وتذكرا وترنما ، وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة
أشياء : السكون ، والرؤم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ،
وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والحل ، وستأتي مفصلة .

واعلم أن في الوقف على المُنَوَّن ثلاث لغات ؛ الأولى — وهي الفصحى — أن
يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة
بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ، ومررت بزَيْدٌ ، والثانية : أن يوقف
عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزدي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « أترفتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحة البناء نحو : أيها ووثبها ، فكلا النوعين يُبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يُحذفها مُجرى المحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو رأيت فتى ، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والقراء والملازمي ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثاني : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية ، قال في شرحها : ويُقَوَّى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويًا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة ، كقول الراجز :

١١٩٠ - [وَقَبِيلٍ مِّنْ لُّكَيْزٍ شَاهِدٌ]

رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد ابن المعلى ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها رويًا قول الراجز :

١١٩١ - إِنَّكَ يَا بِنَّ بِنْفَقِرِ نِعْمَ الْفَتَى
[وَنِعْمَ مَاؤَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ طَيْفٍ طَرَقَ الْحَى سُرَى
[صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيويوه فيما نقله أكنزهم ، قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

(وَاحْذِفِ لَوْقِفِ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)

يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومة أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وَبِهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتهاً وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « في سوى اضطرار » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخِرَ الأبيات ، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طي : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللهُ بَهْ » يريد بها ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وَاشْتَهَتْ إِذَا مُنَوَّنَا نُصِبَ فَأِنْفَا فِي الْوَقْفِ نُوْنَهَا قَلْبِ)

اختلف في الوقف على إذا ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمتون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ،

ونقل عن المازني والمبرد ، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالألف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت في المصحف ، والثاني : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثر ، وصححه ابن عصفور ، وعن المبرد : أشبهتني أن أكوئى يد من يكتب إذن بالألف ؛ لأنها مثل أن ولأن ، ولا يدخل التنوين في الحروف ، والثالث : التفصيل فإن ألفيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت كتبت بالنون لقوتها ، قاله الفراء ، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على قول من يقف بالألف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .

(وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمًا)

أى إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أبطل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قاضياً ، وإن كان غير منصوبٍ فالخيار الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ويجوز الوقف عليه برء الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي » و « مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ؛ فإن كان تعين الرد كما سيأتي في قوله « وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتضى » .

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْمَعْكَسِ) أى المنقوص غير المنون بالمعكس من المنون ؛ فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وقد دخل تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة أشياء :

الأول : للقرُون بأل ، وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر ؛ فالخيار « جاء القاضي ، ومررت بالقاضي » بالإثبات ، ويجوز « القاضي » بالحذف .

والثاني : ماسقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالحليلُ يختار فيه الإيَّبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهبَ يونس ؛ لأنَّ النداء محلَّ حَذْفٍ ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهبَ الحليل ؛ لأنَّ الحذفُ مجاز ، ولم يكنز فيرجح بالكثرة .

والثالث : ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جَوَارِيَّ » نصبا ؛ فيوقف عليه بإيَّبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ماسقط تنوينه للإضافة نحو « قاضي مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه لوجهان الجائزان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة ، وليس حكما واحداً ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متمين الإيَّبات كما ذكر ذلك في الكافية .

(وَفِي نَحْوِ مَرِّ لَزُومٍ رَدًّا أَلْيَا أَقْتَنِي) يعني إذا كان المنقوصُ محذوفَ العين نحو مَرِّ اسْمٍ فاعل من أَرَى^(١) يرئى أصله مَرُّئِي على وزن مُفْعِلٍ ، فَأَعِلَّ إِعْلَالَ قَاضٍ وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وَقَفَ عليه لزمَ رَدُّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله في ذلك محذوفُ الفاء كَيْفِ عِلْمًا فقول : هذا مَرِي وَيَنِي ، ومررتُ بِمَرِي وَيَنِي .

(وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحْرَكٍ سَكَنَهُ أَوْ قِفَ رَأْتِ التَّحْرُكِ)
في الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والرُّومُ ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقلُ ، ولكل منها حدٌ وعلامة .

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل في هذا الفعل والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهي انحاء من خف
أو خفيف

والإشمام : سَمُّ الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم ، للإشارة للحركة من
غير صوت ، والفرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة
قدّام الحرف هكذا .

والرّوم : وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ، والفرَضُ به هو الفرض
بالإشمام ، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام
لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم ، وهو خط قدّام
الحرف هكذا -

والتضعيفُ : تشديدُ الحرفِ الذي يوقَفُ عليه ، والفرَضُ به الإعلام بأن
هذا الحرفَ متحرك في الأصل ، والحرف الزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو
للدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والفرَضُ إما بيان حركة الإعراب ،
أو الفرار من النقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتي تفصيل ذلك .

فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب في
غيره ، ولذلك قدّم استثناءها ، وإن كان غيرهاً جاز أن يوقَفَ عليه بالإسكان وهو
الأصل ، وبالرّوم مطلقاً ، أعنى في الحركات الثلاث ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضةٍ
لخفة الفتحة ، ولذلك لم يُجزَّه أكثر القراء في المفتوح ، وواقفهم أبو حاتم . ويجوز
الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله :
(أو أشمِمِ الضمة) أي إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والنكسرة
فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إثمَامًا ، ولا مُشَاحَةً في الاصطلاح ، ثم أشار إلى التضميف بقوله (أَوْقِفْ مُضْمِفًا - مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَمًا) : أى تبع (مُحَرِّكَ كَا) كقولك في جَعْفَرٍ : جَفَفَرٌ ، وفي وَعِيلٍ : وَعَيْلٌ ، وفي ضَارِبٍ : ضَارِبٌ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضميفه ؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينًا ، وبالشرط الثاني من نحو سَرُوٍّ وَيَقِيٍّ وَالْقَاضِيِّ وَالْفَتَى ؛ فلا يجوز تضميفه ، وبالثالث من نحو بَكْرٍ ؛ فلا يجوز تضميفه . ثم أشار إلى النقل بقوله :

(وَحَرَّكَ رَكَاتٍ أَثْقَلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ)

أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكنًا ، والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَلَّ ، أى لن يُمْنَعِ ، فنقول فى نحو بَكْرٍ : هذا بَكْرٌ ، ومررت بِبَكْرٍ ، ومنه قوله :

١١٩٢ - عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مِنْ عَنزِيٍّ سَبَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد لم أضربه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء ، فإن لم يكن المقول إليه ساكنًا أو كان وليكن غير قابلٍ للتحرّك : إما لكون تحريكه متعذرًا كما فى نحو نَابٍ وَبَابٍ أو متمسرًا كما فى نحو قِنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ وَزَيْدٍ وَتَوْبٍ لثقل الحركة على الياء والواو ، أو مسـتلزمًا لثقل إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جَدٍّ وَعَمٍّ - امتنع النقل .

(تنبيهان) : الأول : يجوز فى لغة نَحْمِ الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

١١٩٣ - مَنْ يَأْتِمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ

تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُقَلِّمُ رَشْدَهُ

(١٤ - أشمونى ٣)

ومن لغتهم الوَقْفُ على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها ، كقوله كنت في نخم أخافه ، أراد أخافها ففعل ما ذكر

الثاني : أطلق الحركات ، وهو شامل للإعرابية والبنائية ، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قَبْلُ ، ولا من بَعْدُ ، ولا مضى أمْسُ ؛ لأن حِرْصَهُم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكَدُ ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، ا هـ .

وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيتُ بَكَرًا ، ولا ضربتُ الضَّرْبُ ؛ لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين ، وحل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجَرْمِيِّ أنه أجازهم ، وعن الأخفش أنه أجازهم في المنون على لغة من قال : رأيتُ بَكَرًا ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيتُ اتَّخَبًا والرَّدَا والبَطَا ، في رأيتُ اتَّخَبًا والرَّدَا والبَطَا ، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لتقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ،

ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا بِشْرٌ » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فِعْلٍ ، ولا في نحو « انتفعت بِقُفْلٍ » خلافًا للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فِعْلٍ ، وهو مهمل في الأسماء أو نادر : هذا في غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله: (وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ)؛ فتقول « هَذَا رِدٌّ » ، ومررت بكفء . « لما مر التنبيه عليه من نقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يَفِرُّونَ من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ؛ فيقولون : هَذَا رِدِيٌّ مع كَفُوٌّ ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتياع ، فيقولون : هَذَا رِدِيٌّ مع كَفُوٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظبي ودَلُوْ .

الثاني : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدأ بها ؛ فيقولون « هَذَا الْخُبُّ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُدْبِتُهَا ساكنة ، نحو « هَذَا الْبُطُوٌّ » ، ورأيت الْبُطَاً ، ومررت بِالْبُطِيِّ ؛ ومنهم من يبدلها بِمَجَانِسِ الحركة المنقولة ؛ فيقول : « هَذَا الْبُطُو ، ورأيت الْبُطَا ، ومررت بِالْبُطِيِّ » ، وقد تبدل الهمزة بِمَجَانِسِ حركتها بعد سكون باقي ، نحو هذا البطو ، ومررت بالبطي ، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هَذَا الْكَلُوٌّ ، ومررت بِالْكَلِّيِّ » وأهل الحجاز يقولون : « الْكَلَا » في الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بِمَجَانِسِهَا ، ولذلك يقولون في أ كَمُوٌّ : أ كَمُوٌّ ، وفي مُمْتَلِيٌّ : مُمْتَلِيٌّ .

(فِي الْوَقْفِ تَأْتِي نَيْثُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَاحٍ وَصِيلٍ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قول بعضهم : قعدنا على

الفراء ، وبالأسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأختٍ ومحوها فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا - نحو الحياة والفتاة - والأعراف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قلَّ جعلُ التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسَلِّمَاتٍ ، وما ضاهاه - أى شابهه - وأراد بذلك هَيَّاتٍ وأولاتٍ كما صرح به في شرح الكافية ؛ فالأعرافُ في هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِعَ إبدالها هاء في قول بعضهم : دَفَنُ الْبِنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ ، يريد البنات من المسكرات ، و « كيف بالإخوة والأخوات » وسمع هَيَّاه وأولاده ، ونقل بعضهم أنها لغة طيء ، وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيه) : إذا سمي رجل بهيئات على لغة من أبدلَ فهي كطلحة تُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وإذا سمي به على لغة من لم يبدلَ فهي كعَرَقاتٍ يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به

(وَعَبْرُ ذَيْنِ بِالْمَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه . يعنى أن غيرهما يقلُّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلامة ، أو جمع تكسير كغِلْمَةٌ ، ومن إقرارها تاء قول بعضهم : يا أهلَ سورة البقرتِ ، فقال مجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيتٍ ، وقوله :

١١٩٤ - اللهُ أَجْزَأُكَ بِكَفَى مَسَلَّتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَّ

كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحَمْرَةَ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف « إِنْ شَجَرَتِ الزُّقُومِ » و « امْرَأَتِ نُوْحٍ وَامْرَأَتِ لُوطٍ » ، وأشبه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمره ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ووقف الكسائي على « لَاتٍ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال في شرح الكافية : ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على رَبَّتْ وَوُتَّتْ ، قياسا على قولهم في لَاتٍ : لَاءٌ .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ
بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ)

يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثرت ما تزداد بعد شيئين : أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزئاً نحو « لَمْ يُعْطِ » أو وقفاً نحو « أَعْطَى » .

والثاني : « ما » الاستفهامية إذا جرَّت بحرف نحو « عَلَى مَهْ ، وَلِمَهْ » أو باسم و « اقْتِضَاءَ مَهْ » .

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجبٌ وجائزٌ ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ حَقْمًا فِي يَوْمِ مَا كَعِ أَوْ كَيْعٍ مَجْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا) .

يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل المحذوف الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عَهْ » أمر من وَعَى يَعِى ، ونحو « رَهْ » أمر من رأى يَرَى ، والثاني « لَمْ يَعْهْ » ، ولم يَرَهْ .

لأن حرف المضارعة زائد؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد، كذا قاله الناظم، قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على «لم أك»، ومنّ تقى «بترك الهاء.

﴿تنبيه﴾: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق؛ فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو «رّة ولم يرة» وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو «أعطية، ولم يُعطية» جائز، لا لازم.

(وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ الْفِهْمَا) وجوبا، سواء جرت بحرف أو اسم، وأما قوله:

١١٩٥ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمِينِي لَيْمٌ

[كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ]

فضرورة.

واحتز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو «مررت بما مررت به، وبما تفرخ أفرخ، وعجبت مما تضرب» فلا يحذف ألف شيء من ذلك، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بثنت لامة، ونقله أبو زيد أيضا، قال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون: «سل عم شئت» كأنهم حذفوا الكثرة استعمالهم إياه.

وفهم من قوله «إن جرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك، وأما قوله:

١١٩٦ - الْأَمُّ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ الْأَمَّةُ

أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ^(١)

فضرورة.

(١) «ألا» في أول هذا البيت وفي «الامة» استفتاحية، واليم هي «ما» الاستفهامية، وهي منصوبة بتقول، وحذفت ألفها ضرورة.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أهل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تلومونني » وقد أشار إليه في التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سببُ هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ مِيمَةً ؟

[لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَرِيَّةً]

(وَأَوْلَاهَا الْهَاءُ إِنْ تَقَفْنَا) أى جوازاً إن جُرَتْ بحرف نحو « عمّة » ووجوباً إن جرت باسم نحو « اقتضاء مة » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَفَظًا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اِقْتِضَاءٌ مَ اِقْتَضَى »)

أى وليس إبلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم ، وقد مثله ، وعلّة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظا وخطا ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿ تنبيه ﴾ : اتصالُ الهاء بالمجرورة بالحرف — وإن لم يكن واجبا — أجودُ في قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغيرها أتباعا للرسم .

(وَوَضَاهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أُدِيمَ شَدًّا ، فِي الْمُدَامِ اسْتِخْصِنَا)
يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلحق اسم « لا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبيلُ وبقُدُ ، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ - يَارُبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ

فشاذ؛ لأن حركة «عَلُ» حركة بناء عارضة تقطعه عن الإضافة؛ فهي كَقَبِيلُ وَبَعْدُ. وإلى هذا أشار بقوله: «وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءِ أَدِيمٍ شَذُ» لحركة عَلُ غير حركة بناء مُدَامٍ، بل حركة بناء غير مُدَامٍ، وأشار بقوله: «فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا» إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَامِ- أي الملتزم- جازم مستحسن، وذلك كفتحة هُوَ وَهِيَ وَكَيْفَ وَتَمَّ؛ فيقال في الوقت: «هُوَ» وَهِيَ» وَكَيْفَةَ» وَتَمَّةُ»

﴿تنبيهان﴾: الأول: اقتضى قوله: «ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ» أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً؛ لأن كلامه يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المُدَامِ، والآخر تحريك الإعراب، وليس ذلك إلا في الأول.

الثاني: قوله «فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا» يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضي؛ لأنها من التحريك المُدَامِ، وفي ذلك ثلاثة أقوال؛ الأول: المنعُ مطلقاً، والثاني: الجواز مطلقاً، والثالث: الجواز إن أمِنَ اللبسُ نحو «قَمَدَةٌ» والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو «ضَرْبَةٌ»^(١) والصحيحُ الأول، وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره المصنف؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأن الماضي إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع العرب في وجوه تقدمت في موضعها؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها:

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزٌ بِكُلِّ مَا

حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءِ لَزِمًا

* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِيًا *

(١) اللبس في «ضربه» لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميراً منصوباً المحل، لأن الفعل متعد، بخلاف «قمد» فإنه فعل لازم.

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشَا مُنْتَهَلًا)

أى قد يُحْكَم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما»
ومنه قراءة غير حمزة والكسائي «لَمْ يَنْسَنَهُ وَانظُرْ» ، «فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ قُلْ» ومنه
أيضاً «مَا لِيْهِ هَلَكٌ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ خُذُوهُ» ، «مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ» ، ومنه قول
بعض طيبي، «هَذِهِ حُبْلُو يَأْتِي» لأنه إنما تُبَدَّل هذه الألف واواً في الوقف، فأجرى
الوصل مجراه، وهو في النظم كثير، من ذلك قوله:

١١٩٩ - * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا ^(١) *

فشدّد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، وقوله:

أَتَوْنَا نَارِي، فَقُلْتُ: مَتَّوْنُونَ أَنْتُمْ؟

[فَقَالُوا: الْجِنَّ، قُلْتُ: عُمُوا ظَلَامًا]

وقد تقدم في الحكاية.

﴿خاتمة﴾: وقف قومٌ بتسكين الرّويّ الموصول بمدّة، كقوله:

أَفَلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

[وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً، فيقولون العتابا، وإن ترنّم التميميون فكذلك، وإلا

عَوَّضُوا مِنْهَا التَّنْوِينَ مَطْلَقًا، كقوله:

(١) صواب إنشاده «أو كالحرّيق» وهو من أرجوزة تنسب لرؤية، وتنسب إلى

ربيعة بن ضبيع، وقبله قوله:

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورهبها

ترك ما أبقي الدبا سببها كأنه السيل إذا أسلحبا

١٢٠٠ - [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْخِيَامُ

وكقوله:

١٢٠١ - يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الْمُؤِنَ الذَّرْفَنَ
[مِنْ طَلَلِ أَمْسَى يُجَاكِي الْمُضْحَفَنَ]

وكقوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ *

والله أعلم .

الإمالة

وتسمى الكسرة، والبَطْح، والاضطجاع .

وقدّمها في التسهيل والكافية على الوقف، وما هنا أنسب؛ لأن
أحكامه أهم .

والنظر في حقيقتها، وفائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها .

أما حقيقتها فإن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف
نحو الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب، وقد ترد للتنبيه على أصل
أو غيره كما سيأتي .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مجوّزة لها، لا موجبة، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات
تسمّح، فكل مُتَمَلٍّ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء للمتكنة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتي التنبيه على ما أميلَ من غير ذلك .

وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسدٍ وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفتخمون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يُميلون إلا في مواضع قليلة .

وأما أسبابها قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي : الياء والكسرة ، والمعنوي : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة : الأول انقلابها عن الياء ، الثاني : ما لها إلى الياء ، الثالث : كونها بدلَ عينٍ ما يقال فيه فلتُ ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف في أيهما أقوى ؛ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال في الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلاً ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسقلُ بها أكثر من تسقلِهِ بالياء ، والثاني أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يُميلون الألف للكسرة ، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدلَّ هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألف المبدل من ياء في طرف * أميل) أي سواء في ذلك طرفُ الاسم نحو مَرَمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحتترز بقوله « في طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتي حكمها .

وأشار إلى السبب الثاني بقوله : (كذا الواقع منه - أياً خاف * دون مزيدي

أَوْ شُدُوذٍ) أى تَمَالَ الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَغزَى وَمَلهى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبلى وَسَكرى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تَمَالَ لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قَفَاً قَفَى ، وفى تكسيره قَفَى ؛ فلا يمال قَفَاً لذلك .

واحترز بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هُدَيْل ؛ فإنهم يقولون فى عَصَاً وَقَفَاً : عَصَى وَقَفَى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طييء نحو عَصَى وَقَفَى ؛ فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفَ » فى كلامه حالٌ من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويموز فى الاختيار على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طرفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قَفَاً وَعَصَاً من الاسم الثلاثى لا يُمال ؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤل إلى الياء إلا فى شُدُوذٍ أو زيادة ، وقد سمعت إمالة العَشَاً مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً ، والمكَاً بالفتح وهو جُجرُ العُلمب والأرنب ، والكِباً بالكسر الكفاسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشَوَاء » وقولهم « المَكُو والمَكُوَّة » بمعنى المَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ البيت » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الكِبا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرِّبَا » فإمالتهم له — وهو من

رَبًّا يَرْبُو - لأجل الكسرة في الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به السكاني وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف في نحو « دَنَا وَغَزَا » من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤل إلى الياء في نحو « دُعِيَ وَغُرِيَ » من المبني للمفعول ، وهو عند سيوييه مُطْرَد ، وهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولما * تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْفَا عَدِمَا) إلى أن للألف التي قبل هاء التأنيث في نحو « مَرَمَاءَ وَفَتَاءَ » - من الإمالة ؛ ليكونها منقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غير معتدِّ بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ) أي تُنمَال الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فإوه حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كإِضِي خَف) وكَذَا وَهُوَ خَافَ وَكَادَ ، أم عن ياء نحو ماضى بَعُ (وَدِن) وهو باع وَدَانَ ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ ، كَدْتُ وَبِعْتُ وَدِنْتُ ، فيصيران في اللفظ على وزن فِلْتُ ، والأصل فَعِلْتُ ، حذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح في الأولين ، وأما الأخيران فقليل ؛ يُقَدَّرُ تحويله إلى فَعِلْ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقليل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَلِبَةً للدلالة على أن العين ياء ، وليبيان ذلك موضع غير هذا .

واحترز بقوله « إِنْ يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ » من نحو « طَالَ وَقَالَ » فإنه لا يؤول إلى فِلْتُ بالكسر ، وإنما يؤول إلى قُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وَقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تَمَلَّ إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ،
أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة
نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُمَلَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خَافَ وطَابَ ، فقال السيرافي
وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة
كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، قال : وأمالوا « خاف
وطاب » مع المستعلى طلباً للكسر في خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضر اوى : الأولى أن
الإمالة في « طاب » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي « خاف » لأن العين مكسورة ،
أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نُقِلَ عن بعض الحجازيين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفاقاً لبني تميم ،
وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو
« طاب » فيميلون

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعل » أن بدل عين الاسم لا تَمَلَّ مطلقاً ،
وفَصَّلَ صاحبُ المفصل بين ما هي عن ياء نحو « نَابٍ وَعَابٍ » بمعنى العَيْبِ فيجوز ،
وبين ما هي عن واو نحو « بَابٍ وَدَارٍ » فلا يجوز ، ولكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن
القياس إمالة « عَابٍ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم
ثلاثي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن مُعْطِيَّ بجواز
إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة ، كقولهم « رَجُلٌ مَالٌ » أي كثير المال ،
و « نَالٌ » أي عظيم العطية ، والأصل مَوِلٌّ وَنَوِلٌّ ، وهما من الواوي ؛ لقولهم :
أموال ، وتمول ، والنوال^(١) ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان المبالغة ، والغالب
على ذلك كَسْرُ العين .

(١) في نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله: (كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ * بَحْرَفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التي تتلو ياء أى تنبهما : متصلة بها نحو « سَيْال » بفتحتين لضرب من شجر العَضَاءِ ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جَبِيهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امنعت الإمالة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفاها فلم تُعدَّ حاجزا .

الثاني : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع ها » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية ، والظاهر جواز إمالة « هاتان شَوْهِيهَتَاك » لما سيأتى من أن فَصْلَ الهاء كلاً فَصْلٌ ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مُسَاوٍ لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلق قوله « أو مع ها » وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء نعمة نحو « هذا جَبِيهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو « بِيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيْال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لىاء بعدها ، وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بَايَعْتُهُ ، وَسَايَرْتُهُ » ولم يذكر سببويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بالخامس بقوله : (كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ بَلِي * تَأْتِي كَسْرٌ أَوْ سُكُونٌ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِيَ كَسْرًا ، وَفَصْلُهَا كَلَّا فَصْلٌ يُمَدُّ * قَدِرْ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُبْصَدْ) أى كذا تمال الألف إيةً وليها كسرة نحو « عالم

وَمَسَاجِدَ ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو « كِتَاب » ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو « شِمْلَال » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا » ، أو ثلاثة أحرف أوها ساكن وثانيتها هاء نحو « هَذَا أَنْ دِرْهَمًاكَ » ، وهذا الذى قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل يعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أَنْ يَضْرِبَهَا » نحو « كِتَاب » و « دِرْهَمًاكَ » نحو « شِمْلَال » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمامة .

(تنبيه) : أطلق فى قوله « وفصل الها كلا فصل » ، وقيدته غيره بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هُوَ يَضْرِبُهَا » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله فى الياء .

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمامة شرع فى ذكر موانعها فقال : (وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ بِكَفٍّ مُظْهِرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمامة الظاهر (مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ ، وَكَذَا تَكْفُّ رَا) يعنى أن موانع الإمامة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَادَ ضِرَارُ غُلَامٍ خَالِي طَلْحَةَ ظَلَمًا ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعمل إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعملية ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نمو « هذا قاضى » فى الوقف ، ولا « هذا ماص » أصله ماصص ، ولا إمالة باب « خاف وطاب » كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « أويا » تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سبها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية ، لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفي شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : وإنما يكف المستعمل إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعمل إمالة الألف في الاسم ، ولا يمنع في الفعل ، من ذلك نحو طابَ وبغى ، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : وإنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْنَكَ ، بِكَسْرٍ رَا » .

وأشار بقوله : (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بِعْدُ مُتَّصِلٍ * أَوْ بِعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فَاقِدْ ، وَنَاصِحْ ، وَبَاطِلْ ، وَبَاطِلْ » ونحو « هَذَا عَذَارُكَ ، وَرَأَيْتُ عَذَارُكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُتَّافِقٌ ، وَنَافِخٌ ، وَنَافِخٌ » ونحو « هَذَا عَذْرُكَ ، وَرَأَيْتُ عَذْرُكَ » . أو بحرفين نحو « مَوَائِقٌ ، وَمَنَافِخٌ ، وَمَوَاعِظٌ » ونحو « هَذِهِ دَنَائِرُكَ ، وَرَأَيْتُ دَنَائِرُكَ » . وأما للتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يميلهما أحد إلا مَنْ لا يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع ، قال سيبويه : وهي لغة قليلة ، وجزم المبرد بالمنع في ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حُرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِّلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة ، وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها « وربما غلب المتأخر رابعا » ومثال ذلك « يريدُ أن يَضْرِبَهَا بِسَوَطٍ » فبعضُ العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإنْ بَعْدَ .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنَ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ) إلى أن المانع المذكورَ إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإمالة في نحو « طَالِبٌ ، وصالِحٌ ، وغَالِبٌ ، وظالمٌ ، وقَاتِلٌ ، وراشدٌ » بخلاف نحو « طَالِبٌ ، وغَالِبٌ ، وقِتَالٌ ، ورجالٌ » ونحو « إِصْلَاحٌ ، ومِقْدَامٌ ، ومِطْوَاعٌ ، وإِزْشَادٌ » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من أصحاب الإمالة مَنْ يمنع الإمالة في هـذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيْرٌ أَنْ سَكُنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ

وقال في شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إِصْلَاحٌ ، وهو يخالف ما هنا .

الثاني : ظاهر قوله « كذا إذا قدم » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قَاعِدٌ وصالِحٌ .

(وَكَفَّ مُسْتَعْلِلٌ وَرَأَى يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَأَى كَفَارِمًا لَا أُخْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مانعَ الإمالة ، سواء

كان حرف استعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فِيمَال نحو « عَلَى أَبْصَارِهِمْ » ،
و « غارم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَارَ الْقَرَارِ » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ،
ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفّته عن المنع ؛
فلم يبق له أثر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : من هنا علم أن شَرْطَ كَوْنِ الرَاءِ مانعة من الإمالة
أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .
الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو « إِلَى حِمَارِكِ » بطريق الأولى ؛
لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك
الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم
المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التسهيل : وربما أثرت — يعنى الراء — منفصلةً تأثيرها
متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو
« بِقَادِرٍ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تنفخياً في نحو « هَذَا كَافِرٍ »
ومن العرب من لا يعتدُّ بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفخِّم الثاني ، ومن
إمالة الأول قوله :

١٢٠٢ — عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ

[بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلَا تَمَلُّ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً ، أى من كلمة أخرى ؛
فلا تمال ألف « سَابُورٍ » لبقاء قبلها في قولك : « رَأَيْتُ يَدَى سَابُورٍ » ولا ألف
« مال » للكسرة قبلها في قولك « لَهَذَا الرَّجُلِ مَالٌ » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ [إِنْ لَا تَكُنْ بِنَعْتٍ
فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَأَهَّ فِي الْبَلَدِ]
لم تُعْمَلْ أَلْفٌ « هَا » لِكَسْرَةِ إِنْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى .

والحاصل أن شرط تأخير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « هَا » التي هي ضمير المؤنثة في نحو « لَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَدْرَجَ جَيْتَهَا » ؛ فإنها قد أمّلت ، وسببها منفصل ، أي من كلمة أخرى .

الثاني : ذكر غيرُ المصنفِ أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمّلت الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيبويه : وسمعتهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للكسرة ؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عومه ؛ فكان اللائق أن يقول : « وغيرها ليا انفصال لا تمّل » وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) من الموانع ، كما في نحو « يريد أن يضربها قبل » فلا تمّلت الألف لأن القاف بعدها ، وهي مانعة من الإمالة ، وإما أثر المانع منفصلاً ، ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - هو الأصل ؛ فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب مُحَقَّق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « قد يوجب » أن ذلك ليس عند كل العرب ؛ فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده في نحو « مررت بمال ملق » أقوى منها في نحو « بمال قاسم » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب النع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أتى أحد » بالإمالة ، و « أتى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل بأتى قاسم نظر ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعل التمثيل بأياً التي هي حرف نداء ؛ فصحَّفها الكتابُ بأتى التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التي هي صلَاتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قبلُ » اهـ ، ولولا ما في شرح الكافية لمحات قوله في النظم (والكيفُ قد يوجبُه إلخ » على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قَدَّ بالتقليل .

(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة للجواررة الممال ، وإنما أخَّره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

وإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداهما : أن تمال لجواررة ألف مَمَالَة كإمالة الألف الثانية و « رأيتُ عمادا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها مَمَالَة لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخِرَ مجاورٍ ما أميل آخره ، كإمالة أَلِفٍ « تَلَا » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعني « جَلَاهَا » و « يَغْشَاهَا » ..

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا وإنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرّد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثى وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالاته عنده لذلك لا للتناسب . وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بإمالة أُنْقَى . « والضْحَى واللَّيْلِ إِذَا سَجَى » فأما سَجَى فهو مثل تَلَا ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْثَى مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَ مضموم الأول أو مكسورهُ بالياء ، نحو الضُّحَى والرَّبَا ؛ فيقولون : ضُحِيَّانِ وَرَبِيَّانِ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء فى الثانية ، وإنما فعلوا ذلك استئثقالاً للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدِ الْقُوَى » .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية فى نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال « عمادا » فأماهما جميعاً ، وذا قياس .

(وَلَا تُمَلِّ مَا لَمْ يَنْقَلِ تَمَكَّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مرَّ بها ونظر إليها ، ومرَّ بنا ونظر إلينا » ، فهذان تطرد إماتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنى » ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم « إمالة » ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذاتك مزية على غيرها ،
وحكى قطرب إمالة « لا » لكونها مستقلة ، وعن سيويه ومن واقفه إمالة حتى ،
وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمتنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو « يا فتى » و « يا حُبلى »
لأن الأصل فيه الإعراب .

الثاني : لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً ، خلاف ما وهمه
كلامه ، قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن
سُمي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من البر ، وأر ، والهاء والطاء والهاء في فوائح
السور ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف ، كما أن « غاق »
اسم لصوت الغراب ، و « طيخ » اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه
الأصوات ، ولم تكن كما ولا أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من
حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت
الفوائح لأنها مقصورة ، والمقصور يغلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن
كثيراً من المقصور لا تجوز إمالاته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نُفِيت
رُدَّت إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو
با ونا ونا ، اه .

(والفتح قبل كسر راء في طرف * أمِلْ) كما تمال الألف ؛ لأن
الغرض الذي لأجله تمال الألف — وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها
من بعض — موجود في الحركة ، كما أنه موجود في الحرف ، وإمالة
للفتحة سببان ؛ الأول : أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كلابيسر)

مِلْ نُكْفَ الْكَلْفَ) . « تَرْجِي بِشَرِّ » ، « غَيْرَ أَوْلَى الضَّرِّ » ،
والثاني سيأتي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِمَ من قوله « والفتح » أن المَمَالَ في ذلك الفتح ،
لا المفتوح ، وقولُ سيبويه « أَمَلُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثاني : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو مِنَ الأَبَقَرِ ، أو في
راء نحو بِشَرِّ ، أو في غيرها نحو من الكبر .

الثالث : فُهِمَ من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تَمَالُ لكسرة راء قبلها نحو
رِمَمَ ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعه أن الفتحة لا تَمَالُ إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل
بينهما لم تُعَلْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل
بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر ، وإن
كان غير ذلك منع الإمالة ؛ فتَمَالُ الفتحة في نحو « أثير » ، وفي نحو
« عمرو » ، لا في نحو بجير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف في بعض
نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراطُ كونِ الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس
ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء في قواهم : « رأيت خبط
رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو « العرد » والراء في ذلك
ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله « أمل » فلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً ،
بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في
شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطردة كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء في نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره في بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف في نحو « من المحادر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف « المحاذر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغي أن لا ينقاس شئ منها إلا في المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

(كَذَا) الفتح (الذي يليه ها التائيت في

وقف إذا ما كان غير ألف)

هذا هو السبب الثاني من سبب إمالة الفتحة ؛ فمال كل فتحة تليها هاء التائيت ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفاً ، يجمعها قولك : فَجِئْتُ زَيْنَبُ لِدَوْدِ شَمْسٍ ، وفصل في أربعة يجمعها قولك : أ كهر ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات ، وشمل قوله

« ها التأنيث » هاء المبالغة نحو علامة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو « كِتَابِيَّةٌ » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضميرُ في قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجَهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِجِ الألف في الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِفَ ولا تَمِيلُ لهذه الهاء الألف

الثاني : إنما قال « ها التأنيث » ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه ثن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك في « را » وما أشبهها من فوائح السور . قال سيبويه : وقالوا را ويا وتا ، يعنى بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخره ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم « الحجاج » علماً في الرفع

والنصب ، وكذلك « العجاج » في الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، وإمالة « الناس » في الرفع والنصب .

قال ابن برهان في آخر شرح اللع : روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن القلاء إمالة « الناس » في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، قاله في شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي ، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريفُ الكلمة هو تغيير بُنْيَتِهَا بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسمى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بُنْيَةِ الكلمة بما لحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اه .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لهم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ)

أى حقيق . والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف في الجود .

وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سَوْفَ وَإِنْ ، والحذف والإبدال لعل ؛ فشاذ يوقف عند ما سمع منه

(تنبيه) : التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة ؛ لسكرة تغيرها ، ولظهور الاشتقاق فيها .

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلِ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا)

يعنى أن ما كان على حرف واحدٍ أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف .

وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينتقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل قد ينتقصان عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين ، بحذف لامه نحو يَد ، أو عينه نحو سَه ، أو فائه نحو عِدَّة ، وقد يرد على حرف واحدٍ نحو « بِمُ اللهُ » عند مَنْ يجعله محذوفاً من « آمين الله » ، وكقول بعض العرب : شربت ماءً ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ وَيَسْخُوسَلْ ، وقد يرد على حرف واحدٍ نحو « عَجْ كَلَامِي ، وَقِ نَفْسَكَ » . وذلك فيما أعلمت فإؤه ولامه فيحذفان في الأمر .

(وَمُنْتَهَى اسْمِهِ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيدٍ فيه وهو فَرْعُهُ ؛ فغاية ما يصل إليه المجرّد خمسة أحرف نحو سَفَرَجَل ، وغاية ما يصل إليه المزيدُ فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثى الأصول نحو اشْهِيَابٍ مصدر اشماب ، والرابعى الأصول نحو اِخْرَجْنَاكُمْ مصدر اِخْرَجْتِ الْإِبِلُ ، أى اجتمعت ، وأما الخماسى الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مدّ قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عَضْرَفُوط وهو العظّاءة الذكر ، وَقَبْعَمَنْتَرَى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قَبْعَمَنْتَرَا ، وندر قَرَعْبَلَانَةٌ ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقَرَعْبَلَانَةُ : دُوَيْبِيَّةٌ عريضة عظيمة البطن محببطينة ، وقالوا فى تصغيرها : قُرَيْبِيَّةٌ ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مدّ قبل الآخر نحو مَغْنَطِيسٍ ، فإن صح ذلك وكان عريياً جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطّاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى الثانية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى النسبيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يحاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى الثانية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُعْتَدَّ بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ؛ فباعتبار تكبيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

(وَعِيرِ الْثَلَاثِي افْتَحَ وَصُمُّ وَأَكْمِيرُ ، وَزِدُ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَمُّمٌ)

تقدم أن المجرّد ثلاثى ورباعى وخماسى ؛ فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثنتي عشرة بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والخاص من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرى كما أشار إلى ذلك بقوله « نعم » .

(وَفِعْلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستقلالها الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وحبك بكسرهما . فرغب القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جني : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فيعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمومة ، قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من غزيت هذه القراءة له للدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسرتاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل : وهذا أحسن (وَالْمَكْسُ) وهو فِعْلٌ بضم الفاء وكسر العين (يَقِيلُ) في لسان العرب (لِقِصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفَعْلٍ) فيما لم يُسَمَّ فاعله نحو ضَرِبَ وَقُتِلَ ، والذي جاء منه دُئِلَ اسم دُؤَيْبَةَ سميت بها قبيلة من كنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأَخْفَشُ لكَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ :

١٢٠٤ - جَاهُوا بِجَيْشِ لَوْ قَيْسٍ مُؤَمَّرَهُ

مَا كَانَ إِلَّا كَمُؤَمَّرِ الدَّيْلِ

والرُّؤْمُ اسمُ اللاست ، والوَعِيلُ لغة في الوَعِيلِ ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمَل ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بمهمل ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

- أولها : فَعَلَ ، ويكون اسماً نحو فَلَاس ، وصفة نحو سَهَلَ .
- وثانيها : فَعَلْ ، ويكون اسماً نحو فَرَس ، وصفة نحو بَطَلَ .
- وثالثها : فَعِلْ ، ويكون اسماً نحو كَبِد ، وصفة نحو حَذِر .
- ورابعها : فَعُلْ ، ويكون اسماً نحو عَضُد ، وصفة نحو يَقُظ .
- وخامسها : فَعِلْ ، ويكون اسماً نحو عَدَل ، وصفة نحو نَكَس .

وسادسها : فَعَلْ ، ويكون اسماً نحو عَنَب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم : عَدَى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعْل إلا زَيْمُ بمعنى متفرق ، وعَدَى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيماً فى قراءة من قرأ « دِيناً قِيماً » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، ا هـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً آخر ، وهى سَوَى فى قوله تعالى : « مَسْكناً سَوَى » ورجل رِضَى ، وماء رِوَى ، وماء صِرَى ، وسبى طَيْبَةَ ومنهم من تأولها .

وسابعها : فَعِلْ ، ويكون اسماً نحو إِبِل ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إِبِلًا ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ ؛ فمن الأسماء إِبِلٌ — وهى الخاصرة — ذكره المبرد ، وروى قول امرئ القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إِبِلًا ظَلِي [وَسَاقًا نَعَامَةً]

وَإِرْحَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَغْفُلٍ [

بالسكسر . وقيل : كسر الطاء إتباع ، ووتد ، ومِشِط ، ودِيس ، لغة فى الإطل

وَالْوَتِدِ وَالْمِشْطِ وَالذَّبْسِ ، وَقَالُوا : بِأَسْنَانِهِ حَبْرَةٌ أَيْ قَلَمٌ ، وَقَالُوا لِلْعَبَةِ الصَّبِيَانِ : حِلْجٌ يَبْلُجُ . وَجِلْنٌ يَلْنُ ، وَقَالُوا حَبِكُ لَفَةٌ فِي الْحُبِّكَ كَمَا تَقْدَمُ ، وَعَيْلٌ اسْمٌ بَلَدٌ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ قَوْلُهُمْ : أَتَانٌ إِبْدٌ وَأَمَةٌ إِبْدٌ أَيْ وَوُدٌ ، وَامْرَأَةٌ بِلِزٌ أَيْ صَخْمَةٌ ، قَالَ ثَعْلَبٌ : وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلِ إِلَّا حَرْفَانِ : امْرَأَةٌ بِلِزٌ ، وَأَتَانٌ إِبْدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٢٠٦ - عَمَّهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عَجَلٍ

شُرْبَ النَّبِيذِ وَاضْطِفَاقًا بِالرَّجْلِ

فهو من النقل للوقف ، أو من الإتيان ؛ فليس بأصل .

وثانها : فُعْلٌ ، ويكونُ اسماً نحو فُعِلَ ، وصفة نحو حُلُو .

وتاسعها : فُعْلٌ ، ويكونُ اسماً نحو صُرِدَ ، وصفة نحو حُطِمَ .

وعاشرها : فُعْلٌ ، ويكونُ اسماً نحو عُنُقٌ ، وصفة وهو قليل ، والمحظوظ منه جُنُبٌ

وَشُلٌّ ، وَاقَّةٌ سُرُوحٌ ، أَيْ سَرِيعةٌ .

(وَأَفْتَحَ وَضَمٌّ وَأَكْسِرُ الثَّانِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيَّ) أَيْ لِلْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ

ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا الْأَوَّلُ ، وَثَانِيَهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا وَمَكْسُورًا

وَمُضْمُومًا ، وَلَا يَكُونُ سَاكِنًا ؛ لِأَنَّ الْيَزْمَ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ عِنْدَ اتِّصَالِ

الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ :

الأول : فَعَلٌ ، وَيَكُونُ مَتَعَدِيًا نَحْوَ ضَرَبَ ، وَلَا زِمًا نَحْوَ ذَهَبَ ، وَيُرَدُّ لِمَعَانٍ

كَثِيرَةٍ ، وَيَخْتَصُّ بِيَابِ الْمُعَالَبَةِ ، وَقَدْ يَجِيءُ فَعَلٌ مَطَاوِعًا لِفَعَلٍ ، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ،

وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

* قَدْ حَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ *

١٢٠٧ -

والثاني : فَعَلَ ، ويكون متمدياً نحو شَرِبَ ، ولازماً نحو فَرِحَ ، ولزومُهُ أَكْثَرُ من تعدِّيهِ ؛ ولذلك غلب وَضَعُهُ للنوعَاتِ اللازمة والأعراض والألوان وكبير الأعضاء ، نحو شَذِبَ وفَلَسَجَ ، ونحو بَرِيَ ، ومرَضَ ، ونحو سَوَدَ وشَهَبَ ، ونحو أَذِنَ وَعَيْنَ . وقد يطاوع فَعَلَ بالفتح ، نحو خَدَعَهُ فَخَدِعَ .

والثالث : فَعَلَ نحو ظَرَفَ ، ولا يكون متمدياً إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رَحِبْتُمُ الدارَ » ، وقول علي : « إن بشرأ قد طَلَعَ اليَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعَ ، والثاني معنى بَلَغَ . وقيل : الأصل رَحِبْتُ بِكُمْ ، فحذف الخافض توسعاً . والتحويلُ نحو سُدَّتْهُ ؛ فإن أصله سَوَدَتْهُ بفتح العين ثم حُوِّلَ إلى فَعَلَ بضم العين ، ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلَامُ بأنه وادى العين ؛ إذ لو لم يحول إلى فَعَلَ وحذفت عينه لانتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لانتَبَسَ الوادي باليائي . هذا مذهب قوم منهم الكسائي ، وإليه ذهب في التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد فَعَلَ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به ، نحو كَرُمَ وَلَوْمَ ، أو كطبوع نحو فَقَهُ وَخَطَبَ ، أو شبهه نحو جُنِبَ ، شبه بنَجَسَ ، ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يَأَىَّ العين إلا هَيُؤُ ، ولا متصرفاً يَأَىَّ اللام إلا نَهَوُ لأنه من التَّهْيِئَةِ وهو العقل ، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً نحو لَبِبَ وشَرَّرَ ، وقالوا : لَبِبَ وشَرَّرَ بكسر العين أيضاً ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل الفتين كما في كَكَّدَتْ تَكَادَ ، وللماضى من لغة مضارعه تَكَوَدَ حكاه ابن خالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كَكَّدَتْ بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعلٌ مالم يُسَمَّ فاعله نحو ضَمِنَ ؛ فعلٌ هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والملازني ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُتَّعِدَةٌ عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهِمَ أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثاني : ما جاء من الأفعال مكسورَ الأول أو ساكنَ الثاني فليس بأصل ، بل هو مفير عن الأصل ، نحو شَهَدَ وشَهِدَ وشَهِدَ .

الثالث : يذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركها معاً كما فعل في الكافية . قال في شرحها : جَرَتْ عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعلَ الأمر ، ولا فعل مالم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتقَّ من المصدر ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع منه . ومذهب سيبويه والملازني أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا ، فكان ينبغي على هذا إذا عُدَّتْ صيغة الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدُخِرَجَ ، وصيغة له مَصُوغًا للفعل كدُخِرَجَ ، وصيغة للأمر كدُخِرَجَ ، إلا أنهم اشتقنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجر يانها على سَنَنِ مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصلتها كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصلتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو فَعَلٌ ، ويكون متعدياً نحو دَخَرَجَ ، ولازماً نحو عَزَبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد للماضي المبني للفاعل ، نحو دَخَرَجَ ، وواحد للماضي المبني للمفعول ، نحو دُخِرَجَ ، وواحد للأمر نحو دَخِرْجَ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق .

(وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عِدَّةِ الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرمَ ، وخمسة نحو اقتدرَ ، وستة نحو استخرجَ ، والرابعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدخرجَ ، وستة نحو اخرنجمَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيبويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزيبدى عليه نيفاً على الثمانين ، إلا أن منها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى : أفعَلْ نحو أكرمَ ، وفَعَلْ نحو فرَّحَ ، ونَفَعَلْ نحو تعلمَ ، وفاعَلْ نحو ضاربَ ، وتفاعَلْ نحو تضاربَ ، وافتَعَلْ نحو اشتتمَلَ ، وانفَعَلْ نحو انكسَرَ ،

وَأَسْتَفْعَلُ نَحْوَ اسْتَفْعَفَرْتُ ، وَأَفْعَلُ نَحْوَ أَحْمَرْتُ ، وَأَفْعَالٌ نَحْوَ اشْتَهَبَ الْقِرْسُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ اغْدُوذَنْ الشَّمْرُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ اغْلُوْطَ فِرْسَهُ إِذَا عَرَوْرَاهُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ أَحْسَوْشَنَ ، وَأَفْعِيلٌ نَحْوَ اهْبِيحْ ، وَفَوْعَلٌ نَحْوَ حَوَقَلَ إِذَا أُدِرَ عَنِ النَّسَاءِ ، وَفَعُولٌ نَحْوَ هَرَوَلَ ، وَفَعْلَلٌ نَحْوَ تَمَلَّلَ إِذَا أَسْرَعَ ، وَفَعِيلٌ نَحْوَ بَيَّطَرَ ، وَفَعِيلٌ نَحْوَ طَشِيأَ رَأْيَهُ ، وَرَهِيأَ إِذَا غَلَطَ ، وَفَعَلَى نَحْوَ سَلَقَاهُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ ، وَأَفْعَمَلَى نَحْوَ اسْلَمَقَى ، وَأَفْعَمَلًا نَحْوَ أَحْبَمَطًا لَعْنَةً فِي أَحْبَمَطَى إِذَا نَامَ عَلَى بَطْنِهِ ، وَأَفْعَمَلَلٌ نَحْوَ أَخْرَنْطَمَ إِذَا غَضِبَ ، وَفَعْمَلٌ نَحْوَ سَنَبَلَ الزَّرْعُ ، وَتَمْعَمَلٌ نَحْوَ تَمَدَّلَ إِذَا مَسَحَ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ ، وَالكَثِيرُ تَمَدَّلَ .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لعمانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

وللمزيد من ربايعها ثلاثة أبنية : تَفَعَّلَ نَحْوَ تَدَخَّرَجَ ، وَأَفْعَمَلَلٌ نَحْوَ أَخْرَنْجَمَ ، وَأَفْعَمَلٌ نَحْوَ اقْشَمَرَّ ، وهى لازمة ، واختلف فى هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مُقْتَضَبٌ ، وقيل : هو ملحق باخترنجم ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعل ، ويدل على إلحاقه باخترنجم بجىء مصدره كمصدره .

(لِاسْمِ مُجْرِدِ رُبَاعِ فَعْلَلُ وَفَعِيلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْمَلٌ)

(وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلَلٌ) أَى لِلرُّبَاعِ الْمَجْرُودِ سِتَّةُ أَبْنِيَةٍ :

الأول : فَعْلَلٌ يَفْتَحُ الْأَوَّلَ وَالثَّلَاثَ ، وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوَ جَعْفَرٍ وَهُوَ النَّهْرُ الصَّغِيرُ ، وَصِفَةٌ وَمَثَلُهُ بِسَهْلٍ وَشَجَمَ ، وَالسَّهْلُ : الطَّوِيلُ ، وَالشَّجَمُ : الْجَرَى ، وَقِيلَ : إِنْ أَلِهُاءُ فِي سَهْلٍ وَالْمِيمُ فِي شَجَمَ زَائِدَتَانِ ، وَجَاءَ بِالنَّاءِ عَجُوزَ شَهْرَبَةَ وَشَهْرَبَةَ الْكَبِيرَةَ ، وَهِيَ كُنَّةٌ لِلصَّخْمَةِ الْحَسَنَةِ .

الثانى : فَعْلَلٌ بِكسْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ ، وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوَ زَبْرَجٍ وَهُوَ السَّحَابُ

الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمي : الخِرْمِل المرأة الحقاء مثل الخِذْعِل ، ونحو ناقة دِقْم ، قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من الكبر .

الثالث : فَعَلَّ بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبَلَع للأْكُول .

الرابع : فُعَلُّ بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْتُن ، وهو واحد بَرَاتِن السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشَع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فَعَلَّ بكسر الأول وفتح الثانى ، ويكون اسما نحو قَمَطَر وهو وعاء الكتب ، وفَطَحَل وهو الزمان الذى كان قبل خَلْق الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطْبَة ، قال المعجاج :

١٢٠٨ - وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطْحَلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلًى كَطِينِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ - * زَمَنَ الْفِطْحَلِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابُ *

وصفة نحو سِبَطَر وهو الطويل الممتد ، وجمل قَمَطَر أى صُلْب ، ويوم قَمَطَر ، أى شديد :

السادس : فُعَلَّ بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجرّاد ، وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشَع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى ، بل هو فَرَع على فُعَلَّ بالضم ، فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما سُمِع

فيه الفتح سمع فيه الضمُّ نحو خُجْدَب وطُحَلَبَ وُبُرُقَعَ في الأسماء ، وجُرُشَع في الصفات ، وقالوا للمخلب جُرُثُن ، ولشجر البادية عُرُقَط ، ولكساء مخطاط بُرُجْد ، ولم يسمع فيها فُقلل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي ، واستدلوا لذلك بأسرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُوذَرًا ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح في جُوذَرٍ أكثر ، وقال الزبيدي : إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد أحقوا به ؛ فقالوا : عُنَدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنَدَد ، أى بُدِّ ، وقالوا : عاطت الناقة عُوَطًا إذا اشتهدت الفحل ، وقالوا : سُودَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين غير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للإلحاق ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو جُحْدَب ، وإنما هو لأن فُقللا من الأبنية المختصة بالأسماء بقياسه الفك كما في جُدُد وظَلَل وحَمَل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقمَنَسَسَ فألحقوه باخرَ نَجَمَ ؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثاني : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فُقلل ، وقال في التسهيل : وتفريع فُقلل على فُقلل أظهر من أصالته .
الثالث : زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان : وهى فِقلل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد : خِرُفَع ، ويقال أيضا لزئير الثوب : زِئْبِر ، وللضئيل وهو من أسماء الداهية : ضِئْبِل ، وفُقلل بضم الأول وفتح الثاني نحو خُبَيْث ودُلَمَز ، وفُقلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحْرِبَة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فِقلل ، والمشهور في الزئير والضئيل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى
 أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَنْبِتْ فَعَمِلٌ ، وَأَمَّا عَلِيْبُ لِلضَّخْمِ مِنَ الرِّجَالِ ،
 وَنَاقَةُ عَلِيْبَةَ أَي عَظِيْمَةٌ ؛ فَذَلِكَ مَحْذُوفٌ مِنْ فَعَالٍ ، وَكَذَلِكَ دُوْدِيْمٌ ، وَهُوَ شَيْءٌ
 يَشْبِدُ الدَّمَّ يَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ السَّمْرِ ، وَيُقَالُ حَيْثُذُ : حَاضَتْ السَّمْرَةُ ، وَكَذَلِكَ لِبْنِ
 عَثَلُطٍ وَعَجَلِطٍ وَعُكَلِطٍ : أَي تُخْبِنُ خَائِرٌ ، وَلَا فَعَمَلٌ ، وَأَمَّا عَرْتُنُّ لَنْبِتٍ يُدْبَغُ بِهِ
 فَأَصْلُهُ عَرْتُنُّنٌ مِثْلُ قَرْتَنْفَلٍ ، نَمَّ حَذَفَتْ مِنْهُ النُّونُ كَمَا حَذَفَتْ الألفُ مِنْ
 عَلَابِطٍ ، وَاسْتَعْمَلُوا الأَصْلَ وَالْفَرْعَ ، وَكَذَلِكَ عَرَقُصَانٌ أَصْلُهُ عَرَقُصَانٌ ،
 حَذَفُوا النُّونَ وَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ وَهُوَ نَبْتٌ ، وَلَا فَعَمَلٌ وَأَمَّا جَنْدِلٌ فَإِنَّهُ مَحْذُوفٌ
 مِنْ جَنْادِلٍ ، وَالجَنْدِلُ : الْمَوْضِعُ فِيهِ حِجَارَةٌ ، وَجَعَلَهُ الْفَرَاءُ وَأَبُو عَلَى فِرْعَا
 عَلَى فَعَمَلِيْلٍ ، وَأَصْلُهُ جَنْدِيلٍ ، وَاخْتَارَهُ النَّاطِمُ ؛ لِأَنَّ جَنْدِيلاً مُفْرَدٌ فَتَفَرَّقَ بِهِ عَلَى
 الْمَفْرَدِ أَوْلَى ، وَقَدْ أُورِدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الأَوْزَانَ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الأَبْنِيَةِ الأَصُولُ وَليست
 مَحْذُوفَةٌ ، وَليسَ بِصَحِيحٍ لِمَا سَبَقَ

(وَإِنْ عَلَا) الأسمُ المجرّدُ عن أربعة ، وهو الخماسي (فَمَعَّ فَعَمَلٌ حَوَى
 فَمَلَلًا كَذَا فَعَمَلٌ وَفَعَمَلٌ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعَمَلٌ ، وهو بفتح الأول والثاني والرابع ، ويكون اسما
 نحو سَفَرَجَلٍ ، وصفة نحو شَمْرُذَلٍ لِلطَّوِيلِ .

والثاني ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يجيء إلا صفة نحو
 جَحْمَرِشٍ للعظيمة من الأفاعي ، وقال السيرافي : هي المعجوز المسنة ، وقهليس المرأة
 المعظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكمرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع ، يكون اسما نحو حَزْعَيْلٍ
 للباطل وللأحاديث المستنترفة ، وقَدْعَمِلٌ ، يقال : ما أعطاني قَدْعَمِلاً ، أي شيئاً ،

وصفة يقال : جملٌ قُدْعَمِلٌ للضخم ، والقُدْعَمِلَةُ من النساء القصيرة ، وجملٌ حُبَقْتَيْنٌ وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمي الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَظْبٍ وهو الشيء الحقيق ، وصفة نحو جِرْدَخْلٍ ، وهو الضخم من الإبل ، وحِزْرَقْرٍ وهو القصير .

(تنبيه) : زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فقلال نحو هُنْدَلِيعِ اسم بقله ، ولم يشته سيويوه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا قد حَكَى كِرَاعٌ في المُنْدَلَعِ كسر الهاء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان ؛ فيفوت تفضيل الرباعي عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنْهَبِلٍ ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مَوْقِعٌ في عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِيعِ سا كنه ثانية ؛ فأشبهت نون عَنَبْرٍ وَحَنَظَالٍ ومحوها ، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلِيعِ بالزيادة أولى ، وزاد غيره للخماسي أوزانا آخرَ ، لم يشتهها الأكترون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَرَ) من الأسماء المتكئة ما سبق من الأمثلة (لِلزَيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وَجَدَلٍ وَاسْتِخْرَاجٍ ، وكان ينبغي أن يقول : أَو الدُّوْرُ ؛ لأن محو طَخْرِبَةٍ مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَمِ إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذا ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في جميع تصاريفها (فَاضِلٌ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذَى) لأنك تقول : حَدَا

حَذْوَةٌ ؛ فعلم بسقوط التاء أنها زائدة في اخْتَذَى ، يقال : اخْتَذَى به أى اقتدى به ،
ويقال أيضا « اخْتَذَى » أى انتمَلَ ، قال :

١٢١٠ - * كلُّ الحِذَاءِ يَحْتَذِي الحِطِّي الوَقْعَ * .

والحذاء : النفل ، وأما الساقط لعله من الأصول كواو يَعِدُ ؛ فإنه مقدر الوجود ،
كما أن الزائد اللازم كنون قرَنْقُل وواو كَوَّكِب في تقدير السقوط ، ولذا يقال :
الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة
وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كَوْتَر وِجْدُول ، وياو صَيَّر وَعَثِير ، وألف أُرْطَى
ومِعْرَى ، ونون جَحَنَفَل وِرْعَشَن ، والمد كألف رِسَالَة ، وياو صَحِيحَة ، وواو حَلْوَبَة ،
وللعوض كتاء زَنَادِقَة وإقامة ، وسين يَسْطِيع ، وميم اللّهُمَّ ، وللتكثير كيم سَتَهُمَّ
وزُرْقُم وأَبْنُم ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قَبِعْتَرَى
وكَثَرْتَرَى ، وللإمكان كألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، وهاء السكت
في نحو عَهْ وَقِهْ ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه ، ولبيان كهاء السكت
في نحو مَالِيَّةٍ ويا زَيْدَاهُ ، زيدت لبيان الحركة ، وبيان الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدهما : أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ،
وشرطه أن يكون تكرير عينٍ إما مع الاتصال نحو قَتَل ، أو مع الانفصال بزائد
نحو عَقَنَقَل ، أو تكرير لامٍ كذلك نحو جَلَبَبَ وجَلَبَابَ ، أو فاء وعين مع مباينة اللام
نحو مَرَمَرَيْس وهو قليل ، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَخَمَح .

أما مكرر الفاء وخذها كقرَقَفَ وسُنْدُسُ ، أو العين المفصولة بأصل

كحَدْرَد فأصل .

والآخر: أن لا يكون تكرير أصل، وهذا لا يكون إلا أحد الأخراف المشرة
مجموعة في «أمان وتسهيل»، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة، وليس المراد أنها
تكون زائدة أبداً؛ لأنها قد تكون أصولاً، وذلك واضح. وأسقط المبرد من حروف
الزيادة الماء، وسيأتي الرد عليه.

الثاني: أدلة زيادة الحرف عشرة:

أولها: سقوطه من أصل، كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر

ثانيها: سقوطه من فرع، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب.

ثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أبطل في إطل، والأيتل: الخاصرة.

وشرط الاستهلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون
سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعله كسقوط واو وَعَدَّ في يَعِدُ أو في عِدَّة لم يكن
دليلاً على الزيادة.

رابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق،
وذلك كالتون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو وَرَنْتَل وهو الشر،
وشرَنْبث وهو الغليظ الكفين والرجلين، وَعَصَنْصَر وهو جبل؛ فالتون في
هذه ونحوها زائدة؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، نحو
جَحَنْفَل من الجَحْفَلَة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجَحَنْفَل: العظيم الشفة،
وهو أيضاً الجيش العظيم.

خامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق،
كلمهزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم
الاشتقاق؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو
أرَنْب وإفْكَل، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحرر،
والإفْكَل: الرعدة.

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِنْتَأُو ونحو حِنطَأُو وسِنْدَأُو وقِنْدَأُو، فالسكتَأُو : الوافرُ اللحية، والحنطَأُو : العظيم البطن، والسندَأُو والقندَأُو : الرجلُ الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة ، نحو تَنْفُلُ بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جملت أصلاً لكان وزنه قَعْلُل وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تَنْفُلُ على لفة من ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللفة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جملت أصلاً كان وزنه قَعْلُل وهو موجود نحو بُرُنُنْ ، لكن يلزم عدمُ النظير في نظيرها أعنى لفة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لفة الفتح حكم بزيادتها في لفة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل اتحاد المادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك في كَنْهَبُلْ ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون قَعْلُل كسَقَرَجُلْ بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها قَعْنَلُل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير . ذكر هذا ابن إياز وغيره ، وقال المرادي : هو مندرج في السابع ، ٥١ .

(بِضِمْنِ قَعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي * وَزْنٍ) يعني إذا أردت أن تَرِنَ كلمة لتعلم الأصل منها والزائد قَابِلِ أصولها بأخرفِ فعل : الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام ، مسويًا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون ؛ فتقول في فَلَْسِ قَعْلٍ ، وفي

ضَرَبَ فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذلك في قامٍ وشدَّ لأن أصلهما قَوَمَ وشدَدَ ،
وفي عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَلَّ ، وفي ظَرُفَ فَعَلَ ، وكذلك في
طَالَ وَحَبَّ (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْتَفَى) عن تضعيف أصله من الميزان ؛
فتقول في أَكْرَمَ وَبَيَّظَرَ وَجَوَّهَرَ وَانْقَطَعَ وَاجْتَمَعَ وَاسْتَخْرَجَ وَانْقِطَاعَ
وَاجْتِمَاعَ وَاسْتَخْرَجَ : أَفْعَلَ وَفَعِلَ وَفَوَعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَانْفِعَالَ
وَافْتِعَالَ وَاسْتَفْعَالَ .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبَدَّل من تاء الافعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ؛
فيقال في وزن اصْطَبِرَ : افْتَعَلَ ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود
في الميزان .

والآخر المُكْرَّر لإلحاقٍ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما
يأتي بيانه .

(وَضَاعِفِ اللام) من الميزان (إِذَا أُضِلُّ بِقِي) من الموزون ، بأن يكون
رباعياً أو خماسياً (كَرَاهِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتُقِي) ، وجيمٍ ولامٍ سَفَرَجَلٍ ، وميمٍ
ولامٍ قُدَّعِيلٍ ؛ فتقول في وزن الأول فَعَلَّلٌ ، وفي الثاني فَعَلَّلُ ، والثالث فَعَلَّلُ ،
والرابع فَعَلَّلٌ .

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفُ أَصْلٍ * فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان
(مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء ، وإن كان
ضعف الميم قبل الميم ، وإن كان ضعف اللام قبل اللام ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ
فَعَلَّلِيْلٍ ، وفي سُحْنُونٍ فَعَلَّلُولُ ، وفي مَرْمَرِيْسٍ فَعَقْعَعِيْلٍ ، وفي اَعْدُوْدَانَ فَعَوَّعَلُ ، وفي
جَلْبِيْبٍ فَعَلَّلُ . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ فِعْلِيَّتِ ،

وفي سَحْنُونُ قُفْلُونُ ، وفي مَرَمَرِيسَ فَعْمَرِيلُ ، وفي اَعْدَوَدَنَّ اَفْمَوَدَالَ ، وفي جَلْبَبَ فَعَلَبَ . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صَبَّرَ وَقَتَّرَ وَكَثَّرَ ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَعَلَلْ ، ووزنها على القول المرغوب عنه فَعَمَلَّ ، وَفَعَمَلَّ ، وَفَعَمَلَّ ، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستنقال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلا ، وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تُضَعَّفُ عينُه للإلحاق وتسمى الإلحاق ، ويتحد اللفظ به كجَبَّيْنِ مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية ؛ فعلى التصد الأول مصدره تبينة مشاكل دَحْرَجَةَ ، وعلى التصد الثاني مصدره تَبْيِينِ ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين ، واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأَلَ ، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دلَّ الدليل على أنه لم يقصد به تضييف ؛ فيقابل في الوزن بلفظه نحو سَمَانٌ — وهو ماء لبني ربيعة — فِرْزَهَ فَمَلَانَ لا فَمَلَالَ ؛ لأن فَمَلَلًا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزَّلْزَالِ إلا خَزَعَالَ وهو ناقة بها ظلع ، وقَهَقَارٌ للحجر . وأما بَهْرَامٌ وشَهْرَامٌ فمجمعيان .

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحققه الموزون من الشكل قبل التغيير ؛ فيقلل في وزن رَدَّ ومَرَدَّ فَعَلَّ ومَفَعَلَّ ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ .

الثالث : إذا وقع في الموزون قلبٌ تُقَلَّبُ الزنة ؛ لأنَّ الغرض من الوزن التنبيةُ

في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ناني المتانلات ونالتها في نحو صَمَحَمَح ، ونالتها ورباعها في نحو مَرَمَرِيس ، انتهى ؛ فاتفق كلامه في نحو مَرَمَرِيس ، واختلف في نحو صَمَحَمَح ؛ فوزنه في كلامه الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه قَمَلَمَح ، وفي كلامه الثاني قَمَحَمَل . واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صَمَحَمَح والميم الثانية في نحو مَرَمَرِيس بجدنهما في التصغير، حيث قالوا : صَمِينِح ، ومَرَمَرِيس ، ونقل عن الكوفيين في صَمَحَمَح أن وزنه قَمَلَل ، وأصله صَمَحَمَح أبدلوا الوسطى ميا .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ)

ألفٌ : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، والمين : الكذب .

أى إذا صحبت الألفُ أكثرَ من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء أو واو ، نحو رَمَى وَدَعَا وَرَحَا وَعَصَا وَبَاعَ وَقَالَ وَنَابَ وَبَابَ ، وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وَجْهَ للحكم بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد في الاسم ثانية نحو ضَارَبَ ، وثالثة نحو كَتَابَ ، ورابعة نحو حُلِّبَ ، وسيردّاح ، وخامسة نحو انطَلَقَ

وَجَلْبَلَابٌ ، وسادسة نحو قَبَعَتْرَى ، وسابعة نحو أَرْبَعَاوَى ، وتزاد في الفعل ثانية نحو قَاتَلٌ ، وثالثة نحو تَعَاوَلٌ ، ورابعة نحو سَلَقَى ، وخامسة نحو أَجَاوَى ، وسادسة نحو اغْرَنَدَى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من كلامه نحو عَائِي ووضَوَيْ من مضاعف الرباعي ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثاني : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ولثالثٍ يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصلته فالألف زائدة ، وإن فُدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لسكن إن كان المحتملُ همزةً أو ميمًا مصدريةً أو نونًا ثالثةً ساكنةً في خماسي كان الأرجحُ الحكمُ عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أقمَى ومُوسَى وعَقَمَتِي إن وجد في كلامهم ، ما لم يدل دليلٌ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أرطَى عند من يقول أديم مَارُوط أي مَدْبُوغ بالأرطَى ، وكما في مِعْرَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتملُ غيرَ هذه الثلاثة حكماً بأصلته وزيادة الألف ، انتهى .

(وَأَلْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أي مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم زيادته (إِنْ لَمْ يَبْقَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ) اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق (وَوَعُوْعَا) إذا صَوَّتْ ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سَمَسَم .

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضاً ؛ فتقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كسبَيْت وسَوَّط ، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي للمكرر كما تقدم في اللتن ، وإن صحب أصلين وثالثاً محتملاً ، فإن كان المحتمل همزةً أو ميمًا مصدريةً حكم بزيادة المصدرِ منهما

وأصالة الياء والواو ، نحو أَيْدَعٌ وَمَزُودٌ ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أَوْتَقَ عند من يقول « أَيْقَ فهو مألوق » أي جُنَّ فهو مجنون ، وكما في أَيْطَلَ لما تقدم من قولهم فيه إِيْطَلَ ، أو أصالة الجميع كما في مَرِيْمٌ وَمَدِيْنٌ ؛ فإن وزنهما فَعَمَلٌ ، لا فَعِيلٌ ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا مَفْعَلٌ وإِلَّا وَجَبَ الإِعْلَالُ ، وإن كان المَحْتَمِلُ غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يَهْيِرٌ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهز اسم من أسماء الباطل ، قال : ووربما زاده ألفا فقالوا يَهْيِرِيُّ ، وقيل : هو السراب ، يقال : أ كذب من اليهز أي من السراب ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، ولا خفاء في زيادتها في نحو يَحْمَرٌ ، وكما في عِزْوِيْتٌ وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فِعْوِيْلًا ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا فِعْمِيْلًا لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة ، ولا فِعْوِيْتًا لأن الكلمة تصير بمير لام ؛ فتعين أن يكون وزنه فِعْمِيْتًا مثل عَفْرِيْتٌ .

واعلم أن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ ، وثانية نحو ضَيِّعٌ ، وثالثة نحو قَضِيْبٌ ، ورابعة نحو حِذْرِيَّةٌ ، وخامسة نحو سَلْحَفِيَّةٌ ، قيل : وسادسة نحو مِفْطَاطِيْسٌ ، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّةٌ ، وتزداد في الفعل أولى نحو يَضْرِبُ ، وثانية نحو يَبْطِرُ ، وثالثة عند من أثبت فَمِيْلَ في أبنية الأفعال نحو رَهْيًا ، ورابعة نحو قَلَسِيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلَسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ .

والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كَوْتَرٌ ، وثالثة نحو عَجُوزٌ ، ورابعة نحو عَرَقُوَّةٌ ، وخامسة نحو قَلْدَسُوَّةٌ ، وسادسة نحو أَرْبَمَاوِيٌّ ، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوَقَلٌ ، وثالثة نحو جَهْوَرٌ ، ورابعة نحو اَعْدُوْدَنٌ .

(تنبيهان) : الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولا ، قيل : لتقلها ،

وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة أطرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان همزُ المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للفعل ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رَفْضُوهُ ؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَلْ زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى بناء وَفَنْعَلْ وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها في فَحَجَلْ بمعنى فحج ، وهذيل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرًا نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدّرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يَلْمَع ، وإذا تصدّرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يَسْتَمُور ، وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضاً اسم شجر يُسْتَاكُ به ؛ لأن الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة في مثله إلا في المضارع ، اهـ .

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا)

أي الهمزة والميم متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدّر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحْمَدُ وَمَسْجِدٌ ؛ لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدّر الواقع منها حشواً أو آخرًا ؛ فإنه لا يقضى زيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه .

و بقيد الثلاثة نحو أكلَ ومهد ونحو اضطبل ومَرَزَ جُوش .

و بقيد الأصالة نحو أمان ومغزى .

وبقيد التحقق نحو أرطى ؛ فإنه سُمع في المديح به مأرُوط ، وسرطى ؛ فن قال مأرُوط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال سرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول قفلى وأنه زائدة للحاق ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التانيث ، ووزنه على الثاني أفعل ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أرطت الأديم » إذا دبغته ، بالأرطى ، و « أرطت الإبل » إذا أكلته ، و « أرطت الأرض » إذا أنبتته . وقيل أيضا « أرطت الأرض » إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأوتق ؛ لأنه قيل : هو من أرق فهو مألوق إذا جن ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « ولق » إذا أسرع ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أفعل ، والأول أرجح . وكذا الأوتكى لنوع من التمر ردى دائر بين أن يكون وزنه أفعل كالأفعل ، وفوطل كخوزلى . ويخرج به أيضا نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصاله والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يمارضه داليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصالة محل بتمتضي الدليل ، كما في ميم مرّجل ومففور ومرّعى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مرّجل فذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « مرّجل الحائك الثوب » إذا نسجه مؤشئ بوشئ يقال له المراجل ، قال ابن خروف : أمّرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مرّجل اعتمادا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة ، وتمنّدل من المنديل ، وتمدّرع إذا لبس المدرّعة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن الأ أكثر في هذا تسكن ، وتمنّدل ، وتمدّرع ، قال أبو عثمان : هو الأ أكثر في كلام العرب .

وأما مُعْفُورُ فمن سيبويه فيه قولان : أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل ،
لقولهم « ذَهَبُوا يَتَمَعَّفِرُونَ » أي يجمعون المغفور ، وهو ضرب من الكفارة .

وأما مِرْعَزَى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى
أنها أصل ؛ لقولهم كساء مُرْعَزَى ، دون مُرْعَزَى .

وكما في همزة « إمعة » وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعف رأيه ، والذي يحمل دِينَهُ
تبعاً للدين غيره ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول ؛
فوزنه فِعْلَةٌ لا إِفْعَلَةٌ لأنه صفة ، وليس في الصفات إِفْعَلَةٌ ، وإمّرة مثل إمعة وزنا
ومعنى وحكما ، وهو الذي ياتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا :
إمّع ، وإمّر .

الثاني : أنهم قوله « سبقا » أنها لا يحكم بزيادتها متوسطين ولا متأخرتين
إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين ،
كما سيأتي في كلامه .

فثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمّال ، واخْتِنَطًا .

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مُصَدَّرَةٌ دَلَامِصٌ وَزُرُقَمٌ ، وبابه .

أما الشمّال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات :
شمّال ، وشّامل ، بتقديم الهمزة على الميم ، وشمّال على وزن قَدّال ، وشمّول بفتح الشين ،
وشمّل بفتح الميم ، وشمّل بإسكان الميم ، وشمّيل على وزن صَيقل ، وشمّال على وزن
كتاب ، وشمّيل على وزن طَوِيل ، وشمّال بتشديد اللام ، واستدلّ ابن عصفور وغيره
على زيادة همزة شمّال بقولهم « شملت الريح » إذا هبّت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل
أن يكون أصله شمّات فنقل ؛ فلا يصح الاستدلال به .

وأما أَحَبَّنَطًا فالدليل على زيادة همزته سموطها في الحَبِط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .

وأما دَلَامِصٌ ويقال فيه دَمَالِصٌ وَدَمَلِصٌ وَدُمَيْلِصٌ ، وهو البراق - فلقولهم « دِرْعٌ دِلَاصٌ ، وَدَلِيسٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دَلَامِصٌ أصل وإن وافق دِلَاصًا في المعنى ؛ فهو عنده من باب سَبِطٌ وَسَبِطٌ .
وأما زُرْقُمٌ وبابه - محوسُّهُمْ ، ودُلْقُمٌ ، وضُرْزُمٌ ، وفُسْحُمٌ ، ودُرْدُمٌ - فلأنها من الزرقة والسنة والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل - يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن - والانفاسح ، والدرد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أدرَد ، ودرد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبَقَا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جيمها ، بل كان في أحدها احتمال ، أنه لا يُقَدَّمُ على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به في التسهيل - وهو المعروف - من أن الهمزة والميم إذا سَبَقَا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه بحكم زيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع ، وميم موسى وميزود ، وجاء في ميم مجن عن سيويه قولان أصحهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال : أديم مأرُوط ، وهمزة أوأق فيمن قال : ألقى فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهَّدَد ومأجج ، وزيادة أحد المثليين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مقعلا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافي في مهَّدَد ومأجج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذا كما فكَّ الأجل في قوله :

١٢١١ - الحمد لله العليُّ الأجلُّ

[الواسع الفضل الوهوب المجزِل]

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولى كَأَحْمَرٍ ، وثانية كَشَامِلٍ ، وثالثة كَشَمَالٍ ،
ورابعة كَحَطَّائِطٍ وهو القصير ، وخامسة كَحَمْرَاءَ ، وسادسة كَمَقْرَبَاءَ وهي بلد ،
وسابعة كَبْرَنَاسَاءَ ، والبرناساء : الناسُ .

والليم تزداد أولى كَمَرْحَبٍ ، وثانية كَدُمَلِصٍ ، وثالثة كَدُمَلِصٍ ، ورابعة
كَمَرْزُقَمٍ ، وخامسة كَضُبَارِمٍ ؛ لأنه من الضَّيْر وهو شدة الخلق ، وذهب
ابن عصفور إلى أنها في ضُبَارِمٍ أصليةٌ ، قال في الصحاح : الضُّبَارِمِ بالضم الشديدُ
الخلقُ من الأشد ، اهـ .

(كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ)

أى يُحْكَمُ بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف ، قبل تلك
الألف أكثر من حرفين ، نحو حَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة
الواقعة في الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْضَى
بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق في حُطَّائِطٍ وَاخْتَبِنَطًا ، وبقيد أكثر من
حرفين نحو ماء وشاء وكِسَاءَ وِرْدَاءَ ؛ فالهمزة في ذلك ونحوه أصلٌ أو بدلٌ من
أصلٍ ، لا زائدة .

(تنبيه) : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ،
سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل
الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد
نحو سَلَاءَ وَحَوَاءَ ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيْرَاءَ وَقَوْبَاءَ ؛ فإنه محتمل لأصالة
الهمزة وزيادة أحد المثليين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جمعت الهمزة أصليةً كان سَلَاءَ
فَعَلَاءَ وَحَوَاءَ فَعَلَاءَ مِنَ الْحَوَايَةِ ، وإن جطت زائدة كان سَلَاءَ فَعَلَاءَ وَحَوَاءَ فَعَلَاءَ
مِنَ الْحَوَايَةِ ؛ فإن تأييد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حَوَاءُ بَأَنْ هَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ إِذَا لَمْ يَصْرَفْ ، وَبِأَنَّهَا أَصْلٌ إِذَا صُرِفَ نَحْوَ حَوَاءٍ لِلَّذِي يُعَانِي الْحَيَاتِ ، وَالْأَوْلَى فِي سَلَاءٍ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعَالًا فِي النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعَلَاءَ ؛ فَلَوْ قَالَ النَّاطِمُ « أَكْثَرُ مِنْ أَصْلِينَ » لَكَانَ أَجُودَ ، هـ .

(وَالثَّنُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) أَيْ فَيَقْضَى زِيَادَتَهَا بِالشَّرْطَيْنِ لِلذَّكُورَيْنِ فِي الْهَمْزَةِ ، وَهِيَ : أَنْ يَسْبِقَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ يَسْبِقَ تِلْكَ الْأَلْفَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ، نَحْوَ عُثْمَانَ وَغَضْبَانَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ أَمَانَ وَرَمَانَ وَمَكَانَ .

وَيَشْتَرُطُ لَزِيَادَةِ النَّونِ — مَعَ مَا ذَكَرَ — أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ لَيْسَتْ بِتَضْعِيفِ أَصْلٍ ؛ فَالنُّونُ فِي نَحْوِ جَنْبَجَانَ أَصْلٌ لَا زَائِدَةٌ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا « وَاجْهَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمِ » وَقَدْ اقْتَضَى إِطْلَاقَهُ أَنَّهُ يُقْضَى زِيَادَةُ النَّونِ عَيْنًا فِيمَا يَتَوَسَّطُ فِيهِ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْفَاءِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوَ حَسَّانَ وَرُمَّانَ ، أَوْ حَرْفٌ لَيْنٌ نَحْوَ عَقِيَّانَ وَعُثْوَانِ ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ عَلَى وَفْقِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ زِيَادَةَ النَّونِ فِي مِثْلِ حَسَّانَ وَعُقِيَّانَ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا ، بِدَلَالَةٍ مَنَعَتْ صَرْفَ حَسَّانَ عَلَى زِيَادَةِ نُونِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ حَسَّانَ عَنِّي

مُفْلَغَةٌ تَدِبُّ إِلَى عُكَاظِ

لَكِنَّهُ ذَهَبَ فِي التَّسْمِيعِ وَالْكَافِيَةِ إِلَى أَنَّ النَّونَ فِي ذَلِكَ كَالْهَمْزَةِ فِي تَسَاوِيِ الْإِحْتِمَالَيْنِ ؛ فَلَا يُبْلَغُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقِيدَ إِطْلَاقَهُ بِذَلِكَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَزَادَ بَعْضُهُمْ لَزِيَادَتِهَا آخِرًا شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ لَا تَكُونُ فِي اسْمٍ مَضْمُونِ الْأَوَّلِ مَضْعَفِ الثَّانِي إِسْمًا لِلنَّبَاتِ نَحْوِ رُمَّانَ ؛ لِجَمَلِهَا فِي ذَلِكَ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعَالًا فِي أَسْمَاءِ النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعَلَانَ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ فِي الْكَافِيَةِ حَيْثُ قَالَ :

فِيلَ عَنِ الْفُعْلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي النَّبْتِ لِلْفُعَالِ كَالسَّلَاءِ

وَرُدُّ بَأَن زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرَ مِنْ مَجِيءِ النَّبَاتِ عَلَى فُعَالٍ . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيحُوهُ أَنَّ نُونَ رُمَانَ زَائِدَةٌ ، قَالَ سَبِيحُوهُ : وَمَسْأَلَتُهُ — يَعْنِي الْخَلِيلَ — عَنِ الرُّمَانَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَقَالَ : لَا أَصْرِفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرِفُ بِهِ . وَقَالَ الْإِخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قُرَاصٍ وَحُمَاضٍ ؛ لِأَنَّ فُعَالًا أَكْثَرَ مِنْ فُعْلَانٍ ، يَعْنِي فِي النَّبَاتِ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَمَّا ذَكَرَهُ بَلْ لِنُبُوتِهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ . قَالُوا : أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ لِكَثْرَةِ الرَّمَانِ ، وَلَوْ كَانَتْ نُونُ زَائِدَةً لَقَالُوا مَرْمَنَةٌ .

(وَ) النُّونِ (فِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) وَعَمَقَلٍ ، وَقَرَنْقُلٍ ، وَحَبَنْطَأٍ ، وَوَرَنْتَلٍ — مِمَّا هُوَ فِيهِ مَتَوَسِّطٌ ، وَتَوَسُّطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوْبَةِ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، وَغَيْرُ مَدْمُغٍ — (أَصَالَةٌ كُنِّي) كُنِّي : مَجْهُولٌ ، فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَصَالَةٌ : نَصَبٌ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَيْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِيهَا تَضَمُّنَ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَوَّلُهَا أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهُ كِيَاءَ سَمِيدِجٍ ^(١) وَوَاوِ فَدَوْكَسٍ ، وَالْفِ عُدَّافِرٍ ، وَجُخَادِبٍ . ثَانِيهَا : أَنَّهَا تَعَاقِبُ حُرُوفَ اللَّيْنِ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِمْ لِلتَّلْخِيطِ الْكُفَيْنِ : شَرَنْبَثٌ وَشُرَابَثٌ ، وَلِلضَّخْمِ جَرَنْفَشٌ وَجُرَافَشٌ ، وَلِنَبْتِ عَرَنْقَصَانَ وَعُرَيْقِصَانَ . ثَالِثُهَا : أَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ إِشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيْفٌ وَجَدَتْ فِيهِ زَائِدَةٌ فَيَحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِالتَّقْيِيدِ الْأَوَّلِ النُّونُ الْوَاقِعَةُ أَوَّلًا فَإِنَّهَا أَصْلٌ ، نَحْوُ نَهْشَلٍ ، إِلَّا أَنَّ يَفْقِضُ بِزِيَادَتِهَا دَلِيلًا كَافِيًا نَحْوَ تَرْجِسٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَكَانَ وَزْنُهُ فَعْلِيلٌ

(١) السَّمِيدِجُ بِالتَّحْقِيقِ الْمُهْمَلَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي صِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَيُقَالُ : بِالتَّحْقِيقِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهُوَ الْكُرَيْمُ لِلوَطْأِ الْأَكْنَافِ ، وَالْحَقِيفُ فِي حَوَائِجِهِ ، وَالسِّيفُ ، وَالتَّنْبُتُ . وَالْفَدَوْكُسُ — بَزَنَةُ سَفَرِجَلٍ — الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ . وَالْعُدَّافِرُ — بِضَمِّ الْعَيْنِ بَعْدَهَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ وَبَعْدَ أَلْفِهِ فَاءُ فَرَاءٍ — الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسَدُ أَيْضًا . وَالْجُخَادِبُ — بِمَجِيئِ مَضْمُونَةٍ خَفَاءٍ مَعْجَمَةٌ — هُوَ الْعَظِيمُ الْخَلْقُ .

وهو مقفود . وبالتقييد الثاني نحو قَنْطَارٍ وَقَنْدِيلٍ وَعَنْقُودٍ وَخَنْدَرِيْسٍ وَعَنْدَلِيْبٍ ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليلٌ بالزيادة كما في نحو عَنَبَسٍ — لأنه من العَبُوسِ — وَحَنْظَلٍ لقولهم: حَطَّاتِ الْإِبِلُ ، وَعَنْسَلٍ لأنه من العَسَلَانِ ، وَعَرْنَدٍ لأنه من قولهم: شئٌ عَرْدٌ أى صُلْبٌ ، وَكَنْهَبِلٍ لقولهم فيه: كَهَبَلٌ ، ولعدم النظر على تقدير الأصالة . وبالتقييد الثالث نحو غَرْزَنِيْقٍ وهو السيد الرفيع ، وَخَرْنُوبٍ ، وَكَنْأَبِيْلٍ ، فالنون أصلية ؛ إذ ليس في السلام فَمُنْمِيْلٌ وَلَا فَمُنْمُولٌ وَلَا فَمُنْمَلِيْلٌ . وبالرابع نحو عَجَنْسٍ فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف؛ فقلب التضعيف لأنه الأكثر ، وجعل وزنه فَعَلَّلٌ كَعَدَبَسٍ قال أبو حيان: والذي أذهبُ إليه أن النونين زائدتان ووزنه فَعَمَلٌ . والدليلُ على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِفَ له اشتقاق نحو ضَمْنَطٌ وَزَوَّانِكٌ ، ألا ترى أنه من الضَمْفَاطَةِ وَالزَّوْكَ ؛ فَيَحْتَمَلُ مَالاً يَعْرِفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ عَلَى ذَلِكَ .

(تنبيهات) : الأول: بقي مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كَنَضْرِبُ ، وَالْإِنْفِعَالُ وَفِرْوَعُهُ كَالْإِنْفِطَاقِ ، وَالْأَفْعَلَالُ كَالْإِحْرِيْمِجَامِ ، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْهَا لَوْضُوحَهَا الثاني: إنما لم يذكر التنوين ، ونون التثنية والجمع ، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متميزة ، ومقصود الباب تمييزُ الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها .

الثالث: اعلم أن النون تزداد أولى نحو نَضْرِبُ ، وثانيةً نحو حَنْظَلُ ، وثالثةً نحو غَضَنْفَرُ ، ورابعةً نحو رَعَشَنُ ، وخامسةً نحو عُثْمَانُ ، وسادسةً نحو زَعْفَرَانُ ، وسابعةً نحو عَبَّوْتَرَانُ .

(وَالتاء) تُزَادُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : (فِي التَّائِيْتِ) كَضَرَبْتَ ، وَضَارِبَةٌ ، وَضَرْبَةٌ وَأَنْتِ وَفِرْوَعُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ^(١) ، (وَ) فِي (الْمُضَارَعَةِ) كَتَضْرِبُ ، (وَ) فِي (نَحْوِ

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والتاء حرف دلل على تأنيث المخاطب للفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولان آخران ، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في « إياك » ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

الِاسْتِفْعَالِ) من المصادر ، وذلك الأَفْتِمَالُ كالاستخراج والاعتدار ، وفروعهما ،
والتفصيل والتفعمال كالتزديد والتزاد ، دون فروعهما ، (وَ) في نحو (المَطَاوَعَةُ)
كَتَمَلَّمَ تَمَلُّمًا ، وتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرُجًا ، وتَدَأَفَلَّ تَدَأَفَلًّا ، ولا يقضى زيادتها في غير
ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وآخراً وحشوا ؛ فأما زيادتها أولاً فنه مُطْرَد
وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تَنْضَبُ ، وتَنْفُلُ ، وتُدْرَأُ ، ونَحْلِيءُ ،
وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء
في نحو رَغَبُوتٌ وِرْحُوتٌ وِمَلَكُوتٌ وَجَبْرُوتٌ ، وفي تَرَبُّوتٌ وهو صوتُ القوسِ
عند الرمي ؛ لأنه من الترم ، ووزنه تَفَعَلُوتٌ ، وفي عَنَكَبُوتٌ ، ومذهبُ سيبويه
أن نون عنكبوت أصل ؛ لقولهم في معناه العَنَكَبُ ؛ فهو عنده رباعي ،
وذهب بعضُ النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشواً فلا تَطْرُدُ
إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ،
وقلة زيادتها حشواً ذهب الأكثر إلى أصالتها في بَسْتَمُورٌ ، وإلى كونها بدلا من
الواو في كِلْتَا .

(وَالْهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَةً) أي الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن
زيادتها قليلة في غير الوقف ، ولم تَطْرُدُ إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو
« لِمَهُ » ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً ، وعلي كل مبنى على حركة لازمة
إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهي واجبة في بعض ذلك ، وجائزة في بعضه ،
على ما تقدم في بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام
الكلمة للبيان ، كما في نحو « مَالِيَّةٌ » ، و« يَارِزِيدَاهُ » والإمكان ، كما في نحو
« عِيَةٌ وَقِيَةٌ » كما قدمته ؛ فهي كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف
الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات : أمهات ،

ووزنه فُعْلَمَات ؛ لأنه جمع أمّ ، وقد قالوا : أمّات ، والهاء في الغالب فيمن يعقل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أمّ : أمّهة ، ووزنها فُعْلَمَةٌ ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعْلَةٌ مثل فُجْرَةٌ وأبّهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحبُ كتاب العين من قولهم : تأمّهتُ أمّا ، بمعنى اتّخذتُ ، ثم حذفت الهاء فبقي أمّ ، ووزنه فُعْ ؛ فإن ثبت هذا فأمّ وأمّهة أصلان مختلفان ، كسبَط وسبَطَر ، ودِمِث ودِمَثَر ؛ فتكون أمّهات على هذا جمع أمّهة ، وأمّات جمع أمّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذا كرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي ؛ فأعرض عنه ، ولم يرّضه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الهاء في قولهم : « أهرقتُ الماء ؛ فأنا أهريقُهُ إهراقاً » والأصل أَرَقَ يَرِيقُ إِرَاقَةً ، وأفأُ أَرَقَ منقلبة عن الياء ، وأصل يَرِيقُ يُوَرِّيقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أُرِيقُهُ ؛ لاستنقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضاً : أهرقُ الماء يُهرِقهُ إهراقاً ، ولا جواب للبرد عن زيادتها في أهراق إلا دعوى القَلَط من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادّعى الخليلُ زيادة الهاء في هِرْكَوْلَةٌ وأنها هِفْمَوْلَةٌ ، وهي العظيمة الوركين ؛ لأنها ترْكُلُ في مشيها ، والأكثر على أصلتها ، وأنها فِعْمَوْلَةٌ .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هَبْلَع وهو الأكل ، وهَجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هَفْلَع ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثاني من الجَرَع وهو المكان السهل ، وحُجَّة الجماعة أن العرب تقول في الهَجْرَعَيْنِ : هذا أهَجْرُ من هذا ، أى أطول ، وكذلك تقول في هِنَقَامَةٍ وهو الأسد والضَّخْم الطويل أيضاً ، ويجوز أن تكون زائدة

في سهل^(١) وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل ، يقال : قرئت سهل^(١) وسلب أي طويل ، ويجوز أن يكون من باب سيطر وسيط .

﴿ تنبيه ﴾ : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْهُورَةِ) أي من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد بعدها من حروف المد ؛ فلماذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة ، نحو ذَلِكَ وَتِلْكَ وَهُنَالِكَ وَأُولَئِكَ ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبء : عبءل ، وفي الأفحج — وهو المتباعد الفخزين — : فحجبل ، وفي الميق — وهو العظيم — : هيقل ، وفي الفيشة — وهي الكرة — : فيشلة ، وفي الطيس — وهو الكثير — : طيسل ، ونقل عن أبي الحسن أن لام عبءل أصل ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عبشي ، وبعده قولهم في زيد : زيدل ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عبءل وحده ، وجمعه عبءلة ؛ فيكون له قولان ، نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسيطر وسيطر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثاني : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل : وبعء كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتهكس وهي الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتهكس ،

(١) هكذا في هذين للوضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذي في القاموس وهو ما تقدم ذكره في مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والقرضُ من الإتيان بهما بيانُ كسرة الكاف ؛ فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدْموسٍ بمعنى قديم ، وأسطاعٌ يُسَطِّيعُ بقطع الهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيوبه أطاعَ يُطِيعُ ، وزيدت السينُ عوضاً عن حركة عَيْنِ الفعل ؛ لأن أصلَ أطاعَ أطوع . والمذرُ للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد ، وقد مثل به في زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فكأبه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سَيْنٍ زَيْدٍ فِي اسْتِفْعَالٍ وَفَرَعِهِ كَأَسْتَفْعَالٍ ذَا اسْتِكْمَالٍ ، ١٥

(وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ نَبَتُ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (إن لم تَبَيَّنْ حُجَّةً) على زيادته (كَحَظَلَتْ) الإبلُ ، إذا تَأَذَّتْ من أكل الحنظل ؛ فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرأً بـمـد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غَضَّنْفَرَ كما سبق بياؤه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل

في زيادة همزة الوصل

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفردته لاختصاصه بأحكام ، وقد

أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْمَثِبْتُوَا)

أى همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدّرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « للوصل همز » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو « آرْجُل ؟ » في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصلة إلى الابتداء بالساكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص . الرابعة : امتناع إثباتها في الدّرج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ - أَلَا أَرَى إِنِّي نَسِيتُ أَحْسَنَ شَيْئَةٍ

طَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُنْدِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل ، فقيل : أتساعاً ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول التكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليل يسميها سُلْمَ اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سآذكره بعد ، فقال : (وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ أَحْتَوَى طَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إمامها (نَحْوُ أَنْجَلِي) وانطلق ، أو سواها نحو استخرج (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انجل انجلاءً ، وانطلق انطلافاً ، واستخرج استخراجاً . (وَكَذَا * أَمْرٌ التَّلَاثِي) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَأَخْشَ وَأَمْضٍ وَأَنْفُذًا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى

همزة الوصل ولو سكن تقديراً ، كقولك في الأمر من يَقُومُ : قُمْ ، ومن يَمِيدُ : عِدْ ،
ومن يَرُدُّ : رُدْ ، ويستثنى خُذْ و كَلْ و مَرُ ؛ فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً ، والأكثر
في الأمر منها حَذَفُ الفاء والاستثناء عن همزة الوصل .

(وَفِي اسْمِهِ اسْتِ ابْنِ ابْنِهِ سَمِعَ وَانْتَيْنِ وَامْرِي وَوَتَانِيثَ تَبِعَ ، وَآمِنُ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنيث تبع » عني به ابنة ، وأنثين ، وامرأة .
وتبّه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس ، وإنما
طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل
بمض أمثله على السكون ؛ فإذا انفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ،
ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء
العشرة ليست من ذلك ؛ فكان مقتضى القياس أن تُبنى أوائلها على الحركة ، ويستغنى
عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما ساذكره .

أما « اسم » فأصله عند سيبويه سَمُوْ كَفَنُوْ ، وقيل : سَمُوْ كَفَقْلُ ، فحذفت لامه
تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً ،
ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسمي ، أو سَمُوْ ، كما
عرف في موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السُمُوْ ، وعند الكوفيين من الوَسْمِ ،
ولكنه قُلب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف
في هذه المسألة شهيرٌ فلا نطيل بذكره .

وأما « أَسْتِ » فأصله سَتَهْ ؛ لقولهم : سَتَيْتُهُ ، وَأَسْتَاهُ ، و « زيد أَسْتَهُ من عمرو »
حذفت اللام — وهي الهاء — تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما
ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَهْ بحذف الميم فوزنه قَلْ ، وَسَتْ بحذف اللام فوزنه فَمَعْ .

والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء ففتحها في هاتين اللغتين. والدليل على التحريك والفتح في العين ما يُذكر في ابن.

وأما « ابن » فأصله بَنَوُ كَقَلَمٍ ، فَعِلَ بِهِ مَا سَبَقَ فِي اسْمِ وَاسْت . ودليلُ فتح فائه قولهم في جمعه بَنُونَ ، وفي النسب بَنَوِيٌّ بفتحها . ودليل تحريك العين قولهم في جمعه : أَبْنَاءُ ، وأفعال إنما هو جمعُ فَعَلٍ بتحريك العين . ودليل كونها فتحة كَوْنُ أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعَضُدٍ وأغضَادٍ ، ومكسورها ككَبِيدٍ وأكْبَادٍ ، والحمل على الأكثر ودليل كون لامة واوًا لا ياء ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن العالب على ما حُذِفَ لَامُهُ الْوَاوُ لَا الْيَاءُ . والثاني : أنهم قالوا في مؤنثه بِنْتُ فَأَبْدَلُوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه . والثالث : قولهم : البُنُوَّةُ ، ونقل ابن السخري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء ، واشتقّه من : « بَنَى بِأَمْرَاتِهِ يَبْنِي بِهَا » ، ولا دليل في البنوة ؛ لأنها كالفِتْوَةُ وهي من الياء ، ولو بَنَيْتَ مِنْ حَيْثُ فَعَوْلَةٌ لَقَلتَ : حُجُوَّةٌ ، وأجاز الزجاج الوجهين .

وأما « ابْنُم » فهو ابن زيدت فيه الميم للبالغة ، كما زيدت في زُرُقُم . قال الشاعر :

١٢١٤ — وَهَلْ لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتَهَا؟

أبي الله إلا أن أكون لها ابناً

وليست عوضاً من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتاج للمزة الوصل .

وأما « اثْنَانِ » فأصله ثَمَانِيَانٍ بفتح الفاء واليمين ؛ لأنه من ثَنَيْتَ ، ولقولهم في النسبة إليه ثَنَوِيٌّ ، لحذفت لامة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمز .

وأما « امرؤ » فأصله مرء ؛ فحفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل المتوقع كالواقع .

وأما تأنيث أبن واثنتين وامرئ ؛ فالكلامُ عليها كالكلام على مُذَكَّرَاتِها ، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت واثنتين فإنها فيهما بدلٌ من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قولُ سيبويه : لو سميت بهما رجلا نصرتهما ، يعني بنتا وأختا ، وإفهامُ التأنيثِ مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيمن » المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه فقبل : « أيم الله » أعضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين :

هَمْزَ أَيْمٍ وَأَيْمُنٍ فَافْتَحَ وَاكْسِرَ أَوْ إِمُّ قَل
 أَوْ قُلُّ مٌ أَوْ مِنُْ بالتثليث قَدْ شُكِّلَا
 وَأَيْمُنُ اخْتِ بِهِ ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِفْ
 إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا

نم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أي همز وصل ، مُعَرَّفَةٌ كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ، ومثل أَلْ أم في لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ، ولا في حرف غير آل ، ولا في ماضي ثلاثي ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسادسي والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد « أيم » لغة في أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر ؛ فإن قيل : هي أيمن حذفت اللام ، يقال : وأبئم هو ابن وزيدت اليم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطَرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف المكسور في نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « اسْتَفْهَرَتَ لَهُمْ » لثلاثا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت في الدرَج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : أحسن عندك ، وآئِمنُ الله يمينك ، بالمد راجعا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ - أَلْحَقَّ - إِنْ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتِ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ - أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

وقد قرىء بالوجهين في مواضع من القرآن ، نحو « آلدَّ كَرِينِ » « آلَانَ » .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها آل . ووجوب الضم ، وذلك في نحو انطَلِقَ واسْتَخْرِجَ مبنيين للمفعول ، وفي أدر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقْتُلْ واكْتُبْ ، بخلاف أَمْشُوا وَأَمْضُوا . ورُجِحَانَ الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جمل ضمة عينه كسرة نحو اغْرِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكلة أبي علي أنه يجب إثمَام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفي التسهيل أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في أَيْمَنُ وَأَيْمٌ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة أَسْم . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو اخْتَارَ وانْقَادَ مبنيين للمفعول . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكنُ استغنى عنها ، نحو اسْتَقَرَّ ، إذا قصد إدغام تاء الأفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء ففعل : سَتَرٌ (١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأَحْمَرُ فالأَرْجَحُ إثباتُ الهمزة ، فتقول : « الأَحْمَرُ قَائِمٌ » ويضمف « لَحْمَرٌ قَائِمٌ » والفرق أن النقل للإدغام أَكْثَرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه ، نحو « أَنْ اِقْتُلُوا » « أَوْ انْقُصْ » .

الرابعة : مذهبُ البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة ، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها إتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في « اضرب » وضمها في « استسكن » إتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح في « اعلم » وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

(١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه افتعل ، والآخر وزنه فعل - بتشديد العين - والثاني : أن مضارع هذا الماضي يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر الذي هو أصله ، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقفل بتشديد التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقفيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام

الإبدال

الفرضُ من هذا الباب بيانُ الحروف التي تُبَدَلُ من غيرها إبدالاً شائماً لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنظر إليه في هذا الباب ؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثمّ اختص بحروف العلة والهمزة ؛ لأنها تُقَارِبُ حروف اللطحة بكثرة التخيير ، وذلك كما في قَامَ أصله قَوَمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو في الأصل ، ومُوسَى أَلْفُه عن الياء ، ورأس أَلْفُه عن الهمزة ، وإنما لِيُنْتِ ثبوتها ؛ فاستحالت ألفا ، والبديل لا يختص كما استراه .

ويخالفهما التعويض ؛ فإن العِوضَ يكون في غير موضع المِعْوَضِ منه كتاء عِدَةٍ ، وهمزة أُنِي ، وياء سُقْرِيج ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أسطاع كما تقدم .

وقد ضَمَّنَ الناظم هذا البابَ أربعة أحكامٍ من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حَصْرِ حروف البديل الشائع في التصريف بقوله : (أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَاتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البديل الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أَصِيلَانَ » تصغير أصيل على غير قياس كما في مَغْرِبٍ ومُغْرِبَانٍ في قوله :

١٢١٦ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِدُهَا

أَعَيْتَ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضاد اضطجع في قوله :

١٢١٧ - [يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَغَ
تَقَبُّضَ الذَّنْبِ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ]
[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْفٍ فَالطَّجَعُ

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف ، كقوله :

١٢١٨ - خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ
لِلطَّعْمَانِ الْأَخْصَمِ بِالْعَشِيجِ
وَبِالْعَدَاةِ كَتَلَ الْبَرْجِجِ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم في الأيل : أَجَلٌ ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ - لَأَمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجِ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَا تَيْكَ بَجِ
* أَقْمَرُ نَهَاتٌ يُنَزِّي وَفَزَيْجِ *

وتسمى هذه عَجْمَجَةً قَضَاعَةً .

ومعنى « هَدَاتٌ » سَكَنَتْ ، و « مَوَطِيَا » من أوطأته جَعَلْتُهُ وَطِيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتُ دَائِمًا » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عَدَّه إِيَّاهَا ، وَوَجْهُهُ أَنْ إِبْدَالَهَا مِنَ النَّاءِ إِنَّمَا يَطْرُدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ » وَذَلِكَ مَذْكَورٌ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ النَّاءِ فَمَسْمُوعٌ كَقَوْلِهِمْ « هَيْيَاكَ » ، و « لَهْنُكَ قَائِمٌ » ، و « هَرَقْتُ الْمَاءَ » ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع — يعنى في كلام العرب — اثنان وعشرون حرفاً ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضروري في التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك : لِحَدَّةٍ صُرِفَ شَكِسٌ آمِنٌ طَىٌّ ثَوْبٍ عَزْتِهِ ، والضروري في التصريف هِجَاءٌ طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باقي حروف المعجم — وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والنين والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش « فَشَرَّذُ بِهِمْ » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَازِلٍ وَخَرَازِلٍ . والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وَخَرَاجُهَا الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَدَّرَ مَدَّرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم في « الرَّقْلُ » وهو الفرس الذِيَّال : رِقْنٌ ، ومن الميم كقولهم في « أَمَغْرَتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالغرة : أَمَغْرَتِ ، وبنبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالعجمجة في لغة قُضَاعَةَ ، والعنمنة كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكشكشة في لغة تميم ، كقولهم في خطاب المؤنث « ما الذى جاء بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَمَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا » والكشكسة في لغة بكر ، كقولهم في خطاب المؤنث « أَبُوسِ ، وَأُمْسِ » يريدون أبوكِ وأمكِ .

قل في شرح السكافية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر في كتب اللغة ، لا في كتب التصريف ، وإلازم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطْرَدٌ في لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عَنَمَةً ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَأْمَنَا عَصَيْكَ
وَطَأْمَنَا عَنَيْتَنَا إِيَّاكَ

أراد عَصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفى ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقعُ في الخطأ كقولك في مال مَوَّل ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سَقَاءة : سَقَايَة . هذا كلامه .

الثانى : عدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنيَ عشرَ حرفا ، وجموعها في ترايب كثيرة : منها طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتَهُ ، وأسقط بعضهم اللامَ ، وعدّها أحدَ عشرَ ، وجمعها في قوله : أُجِدُّ طَوَيْتَ مِنْهَا ، وزاد بعضهم الصاد والزاي ، وعدّها أربعة عشرَ ، وجمعها في قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاهٍ جَدُّ ، وعدّها الزخشرى ثلاثة عشرَ ، وجمعها في « اسْتَنْجَدُهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زَرَاطُ وَزَقْرُ ، في صراط وصقْر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اسْمَعُ » ورد « اذْ كَرَّ وَاظْلَمَ » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد . هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَنْخَذَ » أن يكون أصله اتنخذ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتَّ » إذ أصله سِدْسُ ، فاعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أحدَ عشرَ حرفا : ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ماسوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة؛ فالأول نحو جَدَفَ ، فإن فاءه بدل من تاء جَدَثَ ؛ لأنهم قالوا فى الجمع : أَجْدَاتُ ،

بالتاء فقط، والثاني نحو «أفَلَطَ» أي أفَلَتَ، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، وكذا قولهم في لِيَصَّ: لِيَصَّتْ، التاء بدل من الصاد؛ لأن جمعه على لُصُوصٍ أكثر من لُصُوتٍ.

فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصليين، نحو أَرَخَ وَوَرَّخَ، ووَكَّدَ وأَوَكَّدَ؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما، فليس أحدهما بدلا من الآخر.

وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كقَرَأَتْ؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَوَارِثَ وَمَوْرُوثَ، وبقلة استعماله كقولهم «الْتَمَعَالِي» في الثعالب، و«الأراني» في الأرناب، وأنشد سيديويه:

١٢٢١ - لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّرُهُ

مِنَ التَّمَعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثُعَالَة ثم قلب؛ فيكون كقولهم «شَرَاعِي» في شرائع، والذي قاله سيديويه أولى؛ ليكون كأرانيها، وأيضاً فإن ثُعَالَة اسمُ جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف، يعني بقوله اسم جنس علم جنس.

وبكونه قرعاً والحرف زائد كضَوِيْرِب تصغير ضارب؛ لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

وبكونه قرعاً وهو أصل كموَيَه؛ فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مؤيه علم أن الهجزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو «هَرَأَق» يُحْكَم بأن أصله أَرَأَق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفَعَلَ وهو بناء مجهول.

(قَابِدِلِ الْهَمْزَةِ مِنْ وَاٍ وَيَا آخِرًا أُثِرَ أَيْفِ زَيْدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ ، ونحو بِنَاءٍ وَطِبَاءٍ وَقَضَاءٍ ، بخلاف نحو قَاوِلٍ وَبَايَعٍ ، وتعاوَنَ وَتَبَايَنَ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزَوَ وَظَلَى لعدم الألف ، ونحو « وَاوٍ ، وَآى » لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان ، وهو ممنوع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تُشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ الْأَلْفِ فِي نَحْوِ « حَرَاءٌ » فَإِنْ أَصْلُهَا حَرَى كَسَكْرَى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كالألف كِتَابٌ وَغُلَامٌ ، فأبدلت الثانية همزة ، فكان الأحسن أن يقول كما قال في الكافية :

مِنْ حَرَفٍ لَيْنٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفٍ
مَزِيدٍ أُبْدِلَ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٍ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بِنَاءٌ وَبِنَاءَةٌ » فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : « هِدَايَةٌ ، وَسِقَابَةٌ ، وَإِدَاوَةٌ ، وَعِدَاوَةٌ » ؛ لأن الكلمة بُنِيَتْ عَلَى التَّاءِ ، أى أنها لم تُبَيَّنْ عَلَى مَذْكَرٍ . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة ؛ فالأول كقولهم فى المثل « أَسْتَقِي رَفَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ » ؛ لأنه لما كان مَثَلًا — والأمثال لا تتغير — أشبه ما بنى على هاء التأنيث ، ومنهم من يقول « فَإِنَّهَا سَقَاءَةٌ » بالهمز كحالهِ فى غير المثل . والثانى كقولهم « صَلَاةٌ » فى صَلَاةٍ .

وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كِسَائِينَ وَرِدَائِينَ » فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم « عَقَلْتُهُ بِثِنَائِينَ » وهما طَرَفَا الْعَقَالِ .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غَاوِي » في النسب^(١) إذا رَحَّمْتَهُ على لغة من لا يَنْوِي؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ « يَا غَاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجها في الضابط المذكور ، وإنما لم يبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين ، فلو أتى موضع قوله آخرًا بلا ما فقال « لاما يائر ألف زيد » لاستقام .

الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال؛ فقيل: أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حُذَّاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل كَسَاوُ وَرِدَايُ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغير وهو الطَّرَفُ ، فقلبا ألفا — حَمَلًا عَلَى بَابِ عَصَا وَرَحَا — فالتقى سا كنان ، فقلت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِي * فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتِنَى) أى اتبع ، ذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينها لاسم فاعل أعلت عين فعله ، نحو « فاعل ، وبتاع » الأصل قَاوِلٌ وَبَايِعَ ، فحمل على الفعل في الإعلال ، بخلاف نحو عَوَّرَ فَهُوَ عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فَهُوَ عَايِنٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسم فاعل ، كقولهم « جائز » وهو البستان ، قال :

(١) ظاهره أن قوله « في النسب » قيد في الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودي بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو في « ياغاو » البست متطرفة ، بل هي حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحدوف مراعى .

صَعْدَةٌ نَابِئَةٌ فِي جَائِزِ أَيْزَاءِ الرَّيْحِ تُمَيِّلُهَا تَمِيلٌ (١)

وكقولهم « جائزة » وهي خشبة تجمل في وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في النسبيل .

الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضاً ؛ فقيل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكترون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كسَاء وِرْدَاء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قَالٍ وَبَاعٍ وَأَشْبَاهَهُمَا ، فالتقى ألفان وهما ساكنان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو « قائل ، وبائع » بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة في ذلك أن تَسَهَّلَ بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصُّوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء في « بائع » . ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في « قائل » ، ومن ثم امتنع بِنَقْطِ الياء من « قائل » ، وبائع » . قال المطرزي : نَقَطُ الياء من قائل وبائع عامي . قال : ومررت في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسيمين بالعالم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه « قائل » بنقطتين من تحت ، فقال أبو علي لذلك الشيخ : هذا خط من ؟ فقال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساغته ، ١ هـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَادُّ زَيْدًا نَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ

(١) اللذكور في نسخ هذا الكتاب هنا « جائز » بالجم في أوله والزاى في آخره ، وهو الذي ضبطه الشيخ خالد في التصريح ، والمعروف في رواية هذا البيت « حائر » بحاء مهملة أوله ، وراه مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت في باب جواز المزارع .

كَلَقْلَانِدٍ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزةً ، إذا جمع على مثال مفاعل ، نحو «رَعُوفَةٌ وَرَعَائِفٌ ، وَقِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَسَلِيْقٌ وَسَلَاتِقٌ ، وَشِمَالٌ وَشِمَائِلٌ» ، بخلاف نحو «قَسْوَرَةٌ وَقَسَاوِرٌ» لعدم المد ، وبخلاف نحو «مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزٌ ، وَمَعِيْشَةٌ وَمَعَائِشٌ ، وَمَثُوْبَةٌ وَمَثَاوِبٌ» لعدم الزيادة ، وشد «مَصَائِبٌ ، وَمَنَائِرٌ» والأصل مصابوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو «صَيْرَفٌ وَعَوَسَجٌ وَحَائِطٌ وَمِفْتَاحٌ وَقِنْدِيلٌ وَمَكْرُوكٌ» لعدم كونه ثالثاً .
ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتِنْفًا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا) نيفاً : نصبٌ على المفعول به بالمصدر اللينون وهو جمعٌ ، وأضافه في الكافية للفاعل فقال « كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا » .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزةً إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنيائِف جمع نَيْف ، أو واوين كأوائِل جمع أوّل ، أو مختلفين كسيائِد جمع سيّد وأصله سيّود ، وصوائِد جمع صائد ، والأصل سيّاود وصوائد .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نِيَّافٍ وَسَيَّاودٍ وَصَوَّايِدٍ ، على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لتقلهما ، ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو « يَبِينُ وَيَوْمٌ » اسم موضع^(١) .

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى « بين » بفتح كل من الباءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما « يوم » فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضيَّون - وهو ذكر السنانير - ضيَّاون من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالتحليل على كساء ورداء ؛ لشبهه به من جهة قرُبِهِ من الطرف ، وهو في «كساء ، ورداء» لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فحكي أبو زيد في سَيِّقَةَ سَيَّاتِي ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَةٌ^(١) من سَاقَ يَسُوقُ وحكى الجوهري في تاج اللغة جَيِّدٌ وَجَيَّائِدٌ ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيَّلٍ عَيَّائِلٌ . وأما ضيَّاون فشاذ مِمَّ أنه لما صحَّ في واحده صحَّ في الجمع فقالوا : ضيَّاون كما قالوا: ضيَّون ، وكان قياسه ضيَّين ، والصحيح أنه لا يقاس عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « مد مفاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمد شائعة ظاهرة أو مقدره فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَّارِيس ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ - [غَرَّكَ أَنْ تَبَاعَدَتْ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَارِ]

[حَتَّى عِظَامِي وَارَاهُ نَاغِرِي]

وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عَوَّار ، وهو الرِّمْد ، فحذفت الياء ضرورة ؛ فهي في تقدير الموجودة . أما الفصلُ بمد غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ - [فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظْرِ]

فِيهَا عَيَّائِلٌ أُسُودٌ وَنَمْرٌ

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فِعْلَةٌ بفتح فسكون .

• الأصلُ عِيَائِلٌ ، لكنه أشيع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفَى الدَّرَاهِمَ] تَنْفَادُ الصِّيَارِيْفِ

لأنه جمع عَيْلٍ واحد العِيَالِ . قال الصغاني : واحد العِيَالِ عَيْلٌ ، والجمع عِيَائِلٌ مثل جَيْدٍ وجِيَادٍ .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألفِ الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القَوْلِ مثل عَوَارِضٍ قلت « قَوَائِلٌ » بالهمز ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى مَنع الإبدال في المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومَنع النُقْطِ كما سبق في قائلٍ وبائعٍ .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز البديل بما يبعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين - أعني ما استحق الهمز لكونه مدًّا مزيدا في الواحد ، وما استحق الهمز لكونه ثانيَ ليمينٍ اكتنفا مدًّا مفاعل - بقوله (وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ يَاءً فِيمَا أُعِلُّ * لَأَمَّا) فالألف واللام في الهمز للعهد ، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأمهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم يبداها ياء فيما لأمه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد . فالنوع الأول مثالُ ملامه همزة منه خَطِيئَةٌ وَخَطَايَا ، ومثالُ ملامه ياء منه هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا ، ومثالُ ملامه واو منه لم تسلم في الواحد مَطِيئَةٌ وَمَطَايَا .

فأصلُ خَطَايَا خَطَايِيءٌ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صَحَائِفٍ فَصَارَ خَطَائِيءٌ بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء ؛ لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خَطَاءًا بالفتحة بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبهة ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَذَا يَا هَذَا يِيَّ بِبَيْنِ الْأُولَى يَاءِ فَعَمِلَةَ وَالثَّانِيَةَ لِأَمْ هَدِيَّةٍ ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْأُولَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَائِفِ ، ثُمَّ قَلَبْتَ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً ، ثُمَّ قَلَبْتَ يَاءَ الْيَاءِ أَلْفًا ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْهَمْزَةَ يَاءَ فَصَارَ هَذَا يَا ، بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ .

وَأَصْلُ مَطَّيَاً مَطَّيَوْتٌ - لِأَنَّ أَصْلَ مَفْرَدِهِ وَهُوَ مَطِيَّةٌ مَطِيوَةٌ فَعَمِلَةَ مِنَ اللَّطَاءِ وَهُوَ الظَّهْرُ ، أَبْدَلْتَ الْوَاوِ يَاءً ، وَأَدْعَمْتَ الْيَاءَ فِيهَا عَلَى حَدِّ مَا فَعَلَ بِسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ - فَقَلَبْتَ الْوَاوِ يَاءً لِنَظَرِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ كَمَا فِي النَّازِيِّ وَالذَّاعِي ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْيَاءَ الْأُولَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَائِفِ ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْكَسْرَةَ فَتَحَةً ، ثُمَّ الْيَاءَ أَلْفًا ، ثُمَّ الْهَمْزَةَ يَاءً ، فَصَارَ مَطَّيَاً ، بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

وَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً سَلِمَتْ نَحْوَ الْمِرَّاةِ وَالرَّائِي ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مَوْجُودَةً فِي الْمَفْرَدِ ؛ فَإِنَّ الْمِرَّاةَ مَفْعَلَةٌ مِنَ الرُّوِيَةِ ، فَلَا تَغْيِيرَ فِي الْجَمْعِ ، وَشَذَرَايَا كَهَذَا سُلُوكًا بِالْأَصْلِيِّ مَسَلَّكَ الْعَارِضِ ، كَمَا شَذَّ عَكْسُهُ وَهُوَ السُّلُوكُ بِالْعَارِضِ مَسَلَّكَ الْأَصْلِيِّ فِي قَوْلِهِ :

فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطيئتي ، بهمزتين .

وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِثَالُهُ زَاوِيَةٌ وَزَوَاةٌ ، أَصْلُهُ زَوَاوِيٌّ ، يُبَدَّلُ الْوَاوِ هَمْزَةً لِكَوْنِهَا ثَانِيًا لِيُنْبِئِينَ اِكْتِنَافًا مَدًّا مَفَاعِلٌ ، ثُمَّ خُفِّفَ بِالْفَتْحِ فَصَارَ زَوَاوِيٌّ ؛ ثُمَّ قَلَبْتَ يَاءَ الْيَاءِ أَلْفًا فَصَارَ زَوَاةً ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْهَمْزَةَ يَاءً ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا يَا .

(تنبيه) : أَدْرَجُ النَّاطِمُ هُنَا الْهَمْزَةَ فِي حُرُوفِ الْعَلَّةِ ، حَسْبَ حَمْلِ الشَّارِحِ كَلَامَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَسَكُنْهُ غَيْرَ بَيْنَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ . وَفِي الْهَمْزَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ ، وَالثَّانِي حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِحَرْفِ الْعَلَّةِ ، انْتَهَى .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُمَلٍ وَوَاوٍ) إِلَى أَنَّ الْجُمُوعَ عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ

إذا كانت لامه واوا لم تُنقل في الواحد، بل سلت فيه كواوهِرَاوَة، جعل موضع الهمزة في جمعه واو، فيقال: هَرَاوَى، والأصل هَرَاوُو، بقلب ألف هِرَاوَة همزة، ثم هَرَاوَى، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم خففت بالفتح فصار هَرَاوَى، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَرَاء، فكَرِهوا أَلْفَيْنِ بينهما همزة لما سبق، فأدلو الهمزة واوا؛ طلباً للتشاكل؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف، فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هَرَاوَى، بعد خمسة أعمال.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما تردُّ الهمزة ياء فيما أعل لا ما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت، فإن كانت أصلية سلت.

الثاني : شَدَّ جَعَلُ الهمزة واوا فيما لامه ياء، وذلك قواهم في هدايا : هَدَاوَى، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قواهم في مَطَايَا : مَطَاوَى، وقاس الأخص على هَدَاوَى، وهو ضعيف؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجوع كلها على وزن فعّالِي صحت الواو في هَرَاوَى كما صحت في المفرد، وأعلت في مَطَايَا كما أعلت في المفرد، وهَدَايَا على وزن الأصل، وأما خَطَايَا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هَدِيَّة، ومذهب البصريون إلى أنها فعّالِيل، سجلاً للمعتل على الصحيح، ويندل على صحة مذهب البصريين قوله * حَتَّى أَرَبُّوا الْمَنَائِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خَطَايَا وزنها فعّالِي فليس كقول الكوفيين؛ لأن الألف عتدم للتأنيث، وعندة بدل من المدة المؤخرة، وذلك لأنه يقول: إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء، فيصير خطائِي، ثم يعل كما تقدم، انتهى.

(وَهَمَزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدءِ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفِي الْأَشْدِّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإن أولهما يجب إبدالهما همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فأعلَ نحو « وُوفَى الأشد » ، و « وُورِي عَنهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كالأوَلَى مخففَ الوُؤَلَى بواو مضمومة فهززة ، وهى أنتى الأوزال ، أفعل تفضيل من وَاَلٍ إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبني من الوَعْدَ مثال فَوَعَلَ ثم ترده إلى ما لم يُسَمِّ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبني من الوعد مثال طُومَار ، فتقول : وُوعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال ؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مدُّها غير متجدد ، لسنها مدة زائدة ؛ فلم تَحُلْ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنتى الأوَل : أوَل والأصل وُوَل ، وقولك فى جمع وَاَصِلَة وَوَاقِيَة : أوَاصِل وأَوَاقٍ ، والأصل وَوَاصِل وَوَاقٍ ، بواوين : أولهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أوَيَصِل وأَوِيَقِي ، وكذا لو بنيت من الوَعْدَ مثال كَوَزَّاب قلت : أوَعْد ، والأصل وَوَعْد .

والثانية : أن تكون مدةً أصلية ، نحو الأولى أشي الأول ، أصلها وُؤَى ، بواوين
أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهةً مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف
إلا نادرا كدَدَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِي وَنَوَوِي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوم
قَصَرَ للمستثنى على نحو « وَوَفِي » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعَل ، وأن
ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه
يَوْمٌ أيضا أن المستثنى ممتنعُ الإبدال ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع
المُخْرَجَة يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال
فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَإِوَأُ وَهَمْزًا بَدَهُ وَإِوَأَى مَبْدَأًا حَتَّمَا سِوَى مَا الثَّانِ طَارِ مَدًّا

نخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصالُ
الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبني افمَوْعَل من الوأى ؛ فتقول :
إِياوَأَى ، والأصل أوَأوَأَى ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت
الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء
الساكنة قبلها حُذفت همزةُ الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو
لزوال موجب قبلها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوَأَى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ،
ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية
إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاقا للفارسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب
الإبدال في ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقي مما تُبدَل منه الهمزة خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمة لازمة غير مُشدّدة ، ولا موصوفة بموجب

الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصدّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكره^(١) في التسهيل^(٢) ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة

مها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، هناك تعرض لتفسيره فعل
سبيل الاستطراد .

فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه ،

وأذُور جمع دار ، وأنُور جمع نار ، الأصل : وجُوه ، وأذُور ، وأنُور ، ونحو

سُوق جمع ساق ، وعُور مصدر غار الماء يفر غوراً وعُوراً ، وليس القلب

في هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة ، وسيأتي الكلامُ عليهما .

وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دَلْوٌ ، وضمة التقاء الساكنين

نحو « اشترُوا الضلالةَ » ، و « لا تنسُوا الفضلَ » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التحوُّذ والتحوُّل ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيّد الأخير من نحو أوَاصِل وأَوَاقٍ ؛ فإن ذلك واجبٌ كما سر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَأَيْتُ وَغَائِيَّ » في النسب إلى راية وغاية ،

الأصل رَائِيَّ وَغَائِيَّ^٣ ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصدّرة ؛ فنحو إشاح وإفادة وإسادة

(١) في نسخة « وقد ذكرتين في التسهيل » وما أبتناه أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع

في التسهيل .

في وشاح ووفادة ووسادة ، وقرأ أبو ابن جبير والنقفي « من إعاء أخيه » ورأى أبو سنان ذلك مطرداً مقيساً ، وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو « طويل » فلا تقاب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقاب في كل وضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة فلا تقاب خلفه الفتححة ، لا ما شد من قولهم « امرأة أناة » والأصل وناة ؛ لأنه من الونية وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه في الأصل ونساء من الوسامة وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل في العدد أصله وخذ من الوخذة ، بخلاف أحد في « ما جاءني أحد » فليل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوخذة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فليل ؛ فن إبدالها من الهاء قولهم : « ماء » والأصل ماء ، وأصل ماء موه ، بدليل : أمواه ، ومويه ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضاً قولهم « أل فطت ؟ والأفطت » بمعنى هل فطت وهلاً فطت ، ومن إبدالها من العين قوله :

١٣٢٤ — وَمَا جَ سَاعَاتِ مَلَا الْوَدِيقِ

أَبَابُ بَحْرِ ضَا حِكِ هَرُوقِ (١)

فأصل أباب عباب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين ، وإنما هو فَعَالٌ من أَبَّ إذا تهبأ ؛ لأن البحر يتهبأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، ومما شد إبدالها من الألف في قولهم « دابة ، وشأبة ، وأبيأض » وما روى عن الزجاج من همز « العالم ، والخاتم » وإبدالها من الياء في قولهم : قَطَعَ اللهُ أذْيَهُ ، أي يَذْيُهُ ، يريد يدهم ؛ فردت اللام وأبدت الياء همزة ، وقالوا : « في أسنانه أَلٌّ » أي يَلٌّ ، والليل : قصر الأسنان ، وقيل : أخذ يدها إلى داخل

(١) للمعروف في رواية هذا البيت « هزوق » بالزاي في مكان الراء المهملة .

القم ، يقال « رجل أَيْلٌ ، وامرأة يَءٌ » وهمز بعضهم الشَّيْمَة ، وهي الحلقة ، وكذلك رَيْبَالٌ ، وهو الأسد ، اهـ .

(وَمَدًّا ابْدِلْ نَائِيَّ الهمزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَنْزٍ وَأَنْتَمِنِ)

أى إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع - وهو أن يسكنا معا - فمتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب في غيرندور إبدال الثانية حرف مَدَّةً يجانس حركة ما قبلها ، نحو « آتَرْتُ أُوتِرُ إِثَارًا » والأصل أَتَرْتُ أُوتِرُ إِثَارًا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ آتَرِرَ » بهمزة فألف ، وعَوَّأْتُ المحدثين بحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لتسمر النطق بهما ، وخصَّ بالثانية لأن إفراط النقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِثْلَافِهِمْ رِخْلَةٌ الشَّيْءِ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأْتَمِنُ ^(١) زيد أم لا ؟ وأأنتَ فعلت هذا ؟ وأأمر بكر أم لا ؟ » فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فتقول : أوتمن ^(١) زيد أم لا ؟ وأنتَ فعلتَ ، وابتعمر بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها « همزتان في كلمة » فتقريبٌ على المتعلمين .

(١) إذا كانت الهمزة الأولى في « أوتمن زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فاللام كتابة صورة القلب هكذا « أوتمن زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة فقلب الهمزة التي تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال في قوله « أأمر بكر أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا في موضع العين أذْغَمَتِ الأولى في الثانية ، نحو سَأَلْ ولَأَلْ ورَأَسْ ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلامُ عليهما عند قوله : « مالمَ يَكُنْ لَفْظًا أَمَّ » .

وإن تحركتا معاً فيما أن يكون ثانيهما في موضع اللام ، أو لا ؛ فهذان ضربان ، فأما الأول فسيأتي بيانه ، وأما الثاني فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل حالٍ من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله :

(إِنْ يُفْتَحْ) أى ثانی الهمزتين (أُنْزَ صَمَّ أَوْ فَتَحَ قَلْبَ وَاوًا) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحو « أَوَيْدِمَ » تصغير آدم ، والثاني : نحو « أَوَادِمَ » جمعه ، والأصل أَوَيْدِمَ وأَوَادِمَ ، بهمزتين ؛ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألفه ، كما في ضارب وضَوَيْرِبَ وضَوَارِبَ ؛ لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع . وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول في أفعال التفضيل من « أَنْ » : زَيْدٌ أَيْنٌ من عمرو ، ويقول : الواو في « أَوَادِمَ » بدل من الألف المُبَدَّلَة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أَوُونٌ من عمرو .

(وَيَاءُ أُنْزَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ) ثانی الهمزتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثالُ الأول أن تبنى من « أَمَّ » مثل إصْبَعِ — بكسر الهمزة وفتح الباء — فيقول : إِمَّمَّ — بهمزتين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير إِمَّمَّ ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير

الكلمة « أَيْمَ » . ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أصْبِغِ بفتح
 الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ما سبق ؛ فتصير الكلمة
 أَيْمَ وأَيْمَ وأَيْمَ ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أئمة » بالتحقيق فما يوقف
 عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانی الهمزين المذكورين (واواً أصير) سواء كان الأول مفتوحاً
 أو مكسوراً أو مضموماً ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أَوْبٌ
 جمع أوت وهو المرعى ، وأن تبني من أم مثل إصْبِغِ بكسر الهمزة وضم الباء ،
 أو مثل أْبْلُمُ فتقول : « إؤمَّ » بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، و « أؤمَّ »
 بهمزة وواو مضمومتين . وأصل الأول أأْبُبُّ على وزن أفئس ، وأصل الثاني
 والثالث إنمُّ وأؤمُّ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد اللتين
 في الآخر .

(تنبيه) : خالف الأخصُّ في نوعين من هذه التسعة ، وهما المكسورة ،
 بعد ضم فأبدلها واواً ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح
 ما تقدم ، ٥١ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربي اجتماع الهمزين المتحركتين — وهو أن
 يكون ثانيهما في موضع اللام — بقوله : (ما لم يكن) أي ثانی الهمزين (لفظاً أئمَّ)
 أئمَّ : فعل ماض ، ولفظاً : إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول
 أئمَّ : محذوف ، أي أئم الكلمة ، أي كان آخرها والجملة نعت للفظاً (فذاك ياء مُطلقاً جا)
 أي سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل
 جَعْفَرٍ وَزَيْجٍ وَبُرْتُنٍ وَقِمَطِرٍ ؛ فتقول في الأول قرأى على وزن سلمى ، والأصل
 قرأاً ، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقول

في الثاني «قرء» على وزن هِنْد ، والأصل قَرَأْتُ ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلَّ
 إعلال قاضي وتقول في الثالث «قرء» على وزن جُمَل ، والأصل قَرُوْؤُ ، أبدلت الهمزة
 الأخيرة ياء ، ثم أعلَّ إعلال أَيْدٍ ، أي سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛
 فهذا والذي قبله منقصوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رَفَعًا وجرًّا ، وتعود له الياء في
 النسب ؛ فيقال : رأيت قَرْنِيًّا وقَرْنِيًّا . وتقول في الرابع «قَرَأَى» والأصل قَرَأُ
 بهمزيين ساكنة ففتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسلمت ؛ لسكون ما قبلها ،
 وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوًا ، قال في شرح الكافية : لأن الواو
 الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ،
 وكذلك. تقاب رابعة فصاعدا بعد الفتحه ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما
 نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء .

(وَأُوْمٌ * وَنَحْوُهُ) مما أولى همزتيه للمضارعة (وَجِهَيْنِ فِي ثَائِيهِ أَمْ) أي اقصِدْ ،
 وهما الإبدال والتحقيق ؛ فتقول في مضارع أمَّ وأن : أُوْمٌ وأَيْنٌ بالإبدال ، وأُوْمٌ
 وأُنٌّ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو « أُنذَرْتَهُمْ » لمعاقبتهما
 النون والتاء والياء .

(تنبيهات) الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة
 واجبٌ في غير ندور كما سبق .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حُفقت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت
 الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أُنْرُجَّة قلت : أوأوأة ، والأصل
 أُنْرُجَّة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو «ءاء» و«ءاءة»^(١) اه

(١) الآء : ضرب من الشجر والآءة : واحدة الآء .

(وَيَاءِ أَقْلِبِ الْفَاءَ كَسْرًا تَلَا * أَوْ يَاءِ تَصْغِيرِ) الْفَاءُ : مفعول أول باقلب ،
 وياء : مفعول ثانٍ قُدِّم ، وكسراً : مفعول بتلا ، وياء تصغير : عطف عليه ،
 وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء
 تصغير ياء .

أى يجب قلب الألف ياء في موضعين :

الأول : أن يعرض كسر ما قبلها ، كقولك في جمع مصباح ودينار : مصابيح
 ودنانير ، وفي تصغيرها : مصصبيح ودننير .

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في تصغير غزال : غزَّيل .

(بَوَاوِ ذَا) القلب (أفعالاً في آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالألف
 من قبلها ياء إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَضِيَ وَغَزِيَ وَقَوِيَ
 وَغَازِيَ ، أصلهن رَضِيَوَ وَغَزُورَ وَقَوُورَ وَغَازِرَ ؛ لأنهن من الرضوان والتزرو والقوة ،
 فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخراً ؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون
 الوقف ، وإذا سكنت تعذرت سلامتها ، فعملت بما يقتضيه السكون من وجوب
 إبدالها ياء توصلها إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير
 متطرفة كهوض وعوج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط كما
 سيأتي بيانه ، والثاني كقولك في تصغير جزو : جَرِيٌّ ، والأصل جُرِيوٌّ ، فاجتمعت
 الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء
 وأدغمت في الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الثاني ليس بمقصود من قوله « بواو ذا افعل في آخر » إنما
 المقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما
 بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقتها ياء التصغير ، على ما سيأتي بيانه في

موضعه ، ولذلك قال في التسهيل : تُبَدَلُ الألف ياء لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثرَ كسرة متطرفة ، فاقصر في الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

« يَأْتِرِيَا التَّصْغِيرَ أَوْ كَسْرَ أَلِفٍ
تُقَلِّبُ يَاءً ، وَالْوَاوُ إِذَا كَسْرًا رَدِفَ »

في آخر « لطابق كلامه في التسهيل ، ٥١ .

(أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَمَلَّانِ) أى نحو شَجِيعة ، وَأَكْسِيعة ، وَغَازِيَة ، وَعُرَيْقِيَة تصغير عُرُقُوعَة ، الأصل شَجِوعَة وَأَكْسِوعَة وَغَازِوعَة وَعُرَيْقِوعَة ، ونحو غَزِيَانٍ وَشَجِيَانٍ من الغزو والشجو ، والأصل غَزِوَانٍ وَشَجِوَانٍ ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة ؛ لأن كلامنا من تاء التأنيث وزيادتي فملان كلمة تامة ؛ فالواقع قبلها آخر في التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة . وشذ تصحيحاً من الأول مَقَاتِوعَة بمعنى خدام ، وَسَوَاطِيعَة جمع سَوَاء . ومن الثاني إعلالا قولهم : رجل عَلِيَانٌ مثل عَطْشَانٍ من عَلَوْتُ ، وناقية لَمِيَانٍ وقولهم صُنِيَانٍ بضم الصاد ، وأما صِنِيَة وصِنِيَانٌ بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثانٍ تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرٍ) الفعل (الْمُقْتَلُ عَيْنًا) إذا كان بعد ما ألف كصِيَامٍ وَقِيَامٍ ، وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ ، بخلاف سِوَاكَ وَسِوَارٍ لا انتقاء المصدرية . ونحو لَأَوْذَ لَوْأَذَا وَجَاوَرَ جَوَارَا ؛ لصحة عين الفعل ، وحال جِوَالًا وَعَادَ المَرِيضَ عِوَادًا ؛ لعدم الألف ، والأصل صِوَامٍ وَقِوَامٍ وَانْقِوَادٍ وَاعْتِوَادٍ ، لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر ، فأعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعلت قلبها ياء حَمَلًا للمصدر على فَعَلَه ، فقلبها ياء لِيَصِيرَ
المعل في اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحًا مع استيفاء الشروط قولهم :
« نارِ نَوَارًا » أى نَفَرَ ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « المَعْلُ
عينه » ؛ لأن لاوَدَ يطلق عليه معتل العين ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو
معتل وإن لم يعمل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَالْفِعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ)
يعنى أن كل ما كان على فِعْلٍ من مصدر الفعل المَعْلُ العينِ فالغالبُ فيه التصحيح ،
نحو الحَوْلِ والعود ، قال في شرح السكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه قَعْل على أن
إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ ، انتهى .
وفى تخصيصه بفِعَالٍ نظر ؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه
فى الانفعال والافتعال كما سبق . واحتز بقوله « منه » أى من المصدر عن
فِعْلٍ من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل : وقد
يصحح ما حقه الإعلال من قَعْل مصدرًا أو جمعًا وفِعَالٍ مصدرًا ، فسوى بين
هذه الثلاثة فى أن حقه الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على قَعْل
مصدرًا التصحيحُ .

ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ
سَكَنٌ * فَأَحْكُمُ بَدَأَ الإِعْلَالِ) أى المذكور ، وهو القلبُ ياء لكسر ما قبلها (فيه
حَيْثُ عَنْ) أى إذا وقعت الواو عينًا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى
الواحد إما مَعْلَةٌ ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبها ياء ؛ فالأولى نحو
دَارِ دِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحَيْلٍ ، وَوَقِيمَةٍ وَوَقِيمٍ ، الأصل دَوَارٌ وَحَوَالٌ وَوَقَوْمٌ ؛ لأنه لما
انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَارٍ وكانت فى الأفراد مَعْلَةٌ قبلها ألفًا
ضَمَّتْ ، فسُلِطت الكسرة عليها ، وَقَوَى تسلطًا وجودُ الألفِ ، وإعلال

البقي لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حَاجَة
وجَوَّج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف ، نحو سَوَاطٍ وَسِيَاطٍ ، وَحَوَاضٍ
وَحِيَاضٍ ، وَرَوَاضٍ وَرِيَاضٍ ، الأصل سِوَاطٍ وَحِوَاضٍ وَرِوَاضٍ ؛ لأنه لما انكسر
ما قبلها في الجمع وكانت في الأفراد شبيهةً بالمعلِّ لسكونها ضُمَّتْ ، فسُلطت الكسرة
عليها ، وَقَوَّى تسلطها وجودُ الألف لتقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللامُ
قَوَّى إعلال العين .

فتلخص أن لقب الواو ياء في هذا ونحوه خسة شروط : أن يكون جمعا ،
وأن تكون الواو في واحده مَيِّتة بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كَسْرَة ،
وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأولُ مأخوذة
من البيت ، والرابع يأتي في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره
في التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلِّ نحو خِوَانٍ وَسِوَارٍ ، إلا المصدر
وقد تقدم ، وشذ قولهم في الصَّوَانِ والصَّوَارِ : صِيَانٌ وَصِيَارٌ ، وبالثاني نحو طَوِيلٍ
وطِوَالٍ ، وشذ قوله :

١٢٢٥ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهُا

قيل : ومنه « الصافنات الجياد » . وقيل : إنه جمع جيِّدٍ ، لا جَوَادٍ ، وبالثالثة
نحو أسوَاطٍ وأخوَاضٍ ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِقْلَةً)
أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوزٌ وَرَكُوزَةٌ ، وَعَوْدٌ وَعِوَادَةٌ ، وشذ الإعلال
في قولهم : ثَوْرٌ وَثِيْرَةٌ . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو
الحيوان والنور الذي هو القطعة من الأقطِ ، فقالوا في الحيوان : ثِيْرَةٌ ، وفي الأقط :
ثَوْرَةٌ . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيْرَةٌ مقصور من فِئَالَةٍ ،

وأصله ثِيَارَةٌ كَجِحَارَةٍ ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وقيل :
 جموعه على فَعْلَةٍ بسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها ، ثم حركت وبقيت
 الياء . وقيل : حملا على « ثِيرَان » ليجرى الجمع على سِتْنٍ واحد .. وبالخماس
 نحو رِوَاءٍ في جمع رَيَّان ، وأصله رَوِيَّان ؛ لأنه لما أُعْلِتِ اللامُ في الجمع
 سَلَّتِ العينُ لثلاثا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاءٍ جمع جَوَّءٍ بالتشديد ، أصله جِوَأَوٌّ ؛
 فلما اعتلَّتِ اللامُ سَلَّتِ العين .

(وَفِي قَوْلِنَا) (وَجِهَانِ) (الْإِعْلَالُ) وَالتَّصْحِيحُ (وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ)
 جمع حيلة ، وَالْقِيمِ جمع قِيَمَةٍ ، وَالذَّيْمِ جمع دَيْمَةٍ ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو
 حَاجَةِ وَجِوَجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ،
 بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا فَعْلَةً ، وَفِي قَوْلِنَا قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُ فَحْتَمُ أَنْ يُعْلَ .
 وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف قَوْلُ فَعْلَةٍ لأن فعلته لما عدت الألف وَخَفَّ النطقُ بألواو
 بعد الكسرة لقلّة عمل اللسان انضماماً إلى ذلك تحصينُ الواو ببعدها عن الطَّرْفِ بسبب
 هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف فَعْلَةٍ .

ثم أشار إلى موضع رابع تغلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ
 يَاءِ انْقَلَبَتْ * كَالْمُهْطِيَّانِ يُرْضِيَانِ) أي إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد
 فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هي فيه حينئذٍ لا يمدم نظيراً يستحقُّ الإعلال ؛
 فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أُعْطِيَتْ » أصله أُعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَعْطُو بمعنى
 أخذ ؛ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعةً ؛ فقلبت ياء حملا للماضي على
 مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك

المُعْطِيَانِ ، وأصله أَلْعَطَوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ،
 أم في فعل كقولك يُرَضِيَانِ أصله يُرَضَوَانِ لأنه من الرَضَوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء
 حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يُرَضِيَانِ المبني للفاعل من الثلاثي المجرد ؛
 فقولك في ماضيه رَضِيَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يُسْتَضَحَبُ هذا الإعلال مع هاء التانيث نحو « أَلْعَطَاة »
 ومع تاء التفاعل نحو « تَغَارَبْنَا وَتَدَاعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره .
 قال سيويوه : سألت الخليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء
 في أوله ، وهو غَارَبْنَا وَدَاعَيْنَا ، حملا على تَغَارَبْنَا وَتَدَاعَيْنَا ، ثم استصحب معها .
 الثاني : شذ قولهم في مضارع شَأَوَا بمعنى سَبَقَ بِشَأْيَانِ ، والقياس يَشَأَوَانِ ؛
 لأنه من الشَاوِ ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب في الماضي
 فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت : يُشَأْيَانِ حملا
 على المبني للفاعل .

وأشار بقوله : (وَوَجَبَ ، إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِْنْ أَلِفٍ * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالِهَا
 اعترف) إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء .

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها نحو « بُويبع ،
 وضُورِب » وفي التنزيل « مَا وَوَرِي عَنَّهُمَا » .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها في أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مُفْرَدَةً أي غير مكررة في غير جمع ، نحو
 « مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ » أصلهما مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ ؛ لأنهما من أيقنَ وأيسرَ ؛ فقلبت الياء
 واوا لانضمام ما قبلها .

• وخروج بالساكنة المتحركة نحو « هِيَامٌ » فإنها تحصنت بحركتها ؛ فلا تقلب
 إلا فيما سيأتي بيانه .

والمفردة المدغمة نحو « حَيْض » فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون في جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَبِكَسْرِ الْمَضْمُومِ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا)

أو هَيْمَاء ؛ فأصل هيم هَيْم بضم الهاء ؛ لأنه نظير حُر جمع أَحْر أو حُرَاء ، فخفض بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياءه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع تقلان ، ومثل هيم ببيض جمع أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سمع في جمع عَائِطُ عُوْط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عَيْط على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أن فَعَلَى وصفا كالكُوسَى أنثى الأ كَيْس يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فَعَلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاه الكلمة نحو مُوقِن ، وقدمر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البَيَاض مثل بُرْد ؛ فنقول : بُيِض ، وفي هذا خلاف ؛ فذهب سيبويه والتحليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فَعِل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فنقول على مذهبهما : بِيِض ، وعلى مذهبه : بُوِض ، ولذلك كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون فَعَلًا وأن يكون فَعَلًا ، ويتعين عنده أن يكون فَعَلًا بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعَلَة من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيْشَة ، وعلى مذهبه : مَعُوْشَة ، ولذلك كانت مَعِيْشَة عندهما محتملة أن تكون مَفْعَلَة وأن تكون مَفْعَلَة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعَلَة بالكسر .

واستدل لها بأوجه؛ أحدها: قولُ العربِ أُعَيْسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ ، ولم يقولوا العُوسَةَ ، وهو على حدِّ أَحْمَرَ بَيْنَ الْحُمْرَةِ . ثانيها: قولهم مَبِيعٌ ، والأصل مَبِئُوعٌ ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء ، وسيأتي بيانه . ثالثها: أن العين حُكِمَ لها بحكم اللام ، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل الأَخفش بأوجه؛ أحدها: قول العرب مَضُوفَةٌ لما يُعْذَرُ منه ، وهي من ضَافَ يَضِيفُ ؛ إذا أَشْفَقَ وحذر . قال الشاعر :

١٢٢٦ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ

أَشْمَرُ حَتَّى يَبْئِغَ السَّاقَ مِزْرِي

ثانيها: أن الفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه مالا يقلب في الفرد ، ألا ترى أن الواو ين المتطرفتين يُقَابَلانِ بِأَيْنِ في الجمع ، نحو « عُنِّي » جمع عاتٍ . ولا يقبلان في الفرد نحو عَتُوٌّ مصدر عَتَا . ثالثها: أن الجمع أنقل من الفرد ، فهو أَدْعَى إلى التخفيف .

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأَخفش بوجهين ؛ أحدهما: أن مَضُوفَةٌ شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أَشْفَقَ رباعياً ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثاني والثالث بأنهما قياسٌ معارضٌ للنس ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاوًا ائْتَرَ الضَّمُّ رُدَّ الْيَاءَ مَتَى

الْيَاءَ لَامَ فِقَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا)

(كَتَّاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَقَدْرَةٍ
كَذَا إِذَا كَتَّبُعَانِ صَائِرَةٌ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لامَ فِعلٍ ، نحو : « قَضَوْ الرَّجُلُ ،
وَرَمَوْهُ » . وهذا مختص بفعل التمجيد ؛ فالمعنى ما أقضاه ، وما أرمته . ولم يجيء مثل
هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : « نَهَوُ الرَّجُلُ فَيُوهِي » ؛ إذا كان كامل
الثبوت ، وهو العقل .

والثانية : أن تكون لامَ اسمٍ محتومٍ بقاءِ بُنِيَتِ الكلمة عليها ، كأن تبني من
الرمي مثلَ مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرَمَوْهُ ، بخلاف نحو تَوَانِي تَوَانِيَةً ؛ فإن أصله
قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كَتَّكَاتِلَ تَكَّاسِلًا ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم
الياء من القلب ؛ لأنه ليس في الأسماء المتكئة ما آخره واوٌ قبلها ضمة
لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدّة ، وبقي الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة
لا اعتدادَ بها .

والثالثة : أن تكون لامَ اسمٍ محتومٍ بالألف والنون ، كأن تبني من الرمي مثل
سُبُعَانَ اسم الموضع الذي يقول فيه ابنُ أَحْمَرَ :

١٢٢٧ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ

أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْعَلَوَانِ

فإنك تقول : رَمَوَان ، والأصل رَمِيَان ، فقلبت الياء واواً وسلت الضمة ؛ لأن
الألف والنون لا يكونان أضعفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف .

(وَإِنْ يَكُنْ) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفَعْلِي وَصَفًا * فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ
عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْتَقَى) أى يوجد ، كقولهم فى أنتى الأكيْس والأضيقِ :
الكيسى والضيقى ، والكوسى والضوقى ، بترديد بين حمله على مذكوره تارة وبين
رعاية الزنة أخرى .

واحتجز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفُعَلَى اسما كطَوَانِي مصدراً
لطلب ، أو اسماً لشجرة في الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة
« طَيِّبٍ لِمِ » فشاذ .

(تنبيه) : فُعَلَى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين
فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَةٌ ضِيْرَى » أى جأرة ،
يقال : ضاره حَقَّةً بَضِيْرَه ، إذا بَحَسَه وجار عليه ، و « مَشِيَّةٌ حِيَكِي » أى يتحرك
فيها المنكبان ، يقال : حاك في مَشِيهِ يَحِيَكُ ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ،
وهو الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعَلَى أَفْعَلِ ، كالتَّطَوُّبِي والكُوسِي والضُّوقِ
والتَّخْوَرِي ، مؤنثات الأَطِيبِ والأَكِيسِ والأَضِيْقِ والأَخْيَرِ . وهذا الضرب هو
مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيويوه والنحويون ؛
فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء فحكوا له بحكم الأسماء ، أعنى من
إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما في « طَوْبِي » مصدراً ، وظاهر كلام
سيويوه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذي يدل على أن هذا الضرب من
الصفات جارٍ مجرى الأسماء ، أن أَفْعَلِ التفضيل يجمع على أفاعِلِ فيقال : أفضل
وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال في جمع أفكل - وهى الرعدة - : أفاكل ،
والمصنف ذكره في باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما
مسموعان من العرب ؛ فكان التعبير السالم من الإيهام اللاقى لفرضه
أن يقول :

وَأِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِفُعَلَى أَفْعَلًا
فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لَامٍ فَعَمَلَى اسْمَا أَى الْوَاوُ بَدَلَنْ)
 يَاءَ كَتَقَوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلَنْ)

أى إذا أَعْتَلت لَامٍ فَعَمَلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامها واوًا ، وتارة تكون ياءً فإن كانت واوًا سلت فى الاسم ، نحو دَعَوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشَوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياءً سلت فى الصفة ، نحو خَزَيَا وَصَدَيَا مؤنثًا خَزَيَانَ وَصَدَيَانَ ، وقلبت واوًا فى الاسم ، نحو « تَقَوَى ، وَشَرَوَى ، وَفَتَوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأوتر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخفٌ ، فكان أَحْمَلَ لِلنَّقْلِ ، وإنما قال « غالبًا » للاحتراز من الرِّبَا للرَّاحَةِ ، وَطَفَنِيَا لولدِ البقرة الوَحْشِيَّةِ ، وَسَمَعِيَا لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رَبِيَا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمىة ، والأصلُ رَائِحَةُ رَبِيَا: أى مملوءة طيبًا . وأما طَفَنِيَا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلمهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَمَعِيَا فَعَلَمٌ ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزَيَا وَصَدَيَا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واوًا فى فَعَمَلَى الاسم مطردًا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعكس فى التسهيل فقال : وشذ إبدالُ الواو من الياء لَفَعَمَلَى اسْمًا ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدالُ الواو من الياء فى فَعَمَلَى اسْمًا ، كالنَشَوَى ، وَالتَقَوَى ، وَالعَنَوَى ، وَالفَتَوَى . والأصل فىهن الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرَوَى ، وَالطَّفَوَى ، وَالفَتَوَى ، وَالدَّعَوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : وما بين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحاً
 رتباً ، وهي الراحمة ، والطنطياً ، وهي ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وسفياً
 سم موضع : فهذه الثلاثة الجائية على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليهما ،
 لذا كلامه ، وقد مرتقب احتجاجة هذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل
 بها الياء واوا .

ثم أشار إلى موضع خامس قلب فيه الواو ياء بقوله :

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَضَمًّا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى)

أى إذا اعتلت لامٌ فُعْلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامها ياء ، وتارة
 تكون واوا ؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم ، نحو الفُعْتِيَا ، وفى الصفة ، نحو القُضْيَا
 تأنيث الأخصى ؛ فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا
 فى فُعْلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو
 حُرُوزَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَارًا بِحُرُوزَى هَجَّتِ لِلْمَعِينِ عَابِرَةً

فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ (١)

وقلبت ياء فى الصفة نحو « إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا » ونحو قولك : للمتعين
 الدرجة العُلْيَا . وأما قولُ الحجازيين « الْقُضْوَى » فشاذ قياساً فصيحاً استعمالاً
 نُبّه به على الأصل . وتميمٌ يقولون « الْقُضْيَا » على القياس ، وشذ أيضاً « الْحَلْوَى »
 عند الجميع .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ؛ فإنهم
 يقولون : إن فُعْلَى إذا كانت لامها واوا قلبت فى الاسم دون الصفة ، ويحملون حُرُوزَى

(١) سبق فى باب النداء .

شاذاً . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوصٌ بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفةٍ مُحصنةٍ أو بالدُّنْيَا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُرُوزَى شاذٌ كتصحيح حَيَوَةَ ، وهذا قولٌ لا دليل على صحته ، وما قبلته مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من التُّعْمُوتِ مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنه بالياء ، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُضُوى ، وبنو تميم قالوا : القُضْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالقُضُوى يعني تأنيث الأغرَى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه ثقل ، والقياسُ أن يقال : القُضْيَا كما يقال العُلْيَا ، انتهى .

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا)
 (فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَدْغَمًا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كـمُسْلِمِيٍّ ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء متألٌ ذلك فيما تقدمت فيه الياء سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ ، أصلهما سَيُّودٌ وَمَيِّوتٌ ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طَيٌّ وَلَيٌّ ، مصدرًا طَوَّيْتُ وَلَوَّيْتُ ، وأصلهما طَوَّيٌّ وَلَوَّيٌّ .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزَيْتُونٌ ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَاسِرَ ، وَيَزِي وَيَاعِدَ ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طَوِيلٌ وَغَيْرُورَ ، أو عارض الذاتِ نحو رُوِيَةٌ مَخْفِيفَةٌ رُوِيَةٌ ، وِدِيْوَانٌ إِذْ أَصْلُهُ دِيْوَانٌ وَبُؤْيُوعٌ إِذْ وَאוُهُ بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ بَآبِعٍ ، أو عارض السكونِ نحو قَوِيٌّ فَإِنْ أَصْلُهُ الْكُسْرُ ثم سكن للتخفيف كما يقال فِي عِلْمٍ : عِلْمٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرطاً آخر لم يُنبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدَوَلْ وأَسْوَدَ لِاحْيَاةِ يَخْوِزُ في مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَيْلٍ وَأَسَيْدٍ وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيْوَلْ وَأَسْوِدَ حَمَلًا للتصغير على التوكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أُسَيْدٌ » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَدَّ مُقَطَّى غَيْرَ مَا قَدَرُ مِمَّا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أعلِّ ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم « إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَعْبُرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطرادَه على لغة ، وضربٌ صحح مع استيفائها نحو ضَيَّوَنَ وهو السُّنُورُ الذَّكْرُ ، وَيَوْمٌ أَيُّوْمٌ ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً ، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الْكَلْبُ عَوَاةً ، وهو نَهْوٌ عن المنكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلِ الْفَاءِ أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ)

أى يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحدَ عَشَرَ :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صحَّتا في القول والبيع لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صحَّتا في جَبِيلٍ وَتَوَمٍ مخففي جَبَيْلٍ وَتَوَامٍ ، وفي « اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ، وَاتَّبِعُوا الْفِتْرَةَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » .

والثالث : أن يفتحا ما قبلهما ؛ ولذلك صحَّتا في العِوَضِ وَالْحَيْلِ وَالشُّوَرِ .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى في كلمتيهما ، ولذلك صحَّتا في « إِنْ عَمَّرَ وَجَدَ يَزِيدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالهما أصلياً؛ فلو بنيت مثلَ عُلبِطٍ من الغرِوِ والرنيِ قلت فيه: غَزَوِ وُرْمِي، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتحه بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل غَزَاوِي وُرْمَايِي؛ لأن عُلبِطاً أصله عُلابِط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أى التابع (وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِعْلَالَ غَيْرِ اللّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَى) (إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ) ولذلك صحت العين في نحو بَيَّانٍ وطَوِيلٍ وَغَيْرِ وَخَوَزَنَقٍ، واللام في نحو رَمَمًا وَغَزَوًا، وَفَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ، وَعَلَوِي وَفَتَوِي، وَأَعْلَتِ العين في قَامَ وَبَاعَ وَنَابَ وَبَابٍ؛ لتحرك ما بعدها، واللامُ في غَزَاً وَدَعَا وَرَمَى وَتَلَا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يَحْشَوْنُ وَيَمْحَوْنُ^(١)، وأصلهما يَحْشِيُونُ وَيَمْحَوُونُ، فقلبتا الألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفنا اللساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قَامَ عَصَوْنٌ، والأصل عَصَوُونٌ، ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عَنَسَكِبُوتٍ قلت: رَمِيوتُ وَغَزَوُوتُ،

(١) الأشهر في هذه الكلمة محاه يمحوه محواً مثل دعاه يدعوه، وليس في هذه اللفظة قلب الواو ألفاً في المضارع للسند لو او الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخرى: إحداهما محاه بمحيه محياً مثل رماه يرميه رمياً، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها للسند لو او الجماعة قلب لامها ألفاً؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح «أصله يمحوون» واللغة الثالثة محاه يمجاه محياً، والكلام ليس في هذه اللغة لأنه لا يتفق مع قول الشارح «يمحوون» وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع للسند لو او الجماعة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن أصله «يمحيون» بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاه يمجاه محواً؛ فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفاً في مضارعه للسند لو او الجماعة.

والأصل رَمَيْتُوتِ وَغَزَوُوتِ ، ثم قلبا وحذفنا للملافة الساكن ، وسهّل ذلك أَمْنُ اللبس ؛ إذ ليس في الكلام فَعَلَوْتُ . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعادوا قبل الألف لاجتمع ألفان ما كنان ، فتحذف إحداها ، فيحصل اللبس في نحو رَمَيْتُ ؛ لأنه يصير رَمَيْتُ ولا يَدْرِي للمعنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لَبَسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من باب .

وأما نحو عَلَوِيٌّ فَلَانٌ واوه في موضع تُبَدَّلُ فيه الألف واوا .

والسابع : أن لا تكون إحداها عيناً لَفَعْلٍ الذي الوصف منه على أَفَعَلَ .

والثامن : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفِعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أي نحو الفَيْدِ وَالْحَوْلِ (وَفَعَلًا) أي نحو غَيْدِ وَحَوْلِ (ذَا أَفَعَلٍ) أي صاحب وصف على أَفَعَلَ (كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا) وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملاً على أَفَعَلَ ، نحو أَحْوَلٌ وَأَعْوَرٌ لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح .

واحتراز بقوله « ذَا أَفَعَلٍ » من نحو خَافَ فَإِنَّهُ فَعَلَ بكسر العين بدليل أَمِنَ^(١) ، واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أَفَعَلَ .

(١) لما كان « أمن » ضد خاف ، وكان من عادتهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولذلك أمثلة في أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جارياً عندهم على ذلك صح أن يكون الضد دليلاً على ضده في باب .

والناسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله (وَإِنْ يَبِينُ) أى يظهر (تَفَاعَلٌ مِّنْ أَفْعَمَلٍ * وَالْتَمِينُ وَآوَى سَلِمَتْ وَلَمْ تُتَقَلَّ) أى إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح، حملا على تفاعل؛ لكونه بمعناه، نحو اجتمروا وازدوجوا، بمعنى تجاوروا وتزوجوا.

واحتز بقوله «وَإِنْ يَبِينُ تفاعل» من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً، نحو اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز.

وبقوله «والمين واو» من أن تكون عينه ياء؛ فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالا على التفاعل، نحو امتازوا وابتاعوا واستأفوا، أى تضاربوا بالسيوف، بمعنى تمايزوا وتبايعوا، وتسايقوا؛ لأن الياء أشبهه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

والعاشر: أن لا تكون إحداهما متلوثة بحرف يستحق هذا الاعتلال، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ * صَحَّحَ أَوْلُ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة: واوان أو يآن أو واو وياء، وكل منهما يستحق أن يُقلب ألفا لتحركه وافتتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح إحداهما، لئلا يجتمع إعلالان فى كلمة، والآخر أحق بالإعلال؛ لأن الطرف محل التفسير، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا أسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن وار قولهم فى مثناه: حوآن، وفى جمع أخوى: حو، وفى مؤنثه: حواء، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث، وأصله حى؛ لأن تثنيته: حيان، فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء نحو الموى، وأصله موى، فأعلت الياء، ولذلك صحح فى نحو حيوآن؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو، وإعلاله ممنوع لأنه لام وإيها ألف.

وأشار بقوله: (وَكَسُّ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأولُ وصحح
 الثانى ، كما فى نحو غَايَة ، أصلها غَيْبِيَّة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهّل ذلك
 كونُ الثانية لم تقع طرفاً . ومثلُ غَايَة فى ذلك ثَابِتَة ، وهى حجارة صِغَار . يَضَعُهَا
 الراعى عند متاعه فَيَتَوَسَّى عندها ، وطَائِبَة ، وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آيَة
 عند الخليل ، أصلها أَيِّيَّة ، فأعلت العين شدوداً ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا
 أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل . أما مَنْ قال أصلها أَيِّيَّة بسكون الياء الأولى فيلزمه
 إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيِّيَّة على وزن فَاعِلَة ، فيلزمه حذف العين لغير
 موجب ، ومن قال أصلها أَيِّيَّة كَتَبْتُهُ فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ
 العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا .

والحادى عشر: أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا
 أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
 يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونهما
 عيناً لما فى آخره زيادة تختص بالأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بَدَدَ شَبَهَهُ بما هو
 الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوْلَانٌ وَسَيْلَانٌ ، وما لجاء
 من هذا النوع مُتَمَلِّئاً عُدَّ شاذاً ، نحو : دَارَانٌ وَمَاهَانٌ ، وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ .
 وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأولُ ، وهو
 مذهب سيبويه .

(تنبيهات) : الأول : زيادة تاء التأنيث غيرُ معتبرة فى التصحيح ؛ لأنها لا تخرجها
 عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق للماضى ؛ فلا يثبت بلحاقها بمبينة فى نحو : قَالَتْ وَبَاعَتْ ،
 وأما تصحيحُ حَوَاكَة وَخَوَاتَة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو صَوْرَى وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شَبِّه الفعل ؛ لسكونها في اللفظ بمنزلة فعلاً ، فتصحیحُ صَوْرَى عند المازني مَقِيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من القول لقل على رأى المازني : قَوَلَى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب اختيارُ الناظم في هذه المسألة ، فاختر في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه .

الثالث : بقي شرطان آخران ؛ أحدهما - وذكره في التسهيل وشرح الكافية - أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلِّ ، واحترز به عن قولهم في شَجَرَة : شَيْرَة ، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى

فَأَبْعَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلاً . والاحترازُ بذلك عن نحو أَيْسَ بمعنى يَيْسُ ، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعولت الياء معاملتها لوقوعها موقعا ، هكذا قال في شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيحُ ياء أيسَ انتباه علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت ، فلو أبدلت لاجتماع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيْسَ إنما لم يُعَلِّ لعروض اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبية على الأصل المرفوض . واحترز بذلك عن القَوَدِ والصَّيْدِ والجَيْدِ وهو طول العنق وحسنه ، والحَيْدَى ، يقال : حمار حَيْدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والحَوَاكَةِ والحَوَاةِ ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك في الشذوذ قولهم رَوَّحَ وغَيَّبَ جمع رَأْمٍ وغَائِبٍ ، وَعَفَوَةَ جمع عَفْوٍ وهو الجَحْشُ ، وهَيَوَةَ وَأَوَوُ جمع أَوَّةٍ وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قُرُو وهي مِيلَغَةٌ الكلب ، اهـ

(وَقَبْلَ بَا قَلْبٍ مِيَا النُّونَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما ، وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغننتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما في قوله : (كَنَّ بَتَّ انْبِيذًا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه . وألف «انْبِيذًا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثاني : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم في حَنْظَلٍ : حَمْظَلٍ ، والمتحركة كقولهم في بَنَانٍ : بَنَامٍ ، ومنه قوله :

١٢٢٩ - يَا هَالِ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ

وَكَفُّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وجاء عكس ذلك في قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وأصله قَاتِمٍ .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو في فَمٍ ؛ إذ أصله فَوهُ ، بدليل أفواه ، فحذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ به إلى الأصل فقييل : فُوكَ ،
وربما بقي الإبدال نحو : « لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ » .

فصل

(لِسَاكِنِ صَحَّ انْقِلَبِ التَّخْرِيكِ مِنْ)

ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعَلِ كَأَيْنِ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما لساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه ؛ لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ وَيَبِينُ ، الأصل يَقُومُ وَيَبِينُ ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُومُ وباء يَبِينُ ، فسكنت الواو والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغَيَّرْ بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ما تقدم .
وإن كانت غير مجانسة لها أُبْدِلَتْ حرفاً يجانس الحركة ، كما في نحو قَامَ وَأَبَانَ ، أضلُهما أَفُومٌ وَأُيُبِنَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يُقِيمُ أصله يُقُومُ ، فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .

وهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ،
نحو : قَاوَلٌ وَبَابِعٌ وَعَوَّقٌ وَبَيْنٌ ، وكذا الهزمة لا ينقل إليها نحو يَايَسُ مضارع

أيسر؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً، نص على ذلك في التسهيل، وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله «صح».

الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حلوله على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفضل التفضيل.

الثالث: أن لا يكون من المضاعف اللام، نحو أبيض وأسود، وإنما لم يُعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن أبيض لو أعلّ الإعلال المذكور لتعمل فيه بأض وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة.

الرابع: أن لا يكون من المعتل اللام، نحو أهوى؛ فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعْجِبٍ ، وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ عُلَا)

وزاد في التسهيل شرطاً آخر، وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى أفعل نحو يعورّ ويصيّد مضارع عورّ وصيّد، وكذا ما تصرف منه نحو أعورّه الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله «وصح عين فعل وفعل إذا أفعل» فإن العلة واجدة.

(وَمِثْلُ فِعْلِ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَثْمٌ)

أي الاسم الضاهي للمضارع — وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات — يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور، بشرط أن يكون فيه وشم يمتاز به عن الفعل، فاندرج في ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كتمام؛ فانه موافق للفعل في وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين، وأما مَدِين ومَرِيم فقد تقدم أن وزنها فَعَلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فَعَيْلَ لفقده في الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلَة بالفتح قلت مَبَاعَة أو مَفْعَلَة بالكسر قلت مَبِيعة أو مَفْعَلَة بالضم؛ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعَة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسما على مثال تحلّى — بكسر التاء وهزرة بعد اللام — فإنك تقول: تَقِيل وتَبِيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تَرْتَبِي قلت على مذهب سيبويه: تَبِيع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تُبوع.

فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تَفْعَلًا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو باينته فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يزيدَ علماً فنقول إلى العملية بعد أن أعل إذ كان فعلاً، والثاني كخَيْط، هذا هو الظاهر. وقال الناظم وابنه: حق نحو مَخِيطٍ أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتفعل أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالنا للزم أن لا يعل مثال تحلّى؛ لأنه يكون مشبهاً لتخسب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومفعلٌ صححُ كالفعل) يعني أن مَفْعَلًا لما كان مَبِينًا للفعل، أي غير مشبهه في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كسَوَاك ومَكِيَال وحمل عليه في التصحيح مفعلاً لمشابهته له في المعنى كَمَقُولٍ ومَقُولٍ، ومَخِيطٍ ومَخِيَّاطٍ.

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو مَحِيْطٍ مَبَايِنَتِهِ الفِعْلَ فِي وَزْنِهِ وَزِيَادَتِهِ ؛
لأنه مقصورٌ من مَحِيْطٍ ، فهو هو ، لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من
أهل التصريف .

(وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ * أَزَلُّ لِيَذَا الْإِعْلَالِ ، وَالتَّائِيَةُ الزَّمَّ عِيَوْضٌ)
أى إذا كان المصدر على إفعالٍ أو استفعالٍ ، ما أعلت عينه ؛ حل على فعله في الإعلال
فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف
إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التانيث ، وذلك نحو إِفَامَةٌ وَاسْتِفَامَةٌ ،
أصلهما إِقْوَامٌ وَاسْتِفْقَامٌ ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في
الأصل وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بَدَلُ الْعَيْنِ وَالثَّانِيَةُ أَلِفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ ،
فوجبَ حذفُ إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه
إلى أن المحذوفة أَلِفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن
الاستنقال بها حصل . وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال « وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزَلُّ » . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدلُ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، والأول أظهر ،
ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التانيث قليل : إِفَامَةٌ ، وَاسْتِفَامَةٌ .

وأشار بقوله : (وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ) أى بالسمع (رُبَّمَا عَرَّضُ) إلى إن هذه التاء التي
جعلت عوضاً قد تحذف ؛ فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه ، من ذلك قول
بعضهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وَأَجَابَهُ إِجَابًا ، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ ، قال الشارح : ويكثر ذلك مع
الإضافة كقوله تعالى « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » قيل : وَحَسَّنَ حَذْفَ التَّاءِ فِي الْآيَةِ مَقَارِنَتُهُ
لقوله بعد « وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ : منها أَعْوَالٌ
إِعْوَالًا ، وَأَغِيَمَتِ السَّمَاءِ إِغِيَامًا ، وَاسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا ، وَاسْتَفْعَلَ الصَّبِيَّ اسْتِفْعِيَالًا ،
وهذا عند النحاة شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال واستفعل^(١) تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة ، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقاً ، واستنتيت الشاة استنتياكاً ، أى صار الجمل ناقةً ، وصارت الشاة تيساً ، وهذا مثل يضرب لمن يخاطب في حديثه ، لا فيما له ثلاثى نحو استقام ، انتهى .

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتِفْعَالٍ الْمَذْكُورِينَ (مِنْ الْخُذْفِ وَمِنْ * نَقْلِ فَمَقْعُولٍ بِهٖ أَيْضًا قَمِينَ) أَيْ حَقِيقٌ (نَحْوَ مَبِيْعٍ وَمَصُونٍ) وَالْأَصْلُ مَبْيُوعٌ وَمَصُورٌ ، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا ؛ فَالْتَقَى سَاكِنُ الْأَوَّلِ عَيْنَ الْكَلِمَةِ ، وَالثَّانِي وَاوِ مَفْعُولِ الزَّائِدَةِ ؛ فَوَجِبَ حَذْفُ إِحْدَاهَا . وَاخْتَلَفَ فِي أَيْتِمَا الْمَحذُوفَةِ عَلَى حَدِّ الْخَلْفِ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ الْمَتَقَدِّمِ .

ثم ذوات الواو - نحو مَصُونٍ وَمَقُولٍ - ليس فيها عملٌ غيرُ ذلك .

وأما ذوات الياء نحو مَبِيْعٍ وَمَكِيلٍ ؛ فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مَبِيْعٍ وَمَكِيلٍ ياء ساكنة بعد ضمة ؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرةً لتصح الياء . وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياءً فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء . وقد خالف الأخفش أصله في هذا ؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضُمَّت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بَيْضٍ ، وقد قلب ههنا الضمة كسرةً مراعاةً للعين التي هي ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودةٌ أجدراً .

(١) في بعض نسخ هذا الكتاب « تصحيح أفعال وقام واستفعل » بإقحام كلمة « وقام » مع أنه ليس فيه نقل كالإفعمال والاستفعمال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثى لغة من لغات العرب ، فنفتن لذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : وزن مَصُونٍ عند سيبويه مَقُولٌ ، وعند الأخفش مَقُولٌ ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو « مَسُوٌّ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألتني أبو علي عن تخفيف مَسُوٍّ ، فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول في مَقْرُوءٍ : مَقْرُوءٌ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُوًّا كما تقول في خَبءٍ : خَبٌ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو علي : كذلك هو ، اه .

(وَنَدَرَ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بمرض العرب : تَوَّبٌ مَصُونٌ ، وَمِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وَقَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للبرد (وَ) التصحيح (في ذِي الْيَاءِ) من ذلك (اشْتَهَرَ) لخفة الياء ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهٖ نَفْسًا^(١) ، وقوله :

١٢٣٠ - * كَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقوله :

١٢٣١ - [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا]

وَإِخَالُ أَنْتَ سَيِّدٌ مَقْمُونٌ

وقوله :

١٢٣٢ - حَتَّى تَذَكَّرَ بِنَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ

يَوْمُ الرَّذَازِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَقْمُومٌ

وهذه لغة تميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيبٌ » في المختلطِ بغيره ، والأصل مَشُوبٌ ، ولكنهم لما قالوا في الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيبٌ » بناءً على شِيبَ قالوا : « مَشُوبٌ » بناءً على « هُوبَ الأثرُ » في لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهَيْبٌ .

(١) لعل الأصوب « خذته مطيوبة به نفسك » .

(وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعلٍ واوياً اللام مفتوح العين ، كما في (نحوِ
 عَدَا) ودَعَا ؛ فإنك تقول في المفعول منهما : « مَدَدُوْا ، وَمَدَعُوْا » حملاً على
 فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله :
 (وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَجَرَّ) أي لم تقصد (الأجوداً) ؛ فتقول : مَدَدِي ، وَمَدَعِي ،
 ويروى بالوجهين قوله :

١٢٣٣ - [وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَبِيَّ مَلِيكَةَ أُتْنِي]

أنا الليث مَدَدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

أشده المازني « مَدَدُوْا » بالتصحيح ، وأشده غيره بالإعلال .

واختلف في علة الإعلال ؛ فقيل : حملاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء
 وتبعه المصنف ، واعترض بوجود القلب في المصدر ، نحو عَتَا عَتِيًّا ، والمصدرُ
 ليس مبنيًا على فعل المفعول ، وقيل : أعلت تشبيهاً بباب أَذَلٍ وَأَجْرٍ ؛
 لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُعْتَدَ بها حاجزاً ؛
 فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيَّتِ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها
 في أَذَلٍ وَأَجْرٍ .

والاحترازُ: بواو اللام من يائنها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وَقَلَى ؛
 فإنك تقول في المفعول منه : مَرَمِيٌّ ، وَمَقَلِيٌّ ، والأصلُ مَرْمُؤِيٌّ وَمَقَلُؤِيٌّ - قلبت الواو
 ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت في لام الكلمة ، وكسر
 المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوح العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ،
 وما عينه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِيَّ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ،
 لأن فِئْلَهُ قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ؛ فكان
 إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال

في القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « ارجعي إلى ربك راضية مرضية » ولم يقل مَرْضُوءَةٌ مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوءَةٌ » وهو قليل ، هذا ما ذكره المصنف — أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرْضِيٍّ — وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فِعْلٌ بكسر الميم واوياً نحو قَوِيٍّ تعين الإعلال وجها واحدا ؛ فتقول : « مَقْوِيٍّ » والأصل مَقْوُوءٌ ؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ؛ فقلبت الأخيرة ياء ، ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء واو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء في الياء فقبل : مَقْوِيٍّ .

(تنبيه) : بابُ مَرْضِيٍّ ومَقْوِيٍّ سابعُ موضعِ قلبِ فيه الواو ياء .

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَامٌ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَبِينُ)

هذا موضعٌ ثامنٌ قلب فيه الواو ياء .

أي إذا كان الفَعُولُ مما لامة واو لم يَحُلْ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصَا وَعَصِيٍّ وَقَمًا وَقَفِيٍّ وَدَلُوً وَدَلِيٍّ ، والأصلُ عَصُوءٌ وَقَفُوءٌ وَدَلُوءٌ ؛ فأبدلت الواو الأخيرة ياء حَمَلًا على بابِ أَذَلٍ ، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لئلاها من إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أَبُوءٌ وَأَخُوءٌ وَنَحُوءٌ جمعا لِنَحْوٍ ، وهي الجهة ، وَنُجُوءٌ بالجيم جمعا لِنَجْوٍ وهو السحاب الذي هَرَّاقُ مائه ، وَبُهُوءٌ جمعا لِبُهْوٍ وهو الصَّدْرُ .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَّوَا »

عُتُوًّا كَبِيرًا» «لَا يُرِيدُونَ عَلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا» وتقول: تَمَّا الْمَالُ نَمُوًّا ،
وَسَمَّا زَيْدٌ نُمُوًّا . وقد جاء الإعلال في قولهم : عَتَا الشَّيْخُ عَتِيًّا ، وَعَسَا عَسِيًّا ،
أى ولى وكبر ، وَقَسَا قَلْبُهُ قَسِيًّا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أَرْجَحَ والتصحيحُ
في المفرد أَرْجَحَ لتقلل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية
بين فُعُولِ المفرد وفُعُولِ الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره
أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ،
وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قُنِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فُعُولِ من الواوئ اللام ، وهو مشروط
بأن لا يكون من باب قَوِيٍّ ؛ فلو بنى من القُوَّةِ فُعُولٌ وجب أن يفعل به
ما فعل بِمَفْعُولٍ من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب
لفرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا ، وَإِنْ يَبِينُ جَمْعًا فَهَوُ بِالْعَكْسِ يَبِينُ
والضمير في « منه » يرجع لنحو عَدَا في البيت قبله .

الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلاً من تصحيح الجمع وإعلال
المفرد مُطَّرَدٌ يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهورُ إلى أنه لا يقاس عليه ،
وإليه ذهب في التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافاً للفرء ، هذا لفظه ، وأما إعلال
المفرد فظاهر التسهيل أطْراده ، والذي ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أى كثر الإعلالُ بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفَعْلٍ جمعا
صحيح اللام (نَحْوُ بُيْمٍ فِي نَوْمٍ) جمع نائم ، وَصِيمٍ فِي صَوْمٍ جمع صائم ، وَجَبَّحٍ
في جُوعٍ جمع جائع ، ومنه قوله :

١٢٣٤ - وَهُرَّصِ تَغْلِي الْمَرَّاجِلُ تَحْتَهُ
عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ لِقَوْمٍ جُمِيعٍ (١)

ووجه ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف ، فأعلنت كما تعمل اللام ، قلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ومع كثرة التصحيح أكثر منه ، نحو نُومٌ وصُومٌ . ويجب إن اعتلت اللام لثلاثي التوالي إعلالان ، وذلك كشوئى وغوئى جمع شأو وغاوٍ ، أو فصلت من العين كنوأم وصوأم ؛ لبعدها من الطرف (وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نَيْمٍ) أى روى في قوله :

١٢٣٥ - [أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنَةٌ مُنْذِرٌ]
فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً في أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراد ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نيمٍ » هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم .

الثانى : يجوز فى فاء فُعِلَ المَعْلُ العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء محودلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخوصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة ، نحو ميزان وميقات ، الأصل مؤزان وموقات ، فقلبوا الواو ياء استنقالاتاً للخروج من كسرة إلى الواو ، كالمخرج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل

(١) المرص - بزنة اسم المفعول من مضغف العين - اللحم الذى وضع فى العرصقة .

وهى الفناء بين الدور - ليحب ، والمرجل : القدر ، واحده مرجل بزنة منبر .

فَعْمَلٍ ، وخرج بالقيّد الأول نحو مُوعِد ، وبالثاني نحو طَوْرٌ وَعِوَضٌ وَصِوَانٌ وَسِوَارٌ ،
وبالثالث نحو أَجْلُوادٍ وَأَعْلُوَاطٍ .

فصل

(ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالِ أَبْدَلًا) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر
نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعال حرفَ لَيْنٍ — يعنى واوًا أو ياءً — وجب فى اللفظة
القُصْحَى إبدالها تاءً فيه ، وفى فروعها من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ لعُسْرِ النطق
بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن
حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثال ذلك فى الواو اتَّصَلْ ،
واتَّصَلْ ، وَيَتَّصِلْ ، وَاتَّصِلْ ، وَمُتَّصِلٌ ، وَمُتَّصَلٌ به . والأصلُ : أوتِصَّالٌ ،
واوتِصَّالٌ ، ويوتِصِّلُ ، واوتِصِّلُ ، وموتِصِّلُ ، وموتِصَّالٌ به . ومثاله فى الياء
اتَّسَّرَ ، واتَّسَّرَ ، وَيَتَّسِرُ ، واتَّسِرُ ، ومُتَّسِرٌ ، ومُتَّسَرٌ . والأصلُ : ايتِسَّارٌ ، وايتِسَّارٌ ،
وييتِسِّرُ ، وايتِسَّرَ ، ومُيتِسِّرٌ ، ومُيتِسَّرٌ .

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاءً لأنهم لو أقرَّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛
فكانت تكون بعد الكسرة ياءً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واوًا ؛ فلما
رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجَّهاً واحداً وهو
التاء ، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه .
وقال بعض النحويين : البديلُ فى باب اتَّصَلْ إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع
الكسرة فى اتَّصَّالٍ وفى اتَّصَلْ ، ومُحَلُّ المضارعُ واسمُ الفاعلُ واسمُ المفعولُ منه على
المصدر والماضى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذُو اللَّيْنِ يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها في ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاما .

الثاني : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويعملون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، فيقولون : ايتصلَ ياتصلُ فهو مُوتصلٌ ، وابتسرَ ياتسرُ فهو مُوتسرٌ . وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : ائتصل وائتسر ، بالهمز ، وهو غريب .

(وَشَدَّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم في (ائتكَلَا) وائتزرَ — افتعلَ من الأكل والإزار — ائتكَلْ واتزرَ ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء ، وكذا قولهم في أوْتَمِنَ — افتعلَ من الأمانة — أئْمِنَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدمُ الإبدال ، وإلا توالى إعلالان ، وقولُ الجوهري في اتَّخَذَ إنه افتعلَ من الأخذ وَهَمٌ ، وإنما التاء أصل وهو من تَخَذَ ، كاتبَعَ من تَبِعَ . قال أبو علي : قال بعض العرب : تَخَذَ بمعنى اتَّخَذَ ، ونازع الزجاج في وجود مادة تَخَذَ ، وزعم أن أصله اتَّخَذَ وحُذِفَ ، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لغة وهي وَجَدَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسنٌ ؛ لأنهم نصوا على أن اتعن لغة رديئة .

(طَاتَا اِفْتَعَالٌ رُدُّ اِئْتَرٍ مُطَبِقٍ) طا : مفعول ثانٍ لردِّ ، والمفعول الأول « تا » إن كان رُدُّ أسماً ، أو ضميره إن كان رد مجهولاً .

أى إذا بنى الافتعالُ وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهى الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاءً ؛ فتقول في افتعل من صَبَر : اصْطَبَرَ ، ومن ضرب : اصْطَرَبَ ، ومن طَهَّرَ : اطْهَّرَ ، ومن ظلم : اطْظَلَمَ ، والأصلُ : اصْطَبَرَ ، واصْطَرَبَ ، واطْهَّرَ ، واطْظَلَمَ ، فاستنقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب الخرج

وتبيان الصفة ، إذا التاء مهموسة مُسْتَقْلَةً ، والمطبق مجهور مُسْتَقْلِلٍ ، فأبدل من التاء حرف استملاء من مخرجها وهو الطاء .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ - هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْوًا ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا قَيْظَظْلِمُ

روى : فيظلم ، وقَيْظَمٌ ، وقَيْظَلَمٌ ، وقد روى أيضاً قَيْظَنَظْلِمٌ ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .
وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اصطر ، واصطر ، ولا يجوز اطصر ؛ لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضطرَبَ ، واضرَبَ ، ولا يجوز اطربَ ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى في الشذوذ اطجعَ ، وهو في الندور والغرابة مثل الطجعَ ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْبَعًا]

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفِّفِ فَأَلْطَجَجِعُ

(فِي إِدَانٍ وَازْدَادَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي) أي إذا بُنِيَ الاتِّصَالُ مِمَّا قَاوَهُ دَالٌ نَحْوَ دَانَ ، أَوْ زَايٍ نَحْوَ زَادَ ، أَوْ ذَالٍ نَحْوَ ذَكَرَ ، وَجِبَ إِبْدَالُ تَائِهِ دَالًا ، فَيَقَالُ : إِدَانٌ ، وَازْدَادَ ، وَادَّكَرَ ، وَالْأَصْلُ : إِذْتَانٌ ، وَازْتَادَ ،

وإذ تَكَرَّرَ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يُوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وذلك الدال .

(تنبيهان) : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه؛ فيقال: ازْدَجَرَ، وازْجَرَ، ولا يجوز ادْجَرَ؛ لقوات الصغير .
وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه؛ فيقال: ازْدَكَرَ، ومنه قوله :

١٢٣٧ - [تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مَقْضَبًا]

وَالهَرَمُ تَذْرِيهِ أَدْرَاءَ عَجَبًا

وإذْ كَرَّ، واذْ كَرَّ بَدَالِ مَعْجَمَةٍ . وهذا الثالث قليل، وقد قرئ شاذاً «فَهْلُ من مدِّ كَرِّ» بالمعجمة .

الثاني: مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّرُ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر في التسهيل أنها تُبَدَّلُ تاء بعد التاء، فيقال: ائْرَدَ بقاء مثلثة، وهو افتعل من تَرَدَّ، أو تدغم فيها التاء فيقال: ائْرَدَ، بقاء مشناة . قال سيديويه: والبيان عندي جيد، يعني الإظهار، فيقال: ائْتَرَدَ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر في التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجْتَمَعُوا: اجْدَمَعُوا، وفي اجْتَزَّ: اجْدَزَّ، ومنه قوله :

١٢٣٨ - قَوْلْتُ لِصَاحِبِي : لَا تَحْدِسَانَا

بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شَيْحًا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض

العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .
وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد علم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبديل ويبدل منه كالمهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ؛ فإنها تبديل من المهمزة أولاً كَهَرَّاقَ ، وتبديل منها المهمزة آخرًا كَاءَ فَإِنْ أَصْلُهُ مَوَّهٌ ، وإلى ما يبديل ولا يبديل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء ، أما إبدال الحروف للمقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يَمُدُّوها في باب الإبدال لعروضها .

وعلم أيضاً أن المهمزة تبديل من ثلاثة أحرف ، وهي : الألف والواو والياء ، وأن الياء تبديل من ثلاثة أحرف ، وهي : المهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبديل من ثلاثة أحرف ، وهي : المهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبديل من ثلاثة أحرف ، وهي : المهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبديل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبديل من التاء ، وأن الدال تبديل من التاء ، وأن التاء تبديل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلًا .

وقد تقدم أولَ الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضاً ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أُذَيِّلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتباً للحروف على ترتيبها في الخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

المهمزة - أبدلت من سبعة أحرف ، وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الحاء فقولهم في صَرَخَ : صَرَّأَ ، حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن العين قولهم في رَغَنَةً : رَأَتْهُ ، حكاه النضر بن شميل عن الخليل .
وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف - أبدلت من أربعة أحرف ، وهي : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون
الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة
فنجو « لَنَسْفَعًا » .

الهاء - أبدلت من ستة أحرف ، وهي : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ،
والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .
وأما إبدالها من الألف ففي قوله :

١٢٣٩ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهُ
مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَهْ

فأبدل الهاء في « هُنْهْ » من الألف ، وأما قوله « فه » فيجوز أن يكون من
ذلك : أى فيما أصنع ، أو لما انتظاري لها ، ويجوز أن يكون « فه » بمعنى اكْفُفْ ،
أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تَلْسُنِي واكفف عني ،
ومن ذلك قولهم في أنا « أَنَهُ » ^(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة . وقالوا
في حيهله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف في حَيْهَلًا .

وأما إبدالها من الواو ففي قوله :

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائي « هكذا فزدي أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان
قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزدي لنا ، تريد افسد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ،
فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدي أنه ؛ فقلب الصاد زايًا والألف هاء .

١٢٤٠ - وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَا
هُ وَيُحَكِّمُ أَخْلَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ

وقد اختلف في ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبَدَلَةٌ من الواو ، والأصل يا هَنَاو ،
وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بَدَلٌ من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف
لكان قولاً قويا ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

وإبدالها من الياء في قولهم « هذه » في هُدَى ، وهُنَيْهَةٌ في هُنَيْة .

وإبدال الهاء من التاء في نحو « طلحة » في الوقف على مذهب البصريين ، وقد
تقدم . وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون : « كَيْفَ الْبُنُونِ وَالْبِنَاهِ » ، و « كَيْفَ
الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت : تَابُوهُ . قال
ابن جنى : وقد قرئ بها ، يعنى في الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قَعَدْنَا عَلَى
الْفُرَاتِ ، يريد على الفُرَاتِ .

وإبدالها من الحاء في قولهم : طَهَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى طَحَرَهُ ، أى أبعده ، وَمَتَّهَ الدَّلْوُ
بِمَعْنَى مَتَّحَهَا ، وَمَدَّهَ بِمَعْنَى مَدَّحَهُ . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل
المدح في الثيبة ، والمده في الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح
هو الأصل .

المين - أبدلت من حرفين : الحاء ، والمهزة ، فالحاء في قولهم ضَبَعَ بِمَعْنَى
ضَبَحَ ، والمهزة في نحو « عَن زَيْدًا قَائِمًا » بمعنى أن زيدا قائم ، وهى عَنَمَةٌ تميم ،
وقد تقدم .

الغين - أبدلت من حرفين ، وهما : الحاء ، والمين ، فالحاء نحو قولهم « غَطَّرَ
بِيَدَيْهِ يَغْطِرُ » بمعنى خَطَرَ يَخْطُرُ ، حكاه ابن جنى . والمين في قولهم لَمَنَّ فِي لَمَنٍّ .

الحاء - أبدلت من المين ، قالوا « رَجَحَ » بمعنى رجع ، وهو قليل .

الخاء - أبدلت من الغين ، قالوا « الأَخَنَ » يريدون الأَغَنَ ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك في غاية القلة

القاف - أبدلت من الكاف ، قالوا في وَكُنَّةِ الطَّائِرِ - وهي مأواه من الجبل - وَقَنَّةً ، حكاه الخليل .

الكاف - أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف في قولهم « عربى كح » أى قُحِحَ ، ونَسَرَ الأَصْمَى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء في قوله :

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وقد تقدم .

الجيم - أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للعونث ، والجيم ، والسين ، فالكاف في نحو « أَكْرَمْتُكَ » قالوا : أَكْرَمْتُسِ ، وهي كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما في قوله :

١٢٤١ - إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبَلُ الْوِصَالِ مُدْمَشٌ^(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهّل ذلك كونُ الجيم والسين متفتحتين فى المخرج . والسين قالوا : جمشوش فى جمسوس ، وهو القمىء الدليل ، ويجمع بالمهلة دون المعجمة ، وبذلك علم الإبدال .

الياء - وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً : من الألف فى نحو مصاييح ، وغُلْمٌ تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيتُ وما تصرف منه ، ومن

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

المهزة في نحو بئر في بئر ، ومن الماء قالوا « دَهَدَيْتُ الْحَجَرَ » في دَهَدَهْتَهُ ، وقالوا « صَهَفَيْتُ بِالرَّجْلِ » أى صَهَفَهْتُ بِهِ ، إذا قلت له : صَهْ صَهْ . ومن السين في قوله :

١٢٤٢ - إِذَا مَا عَدُّ أَرْبَعَةَ فِسَالٌ

فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

أى سادس . ومن الياء في قولهم « الأَرَانِي وَالنَّعَالِي » ، والأصل الأَرَانِبِ وَالنَّعَالِبِ ، وقدمر . ومن الراء في « قيراط ، وشيراز » ، والأصل قِرَاطٌ وَشِرَازٌ ، لقولهم في الجمع : قَرَارِيطٌ ، وَشَرَارِيِزٌ . وقال بعضهم في شيراز « شَوَارِيِزٌ » فيكون البديل من الواو ، والأصل شِوَرَارِزٌ . ومن النون في أناسي وظَرَابي ، والأصل أَنَاسِينِ وَظَرَابِينِ ؛ لأنهما جمعا لإنسان وظَرِبَانِ ، وكذلك تَظَنَيْتُ ، أصله تَظَنَنْتُ مِنَ الظَّنِّ ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لَمْ يَتَسَنَّهْ » أصله يَتَسَنَّيْ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَأِ مَسْنُونٍ » وكذلك « دِينَارٌ » أصله دِنَارٌ لقولهم دِنَانِيرٌ وَدُنَيْنِيرٌ ، وقالوا في إنسان : إيسان ، بالياء . ومن الصاد في قولهم « قَصَيْتُ أَظْفَارِي » والأصل قَصَصْتُ . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تَبَعْتُ أَقْصَاها . ومن الضاد في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرٌ

تَقَضَّى الْبَايِ إِذَا الْبَايِ كَسَرَ

أى تَقَضَّى الْبَايِ ، من الانقضاض . ومن اللام في أَمَلَيْتُ وَأصله أَمَلَّتُ ؛

ومن الميم في قوله :

١٢٤٤ - تَزُورُ امْرَأًا أَمَّا إِلَهَةٌ فَيَتَّقِي

وَأَمَّا يَفْعَلُ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي

قال ابن الأعرابي : أراد فَيَأْتِي ، ومن العين في قوله :

١٢٤٥ - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ

وَلِضَفَادِي جَمِّهِ تَفَانِقُ

يريد والضفادع . وقالوا « تلعبت » من الاعماء وهي بقلة ، والأصل تلعبت :
ومن الدال في التصديية وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصددة ؛ لأنها من صدت
أصد ، قال تعالى « إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء في قوله :

١٢٤٦ - قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ
وَإِتَّصَلَتْ بِمِثَالِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

أى واتصلت . ومن التاء في قوله :

١٢٤٧ - قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
[وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي]

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنِّي]
فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شَرِّاتِ

أى من شجرات . وقالوا « دياجي » في جمع ديجوج ، والأصل دياجيج . ومن
الكاف في قولهم : مَكْوَكٌ وَمَكَاكِيٌّ ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال .

الصاد - أبدلت من حرفين ، من السين في قولهم « صِرَاطٌ » في السراط ،
ومن اللام في قولهم « رَجُلٌ جَصْدٌ » أى جلد .

اللام - أبدلت من حرفين ، وهما : النون في أُصَيْلَانَ ، والضاد في اضْطَجَعَ ،
كما مر .

الراء - أبدلت من اللام في قولهم « نَثْرَةٌ » بمعنى نثله ، ورَعَلٌ بمعنى رَعَلٌ .

النون - أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم « لَمَنَّ » في لَعَلَّ ، و « نَابَنُ » فملت كذا ، في لا بَلْ فَمَلْتُ كذا ، ومن الميم في قولهم للحية : أَيْمٌ ، وَأَيْنٌ ، وقالوا : أسود قَاتِمٌ ، وقَاتِرٍ . ومن الواو في صَنَعَانِي وبِهْرَانِي نسبة إلى صنعاء وبهراء ، والأصل صنعاوي وبهراوي ؛ لأن همزة التانيث في النسب تقلب واوا ، كما تقدم في بابه . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنَانٌ في حِنَاءَ ، وهو الذي يُخَضَّبُ به . وأما قول الخليل وسيبويه « إن نون فَمَلَّانَ الذي مؤنثه فَمَلَى بدلٌ من همزة فَعَلَاءَ . كنون سَكْرَانَ وَغَضِبَانَ » فليس المراد به هذا البديل ، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوين .

الطاء - أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد تحروف الإطباق ، وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعي « مَطَّ الحرف » في مَدَّهُ ، و « الإبطاط » في الإبعاد .
الدال - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المرَدَى في المرَطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الدال في قولهم « ذِكْرٌ » في جمع ذِكْرَةٍ^(١) .

التاء - أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فُسْتَاط ، والأصل فُسْطَاط ، لقولهم في الجمع : فَسَاطِيط ، دون فساتيط . ومن الدال في قولهم « ناقة تَرَبُوطٌ » والأصل دربوت ، أي مُدَلَّلَةٌ ؛ لأنه من الدرْبِيَّة . ومن الواو في « تَرَاثٌ وَتُجَاهٌ » ونحوهما . ومن الياء في نحو أَسْرَ ، الأصل ايتسر كما مر ، وفي قولهم « نثنان » الأصل نثيان ؛ لأنه من نَثَيْتُ الواحد نثيا ، وفي قولهم كَيْتٌ وَذَيْتٌ ، الأصلُ كَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ ، فحذفت تاء التانيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيْتَةٌ وَكَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ . ومن الصاد في قولهم في لَصَّ - لَصَّتْ ، ومن السين في قولهم في طَسَّ : طَسَّتْ ، وقولهم في الممدد : سِتَّ ، والأصل سِدَسٌ ، لقولهم : سُدَيْسَةٌ ،

(١) ذكر الليث أن الدال في « الذكر » قد تبدل دالا ، متى كانت الكلمة مقترنة بآل

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء في قولهم « ذَعَالَتِ » في ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأَخْلَاقُ من الثياب ، الواحد ذُعْلُوب . قال في التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله :

١٢٤٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نِعَمَ الذَّرَا فِي النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ]

إنه أراد العاطفونة بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومثله بعضهم بنحو « جَنَّتْ وَنِعَمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلاً .

الصاد - أبدلت من السين، نحو صِرَاط .

الزاي - أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يَزْدَل في يَسْدَل ، وَيَزْدَر في يَسْدَر ، يقال : سَدِرَ البعيرُ يسدر سَدْرًا ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق في يَصْدُق ، ونحو القَزْد في القَصْد^(١) ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفي كلامهم : لَمْ يُحْرِمِ الرِّقْدَ مَنْ فُرِّدَلُهُ ، أى من فُصِدَلِه ، فأسكن الصاد وأبدلها زايا .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في اسْتَخَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اسْتَخَذَ . ومن الشين في قولهم في مَشْدُود : مَسْدُود . ومن اللام في قولهم « اسْتَقَطَه » في التقطه ، وهو في غاية الشذوذ .

الظاء - لم أر في إبدالها شيئاً .

الدال - أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ « فَشَرَّذْ بِهِمْ » بالمجمة ، ومن التاء في قولهم « تَلَعَذَمَ الرجل » أى تَلَعَثَمَ ، إذا أبطأ في الجواب .

التاء - أبدلت من حرفين : من الفاء في مُثْثُور ، والأصل مُثْفُور ، ومن الدال في قولهم في الجدوة من النار : جَثْوَةٌ

(١) قد سبق أن مثلنا في إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فردى أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وما هنا بقاف فصاد في الأصل أبدلت زايا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من التاء في قولهم : « قام زيد فمَّ عمرو » ،
أى فمَّ عمرو ، حكاية يعقوب ، وقولهم : « فوم » بمعنى ثوم . ومن الباء في قولهم :
« خذه يافأنه » أى يبابنه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم في قولهم : « با اسمك ؟ » يريدون :
ما اسمك ؟ . ومن الفاء في قولهم « البسكِل » في البسكِل (١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو في قولهم عند الأكثر ، أصله فَوْه
مثل فَوْج ؛ فحذفت الهاء تخفيفاً ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوْههُ ؛ فيستقل
ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون في نحو عَمْبَرٍ ، والبنام في البنان .
ومن الباء في قولهم : بنات نَحْرٍ ، في بنات بَنَجْرٍ ، للسحاب ؛ لأنه من البُخَارِ ،
وقولهم « ما زلتُ راتما على هذا » أى راتبا . وعن ابن السكيت : رأيتُه من كَثَبٍ
ومن كَثَمٍ ، أى قُرْبٍ ؛ فاليم بدل من الباء ؛ لأنهم قالوا « كَثَبَ الفقيه الأمر » ولم يقولوا
كثم ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجَلِيْ مُتَابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَّتْ دُونَ مَحْيَا جِيدِهَا نَفْمًا (٢)

أراد نَفْمًا ، والنَّفْبَةُ : الجرعة . ومن لام التعريف في اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد
تقدمت ، والله أعلم .

(١) الفسكل - بزة قنزد أو زبرج - الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل .

(٢) النغب - ومثله النغم بإبدال الباء ميما - اسم جنس جمعى ، واحده نغبة ،
ولسكنه حرك الفين بالفتحة هنا لأن حرف الحلق ربما فتح ، كما قالوا : بنجر ، وشعر ، بفتح الحاء
والعين وأصلهما السكون .

فصل

في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؛ فالقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَأَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدُ أَخَذِفُ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ)

أى : إذا كان الفعل ثلاثياً وأوى الفاء مفتوح العين ؛ فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، والأصل يُوْعِدُ ؛ فحذفت الواو استقئالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، ومحل على ذى الياء أخواته ، نحو أَحَدٌ وَتَعَدُّ وَنَعِدُ ، والأمر نحو عِدْ ، والمصدر السكأن على فِعلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَةٍ » فإن أصله وَعِدُّ على وزن فِعل ؛ فحذفت فاؤه حملا على للمضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعوضوا منها تاء التانيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إِنْ ائْتَلَيْطَ أَجَدَّ التَّيْبِ فَأَنْجَرَدُوا] وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنى عِدَّةُ الأَمْرِ ، وهو مذهب الفراء ، وخرجه بعضهم على أن عِدًّا جمع عِدْوَةٌ ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وَعَدُوا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « من كوعد » أن حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا تحذف من يُوْعِدُ مضارع أُوْعَدَ ، ولا من يُوْعَدُ مبنيًا للمفعول ، وشذ من ذلك قواهم « يَدْعُ ، وَيُدْرُ »^(١) فى لمة . ثانيها : أن تكون عين الفعل مكسورة ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يُوَجِّلُ أو مضمومة نحو يُوَضُّوْ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَّ يَجِدُّ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ - لَو شِئْتَ قَدْ قَعَّ الْفُؤَادُ بِشَرِّبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدْنَ غَلِيلاً

وهي لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَهَبُ ؛ فلكسر المُقَدَّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها قَعَلَ بالفتح ؛ فقياسُ مضارعها يَفْعَلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الخلق تخفيفاً ؛ فكان الكسر فيه مُقَدَّراً ، وَيَسَعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسِعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتحُ ، إلا أنه لما حذف منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْعَلُ بالكسر نحو وَمَقَّ يَمِقُّ ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيمِدُ أو مقدرة كيَقَعُ وَيَسَعُ » ثالثها : أن يكون ذلك في فِعْلٍ ؛ فلو كان في اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول في مثال يَقَطِينِ من وَعَدَ : يَوَعِدُ ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فهِمَّ من قوله : « كَمِدَةٌ » أن حذف الواو من فِعْلَةٍ المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدراً كَمِدَةٌ ، وشذ من الأسماء رِقَّةٌ للفضة ، وَحِشَّةٌ للأرض الموحشة ، ومن الصفات لِدَةٌ بمعنى تَرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، قال :

١٢٥١ - رَأَيْنَ لِذَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتِ

وَشَرِيحَ لِدِيٍّ أَسْتَارُ الْهَرَامِ (١)

(١) هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي بين يدي على كثرتها ، وفي النسخة التي كتب عليها الصبان ، والذي في لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوحَهُنَّ مُؤَزَّرَاتِ وَشَرِيحَ لِدِيٍّ أَسْنَانَ الْهَرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوين .
 وقوله في التسهيل : « وربما أعلّٰ بذو الإعلال أسماء كَرِقَةٍ ، وصفات كَلِدَةٍ »
 فيه نظرٌ ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رِقَةً ،
 وحِشَةً ، وِجْهَةً ، عند مَنْ جعلها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لِدَةٍ ، وقد أذكر
 سيويوه محيى صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الهيئَةِ ، نحو الوِغْدَةِ والوِرقَةِ المقصود بهما الهيئَةُ ؛
 فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام فِعْلَةٍ شاذًا ، قالوا : وَتَرَهُ وَتَرَأُ وَوِثْرَةَ بكسر الواو ،
 حكاها أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب مَنْ يخرجُه على الأصل ،
 فيقول : وِغْدَةٌ ، ووِثْبَةٌ ، ووِجْهَةٌ . وذهب المازني والمبرد والفراسي إلى أن وِجْهَةٌ
 اسمٌ للكان المتوجّه إليه ؛ فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر .
 وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيويوه ، ونُسِبَ إلى المازني أيضا ،
 وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌ ، قال بعضهم : والسوخ لإثباتها فيه دون غيره
 من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فِعْلِهِ ؛ إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجِيهُ ؛ فلما قد
 مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حمله على مضارعه ، ولا مضارع ،
 والفعل المستعمل منه تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ ، والمصدر الجارى عليه التَوَجُّهُ ؛ فحذفت
 زوائده ، وقيل : وِجْهَةٌ . ورجَّح الشلوين القول بأنه مصدر ، وقال : لأن وِجْهَةٌ
 وَجْهَةٌ بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للكان ؛ إذ لا يبقى
 للحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِحَتْ عينُ هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَمَةٍ وضمّة ،
 وقد تضم ، قالوا في الصلّة : صُلَّةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أعلّٰ بهذا الإعلال مصدرُ فَعَّلَ بالضم ، نحو وَقَّحَ فِحَّةً .

السادس : فُهِم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حَظَّ له في هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يَسْرَ يَسِرُّ ، والأصلُ يَنْسِرُّ ، وفي مضارع يَنْسِرُّ يَنْسِرُّ ، والأصلُ يَنْسِرُّ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله :

(وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ)

أى مما اطرد حَذَفُهُ همزة أَفْعَلٍ من مضارعه ، واسمى فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبنيتي متصف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ، ومُكْرَمٌ ، والأصلُ يُوْءُ كَرِمٌ ومُوْءُ كَرِمٌ ومُوْءُ كَرِمٌ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أَفْعَلٍ معها ؛ لثلاثيها يجتمع همزتان في كلمة واحدة ، وحِيلَ على ذى همزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة ؛ فن الضرورة قوله :

١٢٥٢ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُوْءُ كَرِمًا *

والكلمة المستندرة قولهم : « أَرْضٌ مُؤَرَّنِيَّةٌ » بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب ، وقولهم « كِسَاءٌ مُؤَرَّنَبٌ » إذا خلط صوفه بوبر الأرناب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تنبيه) : لو أبدلت همزة أَفْعَلٍ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَّاقٌ ، أو عينا ، كقولهم فى أنهل الإبل : عَنَهَلٌ - لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هَرَّاقٌ يُهَرِّقُ ، فهو مُهَرِّقٌ ومُهَرَّاقٌ ، وعَنَهَلٌ الإبلُ يُعَنَهَلُهَا ، فهو مُعَنَهَلٌ وهى مُعَنَهَلَةٌ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّاتٍ اسْتُجْمِلًا)

أى كل فعلٍ ثلاثي مكسور العين ماضي عينه ولأمه من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاماً كظَلَّتُ ، ومحدوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظَلَّتْ ، ودون نقلها كظَلَّتُ ، وكذا تفعل في ظَلَّانٍ ، فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام ، نحو أقررتُ ، وشذَّأحسنتُ في أحسنتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَمْتُ ، وشذَّهَمْتُ في هَمَمْتُ ، حكاة ابن الأنباري .

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يقررنَ ويقرنَ ، وأقررنَ وقرنَ ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وقرنَ في أقررنَ) أى استعمل قرنَ في أقررنَ ، قال تعالى : « وقرنَ في بيوتكن » وهو أمر من قررتُ بالمكان أقرُّ بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضي . وقيل : هو أمر من الوقار ، يقال : وقرَّ يقرُّ ، فيكون قرنَ محدوف الفاء مثل عدنَ ، ورجح الأول لتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثليين مفتوحاً كما في لغة من قال قررتُ بالمكان بالكسر أقرُّ بالفتح فالتخفيف قليل ، وإليه أشار بقوله : (وقرنَ نُقلاً) : أى في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح . وقد أفهم بقوله « نُقلاً » أن ذلك لا يطرد ، وصرح به في الكافية ، وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده ، فقال :

* وقرنَ في أقررنَ وقرنَ مُمتزداً *

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام النسيهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظَلَّتْ ونحوه غير مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي ، وهما ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أَحَسَّتْ في أَحَسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الثلويين ، وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سُئِلِمَ ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: اختلفَ كَلامَ الناظم في المحذوف؛ فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثاني : أجاز في الكافية وشرحها إلحاقَ المضموم العين بالمكسور ، فأجاز في اغضُضْنَ أن يقال : غُضُنَ قياساً على قَرَنَ ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فرَّ منه إلى الحذف في قَرَنَ المفتوح القاف ؛ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولا ، ٥١ .

فصل

في الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده في الكافية .

وهو لغةٌ : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل . والإدغام — بالتشديد — افتعال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام في المتماثلين ، وفي المتقاربين ، وفي كلمة ، وفي كلمتين ، وهو باب مُتَّسِعٌ ، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثليين في كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَدْغَمَ) أَي يَجِبُ إِدْغَامُ أَوَّلِ الْمِثْلَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ بِشُرُوطٍ ، وَهِيَ : أَحَدُ عَشَرَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ فِي كَلِمَةٍ ، نَحْوُ شَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أَصْلُهُنَّ شَدَدَ بِالْفَتْحِ ، وَمَلَّلَ بِالْكَسْرِ ، وَحَبَّبَ بِالضَّمِّ .

فَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ مِثْلَ « جَمَلَ لَكَ » كَانَ الْإِدْغَامُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا بِشَرَطَيْنِ ؛ أَنْ لَا يَكُونَ هُمَزَتَيْنِ نَحْوُ : « قَرَأَ آيَةَ » فَإِنَّ الْإِدْغَامَ فِي مِثْلِهِ رَدِيءٌ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَهُمَا سَاكِنًا غَيْرَ لَيْنٍ ، نَحْوُ : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ إِدْغَامُهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِدْغَامُ ذَلِكَ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى إِخْفَاءِ الْحَرْكَةِ ، وَأَجَازُهُ الْفَرَاءُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَتَّصِرَا نَحْوُ « دَدَنَ » . قَالَ الْمَصْنِفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُمَا تَاءُ الْمُضَارَعَةِ فَقَدْ تُدْغَمُ بَعْدَ مَدَّةٍ أَوْ حَرَكَةٍ نَحْوُ : « لَا تَيَمَّمُوا » ، وَ « تَكَادُ تَمِيزُ » ائْتَمَى .

وَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ تَا أَنْ وَالثَّانِيَةُ أَصْلِيَّةٌ نَحْوُ تَتَابَعَ ، وَيُؤْتَى بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ فَيَقَالُ : اتَّابَعَ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا هَذَا الشَّرْطَ لَوْضُوحِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِيَةِ وَغَيْرِهَا .

الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالخَامِسُ وَالسَّادِسُ : أَنْ لَا يَكُونَ فِي اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ كَصَفِّ جَمْعِ صُفَّةٍ وَجُدَّدِ جَمْعِ جُدَّةٍ وَهِيَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ ، أَوْ فَعْلٍ بِضَمِّ ثَانِيهِ وَذُلُّ جَمْعِ ذُلُولٍ بِالْمَعْجَمَةِ ضِدَّ الصَّعْبَةِ ، وَجُدَّدِ جَمْعِ جُدِيدٍ ، أَوْ فِعْلٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ نَحْوُ كَلَّ جَمْعِ كَلَّةٍ ، وَلَمَمَ جَمْعِ لَمَّةٍ ، أَوْ فَعْلٍ بِفَتْحِ ثَانِيهِ نَحْوُ لَبَّبَ وَطَلَّلَ ؛ فَكُلُّ هَذِهِ يَمْتَنِعُ إِدْغَامُهَا ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (لَا كَمِثْلِ صَفِّ وَذُلُّ وَكَلَّ وَلَبَّبَ) وَعِلَّةُ امْتِنَاعِ الْإِدْغَامِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَةَ مِنْهَا مُخَالَفَةٌ لِلْأَفْعَالِ فِي الْوِزْنِ ، وَالْإِدْغَامُ فَرَعٌ عَنِ الْإِظْهَارِ ، فَخَصَّ بِالْفِعْلِ لِفَرْعِيَّتِهِ ، وَتَبِعَ الْفِعْلَ

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم خلفه ، وليكون مُنَّها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتمتع الإدغام أيضاً فيما وازنَ أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملة ، نحو : خُشْشَاءَ لِعَظْمٍ خَلْفَ الأذُنِ ، ونحو : رُدُّدَانٍ مِثْلَ سُلْطَانٍ بِمَعْنَى سُلْطَانٍ مِنَ الرَّدِّ ، ونحو : حَبِيبَةٍ جَمَعَ حُبًّا ، ونحو : الدَّجَجَانِ مَصْدَرِ دَجَّ بِمَعْنَى دَبَّ .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثلاً خامساً يتمتع فيه الإدغام وهو فِعْلٌ نَحْوُ إِبِلٍ لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت رِدِّدُ بالفك ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ، ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقية أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فِعْلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي فِعْلٌ نَحْوُ كَيْفٍ ، وَفِعْلٌ نَحْوُ عَضُدٍ ، وَفِعْلٌ نَحْوُ دُئِلٍ ، فإذا بنيت من الردِّ مثل كَيْفٍ أو عَضُدٍ قلت رَدُّ أَوْ رَدِّدُ ، بالإدغام^(١) ؛ لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليس في خفة فِعْلٍ نَحْوُ لَيْبٍ . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِّدُ وَرَدِّدُ بالفك ، وواقفه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِلٍ قلت « رُدِّدُ » بالفك ، وَمَنْ رَأَى أَنْ فِعْلٍ أَصْلٌ فِي الفِعْلِ يَنْبَغِي أَنْ يَدْغَمَ . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو في هذا أولى ، وعليه مشى في التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغي أن يكتب في بأحد اللفظين .

السابع من الشروط: أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغَمٌ فيه ، وإليه أشار بقوله :
(وَلَا كَجَسَّسٍ) وهو جمع جاسٍ ، اسم فاعل من « جَسَّ الشيء » إذا لمسه ، أو
من « جَسَّ الخبر » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم
المدغم فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصُصَ أَبِي)
لأن الأصل أَخْصُصَ بالإسكان ، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يمتد
بها العروضا .

التاسع : أن لا يكون ماهما فيه مُدْحَقًا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلَلٍ)
وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَلٍ » إذا
أَكْتَرَّ من لآلهَ إلا الله ، فإن الياء فيه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجٍ ، والآخر ما حصل
فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبٍ ؛ فإن إحدى باويه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجٍ ،
وإنما امتنع في هذين النوعين لاستزامه فوات ما قَصِدَ من الإلحاق

العاشر : أن لا يكون مما شَدَّتْ العربُ في فكّه اختياراً ، وهي ألفاظٌ محفوظة
لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَدَّ فِي أَلِلٍ * وَنَحْوِهِ فَكٌ بِنَقْلِ قَبِيلٍ)
أي شد الفك في ألفاظ : منها قولهم : « أَلِلَ السَّقاء » إذا تغيرت رائحته ، وكذلك
الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبَبَ الإنسان » إذا نبت الشعر في
جبينه ، و « صَكِكَ الفرسُ » إذا اصطكت عرقوباه ، و « ضَبَيْتِ الأَرْضُ » إذا
كثر ضيأها ، و « قَطِطَ الشَّعْرُ » إذا اشتدت جمودته ، و « لِحَحَتِ العَيْنُ ، وَنَلِخَتِ » إذا
التصقت بالرَّمَصِ ، و « مَشَشَتِ الدَّابَّةُ » إذا شخص في وظيفتها حَجْمٌ دون صلابة العظم ،
و « عَزَزَتِ النَّاقَةُ » إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها ؛ فشذوذ ترك الإِدْغَامِ في هذه الأفعال
كشذوذ ترك الإِعْلَالِ في نحو القوود والحديد والصَّيْدِ ، والخوكة والخوثة مما سبق في موضعه ؛

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبي النجم :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

[الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزَلِ]

﴿ تنبيه ﴾ : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قواهم « رَجُلٌ ضَفِيفٌ الْحَالِ » ، و « مُحَبَّبٌ » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه بيس .

(وَحَيٍّ) وَوَعِيٍّ ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افككٌ وادغمٌ دونَ حَذْرٍ) في واحد منها ؛ لوروده ، فن أدغمَ نَظَرَ إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لا ندرَاجه في الضابط المتقدم ، وَمَنْ فَكَّ نَظَرَ إلى أن حركة الثاني كالمعارضة ، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر ، والمعارض لا يمتد به غالباً ، ومن ثم لم يميز الإدغام في نحو « لن يُحْيِيَّ ، ورأيت مُحْيِيًّا » وأما قوله :

١٢٥٣ — وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَيِّكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهَا فَتَعِيٌّ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للفراء .

﴿ تنبيه ﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحاً مقرواً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَذَلِكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَقَرَّ) أما الأول فقال في شرح السكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالناء المسكنة للإدغام ، فقلت في تَتَجَلَّى . اتَّجَلَّى ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن تَتَجَلَّى فعلٌ مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان

ماضيا نحو تَتَبَعَ وَتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتَّبَعَ وَاتَّبَاعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَتَدَكَّرُ لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتي في كلامه ، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين نحو « تَكَادُ تَمِيزُ » « ولا تقيموا » لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثاني - وهو استر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن - فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه ؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول سَتَرٌ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول إذا أوتر الإدغام في اسْتَتَرَ صار اللفظ به كاللفظ بَسَتَرَ الذي وزنه فَعَلٌ بتضعيف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول في مضارع الذي أصله افْتَعَلَ يَسْتَرٌ بفتح أوله وأصله يَسْتَتِرُ ، ففعل وأدغم ، وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَلٌ يُسْتَرُ بضم أوله ، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل : سِتَارًا ، وأصله اسْتِتَارًا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَلٌ تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيل .

الثاني : يجوز في اسْتَتَرَ ونحوه إذا أذْغِمَ وجه آخر ، وهو أن يقال سَتَرٌ بكسر فائه ، وذلك أن الفاء ساكنة ، وحين تصد الإدغام تبيكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة ، فتقول فَعَلٌ ، والمضارعُ واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا كَمُخْتَارٍ ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

(وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَىٰ تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ)

الأصل تبتين ، بتامين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلّة الحذف أنه لما نُقِلَ عليهم اجتماعُ اللّثين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتراب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عدّوا إلى التّخفيف بحذف إحدى التّامين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » « لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ » « نَارًا تَلْظَىٰ » .

(تنبيهات) : الأول : مذهبُ سيويوه والبصريين أن المحذوف هو التّاء الثانية ؛ لأن الاشتغال بها حصل ، وقد صرح بذلك في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثاني : قد أُرشدَ بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء ؛ لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضي - نحو تتابع - فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذلك المضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد يفعل ذلك - يعنى التّخفيف بالحذف - بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » ، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْزِيلُ » حين قال « تَنْزِيلُ » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » في القراءة المذكورة إنما هي الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى « كذلك نَجَّى الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة عاصم ، أصله نُجِّى ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام: أن لا يعرض سكون ثانى للثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَفَلَكٌ حَيْثُ مُدْعَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنُ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناث ، نحو (حَلَّتْ مَا حَلَّتَهُ) وَحَلَلْنَا ، والمندقات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير أُغْنِيَهُ . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدَّنَا وَمَرَّنَا وَرَدَّتْ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (فُيِّى) أى تبع ، نحو لم يَحْمَلْ ولم يَحْمَلْ ، واحْمَلْ واحْمَلْ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لاستواؤهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي» ، «وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا تَمُنُّنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَأَنْ يَشَاقَ اللَّهُ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أَرَدُّ وَأَغْضَضْ وأمرٌ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصَلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رَدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدِّنْ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدُّها ولم يرُدِّها »
 والتزموا ضميه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يرُدِّه » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدوا
 بوجودها ؛ فكان الدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم
 والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه
 الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغلظ في تجويزه الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه
 أنيئة ، سمع الأخفش من ناس من عقيل مُدِّه وعَضُّه ، بالكسر ، والتزم أكثرهم
 الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدُّ القوم » لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ،
 ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قوله :

١٢٥٤ - ففُضَّ الطَّرْفُ ؛ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ

[فَلَا كَفْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا]

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ،
 بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر فقيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ
 وعَضٌّ ، وهى لنة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ،
 وهى لنة كعب وُمُنْمِرٍ ، والإتباع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ، وهذا أكثر في
 كلامهم ، ٥١ .

(وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التُّزْمِ) قال في شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد
 إجماع العرب ؛ لأن المسموع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَالتُّزْمِ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلْمِ)
 بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلْمِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأولى : أفعل في التمجيد ؛ فإنه ملتزم فكاه ، والثانية : هلم في لغة تميم ؛ فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل ، وعند بني تميم فعل أمر ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا أيضاً فتح هلم ، وحكى الجزمى الفتح والكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هلمه » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هلموا وهلموا وهلمى ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلمن . وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير ، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يانسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من « ها » التنبيهية ومن « لم » التى هى فعل أمر من قولهم « لم الله شعثه » أى جمعه ، كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفاً . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت همزة اللدريج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر ، وأم بمعنى أقصد ، فحذفت همزة القاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين ، وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : فى النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف يَنْتُمُو ، ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كاللنيا وصِنْوَان وأنمَار ؛ فإن الفك في ذلك لازم

والثاني : الإظهار ، وهو في حروف الحلق الستة : العين والنين والحاء والخاء والهاء والهمزة ؛ لبعدهم مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميماً عند الباء ، ويستوى كونها في كلمة نحو « أَنْبِئُهُمْ » أو كلمتين نحو « أَنْ بُورِكَ » وموجبُ هذا القلب أن الباء بَعَدَتْ من النون ، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أسرا آخر ، وهو قلبها ميماً ؛ لأنها أختها في الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ - تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ نَوَى ، زِيدَ فِي ضَنَى !

كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءِ شَبَا ظَفَرٍ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قرباً شديداً فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعدهم بُدَّ تِيكَ ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما بسر الله له إكمال ما وعدَّ به في الخطبة من قوله « مَقَاصِدُ النَحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ » أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمَعُهُ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَنْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَنْ)

يقال « غَفِيَ بِكَذَا » أى اهتمَّ به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبنائه للفاعل لغيةً
حكاهما فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ - عَانَ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّمْلِ

[لَهُ جَفِيرَانٍ وَأَيْ تَنْبَلٍ]

وَنظْمًا : حال من الماء فى بجمه ، أو تمييزٌ مُحوَّل عن الفاعل ، واشتمل : نعت
لنظما ، وعلى جل المعات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى
مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف المسماة بالكافية
الخالص الصافي مما يكدره . (كَمَا اقْتَضَى) أى أخذ (غَفِيَ بِلاَ خِصَاصَه) تشوُّبه ،
والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر
نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ،
لإحراز أجر ذلك وَيُؤْتِيهِ فِي الْبَدءِ وَالْخِتَامِ ، فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى
دار السلام :

(فَاحْمَدُ اللهُ مُعَاصِيًا ظَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا)
(وَآلِهِ الْفِرُّ الْكِرَامِ الْبِرَّةُ وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِضِينَ الْخَيْرَةَ)

الحمد لله أولا وآخرأ ، باطنأ وظاهرأ ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ،
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى
يوم الدين .

والحمد لله الذى بَسَّرَ - بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ - إتمامَ مراجعة هذا الكتاب
مراجعةً دقيقةً ، وصلواته وأزكى تسليماته على سيد المرسلين ، وصفوة النبيين ، وخير خلقى
الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من
هتدى بهديه وترسَّم خطاه إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
٥٨٤	هذه الأدوات تقتضي شرطا وجزاء	٥٤٧	إعراب الفعل
٥٨٥	قد يرتفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا	—	رافع الفعل المضارع ، واختلاف
٥٨٦	يضعف رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعا	العلاء فيه	
٥٨٧	يجب قرن الجواب بالفاء إذا لم يصلح أن يكون شرطا	نواصب المضارع أربع أدوات	
٥٨٩	إذا كان الجواب جملة اسمية جاز اقترانها بإذا بدل الفاء	—	الناصب الأول لن
٥٩٠	إذا عطف بالفاء أو الواو على الجزاء جاز فيه ثلاثة أوجه	٥٤٨	الثاني : كي ، وهي على ثلاثة أوجه
٥٩١	إذا عطف بالفاء أو الواو على الشرط جاز فيه وجهان	٥٥١	الثالث : أن
—	متى يجوز حذف الجواب ، أو الشرط؟	٥٥٣	بعض العرب أهمل أن حملا على ما
٥٩٣	إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما	٥٥٤	الناصب الرابع : إذن
٥٩٦	الكلام على لو	٥٥٦	يلتزم إظهار أن إن توسطت بين لام الجر ولا ، ويجب إضمارها بعد كون ماض منفي ، ويجوز الأمران فيما عدا ما يذكر
٦٠٥	أما ، ولو لا ، ولو ما	٥٥٨	يجب إضمار أن يبدأ وبمعنى إلى أو إلا
٦١١	الإخبار بالذي وفروعه وبالالف واللام العدد	٥٥٩	وبعد حتى إذا كان الفعل مستقبلا
٦١٩	متى يجر لفظ العدد من التاء ، ومتى يقترن بها؟	٥٦١	تجىء حتى جارة وعاطفة وابتدائية
٦٢١	بإزالة الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورا	٥٦٢	تضمير أن بعد الفاء في جواب طلب أو نفي
٦٢٢	يضاف العدد لجمع التصحيح في ثلاث مسائل ، وجمع الكثرة في موضعين ؛ ولجع القلة فيما عدا ذلك	٥٦٦	واو المعية مثل الفاء في ذلك
٦٢٣	تمييز المائة والآلاف مفرد منصوب	٥٦٧	جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي
—	الكلام على العدد المركب	٥٧٠	الرجاء كالتنبي ينتصب المضارع في جوابه بعد الفاء
٦٢٥	تمييز العشرين وبابه والعدد المركب مفرد منصوب	٥٧٠	ينتصب المضارع بأن مضمرة جوازا في أربعة مواضع غير ماضية
—	قد يضاف لفظ العدد إلى مستحق المعدود	٥٧٢	شذ حذف أن ونصب المضارع في غير ما ذكر .
			عوامل الجزم
		٥٧٣	الكلام على «لا» واللام الطلبيتين
		٥٧٤	قد تحذف لام الأمر ويبقى عملها
		٥٧٥	الكلام على لم ولما
		٥٧٨	الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشرة

ص	الموضوع	ص	الموضوع	
٦٥٤	المقصور والممدود	٦٢٥	كيف يميز العدد بشيئين؟	
٦٥٩	كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحاً	٦٢٧	بصاغ من لفظ العدد اسم على زنة فاعل كئان وثالث ، وحكمه	
٦٦٥	إذا جمع الاسم الثلاثي جمع مؤنث سالماً أتبعته عينه فاءً ، بخمسة شروط	٦٣٣	كم ، وكأى ، وكذا تأتى كم استفهامية وخبرية ، وتفصيل القول فى هذين النوعين	
٦٦٩	وقد يجوز وجهان غير الإتياع ، وقد يمتنع الإتياع جمع التكسير	٦٣٧	مثل كم الخبرية كأى وكذا ، وتفصيل القول فهما	
٧٠٥	التصغير أوزان التصغير — شروط التصغير	—	كأى توافق كم فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة أخرى	
٧٠٦	فوائد التصغير	٦٣٨	كذا توافق كم فى أربعة أمور وتخالفها فى أربعة أخرى	
٧٠٧	يحذف من المصغر ما يخل بصيغة التصغير ، ويجوز تعويض ياء قبل الطرف عن المحذوف	٦٤٠	يكفى عن الحديث بكيت وكيت ، وبذيت وذيت . الحكاية	
٧٠٩	متى يفتح الحرف التالى لياء التصغير؟	٦٤٠	الحكاية بأى	
٧١١	لا يعتمد فى التصغير بثمانية أشياء	٦٤١	الحكاية بمن	
٧١٣	متى يجب حذف ألف التانيث المقصورة عند التصغير ؟ ومتى يجب بقاؤها ؟ ومتى يجوز الأمران ؟	٦٤٣	حكاية العلم	
٧١٤	يرد تانى الاسم المصغر إلى أصله إن كان ليناً منقلبا عن غيره ، ويشمل ذلك ستة أشياء .	٦٤٤	الحكاية على ضربين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد	
٧١٦	متى برد إلى الاسم عند التصغير ما حذف منه ؟ ومتى لا يرد ؟ وكيف يصغر الثنائى الوضع ؟	التأنيث	٦٤٥	علامة التأنيث تاء أو ألف
٧١٨	تصغير الترخيم	٦٤٥	لا تلحق تاء التأنيث خمسة أوزان	
٧١٩	إذا صغر الاسم المؤنث بغير تاء ختم بتاء التأنيث إذا كان ثلاثى الأوص أو الحال أو المآل ، وتمتنع هذه التاء إذا حدث بها لبس	٦٤٧	الأصل فى لحاق التاء الأسماء تمييز المؤنث من المذكر ، وتأتى لمعان غير ذلك	
٧٢١	صغروا بعض الأسماء المبنية شذوذاً	٦٤٨	ألف التأنيث على ضربين : مقصورة ، وممدودة	
		—	الأوزان التى يأتى عليها الاسم المنتهى بالألف المقصورة	
		٦٥١	الأوزان التى يأتى عليها الاسم المنتهى بالألف الممدودة	

ص	الموضوع	ض	الموضوع
٧٢٣	كيف يصغر اسم الجمع، وجمع القلة، وجمع الكثرة؟	على فاعل أو فعال أو فعل	الموضوع
	النسب	الوقف	
٧٢٤	يحدث عند النسب ثلاث تغييرات :	٧٤٧ تعريفه. وبيان ما يلزمه من التغييرات	
	لفظي، ومعنوي، وحمكي	— في الوقف على المنون ثلاث لغات	
٧٢٥	التغيير اللفظي زيادة ياء مشددة	٧٤٩ الوقف على هاء الضمير	
—	يحذف اياء التصغير الياء المشابهة لها وناء التأنيث ومدته	— الوقف على «إذا»	
٧٢٦	إذا كانت ألف التأنيث أو الإلحاق رابعة	٧٥٠ الوقف على الاسم المنقوص	
	ساكتا ثاني ما هي فيه جاز فيها وجهان	٧٥١ في الوقف على المتحرك خمسة أوجه	
٧٢٧	لياء المنقوص ثلاثة أحوال :	٧٥٣ متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله؟	
	وجوب الحذف، ووجوب القلب واوا، وجواز الوجهين	٧٥٥ الوقف على ما آخره ناء تأنيث	
٧٢٩	إذا كان المنسوب إليه ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه عند النسب	٧٥٧ تزداد هاء السكت في الوقف بعد الفعل المعمل اللام، وبعدها الاستفهامية وزيادتها بعد كل واحد منهما إما واجبة وإما جائزة	
٧٣٠	كيف ينسب إلى ما آخره ياء مشددة؟	٧٥٨ متى تحذف ألف «ما» الاستفهامية ومتى تبقى؟	
—	كيف ينسب إلى ما ألحق به علامة تنذية أو جمع؟	٧٥٩ لا تلحق هاء السكت بحركة إعراب ولاشبيهة بها	
٧٣١	إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة حذفت أخرى الياءين	٧٦١ قد يعطى الوصل حكم الوقف	
٧٣٢	النسب إلى فعيلة بفتح الفاء وفعيلة بضم الفاء، وإلى فعيل وفعيل	— لهجات العرب في الوقف على الروى الموصول بمدة	
٧٣٤	النسب إلى ما ختم بألف ممدودة	الإمالة	
٧٣٥	النسب إلى المركب بأنواعه	٧٦٢ حقيقتها، فأنثتها، حكمها	
٧٣٨	النسب إلى الثلاثي الذي حذف منه اللام	٧٦٣ محلها، أصحابها، أسبابها	
٧٤٠	اختلف النحاة في النسب إلى بنت وأخت	٧٦٨ موانع الإمالة	
٧٤٢	النسب إلى الثنائي الوضع، وإلى الثلاثي المحذوف منه الفاء أو العين	٧٧١ لا يمال لسبب منفضل - أى في كلمة أخرى - إلا ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة	
٧٤٣	النسب إلى الجمع يكون برده إلى مفرده، إلا في أربعة مواضع فينسب فيها إلى لفظه	٧٧٣ الإمالة لمجاورة الممال، وهي الإمالة للتناسب	
٧٤٤	يستغنى عن ياء النسب بصوغ الاسم		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢٣	بم يعرف الإبدال؟	٧٧٤	الإعلاء من الحروف الأسماء المتمكنة
٨٢٥	إبدال كل من الواو والياء والألف همزة		والأفعال، وقد أمالوا بعض المبنيات
٨٣٦	إبدال كل من الهاء والعين همزة	٧٧٥	إمالة الفتحة سبيان
٨٣٧	إبدال همزة ألفا أو واوا أو ياء		التصريف
٨٤١	إبدال كل من الألف والواو ياء	٧٧٩	معناه لغة واصطلاحاً
٨٤٦	إبدال كل من الألف والياء واوا	٧٨٠	التصريف لا يلحق إلا الأفعال
٨٥٢	عود إلى إبدال الواو ياء		والأسماء المتمكنة ، وهو أصل
٨٥٤	يجب إبدال كل من الواو والياء ألفا		في الأفعال
	متى اجتمع في إحداهما أحد عشر شرطاً	—	لا يكون قابل التصريف على أقل من
٨٦٠	إبدال النون ميماً، وإبدال الواو ميماً		ثلاثة أحرف
	الإعلال بالنقل	٧٨١	لا يزيد الاسم المجرد عن خمسة أحرف
٨٦١	إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء		ولا يزيد الاسم المزيد فيه عن سبعة أحرف
	وقبلها ساكن صحيح نقلت حركة	—	أوزان الاسم الثلاثي
	العين إليه	٧٨٤	أوزان الفعل الثلاثي
—	قد يكتفى بنقل الحركة من العين ،	٧٨٧	أوزان الفعل الرباعي المجرد ،
	وقد يستتبع ذلك إبدال حرف العلة		وأوزان المزيد
—	شروط هذا النقل أربعة	٧٨٨	أوزان الاسم الرباعي الأصول
٨٦٢	يشارك الاسم المشابه للمضارع الفعل	٧٩١	أوزان الاسم الخماسي الأصول
	في وجوب هذا النقل	٧٩٢	الضابط الذي يميزه الحرف الأصلي
٨٦٤	المصدر الذي على زنة الأفعال أو		من الزائد
	الاستفعال تنقل فيه حركة العين ،	٧٩٣	أسباب زيادة الحروف
	ثم تقلب عينه ألفاً، ثم تحذف إحدى	—	الحرف الزائد على ضربين : تكرير
	الألفين وتعوض منها التاء في آخره		لأصل ، وغيره
٨٦٥	يعطى وزن مفعول من الحذف	٧٩٤	أدلة زيادة الحرف عشرة
	والنقل ما لوزن الأفعال	٧٩٥	الميزان الصرفي
٨٧١	قلب فاء المثال تاء في الأفعال وفروعه	٧٩٩	بيان ما تطرد زيادته من الحروف ،
٨٧٢	قلب تاء الأفعال دالا		ومواضع زيادة كل حرف منها
٨٧٥	الكلام على الحروف التي تبدل	٨١٣	الكلام على همزة الوصل
	تفصيلاً بإيجاز		الإبدال
٨٨٤	الإعلام بالحذف	٨٢٠	الفرق بين الإبدال والقلب والتعويض
٨٨٩	الإدغام	—	أحرف الإبدال الشائع

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأسموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٨٣	باب حروف الجر عدة حروف الجر
٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف	—	«كي» تجر ثلاثة أشياء
—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً	٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر ويجروره إلا في الضرورة	—	«متى» حرف جر عند هذيل
٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ماليكون له متعلق من حروف الجر	—	ذكر حروف جر مختلف فيها
—	باب الإضافة	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف الكلام في عامل الجر في المضاف إليه	—	مد ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان
٣٠٥	فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلاً
—	الإضافة اللفظية	٢٨٦	ما يشترط في الضمير الذي يجره «رب»
٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعال التفضيل	٢٨٧	ذكر معاني الحروف
—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها	—	معاني «من» الجارة
٣٠٧	تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية
٣٠٨	المواضع التي يغتفر فيها اتصال ال بالمضاف	—	بقية معاني «إلى»
٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى
		٢٩٢	تأتي «في» لعشرة معان
		٢٩٣	تأتي الباء لخمسة عشر معنى
		٢٩٤	تجيء «على» لعشرة معان
		٢٩٥	تجيء «عن» لعشرة معان أيضاً
		—	تجيء الكاف لأربعة معان
		٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
		—	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
		٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف فلا تكفها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكفها

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تسكن ياء المتكلم أو تفتح مع ما يجب	٣٣١	لا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى	٣١١
كسر آخره ، وقد تحذف ياء المتكلم		الأسماء على ضربين : ما لا يجوز	٣١٢
الاختلاف في المضاف للياء ، أم عرب	٣٣٢	إضافته أصلا ، وما لا يستعمل لإضافا	
أم مبني ؟		— ما تجب إضافته على أنواع	
إعمال المصدر		الملازم الإضافة إلى الجمل على ضربين	٣١٣
يلحق المصدر بفعله تمديدا ولزوما	٣٣٢	«لما» الظرفية ملازمة الإضافة إلى	٣١٦
يخالف المصدر فعله في أمرين	٣٣٣	الجملة الفعلية	
المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة	—	— «كلا» و «كلتا» وشروط ما	
أنواع ، وبينان اختلاف العلماء في		يضافان إليه	
كل نوع منها		«أى» وبينان ما يضاف إليه	٣١٧
شروط إعمال المصدر	—	الكلام على «لن» وبينان ما يضاف	٣١٨
اسم المصدر يعمل أيضا	٣٣٥	إليه	
اسم المصدر على ثلاثة أنواع	٣٣٦	موازنة بين لن وعند ولدى	٣١٩
— للمصدر المضاف خمسة أحوال		الكلام على «مع» وبينان ما يضاف	٣٢٠
يجوز في تابع معمول المصدر الجر	٣٣٧	إليه	
والإتياع على محل معمول		الكلام على «غير» وبينان موضع	٣٢٠
اختلاف العلماء في الإتياع على محل	٣٣٨	بنائها	
المعمول		الكلام على «قبل» و«بعد» وما أشبههما	٣٢١
لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا	٣٣٨	يحذف المضاف ويقام المضاف إليه	٣٢٤
يفصل بينهما بأجنبي ، ويؤول		مقامه	
ما خالف ذلك		يحذف المضاف إليه فيسبق المضاف	٣٢٥
إعمال اسم الفاعل		بحاله	
تعريف اسم الفاعل	٣٣٩	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٣٢٧
شروط إعمال اسم الفاعل	—	لا يتقدم معمول المضاف إليه على	٣٣٠
صيغ المبالغة ، وإعمالها ، وشواهدا	٣٤٢	المضاف ، إلا أن يكون المضاف لفظ	
المثنى والمجموع من الوصف العامل	٣٤٣	« غير »	
يعملان كالمفرد		المضاف لياء المتكلم	
— يجوز في تالي الوصف المذكور الجر		يكسر آخر المضاف لياء المتكلم إلا	٣٣٠
والنصب ، وما عدا تاليه يجب نصبه		في مواضع	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه	٣٥٢	اسما الزمان والمكان (المصدر الميمي) أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
٣٤٤	يجوز في تابع المعمول المحرور الجر والنصب مراعاة لمحل المتبوع	٣٥٣	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قليل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشترط في إعمال اسم الفاعل	—	الأوزان الغالبة في الوصف من الفعل الثلاثي المضموم العين
—	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه	٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
٣٤٦.	شرط لإضافة اسم المفعول لمرفوعه أن يكون باقيا على وزنه الأصلي	—	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
—	أبنية المصادر	—	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٤٦.	مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالبا	٣٥٥	وزن فاعيل بمعنى مفعول مقيس أولا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٤٧.	يأتي مصدر فعل المكسور العين اللازم على فعل ، بفتح الفاء والعين جميعا	٣٥٥	ما تتميز به الصفة المشبهة
—	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فعل غالبا كجلوس وقعود وخروج ودخول ، إذا كان لازما	٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشروطه
—	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعاً للعاني التي يدل عليها الفعل	—	لا يجوز أن يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها
٣٤٨.	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كسهولة أو فعالة كجزالة	٣٥٧	يشترط في معمولها أن يكون سببياً السببي معمول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعاً
٣٤٩.	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	—	لمعول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال التعجب
٣٥١.	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول، وربما جاء على زنة اسم الفاعل	٣٦٣	معنى التعجب
٣٥	اسما المرة والهيئة	—	يدل على التعجب بألفاظ كثيرة
—		—	للتعجب صيغتان قياسيتان
—		—	الكتكتم على أجزاء صيغة «ما أفعله»
—		٣٦٤.	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
—		—	ما يشترط في معمول فعل التعجب

الموضوع	ص
ما تقول، وأصل هذا الاختلاف هو الاختلاف في دما، على ثلاثة مذاهب	
المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه	٣٧٨
هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟	٣٧٩
— يأتي بمعنى بئس «ساء» وكل فعل تحوله إلى صيغة فعل بضم العين	
«حبذا» مثل نعم، و«لاحبذا» مثل بئس في المعنى	٣٨٠
يجب في «ذا» من حبذا الإفراد والتذكير	٣٨١
القول في إعراب المخصوص بعد حبذا	٣٨٢
— إذا كان فاعل «حب» غير «ذا» جاز رفعه وجره بالباء	
يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم في أربعة أمور	٣٨٢
أفعل التفضيل	
أفعل التفضيل اسم له خصائص	٣٨٣
— يصاغ اسم التفضيل من كل فعل تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب	
يتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه	٣٨٤
— متى يجب وصل أفعل التفضيل بمن؟ ومتى يمتنع؟	
— معنى «من» التي تتصل بأفعل التفضيل متى يجوز حذف «من»؟	٣٨٥
— لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجنبي إلا بلو	
لأفعل التفضيل — من حيث مطابقته وعدمها — ثلاثة أحوال	٣٨٦

الموضوع	ص
يجوز حذف التعجب منه لقرينة	٣٦٤
فعل التعجب جامدان	٣٦٥
— ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه لإحدى صيغتي التعجب	
طريقة التعجب بما لم يستكمل الشروط	٣٦٧
لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار ومجرور	٣٦٨
أجاز قوم الفصل بالحال، وبعضهم الفصل بالتداء، وبعضهم الفصل بالمصدر، وبعضهم الفصل بلولا ومصحوبها.	٣٦٩
— ينقاس الفصل بما كان بين «ما» وفعل التعجب	
نعم وبئس وما جرى مجراهما	
نعم وبئس فعلا، جامدان	٣٧٠
فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع	٣٧١
معنى «ال» المقترنة بفاعل نعم	٣٧٢
ما يجوز من اتباع فاعل نعم، ومالا يجوز	٣٧٣
الضمير المرتفع بنعم وبئس، وأحكامه	٣٧٤
ما يشترط في التمييز المفسر للضمير المرفوع بنعم وبئس	٣٧٥
— الاختلاف في إعراب نحو «نعم» رجلا زيدا،	
لا يجوز أن يجمع في الكلام بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، وذكر اختلاف العلماء في ذلك	٣٧٦
الاختلاف في إعراب نحو «نعم»	٣٧٧

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أتبعت كلها إذا احتاج إليها ، وإلا جاز الإتياع والقطع	٣٨٧	ربما جاءت صيغة أفعل غير دالة على الفضيل
٤٠٠	يجوز في النعت المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨	تتقدم من الجارة ومجرورها إن كان الكلام استفهاما ، ويندر تقديمها في غيره
—	يجوز حذف ما علم من النعت والمنعوت	٣٨٩	الكلام على مرفوع أفعل التفضيل
٤٠١	متى يجب تكرار النعت ؟	٣٩١	أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يوم جواز ذلك
٤٠٢	عطف بعض المنعوت على بعض	—	ما يتعدى به أفعل التفضيل المأخوذ من فعل يتعدى ، من حروف الجر باب النعت
—	هل يتقدم النعت على المنعوت ؟	٣٩٢	التوابع
—	إذا نعت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	—	بيان معنى التابع
—	الأسماء - من حيث نعتها والنعت بها - على أربعة أنواع التوكيد	—	هل يجوز تقديم التابع على المتبوع ؟
٤٠٢	التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	—	العامل في التابع
٤٠٣	من ألفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام عليهما	—	ترتيب التوابع
٤٠٤	ومن ألفاظه : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع	٣٩٣	بيان معنى النعت
٤٠٥	— التوكيد بلفظ « عامة »	—	النعت ضربان : حقيقي ، وسببي
—	يؤكد بأجمع وفروعه ، بحد كل ، وبدونه	—	ما يعطاه النعت من أحكام المنعوت
٤٠٦	ألفاظ التوكيد المعنوي معارف	٣٩٤	يأخذ النعت في الإفراد والتذكير وأخواتهما حكم الفعل الذي يحمل حمله
٤٠٧	هل يجوز توكيد النكرة ؟	٣٩٥	لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبيهة بالمشتق
—	هل يجوز تثنية أجمع وجماء ؟	٣٩٦	يكون النعت جملة ، وبيان ما يشترط فيها .
٤٠٨	لا يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إلا إذا أكدته بضمير منفصل	٣٩٧	النعت بالمصدر .
		—	تعدد المنعوت مع تعدد المنعوت
		٣٩٩	إذا تعددت المنعوت لمنعوت واحد

ص	الموضوع	ص
٤١٤	التوكيد اللفظي	٤٠٨
مخالف عطف البيان البابل في ثمانية أمور	أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بحرف عطف ، ويجب ترك العاطف إن أوم	٤٠٩
عطف النسق	لا يؤكد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومثله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	٤١١
٤١٥	٤١٠	٤١١
حقيقة عطف النسق	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	٤١٢
— حروف العطف على ضربين :	لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه	٤١٣
مشاركة في اللفظ والمعنى ، ومشاركة في اللفظ فقط	— لا يفصل بين المؤكد والتوكيد بإما	٤١٤
٤١٦	٤١٦	٤١٥
اختلاف العباء في عد « حتى ، وأم ، ولسكن » من حروف العطف	٤١٧	٤١٦
— الكلام على الواو ، وذكر ما تختص به	٤١٨	٤١٧
٤١٧	٤١٨	٤١٨
الكلام على الفاء	٤١٩	٤١٩
— الكلام على « ثم »	٤٢٠	٤٢٠
٤١٨	٤٢١	٤٢١
ما تختص به الفاء	٤٢٢	٤٢٢
٤١٩	٤٢٣	٤٢٣
للعطف بجتي أربعة شروط	٤٢٤	٤٢٤
٤٢٠	٤٢٥	٤٢٥
إذا عطف بجتي على مجرور فهل تلزم إعادة الجار ؟	٤٢٦	٤٢٦
— الكلام على « أم » وبيان أنواعها	٤٢٧	٤٢٧
٤٢٣	٤٢٨	٤٢٨
هل تأتي « أم » زائدة ؟	٤٢٩	٤٢٩
— الكلام على « أو »	٤٣٠	٤٣٠
٤٢٣	٤٣١	٤٣١
تأتي « أو » بمعنى الواو	٤٣٢	٤٣٢
٤٢٤	٤٣٣	٤٣٣
ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٣٤	٤٣٤
	٤٣٥	٤٣٥
	٤٣٦	٤٣٦
	٤٣٧	٤٣٧
	٤٣٨	٤٣٨
	٤٣٩	٤٣٩
	٤٤٠	٤٤٠
	٤٤١	٤٤١
	٤٤٢	٤٤٢
	٤٤٣	٤٤٣
	٤٤٤	٤٤٤
	٤٤٥	٤٤٥
	٤٤٦	٤٤٦
	٤٤٧	٤٤٧
	٤٤٨	٤٤٨
	٤٤٩	٤٤٩
	٤٥٠	٤٥٠
	٤٥١	٤٥١
	٤٥٢	٤٥٢
	٤٥٣	٤٥٣
	٤٥٤	٤٥٤
	٤٥٥	٤٥٥
	٤٥٦	٤٥٦
	٤٥٧	٤٥٧
	٤٥٨	٤٥٨
	٤٥٩	٤٥٩
	٤٦٠	٤٦٠
	٤٦١	٤٦١
	٤٦٢	٤٦٢
	٤٦٣	٤٦٣
	٤٦٤	٤٦٤
	٤٦٥	٤٦٥
	٤٦٦	٤٦٦
	٤٦٧	٤٦٧
	٤٦٨	٤٦٨
	٤٦٩	٤٦٩
	٤٧٠	٤٧٠
	٤٧١	٤٧١
	٤٧٢	٤٧٢
	٤٧٣	٤٧٣
	٤٧٤	٤٧٤
	٤٧٥	٤٧٥
	٤٧٦	٤٧٦
	٤٧٧	٤٧٧
	٤٧٨	٤٧٨
	٤٧٩	٤٧٩
	٤٨٠	٤٨٠
	٤٨١	٤٨١
	٤٨٢	٤٨٢
	٤٨٣	٤٨٣
	٤٨٤	٤٨٤
	٤٨٥	٤٨٥
	٤٨٦	٤٨٦
	٤٨٧	٤٨٧
	٤٨٨	٤٨٨
	٤٨٩	٤٨٩
	٤٩٠	٤٩٠
	٤٩١	٤٩١
	٤٩٢	٤٩٢
	٤٩٣	٤٩٣
	٤٩٤	٤٩٤
	٤٩٥	٤٩٥
	٤٩٦	٤٩٦
	٤٩٧	٤٩٧
	٤٩٨	٤٩٨
	٤٩٩	٤٩٩
	٥٠٠	٥٠٠